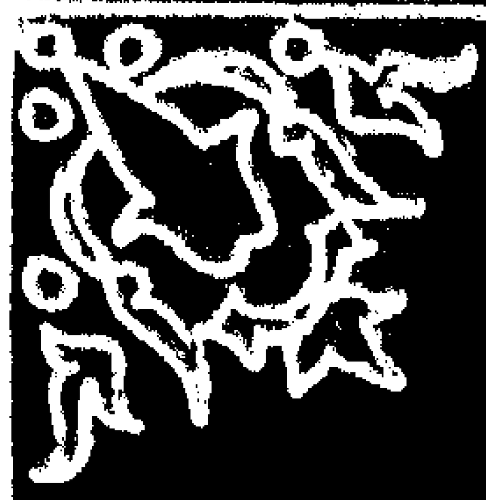
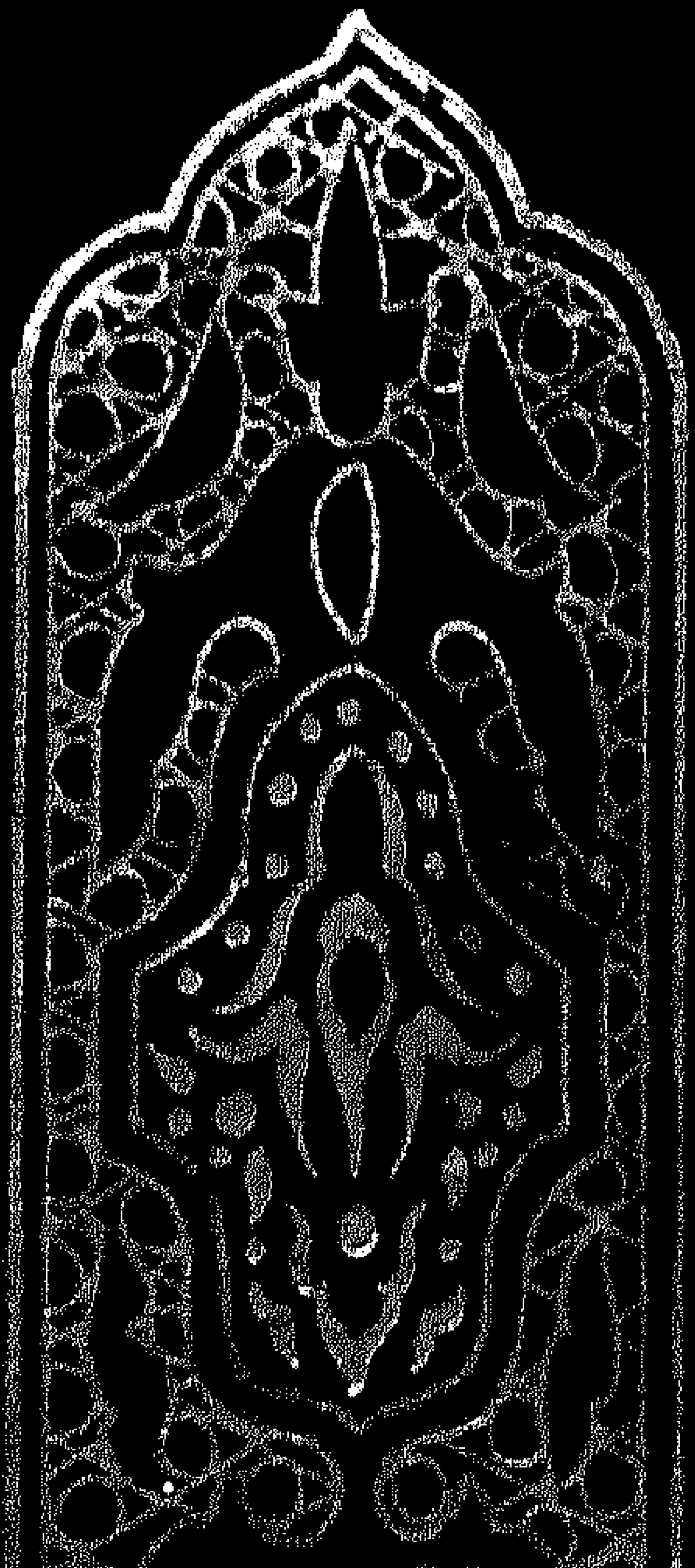


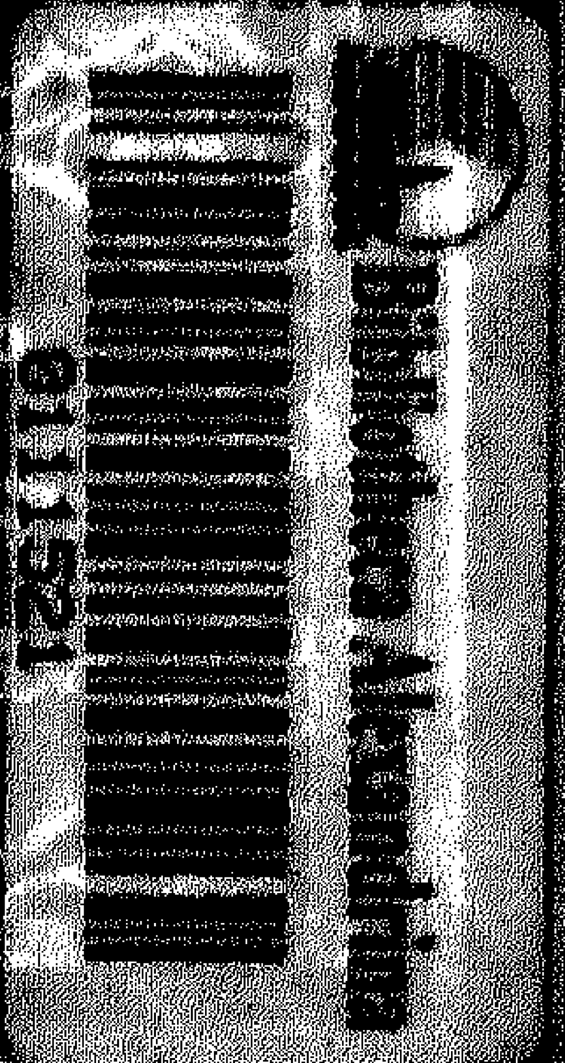

عرفان محمد حمّور

مواسم العرب الكبرى

تاريخ المواسم العامة في بلاد العرب و القواعد التي
قامت عليها و اشهر اخبارها و آثارها

الجزء الأول





مؤسسة
ب الحديثة
ت - لبنان



عنوان الكتاب

مواسم العرب الكبرى

المؤلِّفُ: عرفان محمد حمُّور

الناشر والموزّع

مؤسسة الرِّحاب الحديثة

للطباعة والنشر والتوزيع

المدير المسؤول: أحمد فوّاز

هاتف: ٠٣/٣٥٩٧٨٨

ص. ب: ١١/٣٨٤٧

بيروت ـ لبنان

التنضيد والإخراج

مؤسسة هُوَر بْرِسْ

هاتف: ٠١/٦٥٢٣٤٨

العنوان: البربير ـ بناية كاملة ـ ط ٤

بيروت ـ لبنان

تصميم الغلاف

د. هدال عرفان حمُّور

الطبعة الأولى ١٩٩٩

عرفان محمد حمّور

مواسم العرب الكبرى

تاريخ المواسم العامة في بلاد العرب و القواعد التي
قامت عليها و اشهر اخبارها و ءاثارها

الجزء الأول

خصائص المواسم العامة و عوامل نشوئها و ازدهارها

مؤسسة الرحاب الحديثة
بيروت - لبنان

الإهداء

إلى أخي الأكبر مطيع...

راجياً أن يكون فيه بعضُ الوفاءِ بما لَكَ عليَّ من أَيَادٍ بِيضٍ، كثُرتْ حتى صِرتُ أَعَدُّ منها ولا أُعَدِّدُها. . . فأنتَ أَحَقُّ مَن يُهدىٰ إليْكَ شُكراً وعِرْفاناً.

أَمَدَّكَ اللَّهُ بالعُمُر الطويل، مع الصحَّةِ والقُوَّةِ والطمأنينة.

بيروت في ٤/٤/١٩٩٩

عرفان محمد حمُّور

مُقدّمةُ الكتاب

موضوع هذا الكتاب المواسِمُ التي كانت للعرب منذ عصر الجاهلية، وهي مواقيتُ معروفةٌ ثابتةٌ، كانوا إذا أَهَلَّتْ اجتمعوا إليها، في مواضِعَ مُعَيَّنةٍ، لأغراضٍ مختلفةٍ كثيرة: دينيَّةٍ واجتماعيَّةٍ وتجاريَّةٍ وأدبيَّة. ومن الممكن التمييزُ بين أنواعٍ ثلاثةٍ من هذه المواسم، **الأولُ**: مواسمُ الحجِّ والأَعْيادِ، **والثاني**: مواسمُ الخروج إلى البَوادي في أوقات الربيع. **والثالثُ**: مواسمُ الأسواق العامَّة، وكان يَصْحَبُها، فوق التجارة، مُخَالَطةٌ واجتماعٌ وسياسةٌ وأدَبٌ وسَمَرٌ ولَهْوٌ، وربما نُسْكٌ وحجٌّ أيضاً.

وقد كانت لي عنايةٌ، منذ عهدٍ قديم، بمواسم الأسواق عامَّةً، وسوقِ عكاظٍ خاصَّةً، حتى أَلَّفْتُ فيها كتاباً سمَّيْتُه: «أسواق العرب»، ودَفَعتُه للنشر سنة (١٩٧٩ م)، فأُعِيدَ طبعُه سنة (١٩٨١ م)، ثم زِدْتُ عليه أشياءَ، ونَقَصْتُ أشياءَ، وأَعْدَدْتُه للطبع سنة (١٩٨٣ م). ومع ابتهاجي بما قُدِّر للكتاب من انتشار، أُحبُّ أن أشير هنا إلى أنه لم يكن مُحقَّقاً تحقيقاً عِلميّاً دقيقاً، يُعْنَىٰ باسْتِقْصاء الأخبار والروايات والمواقيت، والتثبُّتِ منها، واستقرائها، وتعيينِ المواضِع، وتَتَبُّعِ الحقائق، وتصويب الأَغَاليط... والعُذْرُ في هذا النقص أن الكتاب، كما ذكرتُ في مُقَدّمته، كان مدفوعاً وقتئذٍ لمطالعةِ العامَّة، ووُقوفِهم على وجهٍ من وُجُوه حضارة العرب في عصر الجاهلية، وهو عُذرٌ

أيضاً على ما وقع فيه من أخطاء، وَقَع في مِثْلها كلُّ من تصدَّىٰ لهذا الموضوع. ذلك أن ما كُتِب فيه حتى اليوم، على خُصُوصيَّةِ تَعَلُّقِه بمواسم الأسواق فقط، لا يخرجُ عن حُدود الجمع والنَّقْلِ والعَرْض، فإن خرج عن ذلك أحياناً، فإنه لا يَعْدو استبدالَ كلمةٍ بأخرى، وعبارةٍ بعبارةٍ مثلِها، وتفسيرَ غامضٍ بما يُقرِّبه، أو ربما بما يَزيدهُ بُعداً وغموضاً. . . وهذا ما حَمَلني على العوْدةِ من جديد إلى بحثِ موضوع المواسم كافةً، بحثاً عِلمياً قائماً على الفحص والتحقيق، يستقصي كلَّ أخباره، ويمتدُّ إلى جذوره، ويَتَتبَّعُه في مختلفِ أطرافِه ووُجُوهِه.

ثم نظرتُ فوجدتُ أن المواسم الكبرى عند العرب كانت ظاهرةً بارزةً مُنظَّمةً في حياتهم، شملتْ جوانبَها الدينيَّة والاجتماعيَّةَ والتجاريَّةَ والأدبيَّةَ وغيرَها، وأن لها بذلك جُذوراً عميقةً، وقواعِدَ ثابتةً في مجتمعاتهم، وأنها لا يمكن أن تكون وُجِدَتْ فيهم من عَدَمٍ، أو من حاجةِ الناس إلى المُونَةِ والامْتِيارِ وحَسْب، أو لتوافُرِ نبعٍ من الماءِ العَذْبِ في مَوْضعٍ مُنْقَطع، وإقامةِ معبدٍ دينيّ عليه لشُكر الإلَه. . . ولعلَّها نشأت في بداياتها، عموماً، بتأثيرٍ من هذه الأمور، مُتَفرِّقةً أو مُجتمعةً، ولكنها في ازدهارِها، وانتظام قيامها، كانت قطعاً نتيجةً لعوامل أُخرىَ كانت مُتوافِرةً في مجتمعات الجاهلية، ويمكنُ البحثُ عنها في ثلاثِ حالاتٍ من حياة العرب. الأولى: الحالةُ التجارية بمختلف عناصرها. الثانية: الحالةُ الدينيَّةُ التي كانت تَسُودُ بلادَ العرب، على ما كان بها من وَثَنيَّةٍ، وشِرْكٍ، ونقصٍ في كلِّ مِلَّةٍ ونِحْلَةٍ. الثالثة: الحالةُ الاجتماعيةُ، على ما وُصِفَتْ به، ظُلماً، من التخلُّفِ والجهلِ والنَّهْبِ والسَّلْبِ، إلى ما هنالك من نُعُوتٍ يَصعُبُ معها تَصوُّرُ قيامِ مثلِ تلك المواسم فيها، حِقَباً مُتَطاولةً من الزمن، كموسم سوق عكاظ، الذي عُمِّر نحوَ خَمسِ مئةِ سنة، قبل أن يظهر الإسلامُ على بلاد العرب، ويَصرفَ المسلمين عن

التجارةِ إلى الفُتوح، ويُبَدِّلَ وَجْه مجتمعاتهم. وإذا كان موسمُ الحجِّ إلى مكَّةَ المكَرَّمةِ ابتدأ مع إبراهيم الخليل ودعوتهِ إلى الحنيفيَّة في جزيرة العرب، فذلك يعني أنه انقضى على قيامه منتظماً نحوُ ألفين وخمسِ مئةِ عام، حين أَقَرَّهُ الإسلامُ، ونَـزَعَ عنه ما شابَهُ من علامات الشِرْكِ والوثنيَّةِ، وجَعَله فريضةً من أركان الإسلام. . . ومن البَدِيهيِّ القولُ بأن الاستمرار لم يكن مُمكناً، لتلك المواسم، لو لم يتوافر لها عُنصرانِ رئيسَان، أحدهما: الاطمئنانُ غالباً إلى نوعٍ من الاستقرار الأمْنيّ، قائمٍ على قواعِدَ مُعيَّنةٍ معروفة. والآخَرُ: معرفةُ العربِ حسابَ الشهور والسنين، وإحْكامُهم تثبيتَ مواسمهم في مواعيدها من الفصول الطبيعية. لِيَظلَّ التوافُقُ عليها قائماً بين العرب، في مختلف ديارهم، وعلى تَبايُنِ تَقَاوِيمهم، وتعَدُّدِ عقائدهم ودياناتهم، ومن غير ذلك يصيرُ الموسمُ دائراً في الأزْمِنة، فيفقدُ وَسْمَهُ الذي قام عليه في الأصل، أي العلامة الثابتةَ التي يُعرفُ بها، وهي هنا وقتُ قيامِهِ، فلا يجتمعُ إليه إلا بعضُ أهله، لأن الآخَرين باتُوا يجهلون موعدَ قيامه، بعدما كان لهم مَعْلَماً يجمعُهم.

وعلى ذلك، فالموضوعُ في أُصوله محتاجٌ إلى اسْتِقْصاءِ كلِّ ما قيل فيه، وفيما اتصل به، قديماً وحديثاً، ثم إلى تحقيقٍ دقيق، ومُوازنةٍ بين الأقوال والأخبار والروايات جميعاً، واستقراءِ ما يَـثْبُتُ منها، واسْتِنطاقِه بما يُمكن أن يُحدِّثنا به من تاريخ الجاهليَّة وأسْرارِها، لعلَّهُ يُساعدنا على نَزْعِ الشَّوْكِ عن المسائل الشَّوِكَة، التي يُفْرزها البحثُ في جُذور هذا الموضوع، وهي كثيرةٌ. . .

● منها مسألةُ النَّسيء، الذي أبطله الإسلامُ، وكانت العربُ تستعملُه لتثبيت مواسمها في مواعيدها، كيلا تدورَ في الأزمنة الأربعة مع دَوَرانِ شهور القمر. . .

● ومنها مسألةُ الأمنِ، والتفتيشِ عن قواعدِه في عصر الجاهلية، إذ لا يمكنُ أن تقومَ المواسمُ في مجتمعاتٍ، لا تكفلُ لها حَدّاً مُرْضِياً من الأمان، وهو ما نَفَاهُ المؤرِّخون والباحثون عن مجتمعات العرب القديمة.

● ومنها تاريخُ مكةَ في أيام خُزَاعَة وقريش، وقد غَطَّاهُ حِجَابٌ من الضَّباب، حَاكتْه أيدي العصبيَّة والأهواء. ويهمُّنا في هذا الكتاب أن نكشفَهُ لأن مكة كانت العاصمةَ القوميَّةَ والدينيَّة للعربِ جميعاً، وكانت أعظمَ محطَّاتِ القوافل في جزيرة العرب، وفيها وفيما جاوَرَها من أرضِ الحجاز ونجْدٍ قامت أعظمُ مواسم العرب، وأكثَرُها شهرةً، وأوْسَعُها تأثيراً.

* * *

وهنالك فوق ذلك كلِّه مسألةُ التحقيقِ الصحيح في تاريخ العرب نَفْسِه، وتَدْوينِهِ كما يجبُ أن يُدَوَّن، وكما تُدوِّنُ الأُممُ تواريخَها... فإذا نظرنا مَلِيّاً، وجدنا أنَّ تاريخنَا لم يُكتَبْ بعدُ، وما يزالُ مُعْظَمُه مَطْمُوراً تحت التراب، ينتظرُ يومَ يُبْعَثُ حَيّاً. وجُلُّ ما كُتِبَ منه، تَكالَبَتْ عليه أهواءُ الأعاجم الغُلاَةِ[1]، من الرُّوَاةِ الحاقِدينَ[2]، والمُستَشْرِقينَ المُتَعصِّبينَ، فكُسِيَتْ حَقَائقُهُ الناصِعَةُ الزَّاهِيَةُ، أرْدِيَةً قاتِمَةً حالِكَةً... وتَمالأَتْ على الطعْنِ فيه[3]، شهواتُ المُفْسِدينَ من الحُكّام، وأغراضُ المُبْطِلينَ[4] من الشِّيَع والأحزاب، وعَبَثُ المُسْتَخِفِّينَ من الكاتِبينَ والمُصَنِّفِينَ... كلُّ أولئك عَكَفُوا على ما دُوِّنَ من تاريخنا، فجعلوا حَسَناتِنا فيه سيئاتٍ، ثم توسَّعُوا في

---

(١) الغُلاَةُ: مُفردها الغَالي، وغَالَى في الأمر مُغَالاةً أي بالَغَ.
(٢) حَقَدَ عليه: أمْسَكَ عداوَتَهُ في قلبه يتربَّصُ فرصةً للإيقاع به.
(٣) طَعَنَ فيه: عابَهُ وقَدَح فيه.
(٤) المُبْطِلونَ: مُفردها مُبْطِلٌ، وأَبْطَلَ أي أتى بالباطل والكذب.

ذلك وتَزَيَّدُوا ما شاء لهم حِقدُهم وتَعَصُّبُهم علينا أن يفعلوا، فما انفكُّوا حتى أَلْحَقُوا بأُمَّتِنا كلَّ ما في الدنيا من العُيوب والمَسَاوِىء.

إن تاريخ الأُمَّة هو الأُمَّةُ، وفي تاريخ كل أُمّةٍ من الفَضَائل والمكارم والأَمْجَادِ ما يُثْمِرُ الأُسْوَةَ الحَسَنَةَ والقُدْوَةَ الطيِّبةَ، وفيه من الأَخْطَاءِ والزَّلاَّتِ ما يُفيدُ العِبْرَةَ والموْعظةَ... ووَاجبُ المُؤَرِّخ أن يُحْسِنَ تنبيهَ الأجيال إلى مَواطِنِ الأُسْوةِ والقُدوةِ من تاريخ الأُمَّة، والتَـرَفّقَ في إيقاظِها للاعْتِبارِ بأخطاءِ الماضي وزَلاَّتِهِ والاتِّعَاظِ بها... وفي هذا يختلفُ مُؤَرِّخُونا عن مُؤرِّخي الأُمم الأخرى، فهؤلاءِ وإن كانوا يلتزمون الحقيقةَ غالباً في عَرْضِ الوقائع، غير أنهم يُحيطون أخطاءَ الماضي وزَلاَّتِهِ بالظروفِ التي أدَّت إلى وقوع تلك الأخطاءِ والزلاَّتِ، ويتوسَّعُونَ في بيانِ أسبابها، حتى يندفعَ القارىءُ، فَيُعْطيَ المخطئينَ العُذْرَ فيما صَدَرَ عنهم، ثم يَسْتَخلِصُونَ العِبْرَةَ من تلك الأخطاء، كي يستفيدَ الخَلَفُ من زَلاَّتِ السَّلَفِ[1]، وأخطائه، ويتجنَّبَ الوقوعَ في أمثالها، فيخرج المؤرِّخُونَ والقُرَّاءُ من مثل هذه المواقف بالاحترام التامّ لمن سَلَفَ من أُمَّتِهم، حتى عندما يكُونون مُخْطِئين.

آيَةُ ذلك أن المؤرِّخين من أبناء الأمم الأخرى آمنُوا بأنهم جزءٌ من الأُمَّة التي يُدَوِّنُونَ تاريخَها، فالْتَزَمَ المحقِّقُونَ منهم بالأمانةِ العلميَّة، فسَمَّوْا الصوابَ صَواباً والخطأَ خطأً، غير أنهم جَمَّلُوا عَرْضَ الصَّوابِ فبَهرُوا الأجيالَ، ودَرَسُوا ظروفَ الخطأ، واستخلصوا نواحيَ العُذْرِ فيه لمن صَدَرَ عنه الخطأُ، فحافَظُوا على كرامةِ عظمائهم، لا بل سَمَوْا بهم إلى ذروةِ العَظَمة، وهكذا يُؤَدِّي التاريخُ رسالتَه... لكنّ أُمَّتَنا ابْتُليتْ بنَفَر تَصَدَّوْا لنَقْلِ أخبارِها وروايتها، ثم بآخَرين عَكفُوا على تدوين تاريخها، وكان معظمُ هؤلاءِ

---

(١) السَّلَفُ: ج أسْلاف، كلُّ من تقدَّمَكَ من آبائك وأجدادك. وسَلَفَ: مَضَى، أو تقدّم وسَبَق.

وأولئك أعجميّاً غريباً عنها، ليست له عاطفةُ بَنِيها، أو إعجابُهم بمآثِرِها وتُراثِها، أو احترامُهم لعظمائها، ولا عنده إحاطَةٌ بظُروفها وتقاليدِها، أو معرفةٌ بمجتمعَاتِها. . . مِمّا أدّىَ في كثير من المَوَاضِعِ إلى سُوءِ فَهْم أو تقديرٍ لطبيعة حياتنا ومَجْرىٰ حوادثِنا، صَاحَبَهُ أحياناً سوءُ النَّوَايَا وخُبْثُ الأَغْراضِ، فانعكسَ ذلك كلُّه صفحاتٍ سوداءَ في تاريخنا، مُلِئَت بالأكاذيب المُفْتَرَاةِ على أمّتنا، وعلى عُظماءِ الأُمّة الّذين صَنَعُوا التاريخَ، وأنْشَؤُوا هذا الوطنَ الكبير الذي نعيشُ فيه، ونتبَحْبَحُ رُبُوعَهُ. . . أما قُدَماءُ المؤرِّخين والعلماءِ العرب، فَيُؤْخَذُ عليهم أنهم ذكروا أخبارَ تاريخنا مَعْزُوَّةً إلى رُوَاتِها، من غير اسْتِقْصاءٍ للحقيقةِ والصدقِ في الروايةِ والرّاوي، فلمّا انكَبَّ المُحَدَثُونَ يُؤَلِّفُونَ كتب التاريخ، اعتمدوا تلك المَرَاجِعَ[1]، من دون أن يتحقَّقُوا ما ذُكِرَ فيها من الرواياتِ المختلفةِ. بل كثيراً ما خَدَعتهمُ الأخبارُ المكذوبةُ، التي بُثَّتْ في تَضَاعيفِ الروايات، وحَسِبُوها حَقَائِقَ تاريخيَّةً، فأَثْبَتُوها في مُصَنَّفَاتِهم، واستندوا إليها في أحكامهم، فكان من ذلك وأمثاله ما شَابَ تاريخَنا من سَقِيم الأخبارِ وبَاطِلِها، وما أصاب عُظماءَنا من ظُلم وافْتِرَاءٍ.

أَدْرَكَ العالِمُ المؤَرِّخُ ابنُ خلدُون بفِطْنَتِه مسألة التأليفِ في التاريخ، فذكر في مقدّمته أنّ فحولَ المؤرِّخين في الإسلام قد استوعَبُوا أخبارَ الأيام المَوَاضِي، وجمعوها، وسَطَّرُوها، ولكنّ المُتَطَفِّلينَ خَلَطُوها بدَسَائِسَ ابتدعوها من الباطل، وشَابُوهَا بزخارِفَ من الروايات التي لَفَّقُوها فجاء مَن

(١) ذكر الدكتور عمر فروخ في كتابه «تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية»: أن المستندات التاريخية تُقسَمُ مصادِرَ ومراجعَ، فالمصدرُ هو المستَنَدُ الذي بقي لنا أو وصَلَ إلينا من العصر الذي نريد دراسةَ أحواله. أما المرجِعُ فهو عادةً الكتابُ الذي كُتِبَ عن عصرٍ ما، ولكن بعد انقضاء ذلك العصر، (ص: ١٨، ١٩، ٢٠)، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٨١ م.

بعدَهُم واقْتفَوْا آثارَهم، وأدُّوها إلينا كما سمعوها، ولم يُلاحِظوا أسبابَ الوقائع والأحوال، ولا رَفَضُوا الأباطيلَ ولا دَفَعُوها، فكان التحقيقُ عندهم قليلاً. . . ثم ذكر ابنُ خلدون في مَوْضعٍ آخر أنّ المؤلِّفَ في التاريخ يحتاجُ إلى مراجِعَ مُتَعَدِّدَةٍ، ومعارِفَ مُتنوِّعةٍ وَحُسْنِ نظَرٍ وتثبُّتٍ، أما المؤرِّخونَ الذين نقلوا الوقائعَ التاريخيَّة، و «لم يَعْرِضُوها على أصُولها، ولا قاسُوها بأَشْبَاهِها، ولا سَبَرُوها بمِعْيَارِ الحكمةِ، والوقوفِ على طبائع الكائنات، وتحكيم النظَرِوالبَصِيرَةِ في الأخبار»، فقد ضَلُّوا الحقَّ، لأنهم اعتمدوا مجرَّدَ النقل من المَراجِع القديمة[1]. . .

وسَأضْرِبُ لذلك مَثَلاً كتابَ «تاريخ الرُسلِ والملوك» لأبي جعفر محمد بن جرير الطَبَرِيّ[2]، الذي يُعَدُّ عمدةَ مَراجِع التاريخ عند العرب، فقد جَمَعَ فيه مُؤَلِّفُهُ جميعَ الرواياتِ التي وصلتْ إليه، من غير أن يُرَجِّحَ إحداها على الأخرى، إلا نادراً. . . فالطبريُّ حين يذكرُ الخَبَرَ، مُكَرَّراً في رواياتٍ مُتَعدِّدةٍ قد تَتَّفِقُ أو تختلفُ، ومُسْنَداً[3]، في كل روايةٍ، إلى عَددٍ من الرواةِ، نَقَلَ أحدُهم عن الآخَر، يُسْقطُ التَّبِعَةَ عن نَفْسِه، ويُلقيها على الباحثِ. . . فَعَلَىٰ هذا أن يستقصيَ الرواياتِ المختلفةَ، المتعلِّقةَ بكل واقعةٍ، وأن يتبيَّنَ مكانَ رُوَاتِها من الصدق والأمانة، ليعرفَ الكاذبَ مِنَ الصادق، والخائنَ مِنَ

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤، ٩.

(٢) الطبري: (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ = ٨٣٩ ـ ٩٢٣ م). أبو جعفر، محمد بن جرير، وُلد في طبرستان، وتلقّى عُلومه في بغداد ومصر والشام. من مشاهير المؤرخين، وصاحبُ مذهب فقهيّ يُعَدُّ فرعاً من المذهب الشافعي. أشهرُ مؤلّفاته: تاريخُ الرسل والملوك، المعروفُ بتاريخ الطبري. توفي في بغداد.

(٣) أسْنَدَ الحديثَ أو الخبر إلى المحدِّث: عَزَاهُ إليه، والراوي غيرُ المحدِّث، هو ناقلُ الحديث بالإسْناد، والسَّنَدُ، والإسْنَادُ: الطريقُ الموصِلُ إلى متن الحديث، والجمع: أسانيد، وهو أن يقول المحدِّثُ: روى أو حدَّثَ فلانٌ عن فلان. . .

الأمين... ثم يُوازِن بين الأخبار، ويُرَجِّح ما كان أقربَ إلى الحقيقة، وأشدَّ اتِّصالاً بالبيئة، وأصدق تعبيراً عنها، ويعتمد الرَوِيَّةَ والعقلَ في إثْباتِها أو نَفْيِها. أمّا الباحِثُ الذي يُذَيِّلُ بحثَهُ بذكر أرقام الصفحات التي اقْتَبَس منها في كتُب الطبري أو الواقدي أو البلاذري أو اليعقوبي وغيرهم، فهو مُقِرٌّ على نفسه بأنه حَاطِبُ ليلٍ لا يدري ما يأخُذُ ومايَدَعُ... فهذه المراجِعُ التاريخية هي الموادُّ الأوَّليّةُ للتاريخ، وليست هي التاريخ، لأن تاريخنا لم يُكتب بعد، فلا بُدَّ من التوفُّر عليها لِتَنْقيتها ممّا شابَها من التلفيق والكذب، ثم ترتيبها على النحو الذي تصير فيه تاريخاً، وإنها على ما هي عليه مخلوطٌ فيها السمُّ بالدَّسَم.

صفوةُ الكلام أنه يجبُ على مَنْ يريدُ التأليفَ في التاريخ، أن يكون جامعاً بين صِحّةِ الرواية للحوادث التي يُؤَلّفُ فيها، وسَعَةِ الدِرَايَةِ بالأحوال المُتَّصِلَة بتلك الحوادث... ثم يَتَخَيَّرُ الحوادثَ التي يبني عليها كتابَهُ، ويحاولُ أن يربطَ بعضَها ببعضٍ، وقد يُهملُ أشياءَ لأنها لم تَتَّسِقْ في السلسلة المنطقية. ولا يمكن أن يكون مؤرِّخاً عربيّاً، إلا مَنْ كان عَارِفاً باللغةِ العربيَّة مُتَمكِّناً من مفرداتها، ليفهمَ ظواهِرَ الكلام وبَوَاطِنَه، ومُطّلِعاً على البيئةِ العربية وتَقَاليدها وعاداتِها وعقائِدها.

* * *

ونحن إذ نتوقَّفُ عند هذا المقطع، فيما اسْتَطردْنا إليه من الكلام على مسألة تدوين التاريخ العربي، نجدُ أنفُسَنا مُلْزَمين بالبحث في مسألةٍ خطيرة أخرى، مُتفرِّعةٍ منه، ومتَّصلةٍ به.

تلك هي مسألةُ تجهيلِ الجاهليَّة، والإنكارِ على أهلها بعضَ المعرفة بالكتابة والحساب، وهو أمرٌ يَتَعارضُ، إن صحَّ، مع القول بتَوَفُّرهم على إقامة المواسم العامّة، وإمْسَاكِهم بمقاليد التجارة!. ومِثْلُه القولُ أيضاً بأن

مجتمعات العرب، في وسَطِ الجزيرة وشَمالِها، كانت مجتمعاً واحداً من الأعرابِ، أهلِ الرحْلةِ والانْتِواء، وهو قولٌ لا يستقيمُ مع القول بأن المواسم الكبرى قامت في رُبُوعهم، على وَفْرةٍ وتَنوُّعٍ في الأغراض!. ويتَّصلُ بهذا أيضاً التحقيقُ فيما قامت عليه الحياةُ الدينيَّةُ في الجاهليَّة، حتى مَكَّنَتْ للعرب أن يُقيموا المواسمَ في بلادِهم للناس، على اختلافِ مذاهبهم في العبادة والتديُّن.

وهنالك، فضلاً عن ذلك، مسألةُ التأريخ لسوق عكاظ، والكشفِ عن مَوْضِعها، والتحقيقِ في نظامها، وأئمَّةِ مواسمها، وقُضَاتِها، وأصحابِ الأمر فيها، فهذه وغيرُها من أمور عكاظ قيلتْ فيها أقوالٌ كثيرة، يَلُفُّها الغموضُ والاضطرابُ والعُموميَّةُ، ومن الواجب أن يُقْطعَ فيها بالبحث والاستقصاء والتمحيص.. وعلى سبيل المثال، وجدتُ في المراجع القديمة اتفاقاً على أن أَئمَّةَ الموسم، وقُضاةَ السوق كانوا من بني تميم بن مُرّ، وأن أرضَ السوق كانت لبني هوازن، من شَعب قيس بن عَيْلان، ومع ذلك فإن الباحِثينَ المُتأخِّرينَ، وكنتُ على مذهبهم، توهَّموا دوراً لقُريشٍ في السوق، فتحدَّثوا عنها وكأنها كانت تملكُها وما فيها، وتُديرُ شُؤونَها كما تشاء، وتحكُم أمُورَها كما تهوىٰ... وقد تبيَّنَ لي بعدئذٍ، بالتحقيق والبحثِ، أن دَوْرَها بعكاظ لم يكن يزيدُ على دَوْر غيرها من قبائل العرب، وأن حِرْصَها على شُهودِ مواسمها كان أشَدَّ من حِرْصِ غيرها، لما تُوفِّرُهُ لتُجَّارها من المنافع والأرباح. ولعلَّ اللَّبْسَ نشأ من الظنّ بأن السوق كانت من أسواق مكة، وبأن موسمها من مواسم الحج، وهي في الحقيقة ليست كذلك... وهذا ما أردتُه بالعودة من جديد إلى التحقيق في موضوع المواسم العامَّة من كلّ جوانبه، وأُصُولهِ، وما يتَّصِلُ به من مختلف الأمور.

* * *

تلك المسائلُ، وأمورٌ أُخرى مِثلُها، مُتَّصلةٌ بها في الشَّوْكِ والعَوَصِ، تحتاجُ إلى دَرْس جديدٍ، وبحثٍ جَدّيّ مُخْلصٍ. وهو بحثٌ تاريخيٌّ وأدبيٌّ قبل أيّ شيءٍ آخَر، يعتمدُ في مُعْظَمه على استقصاءِ كلِّ الأخبارِ والنصوصِ والروايات، التي تتَّصِل به من قريب، أو من بعيد، في عصر الجاهليَّة، ثم على دَرْسِها دراسةً قِوامُها الفهمُ العميقُ على وَجْهها الصحيح، ومناقَشَتُها، ومقابلةُ بعضِها بالبعض الآخَر، توصُّلاً إلى رأيٍ حاسِمٍ، فإن لم يَكُنْهُ، فإلى ترجيحِ رأيٍ على آخَر، أو تفضيل روايةٍ تدعمُ فكرةً أو مَذْهباً.

والجديرُ بالذكر، أن الباحثَ في العصر الجاهليّ، يَلْقَى عناءً كبيراً وعَنَتاً في التفتيش عن أخباره، وجَمْعِها، لأن هذه الأخبار مَبْثُوثةٌ في بُطون الأسْفارِ، لم يَرْوِها الرواةُ قديماً مُجتمعةً، ولا نَقَلَها عنهم أهلُ الأخبار مُصَنَّفَةً، ولم يَتَوَلَّها أحدٌ من الباحثين حديثاً بالجمع والفَرْزِ والتنسيق. بل إنها ما تزال مَنْثُورةً نَـثْراً مُتَباعِداً في تَضَاعيف الكتُبِ، كانْتِثارِ النجوم في الفضاءِ، وقد لقيتُ في اسْتِقصائها، وجَمْعها، ودَرْسِها، وتَبْويبِها، واستخراج مَقَاصِدِها، من التعبِ والمُصَابَرةِ قِسْطاً ليس باليَسِير. وكثيراً ما كنتُ أجِدُ نفسي مُضْطرّاً إلى مطالعة كتابٍ ضخمٍ، لأظْفَرَ منه أخيراً بخبرٍ في سَطْرٍ أو سطريْن، وربما في كلمةٍ أو كلمتيْن، فأُسَارِعُ إلى تدوينهِ وحِفْظه. ولبثتُ في التقصِّي والمطالعة نحوَ ثمانِ سنين، لا أُنْشِىءُ في الموضوع شيئاً، إلا ماكنتُ أُدَوِّنُه في وُرَيْقاتٍ مُتَفرِّقاتٍ مختلفاتٍ، من أخبارٍ ونصوصٍ وكلمات، رأيتُها تتَّصِلُ بالموضوع في صميمه، أو في بعض جوانبه، أو تدور عليه من حوله: وكنتُ كلما ظَنَنْتُ أنني قطعتُ في البحث شَوْطاً، بدا لي فيه جديدٌ لم يكن مُحْتَسَباً، فيضطرّني إلى مراجعةِ ما كنتُ قرأت، أو إضافةِ ما كنتُ نَقَصْتُ، أو تَصْويبِ ما كنتُ غَلِطتُ. ولمّا رأيتُ أنني اكتفيتُ من البحث والاستقصاء والجمع والتدوين، عدتُ إلى وُرَيْقاتي، فشرعتُ أستكملُ تَصْنِيفَها وتَقْييدَها،

وأجعلُها في مجموعاتٍ، يَنْتظمُ كلَّ مجموعة منها مَطْلبٌ واحد، ويُقَيِّدُ المطالبَ المُتَشاكِلةَ فصلٌ واحد، ويجمعُ الفصولَ المتجانِسَةَ بابٌ واحد.

ثم مضيتُ بعد ذلك أفحصُ هذه الأخبارَ والنصوص، وأدْرسُها دَرْساً دقيقاً، قائماً على الاستقراء والاستدلال، في حدود قدرتي على الاسْتِشْفَافِ، وقُدْرَتِها على الدلالة، من غير أن أُحَمِّلها فوق ما في وُسْعها، أو أن أُوَجِّهَها وجهةً لم تُوجَّهْ إليها، فإذا كان لأَحَدِها وجوهٌ، قَلَّبْتُه على مختلفِ وُجُوهِهِ، حتى يَسْتبينَ لي منها الوجهُ الصحيح، أو الأقربُ إلى الصحَّة. ولا أكون مُغَالياً إنْ قلتُ: إنَّ كلَّ رأيٍ في هذا الكتاب قام دونه جَدٌّ ومُجَاهدةٌ في البحث والتمحيص، ووَفْرَةٌ من الأخبار والنصوص. ولم أقنعْ بسَرْد ما توصَّلتُ إليه من المعلومات مُجَرَّداً، بل دَعمتُه بالخرائط المختلفةِ لتوضيح المواقع والمواضع، والجَداوِلِ المحقَّقةِ لأنساب بعضِ قبائل العرب، للاستعانة بها على معرفةِ قومٍ، أو تعيين زمنٍ، إلى ما هنالك... كما شرحتُ في الحواشي كثيراً من الألفاظ، والعبارات الغامضة، وترجمتُ لكثير من الأعلام، وألْحَقْتُ بآخر الكتاب جريدةً مفصَّلةً، مُرتَّبةً على حُروف المعجم، ذكرتُ فيها أسماءَ الكتُبِ التي رجعتُ إليها في مختلف موضوعات الكتاب، فضلاً عن الفهارس الفَنِّيَّة المتعدِّدة. وقد جعلتُ الكتابَ في جُزءَيْنِ:

أوَّلُهما: مدخلٌ إلى التعريفِ بالمواسم العامَّة عند العرب، وخصائصِها وأغراضِها وآثارها وأنواعها، وعواملِ نشوئها، وأحوالِ استمرارها وازدهارها كظاهرةٍ حضاريَّةٍ لا يُمكن أن تنشأ إلا في مجتمعاتٍ، تَوافَرَ لها النصيبُ الأوْفَىٰ من الارْتِقاءِ والعلم والأمن والاستقرار...

وثانيهما: تحقيقٌ مُوسَّعٌ في مواسم الأسواقِ العامَّة، والحجِّ، والأعياد في بلاد العرب والشام والعراق، وإحْصَاءٌ لكلّ ما عُرِفَ منها في موارد القدماء والمُحْدَثين، وبيانٌ لمواعيدِها ومَوَاضِعِها وما أُثِرَ من وقائعها

وتاريخها، وإشاراتٌ إلى بعض مواسم مصر القديمة، وعددٍ من الأعياد المسيحيّة في بعض الأديرة.

وفي الختام، أُحبُّ أن أعترفَ بأن في الكتاب حماسةً، وتركيزاً على بعض المسَائل، وإبْرازاً لبعض الأمور... ولكنَّ ذلك لم يكن مُقدِّمةً، بل نتيجةً للبحث والدرس، مع أنه من الطبيعيّ في البحوث العلميَّة، أن تُرافِقَها الحماسةُ، مَقْرونةً بالإصرار على بلوغ النتائج، بالأَدِلَّة التي يتكشَّفُ عنها البحثُ والدرسُ... ولا أريدُ أن أنكرَ أنني أحببتُ العصر الجاهليَّ، من خلال دراستي للمواسم العامَّة، ولكنه لم يكن حُبَّ هَوَىً وعَصَبيَّةٍ، وإنما لما اكتشفتُهُ في أجدادنا من مكارم الأخلاق، وحميد الخِصَال، وعلى ذلك فإني بذلتُ الجهدَ في أن أَنْهَجَ، على قَدْر طاقتي، نهجاً علميّاً محضاً، لا يَحْكُمني هَوىً فيُزِلُّني، ولا يَستخِفُّني رأيٌ فيُميلُني، ولا تَغْلبُني عَصَبيَّةٌ فتُبعِدُني عن قصدي، واللَّهُ من وراءِ القصد.

وأخيراً، كان الفراغُ من تأليف هذا الكتاب مَطْلعَ شهر حزيران (يونيه) سنة (١٩٩٥)، وكان من الممكن أن تنقضيَ سنَواتٌ عِدَّةٌ أُخَرُ، قبل أن يأخذَ طريقَه إلى التنْضِيدِ والإخراج والطبْع والنَّشْرِ، في أيام الكسَادِ هذه، لولا أن قُيِّضَ للنُهوض به في ذلك الطريق الصعب، الأخُ الكريمُ الأستاذ أحمد فوّاز، صاحبُ مؤسسة دار الرحاب الحديثة، فتصدَّىٰ له بعُدَّةٍ تُشكر، وهِمَّةٍ تُقدَّر، وخِبْرةٍ عمادُها البصيرةُ والبصَر... وفَّقَهُ اللَّهُ، وسَدَّدَ خُطاهُ إلى ما فيه الخيرُ.

بيروت في ٥/ ١٢/ ١٩٩٧ **عرفان محمد حمُّور**

الجزء الأول

خصائص المواسم العامّة وعوامل نشوئها وازدهارها

الباب الأول ـ المدخل إلى معرفة المواسم العامّة وخصائصها.
الباب الثاني ـ الحالة التجاريّة ومُدُن القوافل في بلاد العرب.
الباب الثالث ـ الحالة الدينيّة ومقدار ما كانت عليه من الحريّة والمشاركة.
الباب الرابع ـ أحوال الاجتماع عند العرب، ومسألة تجهيل الجاهليّة.
الباب الخامس ـ قواعد الأمن في مجتمعات العرب قبل الإسلام.
الباب السادس ـ المواسمُ ومَبْلَغُ علم العرب بحساب الأزمنة.

الباب الأول

المدخل إلى معرفة المواسم العامّة

الفصل الأول: التعريف بالمواسم العامّة عند العرب وأصنافها.

الفصل الثاني: خصائص المواسم العامّة وأغراضُها وآثارها.

المطلب الأول: عُموميّةُ الأسواق الموسميّة وخُصوصيّةُ الأسواق الدائمة.

المطلب الثاني: حَوْليّةُ مواسم الحجّ والأعياد والأسواق الموسميّة.

المطلب الثالث: نظام المتاجرة والعُشُور في الأسواق الموسميّة.

المطلب الرابع: طرائق البُيُوع في الأسواق الموسميّة.

المطلب الخامس: اتصال المواسم العامّة بالمواسم الدينيّة.

١ ـ القداسة والحرمة. ٢ ـ الأمن والسلام.

المطلب السادس: امتياز المواسم العامّة بتنوُّع أغراضها وتَعدُّدِ خصائصها.

١ ـ معارض للتجارات.
٢ ـ مجامع للسياسة والاجتماع.
٣ ـ مناسبات للوعظ والتبشير.
٤ ـ منابر للخطابة والشعر.
٥ ـ محكمة لنقد الشعر.
٦ ـ التقاضي في الفخر والأحساب.
٧ ـ رايات الوفاء والغدر.
٨ ـ طلبُ المجد والشهرة.
٩ ـ العَرّافون والأطبّاء.
١٠ ـ قضاء الديون والأتاوات.
١١ ـ ملاعبُ الفروسيّة وأنواع الرياضة.
١٢ ـ طلب اللهو والللذات.
١٣ ـ تجارة الرقيق.
١٤ ـ القِنَاعُ والنِقَابُ (أعياد الكرنفال)

المطلب السابع: اختلاف أسباب الاستمرار والبقاء بين المواسم العامة والأسواق الخاصّة.

المطلب الثامن: آثار المواسم العامّة في العادات والمفاهيم وتوحيد اللهجات.

المطلب التاسع: خلود وقائع المواسم العامّة.

الفصل الثالث: القواعدُ المشتركة في نشوءِ المواسم وأُسُسها.

الفصل الأول

التعريف بالمواسم العامة

المَواسِمُ العامَّةُ عند العرب، هي كلُّ المَواقيتِ المُعْلَمةِ باجتماعِ الناسِ إليهـا، إذا أَهَلَّـتْ، لِلحَـجِّ، أو للنُّسْـكِ والعبـادة، أو للعِيـدِ، أو للتجـارةِ وتَصْحَبُها في العَادة شؤونٌ دينيَّةٌ، واجتماعيَّةٌ، وثَقَافيَّةٌ مُتعدِّدَة، أو لمراجَعَةِ البَداوَةِ في فَصْلَيْ الربيع والخريف.

والمَوْسِمُ في الأصل من الوَسْم، والوَسْمُ والسِّمَةُ أَثرُ الكَيِّ، أو العَلامةُ يتركُها في المَوْسُومِ، فيُعْرف بها.. واتَّسَمَ الرجلُ، إذا جعل لنَفْسِه سِمَةً يُعرفُ بها، والوَسِيمُ: الثابتُ الحُسْنِ، فكأنه وُسِمَ بالحُسْنِ، فصار له علامةٌ يُعرفُ بها. وامرأةٌ ذاتُ مِيسَمٍ، إذاكان للحُسْن والجمال أثرٌ عليها. وفي الحديث: تُنْكَحُ المرأةُ لِميسَمِها، أي لحُسْنها، وهو من الوَسَامَةِ.

ومن ذلك أيضاً مَطرُ الربيع الأول عند العرب، وهو يأتي في الخريف وأولِ الشتاء، سُمِّيَ وَسْمِيّاً، لأنه يَسِمُ الأرضَ بالنبات، فنُسِبَ إلى الوَسْم[1]. وكذلك سُمِّيَ الوقتُ، الذّي اعتاد الناسُ أن يجتمعوا إليه في كلِّ سنةٍ، أو أكثرَ، مَوْسِماً، على وزن مَفْعِلٍ، وهو اسْمٌ للزمان، فكأن ذلك الوقتَ المُعيَّنَ وُسِمَ بِوَسْمِ الاجتماع والتلاقي، فصار لهم مَعْلَماً[2]، كلما أَهَلَّ عليهم علموا

---

(١) أبو العباس القلقشندي ـ صبح الأعشى: ٢/ ١٩٢.

(٢) المعْلَمُ: ما يُسْتدَلُّ به، جمعُ مَعَالمَ.

أنه زمانُ اجتماعهم. وجعله بعضُهم إسماً للمكان فقال: إنه «مكانُ سُوقِ الحَجيج»[1]، أي مَوْضِعُ السُّوقِ التي تقومُ حينما يجتمعُ الحَجيجُ إليها. ويُقال: وَسَّمَ الناسُ، إذا شَهِدُوا الموسمَ، مثلما يُقال: عَيَّدُوا، إذا شَهِدُوا العيد[2].

وهكذا سُمِّيَ وقتُ الحجِّ مؤسماً، لأنه مَعْلَمٌ يجتمعون إليه كلَّما أَزِفَ، وسُمِّي وقتُ قيام بعضِ أسواق التجارة والاجتماع مَوْسماً، لأنه كذلك معْلمٌ، يجتمعون إليه. وسُمِّي يومُ العِيد مَوْسماً، لأنه الوقتُ الذي يعودُ فيه الفرحُ أو الحزنُ، فيعودون إلى الاجتماع فيه، واشْتَقُّوا له إسماً من العادة، لأنه يعود كل سنةٍ بفرحٍ مُجَدَّدٍ، أو بذكرى حُزنٍ وألمٍ[3]. وسُمِّيَ زمنُ الربيع موسماً، لأنه الزمن الذي تعود فيه الخضرةُ إلى الأشجار والزروع، أو تعود فيه الأنْداءُ والأمطارُ إلى الأرض فتُخْصِبُها، وتُنبِتُ العُشبَ والكلأ، فيعود الناس إلى الاجتماع إما لاجْتَناءِ الثمار أو للنُّجْعَةِ.

وعلى ذلك، فإن كلَّ وقتٍ اعتاد العربُ، إذا أَهَلَّ، أن يجتمعوا إليه، في حَجٍّ، أو عيدٍ، أو نُجْعَةٍ، أو تجارةٍ، أو فيها جميعاً مُجتمعةً، هو مَوْسِمٌ عامٌّ عندهم، ما دام قِيامُهُ مَوْقُوتاً بِميقاتٍ ثابتٍ مُعَيَّنٍ، ينعقِدُ بحُلُولهِ، وينقضي بانقضائه. وقد أكثروا من استعماله لأسْواقهم، التي كانت تقومُ بين نَجْدٍ والحجاز، وهي أسواقُ عُكاظٍ ومِجَنَّةٍ وذي المجاز، لأن انعقادها وافق موسمَ الحجِّ إلى مَكَّة، واختلط أَمْرُها بشَعَائِره، حتى حُسِبَتْ من مَنَاسِكِهِ[4]. ثم

---

(١) الثعالبي ـ فقه اللغة: ٣٠١.

(٢) ابنُ منظور ـ لسان العرب: ١٢/ ٦٣٥ ـ ٦٣٧ (وسم).

(٣) لسان العرب: ٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٢ (عيد)، والزَّنْجَانيُّ ـ تهذيب الصِحَاح: ٢٣١، ٧٩٨ ـ ٧٩٩.

(٤) أبو الوليد الأزرقي ـ أخبار مكة: ١/ ١٨٩، وابنُ كَثير ـ تفسير القرآن الكريم: ١/ ٤١٨.

طَفِقُوا يستعملونه للأسواق المُمَاثِلةِ، التي كانوا يُقيمونها في مواقيتَ مَعْلُومةٍ، على مَواضِعَ مختلفةٍ من بلادهم، فغَلَبَ عليها جميعاً اسْمُ المواسم، واتَّصَفَتْ بالعُموميَّةِ، لأنها كانت مَقْصِدَ الناسِ والتجّارِ من مختلف البِقَاع، للتجارة وأغراضٍ أُخرى مُتَنوِّعةٍ. ولعلَّ هذه الطائفةَ من أسواق الجاهلية، غَلَبَتْ عليها تَسْميةُ المواسم، لأن العرب أنْشَؤوها على مِثَالِ مواسم الحَجِّ، ومَجامِعهِ الكبرى، بما أقاموه فيها، أو في بعضها، من أَنْصَابٍ وأصْنَامٍ يُعظِّمونَها، فكانوا يَحجُّون إليها، ويطوفون حولها[1] . . . وقد كان لهم من تلك الأسواق في مواسمها، فوق التجارات والبِيَاعاتِ: مَثابَةٌ للعبادة[2]، وقُبَّةٌ للشِّعْر، ومِنْبرٌ للخطابة، والتفاخُر، والمُمَاجَدَة[3]، ورُكْنٌ للحكومة والتقَاضي، ومَلاعِبُ للفُروسيَّة والرياضة، ومَلاذٌ للخائفين والمظلومين، ومجامِعُ للقبائل، ومَعْرِضٌ للأخلاق والعادات، وندوةٌ للتَّشَاوُرِ والتعَاهُدِ، ومُلْتَقى للمُحِبِّين، ومَرْتَعٌ للفَرح والطَرَبِ واللَّهْو، ومجالسُ للسَّمَرِ، والمُنَادَمة، والتَّحَاجي[4]، وأشياءُ مُتَنوِّعةٌ كثيرةٌ تَجِلُّ عن الحَصْرِ[5] . . وعلى

---

(١) كارل بروكلمان ـ تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢٥، وجواد علي ـ المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ٧/ ٣٨٣.

(٢) المَثَابَةُ: الموضعُ الذي يُثَابُ إليه، أي يُرْجَعُ إليه مرَّةً بعد أُخرى.

(٣) المُماجَدَةُ: التفاخرُ بذكر الأمْجادِ. وتَماجَدَ القومُ: تفاخروا بأن يُظْهِرَ كلٌّ منهم مَجْدَهُ. ويُقَالُ: ماجَدَهُ فمَجَدَهُ، أي عارَضَهُ في مَجْدِهِ فغَلَبَهُ.

(٤) التَّحَاجي: من الحِجَى، وهو العقلُ والفِطْنة، فكان أحدُهم يُلقي على الآخَرِ كلمةً مُحْجِيَةً، يُخَالِفُ معناها لفظَها، ليمتحِنَ فِطْنَتَهُ في إدْراك حقيقةِ معناها، أو مَوْضِعِ الغَلَطِ فيها، وهي لعبةُ التحاجي بالألغاز والأغاليط.

(٥) محمد بن حبيب ـ المحبَّر: ٢٦٤، والقلقشندي ـ نهاية الأرب: ٤٦٤، وأبو حَيَّان التوحيدي ـ الإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٤، ومحمد عاطف ورفاقه ـ أدبيات اللغة العربية: ١٢، والمفصَّل: ٧/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

ذلك، يمكنُ القولُ بأن المواسمَ العامَّة، ولا سيما الرئيسَةَ منها، كانت تختلفُ في أغْراضِها، ومَزَاياها، وخصائِصها، عن أسواق التجارة الدائمة، مثلما تختلفُ عنها في أسباب نشوئها وآثارها، وهو اختلافٌ ناشِىءٌ من فُروقٍ تَفْرقُ بين الطائفتَيْن، فالمواسمُ عامَّةٌ، وانعقادُها مُوَقّتٌ، وقيامُها يكونُ غالباً على مواضِعَ يعتقدون أنها مُقَدَّسةٌ، وأغراضُها دِينيَّةٌ وتجاريَّةٌ واجتماعيَّة وأدَبيَّةٌ. بينما أسواق التجارة خاصَّةٌ، ودائمةٌ، ولا تقوم إلا للتجارة فقط، وهو ما سنتكلَّمُ عليه بالتفصيل في الفصل التالي.

على أننا أردنا بالمواسم العامَّة في هذا الكتاب، غالباً، تلك الأسواق الكبرى التي كان لها موعدٌ معيَّنٌ، ثابتٌ من السنة، تنعقدُ فيه، ومُدَّةٌ محدودةٌ تقوم فيها، ثم تَنْفَضُّ عنها، إلى مثل ذلك من السنة التالية. هذا على الرغم من أننا سنتكلَّمُ أيضاً على مواسمَ للأعياد والعبادة كانت عند العرب، كما نتكلّم بالتفصيل على موسم الحجِّ الأكبر إلى كعبة مكة. ونشير أيضاً إلى مواسِمَ عَامَّةٍ أُخَرَ عند العرب، لم تكن أسواقاً، ولا مواسمَ للحجِّ أو للعيد، وإنما كانت للتَّبَدِّي أو التَّرَبُّعِ، وكانوا يخرجون فيها من منازلهم إلى البَوادي، زَمَنَيْ الخريف والربيع، وهي مواسمُ النُّجْعَةِ، ومُفَارقةِ الحضَارةِ، ومُراجَعَةِ البداوة.. وفي مثل هذه المواسم كانت تُوصَلُ عقودُ الجوار وتُوثَّق، وتُنْجَزُ المواعيدُ بين الأَحِبَّةِ، وتُقالُ أروعُ قصائدِ الحبّ، وفيها كانت القلوبُ تَجْزَعُ، والدموعُ تسيلُ خوفاً من ساعةِ الافتراقِ، والعَوْدةِ إلى المحاضِر، وانقطاعِ أُنْسِ الحبيب... وما بكاءُ الأطلالِ عند الشعراء، وتحيَّتُهم دِمَنَ الدِّيَارِ إلاّ بعضٌ ممَّا كان يكونُ في تلك المواسم من حكايات العِشق والغرام... وليس صحيحاً كلُّه مذهبُ من قال إن بكاءَ الأطلال كان ضرباً من العادة، جرى على ألسنة الشعراء في أيام الجاهليَّة، يفتتحون به قصائدهم... فالعارفُ بعاداتِ العرب، إذا تأمَّلَ في هذه المواسم، وجد أنها كانت مواسمَ أُلْفَةٍ

ومحبَّةٍ، لم يكن المحبُّون يجرؤون على التلاقي إلا في مُتَنَزَّهاتِها وحِمَاها ومَرَابِعها، فإذا انْقَضَتْ أيّامُها، ورَجَعَ كلٌّ إلى دياره، ثم مَرُّوا بمَواضِعِها مِن بعدُ، ذَكروها، وبَكَوْا على أطلالها وآثارها... وربما كانت تقومُ للعرب أسواقٌ في مواسم الربيع هذه، ولا سيما إذا أفاض اللَّهُ عليهم فيها الخيرَ، ووَسَّعَ النِّعمَ، وإلى ذلك أشار التوحيديُّ[1] بقوله:

«... على أنَّ العربَ، رحمكَ اللَّهُ، أحسنُ الناسِ حالاً وعَيْشاً إذا جادَتْهمُ السماءُ، وصَدَقَتْهمُ الأنْواءُ[2]، وازدانَتِ الأرضُ، فهُدِّلَتِ الثِّمَارُ، واطَّرَدَتِ الأودية، وكثرَ اللَبَنُ، والأَقِطُ[3]، والجبنُ، واللحمُ، والرُّطَبُ، والتَّمْرُ، والقَمح، وقامت لهم الأسواقُ، وطابَتِ المرابِعُ، وفَشَا الخِصْبُ، وتَوالَىٰ النِّتَاجُ[4]، واتَّصلَتِ الميرةُ، وصَدَقَ المَصَابُ[5]، وأَرْفَغَ المُنْتَجعُ[6]، وتلاقتِ القبائلُ على المناهل، فتعاقدوا وتعاهدوا، وتزاوَرُوا وتناشَدُوا، وعَقَدُوا الذِّمَم، ونَطَقُوا بالحِكَم، وقَرَوْا الطُّرَّاق[7]، ووصَلُوا العُفَاةَ[8]،

---

(١) أبو حيّان التوحيدي: علي بن محمد، فقيهٌ فيلسوفٌ ومُتصوِّفٌ، وُلد سنة (٣١٠ هـ)، ونشأ يتيماً فقيراً، وتلقّى العلم في بغداد على أكابر علماء عصره، فَحقّق ثقافةً عربيةً إسلامية موسوعية، ولُقِّبَ بفَيْلسوف الأدباء، وأديب الفلاسفة. تُوفي بشيراز سنة (٤١٠ هـ)، وله نحوُ ستةٍ وعشرين مُصَنَّفاً، أشهرها كتابُ الإمتاع والمؤانسة.

(٢) **الأنواء**: مَسَاقِطُ النجوم في أُفُق المغرب، الواحدُ نَوْءٌ، وكانت العرب تتَّخِذُها معالمَ تُنْبِئُهم بمواعيد الأمطار والرياح والبرد والحرّ.

(٣) **الأَقِطُ**: طعام يُتَّخَذُ من اللبن الحليب بعد طبخه، كالقريشة.

(٤) **النِّتَاجُ**: ما تَلِدَهُ الإبلُ والأغنام.

(٥) **المَصَابُ**: انصبابُ المطر ونزولُه.

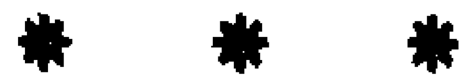
(٦) **أرْفَغَ**: لهم، أي وسَّعَ.

(٧) **قَرَىٰ**: الضيفَ، أي أضافه، **والطُّرَّاق**: الآتونَ ليلاً، الواحدُ: طارقٌ.

(٨) **العُفَاةُ**: طُلَّابُ المعروف، الواحدُ: عافٍ.

وزَوَّدُوا السَّابِلَةَ[1]، وأَرْشَدُوا الضُّلاَّلَ، وقاموا بالحَمَالاتِ[2]، وفَكُّوا الأَسْرىٰ، وتداعوا الجَفَلَىٰ، وتعافوا النَّقَرَى[3]، وتنافَسُوا في أعمال المعروف...»[4].

فليس من الغريب إذن أن يكون في هذه المواسم الطيِّبَة، مواسمِ الخيرِ والنعمة، والحبِّ، والأُلْفَةِ، شِعرٌ وشُعَراءُ، وعهودٌ بين المحبِّينَ على المودَّة والوفاء، ومواعيدُ تظلُّ تبعثُ في نفوسهم آمالَ العودة إلى اللقاء، وقد يكون فيها أسواقٌ تقومُ للمتاجرة، فيكون فيها اجتماعٌ وسياسةٌ، وقضاءٌ ومفاخراتٌ، وشُورىٰ ومُنافَراتٌ، وكلُّ ما كانت العربُ قد أَلِفَتْهُ من الأنْشِطة في مواسم أسواقِها الكِبَار...



ولئن كنتُ قد تَولَّيتُ مواسمَ الأسواق بالتحقيق الدقيق والبحث العميق، وكشفتُ عن مَوْسِمَين كبيرَيْن في كل سنة لخروج أهل الحواضر إلى الأرْيافِ والبوادي، في نُجعة بيَّنتُ أَزْمنتَها وأغراضَها وآثارها، لقد عَرَضْتُ، عَرْضاً وَصْفيّاً غالباً، جُملةً من مواسم الأعياد القديمة عند العرب، سواء ما كان منها وثَنيّاً أو دينيّاً، وذلك لأنني نظرتُ فوجدتُها أكثر من أن أُحِيطَ بها، أو أُحْصِيَها وأُحَقِّقَها، فذكرتُ موسمَ العيد السنويّ بتدمُر، ووصفتُ وقائعه

---

(١) السابِلَةُ: أبناءُ السبيل، أو المارُّونَ على الطريق.

(٢) الحَمَالات: الدِّيَاتُ والغَرَامَاتُ، مُفردها: حَمَالة.

(٣) الجَفَلَىٰ: أن تدعو الناس إلى طعامك دعوةً عامَّةً لا تخصُّ بها جماعةً مخصوصةً. والنَّقَرَىٰ: الدعوةُ الخاصَّةُ، وهي عيبٌ عند العرب لأنها لا تدلُّ على الكرم، ولذلك قال إنهم كانوا يَتَعافونها، أي يُمسِكونَ عنها.

(٤) الإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٠ ـ ٨١.

ومَراسِمَهُ، كما ذكرتُ بعضَ أعياد النصارى، كعيد الشعانين وعيد الصليب، التي كانت تُقام في بعض الأَدْيِرة بالعراق ونَجْران. . . ذلك أنها كانت مواسمَ عامّةً يَشْهدُها النصارىٰ وغيرُهم من أهل المِلَل الأُخرى! وحتى في الإسلام، ولا سيما في زمن الخلافة العباسيَّة ببغداد، والخلافةِ الفاطميَّة بالقاهرة، كان المسلمون يحتفلون بأعيادِ النصارى والمجوس والصابئة، كاحتفالهم بأعيادهم في رأس السنة الهجريَّة، ويوم عاشوراء، وليلة مولد الرسول عليه الصلاة والسلام، وليلة أوَّل رجب، وليلة نصف شعبان، وليلة غُرَّة رمضان، وعيد الفطر، وعيد الأضحى! ولم يكن للمسلمين في أول الإسلام غيرُ مَوسِمَيْن للعيد، في الفِطْر وفي الأضحىٰ. . وكانت أعيادُ النصارى التي يُشاركهم فيها المسلمون كثيرةً، منها: عيدُ الميلاد، وعيدُ الفصح، وعيدُ الشعانين. . .

وقد ذكر القلقشنديُّ[(١)] أن أعيادَ القِبْط في مصر كثيرةٌ، ولا يكاد يخلو يومٌ من أيام السنة من عيدٍ لهم، ومنها ما كانت مواسمُه ثابتةً في مواقعها من فُصول الشمس، ومنها ما كان مُتَحوِّلاً، كعيد الفِصْح الأكبر، لأنه مُتعلِّق بفِطْرهم من صَوْمِهم الكبير، وهو مُوقَّتٌ توقيتاً قمريّاً وشمسيّاً معاً، ومنها أيضاً: عيدُ البشارة، وعيدُ الزيتونة أو عيدُ الشعانين، وعيدُ النيروز، وعرسُ النيل في الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر)، وغيرُها من الأعياد[(٢)]. . . ويقول د. شوقي ضيف: «كان المسلمون في مصر يحتفلون، وما يزالون،

(١) القلقشندي: أبو العباس، شهابُ الدين أحمد بن علي. يُنسب إلى قَلْقَشَندة من أعمال مصر في القَلْيوبيَّة. من كبار علماء عصره وأدبائهم. أعظمُ مؤلَّفاته: صبح الأعشَىٰ في صناعة الإنشا، ضمَّنَهُ كل ما يحتاج إليه الأديب من العلوم والمعارف والأدب والجغرافية والتاريخ. توفي سنة (٨٢١ هـ).

(٢) صبح الأعشى: ٢/٤٥٣ ـ ٤٥٥.

مع إخوانهم القِبْط بأعيادهم، كعيد ميلاد المسيح، وعيد الغِطاس، وعيدِ خَميسِ العهدِ قبلَ عيد الفصح بثلاثة أيام، وعيد أَحَدِ الشعانين، وكانت الكنائسُ تُزيَّن فيه بأغصان الزيتون وخُوص النخيل. وكان بعضُ هذه الاحتفالات يتحوَّلُ إلى (كرنفالات) كبيرة، يلهو فيها المسلمون والقبطُ، ويطوفون الشوارع بالخيال والتماثيل والسماجات، والخيال هو لعبة خَيال الظلِّ المضحكة، التي تحوَّلت مع الزمن إلى لعبة (الأراجوز) المعروفة، ولعلّ التماثيل هي أشباحُ الأراجوز نفسُها، أما السماجات فأشخاصٌ يتراؤون في صور مضحكة، صابغين وجوههم أصباغاً مختلفة»[1].

وما دُمنا نتكلَّم على أصناف المواسم العامّة كما عَرفها العربُ على اختلاف دياناتهم وعقائدهم ومَواطِنهم، «ينبغي أن نذكر أن المسيحية وُجدت قبل أن تُقْرنَ بها تلك المواسمُ والأعيادُ والاحتفالاتُ، وأن المسيحيين الأوائل أعرضوا عن كثير منها، وأنكروه، وكان منهم مَن حَرَّم حتى الاحتفالَ بمولدِ للمسيحِ في يومٍ مُعيَّن كائناً ما كان... وقد مضت ثلاثةُ قرون تقريباً قبل أن تحتفل كنيسةٌ من الكنائس المعتَمَدةِ بعيد ميلاد المسيح، في تاريخ من التواريخ، ثم اختلفت الكنائسُ في هذا الموسم، فاحتفلت به الكنيسةُ الغربية في الخامس والعشرين من شهر كانون الأول (ديسمبر)، واحتفلت به الكنيسةُ الشرقية في السادس من شهر كانون الثاني (يناير)، ويُرجَّح أنهما اختارا هذا الزمنَ، لصَرْفِ المسيحيين عن شُهود المحافلِ الوثنيَّة التي كانت تتَّخِذُه عيداً للشمس»[2]... ولمّا كانت سنتُهم تبدأُ بشهر تشرين، كانوا يُعيِّدون هذا العيدَ في هذا الشهر.

---

(١) عالمية الإسلام: ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) عباس العقاد ـ حياة المسيح: ١٠٣ ـ ١٠٤.

وقد اجْتَزَأتُ الحديثَ عن مواسم الأعياد المسيحيَّة، في هذا الموضع، وكان من حقِّها الكلامُ عليها بالتفصيل في الجزء الثاني من الكتاب، وذلك لسببيْن، أولهما: أنها مواسمُ كثيرةٌ جداً، ولا سيما عند الأقباط بمصر. والثاني: أن معرفتنا قليلةٌ جداً بما كان قائماً منها في عصر الجاهلية، بما في ذلك موسم نَجْران.

* * *

وصفوةُ القولِ في التعريف بالمواسم العامّة، أنها مَواقِيتُ مُعيَّنةٌ معروفة، يجتمع الناسُ إليها كلَّما أَهَلَّتْ، ويَنْفضُّون عنها إذا انْقَضَتْ... وهي على ضُروبٍ مُتَعدِّدة، منها أسواقٌ موسميَّةٌ للتجارات والاجتماع والسياسة والشعر واللهو والرياضة وغير هذا من الأغراض. ومنها مواسمُ للحجِّ والنُسْكِ والعبادة، ومواسمُ للأعياد الدينية، ومواسمُ طبيعية زراعيَّة يخرج الناسُ فيها من حواضرهم إلى البوادي في الربيع والخريف.

* * *

الفصل الثاني

خصائص المواسم العامة وأغراضها وءاثارها

المطلب الأول ـ عُموميّةُ الأسواق الموسمية وخُصوصيةُ أسواقِ التجارة الدائمة:

السُّوقُ في اللغة مَوْضِعُ البِيَاعَات. والبِيَاعَاتُ: السِّلَعُ والأَمْتِعَةُ والعُروضُ، التي يَتبايَعُ الناسُ بها في التجَارة. وقد سُمِّيَ مَوْضِعُ البِيَاعَاتِ سُوقاً، لأن البضائعَ تُجلَبُ إليه، وتُسَاقُ نحوَهُ. ويُقال: تَسَوَّق القوم إذا باعُوا واشْتَروا، وابْتَغُوا الرزق، أو طلبوا المعاشَ[1]. وفي القرآن الكريم: ﴿ وقَالوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْواقِ ﴾[2]، أي يبتغي الرزق. فالسُّوقُ مُشْتقَّةٌ إذن من سَوْقِ الناس بضائِعَهم إلى مَوْضعٍ مُعيَّنٍ، اعْتادَ الناسُ أن يَتَبايَعُوا فيه، ابتغاءً للرزق وقضاءً للحاجات. ويُقال: قامَتِ السوقُ إذا نَفَقَتْ، ونامَتْ إذا كَسَدَتْ، وقِيامُ السوقِ هو رَوَاجُ بُيُوعِها وعُروضِها وتجاراتها. والنافِقُ من البضائع: الرَّائجُ، خِلافُ الكاسِدِ، ونَفَّق البضاعةَ وأَنْفَقَها: رَوَّجَها[3]... ويُقال: انْعَقَدتِ السوقُ، أي انتظمت، وتأكّد افتتاحُها، وبدأ فيها البيعُ والشراء[4].

---

(١) لسان العرب: ٨/ ٢٥ (باع)، و ١٠/ ١٦٧، ١٦٨ (سوق).

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٧.

(٣) لسان العرب: ١٢/ ٤٩٧ (قوم)، و ١٠/ ٣٥٧ (نفق).

(٤) المرجع نفسه: ٣/ ٢٩٦ ـ ٢٩٨ (عقد).

وكانت الأسواقُ عند العرب في الجاهلية على ضَربَيْنِ، أحدهما أسواقٌ موسميَّةٌ عامَّةٌ، والآخَرُ أسواقٌ دائمةٌ خاصَّةٌ. فأمَّا الأولى فهي مَرْهُونةٌ بموسمٍ مُعيَّنٍ، تنعقدُ فيه أياماً معلوماتٍ، ثم تنفضُّ بانقضائها، وهي غالباً مَقْصِدُ الناس من أهل الموضع الذي تكون فيه، وأهالي المواضِع القريبة المجاورة، أو البعيدة. وأمَّا الثانيةُ فهي خاصَّةٌ بأهلها، وغيرُ مرهونةٍ في انعقادها بموسمٍ مُعيَّنٍ، وميقاتٍ معلومٍ، وهي ظاهرةٌ طبيعيَّةٌ، يُمكن أن تَنْشَأَ في كل مكانٍ أو زمانٍ، وعند جميع الناس، تُزَوِّدُهم بما يحتاجون إليه في حياتهم اليوميَّةِ، من الطعام والشراب والدواءِ واللباس وكلِّ الأشياء اللازمة لمعيشتهم، وكان يكون بها عادةً: جَزَّارٌ، ونَخَّاسٌ[1]، ونَجَّارٌ، ونَخَيَّاطٌ، وبَزَّازٌ[2]، ونَخَمَّارٌ، وحدَّادٌ، وزَيَّاتٌ[3]، وعطَّارٌ، وبَيْطارٌ[4]، وحَجَّامٌ[5]، وكان يوجدُ أيضاً في بعض أسواقهم صَاغةٌ[6]. . . والأصلُ في هذه الأسواق أن تظلَّ منعقدةً للبيع والشراءِ، طولَ السنة، أو مُعْظَمها، أو أياماً مُعَيَّنةً من الشهر أو الأسبوع، أو كلما وصلت إلى القرية، أو البادية، قافلةٌ تحملُ العُروضَ والأَمْتِعةَ والسِّلَعَ المختلفة، فيقصدُها أهلُ القرية، أو الموضع الذي تكون به، وقلَّما يقصدُها أحدٌ من مَطارِحَ بعيدةٍ، إلا إذا كانت سوقاً كبرى، وكانت له فيها حاجَةٌ مُلِحَّةٌ

---

(١) النخَّاسُ: بائعُ الدَّوَابِّ، سُمِّي بذلك لِنَخْسِه إيَّاها حتى تَنْشط، أي لِغَرْزِه جَنْبها، أومُؤخّرها، بعُودٍ أو نَحْوِه. وحِرْفَتُه النِخَاسَةُ، وقد يُسمَّى بائعُ الرقيق نخَّاساً، والأوَّلُ هو الأصل.

(٢) البزَّازُ: بائعُ البَزِّ، وهو الثياب.

(٣) الزيَّاتُ: بائعُ الزيت.

(٤) البَيْطَارُ: الذي يُعالج الدَّوابَّ.

(٥) الحَجَّامُ: وحِرْفتُه الحِجَامَةُ، وهي المداواة بالمِحْجَم، والمحجَمُ قارورةُ الحَجْم، أو آلَتُهُ، وهي كالكأس، يُفَرَّغ من الهواء، ويُوضَع على الجلد، فيُحدِثُ تَهيُّجاً، ويجذبُ الدمَ بقوَّة، وقد سُمِّي من يصنعُ ذلك حَجَّاماً لامْتِصاصِه فمَ المِحْجَم.

(٦) إبن الأثير ـ الكامل في التاريخ: ٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨.

إلى سِلْعةٍ، ليس في دِيَارِهِ مِثلُها. وفي حديث أهل الأخبار مثلاً، أن «رابِيَةَ الحَزْوَرَةِ كانت سوقَ مكة»[1] في الجاهلية، وأن القوافل كانت إذا قَدِمتْ مكةَ من السَّرَاةِ، أو الطائف، تحملُ الحِنْطَةَ والحُبُوبَ والسَّمْنَ والعسَلَ، تَحُطُّ في رَحْبَةٍ بين دارَيْ أبي سفيان وحَنْظَلَةَ بن أبي سفيان، وتُباعُ فيها[2]. وليس في نُشُوءِ هذه الأسواق، ودَوَامِها، غيرُ قضاء حاجات الناس طلباً للرزق والمعاش، في عملٍ تجاريّ مَحْضٍ، لا يبتغي في أَساسِه أن يُحقِّق أكثرَ من المصالح الماديّة للمُتَبايِعينَ. . وتلك هي عِلَّةُ نُشُوئها، ودَوَامِها على توالي الأيام، وانتشارِها في كلِّ مكان، وخُصوصيَّةِ نشاطها، لا عِلَّةَ سوى ذلك. ولا شك في أنها كانت معروفةً في كثير من القُرى والأمصار والأحياء المنتشرة في بلاد العرب.



المطلب الثاني ـ حَوْليَّةُ الأسواق الموسميّة ومواسم الحج والأعياد:

وعلى ذلك فأوّلُ خصائصِ الأسواقِ الموسميَّةِ أنها كانت حَوْليَّةً، تنعقِدُ مواسمُها مرَّةً واحدةً في مواقيتَ مُعيَّنةٍ من السنة، وتقومُ أياماً مَعْدوداتٍ مَعْلوماتٍ، ثم تَنفضُّ بانقضائها، فلا يعودون إلى مِثْلها حتى يَحُولَ الحَوْلُ. . . شأنُهم في ذلك كشأنِهم في مواسم الحجِّ، ومُعظمِ مواسم الأعياد.

ولا شك في أن ضَبْطَ مواعيدِ الأسواق الموسميَّةِ على مواقيتَ مُعيَّنةٍ لم

---

(١) ياقوت الحموي ـ معجم البلدان: ٢/ ٢٥٥، وأخبار مكة: ٢/ ٢٩٤.

(٢) أخبار مكة: ٢/ ٢٣٩، «وصارت الرحبةُ تُعرف بعدئذٍ بدار زياد، لأن معاوية بن أبي سفيان أقطعها لأخيه من أبيه زياد بن سُمَيَّة».

يكن يتمُّ مُصَادفةً أو هَوىً، بل كان غالباً متوافقاً ومواعيدَ مواسمَ دينيَّةٍ، ومواعيدَ انتقال القوافل التجاريَّة بين محطَّاتِ التجارة والأسواق، فمن شأن هذا الضبطِ أن يجعل الناسَ والتجَّارَ على موعدٍ ثابتٍ، فلا ينتظرُ أحدُهم الآخَرَ انتظاراً يُخِلُّ بنظام القوافل، كما أن من شأنه أن يُتيح للتُّجَّار وقتاً يتدَبَّرون فيه أُمورهم للاشتراك في القوافل، وقد أُعِدَّتْ، ونُظِّمَ طريقُ سَيْرِها، وأُمِّنَتْ بالخفارة والخُفَراءِ، مثلما يُتيح للناسِ شهودَ مواسم الحجِّ والأسواق العامَّة في أوقاتها آمِنينَ مطمئنِّين.

* * *

المطلب الثالث ـ نظام المتاجرة والعُشُور في الأسواق الموسميَّة:

ويبدو أنه كان واحداً في الأسواق الموسميَّة كلّها، فإذا أَزِفَ وقتُ الموسم، لا تُفتَتَحُ السوقُ للمتاجَرة، حتى يأذَنَ الملكُ أو نائبُه بافتتاحها، أو إمامُ الموسم إن لم تكن السوقُ في أرضٍ مملكةٍ، كما في أسواق عكاظ ومجنَّة وذي المجاز[1]، وحينئذٍ تقوم السوقُ وتصحُّ المبايعات. . . فإذا كانت السوقُ في أرض مملكةٍ، لم يَبعْ أحدٌ من التجـار شيئـاً من بضاعته حتى يبيعَ الملكُ أوّلاً كلَّ ما يريدُ بَيْعَهُ من السِّلَع والعُروض التجارية، كما في سوق دومـة الجندل[2]. وكان من عـادة الملوك في ذلك الزمن أن يُرسِلوا القوافـلَ بالبضائع، للمتاجرة في المواسم العامّـة، ولعلّ هذه العادة كانت من آيات المُلْكِ والرياسة، إذ لم تكن في ملوك العرب وسادتهم وحَسْبُ، بل كانت «عُرفاً مُتَّبعاً عند غيرهم من الملوك مثل الأكاسرة والقياصرة»[3].

---

(١) المحبَّر: ١٨١، وأبو علي المرزوقي ـ الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٧.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦١.

(٣) المفصَّل: ٥/ ٢٦١، و ٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

وكان التجارُ في تلك المواسم يُؤدُّون إلى الملوك ضريبةً على بيُوعهم بمقدار العُشْر، تُسمَّى العُشُور، كما في أسواق عدن وصنعاء باليمن، وصُحَار ودَبَا بعُمَان، والمشقَّر بالبحرين، ودُومة الجندل. . . فهذه جميعاً كانت عُشُورها إلى ملوكها، أو مَن يقوم مقامَهم عليها[1]. وكان في كل سوق منها عَشَّارون أو جُبَاةٌ، يطوفون فيها، لِيَسْتَوفُوا من التجار العُشُورَ التي وجَبَت عليهم، ويُؤَدُّوها إلى الملوك. وكانت هذه الضريبةُ معروفةً ومُتَّبعَةً في البلاد الأخرى كما في جزيرة العرب، وتُؤْخَذُ نقداً أو عَيْناً[2].

أمّا إذا لم تكن السوقُ في أرضِ مملكةٍ، فلم يكن فيها عُشُورٌ، فكأنها كانت منطقةً حُرَّةً لا تُسْتَوفَى فيها أيةُ ضريبة. . . فسوقُ الشِّحْر مثلاً لم يكن بها عُشُورٌ «لأنها ليست بأرض مملكة»[3]، ومع ذلك فقد كانت قبيلةُ محارب بن هرب من بني مَهرَة، تخفرُ جميعَ من يختلف إليها من العرب[4]. . . ولم يكن في سوق عكاظ «عُشُورٌ ولا خفارة»[5]، لأنها لم تكن في أرضِ مملكة، وهو مقتضى النصّ السابق، ولأنها تقومُ في شهرٍ حَرامٍ لا يحتاجُ الناسُ فيه إلى مَن يحميهم[6]. . . والقولُ نفسُه يُقال في سائر الأسواق التي ليست في أرضِ مملكةٍ أو تقوم في شهرٍ حرام، مثل سوق مجنة وسوق ذي المجاز، وسوق الرابية بحضرموت، وسوق نطاة، وغيرها. . . غير أن

---

(١) المحبَّر: ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦١ ـ ١٦٣.
(٢) المفصَّل: ٥/ ٣٠٧، و ٧/ ٤٧٨.
(٣) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.
(٤) المحبَّر: ٢٦٦. وبنو مَهرَة بن حيدان: بطنٌ من قضاعة، مَسَاكنُهم بلادُ الشِحْر، بين عُمَانَ وحضرموت، على سواحل بحر العرب.
(٥) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥.
(٦) المحبَّر: ٢٦٧.

بعض الباحثين وقعوا في الغَلَط حينما حسبوا الأسواق طائفتين، تقع إحداهما في أرض مملكة، والأخرى في البادية حيث «كان سادةُ بعض هذه المناطق ينصبون أنفسَهم حُكّاماً على أسواقها، ويسيرون فيها بسيرة الملوك، فيأخذون من التجار فيها العُشُورَ، كما كان يفعلُ بعضُ بني تميم في سوق المشقَّر بهَجَر، وكما كان يفعلُ آلُ الجُلَنْدَىٰ في سُوقَيْ صُحَار ودَبَا بعُمان»[1]... وهذا مذهبٌ في الرأي لايتفقُ وحقيقةَ الأمر، فالمُشَقَّرُ لم يكن في باديةٍ، وإنما هو قَصَبَةُ هَجَرٍ وقاعدتُها، وهَجَرٌ قَصبةُ البحرين ومدينتُها[2]، وبنو عبد الله بن دارم من تميم كانوا مُلوكَ البحرين وسادَتَها، وكانوا يستوفون العُشورَ من التجار لأنهم ملوكٌ في أرض مملكة، وليس لأنهم تَشَبَّهُوا بالملوك في أرض بادية، فالمَمَالِكُ تقومُ في البادية كما تقومُ في الحاضرة، وتكون رعيَّتُها من القبائل كما تكون من أهل القُرى والمُدن... وهذه دومةُ الجندل والحيرةُ وتدمُر والبتراء، كلُّها ممالكُ قامت في البادية، وكان لها ملوك يحكمونها، ويستَوْفُونَ العُشُورَ من التجار في أسواقها وفاقاً للعادة المتَّبَعَة.

أما لو كان الأمرُ كما زعم أولئك الباحثون، فما الذي منَعَ «آل مَهَرَة بن حيدان» وهم رؤساءُ مِخْلافِ المَهَرة وسادتُه[3]، أن يسيروا في «سوق الشِحْر» بسيرة الملوك، ومُعظمُ بلاد الشحْر حاضرةٌ لا بادية؟ العلَّةُ في ذلك واضحة،

(١) د. يوسف خليف ـ الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ١٢٨.

(٢) كانوا يُطلِقُون اسم البحريْن على المنطقةِ الممتدَّةِ من الأُبُلَّة، عند رأس الخليج العربي، إلى حدود عُمَان، وهي ما تُسمَّى اليومَ بالأحْسَاء. وسنعود إلى بيان هذا في موضعه... ونحبُّ أن نشير هنا إلى أنه حيثما جاء ذكرُ البحرين في هذا الكتاب، فالمرادُ به إقليمُ الأحْسَاءِ، وليس جُزُرَ البحرين المعروفة في أيامنا.

(٣) المِخْلافُ: الكورةُ من الأرض، وهي بقعة تجتمع فيها القُرى والمساكن.

وهي أن الشِحْر لم يكن في أرض مملكة[1]. وقد كان «آلُ حُجْر بن عمرو الكندي» ملوكاً على قبائل مَعَدٍّ بن عدنان منذ القرن الخامس[2]، وكان «آلُ مسروق بن وائل الحضرمي» ملوكاً في حضرموت[3]، وكانت حضرموتُ انْدَرَجَت في كندة وصاروا من عِدَادِها[4]، وكانت «سوق الرابية» بحضرموت تقومُ بجوارهم وحمايتهم معاً[5]، فما الذي منعهم يومئذٍ أن ينصبوا من أنفسهم مَلِكاً عليها، يستوفي العشور ممن يُتاجر فيها؟ والعلَّةُ هنا واضحة أيضاً، وهي أن الرابية لم تكن في أرض مملكة، وكانت تقوم في شهر حرام[6]. . . ويبدو أن اللبْسَ نشأ من عدم التفريق بين العُشُور التي يَسْتوفيها الملوكُ في الأسواق، وضرائب المرور التي يستوفيها رؤساءُ القبائل في البادية من التجار لحمايةِ قوافلهم وضَمانِ مُرورِها في أرضهم بأمانٍ وسلامٍ.

والعجيب في أمر أولئك الباحثين أنهم إذا تحدَّثوا عن «المشقَّر»، أَقَرُّوا بأن صاحبها هو أَحَدُ رؤساء بني تميم، من أبناء عبد الله بن زيد[7]، فإذا تحدَّثُوا عن «هَجَر» أكَّدُوا أن ملكها هو المنذرُ بنُ ساوَى، أَحَدُ بني عبد الله بن دارم، وأنه مَلكُ البحرين عامَّةً[8]، وكأنَّ المشقَّرَ شيءٌ، وهَجَراً شيءٌ آخَرَ، ومَلِكَ المشقَّرِ غير مَلكِ هَجَر! وكلُّها أسماءٌ لمُسَمَّيَاتٍ واحدة،

---

(١) المحبَّر: ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

(٢) جرجي زيدان ـ العرب قبل الإسلام: ٢٩١.

(٣) لسان العرب: ١١/ ٤٢٢ (عَبْهَلَ).

(٤) العرب قبل الإسلام: ١٨٢.

(٥) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥.

(٦) المحبَّر: ٢٦٧.

(٧) المفصَّل: ٧/ ٣٧٣، وأسواق العرب: ٢٤٤.

(٨) المفصَّل: ٧/ ٣٧٤، وأسواق العرب: ٢٥١.

فالمشقَّرُ حِصْنُ هَجَرٍ، وهَجَرٌ حاضرةُ البحرين وقاعدتُها[1]، وملوكُ البحرين هم أبناء عبد الله بن دارم من بني تميم، والمنذر بن ساوَى هو أحدُ بني عبد الله بن زيد بن عبد الله بن دارم التميميّ[2]، وكان صاحبَ البحرين وملكها حينما ظهر الإسلام[3].. وما قلتُه في «المشقَّر» أقوله في «صُحَار»، فصُحَارُ كذلك لم تكن باديةً، بل كانت عاصمةَ عُمَانَ وثَغْرَها على البحر، وكانت «دبا» مثلَها من قبلُ، وبنو المُسْتكبِرِ من أزْدِ عُمَان كانوا ملوكها وأصحابَها، فكانوا يستوفون العُشُورَ من التجار بهذه الصفة لا بغيرها.

وقد استَوْقَفني أحدُ الباحثين حين وجدتُه يعجبُ لِسُكوت أهل الأخبار عن «وُلاة سوق مجنَّة وجُبَاةِ عُشورها»، ثم يعودُ ويُطمْئِنُ نفسَهُ بأنهم كانوا من سادة قريش[4]... وهو غلطٌ من الباحث الكريم، صوابُه أن سوق مجنَّة لم تكن في أرض مملكة، ولم يكن بها عشورٌ ولا خفارةٌ. كما زعم أن «والي سوق الشِحْر وجابي عُشُورِها من قبيلة مَهَرَة»، وعزا قولَه إلى اليعقوبي[5]، مع أن الرجُل لم يقلْ شيئاً من ذلك، وإنما ذكر أن السوق لم تكن بها خفارة لأن قبيلة مَهَرَة كانت تقومُ بها[6].

* * *

وكانت أسواقُ الشام في أرضِ مملكةٍ وأمْرٍ مُحْكَم، فكانت تُجبَى فيها

---

(1) معجم البلدان: ١/ ٣٤٧، و٢/ ٣٧٨، و٣/ ٤١١، و٥/ ٣٩٣، والإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٤.
(2) ابن حزم الأندلسي - جمهرة أنساب العرب: ٢٣٢.
(3) الأعلام: ٧/ ٢٩٤.
(4) الأطلس التاريخي للدولة السعودية: الملحق رقم ٢.
(5) المرجع نفسه.
(6) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

العُشُورُ من التجار إذا دخلوا حُدودها، فإذا تاجروا في أسواقها عشَّرهم ولاةُ العُشور في الأسواق[1]. وكانت رئاسةُ مَعَان وفلسطين لبني جُذَام، منهم مثلاً زِنْبَاعُ بنُ رَوْح بنِ سَلامَة الجُذَاميُّ وكان يعشُر من يمرُّ به مُتَاجراً إلى الشام[2]، وتذكُرُ روايةٌ أنه كان يعملُ للملك الحارثِ بن أبي شَمِر الغسَّاني[3]. بينما تذكر روايةٌ أخرى أنه كان يتولَّى ذلك للروم حُكامِ البلاد، إذ كان صعباً عليهم جبايةُ العُشُور من العرب، فوَكَلُوا أمَرَها إلى رؤساءِ القبائل وسادَتِها[4]. ويبدو أن التعشير على مشارف الشام كان من حقّ بني جذام، لأنه ظلَّ في أبناءِ زِنْبَاع من بعده[5]، ولعلَّه كان كذلك في آبائه من قبله.

ويبدو أن الأمر نفسه كان في العراق، ولا شك في أن حكومة المناذرة كانت تُولِّي من يعشُرُ التجارَ، وهو ما نفهمه من شعْرٍ قاله جابرُ بنُ حُنَيّ التغلبي:

وفـي كـلّ أسـواق العـراق إتَـاوَةٌ وفي كل ما باع امرؤٌ مَكْسُ دِرْهمِ[6]

والإتاوةُ هي الخَراجُ أو العُشُورُ، والمكْسُ كلمةٌ آراميَّةٌ «مَكْسُو»، وهيَ هنا تكرارٌ لكلمة الإتاوة، وربما كانت الإتاوةُ أكثر شُمولاً، والمكسُ يعني ما يُدفعُ ضريبةً على البيوع في الأسواق[7].

* * *

(١) المفصَّل: ٥/ ٣٠٨.
(٢) ابن حجر العسقلاني ـ الإصابة في تمييز الصحابة: المجلد ١، ص ٥٣٣، الترجمة ٢٨١٧.
(٣) المفصَّل: ٧/ ٤٧٩.
(٤) المفصَّل: ٥/ ٣٠٩.
(٥) الأعلام: ٣/ ٣٤.
(٦) المفضليات: تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون: القصيدة ٤٣/ الصفحة ٢١١.
(٧) المفصَّل: ٧/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣، والإفصاح في فقه اللغة: ٦٦٨.

المطلب الرابع ـ طرائق البيوع في الأسواق الموسمية:

ثمَّةَ أمرٌ يُعَدُّ ظاهرةً مُشتَركةً بين أسواق الجاهلية الموسميَّة، فقد جاء في أحاديث الأسواق عند أهل الأخبار وبعض المؤرخين، أن مبايعة العرب في سوق دومة الجندل، وسوق صُحَار، وسوق الشِحْر، كانت تجري بطريقة «إلقاء الحجارة، أو رَمْي الحَصَاة»[1]... وأن مبايعتهم في سوق المشقَّر، كانت «المُلاَمَسَة والهَمْهَمَة والإيمَاء»[2]، وأن بيعهم في سوق صنعاء كان بطريقة «جسّ الأيْدي»[3]، وأن بَيْعهم في سوق عكاظ كان بطريقة «السِّرار»[4]... وهي طرائقُ للبيع تَطْغَى عليها الشَّكْلِيةُ، وتَتِمُّ المبايعةُ فيها من غير صيغة كلام، فتُفقدُ أحدَ المتبايعين حريتَه في الخِيَار والقبول... وقد ذكروا لها شروحاً مختلفةً كثيرةً، يدلُّ اختلافها على تكلُّفِ أصحابها في تفسيرها، وتَزَيُّدِهم في مَدْلُولها، كما تدلُّ كثرتُها على جَهْلهم حقيقتَها، وحَيْرتِهم في الوُقوعِ على المعنى الصحيح... ومن ذلك قولُهم في مبايعة إلقاء الحجارة، أن يجتمعَ على السلعة نَفَرٌ يُسَاوِمُون بها صاحبها، فأيُّهم رضي ألقى حجره[5]..! أو أن يقول أحدُ المتبايعين للآخر: إرْم هذه الحَصاةَ، فعلَى أيِّ ثوبٍ وقعتْ فهو لك بدرهم[6]..! أو قولُهم في السِّرَار أنه إذا وجَبَ البيعُ وعند التاجر ألفٌ ممَّن يريدُ الشراء ولا يُريدُهُ فلَهُ الشركةُ

---

(١) المحبَّر: ٢٦٤، ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٢، ١٦٤.

(٢) المحبَّر: ٢٦٥.

(٣) المحبَّر: ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

(٤) المحبَّر: ٢٦٧، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥.

(٥) المحبَّر: ٢٦٤.

(٦) محمود شكري الألوسي ـ بلوغ الأرب: ١/ ٢٦٤.

في الربح[1]. . !، إلى أقوالٍ أخرى مختلفةٍ نخشى الإطالةَ والإمْلاَلَ إن نحن ذكرناها جميعاً. وإذا أخذنا بتلك الشروح، فكأننا أقْرَرْنا بأن بُـيُوع العرب في مواسمهم الكبرى كانت «نوعاً من أنواع المقامرة»[2]، أو ضَرْباً من ضُروب العبث واللهو، وأن أسواقهم لم تكن أكثر من مَلاعبَ للتسلية واخْتبارِ الحظُوظ، وأن العرب بذلك، مع مَن كان يقصدُ أسواقَهم من الأجانب، أقوامٌ سُذَّجٌ أو من ذوي الغَفْلةِ. وإذا صَرَفنا النظر عن تلك الشروح، لِمَا فيها من التكلُّف والتزيُّد، ونظرنا في مَدلُولها الحقيقي، وَجَدنا أن المشتري إذا لَمَسَ السلعةَ بعد معاينتها، أو أَلْقَى عليها حجراً، أو أَوْمَأَ للبائع برأسه، أو جَسَّ يَدَهُ، أو هَمْهَمَ بكلام وإن كان خَفِيّاً، فإن ذلك يُعَدُّ علامةَ القبول بالمبايعة، وإنْهاءَ للخِيَار، ومُوجِباً للبيع[3]. . . أي أن المشتري يظلُّ حُرّاً في خِيَاره ما دام ينظرُ إلى المبيع، أو يتحدَّثُ بشأنه مع البائع، فإذا لمسهُ مثلاً، فتلك علامةُ القبول، وقد وَجَبَ البيعُ. وإذا صحَّ أن هذه البُيوعَ اتُّبِعتْ أحياناً في بعض مواسم الجاهلية، فلعلَّ السببَ جهلُ الأعاجم لغات العرب وعاداتهم، أو ربما اختلافُ اللهجات بين بعض قبائل العرب. . . ولا شك في أنها كانت تُتَّبَعُ للتعبير فقط عن قَطْع الخِيَار ووُجُوبِ البيع، ولكنْ بعد إجراء المُسَاوَمة الحرَّة بين المُتَبايِعَيْن على نحْوٍ من الأنْحَاء، إذ لا يُعقل أن ينظرَ المشتري إلى سلعة، ثم يلمسَها أو يُلقيَ عليها حجراً، أو يَجسَّ يدَ البائع، فيقع البيعُ على غير إرادة منه، دون أن يُعَايِنَها ويعرفَ شيئاً عن ثمنها وأَوْصَافها. . .

إن سوقاً كسوق عكاظ، يَعِدُ الناسُ أنفسَهم كلَّ سنة بشُهودها، ويُواعِدُ

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥، المحبر: ٢٦٧.

(٢) المفصَّل: ٧/ ٣٧١.

(٣) سعيد الأفغاني ـ أسواق العرب: ٤٨ ـ ٥٥، المفصَّل: ٧/ ٣٧١، لسان العرب: ٦/ ٢١٠ (لمس).

بعضُهم بعضاً على التلاقي في موسمها، ويَؤُمُّها عربُ الشمال والجنوب، وأهلُ الشام والعراق، ويقصدُها التجارُ من البلاد القريبة والبعيدة، ويَتَوافى بها ملوكُ العرب وأشرافُهم على اختلاف قبائلهم وديارهم. . . ومثلُها سوقُ دُومة الجندل، يشهدُها أهلُ العراق والشام، فضلاً عن أهل نجدٍ والحجاز، ويتكلَّفون في الانتقال إليها مشقَّةً ونَصَباً، وكذلك سوقُ صُحَار التي تُقْصَدُ على بُعْدِها ووُعورةِ الطريق إليها! هذه الأسواق وأمثالها لا يمكن أن تكون طرائقُ البيع الوحيدةُ فيها أشْكالاً من القمار واللهو والعبث، وما سمعنا قطُّ بأسواقٍ يتزاحمُ الناسُ فيها، ولا بتجارةٍ تزدهرُ في أقوام يُوصَفُون بالسَّذَاجة والغَفْلة. . . ! وإذا فَرَضْنا أن عرب الجاهلية كانوا من السذاجة بحيث يتبايعون بإلْقاء الحجارة، فهل كان كذلك تجارُ الشام والعراق ومصر والروم والحبشة وفارس والهند والسِّند، وكانوا يحرصون على شُهود معظم المواسم في مواقيتها؟. . وهل كانوا يَصْحَبُونَ حجارتهم معهم، أم كانوا يستعملون حجارة الجاهلية؟. . نحن لا نُنكر أن عرب الجاهلية عرفوا أنواعاً فاسدةً من البيوع، ولعلَّها كانت مُتَّبعةً في بعض البوادي، وهي التي أبْطَلَها الإسلامُ، ولكن الأسواق الموسمية كانت أَجَلَّ، وأبعدَ خَطَراً، من أن تعتمد تلك البيوعَ قاعدةً رئيسَةً وحيدةً في مبايعاتها.

* * *

ولا بدَّ أن نُسجِّلَ أنهم اتَّبعوا أحياناً طريقةَ المُقَايَضَة في بعض تجاراتهم، وهي المُعَاوَضَةُ، أي أنهم كانوا يستبدلون بسِلَعِهم سِلَعاً أُخرى، وبمتَاعهم مَتاعاً آخَر، لكنَّ طريقةَ تعامُلهم الأساسيةَ في أسواقهم ومتاجرهم كانت بالذهب والفضة، وَزْناً أو نقداً[1]. . . وكان النقدُ المُتَداول في العصر

---

(1) المفصَّل: ٧/٢٢٩ ـ ٢٣٠.

الجاهلي على نوعين: أحدهما الدراهمُ، والآخَر الدنانِيرُ. أما الدراهمُ وهي كلمةٌ يونانية، مُفْردُها دِرْهَمٌ، فكانت على ضَرْبَين أيضاً: ضَرْبٌ عليه نقشُ إيران، والآخَرُ عليه نقشُ الروم. وكانت كلها من الفضة، غير أنها مختلفة الأوزان، ولهذا كان أهلُ مكة، وربما سائرُ العرب، يتعاملون بها وَزْناً لا عَدّاً، وهذا جانبٌ من جوانبِ الذكاءِ وحُسْنِ العمل عند العرب، ودليلٌ على ارتقائهم وازْدهارِ أسواقهم وتجاراتهم. وأمّا الدنانيرُ، وكانت معروفةً في مكة وسائر بلاد العرب، وهي رومانية، فقد كانت من الذهب، والدينار يُساوي عشرة دراهم[1]... وكانوا كذلك يستعملون في أسواقهم الموازينَ، كما كانت لهم مكاييلُ خاصَّةٌ كالصّاعِ والمُدّ والرَّطْلِ والمِثْقال والأوقية وغيرها.



المطلب الخامس ـ اتصال المواسم العامَّة بالمواسم الدينيَّة:

إن الأسواق الموسميَّة العامَّةَ، وإن كانت في جَوْهرِها ومُنْتهىٰ أمْرِها أسواقاً تجاريَّةً تَتَوخّىٰ الربحَ والكَسْبَ، فإن نُشُوءَها يكادُ يكون مُلازِماً للمواسم الدينيَّةِ، كمواسم الحجِّ والعِبَادة والأعياد، ومُتَّصِلاً بها من بعض وُجُوهها، وانعقادُها يكونُ أيّاماً معلوماتٍ، فوق مَواضِعَ مُقَدَّسَةٍ معروفةٍ لا تَتحوَّلُ عنها، في مَوَاقيتَ مُعَيَّنةٍ من السنة، تَتَّفِقُ غالباً ومواعيدَ المواسم والاحتفالات الدينيَّة.. وقد تَسْبِقُها، كما في أسواق عُكاظٍ ومِجَنَّةٍ وذي المجَاز، التي كانت مواسمُها تَنعقِدُ قُبَيْلَ موسم الحجِّ إلى كعبة مكة، لأن العرب كانوا يومئذٍ يتحرَّجُونَ من التجارة فيه.. وقد تَصْحَبُها، كما في أسواق دُومَةِ الجندل والشِحْرِ وبَدْرٍ، تنعقِدُ بانعقادها، وتنقضي بانقضائها، وكما في

(١) أبو الحسن الندوي ـ السيرة النبوية: ٧٨، والمفصّل: ٨/ ٧٢٢.

سائر الأسواق التي أُقيمتْ على مَواضِعَ مُقدَّسةٍ، أو أُضِيفَ إليها من الأصنام، أو الأنْصَاب، ما جعلها مَحَجّاً، ومَوسماً دينيّاً.

ولا بُدَّ لنا في هذا المقام من التفريق بين مواسم الأسواق العامّة التي تَؤُول أيامُ انعقادها إلى أعيادٍ، أو ما يُشْبه الأعيادَ، وبين مواسم الأعياد الدينيّة التي قد تَؤُول إلى أسواقٍ، أو ما يُشبه الأسواقَ، ذلك أن الأعياد لا تكون عادةً إلا مَوْسميَّةً. . . فالجماعاتُ البشريّة الأُولى ابتدأتْ فاتَّخَذَتْ لها جُملةً من الآلهة، كانت تعتقدُ بأنها مُدبِّرةُ هذا الكونِ، وبأن كلَّ إلَهٍ منها صاحبُ أمرٍ من أموره، فهنالك إلَهٌ للريح، وإلَهٌ للمطر، وإلَهٌ للنور، وإلَهٌ للظُّلمة، وإلَهٌ للربيع، وإلَهٌ للحرب، وآلهةٌ أُخَرُ كثيرةٌ، اختارتْها من عناصر الطبيعة، فكانت تعبُدُها، وتُقدِّم لها القَرابينَ علىَ مَذابحَ إلَهيَّةٍ خاصَّةٍ بها، في أوقاتٍ معيَّنةٍ من كل سنة، وفي طُقوسٍ تليقُ بعظَمتها وقُوَّتها وأفعالها، وفي احتفالاتٍ مَهيبةٍ، تُحشَدُ لها الحشُودُ من الناس، وتُقَام الصَّلَواتُ، ويُحْرَقُ البخُور، ثم ينتهي ذلك كلُّه إلى الطعام والشرابِ والمرحِ والرقصِ والغناءِ وما إلى هذا من ألوان الفَرح والعيد. . .

ومن هذه المُعتقَداتِ الدينيَّة الوثنيَّة القديمة، نشأت أعيادٌ موسميَّةٌ كثيرةٌ، ما يزال بعضُها قائماً، بالرغم من تطوُّر الفكر الدينيّ وانتشارِ الديانات السمَاوِيّة وَغير السمَاوِيّة. . . والغريبُ أن بعضَ الديانات السماويّة لم تَعْمَدْ إلى القضاء على تلك المواسم، بل هَذَّبَتْ منها، وأبْقَتْ عليها، وأعطتْها طابعاً دينيّاً جديداً! ومن ذلك: عيد الفِصْح، أو الفِسح، الذي يحتفلُ به اليهودُ على ما اعتادوا، ويحتفلُ به النصارىٰ أيضاً على ما اعتادوا واعتقدوا، وهو في الأصل عيدٌ موسميٌّ زراعيٌّ قديمٌ جِدّاً، يُحتفل فيه بقُدُوم الربيع، ولكن اليهود يزعمون أنه عيدُ تَذْكارِ خُروجهم من مصر بقيادة موسى، في

زمن الفرعون «مرنفتاح»، والفِسحُ في العِبْريَّة: الاجتيازُ والعُبُور، أو النَجَاةُ. . . ولمَّا انتشرتِ المسيحيَّة، واعتنقها كثيرٌ من اليهود، احتفظ هؤلاء بهذا العيد، وظلَّ عندهم موسماً يحتفلون به، ويُعَيِّدُون فيه، وجعلوه تذكاراً لقِيامَةِ المسيح بعد صَلْبِهِ، لأن صَلْبَهُ تمَّ في اعتقادهم ليلةَ عيدِ الفصح، أي في الليلة السابقة على قيامَتِه من الموت، ويُعرفُ عندهم بالعيد الكبير، ويكون دائماً في يوم الأحد، بعد انتهائهم من موسم الصوم الكبير، ويقع في الأَحَدِ الذي يسبقُه عيدُ الشعانين.

وهنالك عددٌ من الأعياد الأخرى، صُبغَ بالصبغةَ المسيحيَّة، والاعتقادُ عند الباحثين قائمٌ على أن لها أُصولاً وثنيَّةً، مثل عيدِ الشعانين نفسِه، فهو عيدٌ قديمٌ للاحتفال بالأشجار عامَّةً، وأشجار الزيتون خاصةً، وعيدِ فريك السُّنْبُل في الخامس والعشرين من أيار، وذلك حين يَصيرُ السنبلُ فَرِيكاً صالحاً للأكل[1]، وعيد كنيسة القيامة في بيت المقدس، في الخامس من تشرين الأول، وتجتمع فيه طوائفُ المسيحيين من كل البُلدان، فتُوقَدُ له القناديلُ، وتُضَاءُ الشموع، ويكون لهم فيه صلواتٌ واحتفالٌ كبير مَهيب. وعيد الغِطَاس (القلندس)[2]، وهو عند النصارىٰ عيدُ الظهور الإلٓهي في الأول من كانون الثاني، والغِطَاسُ أَحَدُ أنواع العِمَادِ الثلاثة، والنوعان الآخَرانِ: السَّكْبُ والرّشُّ، وكان له بالشام طقوسٌ واحتفالٌ كبيرٌ، وكانوا يُوقِدون في ليلته النيران، ويُقيمون الأفراح، ولا سيما في أنطاكية وبيت

(١) أَفْرَكَ الحَبُّ: صار فريكاً، أي حان وقتُ أن يُفْرَكَ، أو يُدْلَكَ باليد، ويُؤكل. ويقال للنبت أوَّلَ ما يطلع: نَجَمَ، ثم فرَّخ وقَصَّب، ثم أَعْصَفَ، ثم سَبَّل، ثم سَنْبَلَ، ثم أحبَّ وأَلَبَّ، ثم أسْفَى، ثم أفْرَكَ، ثم أحصد.

(٢) ويقال: إن النصارى يُسَمُّون ليلةَ الغِطاس ليلةَ القَدْر، ويقولون إن مَن سهرها كلَّها، أو غَطَسَ فيها طال عمره.

المقدس ومصر، وكانوا يُسَمُّون أنطاكية مدينةَ اللَّهِ، وأُمَّ المُدُنِ، لأن النصرانية انتشرت منها إلى سائر أوربة، وفي أنطاكية كنيسةُ بولس، وكنيسةُ أشمونيت ولها عيدٌ عظيمٌ للمسيحيين... ومن الأعيادِ الوثنيةِ الأصلِ عيدُ الصليب في الرابع عشر من أيلول (سبتمبر)، نقله إلى المسيحية الإمبراطور قسطنطين عن أسطورةٍ يونانية.

ولا شك في أن مواسمَ هذه الأعيادِ، وأَشباهِها، كانت تؤولُ غالباً إلى أسواق للتجارة ومختلف الأنشطة الاجتماعية، إضافةً إلى اللهو واللعب والمرح...

وأخيراً فإنَّ اتصال كثيرٍ من مواسم الأسواق والأعْياد بالمواسم الدينيَّة قد لَزِمَهُ أمْرانِ: أحدهما: قداسةُ المواضِعِ التي كانت تُقام عليها معظمُ الأسواق والأعياد الموسميَّة، فضلاً عن حُرْمَةِ أماكنِ العبادة. والآخرُ: شُيُوعُ الأمن والسلام فيها، وهو ما سنتحدَّثُ عنه فيما يلي...

١ ـ القَداسَةُ والحُرْمَة:

والقداسةُ أولُ ما امتازت به تلك الأسواقُ، أو مُعْظَمُها... فقد ارتبطت مواسمُها بالاحتفالات الدينية[١]، فكانت مواسمَ للعبادة والتجارة والاجتماع، ذلك أن بعضَها أُنْشِىءَ فوق مواضِعَ مُقدَّسَةٍ، والبعضَ جُعِلَت فيه أصنامٌ، أو حجارةٌ تُعَظِّمها العربُ، فكانت تقصدُها للحجّ والعبادة في مواسمَ مُعيَّنةٍ[٢]... وقد كان في سوق عكاظ مثلاً صخورٌ يُقدِّسُها عربُ الجاهلية[٣]، فكانوا «يطوفون حولها ويحجُّون

---

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢٥ ـ ٢٦.

(٢) المفصَّل: ٦/٤٠٦، ٤١٨، ٧/٣٨٣.

(٣) معجم البلدان: ٤/١٤٢.

إليها»[1]، وكان لقبيلة هوازن في أرض عكاظ أيضاً صَنمٌ يُسَمَّى «جِهَار»، أُقيم على سفحِ جبل أَطْحَل[2]، وكان لبني كلب بن وبرة في دومة الجندل صنمٌ يُدْعَى «وَدّاً»[3] يُقدِّسونه، ويشاركهم في تقديسه بعضُ تميم وطيِّىء والخزرج ولخم وَهُذَيْل، وذُكر أن قريشاً كانت تتعبَّد له كذلك[4]، وكان موضعُ سوق الشِحْر في ظلِّ الجبل الذي عليه قبرُ النبيّ هُود، وموسمُها موعدُ زيارة القبر في شعبان من كل سنة[5]... والقولُ نفسه يمكن أن يُقال في عَددٍ آخر من الأسواق مثل: مجنَّة وذي المجاز وبَدْرٍ والنبط ونجران وغيرها...

ولم تكن حرمةُ المكان وحدَها تشملُ الأسواق الموسمية بالقداسة، وإنما كانت حُرْمةُ الشهور المقدَّسة تشملُ عدداً من الأسواق، يُقامُ أثناءَها مثل: عكاظ ومجنةٍ وذي المجاز وصُحَار ودَبَا وحُبَاشَةِ وحَجْرٍ ونَطَاة، والشهور المحرَّمة أربعةٌ عند عربِ الجاهلية هي: رجب، ذو القعدة، ذو الحجة، المحرَّم، وقد حُرِّم فيها البَغْيُ والعُدْوانُ والقتالُ، مثلما حُرِّمَتْ في المواضع المقدَّسة.

٢ ـ الأمنُ والسلام:

وشُيُوع الأمن في معظم الأسواق الموسمية، إن لم يكن كلها، كانت نتيجةً أكيدة أَفْضَتْ إليها حُرْمَةُ المواضع والأزمنة، فضلاً عن حُسْن الإدارة والرعاية والنظام، التي كان الملوك أو زعماءُ القبائل يُوفِّرونها في المواسم،

---

(١) بلوغ الأرب: ١/ ٢٦٧.
(٢) المحبَّر: ٣١٥، وجمهرة أنساب العرب: ٤٩٣.
(٣) معجم البلدان: ٥/ ٣٦٧، والمحبَّر: ٣١٦، وجمهرة أنساب العرب: ٤٩٢.
(٤) المفصَّل: ٦/ ٢٥٦، ٢٩٣، ولسان العرب: ٣/ ٧١ (أدد).
(٥) خير الدين الزركلي ـ الأعلام: ٨/ ١٠١ ـ ١٠٢.

للأسواق التي تقع في سلطانهم، فكان الناسُ الذين يقصدون الأسواق في مواسمها مُطْمئِنين غالباً إلى سَلاَمَتِهم فيها، وهو ما عَنَاهُ اليعقوبيُّ[1] بقوله: «فكانوا يجتمعون بها في تجاراتهم، ويجتمع فيها معهم سائرُ الناس، ويأمَنُون فيها على دمائهم وأموالهم»[2]، وهو ما أرادهُ ابنُ عبد ربّه[3] بقوله: «وكان يأمَنُ بعضُهم بعضاً فيها»[4]، وما قرَّرَهُ المؤرِّخون من اطمئنانِ الناسِ الذين كانوا يَغْشَوْنها إلى سلامة أنفسهم وأموالهم فيها[5]... فالأمنُ إذن كان غالباً على الأسواق الموسميّة، وعلى الطُرق المُوصِلةِ إليها كذلك، ولا سيما تلك التي تقع في «أرضِ مملكةٍ وأَمْرٍ مُحْكَم»[6]، أما الأسواقُ التي تقع في سلطان القبائل بالبادية، فكان الناسُ يصِلون إليها بخفارةٍ[7]، يقوم بها زعماءُ تلك القبائل، وتَضْمنُها أحلافُ الجِوَار... ولولا توافُرُ الأمن في أسواق الجاهلية لمَا قامت سوقٌ منها، ولا ازدهرت تجارةٌ فيها، ولا تَكلَّفَ أحدٌ مَشَقَّةَ السفر إلى أسواق الآخَرين، ولا تنازعت دَوْلَتا الروم والفرس للفَوْز بتجارات العرب واحتلالِ مراكزها.

* * *

---

(١) اليعقوبي: أبو يعقوب، أحمد بن إسحاق. مُؤرِّخ وجغرافي، من أهل بغداد. له كُتُبٌ جيِّدة، أشهرها كتابه المعروف بتاريخ اليعقوبي، وكان مُتَشيِّعاً من الإمامية. توفي سنة (٢٨٤ هـ/ ٨٩٧ م).

(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

(٣) ابن عبد ربه: أحمد بن محمد بن عبد ربه، أبو عمر (٢٤٦ ـ ٣٢٨ هـ = ٨٦٠ ـ ٩٤٠ م)، أديب من الأئمة، وشاعر من أهل قرطبة. غلب عليه الاشتغالُ في أخبار الأدب وجمعها. أشهر كتبه: العقد الفريد.

(٤) العقد الفريد: ٥/ ٢٥٣.

(٥) المفصَّل: ٧/ ٣٦٩.

(٦) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤، المحبَّر: ٢٦٦.

(٧) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣.

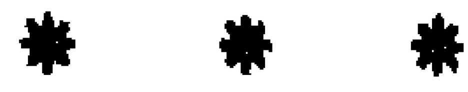
المطلب السادس ـ امتياز المواسم العامَّة بتعدُّد أغراضها وخصائصها:

وبينما الأصلُ في الأسواق الدائمة أنها لا تُعالجُ غيرَ التجارة، فإن الأسواق الموسميَّة عند العرب كانت تُعالجُ، إلى جانب التجارة، شؤوناً كثيرةً مختلفةً من شؤون حياتهم الاجتماعية، والسياسية، والأدَبية، ويقصدُها الناسُ من البِقاع القريبة والبعيدة، يأتُونها وكأنهم معها على موعدٍ يتجدَّدُ كلَّ سنة، لامتيازها على الأسواق الدائمة: بتَعدُّدِ أغراضها، وتَنَوُّعِ وظائفها، وبما كان يتوافَرُ فيها من البضائع، مما لا يُمكن الوقوعُ على مثله في الأسواق المحليَّة الخاصَّة، وبمن كان يَشْهَدُها من القبائل والتجار، وبما هو في أساس نُشوئها من الأحوال، غيرِ حاجَةِ الناس إلى المِيرَة والأمتعة وسائر عُروض التجارة، وهي أحوالٌ لا بُدَّ منها في نشوء المواسم العامَّة، وبقائها، وانتظام تَجدُّدِها، وازدهارها، على النَّحْوِ الذي شَهِدَتْهُ بلادُ العرب في الجاهلية، كالموقع الجغرافي، والحالةِ التجارية، وخصائصِ العرب القوميَّة، وطبيعةِ المجتمعات التي تَرعَىٰ المواسمَ، والحالةِ الأمْنيَّة، ومقْدارِ ما كانت عليه الحالةُ الدينيَّةُ من الحريَّة والمُشَارَكة، إلى ما هنالك من الأحوال اللازمة.

وإذا نظرنا فيمن كان يَشْهَدُ الأسواق الموسميَّة من الناس، وَجَدْنا أنَّ من الأسواق ما كان موسمُها قوميّاً عامّاً، كسُوق عكاظ، يَفِدُ إليها العربُ من كل مكان في جزيرة العرب وبلاد الشام والعراق، ويحرصُ على شُهودها أشرافُ العرب وملوكهم، «فكان شريفُ كلِّ بلدٍ يحضرُ سوق بلدِه، إلا سوق عكاظ، فإنهم كانوا يَتَوافَوْن بها من كل أَوْب..»[1]، كما كان يقصدُها كثير من تجّار البُلدان المجاورة، لِما عَسَاهُ أن يكون بها، ممّا لا يُمْكن تَوافُرُهُ مُجتَمِعاً في غيرها... ومنها ما كان موسمُها مَحلِّيّاً، كأسواق

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٦.

حضرموت وحَجْر ونطاة وحُبَاشة وأمثالِها، ينزلُها أهلُها ومَن كان قريباً إليهم من قبائل العرب، غير أن «أشراف العرب كانوا يتوافَوْنَ بتلك الأسواق كلِّها مع التجّار، لأن الملوك كانتْ ترضخ[1] لكلِّ شريفٍ منهم بسَهْمٍ من الأرباح..»[2]. وهنالك أسواق كانت أكثر تنوُّعاً في الروّاد والعروض، يَقدَمُها فضلاً عن أهلها وجيرانهم، تُجارٌ من مختلف بلدان الأعاجم، مثل أسواق صُحَار ودَبَا بعُمان، والمشقَّر بهَجَر، وبُصْرى بالشام، وعَدَن، وغيرها... فكان تجارُ السِّنْد والهند والصين مثلاً يُوافُونَ أسواقَ عُمَان وعَدَن ببِيَاعاتهم قادمين إليها من البحر[3].. وكان تجارُ الروم يتوغَّلُون إلى مسافات بعيدة في تلك الأرضين الشاسعة للبيع والشراء[4].. ولا شك في أن وُقوع السوق على مرفأ تجاري، أو على طريق القوافل في المحطات التجاريّة الكبرى، أو قيامها في الأشهر المحرَّمة، كانت أسباباً في تنوُّع الروّادِ والعُروض التجاريّة معاً.



وقد كان العربُ يَغْشَوْنَ الأسواق الموسميَّة، تَحدُوهم إليها حاجاتٌ كثيرةٌ مختلفةٌ، وأغراضٌ شَتَّىٰ مُتَنوِّعةٌ، فكانوا يُعالجون فيها، فضلاً عن التجارة وأُمُورِ البيعِ والشراء، ضُرُوباً مُتعدِّدةً من شؤون الحياة والمجتمع، فكانت لهم بمَثابةِ أَنْدِيةٍ اجتماعيةٍ، ومَحافِلَ سياسيةٍ، ومجامعَ لُغَويةٍ وأدبية، ومنابِرَ للوعْظِ والخطابة...

---

(١) رَضَخَ له من ماله: أعطاهُ، والرَّضْخُ: العَطِيَّةُ تُعطى للمُقاربة.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦.

(٣) المحبَّر: ٢٦٥، ٢٦٧، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦١ ـ ١٦٢، ١٦٤.

(٤) المفصَّل: ٧/ ٣٧٠.

وقد ردَّ الأفغاني تَنوُّعَ وظائف الأسواق الموسمية، وتعدُّدَ أغراض الناس منها، إلى حَوْلِيَّتِها فقال: «وإذ أن أكثر هذه الأسواق حَوْليَّة، تقومُ أياماً معلوماتٍ في كل عام، كان من المعقول أن تكون ميداناً لغير البيع والشراء، فكان فيها تناشدُ أشعار، وكان فيها تفاخُرٌ وتكاثُرٌ وتَنافُرٌ ومُقَارَعَةٌ ومُعَاظَمةٌ، فيفوز في هذا أقوام ويخسَرُ آخرون، وتحتفل العربُ لها الاحتفالَ اللائق بها»[1]. ولا أعتقدُ أن هذا السبب كافٍ لِيُنْشِىءَ ذلك التنوُّع في الوظائفِ والتعدُّدَ في الأغراض، فَسُوقُ المِرْبَد في البصرة كانت دائمةً، تقومُ أيامَ السنة كلها، ولم تكن حَوْلَيَّـةً، ومع ذلك كان فيها شعرٌ وخطابةٌ وتنافُرٌ وتفاخُرٌ وسائرُ شؤونِ العرب وشُجونِهم.

ورَدَّ جرجي زيدان[2] ذلك إلى أن العرب «كانوا حيثما اجتمعوا على فَراغٍ من العمل، عَمَدُوا إلى المُنَاشَدة والمفاخرة والمُسَامَرة، وخصوصاً في المواسم»[3]... وكأني به أراد أن يجعل السبَبَ طبيعةَ العربِ أنفسهم، هي التي طبعتِ الأسواقَ الموسمية بخصائصهم، ونَوَّعَت وظائفها لِتُحقق لهم كلَّ أغراضهم.

وفي اعتقادي أن التنوُّعَ في وظائف الأسواق الموسمية، وإن كان مُؤْتَلفاً مع طبيعة العرب وخصائصهم، لا يمكن أن يكون وُجُودُهُ مصادفةً،

---

(١) أسواق العرب: ٢٠٥.

(٢) جرجي حبيب زيدان: (١٨٦١ ـ ١٩١٤) ولد في بيروت، وهاجر إلى القاهرة حيث أنشأ مجلة الهلال، ثم أسس دار الهلال للطباعة والنشر. له روايات تاريخية وكتُب في التاريخ والأدب، أهمُّها تاريخ العرب قبل الإسلام، وتاريخ التمدن الإسلامي. يفتقر إلى الدقَّة العلمية في مؤلَّفاته. توفي بالقاهرة.

(٣) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ٣٦.

ولا بُدَّ أن يكون وراءَهُ فِكْرٌ مُبْدِعٌ، أَحْكَمَ تَدبيرَهُ، وأتْقَنَ نظامَه، وسَهِرَ على رعايته.. ولا سيما أن وُجودَ موعدٍ مُحدَّدٍ لقيام السوق، وآخَرَ لانتهائها، وتأكيدهما معاً بقيام موسم ديني بينهما غالباً، لا يتفقُ تَوافُرها جميعاً إلا وفاقاً لنظام ثابت معروف، تعتمدُ عليه حركةُ القوافل التجارية في جزيرة العرب وبلاد العراق والشام، كما يعتمدُ عليه الناس والتجارُ في تَنقُّلِهم بين الأسواق، وفي أنفسهم حاجاتٌ مُعَيَّنةٌ لولا عِلْمُهم بإمكان قضائها في سوق دون أخرى، لمَا تَجشَّمُوا عناءَ السفر، ومَشَقَّةَ الطُّرق ووعورتها.

ويُمْكِنُنا بعدُ، بما تَناثَر من الأخبار والروايات، في عشرات المراجع والموارد، أن نرسم صورةً لكثير مما كان يجري في المواسم، ولا سيما موسم سوق عكاظ، الذي كان له النصيبُ الأكبرُ من الشهرة والخُلود، وهو ما جعل وقائعَهُ وأخبارَهُ محفوظةً باقيةً في أذْهان الرواة والمؤرخينَ وأهل الأخبار[1]... وما دامت مواسمُ الأسواقِ مَجامعَ عامَّةً مُتَشابهةَ الوظائف والأغراض، فليس هنالك ما يمنع أن يكون ما جرى في عكاظ، جرى كلُّه أو بعضُه في سائر المواسم، وهو ما يُعلِّلُ استنادَنا، في مُعظم ما قرَّرناهُ بشأن الأسواق، إلى ما جاء في سوق عكاظ من الروايات والأخبار التاريخيّة والأدبيّة.

١ ـ معَارضُ كبرى للتجارات:

فقد كانت الأسواقُ الموسميةُ، قبل كل شيء، مَتَاجِرَ يُعْرَضُ فيها مختلفُ أنواع السِّلَع والبِيَاعَات، من الثياب والمتَاع والمِيرة والأثاث والسلاح، والرقيق، وبعضِ ضُروب الحيوان كالمواشي والخيل والأنْعَام،

---

(١) المفصَّل: ٧/ ٣٨٢ ـ ٣٨٤.

وغير ذلك من العُروضِ الكثيرة، مِمّا تُنْتِجُهُ جزيرةُ العرب وبلادُ الشام والعراق، ومَا يجلبُه إليها تجارُ الهند والسند وفارس والصين والروم ومصر والحبشة، فكان كلُّ مَن أرادَ مِن العرب، وربما من غيرهم، أن يَمْتَارَ، قصد الأسواق في مواسمها، يلتمسُ السِّلَعَ التي يَبْتَغيها، لحاجته إليها، أو للمتاجرة بها[1].

٢ ـ مجامِعُ عامَّةٌ للسياسة وأمور المجتمع:

وكانت الأسواقُ كذلك مَجامِعَ عامّةً، يَتَواعَدُ العربُ على التلاقي في مواسمها، فيكون انعقادُها مناسبةً يبحثون فيها مَشَاكلهم، ويتشَاوَرُون في أُمورهم، ويَعْقِدون عُقودَ التحالُفِ والجِوَار[2]، ويُبْرِمُون معاهدات الأمن[3]، والاتفاقات القَبلية والعائلية[4]، ويُعلنون مُهَادَناتهم[5]، وينظرون في فَضِّ النزاعات، وإنهاءِ الخصوماتِ، وفداءِ الأَسْرىٰ، فكانوا إذا تَنازَعُوا اخْتَصَمُوا إلى قُضَاةٍ بالأسواق، مُتَّفَقٍ على حُكومتهم بين العرب[6]، ومن كان له أَسِيرٌ

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣، ١٦٥، والأغاني: ٢٢/ ٦٤، وابن قتيبة ـ المعارف: ١٤٤، وأسواق العرب: ١٩٥، والمفصَّل: ٧/ ٣٧٩، ٤٥٤، ٤٥٩، والعقد الفريد: ١/ ٥٤، والبلاذري ـ أنساب الأشراف: ١/ ٤٦٧، وابن سعد ـ الطبقات الكبرى: ١/ ٤٩٧، وعبد الوهاب عزام ـ موقع عكاظ: ٨...

(٢) شرح المعلَّقات للزوزني: ١٦٦، والمفصَّل: ٤/ ٣٦٠، ٣٧٦، ٣٨٢، والحيوان للجاحظ: ١/ ٣١٤، وأنساب الأشراف: ١/ ٤٢.

(٣) الأغاني: ١٥/ ١٨٧.

(٤) المفصَّل: ٧/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٥) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

(٦) المحبَّر: ١٨١، والمفصَّل: ٧/ ٣٨٤، ونهاية الأرب للقلقشندي: ٤٦٤.

مَضَى إلى الأسواق في مواسمها، يَسْعَى له في فَكّ أَسْرِهِ[1]، ومن كان مَوْتُوراً بحث في الأسواق عن وَاتِرِه، يريد أن يتعرَّف إلى وجهه، لعله إذا لَقِيَهُ يوماً يُدرك منه ثَـأْرَه[2]، ومن جَرَّ على قومه الجرائر، فبات عِبْءً فوق وُسْعِهِم احْتِمالُه، أعلنوا خَلْعَهُ منهم في المواسم، لِيَبْرؤُوا من مسؤوليتهم عنه[3].

٣ ـ مناسباتٌ للوعظ والتبشير:

وكانت في الأسواق فرصةٌ طيبة، إذا انعقدت مواسمها، اغتنمها دُعَاةُ الخير والصَّلاح، وطافوا بالقبائل في منازلها منها، والتقوا سادَتَها، وَدَعَوْهم إلى ما آمنوا به من الحق والهُدَى[4].

٤ ـ منابر للخطابة والشعر:

وكانت قبائلُ العرب تَقْدَمُ الأسواقَ، ومع كل قبيلةٍ شاعِرُها، وهو الناطقُ باسْمها، والمتحدِّثُ بمآثِرها ومَفاخِرِها، فإذا قامتِ المواسمُ، شَرَع الشعراءُ يتناشدون القصائدَ، في مُفاخرةٍ يَسْعَى كلٌّ منهم فيها إلى تخليد ذكر قبيلته بين العرب، وانتزاع تقديرهم لأمْجادها[5]. وكانت في الأسواق منابرُ

(١) مجمع الأمثال: ٢/ ١٩، والعقد الفريد: ٥/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، والمحبَّر: ٣٤٩ ـ ٣٥١، والأغاني: ١٢/ ١٥ ـ ١٦.

(٢) الأصمعيات: ٣٩/ ١٢٧، (تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون).

(٣) الأغاني: ١٤/ ١٣٧، والمحبَّر: ١٩٥، وتاريخ التمدن الإسلامي: ٣/ ٢٩٩.

(٤) تاريخ اليعقوبي: ٢/ ٢٤، تاريخ الطبري: ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٥١، معجم البلدان: ٤/ ١٣٤، مجمع الأمثال: ١/ ١٥٢، البيان والتبيين للجاحظ: ٣/ ٥ ـ ٦، ٧٩، د. أحمد أمين ـ فجر الإسلام: ٢٧، ٢٨...

(٥) معجم البلدان: ٤/ ١٤٢، لسان العرب: ٧/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨ (عكظ)، تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠، الأغاني: ١١/ ٤٨ ـ ٤٩، المفصَّل: ٧/ ٣٨٣.

يقوم عليها الخطباءُ، يَعُدُّون مآثِرَهم، وأيامَ أقوامهم من عام إلى عام[١].

٥ ـ محكمة لنقد الشعر:

وكان الشعراء يتحاكَمُونَ في الأسواق، إلى قُضَاةٍ نُصِبُوا لنقد الشعر، وبيان غَثِّه من سَمِينِهِ، فكانوا إذا انعقد الموسم، مَثُلُوا بين يَدَيْ قاضي الشِعْر، يُنْشِدونَهُ جديدَهم من الشعر، فيقوم بالموازنة بين ما قالوه، ثم يُعْلِنُ حُكمه فيمن كان أجْوَدَهم شعراً[٢]، في ذلك الموسم.

٦ ـ حُكَّامٌ للتقاضي في الفخر والأَحْساب:

وكانوا يقصدون الأسواق للتفاخُرِ بالأَحْسَابِ والأنْسَابِ، وكان لهم فيها قُضَاةٌ «ومُحكَّمُونَ يحتكمُ الناسُ إليهم في مُفَاخراتهم»[٣]. . ولِلتَفَاخُرِ عندهم وُجوهٌ، أحدها: المُمَاجَدَةُ، وهي أن يذكر كل منهم لدى القاضي أمجادَهُ، ليحكُمَ بينهم أَيّهمُ أكثرُ مَجداً، والمجدُ: المُروءةُ والسَّخاءُ والكرمُ والشرفُ، ولا يكون إلا بالآباء[٤]. . . ومنها أيضاً: المُنَافَرةُ، وهي أن يُفاخِرُ أَحَدُهم الآخَرَ بما يكون لهُ من كثرةِ العَدَد وعِزَّة النَّفر[٥]، فيَتَنافَرُونَ إلى القاضي، لِيُنَفِّرَ أحَدَهم على الآخرين، أي لِيَقضيَ له بالغَلَبةِ عليهم في

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٧٠.

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة: ١٦٧ ـ ١٦٨ و ٣٤٤، وأدبيات اللغة العربية: ١١ و ١٣، والرافعي ـ تاريخ آداب العرب: ١/ ٨٧، حِتّي وجرجي وجبُّور ـ تاريخ العرب: ١٣٧، والأغاني: ٣/ ١٠ و ٤/ ١٧٠ و ١١/ ٦، والمفصَّل: ٧/ ٣٨٢.

(٣) أسواق العرب: ٢٠٥.

(٤) لسان العرب: ٣/ ٣٩٥ (مجد).

(٥) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥، الأغاني: ١٢/ ٨، و ١٥/ ١٦ و ٢١/ ٢٢، و ٩/ ١٠٥، مجمع الأمثال: ١/ ٤٥٠، أنساب الأشراف: ١/ ٢٤.

المُنَافَرةِ. وقد سُمِّيَ هذا التفاخُر مُنَافَرةً لأنهم كانوا يسألون الحاكم عند المُفَاخَرة: أيُّنا أَعَزُّ نَفَراً[١]... وكان من الشرف الذي يتفاخرون فيه كذلك، أن يكون لأحدهم ثلاثةُ آباء تَوالَوْا على الرئاسة، ثم اتصل ذلك بكمال الرابع، فالبيتُ من قبيلته يُنسب إليه[٢]. وكان سُؤْدَدُ الرئيس في قبيلته يُوجِبُ عليه البذلَ، والعطاءَ، والحِراسة والحماية، وحُسْن التدبير، والحِلْم[٣].

٧ ـ راياتُ الوفاء والغدر:

وكانوا إذا غَدَرَ الرجلُ منهم، رَفَعُوا له رايةَ غَدْرٍ في الأسواق، فيُلْعَنَ ويُحتقر من العرب، ويُنْبَذ من مجتمعاتهم. وكانت تُرفَعُ للرجُل الوفيّ رايَةٌ تُسمَّى رايةَ الوفاء، تكريماً له وتشريفاً[٤]... ذلك أن الأسواق الموسمية كانت يومئذٍ مجامِعَ عامّةً، فكانت خير وسيلة للإعلان.

٨ ـ طلبُ المجد والشهرة:

وكان من يريد أن يُخلِّدَ في العرب ذِكْرهُ، يَقْدَمُ الأسواقَ في مواسمها، فيُطعِمُ الناس، ويُنْهِبُ مالَه[٥]!. وكان أشرافُ العرب يبعثون مُنادياً يطوفُ بالناس في الموسم، يسأل إن كان فيهم جائعٌ فيُطعَمَ، أو خائفٌ فيُؤمَّنَ، أو مظلوم فيُنْتَصَفَ له[٦].

---

(١) لسان العرب: ٥/ ٢٢٦ (نفر).

(٢) نهاية الأرب: ٤٥٤.

(٣) لسان العرب: ٥/ ٢٩٦ (يسر).

(٤) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٧٠.

(٥) جمهرة أنساب العرب: ٢٨٦، والأصمعيات: ١٤٤، والإصابة: ٣/ ٣٨٥، الترجمة: ٧٩١٩.

(٦) مجمع الأمثال: ٢/ ٤٦.

٩ ـ العرّافون والأطبّاء:

وكان في الأسواق عَرّافُون وأطبّاءٌ يَصْحَبُونَ قبائلهم في مَقْدَمها إلى المواسم، فمن كانت به عِلَّةٌ أعْيَا ذَوِيهِ دَواؤُها، خرجوا به إلى الأسواق أيام قيامها، لعلَّهم يجدون له فيها دواءً عند طبيب أو عَرَّاف، أو يجدون بين أفراد القوافل القادمة إلى الأسواق، مَنْ سبق أن أُصِيب بالعِلَّة عَيْنِها، ثم شُفِيَ منها، لِيَصفَ لهم الدواء[1]. وكان من عادتهم كذلك، أن يقصدوا المواسم بأبنائهم، يسألون العرَّافَ أن يَتَنَبَّأَ لهم بالمستقبل[2].

١٠ ـ قضاء الديون والإتاوات:

وكانت مواسمُ الأسواق، ولا سيما موسم عكاظ، مواعيدَ تُعيَّنُ لِقضاءِ الديون، فمن كان له دَيْنٌ على آخرَ، أَنْظَرهُ إلى قيام الموسم[3]. . . وما كان من عُشُورٍ وإتَاواتٍ للملوك والزعماء في رِقَابِ الناس، ينتظرون حلول المواسم لجبايتها[4].

١١ ـ ملاعبُ الفروسية والرياضة:

ويُسْتَدَلُّ من بعض الأخبار أنه كان يُقام في المواسم الكبرى، كسوق عكاظ، ملاعبُ للتَّبَاري في أنواع من الرياضة، وحلباتٌ للمبارزة في

---

(١) عباس العقاد ـ أثر العرب في الحضارة الأوروبية: ٣١ ـ ٣٢، والشعر والشعراء: ٦٢٣، وأسواق العرب: ٣٥٨.

(٢) الطبقات: ١/ ١٥١، والمفصَّل: ٦/ ٧٧٣ ـ ٧٧٤.

(٣) د. محمد حميد الله ـ مجموعة الوثائق الإسلامية: ١٦٠، والطبقات الكبرى: ٣/ ١٠٩.

(٤) الأغاني: ٥/ ٢٠ ـ ٢١ و ١١/ ٧٧، والكامل في التاريخ: ١/ ٥٦٠ ـ ٥٦١، والمفصَّل: ٧/ ٤٧٨.

الفروسية وسبق الخيل(١). وقد ثبت للمؤرخين أن العرب في الجاهلية كانوا يتسابقون بركوب الخيل، ويتفاخرون بالسبق، على نحو ما كان معروفاً عند اليونان والرومان، وكانوا يُجْرُونَ خُيولهم في حلبات السباق، عشرةً عشرةً، وعندهم إسمٌ للفرس في كل مرحلة من مراحل السبق، وكانت الأسواق الكبرى أكثر المواضع صَلاحاً لهذا النوع من الرياضة.

١٢ ـ طلب اللهو واللذَّات:

ثَمَّةَ أغراضٌ كثيرة أخرى كانت المواسمُ العامَّةُ تُحقِّقها للناس في قِيامها، فكثيراً ما كانت مجامِعُها وسيلةً إلى خطبة امرأةٍ، أو مناسبةً للإعلان عن زواج(٢)، وموضعاً أحياناً لالْتقاءِ المحبِّين(٣)... بل إن من كان يبغي اللذَّة واللهو والعَبَثَ، يسعى إلى الأسواق، حيث أُفْرِدت فيها مواضِعُ للشراب والمُجُونِ، رُفِعتْ فوقها راياتٌ تُشِيرُ إليها(٤)... فضلاً عن أمور عديدة تجلُّ عن الحَصْر كانت كلُّها من وظائف الأسواق في الجاهلية، وهو ما سنُفصِّلهُ في كلامنا على سوق عكاظ.

١٣ ـ تجارة الرقيق:

ومن أغراض تلك المواسم أنه كانت تجري في كثيرٍ منها تجارةٌ رائجةٌ، مُرْبِحَةٌ، هي تجارةُ الرقيق، وكان يُجْلَبُ إلى بلاد العرب من أفريقيا،

---

(١) الطبقات الكبرى: ٣/ ٣٢٥، ومحمد حسين هيكل ـ الفاروق عمر: ٣١ و ٣٨، وعباس العقاد ـ عبقرية عمر: ٢١٦، وتاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ٦٩٧.

(٢) الأغاني: ٢١/ ٢٢، و ٩/ ١١٠ ـ ١١٤، و ١٢/ ٨.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ١٣١، والأغاني: ٢٢/ ٢٤٥.

(٤) المحبَّر: ٢٦٤ و ٣٤٠، والأزمنة والأمكنة ٢/ ١٦٢، وتاريخ العرب: ١٣٨، والأغاني: ١٥/ ٦٩ ـ ٧٠، ود. صلاح الدين المنجد ـ الحياة الجنسية عند العرب: ١٤.

والهند، وفارس، وبلاد الروم وغيرها. وكانت هذه التجارةُ معروفة في أسواق العرب عامّةً، ولكنها كانت منتشرةً في أسواق عكاظ ومجنّة وذي المجاز ودومة الجندل وحُبَاشة بشكل خاص. وكان التجارُ يحرصون على أن ينقلوا معهم الرقيق الأجنبيَّ من البلدان التي كانت العلائقُ مُحْكمةً بينها وبين بلاد العرب، ثم يبيعونه في المواسم، ويجدون مَن يُقْبِل على شرائه، والتسابُق إلى حيازته، لأن كلَّ شريفٍ من سادة العرب كان يحبُّ ألاَّ يخلو منزلُه من العبيد والإمَاء[1]. وقد ذُكر أن سوق بُصْرى بالشام كانت مشهورةً بتجارة الرقيق الأجنبي.

١٤ ـ القِنَاعُ والنِقَابُ:

وبما أن مواسم الأسواق العامّة والأعياد تَحْفلُ عادةً بالناس من كل الجِهات والطبقات، مما لا يكون مثلُه في المجامع الخاصَّةِ، فقد تميَّزت هذه المواسمُ عند العرب غالباً بمثل ما عرفتْه أعيادُ «الكرنَفال» من عادة القِنَاع، فكانت جماعاتٌ مُعيَّنةٌ من رجالِ العرب، تَرِدُ هذه المواسمَ مُقَنَّعَةً بأقْنِعَةٍ مختلفة، من أجل غاياتٍ مُتباينةٍ. .

فالفُرْسَانُ المشهورون كانوا يَتَقَنَّعُون خوفاً من أن يُعْرَفُوا، فيُغَالىٰ في فِدْيتهم إذا أُسِروا، أو خشيةً من أن يَغْدُرَ بهم أصحابُ الثارات إذا رأوهم وأَثْبَتُوا ملامحَهُم. . .

وكان بعضُ شعراءِ الحبِّ والغَزَلِ مَوْصُوفين بالجمال، كالمُقَنَّع الكِنْديّ، فكانوا يَتَقَنَّعُون خوفاً على أنفُسِهم من الحاسِدين، ومن كيْدِ

---

(١) ناصر الدين الأسد ـ القِيَانُ والغناء: ٣١، ٣٤، والشعراء الصعاليك: ١٣١.

النساءِ[1]. . . وكان في بعض قبائل العرب، رجَالٌ اشْتُهِرُوا بالجمال وافتِتانِ النساءِ بهم، فكانوا إذا وردوا المواسمَ العامّة، ولا سيما بمكة، يُؤمَرون بأن يتَلَثَّمُوا، وأن يتَّخِذُوا الأقنعةَ على وجوههم حَذَرَ الفتنة. وكان من هؤلاء «سُنَيْعٌ الطُّهَوِيُّ»، وهو من بني طُهَيَّة، من تميم[2]. . . ومنهم أيضاً «سُحَيْمُ بن وثيل»، من بني ريَاح بن يربوع التميمي، وكان من أجمل الناس، لا يدخلُ مكة إلا مُتَلَثِّماً[3]. . .

وكانت النسَاءُ أيضاً إذا وَرَدْنَ المواسِمَ الكبرى تَنْتَقِبْنَ بالنُّقُبِ والبَراقع[4]، حَذَراً من عُيُونِ الرجالِ، ونظراتهم، وتَعَرُّضهم لهنَّ بما يُؤْذيهنَّ، ولم تكن النُّقُبُ أو البراقعُ تَشفَعُ لهنَّ غالباً عند الرجال، بل ربما أغْرَتْهم بهنَّ أكثر ممّا لو كُنَّ سافِراتٍ، كاشِفَاتٍ عن وُجُوههنّ[5].



المطلب السابع ـ اختلافُ أسبابِ البقاءِ بين الطائفتين:

قد يكون من الممكن القولُ بأن أسواق التجارة الدائمة، والأسواق الموسميَّةَ العامّة، ربما نشأتْ كلُّها بالمصادفة والاتفاق، قضاءً لحاجات

(١) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧١، والأغاني: ٦/ ١٩٩، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦، والبيان والتبيين: ٣/ ٦٩ ـ ٧٠، والكامل في التاريخ: ١/ ٦٠٢، والأصمعيات: ١٢٧، والعقد الفريد: ٥/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٢) لسان العرب: ٨/ ١٦٨ (سنع)، والمحبَّر: ٢٣٢، والسَّنَعُ: الجمالُ، والسَّنيعُ: الحَسَنُ، الجميلُ، وامرأةٌ سَنِيعةٌ: جميلةٌ، ليّنَةُ المفاصل، لطيفةُ العِظَام. . .

(٣) جمهرة أنساب العرب: ٢٢٧.

(٤) النِقَابُ: ج نُقُب، وهو قناع تضعُه المرأةُ على وجهها فلا يبدو منه إلا العَيْنان. فإذا كان على طرف أنْفِها فهو: اللِفَامُ، وإذا كان على الفَم فهو: اللِثَامُ.

(٥) العقد الفريد: ٥/ ٢٥٢.

الناس، أو نتيجةً لموسمٍ دينيٍّ مُعيَّن، غير أن بقاءَ الأُولى رَهْنٌ باستمرار الحاجة إليها، بينما يَقْتضي تجدُّدُ انعقادِ الثانية في مواعيدها، سنةً بعد أُخرى، فضلاً عن الحاجة إليها، جُملةَ تلك الأحوال التي أشرنا إليها، فإذا نَقَصَ منها حالٌ، أو أكثر، أَفْضَى إلى خَلَلٍ في وظائفها، واضطرابٍ في تَجدُّدِ انعقادها، ثم إلى اندثارها. وهو ما أصاب أسواقَ العرب الموسميَّة في عصر الإسلام، فقد تغيَّرتِ المجتمعاتُ، وأُجيزَ للناس الاتجارُ في مواسم الحجّ، وتبدَّلتِ الحالةُ التجاريَّةُ، وانصرف العربُ إلى الغَزْوِ والفُتُوح، وعَمَّتِ الديانةُ الجديدةُ مُعْظَمَ بلاد العرب، وحُرِّم على غير المسلمين دخولُ مكة[1]، فاندثرت تلك الأسواقُ سوقاً بعد سوق، حتى كانت سنةُ (١٢٩ هـ = ٧٤٧ م) حين اضطربت حالةُ الأمن، فنهب الخوارجُ سوق عكاظ في موسمها، فَتَقَوَّضَتْ يومئذٍ، ولم تنعقد بعد ذلك. . . ثم كانت سنة (١٩٧ هـ = ٨١٢ م) حين قَتَل بعضُ قبائل «الأَزْد»[2] والياً على سوق حُبَاشَة كان من قبيلة «غَنِيّ»[3]، فأشار الفقهاءُ على والي مكة بتخريبها، فانْفَضَّتْ وقتئذٍ، وكانت آخِرَ أسواق العرب الموسميَّة انْدِثاراً[4]. . .

ولكنَّ الأسواق الدائمة، في مكة والمدينة وغيرهما، كانت في الوقت عَيْنِهِ تزدادُ سعَةً وازدهاراً وتَنوُّعاً، كلما ازدادت الحاجةُ إليها، وكلما ازداد إقبالُ المسلمين عليها في مواسم الحجِّ، بعدما صارت تَشْهَدُها طوائفُ مختلفةٌ من العرب والأعاجم على السواء. وهذا دليلٌ آخَرُ على أن المناسبة

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٨.
(٢) الأَزْدُ: قبائلُ يَمنِيَّةٌ، وهي ثلاثة فروع: أَزْدُ شَنُوءَة، وشنوءة مِخْلافٌ باليمن، وأَزْدُ جبالِ السَّراة، وأَزْدُ عُمَانَ. وكانت منهم قبائلُ غسَّان، وبارقٍ، وأَسْلَمَ، والأَوْسِ، والخزرجِ.
(٣) غَنِيُّ بنُ أعصر: بطنٌ من قبائل قيس بن عَيْلان، من أهل نَجْد.
(٤) تاريخ مكة: ١/ ١٩٠، ١٩٢.

الدينيّة وحدها، غيرُ كافيةٍ لنشوء سوقٍ موسميّةٍ عامّة، بل لا بُدَّ لذلك من تَوافُرِ العوامل والأحوال الأُخرى التي ذكرناها.

* * *

المطلب الثامن ـ آثار المواسم العامّة في العادات والمفاهيم وتوحيد اللغة:

وإذ كانت الأسواقُ الدائمة لا تَعْدُو آثارُها تحقيق المكَاسِبِ للتجَّار، وتَوْفيرَ حاجاتِ المعيشةِ للناس، مع شيءٍ يَسِيرٍ من الاخْتِلاطِ والتبادُلِ الثقافيّ، فإن المواسم العامّةَ في الجاهلية كانت من أعظم الحوادث خَطَراً في حياة العرب، ومن أَشَدِّها تأثيراً في وحدتهم، سواء ما كان منها للعبادة والحجِّ، كتلك التي كانوا يحجُّون فيها جميعاً إلى بيت الله الحرام بمكة، وكان أَشْهَرَ بيوتِ الحجِّ وأَبْقَاها عند العرب[1]، أو ما كان منها للتجارةِ والعِبَادة ومختلفِ شؤون المجتمع والسياسة، كتلك التي كانوا يُقيمونها بعُكاظ والمجنَّة وذي المجاز ودُومةِ الجَنْدل والمُشَقَّرِ وغيرها، ويقصدُها الناسُ من كل فجٍّ عميق، فكان لها من الأَثَرِ في حياتهم، ما جَعلَ منها سبباً رئيساً في جمع مختلف قبائلهم وأحيائهم، على مُؤْتَلِفِ العادات والأفكار والسُّنَنِ، وفي تقويم أَلْسِنَتهم على لغةٍ أدبيةٍ واحدةٍ، تكوَّنَتْ من خير ما في لَهجاتِهم ولُغَاتهم من المفردات والتعابير والجُذُور اللغوية المُشْتَرَكَة، فأثْمَرتْ أَرْقَىٰ نهضةٍ أدبية في بلاد العرب، سبقت ظهور الإسلام بعَدَدٍ من الأجيال، وتمثَّلتْ في مجموعة الأَشْعَار والأمثال الجاهلية التي وصلت إلينا، فكانت مُقَدَّمةً لا بُدَّ منها لِيَتذوَّقَ العربُ طعمَ البلاغة في القرآن، ويُدْرِكوا مواضِعَ الإعجاز في آياته، إذ لم يكن مقبولاً في العقل السليم أن يَتحدَّاهُم

(١) عباس محمود العقاد ـ مطلع النور: ١٥٠.

القرآنُ بالإعْجاز في بلاغة القول، وهم لا يعرفون من لغتهم شيئاً، يقعُ عليه ذلك التحدِّي، وتدورُ عليه الموازنةُ في عُرْفِ الخبراء بالكَلِم البليغ[1]... ولا كان من الممكن في الأساس «أن تُوجَدَ ثروةُ الشعراء الجاهليّين من العَدَم المُطْلَق، ولا كان من الجائز أن يَظهرَ كتابٌ مثلُ القرآن، في أُمَّةٍ لا تملكُ التعبيرَ عن دقائق المعاني الروحيَّةِ والتشريعيَّة...»[2]! ومن الطبيعي ألاَّ نَتوقَّفَ هنا كثيراً عند من زعموا بأن مُعظم ما نُقِل إلينا من أشعار الجاهلية وأخبارها وحوادثها مَصْنُوعٌ، لفَّقَتْهُ طائفةٌ من الرواة في العصر الإسلامي، وأن «كثرةَ الشعر الجاهلي بين مَرْفوضٍ ومَشْكوكٍ فيه»[3]. فهو مذهبٌ تَهاوَىٰ على أيدي كثير من الباحثين مؤخَّراً، وأضحَىٰ التسليمُ به انحطاطاً بالعقل، لأنَّ معناهُ الاعترافُ لأولئك الرواة، ببُلوغهم ذروةَ الشاعرية، التي بَلَغَها امرؤ القيس والنابغةُ وطَرَفَةُ وعنترةُ وزُهيرٌ وغيرُهم من فُحول الشعر في الجاهلية، ومعناهُ أيضاً الاعترافُ لهم بالمقدرة على التلفيق وفاقاً للأَمْزِجَةِ والمَلكاتِ والأعْمارِ، فنظموا القصائدَ بمزاج الشابِّ طَرَفَة، والشيخ زهير، والغَزِل العِرْبِيد امرىء القيس، والفارسِ الشجاع عنترة، وتَحرَّوْا لكلٍّ منهم مناسباته النفسيةَ والتاريخيةَ، وجمعوا القصائد، فجاءت على نَمَطٍ واحد في الديوان الذي نُسِبَ إليه!.. وما ذلك كلُّه سوى أوهامٍ تَوهَّمها النقَّادُ في الشعر الجاهلي، فحاولوا التشْكِيكَ في وُجوده، مُقدِّمةً للتَّشْكيك في وحدة اللغة العربية قبل الإسلام، وهو أمرٌ يرفضُه العقلُ، لأن قبوله يكلِّفُه من الفَهْمِ شَطَطاً[4]، ولأن مواسم العرب الكبرى في عصر الجاهلية، كانت قطعاً من

(١) مطلع النور: ٨٢.
(٢) د. زكي مبارك ـ العشاق الثلاثة: ١٤٤.
(٣) د. طه حسين ـ في الأدب الجاهلي: ٤٢٠.
(٤) مطلع النور: ٦٦ ـ ٦٧.

أقوى الأسباب أثراً في تحقيق هذه الوحدة، لمّا كان يجتمع فيها من العرب على اختلاف طبقاتهم، ومذاهبهم، ولهجاتهم، وعاداتهم، مِمّا لا يمكنُ أن يجتمع مثلُه في أيّ مَحْفِلٍ آخر، بالأحوال والشروط نفسها. . . فقد كانوا في مواسمهم العامّة، يَتلاقَوْنَ في حِمَى حُرْمةٍ كادت تكون شاملةً، وحُريّةٍ أوشكتْ أن تكون مُقدَّسةً، وسلامٍ لو لم يكن مُتوافراً خلالها، لمّا نَفَقَتْ سِلْعةٌ، ولا راجتْ تجارةٌ في جزيرة العرب، ولا عَبَرتْها قافلةٌ.

وأخيراً، ثمّةَ شيءٌ لم يكن بُدٌّ من الإشارة إليه عن سوق المِرْبَد، وهو في الأصل سوقٌ للإبل، على حدود البادية، في ضاحيةٍ من ضواحي البصرة، فأقامتِ العربُ عليه في الإسلام سوقاً دائمةً للتجارة، تظلُّ قائمةً طولَ السنة، وتكون أوّلَ ما ينزلون إذا قدِمُوا البصرةَ من جزيرة العرب، وآخِرَ ما يُودِّعُون إذا غادروها. فما لبثتْ حتى غَلبتْ عليها خصائصُ العرب النفسيَّةُ والقوميَّةُ، فصارت مُتنزَّهاً عظيماً، وسوقاً عامّةً، يخرجُ الناسُ إليها للتجارة والعلم والأدب والنزهة، ويقصدُها الشعراءُ، فيتناشدون الأشعار، ويتفاخرون، ويَـتَهاجُون، ويَتَشاورون، ويَؤُمُّها العلماءُ يبحثون عن شَواردِ اللغة وعِلْمِ العربية، فكان لهذه السوق الدائمة من الآثار في حياة العرب، مثلما كان للأسواق الموسمية الكبرى في الجاهلية. . .

ولا شكَّ في أن تنوُّعَ وظائف الأسواق الموسمية عند عرب الجاهلية، وتَعَدُّدَ أغراضهم منها، إلى ما كان لهم من التقاليد والعقائد، وما في نفوسهم من طبَائعَ خاصَّةٍ، أَفْضَتْ بهم إلى حالٍ من أحوال الاجتماع، كان لها آثارٌ بعيدةٌ في مختلف جوانب حياتهم. . . فقد ساعدت على نُموِّ شعورهم بالعصبيّة القوميّة، وتوحيد كثير من عاداتهم وتقاليدهم[1]، ومفاهيم الشرفِ

---

(١) أنور الرفاعي وشاكر مصطفى ـ معالم الحضارات: ١٥٩.

ومكارم الأخلاق عندَهم[1]. . . كما حَمَلتْهم على تهذيب ألفاظهم ومُفْرَداتهم، وانتقاء الأفْصَح منها، وتوحيد لهجاتهم المختلفة في لغةٍ مِثَاليَّةٍ واحدة، خَلَتْ من العُيوب والشوائب، وصارت لغةَ المجتمعات الأدبية، وانصهرت فيها الفروعُ القديمة، فتأسَّسَتْ على خير ما في تلك اللهجات والفُروع من الجذور اللغوية، وأساليب التعبير والفصاحة. . . ولولا تلك المواسمُ لكانت «لغةُ العرب لغاتٍ لا يتفاهم أصحابُها، ولانْفَصَلت كلٌّ منها عن الأخرى، ذلك لأن لغات القبائل كان بينها تفاوتٌ في اللهجة واللفظ والأسلوب، وكان هذا التفاوتُ يَقلُّ أو يكثُر تَبَعاً لِضَعْفِ أو قُوَّة العَلائق التي تربطُ القبائل، وتَبَعاً لاختلاف عوامل المكان والزمانِ وحالةِ الاجتماع، التي يُؤَثِّر اختلافُها أعظمَ تأثيرٍ في اللغة»[2]. . وعلى ذلك يمكن القول بأن نهضة الشعر العربي في عصر الجاهلية، بعد توحيد العربية، إنما هي أثرٌ من آثار الأسواق الموسمية[3]، ولعلَّها أكثرُ الآثار وضوحاً وقوةً.

ولا يَخفَىٰ في الوقت عَيْنِهِ ما كان لبعض الأسواق من الآثار السيئة، إذ أَدَّتْ إلى ظهور بعض الدَّخيل على لغة العرب، كتلك التي تنعقدُ على فُرَضِ البحار، فيقصدُها التجَّارُ من مختلف البلدان، ويختلطون بأهلها، ويستعملون مفرداتٍ من لغاتهم للتعبير عن حاجاتهم، ولا بدَّ لهذا النوع من الاختلاط أن يُؤدِّيَ بالتكرار إلى إدخال بعض الضَّيْم على اللغة القومية. وقد ذكر أهلُ الأخبار مثلاً أن موسمَ دَبَا بعُمَانَ كان يَشْهَدُهُ «تُجَّارُ السِّنْد والهند والصين

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢٦.

(٢) أدبيات اللغة العربية: ١٢ ـ ١٣.

(٣) أسواق العرب للأفغاني: ٢٠٨، والعشاق الثلاثة: ١٤٤، ومعجم متن اللغة: ١/ ٤٢، وتاريخ آداب العرب: ١/ ٩٥ و ٩٧، ود. صبحي الصالح ـ دراسات في فقه اللغة: ٩٦.

وأهل المشرق والمغرب»[1]، ومن المؤكد أن أولئك كانوا يُؤَثِّرونَ في التجّار العرب من عدّة وُجوهٍ، اجتماعيّةٍ ولُغويّةٍ وثقافيّة.

ولكننا إذا نظرنا في مواسم الجاهلية نَظَرَ مُتَفكّرٍ، وجدنا أنها امتازت بجُملةٍ من الخصائص المُشْتَركة، تُوحي بأن وراءَ إقامَتِها، وتطوُّرِها، وازدهارها رَدْحاً طويلاً من الزمن، إرادةً واعِيةً، وفِكْراً مُنظّماً، ودِرَايَةً خَبيرةً، وهو ما لا يمكن تَوافُرهُ إلا في قوم كان لهم، من غير شَكٍّ، لونٌ مُشْرِقٌ من ألوان المدنية والحضارة، ساعدهم على بُلُوغِ النجاح في هذا الجانب الخطير من جوانب الحياة... ولا أَحْسبُني مُبالِغاً إذا قلتُ، إن خيرَ من وَضَع مواسمَ الجاهلية مَوْضِعَها الصحيح: أبو حَيّان التوحيديّ... فقد كان يتحدَّثُ عن حضارة عرب الجاهلية، وعِلْمِهم بالأنْواءِ والفُصول والأزمنة، فقال: «وممّا يَدلُّ على تحضُّرِهم في باديتهم، وتَبدِّيهم في تَحَضُّرِهم، وتَحلِّيهم بأشْرفِ أحوالِ الأمريْن، أسواقُهم التي كانت لهم في الجاهليّة..»[2]، ثم أشار إلى مَوْسميَّة هذه الأسواق لمّا ذكر أنها كانت تتوالىَ في القيام طُولَ السنة، «فيحضُرها مَن قَرُبَ من العرب ومَن بَعُد...»[3]،

المطلب التاسع ـ خلودُ وقائع المواسم العامّة:

وبينما أسواق التجارة الدائمة ضاعتْ أخبارُها ووقائعها في ظُلمات النسيان، فإن المواسمَ العامّةَ، كما يبدو من أخبارِها ووقائعِها المأثورة، كان

(١) المحبَّر: ٢٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٣.
(٢) الأمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٣.
(٣) المرجع نفسه: ١/ ٨٥.

لها من الأهميَّة ما جعل كثيراً منها يظلُّ محفوظاً في الذاكرة، تتحدَّثُ به الناسُ، ويتناقَلُه الرواةُ، حتى وصلت إلينا تلك الأخبارُ والوقائعُ، فعَرفْنا منها أن هذه المواسمَ كانت منتشرةً في بلاد العرب، من أَدْناها إلى أقْصَاها، ومن مَشْرقها إلى مَغْربها، على مختلف وُجُوهِها، من دينيَّة واجتماعيَّةٍ وزراعيَّةٍ وتجاريَّة، وكان تَتَابُعُ قيامها يَسْتغْرِقُ شهورَ السنة كلَّها، فلا يكادُ يخلو شهرٌ من موسمٍ ينعقدُ، وآخَرَ يَنْفَضُّ، ولا يكادُ مَوْضعٌ يَعْدَمُ موسماً يقومُ فيه، ويجتمعُ العربُ إليه، فكان لكلِّ صَقْعٍ من جزيرة العرب وبلاد الشام والعراق مواسِمُ اشْتُهِرَ بها، واشتُهِرَتْ به، وهو ما سَنَجِدُهُ في الجزء الثاني، في كلامنا على مواسم العرب بين القُدماءِ والمتأخِّرين، وفي تحقيقنا مقدارَ ما عرفتْه العربُ من المواسم على اختلاف أنواعها، في مختلف أمصارها ورُبُوعها.

* * *

الفصل الثالث

القواعد المشتركة في أساس المواسم

عرضٌ لمختلف المذاهب التي قالت بأن الأساس في قيام مواسم التجارة والاجتماع والسياسة والأعياد والحجِّ، إنما هو المواضِعُ المقدَّسةُ، أو الطقوسُ الدينيةُ واحتفالاتها، أو تَوافُرُ الموضعِ الحَسَنِ على طريق القوافل في واحَةٍ تفجَّرَتْ بها ينابيع المياه العَذْبَة.

الفصل الثالث

القواعد المشتركة في أساس المواسم

لا ريب في أن ما كان بين نُشوءِ بعض الأسواق الموسميَّة والمواسم الدينية من ارتباط أو مُلازَمَةٍ، دفع مُعْظمَ الباحثين إلى اعتبار العامل الدينيّ السببَ الوحيدَ، أو الرئيسَ، في ظهور سائر الأسواق الموسمية عند العرب، وإلى الاعتقاد بأن المواضِعَ التي أُقيمتْ عليها كانت مَواضِعَ مُقَدَّسةً... كقول بروكلمان[1] مثلاً: «ولقد حَظِيت بعضُ الأماكن المقدَّسة بشُهرةٍ خاصّةٍ فكانت القبائلُ المختلفةُ تحجُّ إلى عكاظ مثلاً، وإلى مكة من مَطارِح نائِيَةٍ، وكان السلامُ الإلَهيُّ يُخيِّمُ على الصحراءِ في المواسم الدينيَّة، فيكفُّ الناسُ عن القتال والحرب... والواقعُ أن الأسواق التي كان العربُ يُقيمونها في الجاهلية ارتبطت بالاحتفالات الدينية...»[2].

وهو ما ذهب إليه أيضاً جواد علي، فقد كان يتحدَّث عن المواضع المقدسة عند العرب، وأسباب تقديسها، فقال: «ومن هذه المواضع عكاظُ، فكان الناسُ يأتون الموضعَ في الموسم، فينْصبُون فيه خِيَامهم، ويُقيمون

---

(١) كارل بروكلمان: (١٨٦٨ ـ ١٩٥٦ م)، مستشرق له تحقيقات في تراث العرب، ومُصَنَّفَاتٌ بالألمانية، أشهرُها: تاريخ الأدب العربي، وقد تُرجم بمصر إلى العربيَّة، وتاريخ الشعوب الإسلاميَّـة، تُرجم في بيروت. أخذ العربيَّـة واللغات الساميَّة عن «نولدكه» وآخرين من المستشرقين، ودرَّس العربيَّـة بمعهد اللغات الشرقية في برلين.

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢٥ ـ ٢٦.

سُوقهم، ويطوفون بأحْجارِ عكاظ، يُقيمون على ذلك أيامَ الموسم، فهي أيام عبادة وتجارة وفرح. . .»[١]، ذلك أن أهل الأخبار تحدَّثوا عن وجود صخور كانت بعكاظ «يطوفون بها ويحجُّون إليها»[٢]. وفي موضع آخر أضاف جواد علي إلى ذلك قوله: «وإذا تذكرنا دُومةَ الجَنْدَل ومعبدَها الكبير، فلا يُستبعَدُ أن تكون الأسواقُ الأخرى مواضعَ مُقدَّسةً قديماً، كانت مَحجَّةً للناس عامرةً، تَفِدُ إليها القبائل في مواسم الحج، ثم فَقَدَتْ خُطورتها قُبَيل الإسلام، ولم يبق عليها إلا طابع الأسواق التجارية. . .»[٣]، فقد كان بدُومة الجندل معبدٌ كبير، أُقيم فيه الصنم المشهور «وُدٌّ»، وكانوا في الجاهلية يحجُّون إليه، ويطوفون به كلما انعقد موسمُ السوق، أو يحضرون السوق كلما أَزِف موسمُ عبادة «ودّ». . . فكانوا إذا اجتمعوا في «المعبد لأداء الفُروض الدينية، كان اجتماعُهم دينياً وسياسياً وتجارياً، يتعاملون فيه، ويتبادلون السلع، مما يعود على أهل الموضع بالأرباح الكبيرة والفوائد المتعددة»[٤].

وفيما نصَّ الأفغاني أن تلك الأسواق في جزيرة العرب «كانت تلبيةً لِضروراتٍ محلية اقتضتْها معيشةُ العرب، وطبيعةُ توزُّعهم في أرضهم، وليست شيئاً مجلوباً حاكَوْا به غيرهم، كما يتكلَّفُ بعضُ المتعرضين لهذا البحث. . .»[٥]، عاد في موضع آخر فقال: «ليست ظاهرةُ الجمع بين الأهدافِ الدينيّة والتجاريّة قاصرةً على أهلِ الجزيرة، ولا زمنِ الجاهلية، بل تكادُ تكون سِمَةً عامةً في الحضَر والبَدْو حتى هذه الأيام، فازدهارُ القدس في

---

(١) المفصَّل: ٦/٤٠٦.

(٢) معجم البلدان: ٤/١٤٢.

(٣) المفصَّل: ٦/٤١٨.

(٤) المرجع نفسه: ٦/٤٤٧.

(٥) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: ١٩٦.

أعياد الميلاد بالزوّار والتجار، ومواسمُ العبادة والتجارة معاً في الحجاز أيامَ الحجّ أَشْهَرُ من أن يخفَى...»[1].

وعلَّل جرجي زيدان نشوءَ الأسواق الموسمية باحْتياجِ الناس في مواسم الحج إلى من يبيعُهم الأطعمةَ والأشْربةَ، فقال: «وقد كان كثير من أمثال هذه الأسواق في العالم القديم... لكن الأقدام لا تتزاحم فيها إلا إذا كان الغرضُ من الاجتماع حَجّاً دينيّاً، فإذا اجتمع الناسُ في مكان الحج وتكاثروا، احتاجوا إلى من يبيعُهم الأطعمة والأشْرِبةَ وغيرها، فتُقام الأسواق لهذه الغاية... كذلك كان شأنُ العرب في سوق عكاظ وغيرها من أسواق الجاهلية...»[2].

ولستُ أرى في العامل الدينيّ وحدَهُ سبباً كافياً لظهور الأسواق الموسمية عند العرب، ولا أَجِدُ في أقوال من ذهبوا هذا المذهبَ تبريراً مُقْنِعاً بتلك الوحدانية، ولا سيما أننا قُمْنَا باستقصاءِ مفهوم العرب للمواسم، وعاداتِهم في الحجِّ والتعبُّد، وحُجَّتِهم في تقديس بعض المواضع دون المواضع الأخرى، فتبيَّن لنا أن كلَّ وقتٍ، كان من عادة العرب، إذا أَهَلَّ، أن تجتمعَ إليه، سواء من أجل حجٍّ أو عيدٍ أو عبادةٍ أو تجارةٍ، إنما هو مَوْسِمٌ عندهم، ما دام مُجتَمَعاً للناس مؤقوتاً بمُدَّةٍ مُعيَّنةٍ، ينعقدُ بحُلُولها، وينقضي بانقضائها، فكأنه وُسِمَ بذلك الوَسْم[3]، فصار لهم معْلَماً يجتمعون إليه كلما أدركهم. وسبق أن ذكرت أنهم أكثروا من استعماله، بهذا المعنى، لأسواقهم التي كانوا يُقيمونها بعُكاظٍ ومجنَّةٍ وذي المجاز، لأن مواعيدَ قيامها وافقتْ

---

(١) المرجع نفسه: ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٢) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ٣/ ٣٧.

(٣) لسان العرب: ١٢/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧(وسم).

شهورَ الحجّ إلى الكعبة، ورُسُومَ انعقادها اختلطت بشَعَائِره، فعُدَّتْ من مواسمه ومَنَاسِكِه، حتى أن بعضهم كان يقول: «لا تَحضروا أسواق عُكاظٍ ومجنَّةٍ وذي المجاز إلا مُحْرِمين بالحجّ...»[1]، وكأن مواسِمَها مواسِمُ نُسُكٍ وعبادة، بينما هي في الواقع مواسِمُ تجارةٍ واجتماعٍ وسياسةٍ ولهْوٍ ومَرَحٍ، يُؤَدَّى خلالها شيءٌ من الفُروض الدينية ليس له أيةَ علاقة بمنَاسِكِ الحجّ إلى كعبة مكة، أو شَعائِره، وذلك كطَوافهم بصُخور عكاظ المقدسة... وحينما تحدَّث الأزرقيُّ[2] عن أسواق عكاظ ومجنَّة وذي المجاز، عَدَّها من مَواسم الحجِّ مع مِنًىٰ وعَرَفة[3]، وحُجَّتُه أنها كانت تقع «في مواسم الحجِّ وفي أَشْهُرِه»، وعَلَّل تَرْكهُ الكلامَ على سوق حُبَاشَة بأنها «لم تكن في مواسم الحجِّ ولا في أشهُرِه، وإنما كانت في رجَب»[4]... والمعروفُ أن شهور الحج عند العرب في الجاهلية هي: شَوَّال وذو القعدة وعَشْرٌ من ذي الحجة[5]... وأن مواسم عكاظ ومجنّة وذي المجاز تنعقدُ مع هلال ذي القعدة، وتَنْفَضُّ في الثامن من ذي الحجة، وهو يومُ التَّرْوِيَة، كانوا يَتَروَّونَ فيه من الماء، تَأَهُّباً للوقوف بعَرَفَة في التاسع حيث لا يوجد ماءٌ هنالك يومئذٍ... كذلك فيما يبدو كان مفهوم العرب للموسم، ثم جعلوا يتوسَّعُون في استعماله، كما ذكرنا في تعريف المواسم، فأطلقوه على سائر الأسواق المُمَاثِلة، حتى تلك التي لم يكن لهم فيها ما يُقدِّسُونه أو يُعظمونه،

(١) أخبار مكة: ١/ ١٩٢.

(٢) الأزرقي: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد. مؤرِّخ عربيّ، يمانيّ الأصل. وُلد وعاش في مكة. له كتاب «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار». توفي نحو (٢٥٠ هـ).

(٣) المرجع نفسه: ١/ ١٨٩.

(٤) المرجع نفسه: ١/ ١٩٢.

(٥) تفسير ابن كثير: ١/ ٤١٨، ولسان العرب: ٢/ ٢٢٧ (حجج).

ثم تَجوَّزُوا فسَمَّوْا قَصْدَها، أو قَصْدَ بعضِها حجّاً، وما هو بحجٍّ وإنما زيارةٌ وقَصْدٌ، والقولُ بأن العرب كانوا يحجُّون إليها توسُّعٌ في التعميم، وشُذوذٌ عن المعنى الذي صارت إليه الكلمةُ في الجاهلية واستقرَّتْ عليه، وعَوْدٌ بها على ما يبدو إلى جذورها!

فالحجُّ لفظةٌ «ساميَّةٌ» قديمةٌ مُشْتركةٌ، كانت في الأصل تُفِيدُ معنى الرقص، والرقصُ كان طَقْساً تُمارسُهُ الشعوبُ القديمةُ في المواسم والأعياد الدينية، ثم صارت تعني الطَّوَافَ، وهو الدَّوَرانُ، أي التحرُّكُ، والرجوعُ إلى حيث الابتداءُ، والمُعَاوَدَةُ[1]، ثم تحوَّلت إلى معنى العِيد وهو من العَوْدِ، سُمِّيَ بذلك لأنه الوقتُ الذي يعودُ كل سنةٍ بفَرَحٍ مُجدَّد أو بحزن[2]. . . ثم استقرَّ معنى الحجّ عند العرب على القَصْدِ والزيارة والإتيان والقُدوم، وكان العربُ يستعملونها إذا أكثروا التردُّدَ على مكانٍ والاختلافَ إليه، ولا سيما إذا كان مُعظَّماً، وبعد ذلك جرى العرفُ على استعمالها في القَصْدِ إلى مكة للنُّسُكِ، والحجِّ إلى البيت خاصَّةً، كما جرى باستعمالها للمَنَاسِكِ، لأنها تَبَعٌ لِقَصْدِ مكة، ولأنَّ تَمَامَها يكونُ بالحجِّ[3]. . . وشهرُ ذي الحِجَّة سُمِّيَ بذلك لوُقوع الحجّ إلى مكة فيه[4]، وليس إلى موضع آخرَ سواها، وشهرُ «ذُو حجتن أو ذُو محجتن أو ذو حجتان»[5]، وهو شهرُ الحج عند عرب اليمن كشهر ذي الحجة، وكان حجُّ أهل اليمن إلى مكة أيضاً[6]، ولو لم يكن

---

(١) د. أنيس فريحة ـ أسماء الأشهُرِ في العربية: ٧٧.

(٢) تهذيب الصِّحَاح: ٢٣١، والزبيديُّ ـ تاج العروس: ٨/ ٤٣٢ ـ ٤٣٩ (عود).

(٣) لسان العرب: ٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧، وتاج العروس: ٥/ ٤٥٩ ـ ٤٦١ (حجج).

(٤) تاج العروس: ٥/ ٤٦٧ (حجج).

(٥) المفصَّل: ٨/ ٤٤٨ ـ ٤٥١، وأسماء الأشهر في العربية: ٨٤.

(٦) البلاذري ـ أنساب الأشراف: ١/ ٦٧.

كذلك لما أقام «أَبْرَهَةُ» في صنعاء «معبدَ القُلَّيْس» وأمَر بتحويل حجّ العرب إليه، مُبْتَغِياً صرفَ شعبِ اليمن عن الكعبة، وسائرِ الناس إن أفلح في سَعْيِه. ولكنَّ قداسةَ الكعبة هي القداسةُ التي لم يكن عليها خلاف بين العرب جميعاً، فكانوا يلتقون حولها على اختلافِ مَواطِنِهم وقبائلهم وشعائرهم، لأنها كانت لكل العرب[1]، تُمثِّلُهم بجُملةِ مأثوراتهم ومَعبوداتهم ونِحَلِهم، فإذا قيل حَجُّوا إلى الكعبة فذالِكُم هو الحجُّ بمعناهُ المتَّفَقِ عليه عند الجميع، أمّا إذا قيل إن سوق عكاظ مثلاً كانت موضعاً مُقدَّساً، يَحجُّون إليه، ويطوفون بحجارةٍ فيه يُعظِّمونها، أو يطوفون بالصنم «جِهَار» الذي أقامه بعكاظ بنو هوازن، وتَعبَّدوا له، فالمعنى أنهم كانوا يقصدونه ويختلفون إليه ويَزُورونَه لا أكثر، وفعلُ الطواف والتعبُّد للصنم لا يجعل من موسم عكاظ موسماً دينياً في أساسه، ولا يجعل العاملَ الدينيَّ سبباً في قيام السوق، فالحجُّ إلى الكعبة كان أعظمَ موسم دينيٍّ عند عامّة العرب، ومع ذلك فإنه لم يُنْشِىءْ سوقاً موسميةً في مكة[2]، لأن العرب كانوا يتأثَّمون من الجمع بين الحجّ والمتاجرة في آنٍ معاً، فكانوا «يتَّقُونَ البُيوعَ والتجارةَ في موسم الحجّ، ويقولون: هذه أيام ذِكْر. . .»[3]، وكانوا يمتنعون أيضاً من المتاجرة «في يوم عَرَفَة وأيام مِنَىٰ. . .»[4]، وظلُّوا على ذلك حتى جاء الإسلام، فنزل القرآنُ بِرَفْع هذا الحَرَج عنهم[5]. . . ومن أجل ذلك التأثُّم فيما أعتقد جعلوا مواقيت أسواقهم بعكاظ ومجنة وذي المجاز مُتَقدِّمةً على موسم الحجّ في مكة، فكان

---

(١) أخبار مكة: ١/ ١٦٧ ـ ١٦٩، ومطلع النور: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) المحبَّر: ٣١٥.

(٣) تفسير ابن كثير: ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٤) أخبار مكة: ١/ ١٨٨.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٩٨.

يحضرها من كانت له حاجةٌ فيها، ومن لم تكن له حاجَةٌ قصد مكة رأساً، من غير أن يُعرِّجَ على الأسواق، أو يلبثَ فيها وهو مُحْرِمٌ بالحجّ، وهذا ما عناه الأزرقيُّ بقوله: «وإنما كان يحضرُ هذه المواسمَ بعكاظٍ ومجنَّةٍ وذي المجازِ التُّجارُ، مَن كان يريدُ التجارةَ منهم، ومَن لم يكن له تجارةٌ ولا بَيْعٌ، فإنه يخرجُ من أهله متى أراد...»[1]، أي أنه، إذا أحْرَمَ بالحجِّ، غيرُ مُضطرٍّ إلى الخروجِ من حَيِّهِ أو منزلهِ في شهر شوَّال، مُتكلِّفاً مشَقَّةَ طولِ الطرق ووُعُورَتها، ليكونَ في عكاظ مع هلال ذي القعدة، إن لم يكن تاجراً أو راغباً في البيع والشراء، ثم يلبث هنالك على رُغْمِه بِضْعةً وثلاثين يوماً، همُّه البحثُ عمَّن يبيعهُ الأطعمةَ والأشْرِبةَ، كما ذهب زيدان، وليس له من أَرَبٍ وراء ذلك سوى أن ينتظرَ حُلولَ موعد الحجّ لِينتقلَ إلى مكة!.. وقد فاتَ من ذهب هذا المذهبَ أنه كان من عادة العرب في الجاهلية إطعامُ الحجيج، وإسْقَاؤهم النبيذَ رِفادَةً وكرماً، لأنهم ضيوفُ اللهِ، وزُوَّارُ بيته[2]... ولأنهم لن يجدوا في الموسم مَنْ يبيعُهم شيئاً، فكان أهلُ مكة يُخرِجون من أموالهم ما يشترون لهم به الخُبْزَ والجُزُرَ[3] للطعام، والزبيبَ للنبيذ، فلا يزالون يُطعمون الناسَ ويَسْقُونَهم حتى تنقضي أيامُ الموسم[4]...

هذا، ويُفهم من كلام الأزرقي أيضاً أن سوق عكاظ كانت إذا حَفَلَتْ بالناس، فذلك لأنهم أرادوا قصدَها لِشُهودِ موسمها والمشاركةِ في مَجَامِعها وأعمالها، وليس لأنهم مُضطرُّون للتوقُّف عندها في طريقهم إلى مكة، فمن

---

(١) أخبار مكة: ١/ ١٨٨.

(٢) السيرة لابن هشام: ١/ ١٣٠، وأخبار مكة: ١/ ١١٠، ولسان العرب: ٣/ ١٨١ (رَفَدَ).

(٣) الجُزُرُ: مفردها جَزُور، وهو ما يُجْزَرُ أو يُذْبَحُ من النُّوق أو الغَنَم، ومن ذلك الجَازِرُ والجزَّار.

(٤) لسان العرب: ٣/ ١٨١، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٦٠، وأنساب الأشراف: ١/ ٥٢.

كان يريدُ الحجَّ فقط، يقصدُ مكةَ رأساً. . . والقولُ نفسُه يُقال في سُوقَيْ مجنَّة وذي المجاز! فمن فاتَهُ شُهودُ عكاظ شَهِدَ مجنَّةَ أو ذا المجاز. . . وأكادُ أقول إن القداسة أُضيفت إلى عكاظ بعد نشوء السوق عليها، وأن الموْسِمَ الدينيَّ على خُصُوصِيَّتِهِ فيها كان نتيجةً لقيام السوق لا سبباً لها. . . فأصحاب السوق هم بنو هَوَازِن، من قيس بن عيلان، وهم الذين أقاموا فيه الصنَمَ «جِهَار»، ولم يكن يُشارِكُهم التعبُّدَ له من العربِ غيرُ بني مُحَارب[1]. ولعلهم كانوا أيضاً مَن أضاف القداسة إلى بعض حجارة عكاظ فجعلوا العربَ يُعظمونها، ويطوفون بها تَبرُّكاً ونُسكاً، وجعلوا السوق في الوقت نفسه مَثابةَ أمنٍ وسَكَنٍ، تَهوي إليها أفئدةُ الناس جميعاً، وهذا فِعلُ قوم أَحْكَمُوا تدبير الأمور، وأحْسَنُوا إيرادَها مَوارِدَها. . . إذ لو لم يكن موضعُ عكاظ في الأساس صالحاً لقيام سوقٍ تجاريَّةٍ واجتماعيَّةٍ موسميَّةٍ عليه، سواءٌ أكان مقدَّساً أم غير مُقدَّس، لاختاروا لها موضعاً آخَرَ، تتوافَرُ فيه المياهُ العذبةُ، والنباتُ والكلأُ، والجوُّ الطيب، والموقعُ الحسن. . . وإذا كان الموضعُ مقدساً، والقومُ لا يعرفون التجارَةَ وأساليبها، فليس من شأن الاحتفال الديني مهما كان كبيراً أن يساعد على قيام سوق موسمية فيه، ينتظمُ انعقادُها مئات السنين. . . بينما إدراكُ الثمار ومواعيدُ اجْتِنائها، وتنوُّعُ الغَلَّات ومواقيتُ تبادلها بين القبائل، وتفجُّرُ الينابيع في البادية بالمياه العذبة[2]. . . كلُّ أولئك قواعدُ في أساس الأسواق الموسميَّة والمواسِم الدينيَّة على السواء، الأسواقُ للعمل التجاريّ، والاحتفالُ الدينيُّ شُكْراً لله على نِعَمِهِ.

---

(١) المحبَّر: ٣١٥. وبنو مُحارب بنُ خَصَفَة، من قيس بن عَيْلان، وهم أبناء عمّ هَوازِن.
(٢) المفصَّل: ٤/ ٢٨١.

نَخْلصُ من كل ما قدَّمناهُ، إلى أن ظهورَ الأسواقِ الموسميَّةِ، وإن كاد يكون مُلازِماً للمواسم الدينيَّةِ، ومُرْتبطاً بها في بعضٍ من وُجوهها، فذلك لا يعني أن المواسم الدينيَّة، من حَجٍّ أو عبادةٍ أو أَعْيادٍ، تُؤدِّي دائماً إلى ظهور الأسواق الموسميَّة، أو أنها الأساسُ الوحيدُ الذي يقفُ وراء نشُوئِها كما ذهب بعضُ المؤرخين والباحثين، وربما كان العكسُ صحيحاً أيضاً، وهو أن يكون الموسمُ الدينيُّ نتيجةً لقيام السوق الموسميَّة في مَوْضعٍ ما، إذ أن كليهما لا بُدَّ له في طور نشأته الأولى، من أساسٍ جغرافيّ صالحٍ يقومُ عليه، وهو عادةً واحةٌ خضراءُ وسط البادية، نشأت على نبع للمياه العذْبة، فإذا كان موقعها على طريق رئيس من طُرُق القوافل، صار خطرُها عند التجار كبيراً، وشأنُها عند أهلها عظيماً، وأصبحت منزلاً ضرورياً تتوقف عنده قوافل التجارة، لِتَنْهَلَ من مياهِهِ العَذْبة، وتَشْهَدَ فيه المنافعَ من بَيْعٍ وشراءٍ وتجارةٍ، وربما غدا موعدُ وصولِ القافلة التجارية إليه موسماً لسوقٍ تجاريَّةٍ تنشأ فيه. . وإذ كانوا يَعُدُّون مثلَ هذا الموضعِ مُقدَّساً لمَا جعل اللَّهُ فيه من الماءِ والخضرة والكلأ، فإنهم يُقيمون عليه، شكراً لله، بيتاً للعبادة يحجُّون إليه في موسمٍ معيَّن، لعله كان يتفقُ غالباً مع موعدِ وصولِ القوافل التجاريَّة وقيامِ السوق، وكانوا يُحرِّمُون بيوتَ العبادة ومواضِعَها، ويتعاهدون على المُسَالَمة في جِوَارها[1]، فيطمئنُّ الناسُ، ويقصدونها من بقاع مختلفة، ويشتركون في التجارة والعبادة والفرح. . . وعلى ذلك فالموسمُ الدينيُّ والسوقُ الموسميةُ كلاهما نشأ نتيجةً لموقعٍ جغرافيٍّ مُتَميِّزٍ، وموضعٍ توافرت فيه المياهُ والكلأ، وحالةٍ أَمْنيةٍ مُطَمْئِنَةٍ، ونشاطٍ تجاريّ حَسَنٍ. . .

ويبدو أن فيليب حِتّي كان أكثر دِقَّةً، حينما ردَّ أسبابَ نُشوءِ عكاظ

---

(١) مطلع النور: ١٥٠.

ونشوءِ مكّة معاً، إلى الحالة الدينيّة، وإلى الحالة التجاريّة، التي علّل نجاحَها وازْدهارَها بأمرَيْن، أحَدُهما: الموقعُ الجغرافيُّ، والآخَرُ: طرقُ المواصلات، فقال: «وامتاز قُطْرُ الحجاز بخصائصَ فريدةٍ، منها: وقوعُهُ في نقطة مركزية، وسهولةُ الوصول إليه، وقِيَامُه على طريق القوافل السائرة بين الشمال والجنوب، فانفتحت فيه أبوابٌ واسعةٌ للحركة الدينية والتجارية، وبفضل هذه نشأتْ سوقُ عكاظ والكعبةُ...»[1].

وقد عَدَّ يوسف خليف «من الطبيعي أن تقومَ على طول الطرق التجاريّة، حيث يوجد الماءُ، مجموعةٌ من الأسواق التي تنزلُ فيها القوافلُ التجاريةُ...»، وأن تقوم بمنطقة مكة أسواقُ عكاظ ومجنّة وذي المجاز «لأنها كانت أكبرَ مراكزِ التجارةِ في الجزيرة العربيّة، ولكثْرةِ وُفودِ العربِ التي كانت تهوي إليها في مواسم الحجِّ...»، ثم أكّد أخيراً «أنه على طول الطرق التجارية كانت تقومُ الأسواق، وأن هذه الأسواق كانت تكثر حول مراكز التجارة الأساسية...»[2]. فالأسَاسُ عنده: الطرقُ التجاريةُ حيث يوجدُ الماء، والمراكزُ التجاريّةُ، ومركزُ مكةَ الدينيّ.

ومن الطبيعيّ القولُ بأن ذلك لم يكن كلَّ القواعد التي كانت في أساس الأسْواقِ الموسميّة عند العرب، فقد كانت هذه الأسواق تَشْهَدُ ضُروباً مختلفةً من الأنْشِطَةِ الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وتَشْهَدُها طوائفُ شَتّى من الناس، تقصدُها من بلادٍ كثيرة، فلم يكن من الممكن أن يَتَسنّىٰ لها الانتظامُ في مواسمها، والقيامُ في مواعيدها، والازدهارُ في شؤونها، إلا إذا كان الأمنُ مَوْفُوراً فيها، والسَّلامُ غالباً على نُزَلائِها، وهذا لا يَتَوافَرُ عادةً إلا إذا كانت المجتمعاتُ، التي نشأت فيها المواسمُ، على شيءٍ من الارْتقاءِ

(١) تاريخ العرب: ١٥٠.

(٢) الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي: ١٢٦ ـ ١٢٨.

والتقدُّم. ولكننا إذا نظرنا في المصنَّفَاتِ التي عَرَضَتْ لتاريخ الجاهلية، وجدنا بعضَها يصِفُ العربَ بالتخلُّفِ والتوحُّشِ والجهل، ويُشِيدُ بعضٌ آخَرُ بما تفرَّدُوا به من مكارمِ الأخلاقِ ومَحَاسِنِ العاداتِ، وما تميَّزُوا به في جاهليَّتهم من الشجاعة، والكرم، والوفاءِ بالعُهود، وغَوْثِ الملهوف، وحماية الجار، والذَّوْدِ عن الحِمَى، وقِرَى الضيف، ورهافة الحسّ، والاعتزاز بالنفس، وإبَاءِ الضَّيْم، ورفضِ الذُّلِّ. . . فكيف يستوي في عقل سليمٍ أن تكون لأُمَّةٍ كلُّ هذه المزايا، ثم تُوصَفُ بالتوحّش والتخلُّف والجهل؟ لا شك في أن هذا المذهب، إن لم يكن سوءُ النيَّة باعثاً على تَزْويره، ناشِىءٌ من الخَلْطِ بين مجتمعات العرب في الجاهلية، وعَدِّها مجتمعاً واحداً من الأعرابِ، سُكانِ الفَلَوات والصحارى، وأهلِ الغزو والغارات والانتِهاب! وسيَظهرُ لنا جَلِيّاً أنه جنايةٌ على الحقيقة، فالعربُ لم يكونوا مجتمعاً واحداً من الأعراب، ولو لم يكن في مجتمعاتِ الجاهلية ما يَصْلُح لرعاية الأسواق الموسميَّة، وتوفيرِ الأمن فيها، لما نشَأتْ تلك الأسواقُ، ولا كُتِبَ لها البقاءُ طويلاً. . . ليس هذا وحسب، بل إن المجتمع يجب أن يكون على قَدْرٍ من العلم بالكتابة والحساب، وقَدْرٍ آخَرَ من الفقه بحسابِ الشهورِ والسنينِ والفُصولِ، وإلاَّ كانت الأسواقُ مَهْزَأةً، والمواسِمُ من غيرِ وَسْمٍ يَسِمُهَا بوقتٍ مُعيَّنٍ تُعْرفُ به، فلا تكون حينئذٍ مواسِمَ ولا أسواقاً. . .

وقد عرفنا أن الأسواق الموسميَّةَ خاصَّةً، إنما هي حالةٌ من حالاتِ الحضارة، يُعَدُّ ظهورُها في المجتمعاتِ البشريَّةِ دليلاً على بُلوغِها قَدْراً جيِّداً من الارتقاء، ولا سيما في الأَنْشِطةِ التجاريَّة، والحياة الدينيَّة، وأحوالِ الاجتماع، وما يتَّصِلُ بها من الأمور المختلفة.

ونَخْلُص من كل ذلك إلى القول بأن القواعد المُشْتَركَةَ في أُسُسِ

المواسم العامّة ببلاد العربِ، تكادُ تكونُ ثَلاثاً:

الأولى: الحالةُ التجاريّةُ، ويدخُل فيها الموقعُ الجغرافيُّ ومراكزُ التجارةِ وطرُقُ القوافلِ.

والثانية: الحالةُ الدينيّةُ ومقدارُ ما كان بها من الحريّةِ والمُشارَكةِ، وإذا خَلتْ من الحريّة والمشاركة مع اختلاف المِلَلِ والنِحَلِ والعقائد صارتْ سبباً في زَوال المواسم وذهابها.

والثالثة: مجتمعاتُ العرب، وحالةُ الأمنِ فيها، ومَبْلغُ علمِها بحسابِ الشهور والسنين، وبمسألةِ القراءة والكتابة...

مع العلم بأنه لا يُشترطُ تَوافُرُ كلِّ هذه القواعدِ إلا لمواسم الأسواق العامّة فقط، أما سائر المواسم فبعضُ هذه القواعدِ كافٍ لقيامها، كمواسم الأعياد ومواسم التربُّع في البادية، ومواسم العبادة والنُسك...

الباب الثاني

الحالة التجارية ومدن القوافل

الفصل الأول: موقع بلاد العرب من العالم القديم

الفصل الثاني: العرب والتجارة

الفصل الثالث: طرق التجارة والقوافل

الفصل الرابع: المحطات التجارية الكبرى في بلاد العرب.

المطلب الأول: مملكة معين

المطلب الثاني: مملكة سبأ

المطلب الثالث: مملكة حضرموت وقتبان

المطلب الرابع: مملكة حِمْيَر

المطلب الخامس: مملكة الأنباط

المطلب السادس: مملكة تدمر

المطلب السابع: مملكة الحيرة

المطلب الثامن: مملكة الغساسنة

المطلب التاسع: مدينة مكة

١ ـ موقع مكة، ٢ ـ أهل مكة، ٣ ـ عهد خزاعة بمكة، ٤ ـ زمن خزاعة، ٥ ـ عهد قريش، ٦ ـ نهضة مكة.

الفصل الأول

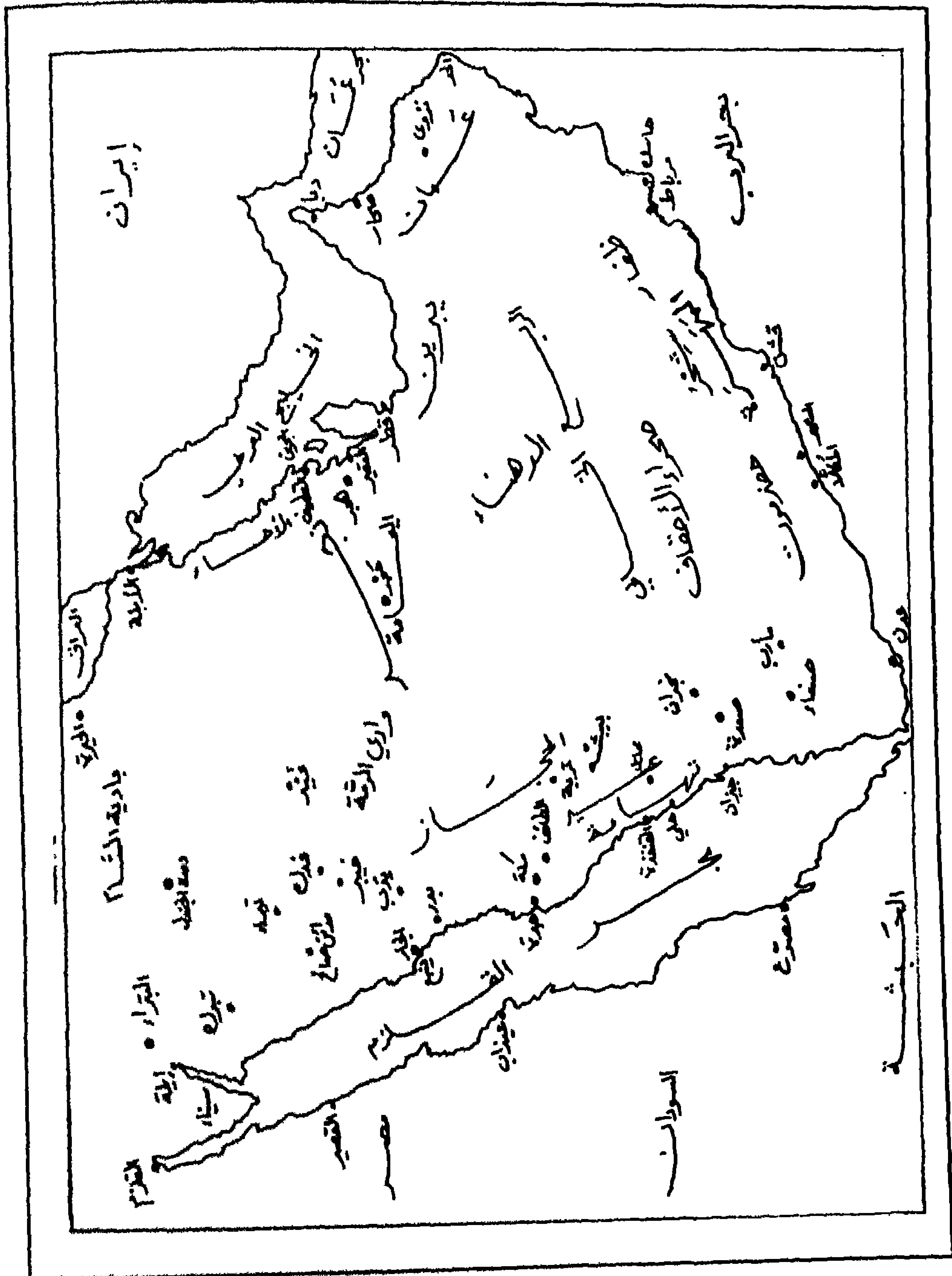
موقع بلاد العرب

تقعُ بلادُ العرب في أقصى الجنوب الغربيّ من قارَّة آسية. وقد تفرَّدت في هذا الموقع عن سائر أجزاء آسية، فبدَتْ كأنها قارة صغيرةٌ مستقلةٌ، حجزتْها البحارُ والجبالُ والصحارى من جهاتها الأربع، وجعلت منها أكبرَ شبهِ جزيرةٍ في العالم. . . ولكنّ اسمَ الجزيرة غلب عليها، لأن حدودها مع العراق وسورية كانت حدوداً مُتَّصلةً، يصعبُ تمييزُها وتحديدُها، وتكاد باديةُ السَّمَاوَة، ومعظمُ بلاد الشام تكون جزءً منها، وامتداداً طبيعياً لها. وعلى ذلك كانوا يرون أن حدَّها الشمالي إنما هو في الحقيقة حاجزٌ من مياه الأنهار، يبدءُ من ثَغْر الأُبُلَّةِ[1]، ويتصل بشَطِّ العرب، فالفرات، فالعاصي، فالشريعة، فالبحر الميت، وينتهي في خليج أَيْلَة[2]، ويُكمل الإطارَ البحريَّ الذي يحيط بها من أطرافها الأُخرى، ابتداء من الخليج العربي وبحر عُمَان في الشرق، مروراً ببحر العرب وخليج عدن في الجنوب، وانتهاءً إلى البحر الأحمر في الغرب. . . وهذا ما عَنَاهُ بعضُ الجغرافيين بقوله إنها «إنما سُمِّيتْ جزيرةً لإحاطةِ البحار والأنهار بها من جميع أقطارها وأطرافها»[3]. . . وإذا

(١) الأُبُلَّة: مرفأ على رأس الخليج العربي، كان العرب يُسمُّونَه «ثَغْرَ الهند» لأنه مُوصِلٌ إلى بحرها، يُصدِّرون منه سِلَعَ العراق والشام وآسية الصغرى وأوربة إلى الهند.

(٢) أَيْلَة: مدينة على ساحل بحر القُلْزُم، أي الأحمر، وهي آخرُ الحجاز وأوّلُ الشام، وتُعَدُّ في بلاد الشام، وتُسمَّى اليوم «العقبة».

(٣) معجم البلدان: ٢/ ١٣٧.


إيران
بحر العرب
عمان
الدهناء
حضرموت
عدن
صنعاء
مأرب
نجران
الحجاز
تهامة
الحيرة
بادية الشام
تيماء
السودان
الحبشة
مصر

عدَّتْ باديةُ السمَاوَة، ومعظمُ أرض الشام امتداداً لجزيرة العرب، فإن التحديد الذي يتفق مع طبيعة الأرض أيضاً يُدْخل سيناء في حدود الجزيرة[1]، ولا سيما أنها كانت من منازل العرب منذ عهد قديم.

وقد أتاح لها ذلك التفرُّدُ بالموقع أن تحتلَّ من العالم القديم مركزاً وَسَطاً، وأن تُتاخِمَ مُعْظَمَ المدنيات الكبرى وقتئذٍ، وتتفاعلَ معها سواء في سورية والعراق ومصر أو في سائر البلدان الأخرى، وأن تجعلَ من واحاتها في الصحراء، ومُدنها وقُراها مراكزَ للتجارة الدولية، ومحطاتٍ ضروريةً لقوافلها، تصلُ تجّارَ المحيط الهندي بتجّارِ حَوْض البحر الأبيض المتوسط، وبلادَ الشرق الأقصى وجنوب آسية ببلاد مصر وشرق إفريقية وفارس والروم... فكفل لها ذلك أن يُمْسِك بَنُوها، على تعاقُبِ دُوَلهم، بأَزِمَّةِ التجارة المحلية والدولية زَمَناً طويلاً استمرَّ حتى العصور الوسطى، وأن يُسهِموا فيها بأموالهم أو بجهودهم وخبراتهم، فكان أكثَرُهم تُجَّاراً، أو عُمَّالاً في جانب من جوانبها، أو مُشَارِكين في حقلٍ من حقولها، يَتَوفَّرون على تنظيم أمورها، وتوفير وسائل الأمن اللازمة لحماية قوافلها، وخِفَارةِ تُجَّارها في رحلاتهم إلى الأسواق الداخلية والخارجية[2].

ولو نظرنا إلى جزيرة العرب من الناحية الطبيعية لوجدنا أنها في جُمْلتها: «نَجْدٌ أقصى ارتفاعه في الجنوب والغرب، وانحداره نحو الشمال والشرق إلى وادي الفرات وساحل الخليج العربي...»[3]، وأنها يمكن أن

---

(١) عبد الوهاب عزام ـ مهد العرب: ٢٣.

(٢) عمر فروخ ـ تاريخ صدر الإسلام: ٤٢، والأطلس التاريخي للدولة السعودية: ٤ و ٦، ومجلة الكتاب ـ المجلّد ١٢ السنة ٩٥٣: ٧٢٠ ـ ٧٢١، ود. ناصر الدين الأسد ـ مصادر الشعر الجاهلي: ٤ ـ ٥.

(٣) مهد العرب: ٢٤.

تُقسم إلى ثلاثة أقسام طبيعية: **الأول في الشمال**، ويمتد من شمال بادية الشام إلى صحراء النفود، ومن رأس الخليج العربي إلى شاطىء مَدْيَن على البحر الأحمر، وقد قامت في هذا الجزء من بلاد العرب مَمالكُ النَّبط، وتدمر، ودومة الجندل، والحِيرَة، والغساسنة وغيرها، وازدهرت فيه مُدُنٌ كثيرة على طُرق القوافل ومحطّات التجارة. **والقسم الثاني في الوسط**، ويضمُّ الحجازَ، ونَجْداً، واليمامة، والبحريْنِ، وكان اسمُ البحرين يُطلق على الإقليم الممتدِّ من الأُبُلَّة إلى حدِّ عُمَان، وهو إقليم الأحساء. وكانت تمرُّ خلاله طرُق التجارة الدولية، وتقوم في مُدُنِهِ وقُرَاهُ أكثرُ محطَّات التجارة شُهرةً، وأشدُّ الأسواق الموسمية خَطراً. **والقسمُ الثالث في الجنوب**، ويمتدُّ من جنوب الحجاز وصحراءِ الربع الخالي إلى بحر العرب، ومن خليج عُمَان إلى مضيق باب المندب، ويشمل اليمنَ وحضرموت والمَهرة وعُمَان، وكانوا يُسَمُّون هذا الإقليم كلَّه، من عُمَان إلى نجران: اليمن[1]. وقداشتُهر بخصب ربوعه، وتنوُّع غَلاَّتِهِ، وبراعة تُجَّاره، وكثرة مصانعه ومَتَاجِره وزُروعِهِ وأشجاره.

ولكن بعضَ الجغرافيين يقسمُ جزيرةَ العرب تقسيماً آخَرَ، يجري على النَّسَقِ التالي:

١ - تِهَـامَـة:

وهي غَوْرٌ ساحليٌّ يقع بين البحر الأحمر غرباً وجبال السَّرَاة شرقاً. وهي قِسْمان، أحدهما في الجنوب وهو سهل ساحلي خصبٌ جـدّاً، فيه قرى ومُدُنٌ كثيرة ومرافىء مثل عَدَن ومَخَا. والآخَرُ في الشمال موازٍ للحجاز، وهو ساحلٌ كثيرُ الجزائر والصخور، ومن مَرافِئه جُدَّةٌ مرفأُ مكة،

---

(١) زكريا بن محمد القزويني - آثار البلاد وأخبار العباد: ٤٣.

والجارُ[1] مرفأُ يثرب «المدينة»، والوَجْهُ.. وتقع بين القسمين في الوسط تِهَامةُ عَسِير، وميناؤها القنفذة[2].

٢ ـ الحجــاز:

أو السَّراةُ، وهو إقليم جبلي كبير، يمتدُّ من أقصى اليمن حتى يتَّصلَ بالشام، وسُمِّي حِجازاً لأنه فصل بين تِهامة في مَغْربه وهضبة نجْدٍ في مَشْرقه، وامتاز بوقوعه على طريق التجارة الغربي في الجزيرة، وهو أعظمُ طرق القوافل، يصِلُ مُدُنَ الجنوب بمدُن الشمال، ويُوصِلُ متاجِرَ اليمن وحضرموت وظفار وعُمَان، ومتاجِرَ بلاد الشرق أيضاً، إلى بلاد الشام والعراق ومصر وغيرها من الدول. وعلى هذا الطريق قامت معظم المحطات التجارية الكبرى مثل: مكة ويثرب والطائف ومدائن صالح وتبوك والحِجْر وتيماء ومَعَان وغيرها، وفيها نشأت الأسواقُ الموسمية كعكاظ ومجنَّة وذي المجاز وحُبَاشة ونطاة وغيرها...

٣ ـ نَجْــد:

أوسعُ أقاليم الجزيرة، وأطيبُها هواءً، يقع بين الحجاز غرباً والأحساء شرقاً، وتحدُّه صحراء النفود في الشمال، والرَّبْعُ الخالي في الجنوب، وتَكثُر فيه الوديانُ والينابيعُ والمُروجُ الخُضْرُ والقُرى. والقسم الجنوبي الشرقي من

---

(١) الجارُ: هو اليومَ مرفأُ يَنْبع.

(٢) جاء في الحديث أنَّ «تِهامَةَ كبديع العَسَل، حُلْوٌ أوَّلُه، حُلْوٌ آخِرُهُ»، شبَّهها بزقّ العسل، لأن هواءَها لا يَتَغيَّر، فأولُه طيِّب وآخِره طيِّبٌ، وكذلك العسل لا يتغيَّر، وتهامةُ في فصول السنة كلها طيِّبة، ولياليها لا تُؤذي بحرٍّ مُفْرِطٍ ولا قُرٍّ مُؤْذٍ، ومنه قولُ امرأةٍ من العرب تصفُ زوجها: زوجي كلَيْلِ تهامة، لا حَرَّ ولا قُرَّ، ولا مخافة ولا سآمةَ.

نجد يُسمَّى اليمَامَة، وكانت قديماً تُسمَّى «جَوّاً»، بمعنى الوادي الواسع[1]، وتُسمَّىٰ العَروضَ أيضاً، وهي تتصل بالأحْسَاءِ شرقاً، والحجاز غرباً، وواحةِ يَبْرينَ جنوباً. وكانت قاعدتُها مدينةَ حَجْر، ومن قُراها: منْفُوحَة، ووَبَرة، وفَلج[2]...

٤ ـ الأحْسَـاءُ:

وكان يغلبُ عليها قديماً إسمُ هَجَرٍ أو البحرين، وهي تمتدُّ على ساحل الخليج العربيّ بين الأُبُلَّة وعُمَان، حَدُّها من عُمان ناحيةُ «جُرَّفَار»[3]، وقصبتُها مدينةُ هَجَر، وأشهر مُدُنِها: الخطُّ والقطيفُ والعُقَيْر وقَطَرُ وبَيْنُونَة ودارين وجُواثا والزارَةُ والغَابةُ، وتُعدُّ واحةُ يبرين أيضاً من أصْقَاعِها[4]، تمرُّ بها طريق الحاجِّ من عُمَان[5]، وبينها وبين مدينة هَجَر مرحلتان أي نحو خمسين ميلاً[6]...

٥ ـ اليمَـنُ:

هو الجزء الجنوبي الغربي من جزيرة العرب، يحدُّه الحجاز من الشمال، وبحرُ العرب من الجنوب، والبحر الأحمر من الغرب حتى مضيق

---

(١) مهد العرب: ٧٨، ومعجم البلدان: ٥/ ٢٦٢ و ٢/ ١٩٠.
(٢) معجم البلدان: ٥/ ٤٤٢، ٥/ ٣٥٩، ومهد العرب: ١٢١، ومعجم البلدان: ٤/ ٢٧١.
(٣) معجم البلدان: ١٢٨/٢ و ١٥٤، وجُرَّفار أو جُلَّفار: بلدٌ عامِرٌ بعُمَانَ، كثيرُ الغَنم والجبن والسمن، تُجلَبُ منه إلى ما يُجاوِرهُ من البلدان.
(٤) المرجع نفسه: ٥/ ٤٢٧.
(٥) مهد العرب: ١٢١.
(٦) معجم البلدان: ٥/ ٤٢٧.

باب المندب. وهو من أغنى أقاليم العرب بالمياه والزروع والأشجار، كثير المدن والقرى، وأشهرها صنعاء ومأرب ونجران وعَدَن وبيشة وتُـرَبة وأَبْها وعثر وصَبْيَا وصَعْدة وتعزّ، وفيه قامت دول العرب القديمة مثلُ معين وسبأ وحِمْيَر، وهي من أقدم مواطن الحضارة في جزيرة العرب.

٦ ـ حضـرمـوت:

تقع شرقيَّ اليمن على ساحل بحر العرب، وحولها رمال كثيرةٌ تُعرف بالأحقاف تمتدُّ بينها وبين عُمَان، أشهر مدنها شَبْوَة أو شِبَام، وتَرِيم، وأحسن مرافئها المُكَلاّ. ويقال: إن قبر النبي هود عليه السلام موجود إلى الجنوب الشرقي من تَرِيم[١]. وقد عُرف أهل حضرموت بأنهم أهلُ التجارة والاغتراب.

٧ ـ المَهَـرةُ:

إقليمٌ ساحليٌّ يمتدُّ إلى الشرق من حضرموت، ويُسمَّى شِحْرَ مَهَرة، والشِحْر معناهُ الساحلُ. وحَدُّ هذا الإقليم من الشرق قريةُ حاسِك، ويقعُ بالقُرْب منها مِرْباط وهي مرفأُ مدينة ظَفَار، بينهما نحو خمسة عشر ميلاً، وظفارُ مدينةٌ من أعمال الشِحْر، اشْتُهِرت باللُّبَان، وهي غيرُ ظَفَار اليمن. وحدُّ شِحْر مَهرة في الغرب هو مدينةُ الشِحْر على الساحل بالقرب من المُكَلاَّ[٢]. وكان تجارُ العرب يخترقون أرضَ «وَبَار» للوصول إلى مِرْباط وظفار في المَهرة[٣]، وهي على الأرجح أرضٌ واسعةٌ كانت من منازل عاد،

---

(١) معجم البلدان: ٢/ ٢٨، ٣/ ٣٢٣، ١/ ١١٥.

(٢) المرجع نفسه: ٥/ ٩٧، ٤/ ٦٠.

(٣) مهد العرب: ١٢١.

تقعُ بين رِمَال يَبْرين واليمن[١]، ولعلَّ جانب الربع الخالي، المتَّصلَ بجنوب الأَحْسَاءِ واليمامة كان يُسمَّى «يَبْرين»، ويقع كما أشار ياقوت على يمين مطلع الشمس من حَجْر اليمامة[٢]، ومنه واحةُ يبرين التي يمرُّ بها حاجُّ عُمَان بطريقهم إلى مكة. أمّا الجانب المتَّصل بحضرموت وشَرْقِ اليمن فيُسمَّى «الأحقاف»، وما بينهما هو أرضُ «وَبَار»...

٨ ـ عُمَــان:

وهو الجزء الجنوبي الشرقيُّ من جزيرة العرب، إقليم جبلي خصيب، ساحله شديدُ الحرارة. أهله رُوَّادُ تجارة، ومَلَّاحُونَ مَهَرةٌ، خَبِروا البحار، وعرفوا أسفارها منذ قرون بعيدة. أعظم جباله الجبلُ الأخضر، وفيه ينابيع كثيرة ومياهٌ عذبة، يُحسن الناسُ هناك تصريفَها والانتفاع بها. وهم في سعة من الرزق والغَلَّات والفواكه والثمار، دُورُهم مبنيَّةٌ بالآجُرّ والساج، وأسواقهم تُعَدُّ خزانة الصين وبلاد الشرق الأقصى وغيرها[٣]. أشهر مُدُنهم: صُحَار ودَبا وتُؤَام ومسقط ونَزْوَىٰ، وكانت صُحَارُ قصبةَ عُمَان مما يلي الجبل، وتُؤَامُ قصبتَها ممّا يلي الساحل[٤].

٩ ـ أمّا الباديةُ الواسعة:

التي تمتدُّ في شمالِ الجزيرة فَتُتَاخِم العراق وسورية، فالقسم الشرقيُّ المتَّصلُ منها بالعراق يُسمَّى باديةَ السَّمَاوَة، والقسم الغربيُّ بادية

---

(١) معجم البلدان: ٥/ ٣٥٦، ولسان العرب: ٥/ ٢٧٣ (وبر).
(٢) معجم البلدان: ٥/ ٤٢٧.
(٣) المرجع نفسه: ٣/ ٣٩٤.
(٤) المرجع نفسه: ٣/ ٣٩٣.

الشام[١]، والقسمُ الشماليُّ الواقعُ بين الفرات والمَوصل باديةَ أَقُور أو الجزيرة[٢]. . . ويُلحقُ بجزيرة العرب أيضاً شبهُ جزيرة سيناء، وهي تصلها بوادي النيل وبلادِ الشام. والمراجعُ التاريخيّةُ والجغرافيّةُ تَذكُر أن جزيرة العرب كانت مُتَّصلةً بقارّة إفريقية، وكان النيلُ حدَّها الغربيَّ، ثم تأثّرت مصرُ بالخطّ الانْهِداميّ في شرقيِّها، فتكوَّن البحرُ الأحمر، وكان يُسمَّى «خليجَ العرب»، وتُسمَّى الأرضُ الواقعةُ بين ساحله الغربي والشاطىء الشرقي للنيل: الصحراء العربيةَ أو باديةَ العرب، ويُسمَّى الجبلُ الشرقي المُتاخِمُ للنيل: جبلَ العرب أو بلادَ العرب[٣]. . .



ولم يكن بُدٌّ لهذه البلاد الواسعة، وقد ترامَتْ أطرافُها، وتباعدتْ أقطارُها، من أن تتنوّعَ أقاليمُها، وتختلفَ مُنَاخَاتُها، وتَتعدَّدَ ثَمَراتُها، وتَتكاثَرَ مَعَادِنُها. . فقد اقْتَسَمتْها الوِدْيانُ المُخْصِبةُ والأنْجادُ المُعْشِبَةُ، وتَوزَّعتْها البوادي الغَبْراءُ والسهولُ الخضراءُ، والجبالُ الراسِيَاتُ والصحارى المُقْفِرات، وكان فيها حَرٌّ يكوي الأبدانَ، وريحٌ سَمُومٌ[٤] تَلذَعُ الجُلودَ، ومياهٌ تغلي فتفورُ من أعمق الأغوار، وفيها ثلوجٌ تُكلِّلُ هامات الجبال، وبَرْدٌ يُجمِّدُ الدماءَ، وريحٌ صَرْصَرٌ[٥] عاتِيَةٌ تهبُّ فتلسَعُ الوُجوهَ، وفيها ما بين هذه وتلك، مُنَاخٌ مُعتدلٌ، وجَوٌّ طيِّبٌ، ونسيمٌ عليلٌ، وظلٌّ ظليل. . . فكان من

---

(١) مهد العرب: ٣٨.
(٢) معجم البلدان: ١/ ٢٣٨.
(٣) العرب قبل الإسلام: ٤١.
(٤) السَّمُومُ: الريحُ الحارَّةُ تنفذ في مَسَامِّ الجسم، أو تُؤثِّرُ فيه تأثير السُّمِّ.
(٥) الصَّرْصَرُ: ريحٌ شديدةُ البرد.

الطبيعي أن تقوم المدُنُ والقُرى والأرْيَافُ في واحاتها ورُبوعها، وأن تكتنِفَها المرافئُ والثغورُ من مُعْظم جهاتها، وأن تتوافرَ فيها المرافقُ وطرقُ المواصلات وأن يكون بها من كل الثمرات والأموال والسِّلَع والعُروض، مما تُنتِجُه أرْضُها، أو تَجْلِبُهُ من البُلدانِ الأخرى.

ولقد كانت جزيرةُ العرب كما أَشَرْنا في موقع متوسط بين الأمم، وكانت حدودُها مُفتَّحةَ الأبواب على كل البحار الرئيسة في العالم القديم، فكانت على اتِّصال وَثيق بمُعظم دول العالم من حولها، وكان لا بدَّ أن تكون طريقاً تجتازه التجارةُ الدوليةُ من الشرق والجنوب إلى الغرب والشمال، وأن تلتقي في مُدُنها وواحاتها وأسواقها قوافلُ التجارة للبيع والشراء، وكان لا بدَّ لهذه التجارة فيها من تُجّارٍ يبذُلون من أموالهم في شرائها، وآخرين يُسْهِمون بجهودهم في نقلها وخفارتها، أو يُشاركون بخبراتهم في تَسْويقها وبَيْعها، وتنظيم أمورها وتهيئة وسائل ازدهارها، فنشأت من ذلك عندهم أسواق للتجارة، بعضها داخلي مَوْسميٌّ يقومُ غالباً مع وُصول القوافل، والبعضُ مَحليٌّ دائم يقوم في وسط المُدن والقُرى. كما نشأت تجارةٌ خارجيةٌ مع دول العالم، تخرجُ من جزيرة العرب على شكل قوافلَ كبيرةٍ قاصدةً البلدانَ المجاورةَ... فالعاملُ الأولُ إذن في ظهور الأسواق الموسمية عند العرب هو الموقعُ الجغرافي لبلادهم، وطبيعةُ أقاليمها، وما تَوافَر فيها من المياه العَذْبَة بالواحات والقُرى على طول طُرق القوافل ومَنازِلها، خلال أَرْضِينَ شاسعة من الصحارى والجبال والفَلَواتِ.

* * *

الفصل الثاني

العرب والتجارة

يَتَّفقُ معظمُ المؤرخين على أن العربَ كانوا أَقْدَمَ تُجّارٍ في العالم، وأن جزيرتهم كانت أوّلَ المواضع التي شَهِدَتْ أقدمَ حركة للتجارة بين الدول، وتَبادُلِ السِّلَع، وأن مُعْظم أُمم العالم القديم، كاليونان والروم والفُرس ومصر والحبشة والشام والعراق، كان جُلُّ اعتمادها على العرب في ما كانت تحتاج إليه من المتَاجِر والعُرُوض المختلفة[1]، ولا سيما ما كانوا يترفَّهون به في ملابسهم ومطاعمهم، كالحرير وأنواع النسيج والأحجار الكريمة والذهب والفضة، والتوابل والبخور والعُطور والأدْوية وغيرها، ومن هذه العُروض ما كان العربُ يجلبونه من بلاد الشرق الأقصى كالصين والهند وجزائر الهند الشرقية، أو من بلاد شرق أفريقية، ومنها ما كانوا يُنتجونه في بلادهم، وهو كثيرٌ، أخبارُهُ مَبْثُوثةٌ في عشرات المراجع القديمة، ويكاد يقفُ سبباً رئيساً لوحده في قيام كثير من الأسواق الموسمية!.. فقد عَرفت أقاليمُ جزيرة العرب، على تعدُّدها واختلافِ مَوَاقِعها ومُنَاخِها، أنواعاً كثيرةً من الزروع

(١) العُروضُ: ج عَرْض، وهو المتَاعُ وكلُّ شيءٍ يُنتفعُ به من عُروض الدنيا سوى الدراهم والدنانيرِ والفضةِ والذهبِ. أو كلُّ ما يَلبسُه الإنسانُ أو يَبسطه أو يستعمله مما لا بقاء له. والسِّلَعُ: ج سلعة وهي المتاعُ وكل ما يُتَّجر به. والغَلَّةُ: الدَّخل الحاصلُ من الزرع والثمر واللبن والإجارة والنتاج ونحو ذلك.

والصناعات اشتُهرت بها، وأحْسَنَتْ إنتاجَها وعَمَلَها، فسعَى إليها التجّارُ يحملونها معهم إلى كل مكان. . . وقد ذكر المرزوقي أن سوق دَبَا بعُمَان، حينما ينعقد مَوْسمُها، كان «يجتمعُ بها تُجّارُ الهند والسِّنْد والصين وأهل المشرق والمغرب. فيشترون بها بُيُوعَ العرب»[1]، وما كان يحمله إليها التجارُ عبر البحار.

ونُقِل في المراجع التاريخية نصٌّ، عن صاحب كتاب الطواف حول البحر الأريتري (٥٠ ـ ٦٠ م)، وصفَ به ما كان يتوافر في سوق مَخَا، وهي ميناء باليمن بين زَبِيد وعَدَن، من أنواع السِّلَع، كالأقمشة الأرجوانية ناعِمها وخَشِنها، والألْبسة العربية ذاتِ الأرْدان، البسيطةِ منها والمطرَّزَة أو الموشّاة بالذهب، والأنسجة القطنية الشفّافة، والعباءات، والأغْطِيَة، والمناطق الجلدية الملوَّنة، والحِنْطة، والخمر، والزَّعْفَران، والدُّهُون العِطْريّة، والمُرّ، والصمغ المَعِينيّ، والذَّرِيرَةِ وهي من أنواع الطيب، والرخامِ اللّيّن أي المرمر[2].

وكان البخُور الذي اشتُهرت به بلادُ العرب في العالم القديم، على رأس المتاجر الثمينة التي يسعَىٰ إليها الملوكُ ورجالُ الدين والأثرياءُ، فكانت قيمتُهُ تَعْدِلُ قيمةَ الذَّهَبِ والنفطِ في العصور الحديثة. . . وقد نُقِل عن المؤرِّخ بلينيوس الرومانيّ المتوفىٰ سنة (٧٩ م) أنه كان يشتكي من تبذير نيرون إمبراطور رومة (٥٤ ـ ٦٨ م)، ومن إسْرافِهِ في حَرْق البخور واللبّان من أجل الشعائر الدينية التي أقيمت في جنازة زوجته، فقد كلَّف ذلك خزينة الدولة ثمناً باهظاً، نظراً لارتفاع أسعار البخُور واللبان

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣.

(٢) حِتّي وجبّور وجرجي ـ تاريخ العرب: ٨١ ـ ٨٢.

يومئذٍ[1]. وكان العربُ يُدركون شدَّة حاجة أولئك الملوك ورجال الدين والأثرياء وغيرهم إلى البخّور الجيّد الذي تُنتجه بلادُهم، وسائِر أنواع الطيب والعطور، فكانوا يُغَالون في أثمانها، ويرفعون أسعارها كلما اشتدَّ الطلبُ عليها. . . ويَتَبيَّنُ من اسْتقراءِ الأخبار الموزَّعة بين عددٍ من الموارد والمراجع القديمة، أنه كانت هناك شهرةٌ واسعةٌ لكثير من العُروض والسلع، التي كان العربُ يَصْنعونها أو يُنتجونها في بلادهم. . من ذلك مثلاً أن العطور التي كانت تُصنَعُ في بلاد العرب، لم يكن أحدٌ يعلمُ أسرارَ صُنْعِها غير العرب، فكانوا يتَّجِرون بها إلى مختلف البلدان، وقد ثبت عند بعض المؤرخين، أن بلاد فارس كانت تُصَدِّرُ عطورَ العرب إلى الصين تحت إسم «بضائع پرسي» أي بضائع فارس[2]، مع أن الفرس كانوا يجلبونها من اليمن في قوافل تجاريةٍ خاصة، بحمايةٍ من عرب الحِيرة وحلفائهم في جزيرة العرب، ويبدو أن حرص التجار العرب على الاحتفاظ بأسرار صناعتهم وحرفتهم، ومواردهم من الحبشة والهند وغيرهما كان شديداً حتى جعل اليونان والرومان يعتقدون أن جميعَ البضائع التي يُتاجِرُ بها العربُ هي من حاصلات بلادهم[3]. . . ومنه أيضاً قولُ الأصمعي: «أربعةُ أشياءَ قد مَلأَت الدنيا، ولا تكون إلا باليمن: الوَرْسُ والكُنْدُرُ والخِطْرُ والعَقِيقُ»[4]، ولعلَّه أراد أن أجْوَدَها ما كان باليمن. والوَرْسُ نباتٌ أصفرُ، شديدُ الصُّفْرة، يُصْبَغُ به، ويُتَّخَذُ منه الزعفرانُ، والغُمْرَةُ التي يُطْلَى بها وجهُ العروس، وهو نافعٌ للكَلَفِ طِلاءً، وللبَهَقِ أو الوَضَحِ شُرْباً. والكُنْدُرُ هو اللُّبَانُ، يتحلَّبُ من شجرةٍ شَوِكَةٍ، نَافعٌ

---

(١) المفصَّل: ٢/٦٦.

(٢) علوي بن طاهر الحداد ـ المدخل إلى تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى: ٤٢ ـ ٤٤.

(٣) تاريخ العرب: ٧٨.

(٤) القزويني ـ آثار البلاد وأخبار العباد: ٤٣.

لقطع البلغم. والخِطْرُ نباتٌ يُستعمل ورقه في الخضاب الأسود، يختضِبُ به الشيوخ. وأما العَقِيقُ فنوعٌ من الحُليّ، تُتَّخذُ منه الفُصُوصُ، واحدتُه عَقِيقَة[1]، يشبه الخَرزَ الأحمر... واشتُهرت اليمن كذلك بنوعٍ ثمين من الحجارة الكريمة، يُسمَّى «البَقَران»، والنوعُ المثلَّثُ منه كان جميلاً جداً ونادراً، وهو ذو وجهٍ أحمرَ فوق عِرْقٍ أبيضَ فوق عرقٍ أسودَ[2]. وقد ذكر الزبيدي أن البَقَران وادٍ أو جبلٌ في مخْلافِ بني نَجيدٍ من اليمن، تُجلَبُ منه الفُصُوصُ البَقَرانيَّة[3]. واشتُهِر من الحجارة الكريمة أيضاً «لؤلؤ البحرين» و «الدرُّ التُّوَاميُّ» نُسِب إلى تُؤَام بعُمَان[4]، و «جَزْعُ ظَفَار»، وهو حجرٌ شفَّافٌ مصقول، فيه بَياضٌ وسواد، تُشبَّهُ به الأعيُنُ، سُمِّيَ جَزْعاً لأن سَوَادَهُ قُطع بِبَياضِهِ[5]... وظفارُ التي يُنسب إليها الجَزْعُ تقع قُربَ صنعاء، وبها كان مسكنُ ملوك حِمْيَر[6]. أمّا ظَفَارُ الأُخرى المشهورة، فهي مدينةٌ من أعمال شِحْر مَهَرة، وكان يُجْلَبُ منها إلى الصين وجزائر الهند الشرقية: اللُّبَانُ، والعَنْدَمُ وهو ثمرٌ أحمر يدخل في الأدوية، والكافورُ، وأنواعٌ من السمك المجفَّف، والتمرُ، والتوابلُ، والثيابُ الحريريَّةُ الملوَّنةُ، والمنسوجاتُ الصوفيَّةُ، إلى جانب الذهب والفضة والأحجار الكريمة، والحديد والرصاص وغيرها من المعادن والعُروض[7]... وقد اشتُهرت الظهرانُ بالثياب

---

(١) تاج العروس: ١٧/٨ ـ ٩ (ورس)، ولسان العرب: ٤/ ٢٥٣ (خطر) و ٣٢٤ (زعفر)، ٥/ ٣٢ (غمر)، و ١٥٣ (كندر)، ١٣/ ٣٧٧ (لبن)، ١٠/ ٢٦٠ (عقق)، والمنجد في اللغة: ٨٩٦.

(٢) جورج حداد وراتب الحسامي ـ تاريخ الحضارة العربية: ٩.

(٣) تاج العروس: ١٠/ ٢٣٥ (بقر)، وانظر كذلك معجم البلدان لياقوت: ١/ ٤٧١.

(٤) معجم البلدان: ٢/ ٥٤، والمُفَضَّليّات: ١٩٦.

(٥) لسان العرب: ٨/ ٤٨ (جزع).

(٦) معجم البلدان: ٤/ ٦٠.

(٧) المدخل إلى تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى: ٣٢٤ ـ ٣٢٥، وتاريخ العرب: ٧٧ ـ ٧٩.

الظهرانية، وقَطَرُ بالنَّجائب القَطريَّة[1]، كما نُسِبت إلى شِحْر مَهرة الإبلُ المَهْرِيَّةُ وهي النَّجائِبُ التي تُتَّخَذُ للأسْفار، والعَنْبرُ الشِحْريُّ، وأنواعٌ من الأدَم.. واشْتُهِرت عُمَانُ أيضاً بالعَنْبر، يستخرجُهُ أهلُها من بحرها، ثم يَصْنعون منه الغَالِيَةَ، وهي نـوعٌ من الطِيب مُرَكَّبٌ من عَنْبرٍ ومِسْكٍ وعُودٍ ودُهْنٍ ولُبَانٍ[2]، فكانوا يُضيفـون إلى العنبر اللُّبانَ المجلوبَ من تِهامة وظفار، والمِسْكَ المصنوعَ في دَارِين، ثم يُصدِّرونه إلى مختلف البلاد[3]، بعد صُنْعِه على النحوِ الذي ذكرنـاه... واشتُهرت الطائفُ بالدباغـة، وفيها كانت الأُهُبُ الطائفيَّةُ المعروكـة، تُدْبَغُ وتُليَّنُ، ويُزَالُ ما بهـا من رطوبة ونتن، ثم تُعْرَضُ للبيع والتصدير إلى البلـدان الأخرى، وكانت «صَعْـدَةُ بلـدَ الدُّبَّاغ في الجاهلية... وهي مدينةٌ عامرةٌ آهِلَةٌ، يقصدها التجار مِن كل بلد»[4]، ويشترون منها الأدَمَ وجُلودَ البقر[5]. واشتُهرت عكاظُ بالأديم

(١) معجم متن اللغة: ٣/ ٦٧٠.

(٢) العَنْبَر: طِيبٌ يُعطي الروائحَ ثباتاً ودَوَاماً، مصدرُهُ حوتٌ كبير يُسمَّى حوتَ العنبر، يبلعُ أحياناً ما لا ينهضمُ فيَهيجُ أمعاءَهُ، فيُفرز مادةً تُغَلِّفُه فتحميه منه، ثم لا يلبث حتى يَقِيئَهُ في البحر، فيَتَلقَّفُهُ البحَّارة. والمِسْكُ: طِيبٌ مصدره نوعٌ من الأيَائل يُسمَّى أيَّلَ المسك، وهو كالغزال. يوجد المسكُ في الذُّكُورمنه فقط، يُفرزه في غُدَّةٍ، تُفْصَلُ عنه إذا قُتل، وتُعالَجَ حتى تصير مِسْكاً، وهو مُرُّ المذاق، رائحة المركَّز منه غيرُ طَيِّبة، فإذا خُفِّفَ صارت طيّبةً. والعُودُ: طِيبٌ يُتَبخَّر به، أجْوَدُهُ المَنْدَليُّ، نُسِب إلى بلد بالهند. والدُّهنُ: ما يُدهَنُ به الرأسُ من طيبٍ، وأُرَجِّح هنا أنه دهنٌ يُضاف إلى مزيجٍ من الطيب ليصيرَ دُهْنيّاً يُدْهَنُ به للتطيُّب. واللُّبانُ: معروف... والمُرُّ: مادَّةٌ طيِّبةُ الرائحة، مُرَّةُ الطعم، تُسْتخرج من شجرةٍ شَوِكَةٍ من فصيلة البخُّوريَّات، تنمو في جنوب جزيرة العرب والحبشة.

(٣) الإزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤، ومعجم البلدان: ٣/ ٣٢٧، ومهد العرب: ١١٢ـ ١١٣، وآثار البلاد وأخبار العباد: ٣١ و ٣٧، ولسان العرب: ١٥/ ١٣٤ (غلا).

(٤) معجم البلدان: ٣/ ٤٠٦ و ٤/ ١٤٢، و ٥/ ٧٠.

(٥) الأَدَمُ: الجلدُ المدبوغ. والأُهُبُ: واحِدُها إهَابٌ، وهو الجلدُ لم يُدْبَغ بعدُ.

العُكاظيّ[1]، والبحرين بالرماح الخَطِّيَّة[2]، نُسبت إلى مدينة الخَطّ بالأحْسَاءِ، وصُحَارُ بالثياب الصُّحَارِيَّة[3]، وعَدَن بالمُسَيَّر العَدَنيّ وهو ثوبٌ وَشْيُهُ مثلُ السُّيُورِ أو الخُطوطِ تُعمل من الحرير، وذكر المرزوقيُّ أنّ «طِيبَ الخَلْق جميعاً كان يُعَبَّأُ بها، ولم يكن أحدٌ يُحسِنُ صُنْعَهُ من غير العرب، حتى أن تُجَّارَ البحر لترجعُ بالطيبِ المعمولِ بعَدَنٍ، تَفْخر به في السِّنْدِ والهند، ويَرْتَحلُ به تُجَّارُ البرِّ إلى فارس والروم»[4]... وعُرِفت صنعاءُ بآلة الخَرزِ[5]، وبصُنْع البَزِّ والحرير، واستيراد القطن والزعفران والأصباغ لاستعمالها في الصناعة[6].. كما عُرفت هَجَرُ بأنواع التمور الفاخرة، وبُصْرَى بالسيوف التي تُسمَّىٰ صفائحَ بُصرى[7]، والحيرةُ بالسُّيُوفِ الحارِيَّة، والرِّحَالِ الحارِيَّة، والأنماط الحارِيَّة وهي ضَرْبٌ من البُسُطِ لها خَمْلٌ رقيق، ومنها ما كان تُزَيَّنُ به الرِّحَال، كلُّ ذلك كان يُصنع بالحيرة[8]. واشتُهرت اليمنُ بنوع من البُرودِ سُمِّي البرودَ المُرَحَّلةَ، لأن عليها تصاويرَ رَحْلٍ[9]، كما اشتُهرت بإنتاج الملح البحري والصخريّ، والشبّ اليماني الذي يُستعمل لِدَبغ الجلود[10]... وكانت السِّلَعُ الرئيسةُ في تجارة قريش: الفِضّةَ وهي من

---

(١) لسان العرب: ٧/ ٤٤٨ (عَكظ).

(٢) آثار البلاد وأخبار العباد: ٦٠، ولسان العرب: ٧/ ٢٩٠ (خطط).

(٣) المفصَّل: ٧/ ٣٧٦. ولسان العرب: ٤/ ٤٤٥ (صحر).

(٤) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤، ولسان العرب: ٤/ ٣٩٠ (سَيَر)، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

(٥) الإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٥.

(٦) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

(٧) لسان العرب: ٤/ ٦٨ (بصر)، والمفضليات: ٦٦.

(٨) لسان العرب: ٤/ ٢٢٥ (حير).

(٩) المرجع نفسه: ١١/ ٢٧٨ (رحل).

(١٠) المفصَّل: ٧/ ٥٢٠ و ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

أَغْلى سِلَعِهم، ومُعْظَمُ تجارتهم، وكان صفوان بن أمية[١] يحمل «آنيةً من فضة» في تجارته لمّا هاجمه المسلمون، فكان نصيبُ الرسول عليه الصلاةُ والسلام منها، وهو الخُمُس، عشرين ألفاً[٢]. ومن مَتَاجرهم كذلك العطر[٣]، وأنواعُ الأدَم يحملونها من اليمن والطائف إلى الشام والعراق، وكان منها نوع عُرِف بالمَذَاهِب وهي من أجْوَدِ الجُلود وأغلاها ثمناً، يحرصُ الزعماء والأغنياء على اقتنائها إذ كانت تُنْقَش بالذهب بعد صَقْلِها. وكانوا يتجرون أيضاً بالطِيب والتِّبْر والبُرود والأسلحة ومصنوعات الحديد والمعادن الأخرى[٤]. . . وكانت الخمرُ من أَشْهَرِ ما اتَّجَرَ به العربُ، وقد عُرِفت مُدُنٌ عربية عديدة بصُنْعِها وتصديرها مثل: غزَّة، وأَذْرِعَات، والحيرة، وأندرين وكانت جنوبيَّ حلب. واشتُهرت مدنُ الشام عامّةً بالزيت والحِنطة والخمر والزبيب، وأنواع من المنسوجات الحريريّة والقطنية، والأواني الزجاجيّة، وكان الزيتُ المجلوبُ منها يُسمَّى الزيتَ الرِكابيَّ[٥]، لأنه كان يُحمل على الإبل من الشام مع الركبان. . .

وقد اشْتُهِرَ العربُ في شكلٍ عامٍّ بتجارة العُطور والطِيبِ والمُرِّ والبَخُور والقَرَنْفُلِ والبَلْسَم والغَارِ والقرفة واللُّبَانِ، وكثيرٍ من أنواع النبات، للأدوية والخِضَاب والأَصْباغ وغيرها، فضلاً عن الأمْتعة والجُلود والتمر والزيت، وما تُخْرِجُه مَناجِمُهم من الذهبِ والفضةِ والحجارة الكريمة،

---

(١) صفوانُ بنُ أميّةَ الجُمَحيُّ: من أهل مكة، ومن أشراف قريش في الجاهلية والإسلام، وقد أسلم بعد الفتح، وشهد اليرموك. مات بمكة سنة (٤١ هـ = ٦٦١ م).

(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٩٣، والكامل: ٢/ ١٤٥.

(٣) الأغاني: ١٦/ ٩٩.

(٤) المفصَّل: ٧/ ٢٩٣ و ٣٠٧.

(٥) لسان العرب: ١/ ٤٣٠ (ركب).

كالزَّبَرْجَدِ والزُّمُرُّدِ والعَقِيقِ والجَـزْعِ، وما يصنعونه بأيديهم كالبُسُطِ العربية المصنوعةِ من الصوف وشَعَرِ المَاعِز، عليها نقوشٌ وتَصَاويرُ وأَصْباغٌ مختلفة[1]. . . وكانوا يستوردون من الأمم الأخرى، كالصين والهند وسيلان وكشمير وشرق أفريقية، سِلَعاً مختلفةً كالعَاج، وأخشابِ الصَّنْدَلِ[2]، والأَبَنُوس[3]، والحرير، والفَرْو، وأنواعٍ من التوابل والأفَاويه، وضُروبٍ من الثياب والنسيج، والقطن، وريش النعام[4]. . . وكانوا يجلبون الزنوجَ، يَشْترونهم من أسواق النخاسة، أو يقتنصُونَهم من السواحل، ويبيعونهم في الأسواق، لحاجة البلاد إليهم في أداء الأعمال التي يأنفُ العربُ من القيام بها[5]. . .

وهكذا يتَّضِحُ أن التنوُّعَ في تلك السِّلَع والعُروضِ والغَلَّات، المحليَّةِ والمستوردة، مع التفاوت في أزمنة إدْراكها أو صُنْعِها، والاختلافِ في أمكنة تَوافُرها ووجودها، لا بُدَّ أن تُؤدّي إلى نشوء تجارة مزدهرة، ثم لا بُدَّ أن تكون عاملاً في ظهور الأسواق الموسمية، ولا سيما إذا صادفت موقعاً مُميَّزاً، ومواضِعَ صالحةً، وطُرُقاً جيِّدةً للقوافل.. وفي بعض ذلك قال

---

(١) تاريخ العرب: ٧٧ ـ ٧٩، وتاريخ الطبري: ٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣، والمفصَّل: ٧/ ٢٣٤ و ٢٣٦ ـ ٢٣٩ و ٥١٢ ـ ٥١٩ و ٥٢٨ ـ ٥٢٩ و ٥٣٢، ولسان العرب: ٤/ ٥٣٥ (عبقر)، والإصابة في تمييز الصحابة: ١/ ٥٣٣، الترجمة رقم ٢٨١٧، وأبو المحاسن عصفور ـ تاريخ الشرق الأدنى: ٢٥٠.

(٢) الصَّنْدَلُ: شجر هندي، خَشَبُه طيبُ الرائحة، وهو من الأدوية القلبية.

(٣) الأَبَـنُوس: شجر يعيش في البلدان الحارَّة، خَشَبُهُ من أجود أنواع الخشب وأثمنها، أسودُ اللون، صُلبٌ جداً.

(٤) العرب قبل الإسلام: ٢١٢، المفصَّل: ٧/ ٢٧٥.

(٥) المفصَّل: ٧/ ٢٦٢.

الهمداني[1]: «لولا أن الله أعطى كلَّ إقليم أشياءَ مَنَعَها عن غيره، لَبَطَلتِ التجاراتُ، وذَهبتِ الصناعاتُ، ولمَا اغْتَربَ أحدٌ، ولا سافر رجُلٌ، ولَتَركُوا التَّهادي، وذهب البيعُ والشراء والأخذُ والعطاء... إلا أن الله أعطى كلَّ صَقْعٍ، في أوقات مُعيَّنةٍ، نوعاً من الخيرات مَنَعَهُ عن الآخرين، لِيَرحَلَ هذا إلى بلدِ ذاك، ويَستمتعَ قومٌ بأمتعة قوم آخرين، وهكذا ينتظمُ التدبيرُ وتنشَأُ التجارة...»[2]، ثم تقوم الأسواقُ في مواسِمَ مُعيَّنة، لها علاقةٌ وثيقةٌ بالفُصول التي تنضج فيها الثمراتُ، وتُجنَى الحاصلات، وتُعَدُّ المصنوعات، وتصلُ فيها من البلدان البعيدة أنواعُ الغَلَّات.

وإذ كانت التجارةُ الدولية قديماً إنما هي في مُعْظمها تجارةَ البخُور والتوابل وأنواع الطيب والعطور، وهو ما كان مُتَوافراً بكثرة في جزيرة العرب، نَباتاً أو صناعةً أو جَلْباً، كما رأينا فيما قَدَّمناهُ من الأمثلة، تبيَّن لنا بعضُ العِلَّة في اعتماد أُمم العالم القديم على العرب في توفير ما تحتاجه من تلك المَتَاجر، شِراءً أو تَبادُلاً ومُقَايَضَةً[3]... أمَّا أكثرُ العِلَّةِ في ذلك فيعودُ إلى توسُّط جزيرة العرب بُلدانَ العالم القديم، في زمنٍ كانت طرُق البحار غالباً غير آمِنةٍ، تحفلُ باللصوص الذين كانوا يأخُذون كلَّ سفينةٍ غَصْباً، فضلاً عما كان في البحور من عوائقَ طبيعيةٍ، لم يكن فنُّ الملاحة يومئذٍ بلغ ما يُمكِّنُهُ من السِيطرة عليها، وفوق هذا لم تكن شعوبُ أوربا تعرفُ طريقاً إلى

---

(١) الهمداني: أبو محمد، الحسن بن أحمد، المعروف بابن الحائك. وُلد بصنعاء، وأقام مدَّةً بمكة، واشتُهر بالتاريخ واللغة والشعر والجغرافية، وله كتُبٌ منها: صفَةُ جزيرة العرب، والإكليل. توفي سنة (٣٣٤ هـ).

(٢) الإكليل: ٨/ ١٢٠.

(٣) المُقَايَضَةُ: بَيْعُ عَرَضٍ من العُروض بِعَرَضٍ آخَر، أي مُبَادَلَةُ شيءٍ بشيءٍ آخَرَ مُعادِلٍ له بالثمن أو القيمة، وهي كالمُعَاوَضَةِ.

بلدان الشرق الأقصى، ولا تعلم أنها مَصدرٌ لأنواع من الأفَاوِيهِ والتوابل[1] والحرير، بل كانت تعتقد أن مَوْطنَها جزيرةُ العرب! . ولذلك كانت قوافلُ العرب تحملُ إليهم متاجِرَ اليمن والهند والصين وسائر بلدان الشرق الأقصى، أو كانت قوافلُهم تعبرُ الجزيرةَ بحماية العرب ودلالتهم. ولئن ردَّ بعضُ الباحثين في الغرب تلك الحركةَ التجاريةَ العظيمة، التي شَهِدَتْها مَوَانِىءُ البحرين وعُمَان والشِحْر وحضرموت وعدن، إلى عَظَمة إيران، فما كان ذلك منهم غير توهُّمٍ وغَلَط، لأن إيران نفسها كان جُلُّ اعتمادها فيما تحتاجه من المتَاجر، وكذلك في حماية قوافلها، على العرب دون غيرهم[2]. . . ولذلك كان النزاع مستمراً بين الفُرس والروم للسيطرة على جزيرة العرب، موطنِ التوابل والعُطور والبخُور، والمَمَرِّ البرّي الوحيد الصالح يومئذٍ لانتقال قوافل التجارة.

وهكذا انْحَصَرتِ التجارةُ الدوليةُ، أو كادت، في أيدي قبائل العرب وأسواقها، وسارت طرُق القوافل عَبْر ربوعها ووِدْيَانها، وقامت محطاتُ التجارة الكبرى في مُدُنها وقُراها.

* * *

(١) التوابِلُ: ما يُطيّبُ به الطعامُ كالفلفل والقرفة والزعفران وغيرها، والأفَاوِيهُ: ما يُعالَجُ به الطِيبُ من ضروب الرياحين والعطور.

(٢) المدخل إلى تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى: ٣٠، ٣٢ ـ ٣٣، ٤٣ ـ ٤٤، وتاريخ العرب قبل الإسلام: ٢١٢، وفجر الإسلام: ١٣.

الفصل الثالث

طرق التجارة والقوافل

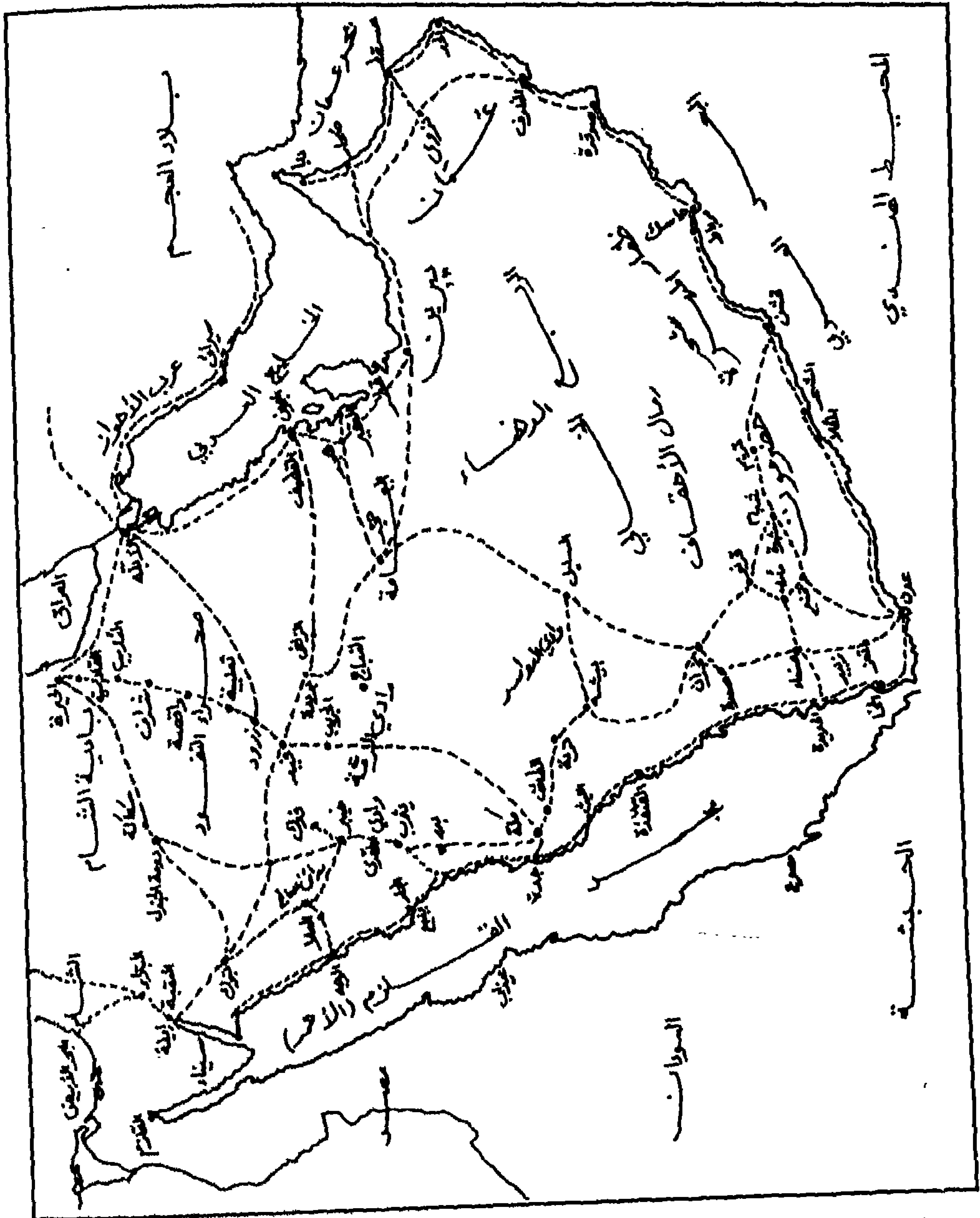
لم يكن بُدٌّ، وجزيرةُ العرب على ما قررنا في موقعها الجغرافي المميَّز من العالم القديم، وفي مركزها التجاري المتفرِّد بين الأمم، من أن يكون بها طرُقٌ صالحةٌ لمسير القوافل[1]، ما دامت الممرَّ البريَّ الوحيدَ وقتئذٍ لتبادل المتاجر والسلع بين الدول، وتأمين انتقالها إلى كل منها.

ومن المعلوم أن وجود طرق صالحة لقوافل التجارة في جزيرة العرب، لم يكن من الأمور التي تقعُ اتفاقاً أو مصادفةً، ولا كان في الوقت نفسه اختياراً مَحْضاً خاضعاً لرغبة التجار، وحرية أرباب القوافل وقادتها، فالجزيرة كما قدَّمنا واسعةٌ، مترامِيةُ الأطراف، كثيرةُ الفَلَوات والمجاهل والجبال الوعرة، فكان لا بُدَّ لمن يقود قافلةً أن يسلك بها طريقاً واضحَ المعالم، بعيداً من مجاهل الصحارى ووعورة الجبال، تتوافَرُ فيه الآبار أو الينابيع للتزوُّد بالمياه، ويمرُّ بمنازِلَ مأهولة في مراحِلَ مُعيَّنة، ويتوقَّفُ في محطات تقع على المراكز الرئيسة للحياة في أرجاء الجزيرة، وهي غالباً قُرى ومُدُن تنشأُ على طول الطريق.

---

(١) القوافل: إذا كانت فيها إبلٌ وخيلٌ وحَمِيرٌ تحملُ الميرةَ فهي العِيرُ، والميرةُ: الطعامُ والمُونَةُ. فإذا كانت تحمل أَزْوادَ قوم خرجوا لحرب فهي القَيْروانُ، فإذا كانت راجِعةً إلى حيث انطلقت فهي القافِلةُ لا غير، فإذا كانت تحملُ البَزَّ والطِيبَ فهي اللطيمة. «فقه اللغة للثعالبي»: ١/ ٢٢٣».

طرق التجارة والقوافل في شبه جزيرة العرب



وقد ظهر للمؤرخين أنه كانَ في جزيرة العرب قديماً، طريقان رئيسَانِ للقوافل بين حَدَّيْها الجنوبي والشمالي، وذكروا أنهما كانا ينطلقان من مدينة «ظَفَار مَهرة»، أكثرِ المواضع شهرةً بإنتاج أجْوَدِ أنواع البخور واللبان، فكان أحدُهما يأخذُ إلى الشرق، والآخَرُ إلى الغرب، مُبْتعِدَيْن عن صحراء الربْع الخالي. فأمّا الأولُ فيمضي مُتاخِماً سواحلَ عُمَان، ثم يمرُّ بالسَّبَخَةِ وكانت من قُرى البحرين[١]، فقَطَر فالعُقَيْر فهَجَر فالقَطِيف، وينعطفُ هنالك غرباً مَن يُريدُ التوجُّهَ إلى قُرى نجد والحجاز عن طريق بُرَيْدة ـ فَيْد، ثم إلى مُدُن الشام، ويمضي طريقُ الشرق صُعُداً إلى عَبَّادان فالأُبُلَّة فالعراق، ثم ينتقل إلى تدمر، ومنها إلى صُور وغزَّة، وغيرهما من مُدن الشام.. وأما طريقُ الغرب، فيمضي من ظَفار سالكاً وادي حضرموت إلى شَبْوَة، أو شَبَام، ثم إلى مأرب، فصنعاء، فصَعْدَة، فنَجْرانَ، فبِيشَة، فتُرَبَة، فالطائف، فمكة، ثم يمضي شمالاً، فيمرُّ بيَثْرِب، ثم يسلك وادي القُرى إلى مدائن صالح، فالبتراء حيث تَتَشعَّبُ الطرُق إلى الشام وفلسطين والعراق ومصر[٢].

وقد كانت بالجزيرة أيضاً طرُق داخلية كثيرة، كالطريق الذي يصلُ مكَّةَ بالطائف، مارّاً بقرن المنازل، أو مارّاً بعرَفات، فبَطن نُعمان، فعقبة حِرَاء[٣]، فالطائف. أو الطريق الذي يربطُ مكة بالقطيف، دائراً حول الحدّ الشمالي للرَّبْع الخالي، مارّاً بِفَيْد، أو اليمامة. أو الطريق الذي يصلُ اليمامةَ في نَجْدِ

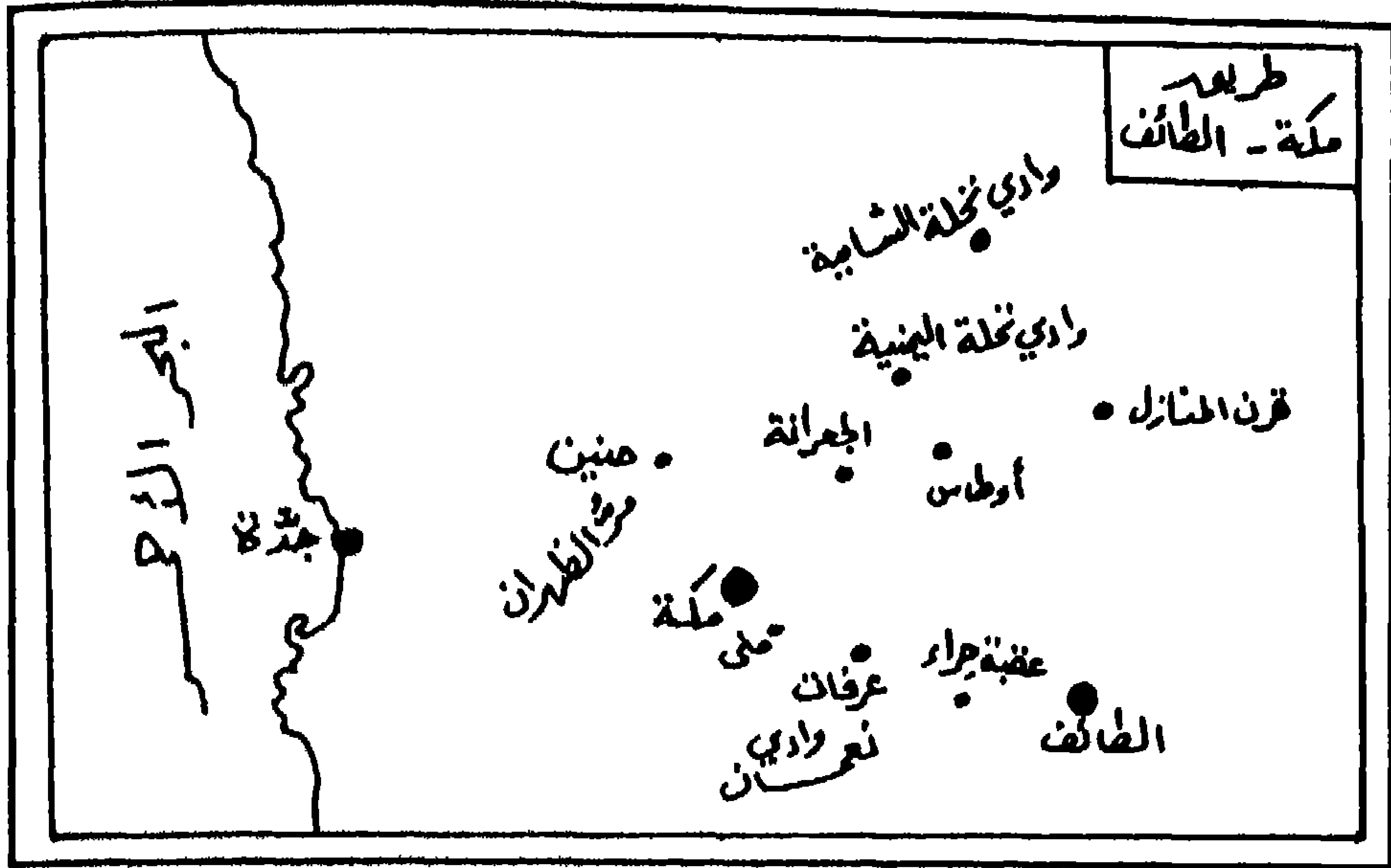
---

(١) معجم البلدان: ٣/ ١٨٣.

(٢) تاريخ العرب قبل الإسلام: ٢١٣ ـ ٢١٤، وفجر الإسلام: ١٢، والمفصَّل: ٧/ ٣٣١ ـ ٣٦٤، والشعراء الصعاليك: ١٢١ ـ ١٢٦، وتاريخ الحضارة العربية: ١٠، وتاريخ العرب: ٨٢.

(٣) عقبة حِرَاء: وهي غير جبل حِرَاء بمكة، وتقعُ على مسيرة يوم للطالع من مكة، ونصفِ يومٍ للهابط من الطائف.

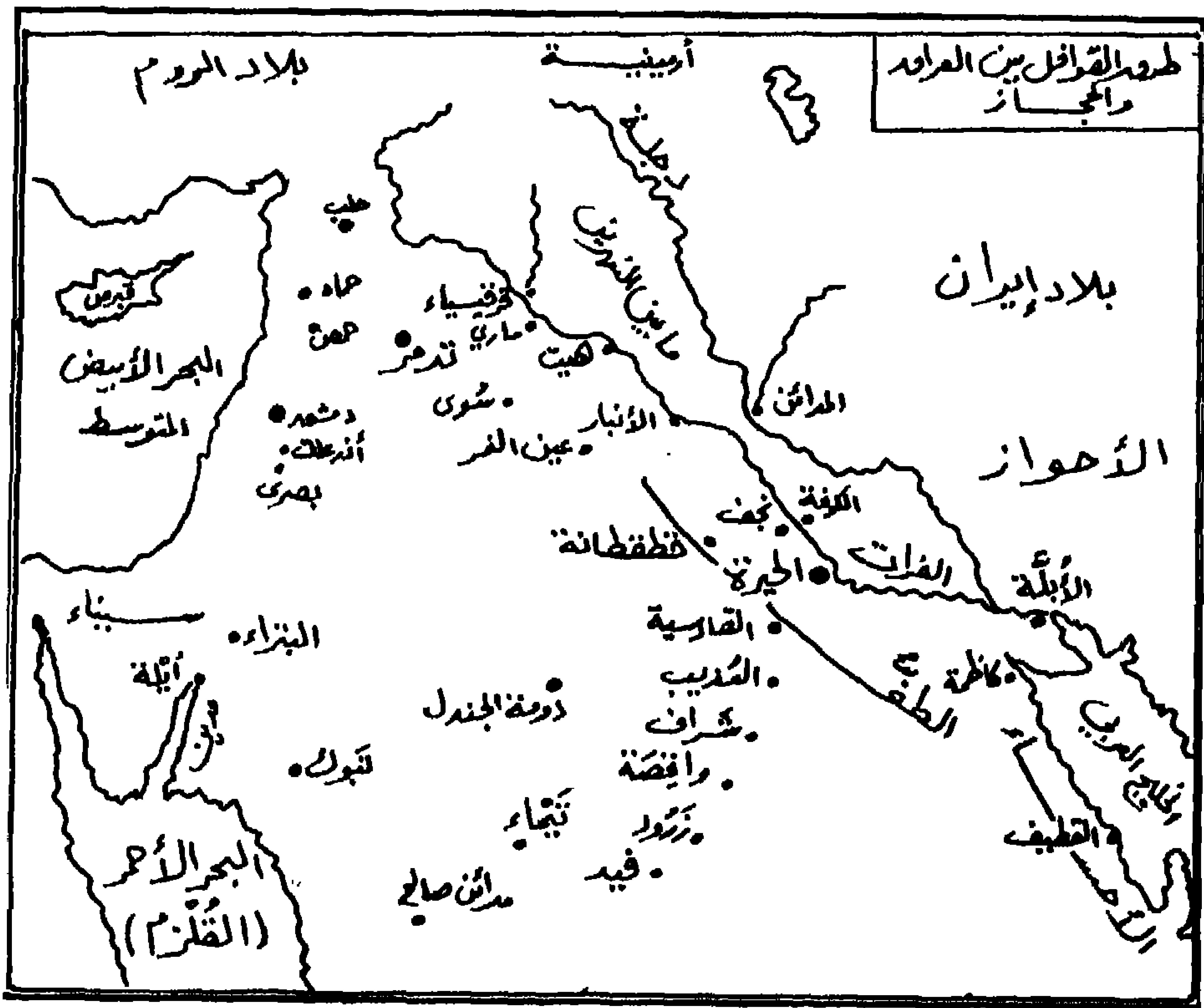
بالأُبُلَّة على شَطِّ العرب، ماراً بالنِباج والصِمَّان وكاظمة.



وكان مَن يريدُ، من أهل الجزيرة في الجاهلية، قَصْدَ العراق أو الشام، يَسيرُ مُحاذِياً نهر الفرات، كيلا يبتعدَ عن الماء والغذاء والحواضر، ثم يَسْلكُ الطرق الشمالية التي مهَّدها الروم بين العراق والشام، وكانت تحت سيطرتهم غالباً، وقد تقع أحياناً بأيدي الفُرس. وكان الرومُ يَتَشدَّدُون في مراقبة مَن يسلكها مِن التجار والقوافل، سواءٌ أكانوا قادمين إلى الشام، أو مُغادِرين إلى العراق، لما كان لها من قيمة اقتصادية وخطر عسكري. وكانوا يخرجون من الحيرة إلى بلاد الشام، من طريق القُطْقُطانَة، وهي موضعٌ به عينُ ماء، يقع غربَ الحيرة، في الطَّفِّ المُشْرِفِ من أرض العرب على ريف العراق، ثم يتجهون إلى أذرعات، ومنها إلى دمشق. أو يخرجون من العراق إلى الشام، من طريق عين التمر، ويمرُّون بِسُوَىْ، ثم إلى بُصْرى. وكان من يريدُ بلاد العرب الشرقية مِن أهل العراق، يبدأ من الأُبُلَّة على شطّ العرب، ويُساحِلُ

خليجَ العرب حتى يصل إلى عُمَان، مارّاً بعبادان، وهَجَر، والعُقَيْر، وقَطَر، والسَّبْخَة[1]. ولكن طريق البحر كانت أكثر سهولةً ويُسْراً.

وكان هنالك طريقٌ بين الحيرة وعكاظ، يمرُّ بالقادسيّة، فالعُذَيْب، فشَراف، فواقِصَة، فزَرُود، ففَيْد، ثم يأخذ على وادي الرُّمَّة، فخَيْبَر، فوادي القُرى، فيَثْرب، ثم إلى مكة، فالطائف، فعُكاظ. وطريقٌ آخَرُ بين الحيرة ومكة، يمرُّ بدُومَة الجَنْدل، فتَيماء، فخَيْبَر، فيثرب. وطريقٌ بين عُمَان ومكة، يُسَايِرُ الساحلَ، ويمرُّ بالشِّحْر، فالمُكلاَّ، فعَدَن، فالمَخَا، فزَبِيد، فعَثَّر، فجُدَّة، ويتَّجهُ منها إلى مكة، وهو طريق، ذكر ياقوت أنه صعبٌ وَعِرٌ،



(1) المفصَّل: ٧/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، ومعجم البلدان: ٤/ ٣٧٤ و ٤/ ٣٥ ـ ٣٦.

وطويلٌ، فكانوا يأخذون طريق البحر غالباً من عُمَان إلى جُدَّة، فمكَّة[1]... وكان بَدْرٌ طريقَ رُكْبَان قريش مَن أخذ منهم طريق الساحل إلى الشام[2].

وفي حديث قريش بعد وقعة بدرٍ الكبرى أنها «خافت طريقَها التي كانت تَسلُكُ إلى الشام... فسلكوا طريق العراق، وخرج منهم تجارٌ فيهم أبو سُفيانَ بنُ حرب، ومعه فضَّةٌ كثيرة وهي عُظُم تجارتهم، واستأجروا رجُلاً من بكر بن وائل... يَدلُّهم على الطريق... وقالت قريش يومئذٍ: قد عَوَّرَ علينا محمدٌ مَتْجرَنا وهو على طريقنا... وإن أقمنا بمكة أكلنا رؤوس أموالنا...»[3]. وهذا النصُّ يؤكدُ خَطَرَ طرُق التجارة عند العرب، وضرورةَ بقائها آمنةً سالكةً، كما يُشِير إلى تَعدُّدِها وإمكانِ الاخْتيارِ بينها لما هو أكثر أَمْناً وفاقاً للأحوال السائدة أو الطارئة.

* * *

على أن طُرقَ البرِّ، وإن كانت أكثر أمناً وأسهلَ مدخلاً من طرق البحر[4]، لكنها طويلةٌ، ولم تكن تخلو في بعض نواحيها من المخاطر والصِّعَاب، شأنُها في ذلك شأنُ سائر بلاد العالم كافةً! ولكن العرب عكفوا عليها، فأحاطوها بكثير من الرعاية، وتَحوَّطوا من مخاطرها بتوفير الحماية اللازمة للقوافل التي تسلكها، وأَصْحَبُوها برجالٍ يخفرونها طولَ الطريق، وعقدوا الأحلافَ والمواثيق مع القبائل التي تمرّ الطرُقُ بمنازلها، لحمايتها، ورَدِّ الأذى عنها، وجعلوا لها في ذلك جُعْلاً[5]، يُدفع إليها عَيْناً أو نقداً، أو

---

(١) معجم البلدان: ٥/ ١٨٧.

(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٢٢.

(٣) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٩٢.

(٤) تاريخ العرب قبل الإسلام: ٢١٣.

(٥) **الجُعْل والجُعَالَةُ**: ما جعلتَهُ للعامل أجراً على عمل خاصّ.

جعلوا لها نَصِيباً في المتْجَر ربما عاد عليها بقَدْرٍ من الربح أكبرَ من الجُعْل... وكثيراً ما كان الخفراءُ يُعِيدُون الجُعْلَ إلى أصحابه، إذا ما عدا عادٍ على القافلة، ولم يستطيعوا له رَدّاً[1]... وجعلوا في المفازات أعلاماً مرفوعةً يُهتَدى بها، يُسمَّى الواحدُ منها نَعَامةً[2]. وكأنه شُبِّه بالنعامة في ارتفاعها! كما عالجوا مشكلة طول الطرُق في الصحراء، فقسموها إلى مَراحِلَ، والمرحلةُ عندهم مسافةٌ يقطعُها المسافِرُ في نحو يوم، واليومُ يُساوي أربعةً وعشرين ميلاً[3]، وأقاموا عليها محطاتٍ، جعلوا فيها مرافقَ وعُدَداً تُعِينُ القوافلَ على صِعَابِ الطرق، وقد ذُكر في هذا الأمر أنه كان بين اليمن وبلاد الشام ومصر طرُقٌ خاصَّةٌ بالقوافل، أُنْشِئت بها محطاتٌ، يخفرها زعماء البادية[4]. ويبدو أن معظم هذه المحطات أُقيم على مواضِعَ مُقدَّسة، نُصِبَت فيها أصنامٌ وتماثيلُ وحجارةٌ وغيرُها من الأنْصَاب التي كان العربُ يُعظِّمُونَها[5]، أو يتقرَّبُون بها إلى الله زُلْفَى، وهو ما أضْفَىٰ عليها حُرْمَةً وأَمْناً. وقد تطوَّر فريقٌ من هذه المحطات فصار قُرىً ومُدُناً ومراكز تجاريَّةً رئيسةً لا بُدّ لقوافل التجارة من أن تمرَّ بها. ولهذه العِلَّة حَقَّقَتِ الطرُق التجارية للعرب «فائدةً كبيرةً، وفتحت لهم باباً للرزق كبيراً، فمنهم من كان يسكن المدنَ الواقعة على الطريق فيتاجر لنفسه، ومنهم من كان يُستخدَمُ في قوافل التجارة سائقاً أو حارساً أو دليلاً»[6].

---

(١) فجر الإسلام: ١٣.

(٢) لسان العرب: ١٢/ ٥٨٣ (نعم).

(٣) معجم متن اللغة: ٢/ ٥٦٤، والمنجد: ٢٥٣.

(٤) مجلة الكتاب القاهرية ـ المجلد ١٢/ ١٩٥٣ م: ٧٢٠ ـ ٧٢١.

(٥) المفصَّل: ٧/ ٣٨٣، ومعجم البلدان: ٤/ ١٤٢ و ٥/ ١٨٥.

(٦) فجر الإسلام: ١٣.

وقد ذُكر في هذا الصَّدَدِ، أن التجّار كانوا يخرجون بمَتَاجِرهم في قوافِلَ عظيمةٍ، مع استِعدادٍ كبير، وحِيطةٍ واسعة، تَتقدَّمُها طائفةُ الكشّافة تكتشفُ ما قد يكون في الطريق، يتبعهم الأدِلاَّءُ يُرشِدُونها إلى المسالك الصالحة، ويكتنِفُها من جانِبَيْها ومن خَلْفِها الحُمَاةُ والخُفَراءُ يحرسونها، ويدفعون عنها الأذَى إن أصابها[1]. . . فكانت القافلةُ من هذه القوافل تشبه الجيش، وقد ذكر الطبريُّ أن إحدى القوافل بلغت أَلْفَين وخمس مئة بعير، يحرسها مئة رجُل من قريش[2]. وكان من تقاليدهم أن يكون لكل قافلة رئيس من أشراف القوم، أو قائدٌ كقادةِ الجيوش، يخضع له كلُّ مَن في القافلة سواء أكان تاجراً أم مسافراً، وكان من هؤلاء الرؤساء أَجْوادٌ كِرام، إذا كانوا على رأس قافلة لم يَخْتَبز معهم أحدٌ ولم يطبخ، لأنهم كانوا يُطعمون المسافرين والمتاجرين على موائدهم، ولذلك سَمَّتْهُم العربُ: أزْوَادَ الرَّكْب[3]. . . وقد أَهَّلَهم للنجاح في التجارة وقيادة قوافلها عِلْمُهم بالصحراء وسُبُلِها، ومَوَاضِع الأمنِ والخوفِ فيها، وقُدرتُهم على احتمالِ القيظِ وعَناء السفر وجفاف الأرض، وحِرْصُهم على الوفاء وأداء الأمانة إلى مَن إئْتَمنَهم عليها من أصحاب المتاجر.

ولم تكن قيادةُ القوافل أمراً خلْواً من كل شرط، فهي لا تُناط عادةً إلا بالشجعان الأقوياء، الأَجْوادِ من أشراف القوم وزعمائهم، وأهل البيوتات الذين عُرِفوا بالحكمة، ورباطة الجأش، وقوة العزيمة، وبُعْدِ النظر، ففي القافلة أموالُ الناس ومصدرُ أرزاقهم، وعلى قيادة رئيس القافلة، وحُسْنِ

---

(١) المفصَّل: ٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، وفيليب حتي ـ تاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ١/ ٤٣٣، وفجر الإسلام: ١٤.

(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٠٧.

(٣) المحبَّر: ١٣٧، واللسان: ٣/ ١٩٨ (زود).

تصريفهِ شُؤونَها في الطريق، يتوقَّفُ مصيرُها. وقد وجدنا في أخبار الجاهلية، أن ملوك الحيرة، وكذلك ملوكُ الفُرس، كانوا يُتاجِرون في الأسواق، ويُرسلون إليها قوافل مَلأَى بالبضائع الثمينة ولم يكن سلطانُهم طبعاً يمتدُّ ليشملَ مختلف المواضع، ليأمنوا بذلك على أموالهم ومتاجرهم، فكانوا يختارون لقيادة قوافلهم من أشراف العرب وسَادَتهم من يَروْن فيه الشجاعةَ والحكمة والكفاءةَ لقيادتها وإيصالها بسلام إلى الأسواق كلما أقبلت مواسِمُها[1]. . . ولاحظنا أن أهلَ مكة، حينما تقاسموا وظائفَها، جعلوا قيادة القوافل والحروبِ واحدةً، وكانت في بني أمية[2]، وأن أهل تدمر كانوا يُكرِّمون قادةَ القوافل، ويصنعون لهم تماثيلَ تُرفَعُ على أعمدة في الشوارع تخليداً لذكراهم، ويمنحونهم ألقابَ الشرف تقديراً لخدماتهم وحسن قيادتهم. وكان لقبُ «رئيس القافلة، أو شيخها»، ولقبُ «رئيس السوق» من الألقاب المستعملة في الجاهلية[3].

وقد أدَّى بهم حِرْصُهم على وصول قوافلهم بسلام إلى اعتقادهم بوجود إلَهٍ خاصٍّ بالقوافل، يَرعاها ويَسْهرُ على حمايتها، فكانوا يتقرَّبون إليه، ويُقدِّمون له النُّذُورَ والقَرابين، رجاءَ أن يحميَ قوافلهم وأموالهم، أو شكراً له على سلامتها وعَوْدَتها غانمةً.

* * *

(١) المفصَّل: ٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٢) تاريخ التمدن الإسلامي: ١/ ٣٠ ـ ٣١.

(٣) تدمر والتدمريون: ١٠٦ ـ ١٠٨، وتاريخ العرب: ١١١.

الفصل الرابع
المحطات التجارية الكبرى
في بلاد العرب

يَتّفِقُ المؤرِّخون على أن عرب الجنوب كانوا منذ العصور القديمة يحتكرون الأعمال التجارية في جزيرة العرب، وظَلُّوا يُمسِكون بأَزِمَّةِ التجارة الدولية زماناً طويلاً، كانت قوافلُهم خلاله، وكذلك مَواكبُهم، تحملُ مَتاجِرَ اليمن وحضرموت والشِحْر وظفار وعُمَان وسائر بلاد العرب، فضلاً عن عُروضِ الصين والهند وجاوة وجاكرتا وسومطرة وشرق أفريقية، وتنقلها إلى بلاد الشام والعراق ومصر والحبشة، ثم تُنقل من هناك إلى الأُمم الأخرى كاليونان والرومان والفرس وشمال إفريقية وغيرها، يحملها إليها تجارُ الشام وبلادِ حوض البحر الأبيض المتوسط.

كـان أهـلُ اليمـن وحضـرمـوت والشِحْـر تُجّـارَ العـرب، ورُوّادَ السفـر والاغتراب منذ قديم الزمن، امتدَّتْ رحلاتُهم إلى بلاد الشرق الأقصى، وكانوا صِلةَ الوصل بينها وبين جزيرة العرب[1]، ويوجد اليوم بدار الآثار في «جاكرتا» بأندونيسيا حجرٌ ضخمٌ، عليه نقشٌ بالخطّ الحِمْيريّ المُسْنَدِ، تبين أنه من أصل بناء حجريّ كان مركزاً تجارياً أقامهُ عربُ الجنوب! وهذا يؤكد أن العرب كانوا هناك منذ ما قبل الميلاد، ينقلون إلى الشرق الأقصى

---

(١) مهد العرب: ١١٣.

سِلَعهم، ويحملون منه ما يُنْتِجهُ من العُروض والمتاجِر[1]. وكانت بينهم وبين الهند علائقُ تجاريةٌ قديمة لا يُعرف أَوَّلُها، فكان ما يحتاج إليه المصريّون والآشوريّون والفينيقيُّون وغيرهم من مَتَاجِر الهند، يحملُهُ إليهم تُجَّارُ اليمن على مراكب البحر أو قوافل البرّ[2].

وقد ظلَّت أعمالُ التجارة حكراً على العرب، تَتداوَلُها أيديهم كلما قامت لهم دولةٌ في الأزمنة القديمة، فكانت ممالكُ مَعِين وسبأ وحضرموت وقتبان وحِمْيَر وغيرها من الدول التي قامت في جنوب جزيرة العرب، مراكزَ التجارة الكبرى في العالم، وكانت أسواقُها المحطات الرئيسةَ على طرق التجارة الدولية، حتى انتقلت في نحو القرن الخامس الميلادي إلى الحجاز.

المطلب الأول ـ دولةُ مَعِين:

تُعَدُّ دولةُ مَعِين من أقدم دُول العرب التي بَلَغَتْنا أخبارُها، ويُرجِّح بعضُ المؤرخين أنها ظهرت إلى الوجود في زمن قديم جداً، ولكنها ازدهرت بين (١٣٠٠ ـ ٦٣٠ ق. م). وكان موقعُها في منطقة الجوف التي تمتدُّ بين نجران وحضرموت، وعاصمتُها مدينة «قَرْنُو ـ القَرْن». وتُشير نقوشٌ وآثارٌ مَعِينيَّةٌ متعددة، اكتُشِفت في مواضعَ كثيرةٍ. إلى أن دولة مَعِين كانت تحتلُّ مركزاً تجارياً كبيراً، وأن قوافلها وصلت إلى بلاد الشام والبحر المتوسط ومصر، وكانت لها جالِيَةٌ بمصر، لعلها كانت تقوم بدَوْرِ الوساطة التجارية بين مصر ومَعِين. وتؤكد بعضُ الآثار التي اكتُشِفت في جزيرة ديلوس وصولَ المَعِينيّين إلى الجُزُرِ اليونانية، وإقامتَهم بها، واتّجارَهم مع اليونان بواسطة جاليةٍ كانت

---

(١) المدخل إلى تاريخ الإسلام في الشرق الأقصى: ٤٤ و ٣٧٢.

(٢) العرب قبل الإسلام: ٢١٢.

تستوطنُ الجزيرة، وتتعاون مع اليونانيين في تصدير حاصلاتهم إلى بلاد العرب، واستيراد حاصلات العرب والهند وإفريقية وغيرها من البلدان[1].

وكان المَعِينيُّونَ يسيطرون على مُعْظَم وادي القرى، وكانت لهم هنالك مراكز شيَّدوها لحماية قوافل التجارة التي تمرُّ بين اليمن والشام، منها مدينةُ «مَعَان» في شمالي الحجاز على مشَارِفِ الشام، وكانت مركزاً تجارياً وسياسياً لدولة مَعين، مُزَوَّداً بالمسَالح والخفراء، لحماية قوافل التجارة المعِينيَّة، ومخازنِ أموالها ومَتَاجِرها في مَعَان والعُلا والحِجْر وغيرها من المدن الواقعة على طريق وادي القُرى، والتي كانت تخضعُ لسلطان دولة مَعين، وهو ما كشفت عنه آثارُها في تلك المواضع، ومواضعَ أُخرى كثيرة، وأكَّدت سيطرتها على الطريق الغربي للقوافل في جزيرة العرب، وعلى المناطق التي تَمرُّ بها. . . وكان تجَّارُ مَعين، كغيرهم من شعوب العالم وقتئذٍ، يتعاملون في بيُوعهم بالمقايضة، أو بالنقود، وكانت لهم نقودٌ خاصَّةٌ ضَرَبُوها في بلادهم، وكانوا في الوقت نفسه يتعاملون بالنقود الأجنبية من فضةٍ وذهب.

وقد أَطبق المؤرخون على أن أهل مَعِين كانوا يعيشون حياةً مُتْرفةً، تزدانُ مدنُهم بالقصور الفخمة والهياكل الضخمة، وهو ما توقَّف عنده كتَّابُ اليونان والرومان بإعجاب كبير جعلوا العربَ معه أغْنَىٰ شعوب العالم[2]. . . ثم بدأ الانحلالُ يفتك بدولتهم، والضعفُ يُصيبُ حُكامَهم، فاستطاع جيرانُهم ملوك سبأ، وهم في أوج مجدهم، أن يَمُدُّوا سلطانَهم إليهم إلى أن قَضَوْا على حكومتهم، فانتهى دورها.

---

(١) المفصَّل: ٢/ ٧٧، ١٢٤، والعرب قبل الإسلام: ١٥٠.

(٢) العرب قبل الإسلام: ١٥٣، والمفصَّل: ٢/١٠٥ ـ ١٠٦ و ٢٤٦، وتاريخ العرب: ٧٨ و ٨٧ ـ ٨٨.

المطلب الثاني ـ دولة سَبَأ:

عاصرت مملكةُ سَبَأ في قسم كبير من تاريخها دولة مَعِين، وقد ثبتَ من بعض النقوش أن قوافلها التجارية كانت في القرن العاشر ق. م تصلُ إلى بلاد الشام، مما يشير إلى أن أهلها كانوا أصحابَ تجارة وأسفار... ومعنى ذلك أن نُشُوءَها يعود إلى ما قبل القرن العاشر ق. م، ولكن المؤرِّخين يذكرون أن ازدهارها كان بين (٧٥٠ ـ ١١٥ ق. م).

وكانت مملكةُ سبأ تقع جنوبَ نجران في اليمن، وقد اشتُهرت بالعُمران والبناء وإقامة السُّدود والمعابد الضخمة، وكانت عاصمتُها «مأرب» أعظمَ مُدُن اليمن، تقعُ على بُعد ستين ميلاً من صنعاء، تلتقي عندها طرق التجارة التي تصل بلدان البخور واللبان بغَزَّة وسائر مرافىء البحر المتوسط. وكان أعظم ما فيها سدّ مأرب، فهو من عجائب الفن الهندسي التي تشهدُ بارتقاءِ العرب وعنايتهم بأعمال الزراعة إلى جانب حرصهم على النشاط التجاري، فكانت المملكة التي أقاموها دولةً تجاريةً اقتصاديةً، لا دولةً حربيةً، وكان أهلُها مجتمعاً مُحِبّاً للسلام، عريقاً في الحضارة، مُتفوِّقاً في الأعمال الفنية، تفوُّقَه في أعمال التجارة.

وقد سَبَرَ السبئيون غَوْر البحار المحيطةِ بهم، فعرفوا طُرُقَها وتَعرُّجَاتِ سواحلها ومَوَانيها، وسيطروا على رياحها، فاحتكروا تجارة البحر ردحاً طويلاً من الزمن قبل الميلاد، بينما كان بحّارةُ اليونان والرومان يَرَوْن الإبحَار في تلك المناطق أمراً صعباً مكروهاً. وسيطر السبئيون كذلك على طرق البر، فكانت طريقُ التجارة تنطلق من حضرموت إلى مأرب وتمرُّ بمكة، ثم تصل إلى البتراء، ومنها تتشعَّبُ إلى الشام ومصر وما بين النهرين[1]. وبذلك كانت

(١) تاريخ العرب: ٨٢، ٨٧ ـ ٨٨، والمفصَّل: ٢/ ٢٦٠ و ٢٦٤.

عُروضُ العرب وسِلَعُهم، وما كانوا يجلبونه بمراكبهم، أو يُجَلبُ إليهم من الهند وجاوة والصين وغيرها من بلدان الشرق وشرق أفريقية، تُنقَلُ على قوافل السبئيين إلى مصر والشام والعراق، ثم إلى بلاد فارس والروم.

وما زالت مملكة سَبَأ في تَرفٍ وازدهار وعُمران حتى اشتدَّ سلطانُ جيرانهم بني حِمْيَر، أصحابِ «ريْدان»، أي ظَفَار الواقعة على الساحل شرقَ حضرموت، وهم في الأصل فرعٌ كبير من السَّبَئِيّين. ولعلَّهم اتَّحدُوا معاً في دولة واحدة في بداية الأمر، فصار ملكُ سبأ يُسمَّى «ملك سبأ وذو ريْدان»، وكان ذلك أواخر أيام دولتهم، فما لبثوا حتى انتقلت الحكومةُ إلى حِمْيَر[1].

المطلب الثالث ـ حَضرموتُ وقتبان:

ومن الدول التي عاصَرتْ دَوْلتَيْ مَعِين وسَبَأ مملكةُ حضرموت، وقد كانت أيضاً من مراكز التجارة الكبرى في جزيرة العرب. ومع أن مبدأ ظهورها لم يُحدَّدْ بعدُ، إلا أن بعض الآثار تعودُ بتاريخها إلى ما قبل القرن العاشر ق. م[2]. . . وقد عَثر المُنَقِّبون في مدينة «شَبْوة» عاصمتها، على آثار القصور والمعابد وأَقْنِيَة المياه وبَقَايا السدود التي كانت قائمة بها، وهي تَدلُّ على شِدَّة عنايتهم بعُمران بلادهم ورَيِّها وزراعتها، كما تبيَّن من بعض النقوش المكتشَفَةِ أن ملوكها كانوا يستقبلون وفودَ الدول في عاصمتهم، وقد عُرِفَ منها وفودٌ كانت من الهند، وتدمر، ومن بني إرَم، ومن قريش. . . وذلك يُشِيرُ إلى ما كان لدولة حضرموت من علائق بالدول والأقوام الأخرى، لعلَّها في مُعْظمها علائقُ تجاريةٌ واقتصادية. يؤكد هذا شُهْرَتُها عند اليونان

(١) العرب قبل الإسلام: ١٦١ ـ ١٦٤.
(٢) المفصَّل: ٢/١٣٦.

والرومان بالتوابل والأفَاويه، كما اشتُهرت بأنها أرضُ البخور واللبان، ويؤكده أيضاً السفُنُ التي عُرِف أنها كانت تَرسُو في مينائها، أو تُبحِرُ منه في أسْفَارِهـا بيـن حضـرمـوت ومـوانـىء شـرق إفـريقيـة، وعُمـان، وفـارسَ، والهند. . . فضلاً عن وقوعِ عاصمتها شَبْوَة على طريق التجارة الذي يمرُّ بمأرب ثم صنعاء، والطريقَ الآخر، الذي يمرُّ بمدينة «تمْنَع» عاصمة مملكة قتبان، ثم ينتهي بعَدَن.

ويبدو أن مملكة حضرموت عاشت زماناً طويلاً، قبل أن تَتَقَوَّضَ حكومتُها أواخرَ القرن الثالث الميلادي، حينما اندمجت بدولة حِمْيَرَ، وصارت من ضمن البلاد التي يحكمها ملوكُ حِمْيَر[1].

ومن الدول التي عاصَرتْ دَوْلَتَيْ معين وسبأ في قسم كبير من زمن وجودهما، وتُعَدُّ كذلك من مراكز التجارة في بلاد العرب الجنوبية: مملكةُ قتبان، وكان مَوْضعُها جنوبيَّ سبأ، في الأجزاء الغربية من جنوب جزيرة العرب، وتمتدُّ منازلها حتى باب المندب، وتقع عاصمتُها «تمْنَع» إلى الجنوب الغربي من مدينة «مأرب». وقد أكدَّتِ الآثارُ المكتشَفَةُ أن مملكة قتبان كانت دولةَ تجارةٍ، كما وُجِدت في نقوشها نصوص تشريع مُتَقدِّمٍ، ينظم فيها أعمال المتاجرة وطرُقَ تسديد الضرائب[2]. وعدَّ ياقوت قِتْبانَ من نواحي عَدَن[3].

---

(١) المفصَّل: ٢/ ١٤٥، ١٥٣ ـ ١٥٤، وتاريخ العرب: ٦٤، ٨٩.

(٢) العرب قبل الإسلام: ١٦٦ ـ ١٦٧، والمفصَّل: ٢/ ١٩٦.

(٣) معجم البلدان: ٤/ ٣١٠.

المطلب الرابع ـ دولةُ حِمْيَر:

كانت «حِمْيَرُ» في عصر الميلاد من القبائل العربية المعروفة في جنوب جزيرة العرب، تحدَّث عنها كتَّابُ اليونان والرومان، وذكروا أنها كانت أكثرَ الشعوب العربية عَدَداً. وكانت منازلُها أولاً منطقة «رَيْدان» في المواضع الوسطى من جنوب الجزيرة على بحر العرب. ثم غلبَ على هذه المنطقة إسمُ «ظَفَار»[1]، وكانت فيما أرى حاضرةَ ملوكها، وأعظمَ مُدُنها، ثم اتَّسَعت منازلُها، وامتدَّتْ ما بين البحر الأحمر غرباً، وحضرموتَ شرقاً، وسبأ شمالاً، وبحر العرب جنوباً، وكان ملوكُها يُلقَّبُون بالأذْواءِ، يُقال للملك منهم: ذو رَيْدان[2].

ويرى بعضُ الباحثين أن سنة (١١٥ ق. م) هي مبدأُ ظُهور حِمْيَرَ ودَوْلتِهم إلى الوجود، بدليل أنهم كانوا يُؤرِّخون بها، ولولا أهميّتُها عندهم ما جعلوها بدايةً لتاريخهم[3]. . . على أنهم كانوا ما يزالون وقتئذٍ في نزاعٍ مع السَّبَئِيِّينَ سيطروا خلاله على مَأْرِب، ثم أُخْرِجوا منها عدَّة مرات. . . وقد كان ملوكُهم يتلقَّبُون بلقبِ مَلكِ سبأ وذي ريْدان، في وقتٍ كان ملوكُ سَبَأ يحملون اللقبَ نفسَه[4]. ومع ذلك أطلق المؤرخون على هذه الدولة إسمَ الدولةِ الحِمْيَرِيَّة الأولى، التي ينتهي دَوْرُها سنة (٣٠٠ م)، حينَ ظهرتِ الدولةُ الحميريَّةُ الثانية، وهي التي عُرفت بمملكة: سبأ وريدان وحضرموت واليمن، وظلَّت قائمةً حتى سنة (٥٢٥ م)، وكانت قبل ذلك توسَّعتْ وضَمَّتْ

---

(١) تاريخ العرب: ٨٩. والمفصَّل: ٢/٥١٦.
(٢) المفصَّل: ٢/ ٥١٠ ـ ٥١١.
(٣) المرجع نفسه: ٢/٥١٨.
(٤) محمد عزة دروزة ـ تاريخ الجنس العربي: ٥/ ٦٠، والمفصَّل: ٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢١.

إليها مناطق الجبال وساحل تهامة على البحر الأحمر، وظهر ملوكُها وقتئذٍ بلقب جديد، هو «ملكُ سبأ وريدان وحضرموت واليمن والجبال وتهامة»[1].

ويُذكر أن النصرانية انتشرت في بعض مواضِعَ من هذه الدولة، كما لجأ إليها أعدادٌ من اليهود فراراً من الاضطهاد، فأدّى التنازع بينهما في عهد الملك يوسف ذي نواس، وكان قد تَهوَّد، إلى تعذيب النصارى وتحريقهم، فاستغلَّها الرومُ فرصةً، وأَمَدُّوا الأحباش، وأَوْعَزُوا إليهم بغَزْوِ بلادِ حِمْيَرَ، فاحتلُّوها، وظلُّوا فيها حتى سنة (٥٧٥ م)، حين حرَّرها منهم الملكُ سيفُ بنُ ذي يَزَنٍ الحِمْيريُّ، بعدما لبثوا فيها زهاءَ خمسين عاماً. ولم تكن تلك أوَّلَ غارةٍ للأحباش على جنوب بلاد العرب، فقد غَزَوْها من قبلُ، وأقاموا فيها بين (٣٤٠ ـ ٣٧٨ م)، ردّاً على غَزْوِ الحِمْيريين أرضَ الحبشة أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الميلادي[2].

وكان الحِمْيريُّون كأسْلافهم يملكون نزعةً قويةً إلى أعمال العُمْران والبناء والرفاهية، فاشْتُهِروا بمبادرتهم إلى ابتناء القصور والمعاقل المنيعة، ومن قصورهم قصرُ غُمْدان بصنعاء، وكان مُشَيَّداً من عشرين طبقةً، سقفُ الطبقة العُليا منه كان قطعةً واحدةً من البلُّور الشفَّاف، وقد بُنِيَ بالرخام والحجارة المُلَوَّنة وزُيِّن بالتماثيل المختلفة، وظلَّ قائماً حتى عهد أمير المؤمنين عثمان بن عفَّان. كما اشتُهِروا بإقامة السُّدود وأحْواضِ المياهِ وحَفْر الآبار لريِّ الأرْضين، وتحسين الزراعة وغَلَّاتها. . . وكان لاجْتِناءِ العَسَل عندهم مواضعُ خاصَّةٌ يُولُونها عنايةً كبيرةً، مثلما كان لاستخراج الذهب مناجِمُ معروفةٌ في منطقة «عَسِير»، وكانت لهم أيضاً نقُودٌ مَضْروبةٌ ببلادهم،

---

(١) المفصَّل: ٢/٥٢٦.

(٢) تاريخ العرب: ٨٩ ـ ٩٥، والمفصَّل: ٢/ ٥٣٠، وتاريخ الجنس العربي: ٥/ ٧١.

خاصَّةٌ بهم. وقد عِرُفوا بين العرب، ولا سيما أهل الحجاز، بمصَانِعهم الكثيرة، واشتُهِرت عاصمتُهم «ظَفَار» التي بَنَوْها على طريق صنعاء، بالجَزْع الظَّفَارِيّ، وهو نوع من الحُلِيّ، يُوضَعُ قِلادَةً في العُنُق، أو خاتَماً باليَدِ، تَفنَّنَ الحِمْيَرِيُّون في صَقْلهِ، وتجميله، ونَقْشِهِ برسومٍ للأزهار والنبات والحيوان[1]. ولكن مَوْرِدَهم الرئيسَ كان من ضُروبِ الأَفَاوِيه والعُطور والبخُور، وكانت لهم في اللُّبَان صناعةٌ ممتازة.

وقد أَمْسَكَ الحِمْيرِيُّون بأَزِمَّةِ التجارة في جزيرة العرب زماناً طويلاً، وشمل سلطانُهم معظمَ قبائل العرب في الجنوب والشمال، وكانت قبائلُ الحجَاز تتولَّىٰ نقلَ تجاراتهم، وخَفارتَها، وتعملُ لحسابهم. وكان طريقُ التجارة الغربي، الذي ينطلق من بلاد العرب الجنوبية، ويخترقُ الحجازَ، ذاهباً إلى الشام، مَشْمولاً بحمايتهم عموماً، ومُمْتَلِئاً، على طُولهِ، في أيامهم بمحطَّاتٍ أَنْشَؤُوها فيه، كانت القوافلُ تَتوقَّفُ عندها، للتزوُّدِ بالماء والطعام، وتَبادُلِ البريد، أو للتجارة، وتَبَادُلِ البضائع، أو خَزْنِها في مخازِنَ خاصةٍ. وكانت القوافلُ تقطعُ ذلك الطريقَ بين اليمن وأَيْلَة في نحو سبعين يوماً[2]. وأَيْلَةُ يومئذٍ، أي العَقَبَةُ، مدينةٌ على ساحل البحر الأحمر، هي آخِرُ الحجاز وأوَّلُ الشام، وكانت محطةً تجاريةً، تَرْسُو في مَرْفَئِها السفُنُ القادمةُ من مرافىء عُمَان والشِحْر وحضرموت وعَدَن واليمن، أو من موانىء إفريقية والمحيط الهندي، وتنزلُها القوافلُ الآتيةُ برّاً من اليمن والحجاز[3]، فمن شاء اتخذَ سبيلَهُ منها إلى بُصْرى، ومن شاء انعطف إلى غزَّة، وهي مدينةٌ عربيَّةٌ

(١) المفصَّل: ٢/ ٥٢٧، ومعجم البلدان: ٤/ ٦٠.
(٢) تاريخ العرب: ٩٣.
(٣) العرب قبل الإسلام: ٢١٥، وفجر الإسلام: ١٥، ومعجم البلدان: ١/ ٢٩٢.

في أقصى الشام من ناحية مصر[1]، على ساحل المتوسط، تنتهي إليها قوافلُ الحِمْيَريِّين وأهلِ الحجاز، وغيرِهم، يسوقون إليها بضائعَ بلادِ العرب، ويجلبون منها بضائعَ بلاد البحر المتوسط. ويذكر المؤرخون أن الإسكندر لمّا أراد احتلالها سنة (٣٣٢ ق. م)، كانت مأهولةً بالقبائل العربية المنتشرة حتى طور سيناء، فتصدَّتْ له بقيادة رجُلٍ عربي، جاء في الكتابات النبطيّة أن اسمه: «بَطِشُو» أي البَاطِشُ، وقد استعان على اليونان بجيوش عربية، وقاومهم مقاومة شديدة مدة خمسة أشهر، ثم فتحت المدينةُ أبوابها، فاستولى اليونان على مقَادِيرَ عظيمةٍ من المُرِّ واللُّبَانِ وسائر غلَّات بلاد العرب، وأوْقَعُوا بالتجار العرب خسارةً كبرى، ويزعم بعضُ المؤرِّخين أن ذلك القائد العربيَّ كان إيرانياً، وهو افْتِراءٌ أثْبَتَتِ الكتاباتُ النبطيةُ بُطلانَه، وزعموا أيضاً أن الإسكندرَ إنما أخذ تلك المقادير الكبيرة، من البَخُّور والمُرِّ واللُّبانِ وغيرها، من اليمن، وهو غير صحيح قطعاً، لأن جيوش الإسكندر لم تتمكَّنْ من اختراق جزيرة العرب، ولم تصل إلى أرض البَخُّور[2]. . .

ولا بُدَّ أن يَحْمِلَنا مثلُ هذه المزاعم على الحديث، اسْتِطْراداً، عن معونة كسرى أَنُو شُرْوَانَ (٥٣١ ـ ٥٧٩ م) للملك سيف بن ذي يزن، في تحرير مملكة حِمْيَر من الحبشة، وذلك لِما دَخَلَ فيها من المبالَغاتِ والأوهام، ولِما لها من علاقةٍ وثيقة بمواسم العرب وتجاراتهم، ولا سيما أن الأخباريّين، ومن نقَلَ عنهم من المؤرخين، ذهبوا إلى أن اليمن دخلت نحو سنة (٥٧٥ م) في حَوْزَةِ الفُرس، وأن أَنُو شُرْوَانَ قَصَدَ اليمنَ، فقتل فيها وغَنِم، ومَلَكَ ما بين عُمَانَ والبحرين وبلادِ فارس، وامتدَّ نفوذُهُ حتى شمل

(١) معجم البلدان: ٤/٢٠٢.
(٢) المفصَّل: ٢/٨ ـ ٩.

اليمَامةَ والطائِفَ وسائرَ بلادِ نَجْدٍ والحجاز[1]. . . ولا شك في أن هذا الخبر موضوعٌ جملةً، ومنقولٌ من غير نقد أو محاكمةٍ عن المراجع الفارسية في الحيرة، إذ لم يَرِدْ، كما حقَّق الباحثون في أخبار تلك الحقبة، خبرٌ واحدٌ على الأقلِّ، أو إشارةٌ تُؤكِّدُ أن نفوذَ دولة فارس بلغَ كلَّ هذه البلدان، أو أن كسرى أنو شروان وصل إلى اليمن، وغَزاها! ولو صحَّ ذلك كلُّه، أو حتى بعضُه، لحفظت ذاكرةُ أهل الأخبار منه شيئاً كثيراً، ونَقَلَتْه إلينا مُسْنَداً إسْناداً قوياً، لا يأتيه الباطلُ، إذ لم يكن زمنه بعيد عهدٍ من ظهورِ الإسلام[2].



والمعروف من وقائع التاريخ أن النزاعَ كان مستمراً بين الفُرسِ والروم على غَلاَّت اليمن وأقطار العرب الجنوبية، من البخُّور واللُّبَان والمُرِّ وسائر السِّلع التي اشتُهِرتْ بها، واغْتَنَتْ من تَصْنِيعها وتَرْوِيجِها، فسمَّاها اليونانُ والرومانُ بلادَ العرب السعيدة. . . وكانت البضائعُ المجلوبة من الشرق الأقصى إلى بلاد الروم، عبر المناطق التي تُسيطر عليها دولةُ فارس، مُعَرَّضَةً غالباً للأخْطارِ، والاحْتِكار، وارتفاع الضرائب عليها كلَّ حين، وغلاء أسعارها، وهو ما جعل جُسْتِنْيَانَ قيصر الروم (٥٢٧ ـ ٥٦٥ م) يُقرِّرُ اعتمادَ البحر الأحمر طريقاً أفْضَلَ لاسْتِجْلابِ السِّلَع مباشرةً من الأسواق الكبرى. وكان بأيدي الروم وقتئذٍ القسمُ الشمالي من البحر الأحمر، ولا سيما مرفأ «أيْلَة»، وكانت تُنْقَل منه مَتاجِرُ الشرق إلى فلسطين وشرق الأردن وسورية، ومرفأ «القُلْزُم» وكانت تُحمَلُ منه المتاجِرُ المرسَلةُ إلى موانىء البحر المتوسط، وكانت جزيرة «تيران» مركزاً للعرب، تُؤدِّي فيه السفُنُ إلى بعض

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠، ١٤٣، ١٤٩، والكامل: ١/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩، ٤٤٨.

(٢) المفصَّل: ٣/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

زعمائهم ضرائبَ على ما تحمله من البضائع، فأمَرَ جُسْتنيانُ أن يقوم عُمَّالٌ من الروم بهذا الأمر، منعاً للتهريب، ومُقدِّمةً لإحْكام سلطانهم على مرافىء البحر الأحْمَر كافةً، فكان عليهم إذن أن يَسْعَوا حتى يُسَيطروا على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر... وقد اتفق إذ ذاك أن قام اليهودُ بذَبْح النصارى وتحريقهم في نَجْران باليمن، فانتهزها البيزنطيون فرصةً، وأوْعَزُوا لحلفائهم الأحباش باحتلال اليمن وحماية النصارى، فقامت الحبشةُ بحملة عسكرية كبرى، وقضت على مملكة حِمْيَر، واحتلَّتِ اليمنَ نحو سنة (٥٢٥ م). وبذلك تمكَّن الرومُ من نقل تجاراتهم بالبحر الأحمر، بعيداً من تحكُّم الفُرس ونفوذهم[١]... ولا شك في أن حملة أَبْرَهَة للاستيلاء على مكة، وهي وقتئذٍ أعظمُ محطة تجارية في بلاد العرب، إنما كانت خطةً سياسيةً عسكريةً، وضَعَها الرومُ للسيطرة على طريق التجارة الغربي في جزيرة العرب، ولوَصْلِ سورية باليمن، ولكن الخطة فشلت، وظلَّت حدودُ الأرضين الخاضعة للروم، تنتهي عند اتصال المقاطعة العربية الجنوبية بجزيرة العرب[٢].

ثم نشط أهلُ اليمن إلى تحرير بلادهم من الحبشة، فقام فيهم الأمير سيفُ بنُ ذي يزن، وهو من أبناء ملوك حِمْيَر، يقودُهم إلى التحرُّر، وكان لا بُدَّ له من حِلْفِ دولةٍ كبرى، فقصد إلى أنو شُرْوانَ يسألُه العونَ والحِلْفَ، وبعد تردُّدِه في الأمر، زعم أهلُ الأخبار: «أنه أَمَدَّهُ بثماني مئةِ مُقَاتِلٍ، أطلقهم من السجون، وأَمَّر عليهم قائداً إسمُهُ: وهْرِزُ، فخرجوا من البحر مع ابن ذي يزن، فغرق منهم مئتان، وخَلُصَ الناجُونَ إلى اليمن، فسأل وهرزُ سَيْفاً: ما عندك، فقد جئنا بلادَك؟ فقال: ما شئتَ من رجُلٍ عربي وفَرَسٍ

---

(١) المفصَّل: ٤/١٦٩ ـ ١٧١.

(٢) المرجع نفسه: ٢/٦٣١.

عربي، ثم اجعلْ رِجْلي مع رِجْلك حتى نموتَ أو نظفرَ، فالْتَحق بهم من قبائل حِمْيَرَ خَلْقٌ كثير، فسار إليهم مَسْروقُ بنُ أبرهة في جيش كبير من الأحباش والأعراب، وكان قائدُ الفُرس عجوزاً مُسِنّاً، سَقَط حاجِبَاهُ على عينيه، فمنَعَاهُ الرؤيةَ، فأمر صحبَهُ فَعَصَبُوهما على رأسه، ثم أخرج نُشَّابةً ووضَعَها في قوسه، ولم يكن أهلُ اليمن رَأَوا النُّشَّابَ قبل ذلك[1]، فأشاروا له إلى مسروق، فأثْبَتَهُ ثم رماهُ فقتله، فنشب القتالُ، فهُزِم الأحباشُ، وطُرِدوا من اليمن، فانصرف وَهرزُ إلى بلاده، وتملَّكَ سَيْفٌ على اليمن نحو سنة (٥٧٥ م)، وطَفِقَتْ وفودُ العرب تأتيه في قصر غمدان بصنعاء، تُهَنِّئُهُ بالنصر والمُلْكِ. . . وبعد حينٍ من الزمن، أصاب منه بعضُ عبيده من الحبشة غِرَّةً، فاغتالوه وهربوا، فطلبهم أصحابُه حتى قتلوهم، فرجع وهرزُ على رأس جيشٍ إلى اليمن، عاملاً لأنو شُروانَ عليها، فدخلت إذ ذاك في حَوْزَةِ دولة فارس»[2]، على خلافٍ شديد بين أهل الأخبار فيمن تولَّى حُكمها بعد مقتل الملك سيف، وسُقْمٍ أشدَّ في أخبار تلك الحقبة من تاريخ اليمن. وقد تفرَّد ابنُ قتيبة بالإشارة إلى أن أهل اليمن لم يُملِّكوا عليهم أحداً بعد مقتل ملكهم، وإنما كان أهلُ كلّ ناحيةٍ، أو قبيلة، يُملِّكُون عليهم من حِمْيَرَ رجُلاً من

---

(١) يبدو الوضعُ في هذا الكلام واضحاً، فالفُرس والرومُ كانوا يستعينون في جيوشهم بكتائبَ من الرُّمَاةِ المَهَرَة من العرب، وكانت العربُ تَعُدُّ الرمايةَ بالقِسِّي والسِّهام من سجايا الكامل من رجالهم، وكانوا يُعلِّمون أولادَهم الرميَ بالنُّشَّاب ليَحْذقوهُ، ويُحْسِنوا إصابةَ عُيون أعدائهم، ويُسمُّونهم رُمَاةَ الحَدَق.

(٢) تاريخ الطبري: ٢/١٣٩ ـ ١٤٦، والكامل: ١/٤٤٧ ـ ٤٥١، وسيرة ابن هشام: ١/٦٨ ـ ٦٩، والمسعودي ـ مروج الذهب: ٢/ ٥٥ ـ ٥٨، والأغاني: ١٧/ ٢٢٩، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ١٦٥، ٢٠٠، والمفصَّل: ٣/ ٥٢٧ و ٥/ ٤١٤، وتاريخ العرب: ١٠١، والعرب قبل الإسلام: ١٧٧، وموسوعة تاريخ العالم: ١/ ٣٤٨.

رؤسائهم، أو أبناء ملوكهم[1]... ولمّا ظهر الإسلام كانوا ما يزالون على ذلك، فكتب الرسولُ عليه السلام إلى أولئك الملوك والرؤساء يدعوهم إلى الإيمان، ولم يكن فيهم فارسيٌّ[2]، بل يُفهم مما ذكره ابنُ هشام عن الملوك الذين كتب إليهم رسول الله يدعوهم إلى الإسلام، أن الحارث بن عبد كلال الحميري كان وقتئذٍ ملكَ اليمن[3]. وهذا دليلُ صحّةِ ما قاله ابنُ قتيبة، وإن جاء في الأخبار أن «باذان» وهو من أبناء الفُرس، كان عاملَ كسرى أبرويز على اليمن، وأنه أسلم سنة (٦٢٨ م) بعدما قتل شيرويه أباهُ أبرويز[4]، فانتهى بذلك عهدُ الفرس باليمن.

وقد تبيَّن للمؤرخين أن حكم الفرس لليمن في الحقيقة لم يكن حكماً فعليّاً، وإنما كان حكماً إسميّاً اقتصر على صنعاءَ لا غير، أما سائر المواضع فكان الحكمُ فيها لرؤسائها وأبناءِ ملوكها الأقدمين[5]. وذهب بعضُ المحقِّقينَ إلى أن مَن تَولَّىٰ من الأعاجم أمرَ اليمن «لم يكونوا خاضعين مباشرةً لسلطان ملوك فارس»[6]، وأنهم، بالرغم مما انتحلوه لأنفسهم من النفوذ والسلطان، لم يتركوا أثراً واحداً على الأقلّ في اليمن، مَبْنيّاً، أو مُدَوَّناً، أو منْحوتاً، يُفيد في معرفة شيءٍ من تاريخ اليمن في عهدهم[7]، أو

---

(١) المعارف: ٦٣٨ ـ ٦٣٩

(٢) الطبقات الكبرى: ١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ٢٨٣، وتاريخ اليعقوبي: ٢/ ٧٩ ـ ٨٠، ولسان العرب: ١١/ ٤٢٢ (عَبْهَلَ).

(٣) السيرة النبوية لابن هشام: ٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧.

(٤) المعارف: ٦١٢، ٦٣٩، والطبقات الكبرى: ١/ ١٦٠، والمفصَّل: ٣/ ٥٢٨، وتاريخ العرب: ١٠٢.

(٥) المفصَّل: ٣/ ٥٣٠ ـ ٥٣١، ٤/ ١٨٠، ٥/ ٢٤٥.

(٦) د. محمد حسين هيكل ـ حياة محمد: ٩٣.

(٧) المفصَّل: ٣/ ٥٢٩.

ممّا قَدَّمُوه لها من أسباب الحضارة والعمران، مع أن حكم الحبشة خلَّفَ آثاراً، وجُملةَ نصوصٍ مكتوبةٍ كشفتْ عن بعض تاريخ اليمن في عهدهم!

ولعل ابن ذي يزنٍ لم يَبْتَغِ من الذهاب إلى دولة فارس أكثر من إقامَةِ حلفٍ، يقفُ للحلف بين الحبشة والروم، ويُوفِّر له السلاحَ اللازمَ لتحرير اليمن، وكانت حروبُ النزاع بين دولتيْ فارس وبيزنطية مستمرةً، وكان أنوشروان يحرصُ على أن يظلَّ نفوذُ الروم بعيداً من الحجاز بعد أن اقترب من اليمن[١]، واتصل بالنصارى في نَجْرانَ وغيرها، وقدَّم لهم المساعدات، وأَمَدَّهم بالبنَّائين والفَعَلة لإقامة الكنائس، وكان لبعض أشراف نجران حَظْوةٌ عند ملوك الروم[٢]، وقد وجَدَ أنو شروان في عقد حلفٍ مع الملك سيف، فرصةً تُبْلِغُهُ مَداخِلَ البحر الأحمر، وتُحقِّق له اتصالاً مباشراً من اليمن مع عرب الحجاز، وكانوا إذ ذاك أكثرَ تجار العرب نشاطاً، ليضْمنَ انتقال تجاراته في جزيرة العرب بسلام[٣]. أما الرجالُ الذين أُرسِلُوا مع ابن ذي يزن، فكانوا، على عادة الملوك يومئذٍ رهائنَ تُعَدُّ رَمْزاً إلى الإلْتِزام بالحِلْف، وكانوا يُسمُّونهم «الوضائع»، وهم، كما ذكر ابنُ منظور، قومٌ كان ملوك فارس يختارونهم، وينقلونهم إلى بلادٍ أخرى، يُرْتَهَنُونَ بها تأميناً على الوفاء بالعهد[٤]. ويبدو أن بُعْدَ ما بين فارس واليمن جعلَ أنُو شروان يشترط أن يُزوِّجَهم العربُ من بناتهم[٥]، وكانت العربُ تكرهُ تزويجَ بناتها من الأعاجم، فنشأ من هذا التزاوج جيلٌ غَلَبَ عليه اسمُ «الأبناء»، وكان له شيءٌ

---

(١) د. عمر فروخ ـ العرب والإسلام: ٢٤.

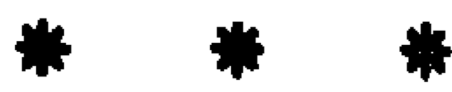
(٢) المفصَّل: ٣/ ٥٣٣.

(٣) المرجع نفسه: ٢/ ٦٤٧.

(٤) لسان العرب: ٨/ ٣٩٩ (وضع)، ١٤/ ٩١ (بني).

(٥) مروج الذهب: ٢/ ٥٦.

من النفوذ لم يتجاوز صنعاءَ[1]، وذِمارَ، وهي قرية من أعمال صنعاء فيها أفْنَاءٌ من الأبناء[2]، أي أخْلاطٌ، ولم يكن لهم أكثرُ من ذلك، فقد ظلت دولة بيزنطية متفوِّقةً عليهم في البحر[3]، وظلت قوافلُ ملوك فارس، التي لا تُؤدِّي جعالة المرور بأرض العرب إلى زعماء القبائل، عرضةً للنَّهب على طريق الحجاز أو على طريق البحرين (الأحْسَاء)، وهو دليل على أن وجودهم باليمن لم يُنْشِىء لهم سلطاناً على أحد.



● تلك كانت الدولَ العربيةَ القديمةَ المشهورةَ، التي قامت في جنوب جزيرة العرب، وكانت مدنُها وقُراها مراكزَ كبرى للتجارة، وأسواقُها محطاتٍ للقوافل. وقد أمسكت بمقاليد التجارة الدولية، وأحْكَمْت سُلطانَها على طِرُقها دهْراً طويلاً وكانت كلما ازداد حرصُ الأمم الأخرى على العطور والبَخُّور واللُّبَان وسائِر الأفاوِيه والتَّوابل، واشتدَّ وَلَعُها بالمنسوجات العربية والشرقية، أسرع العربُ إلى رَفْع أثْمان بضائعهم، وزيادة نسبة المكوس والضرائب على التجارات التي تمرُّ ببلادهم، فصاروا بذلك أكثر الأمم ثروةً وغنىً وتَرفاً. . . ولم يكن ذلك حالَ دُوَلِ الجنوب وحَسْب، وإنما أسْهَمَتْ فيه أيضاً دولٌ عربيةٌ أخرى نشأت في عصور الجاهلية، وازدهرت في شمال بلاد العرب ووَسَطِها، وكان عمرانُها، كعُمران دول الجنوب، قائماً على التجارة والسيطرة على طُرُقها، وإحْكام وسائل احتكار السِّلَع والعُروض التي يحتاج إليها أبناء الأمم الأخرى. . . وكان أقْدمَ هذه الدول: مملكةُ الأنباط،

(١) المفصَّل: ٤/ ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) معجم البلدان: ٥/ ٦٨ ـ ٦٩.

(٣) المفصَّل: ٤/ ١٩٠.

ومملكةُ تدمر، وكانت كلٌّ منهما حلقةً في سلسلة ذلك الطريق التجاري الشهير، ومحطَّةً كبرى من محطات التجارة التي تمتَّعتْ بنصيب وافر من الثروة والرخاء[1]، ويمكن أن نُلحِقَ بِدَوْلَتَيْ الأنباط وتدمر كُلًّا من مملكتي اللخميِّين بالعراق، والغساسنة بالشام، ثم أعظمَ محطات التجارة في بلاد العرب قاطبةً: مكَّة وأسواق الحجاز ونَجْدٍ.



المطلب الخامس ـ مملكة الأنباط:

الأنباط شعب عربيٌّ قديم سكن شمالَ الحجاز، ثم أقام دولةً امتدت من مِدْيَن على ساحل البحر الأحمر إلى المواضع الجنوبية والشرقية من فلسطين وحوران، ثم شملت دمشقَ وسهلَ البقاع[2]، وتشهدُ آثارُ مدينة الحِجْر (مدائن صالح) أنها كانت في حوزة الأنباط، وكذلك بُصْرَىٰ وصَلْخَد. وتُعَدُّ دولتُهم من أقدم الدول العربية في عصور الجاهلية، وكانوا يتكلمون العربية، ويكتبونها بالخط الآرامي.

وكانت مدينةُ «البتراء»[3] قاعدتَهم وحاضرةَ مُلْكِهم، أقاموها على جبل يرتفع نحو ألفِ متر، ونَحَتُوها في الصخور، وقد ازدهرت أواخرَ القرن الرابع ق. م، وظلَّتْ أربع مئة سنة تشغَلُ مركزاً خطيراً على طريق القوافل الذي يصل جنوب جزيرة العرب ببلاد الشام وثُغُور المتوسط، فكانت القوافلُ

---

(١) تاريخ العرب: ٩٣، ١٠٣.

(٢) المفصَّل: ٣/ ١٥.

(٣) البتراء: لفظة يونانية معناها الصخرة، يُقابلها في العبرية كلمة: سَلَع، وفي العربية: الرَّقيم، وتعرفُ اليوم بِوَادي موسى، وما تزالُ آثارُ قُصورِها وبُيوتها حتى اليوم، تبدو منحوتةً في الصخور وكأنها حجرٌ واحد.

تحطُّ بها لتتزوَّدَ من مياهها العذبة، وتستبدلَ بالإبل المُتْعَبة إبلاً جديدةً نَشيطَةً، تستعينُ بها على المراحل الباقية من رحلتها، فضلاً عمّا تقومُ به من أعمال التجارة والمبادلة في أسواقها. وقد بلغت البتراءُ قمَّةَ مَجدها وغِنَاها في القرن الميلادي الأول، إذ غَدَتْ حلقةً هامَّةً في سلسلة المحطات التجارية الكبرى التي انتشرت على طريق التجارة، ومركزاً رئيساً تتفرَّعُ منه الطرُقُ إلى غَزَّة ومصر والشام والمدن الفينيقية وخليج العرب والعراق[1].

وكان الأنباطُ تجَّاراً مَهَرة، وصُنَّاعاً حِذَاقاً، يُجيدون لُغَتَيْن أُخْرَيَيْن على الأقلّ إلى جانب العربيَّة، كاليونانيَّة والآرَامِيَّة، وكانوا يرحلون بمَتَاجِرهم إلى الشام ومصر والعراق والحجاز وبلاد الروم، وكان منهم أطبَّاءُ وشعراء. وكانت لهم علائقُ وثيقةٌ بعرب الحجاز ظلَّت مستمرةً إلى ما بعد ظهور الإسلام[2]. وعُرِف عنهم أنهم كانوا يُشاركون فيما تحمله قوافلُ العرب من المتاجر، ويفرضون ضرائبَ مُعيَّنةً على البضائع المجلوبة إلى بلادهم أو المحمولة منها، ويُمارسون أحياناً نوعاً من الاحتكار لأصنافٍ من السِّلَع والعُروض التجارية، ويَحْمُونَ طريقَ القوافل الذي يمرُّ خلال ديارهم. ولم تكن لهم حاصلاتٌ من بلادهم، لأن أرضهم ليست زراعيَّةً، باستثناء ما كانوا يُنتجونه من الذهب والفضة وزيت السمسم... وسائرُ مَتَاجرهم كانت تُحمل إليهم من العراق والشام وجنوب الجزيرة وغزَّة وعسقلان وصيدا وصور وخليج العرب وغيرها من البلدان[3].

وقد ظلَّت البتراءُ في تَرَفٍ ونَعيمٍ حتى دَمَّرها تراجان الروماني سنة

---

(1) تاريخ العرب: ١٠٤ ـ ١٠٥، ١١٠، والمفصَّل: ٣/ ٢٠.
(2) المفصَّل: ٧/٣١٣.
(3) تاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٧.

(١٠٦ م)، وكانت سورية صارت ولاية رومانية منذ سنة (٦٤ ق. م) وظلت أجزاؤها الجنوبية بأيدي ملوك النبط، ولما قضى تراجان على مملكتهم، جعلها مع بلاد شرق الأردن ولايةً عربيةً واحدةً، وألحقها بالإمبراطورية الرومانية، ونقل مقرَّ الحكم إلى مدينة بُصْرى[1]، فتَضَاءَل شأنُ البَتْراء، وما لبث أن اضْمَحلَّ مع القرن الثالث للميلاد. ولكن الأنباط استمرُّوا في ممارسة التجارة وقيادة القوافل، وتبيَّن من بعض الكتابات التي عُثِر عليها، والتي تعودُ إلى سنة (٢٦٦ م) أنهم كانوا حينذاك ما يزالون أصحابَ تجارةٍ يتَّجرون بها بين مصر وجزيرة العرب ومرافىء البحر الأحمر[2]، على الرغم من سقوط دولتهم، وتَحوُّلِ طريق القوافل عن عاصمتهم.



المطلب السادس ـ مملكةُ تَدمُر:

لعلَّ أكمْلَ مِثَالٍ لمحطَّاتِ التجارة ومُدُنِ القوافل في بلاد العرب إنما هو مدينةُ تدمر... إن الأساس الجغرافي لهـذه المدينة نبعٌ من الميـاه العَذْبة، تفجَّر عند مَعْبَر جبليّ، في مَوْضعٍ تَوَسَّط باديةَ الشـام، فأنشَأَ فيه واحَةً خضراء، تحوّلت منذ مطلع الألف الثاني ق. م إلى محطةٍ تجاريةٍ، لا بدَّ للقوافل التي تعبرُ باديةَ الشام من التوقُّف عندها، والنزول بها، طلباً للراحة والمِيّاه العَذْبة والطعام. وقد تقلَّبتْ عليها شعوبٌ وقبائلُ مختلفةٌ من العرب البائدة، كالعَمُّوريين والكنعانيين والآراميِّنَ، قبل أن تَغْلِبَ عليها قبائلُ من العرب الباقية، لِتُصبحَ مملكةً عربيةً منذ مطلع القرن الثاني

---

(١) تاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ١/٣١٨ ـ ٣١٩، وتاريخ العصور القديمة: ١٧٤ ـ ١٧٥.
(٢) المفصَّل: ٣/٤٩ ـ ٥٠.

ق. م[١]... ويذهبُ البعضُ إلى أن تدمر دخلت دائرة النفوذ الروماني في أوائل القرن الميلادي الأول، ولم يكن ذلك قطعاً نتيجة فتح عسكري، وربما كانت العِلَّةُ فيه تعلُّق مصالح تدمر التجارية بمصالح الرومان، وقد كانوا يسيطرون على الطرق والموانىء في مصر وسورية وبلاد الأناضول[٢]... والمعروف أن كتائب الرماة التدمريين هي التي كانت تحمي للرومان قوافلهم من غارات اللصوص وقُطَّاع الطرق[٣]، مع وُجود حاميةٍ رومانيةٍ في المدينة، لم يكن لها في الحقيقة دَوْرٌ فعليٌّ إزاءَ أهلِ المدينة والقبائل المحيطة بها[٤]... وإنما الدوْرُ الفعَّالُ كان للمدينة نفسها باعتمادها على قُوَّاتها الخاصة من الرماة التدمريين الشهيرين، فحَمتِ المدينةَ، ومصالحَها، وطُرُقَ البادية، والقوافلَ المارَّةَ بها[٥].

وقد ازدهرت تدمرُ، وعَظُم خَطَرُها في فترة النزاع بين دولتي الرومان وفارس، لحاجة الفريقين إليها في مَوْقعها. ثم بلغت قمةَ المجد الاقتصادي في القرن الثاني للميلاد، ولا سيما بعد سقوط دولة الأنباط سنة (١٠٦ م)، إذ تحوَّلت إليها من البتراء «كلُّ الطرق التجارية في الشرق بين مصر وجزيرة العرب من جهة وفارس والهند والصين من جهة أُخرى، وصارت حلقةً رئيسةً في طريق الحرير بين الصين والرومان...»[٦]، فرفَعَتْها التجارةُ

(١) الحوليات الأثرية السورية: المجلد ٣٢ لسنة ١٩٨٢، ص ١٥٩، وتاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ١/ ٤٣٢. ود. عدنان البنّي ـ تدمر والتدمريون: ٦٨.

(٢) تدمر والتدمريون: ٧١.

(٣) المفصَّل: ٣/ ٨٩.

(٤) المصدر نفسه: ٣/ ٨٣.

(٥) تدمر والتدمريون: ٧١.

(٦) المصدر نفسه: ٧٣.

وقوافلُها من محطة في واحةٍ وسط البادية إلى مدينة مُتَميِّزَةٍ لا بُدّ للقوافل القادمة من العراق إلى الشام، أو الذاهبة من الشام إلى العراق، من أن تمرَّ بها... فصارت سوقاً كبرى للتجارة، تحفلُ بأجْوَدِ السِّلَع والعُروض وأثمنِها، فاغْتَنَى أهلُها، وكَنزُوا الذهبَ والفضة، وتَزَيَّنُوا بالجواهرواللآلىء، ونَصَبُوا التماثيلَ في الشوارع، كما أصبحت مَثَابةً لعبادة الأصنام، تحجُّ إليها مختلفُ القبائل المقيمةِ حولَها. ويبدو من كتابةٍ مُؤَرَّخة في شهر أيلول (سبتمبر) من سنة (١٣٢ م)، أن نفوذ تدمر بلغ شرقاً مدينةَ «عانَة» على الفُرات، وكانت لتدمر حامِيَةٌ فِيها، وذُكرت في الكتابة مدينةُ الحيرة، وهو دليل على وجودها في ذلك الزمن، كما ذُكر فيها «الإلَهُ شيع القوم الذي لا يشربُ الخمرَ»، وهو حامي القوافل، مما يدل على أن عانة كانت مدينةً للقوافل[١]، وأن تدمر كانت مركزاً لبلاد امتدَّت من الفرات إلى جبال لبنان.

وفي القرن الثالث للميلاد، وصلت تدمر إلى أوج عظمتها، حينما غَدتْ عاصمةً مزدهرةً لمملكةٍ امتدت من قلب الأناضول شمالاً، حتى الاسكندرية جنوباً، وتُعَدُّ الفترةُ ما بين (١٣٠ ـ ٢٧٠ م) أَزْهَىٰ أيام تاريخها[٢]، ولا سيما ما كان منها في عهد ملكها «أُذَيْنة»، ثم في عهد ملكتها «زنوبيا»، فظلَّت على ذلك حتى قضى عليها الرومانُ سنة (٢٧٢ م)، بعدما هدَّدتْهم زنوبيا، فخافوا أن تقتحم عليهم روما، وتقضي على دولتهم... وحينئذٍ بدأت مدينةُ «بُصْرَىٰ» في الظهور لِتَحلَّ محلَّ تدمر، في زَمن مُلْكِ الغساسِنَة بالشام[٣].

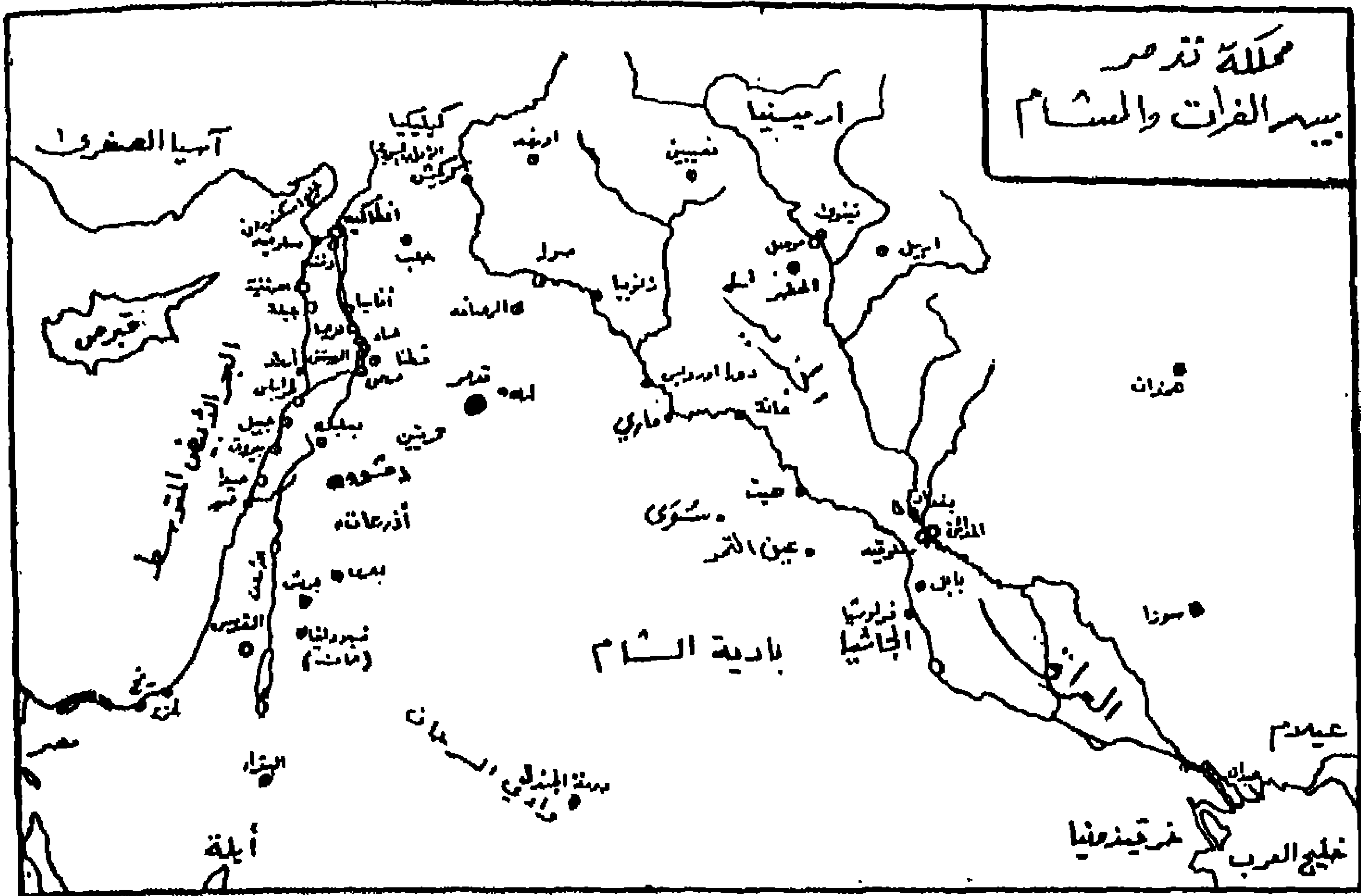
* * *

---

(١) المفصَّل: ٣/١٣٨ ـ ١٤٠، وتاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ٤٤٦، وتدمر والتدمريون: ٢٦.

(٢) المفصَّل: ٣/ ٨٤، ٨٨ وتاريخ العرب، ١١٢، وتدمر والتدمريون: ٦٦.

(٣) تاريخ العرب: ١١٤ ـ ١١٥.



وقد بلغ من قوة مملكة تدمر في عهد أُذَيْنَة، أنه أحبَّ مجاملةَ شابور الأول ابن أردشير، حينما انتصر على الرومان، وأسَر قيصرهم ڤاليريان، وغنم منهم مغانمَ كثيرةً، فأرسل إليه من تدمُرَ، قافلةً كبيرةً مُحمَّلةً بالهدايا الثمينة، فلما أُبلِغتْ إليه، غضب غضَباً شديداً، وتساءَل كيف يَجْرُءُ صاحبُ واحَةٍ في البادية، على مُهاداةِ ملكِ الملوك ومُخاطبتهِ، وأمر بإلقاء هداياهُ في النهر، وأن يُساقَ إليه مُكبَّلاً، لِيَسْجُدَ بين يديه مُعْتذِراً! وعلم أذينةُ بهذه الإهانة، فقام من فَوْرِهِ على رأس جيش، وتوجَّه إلى بلاد فارس، وقاتلهم قتالاً ألقىٰ الرُّعبَ في نفوسهم، فاندحروا إلى ما وراءَ الفرات، فاتَّبَعَهم، واحتلَّ الجزيرة، وهزم شابور، وحاصر عاصمتَهُ المدائنَ، فترك له الفرسُ معظم ما غنموه من الرومان، ووقعت بعضُ نساء شابور أسيراتٍ في يديه، ثم عاد إلى تدمر. . . وقد حاول الفرسُ بعدئذٍ الانتقام من أُذَينة، وأقاموا على حربه سنينَ طويلةً، فلم يظفروا منه بشيء[1] . . .

---

(١) موسوعة تاريخ العالم: ١/ ٣٤٢، والمفصَّل: ٢/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥.

وكانت عَظمةُ تَدْمُر على هذا النحْوِ، أو أكثرَ منه شِدَّةً وألَقاً، على عهد زنوبيا[1]، واسمها الأصليُّ «بنتُ زباي»، الملكة العربية المشهورة في العصر الجاهلي ببلاد الشام، صاحبة تدمُر، وملكة الشرق. وَليت المُلكَ بعد وفاة زوجها أُذَيْنة سنة (٢٦٧ م)، ولم تلبث أن تمرَّدت على الرومان، وقاتلتْهم فَهَزَمْتهم، واستقلَّتْ بالملك، فامتدَّ سلطانُها من الفرات شرقاً إلى المتوسط غرباً، ومن صحراء العرب إلى آسية الصغرى، وضمَّت إليها مصر. ثم حشد لها الرومانُ، وهاجموها بقيادة أورليان، وبعد معاركَ ضاريةٍ، وحصارٍ شديد، انهزمت، وقيل إنها سيقت أسيرةً إلى روما حيث توفيت سنة (٢٨٥ م). لم ينبغ مثلُ الملكةِ زنوبيا في النساء شجاعةً وعقلاً ودهاءً، فضلاً عن الجمالِ، والهيبة، والحَزْم، واحتمالِ المَشَاقِّ والمصاعبِ، إلى ما تميَّزَتْ به من العفَّة، وأناقة المَلْبَس، وسِعة الثقافة، وغزارة المعرفة. وكانت تُحسِنُ إلى جانب العربية التدمريَّةِ أكثرَ اللغاتِ المعروفة في عصرها كاليونانية والمصريّة وأخَواتِ التدمريّة من الساميَّات.



وكان تُجّارُ تدمر يتولَّوْن جانباً كبيراً من أعمال التبادُل التجاري بين أُمَم الشرق وبلاد حَوْض المتوسط، وكانت لهم علائقُ تجاريةٌ منظمة بكل البُلدان المعروفة يومئذٍ، والمواطنُ التدمريُّ كان تاجراً قبل أن يكون شيئاً آخر، بل كان، بتعبير أكثر دِقَّةً، صاحبَ قافلة تجارية، أو شريكاً بها، أو مرتبطاً بشَأنٍ من شؤونها. وكانت تدمُرُ نموذجاً لمدُنِ القوافل، فقد هُيِّئَتْ فيها كلُّ

(١) يخلط معظمُ المؤرخين بين زنوبيا ملكة تدمر، وزينبَ الزبَّاء ملكةِ الجزيرة الفُراتية، التي قتلت جذيمةَ الأبرش ملكَ الحيرة، ثم انتقم منها ابنُ أخته عمرو بن عديّ، واحْتال حتى حَصَرها في حِصْنها، فتناولتْ سُمّاً وقتلت نفسها، وقالت قَوْلتَها: بِيَدي لا بِيَدِ عمرو!

الأسباب لتسهيل وصول القوافل إليها، ونُزُولِها بها، أو مُرُورها وانتقالها وتَزوُّدها بما تحتاج من المؤَنِ. وكانت لها في تدمر مخازِنُ عاليةُ السقوف، مُعَدَّةٌ لِدُخُول الإبِلِ بأحْمَالها، كما كانت لها طرُقٌ خاصةٌ تسلكها، وكان لكل قافلة قائدٌ يقودُها، وجماعةٌ من الخفراءِ يحرسونها، وكشَّافَةٌ يتقدَّمُونها. وقد حصل التدمريون من شيوخ القبائل في البادية على أذُون بمرور قوافلهم سالمةً في مناطقهم، ولم يكن هذا ليمنعَ قائدَ القافلة من مُبَاغَتَةٍ يقوم بها بعضُ الصعاليك، فكان يستعدُّ لمثل ذلك، ويحمل معه الهدايا يُقدِّمها إليهم على سبيل المجاملة ودَرْءِ الأذَى. وكان تجارُ القوافل في تدمر من الطبقة العليا في المجتمع، وقد أُقيمت لهم، ولقادَةِ القوافل وحُمَاتِها، تماثيلُ رُفِعَتْ على أعمدةٍ في شوارع المدينة وساحاتها وسوقها الرئيسة العامّة (الآغورا)، تكريماً وتخليداً لذكراهم[1].

* * *

المطلب السابع ـ مملكةُ الحِيرَة:

وهي من الدُوَلِ التي أقامها العربُ في العراق، وكانت تشملُ غالباً: الحيرة والأنبار وبَقَّة وهِيت وعين التمر والقطقطانة، وخَفِيَّة وما والاها، والرقَّة، وتمتد إلى سِنْدَاد والأُبُلَّة، ومن نواحيها: الخَوَرْنَقُ والسَّدِيرُ وبارق. وكانت منازِلَ لكثير من قبائل العرب[2]، منذ أوائل القرن الثالث للميلاد[3]،

(١) تدمر والتدمريون: ١٠١ ـ ١٠٤، ١٠٦ ـ ١٠٨، وتاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ١/ ٤٣٣.

(٢) العرب قبل الإسلام: ٢٦٩ ـ ٢٧١، وتاريخ العرب: ١٢١، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٢٥، وتاج العروس: ٨/ ٢٢١(سند)، و ١١/ ١٢٠ (حير)، والأغاني: ٢٢/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤، والشعر والشعراء: ٢٥٥ ـ ٢٥٦، ومعجم البلدان: ١/ ٤٧٣.

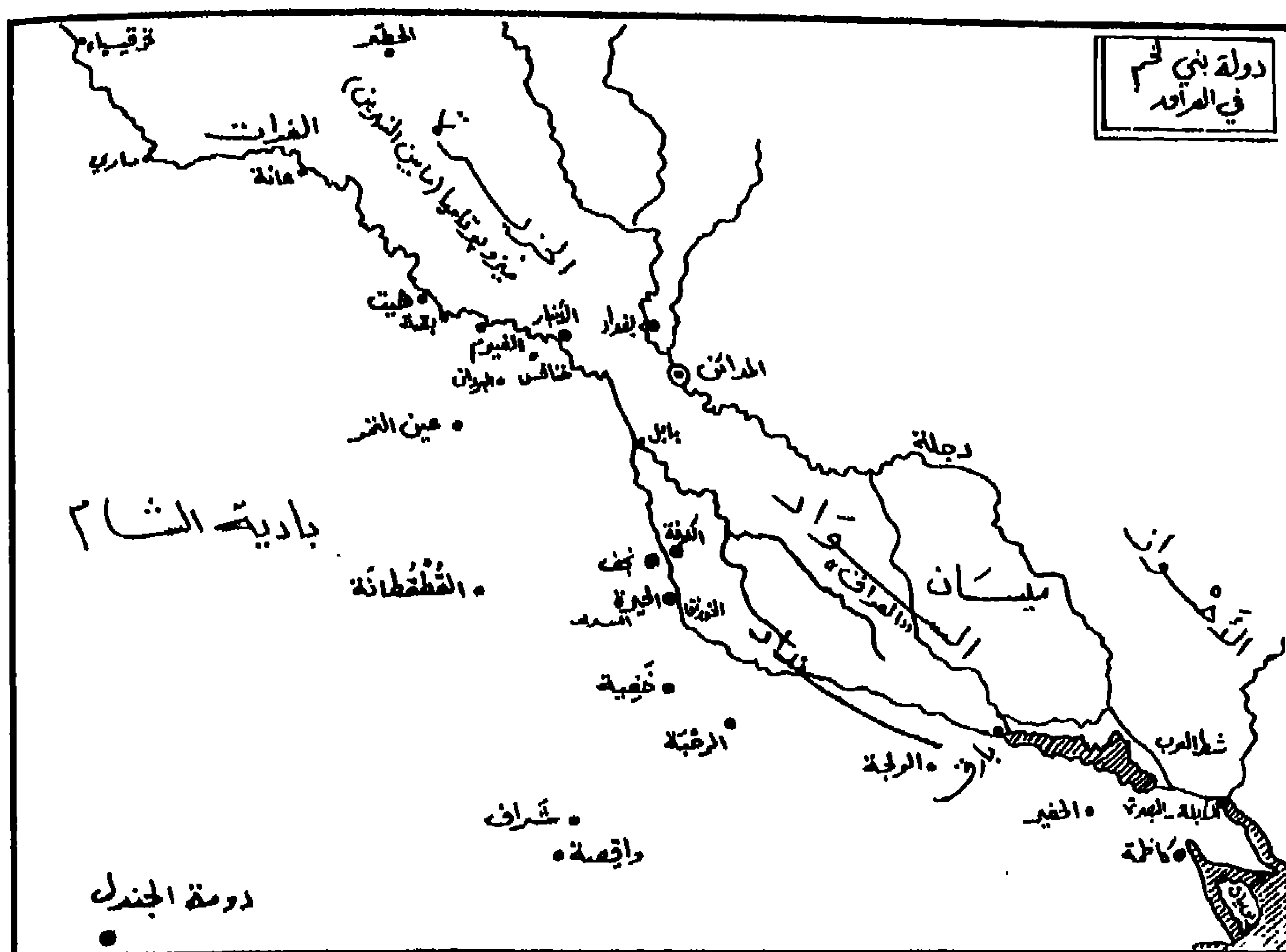
(٣) تاريخ العرب: ١٢٠.

وكانت مدينةُ الحيرة حاضِرتَها، وعاصمة ملوكها من بني لَخْم، تقع على بُعْدِ ثلاثة أميالٍ جنوبَ الكوفة، بين بحيرة النجف وتخوم البادية، أرضُها خصبة جداً، كثيرةُ المياه والأشجار، طيِّبةُ الهواء. وكان أهلُها أكثر العرب ثقافةً، حذقوا الصناعات، ودَرَسُوا بعض العلوم، وأتْقَنَ بعضُهم الفارسية والآراميَّةَ إلى جانب العربية[1]، فكانوا يجوبون الأقطار يُتاجِرون ويُعلّمون إخوانهم القراءةَ والكتابة. وكانوا مُسْتقلِّين في إدارة شؤونهم، لا يلتزمون حِيَال دولة فارس، إلا بما تُوجبه المعاهداتُ عليهم، وهو غالباً الوقوفُ إلى جانبها في الدفاع عن حدودها ضدّ غارات الأعراب، أو حروب الروم. وكانوا في رخاءٍ كبير ونعيم مُقيم، يعملون وُسَطاءَ في التجارة، يحملون متاجرَ الفرس إلى مكة، وبعضِ أقاليم جزيرة العرب، وينقلون متاجرَ العرب إلى فارس[2]، ويتعهَّدون حمايةَ القوافل الفارسية بأجْرٍ هو، عادةً، جُعْلٌ كبيرٌ يأخذونَه منهم[3]، وذكرت بعضُ الروايات التاريخية أن الفرس استكثروا مرَّةً هذا الجُعْلَ، وأبَوْا أن يدفعوه، فاستولى العربُ على القافلةِ كلِّها. . .

(١) المفصَّل: ٣/ ١٧١.

(٢) فجر الإسلام: ١٦ ـ ١٧.

(٣) المرجع نفسه: ١٤، والمفصَّل: ٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧.



دولة بني لخم في العراق

ويبدو من استقراء أخبار ملوك بني لخم بالعراق «أنهم كانوا يتمتَّعون باستقلال وسيادة في المناطق والقبائل والمدن التي كانت تحت سلطانهم وحُكمهم، وأنهم كانوا يُعيِّنُون العمال، ويَجْبُونَ الضرائب فيها لحسابهم، وأن صِلتَهم بملوك الفرس كانت صِلَةَ محالفةٍ، ومنافعَ مُتَقابلة في مُعْظم الأحيان، أكثرَ منها صلةَ خاضعٍ، تابعٍ، أو عاملٍ، وإن كان يُستفاد من ثنايا الروايات أيضاً، أن ملوك الفرس كانوا يتمكنون أحياناً من بَسْط سلطانهم على الدولة اللَّخْمِيَّةِ وملوكها، ويتدخَّلون فيها عَزْلاً ونَصْباً في ظروفٍ تَرتَبِكُ فيها حالةُ الدولة، بسبب انكسار حربي، أو تنافسٍ على العرش»(١)، ولكن ذلك لم يكن قاعدةً، فقد اشتدت سيطرة فارس أواخر عهد بني لخم، واجْترأ

(١) تاريخ الجنس العربي: ٥/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

كسرى أبرويز على قتل الملك النعمان، ثم حاول أن يحكم الحيرةَ مباشرةً بِعُمَّالٍ من الفرس، فأخفق في محاولته، واضْطُرَّ إلى استعمال «إياس بن قبيصة الطائي» مُداراةً للعرب، ووقتئذٍ وقعت موقعةُ ذي قار، وانتقم فيها العربُ من الفُرس ثأراً لمقتل ملكهم النعمان.

ويؤكد استقلالَ دولة العرب بالحيرة غالباً عن دولة فارس، النصُّ الذي دوَّنَهُ «أبْرَهَةُ» باليمن، بعد انتهائه من ترميم سَدّ مأرب نحو سنة (٥٤٣ م)، وذكر فيه أسماء الوفود التي أَتَتْهُ مُهنِّئةً، فكان فيها: رسولٌ لملك الحيرة المنذر الأكبر ابن ماء السماء، ورسولٌ لملك الغساسنة بالشام الحارث بن جبلة، وكذلك رسول لقيصر الروم جُسْتِنْيان، وآخَرُ لكسرى الفُرس أنو شروان[١]. . . وقد كان المنذر الأكبر (٥١٤ ـ ٥٥٤ م) من عظماء ملوك العرب بالعراق، ومن أرْفَعِهم قَدْراً، وأشدِّهم بأساً، وهو الذي انتصر على «بليزاريوس» أحدِ أبطال الروم، وكبيرِ قُوَّاد جُسْتنيان، وأسَرَ اثنين من قادته[٢]. . . وهنالك أيضاً أخبار عن وجود عُمَّالٍ أحياناً لملوك الحيرة على بلاد البحرين وغيرها، والعاملُ عند العرب عادةً نائبُ الملك[٣]، وعن وُجودِ سفراءَ لهم أيضاً عند ملوك الفرس والروم، ولا سيما في أيام عظمائهم، كامرىء القيس بن عمرو بن عَدِيّ اللخميِّ، فقد جاء في النقش الذي عُثِرَ عليه بالنَّمَارة من أرض حوران، وكانت في حَوْزَةِ الروم: «هذا قبرُ امرىء القيس بن عمرو، مَلِكِ العرب كلِّهم، الذي تقلَّدَ التاجَ، وأخضعَ قبيلتَيْ أسد ونزار وملوكَهم، وهَزَمَ مَذْحِج، ووصل إلى أسوار نجْرانَ مدينةِ شَمِر، وأخضع مَعَدّاً، واستعمل بَنِيهِ على القبائل، وأنَابَهم عنه لدى الفُرس والروم. . .»[٤]. ويتضح من هذا النقش، المكتوب بالحرف

---

(١) المفصَّل: ٥/٣٢٨، ٣/ ٤٨٤.

(٢) المفصَّل: ٣/٢١٩ ـ ٢٢١، والأعلام: ٧/ ٢٩٢.

(٣) المفصَّل: ٥/ ٢٨٧.

(٤) العرب قبل الإسلام: ٢٦٩ ـ ٢٧١.

النبطي واللهجة العربية الشمالية، أن جزيرة العرب كلَّها كانت وقتئذٍ بين مَلِكَيْن: شَمِر يرعش (٢٧٥ ـ ٣١٦ م)، ملكِ سبأ وريدان وحضرموت واليمن، وامرىء القيس بن عمرو (٢٩٣ ـ ٣٢٨ م)، وأن هذا الأخير ملَّكَ أبناءَهُ على قبائل العرب[١]، وأرسل بعضَهم نُوَّاباً عنه لدى ملوك فارس والروم... والعجيبُ أن زَيْدانَ، بعدما أثبتَ نصَّ هذا النقشِ الخطير، نقل عن ابن خلدون قوله: «إن امرأ القيس كان عاملاً للفُرس على مَذْحِجَ وربيعة ومُضَر، وعلى سائر بادية العراق والجزيرة، والحجاز»[٢]! ولا بدَّ لنا من الإشارة هنا إلى أن المقصود بالجزيرة في هذا النصّ، هو القسمُ الشماليُّ من بلاد الرافدين، وهو ما سمَّاهُ الرومانُ «ميزوپوتاميا». أي ما بين النهرين[٣]، وهو المنطقة التي تقع بين أشُور وبابل، التي سمَّاها العربُ: الجزيرةَ، أو جزيرةَ أقُور، وكانوا تَوغَّلُوا فيها وغلبتْ قبائِلُهم على مُعْظمها[٤]، فلمَّا ظهر قورشُ الفارسي[٥]، وضمَّها إلى مُلكه، سمَّاها: العربيَّةَ، وكذلك فعلَ حفيدُه دارا ابنُ قُمبيز[٦]، فقد ذُكرتِ «العربيَّةُ» في البلاد التي خضعتْ له[٧]، وتوهَّم

---

(١) المفصَّل: ٢/٥٤٨ ـ ٥٤٩.

(٢) العرب قبل الإسلام: ٢٧١.

(٣) ويُسمَّى القسمُ الجنوبيُّ: بلاد بابلَ، والعراقَ العربيَّ، والسوادَ، وسهلَ شنعار، وحدوده من موقع بغداد إلى الأُبُلَّة على رأس الخليج العربي.

(٤) موسوعة تاريخ العالم: ١/٢٩٧ ـ ٢٩٨، وتاريخ أوروبة في العصور القديمة: ١٢٦، ١٧٥. ومعجم البلدان: ١/١٣٨، ٢/١٣٤ ـ ١٣٥، والمفصل: ١/ ٦٢١.

(٥) قورش: (٥٥٧ ـ ٥٢٩ ق.م)، مؤسس الإمبراطورية الفارسية الأخمينية، التي قضى عليها الإسكندر المقدوني سنة (٣٣١ ق.م).

(٦) دارا ابن قمبيز: (٥٢١ ـ ٤٨٥ ق. م)، وقد بلغت الإمبراطورية في عهده أقصى اتساع لها، من الهند إلى مصر.

(٧) المفصل: ١/ ٦٢٠، ٦٢٥، ٦٢٨، وتاريخ سورية وفلسطين: ١/ ٢٤٠، ٢٤٢، والحوليَّات الأثرية ٣٢/١٠٨.

البعضُ أنها جزيرةُ العرب، بينما هي في الحقيقة الجزيرةُ الواقعةُ بين دجلة والفُرات[1]، ولم يَثْبُتْ أن الفُرس أو اليونان أو الرومان أخضعوا جزيرة العرب، وكلُّ ما جاء في الأخبار على خِلاف هذه الحقيقة، وهْمٌ أو لَبْسٌ وقع لأهل الأخبار، بعد انقضاء أكثر من ألف عام، فجعلوا يخلطون بين الأسماء، ويحسبون الجزيرةَ الفُراتيةَ، التي كانت تخضع بين حينٍ وآخَر إلى بعض ملوك إيران، والتي نَعَتَتْها المراجعُ الفارسية بالعربية، إنما هي جزيرةُ العرب! هذا، ويجب الحذَرُ أيضاً من المراجع الفارسية ومَن أَخَذ عنها، حينما تتحدَّثُ عن خضوع العرب إلى الفرس، لأن ذلك لا يعني في الحقيقة سوى عرب العراق والجزيرة الفراتية، كما أنه لايدلُّ على خُضُوعٍ فعليٍّ ودائم، بل على تحالُفٍ في معظم الأحيان[2].

والواقع أن العرب تَمدَّدُوا حتى إلى بلاد فارس، في عهد ملوك الطوائف بإيران، وقد استمرَّ أكثر من خمس مئة سنة، لم يكن للفُرس فيها شأنٌ يُذكر، حتى قام فيهم أردشير الأول ابنُ بابك (٢٢٦ ـ ٢٤٠ م)، فقضَى على ملوك الطوائف، ووحَّد البلادَ، وأقام الإمبراطورية الساسانية[3]، وكان العربُ وقتئذٍ مُسْتَقِرِّين في مَيْسَانَ، والأَحْواز[4]، وكَرْمان[5]، وكان حاكمُ ميسان عربياً حينما سار إليها أردشيرُ الأول ليُخضِعَهَا، مما يدلُّ على أن

---

(١) المفصَّل: ١/ ٦٢٦.

(٢) تاريخ العرب: ٧٠، والمفصل: ١/ ٦٢٢ ـ ٦٢٣، ٦٢٦.

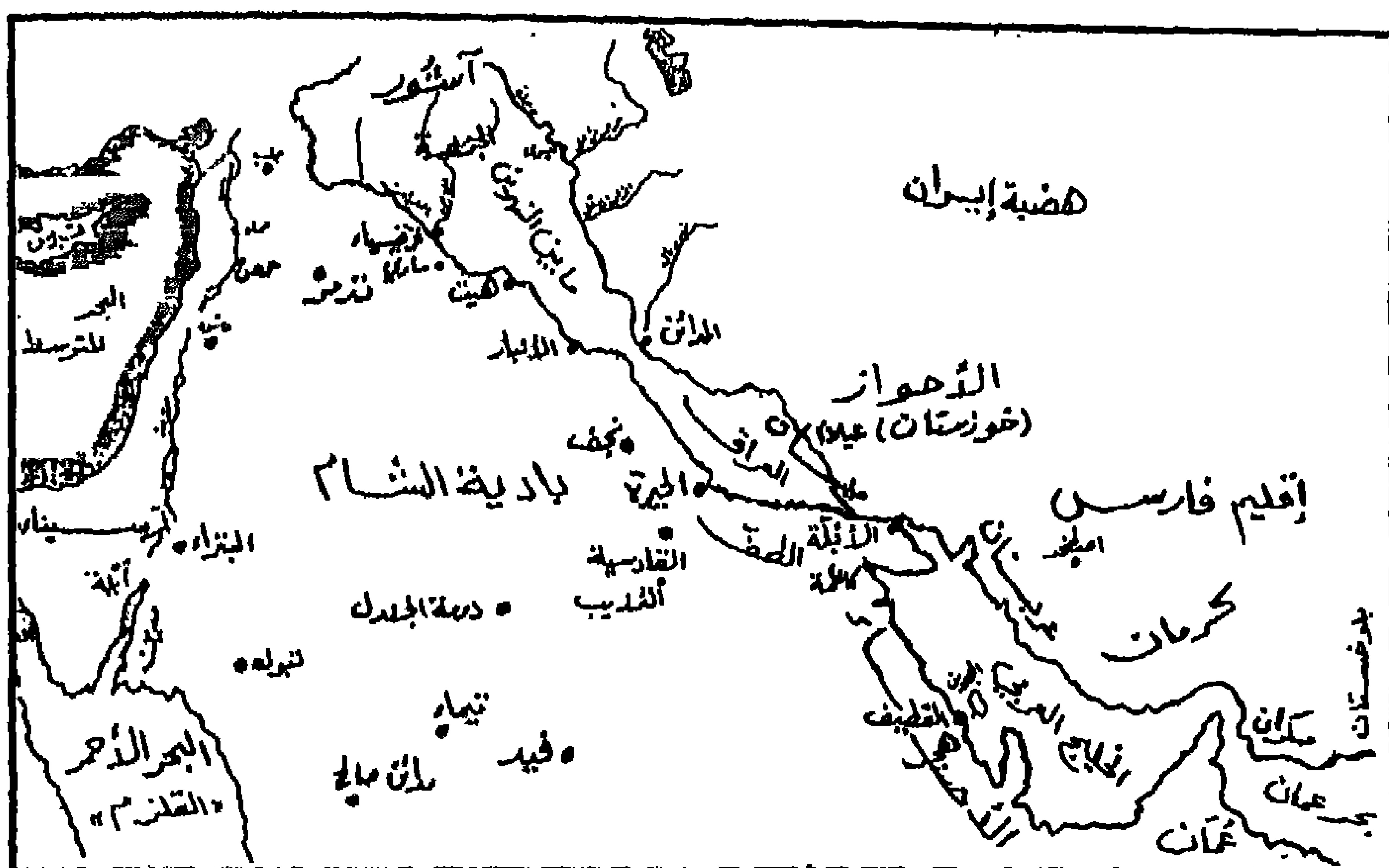
(٣) موسوعة تاريخ العالم: ١/ ٢١٥، ٢١٧، ٣٤١، وتاريخ الطبريّ: ١/ ٥٨٤، ٦١١، والكامل: ١/ ٢٩٣، ٣٤١، وأبو الفداء ـ المختصر في أخبار البشر: ١/ ٤٦، والمعارف: ٦٥٣، وتاريخ العصور القديمة: ١٤٥.

(٤) الأحْواز: ج حَوز، من حاز الأرضَ إذا مَلَكَها وبيَّن حدودها، فلا يكون لأحدٍ غيره حقٌّ فيها، وليس في كلام الفرس حاءٌ فقالوا: الأهواز وخوزستان.

(٥) كَرْمَان: إقليم يقع بين فارس ومكران، ويُتاخِم البحرَ.

وجودهم هناك كان قبل قيام دولة بني ساسان بأمَدٍ طويل. ولم يكن العربُ ينتقلون إلى فارس من العراق وحسب، بل كانوا يُبْحِرون من سِيفِ[1] عُمَان، ومن قُرى الخطِّ وعبد القيس وكاظمة في سِيف البحرين (الأحْسَاء)[2]. والعجيبُ أن في إمارات الخليج اليوم، جَوَاليَ قَدِمَتْ إليها من إقليميْ كرمان وبلو خستان، يدَّعي بعضُها أنهم من نَسْل العرب الذين استوطنوا كرمان وأسيافَ فارس في العصر القديم[3].

توطُّن العرب شاطِئَيْ الخليج في عهد ملوك الطوائف



وقد بدا مقدارُ ما بلغَهُ العربُ في العراق وجنوبِ فارس من النفوذ حينما هَلَكَ الملك يَزْدَجِرْدُ الأثِيم (٣٩٩ ـ ٤٢٠ م)، وكان سَيِّىءَ السيرة،

(١) سِيْف: ج أسياف، وهو ساحل البحر.

(٢) المفصَّل: ٢/ ٦٣٣، ٦٣٨ ـ ٦٣٩.

(٣) عُمَان والإمارات السبع: ١٤.

فكَرِه كُبَراءُ فارس أن يُملِّكُوا أحداً من أولاده، ولا سيما ابنه بهرام جور، الذي أنْشَأَهُ أبوهُ في بادية العرب، وأرْضَعتْهُ نساؤهم. وكان يزدجردُ دفَعَهُ إلى ملك العرب في العراق النعمان بن امرىء القيس (٤٠٥ ـ ٤٣١ م)، لِيَربُوَ في حِجْرِهِ، فلم يتأدَّبْ بأدب الفُرس، وإنما كان أدبُه أدبَ العرب، وخُلُقه كخُلقِهم، فأجمعوا على تمليك ابن عمٍّ له. . . فأرسل بهرامُ إلى النعمان يستنصِرُهُ، فوجَّه إلى المدائن جيشاً جعل عليه ابنَه المنذر، فعَسْكَر قريباً منها، وبعد مفاوضات وافق الفُرس على خَلْع من نصَّبُوهُ، واعتلى بهرامُ جُور العرش (٤٢٠ ـ ٤٤٠ م)، بفضل سلطان العرب في إيران يومئذٍ[1]. . . ولولاوجودُ جاليةٍ كبرى منهم، مُسْتقرَّةٍ داخلَ إيران[2]، فضلاً عن قوة دولتهم في العراق، لما استطاع جيشُ النعمان الوصولَ إلى عاصمة الإمبراطورية، ولما كان له ذلك النفوذُ الذي أنزل عن العرش ملكاً، ورفَعَ آخَرَ مكانَه. . .

على أن هذه الواقعة يجب ألا تحمِلَنا على الاعتقاد بأن الأمور بين الفرس وعرب العراق كانت تجري هكذا دائماً، فالعلاقة الطبيعية بينهما كانت غالباً علاقةَ حلفٍ وتعاهُد، وما لم يقُمْ في أحَدِهما مَلِكٌ قويٌّ طموح، فيخرج عن هذه القاعدة، ويتمرَّدُ عليها، كالذي ذُكر عن تنكيل شابور ذي الأكتاف (٣٠٩ ـ ٣٧٩ م) بالعرب الذين توغَّلوا في بلاد فارس، من العراق والجزيرة الفراتية والبحرين وعُمَان[3]. . . ولعلَّ الذي جرى في عهد قبَاذ بن

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٧٠ ـ ٧٣، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ١٦٢، والمختصر في أخبار البشر: ١/ ٤٩ـ ٥٠، والمفصَّل: ٢/ ٦٤٥ ـ ٦٤٦، ٣/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧، والأعلام: ٨/ ٣٥.

(٢) المفصَّل: ٢/ ٦٣٣.

(٣) المعارف: ٦٥٦، والكامل: ١/ ٣٩٢، وموسوعة تاريخ العالم: ١/ ٣٤٣، والمختصر في أخبار البشر: ١/ ٤٨، والعرب قبل الإسلام: ١٣٣.

فيروز (٤٨٥ ـ ٥٣١ م)، يمكن أن يُتَّخَذَ دليلاً على طبيعة العلاقة، التي كانت بين الفُرس، والعرب في العراق، كما يُمكن أن يُفهم منه أنه لم يكن للفرس سلطانٌ مباشر على بادية الشام، ولا على جزيرة العرب... فقد تعاقَبَ، في زمن قباذ، على مُلك العرب في العراق، سبعةٌ من الملوك، أولهم: الأسودُ بن المنذر الأول (٤٧٤ ـ ٤٩٤ م)، ثم المنذر الثاني بن المنذر الأول، ثم النعمان الثاني بن الأسود، ثم أبو يعفر علقمة بن مالك اللخميُّ، ثم امرؤ القيس الثالث بن النعمان الثاني، ثم المنذر الثالث بن امرىء القيس الثالث، وهو المنذر الأكبر الشهير بابن ماء السماء... ولسببٍ ما، تَنحَّىٰ عن المُلك، واستبدَّ به المِلكُ الحارثُ بن عمرو بنِ حجر الكنديُّ بضعَ سنين، فأرسل إليه قباذُ: إنه كان بيننا وبين الملك الذي كان قبلَكَ عَهْدٌ، وأُحبُّ لِقَاءَكَ... فخرج إليه الحارثُ في عَددٍ وعُدَّة، والتقيا بقنطرة الفَيُّوم، قربَ هِيت في العراق، واصطلحا على أن لا يجوزَ الفراتَ أحدٌ من العرب، أي أن يمنعَ الحارثُ القبائلَ التي كانت تتقلَّبُ في البادية، بين العراق والشام، من غزو الفُرس، وقد تقاضَىٰ من قَبَاذَ إتَاوةً على ذلك، بعدما أنبأَهُ بأنه لا يستطيعُ ضَبْطَ العرب إلا بالأموال[1]...

ولا شك في أن هذا الخبر، على إيجازه، يُؤكد، كما ذكرتُ آنِفاً، أن العلاقة بين الفرس والعرب كانت غالباً علاقة حِلْفٍ وتعاهُدٍ، ما لم يظهر أحياناً في أحد الفريقين مَن يطغى على الآخَر[2]. وأن الفُرس هم الذين كانوا

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/٩٥ ـ ٩٦، والكامل: ١/٤١٣ ـ ٤١٥، والمختصر في أخبار البشر: ١/٥١، وموسوعة تاريخ العالم: ١/٣٤٥، والعرب قبل الإسلام: ٢٧٦، والمفصَّل: ٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤، و ٣/٣٣٦ ـ ٣٤١.

(٢) برنارد لويس ـ العرب في التاريخ: ٤١.

يُؤَدُّون الإتاوةَ إلى العرب مُقاربةً وتألُّفاً. وأن الملوكَ الستَّةَ الذين سبقوا الحارثَ، كانوا على «العهد» نفسِه الذي أحبَّ قَباذُ عَقْدَهُ مع الحارث. وليس في النصِّ، ما يُشِيرُ إلى تَبَاعَةِ العرب للفُرس، ولو كانت القاعدةُ أن يكون العربُ عُمَّالاً لملوك فارس على العراق، لكان حَسْبُ قَباذَ أن يُرسلَ إلى الحارث يأمره بضبط الحدود، ومنع غارات الأعراب.

وقد كان موقعُ الحيرة بين بادية الشام والعراق مركزاً تجارياً له أهميَّةٌ كبرى، لأن كثيراً من بضائع الشرق الأقصى والهند كانت تُنقل إلى سورية عن طريق بادية الشام مُروراً بالحيرة، فكانت بذلك من محطات التجارة وأسواقها الشهيرة، وكانت قبائلُ العرب وتُجَّارُهم يقصدون سوقَها لِمَا كان فيه من العُروض والسِّلَع والغَلاَّتِ المختلفة[1]، ولما كان في المدينة من المُتَنَزَّهات والحانَاتِ والملاهي... والمعروف أن الحيرةَ بلغتْ ذروةَ الازْدِهار في أيام الملك المنذر الأول (٤١٨ ـ ٤٦٢ م)، وهو ابنُ الملكِ النعمانِ الأول (٤٠٠ ـ ٤١٨ م)، الذي يُنسب إليه بناءُ قصرِ الخَوَرْنَق، وكان من بدائع الفن. وقد انتهت هذه المملكةُ مع الفتح الإسلامي سنة (٦٣٣ م) حين استسلمتْ للجيش الذي يقودُه خالدُ بْن الوليد[2].

* * *

المطلب الثامن ـ مملكة الغساسنة:

وهي من دول العرب في الشام، بدأت بالظهور أوائل القرن الثالث للميلاد بين حوران والبلقاء، وامتدَّت إلى الجنوب الشرقي من دمشق، على

---

(١) المفصَّل: ٣/ ٣٠١.

(٢) تاريخ العرب: ١٢١ ـ ١٢٢ و ١٢٥.

مَقْربةٍ من الطرف الشمالي لطريق القوافل العظيم الذي كان يربط مأرب بدمشق[1]... فكانت بذلك الموقع «حلقةَ الوصل بين بلاد الروم وجزيرة العرب»[2]. وقد قيل إن جَفْنةَ بنَ عمرو مُزَيْقِياء بن عامر ماء السماء من أزْد كهلان، هو أولُ من تولَّى قيادةَ الغسَّانيين إلى أطراف الشام الجنوبية، وهو الذي أسَّس دولتهم، «وكانت عاصمتُهم الجابِيَةُ من قُرى الجولان، بين دمشق والمزيريب»[3]، وقد اشتُهرت بجَابِيَة الملوك وجابية الجولان[4]. وكانوا على جانب كبير من الترقّي، مُتَّصِلين بالثقافة اليونانية والحضارة الرومانية، اتّصالَهم بحضارات من تعاقَبَ على بلاد الشام من الأُمَم والشعوب، ولا سيما الكنعانيين والآراميِّين، وعُمِّرتْ دولتُهم قروناً طويلة[5] ثم انتهت في عهد جَبَلة بن الأيْهم آخر ملوكها، بعدما انتصر العربُ على جيوش الروم في معركة اليرموك.

ولا شك في أنهم لعبوا دوراً خطيراً في التجارة بين بلاد العرب وسورية وبلاد الروم، يبدو ذلك فيما كانوا عليه من الثَّراء والترف، وفيما شادوه من القصور والمنازل والمرافق العامة، كالحمامات العامّة والأَقْنِية الأرضيَّة والمسارح والأدْيَار، ولا تزالُ آثار قصورهم ظاهرةً في مدينة بُصْرى، وفي أنحاء الشرق والجنوب من جبال حوران، ويُقال إن نحواً من ثلاثِ مئةِ مدينةٍ وقريةٍ، كانت عامرةً في أيامهم، وهي اليومَ أطلالٌ حول منطقة حوران. ومن المواضع التي يُنسب إليهم بناؤها: القسطل بالبلقاء،

---

(١) تاريخ العرب: ١١٥ ـ ١١٦، والمختصر في أخبار البشر: ١/ ٧٢، والعرب قبل الإسلام: ٢٥٣.

(٢) تاريخ الحضارة العربية: ١٩.

(٣) الأعلام: ٢/ ١٣١.

(٤) المفصَّل: ٣/ ٤٣٨.

(٥) فجر الإسلام: ١٩ ـ ٢١.

وأذرح من أعمال الشراة، وقصر المشْتَىٰ والقصر الأبيض، والقلعة الزرقاء، وعذراء (عدره)، وجلّق، والسويداء(١). ويتبيَّن من مطابقة مختلف الروايات أن حدود مملكة الغساسِنة لم تكن ثابتةً، بل كانت تتَّسعُ تارةً، وتضِيقُ أخرى، على قَدر قوَّة أو ضعف مُلوكها، وربما امتدت أحياناً إلى مقربة من دمشق، وإلى فينيقية لبنان، وفلسطين والأردن وقسمٍ كبير من البادية. لكن هذا لا يتعارض مع القول بأن ملكهم الثابت كان بين حوران والعقبة، حيث تُعدّ منطقة الجولان أكثرَ بلادهم شهرةً(٢). وكانت بُصْرى فى أيامهم محطةً تجاريةً ضروريةً جداً للقوافل القادمة من الحجاز واليمن، بعدما تحوَّلت طرقُ التجارة إليها إثْرَ سقوط البتراء، كماكانت موضعَ سوق موسمية تُقام فيها كلَّ سنةٍ في موعدٍ معيَّن. وجاء في الأخبار أيضاً، أنه كان بها سوقٌ تجاريةٌ مَسْقُوفةٌ، مساحتُها نحوُ مئةٍ وأربعين متراً مربَّعاً، وكانت بها كنيسةُ الراهب بَحِيرَا. وإذاكان انتقالُ الأنباط إلى بُصْرى، بعد انتهاء دولتهم، قد حوَّل طرُقَ التجارة إليها، فوسَّعُوها، وشادوا بها كثيراً من الأبنية الرائعة، غير أن سقوط تدمر هو الذي أنْعَشَ تجارتَها، فظلَّتْ على ذلك في زمن الغساسنة، وعَظُم خَطَرُها، حتى قال فيها خالدُ بنُ الوليد: بُصْرى ميناءُ الشام والعراق(٣)... ويُذكَرُ أن الإدارة الرومانية أقامت على طول الحدود السورية مع الصحراء العربية، سلسلةً من الحصون، كان حُمَاتُها غالباً من قبائل العرب، لحماية حواضرها من غزو الأعراب، وهجرة القبائل إليها(٤)، وهو ما كفل للأسواق

---

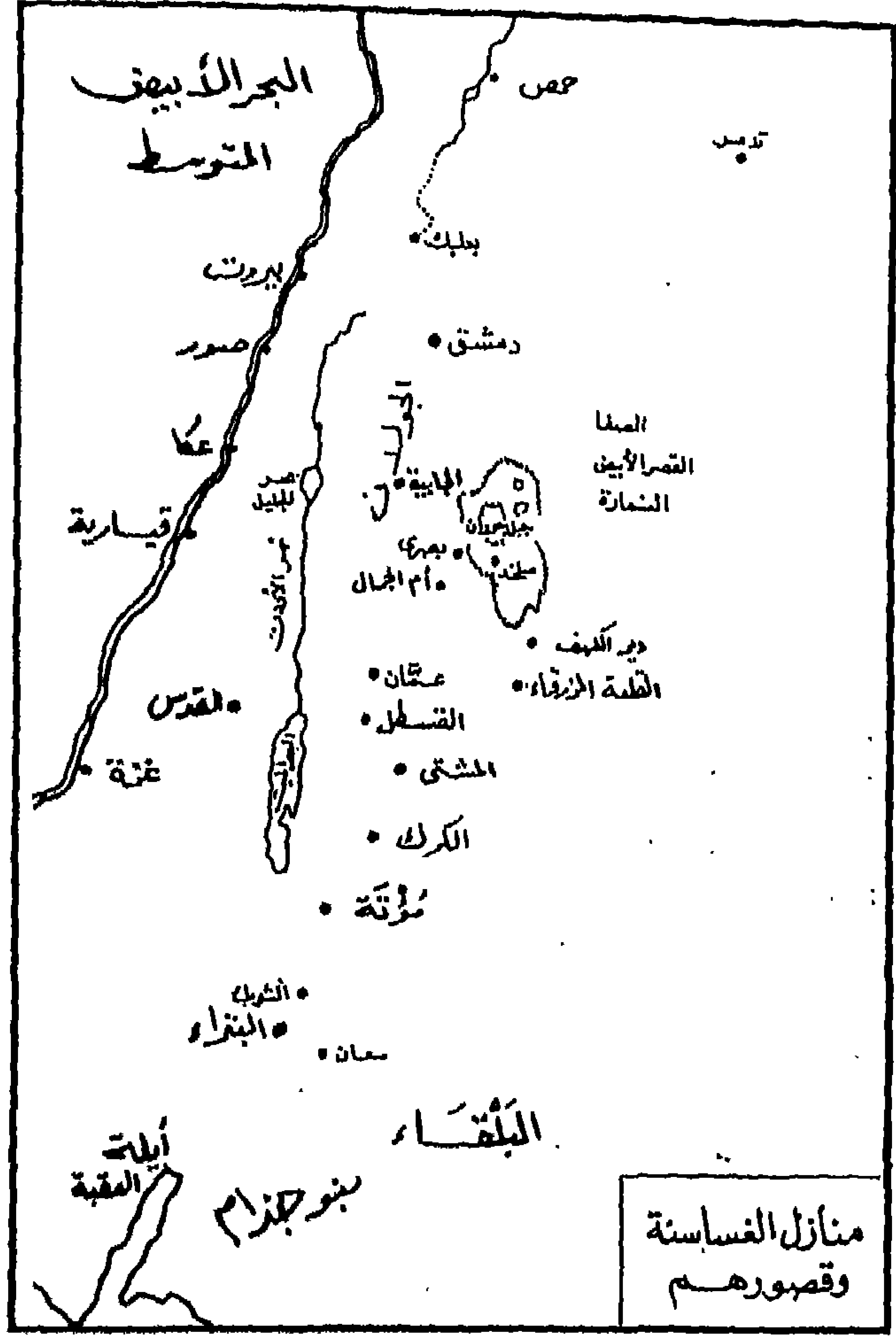
(١) تاريخ العرب: ١١٩، والعرب قبل الإسلام: ٢٦٠ ـ ٢٦١، والمفصَّل: ٤٣٨/٣؛ وتاريخ الحضارة العربية: ١٩.

(٢) المفصَّل: ٣/ ٤٤٠.

(٣) معالم الحضارات: ١٣٥.

(٤) المفصَّل: ٢/ ٦٢٩.

السورية عهداً طويلاً من الرخاء والازدهار، وفتح للتجار السوريين أسواق العالم(١).



---

(١) تاريخ سورية: ١/٣١٩.

وأخيراً لا بُدَّ من التنويه بما حقَّقَهُ محمد عزّة دَرْوَزَة في كلامه على مملكة الغساسنة، إذ أكَّد أنها لم تكن عمَالةً روميَّةً مُرْتَهنةً برضاء الروم، وإنما كانت مملكةً قامت في أساسها، ثم استقرَّتْ، واستمرَّت بالاستناد إلى عصبيَّة قوميَّةٍ، وقوةٍ ذاتيَّة، فرأى الرومُ أن يستفيدوا منها في حماية معمورة الشام من هجمات البادية، وفي حرب أعدائهم من الفُرس وبني لخم، ورأى الغساسنةُ مصلحةً لهم في التعاقُد والتوافُق مع الروم على ذلك. وكان ملوكُ الغساسنة في الوقت نفسه يمارسون الحكم الفعليَّ في أنحاء مملكتهم، ويُوَلُّون العمَّالَ، ويجبون الضرائب، وظَلُّوا على هذا الأمر حتى أواخِرِ حُكمهم، وكانوا يتلقَّبون بألقاب الملوك، ويتوارثون الملك في ذُرِّيَّتِهم، ويُرسلون الرسُلَ والوفودَ إلى الدول الأخرى تُمثِّلُهم، وكلُّ ذلك يُعَدُّ من آيات الحكم الفعليّ، والسيادة، والسلطان، والاستقلال(١).



المطلب التاسع ـ مدينةُ مكَّة عاصمةُ العرب ومفخرتهم القومية:

ثمَّةَ مدنٌ أخرى للقوافل كانت محطاتٍ تجاريةً كبرى في بلاد العرب، نشأتْ على الطريق التجاري العظيم بين اليمن والشام، في بعض مناطق نَجْدٍ والحجَاز، وهي كثيرةٌ، نذكر منها مكةَ والطائف ويثربَ واليمامةَ ودُومةَ الجندل... وكان لها جميعاً آثارٌ قويَّةٌ في ظهور الأسواق الموسمية وازدهارها. ولكنّ أعْظَمَها أثَراً، وأكثرها نشاطاً، وأَوْسَعَها شُهْرةً كانت مدينة مَكَّة بما اجتمع لها من حُرْمَةِ الموضع، وحُسْنِ الموقع، وإحْكَامِ التدبير...

(١) تاريخ الجنس العربي: ٥/٣٩٣ ـ ٣٩٤.

فالكعبةُ فيها كانت للعرب جميعاً، على اختلاف قبائلهم، وتَبَايُنِ دياناتهم، وتَعدُّدِ أرْبابِهم، وهي بيتُ الله، واللَّهُ عندهم ربٌّ فوق الأرباب جميعاً، والأمرُ كان فيها، خلافاً لِما كان في غيرها، إنما يَقُومُ على التعميم دون التخصيص، وعلى تمثيل العرب بجُمْلَةِ مَأْثُوراتهم ومعبوداتهم[1]، وليس على تمثيل أهل مكة وحدَهم وما كان لهم من الشعائر والسُّنَن. وقد كانت مدينةُ «الطائف» على طريق القوافل، وكانت أطيبَ هواءً، وأجْوَدَ تُرْبةً، مَلأَىٰ بالعُيون الجارية، والمياه العَذْبة، والأودية الخصبة، والمزارع المُثْمِرة من النخيل والأعْنابِ والموز والرمَّانِ وسائر أنواع الفواكه والنبات، وكانت تسكنها قبيلةُ ثقيف، وهي من كُبْرِيَات قبائل العرب، ومعها فيها أحياءٌ من قريش وحمْيَر وأزْدِ السراة وكنانة وعُذْرة وهوازن وغيرهم[2]، وكانت «اللاتُ» معبودةً في الحجاز كما في تدمر وَالبتراء[3]، فأقاموا لها في الطائف بيتاً على وادي وَجّ، له حَجَبةٌ وكسْوةٌ، وكانوا يُحرِّمون موضعَه يُضَاهُونَ به الكعبة[4]، وكانت سوقُ عكاظ، وهي أعظمُ أسواق العرب الموسمية، تقومُ على سهلٍ واسع من الأرض، مُتَّصلٍ في كثير من جوانبه بسُفُوحِ الطائف ووِدْيانها، ومع هذه المزايا كلها، وبالرغم من أن بني ثقيف أحْسَنُوا استخدامها، وجعلوا من الطائف مدينةً غَنِيَّةً مزدهرةً، ومحطةً تجاريةً كبرى، نافَسَتْ مكة في كثير من الأمور، لكنها لم تبلغ مَبْلَغَها من المكانة الدينية، أو المنزلة السياسية والاجتماعية والتجارية عند سائر العرب.

* * *

---

(١) مطلع النور: ١٥٦.

(٢) معجم البلدان: ٤/٩.

(٣) تدمر والتدمريون: ٢٩٧.

(٤) المحبَّر: ٣١٥.

١ ـ مَوْقِعُ مكة ونشأتُها:

في وسط طريق القوافل العظيم، الذي يمتدُّ بين جنوب جزيرة العرب وبلاد الشام، مُحاذِياً البحرَ الأحمرَ، وعلى بُعْدِ نحو خمسين ميلاً من ساحله عند مرفأ جُدَّة، تقومُ بضعُ سلاسِلَ من الجبالِ الصخريَّة، وتُحيطُ بِوَادٍ تكادُ تَسُدُّهُ لولا منافِذُ ثلاثةٌ، يَصِلُهُ أَحَدُها بجُدَّة، والثاني بوادي القُرى وطريق الشام، والثالثُ بمدائن الجنوب. وفي هذا الوادي المحصور بالجبال قامتْ مكةُ وتَوَسَّعتْ حتى صارت أعظم مركز ديني، وأكبر محطة تجارية في تاريخ العرب، ثم غَدَتْ بموقعها بين الحضارة والبداوة أكملَ مِثَالٍ لِمُدُنِ القوافل التي كانت مَهْداً للرسالات النبوية، فالتاريخُ لم يعرفْ رسالة نَبَوِيَّةً في الحضارةِ دون غيرها، أو في البداوةِ المنعزلةِ دون غيرها[1]، وإنما عرفَ تلك الرسالات جميعاً في حاضِرةٍ تتوسَّطُ البادية، أو في باديةٍ على مَقْرُبةٍ من الحاضرة، ولذلك كانت مُدُنُ القوافل وما في حُكْمِها، ومكةُ أعظمُها، مهداً لقيام الدعوات الدينية، وكانت المواضِعُ الأُخرى مهداً للحُكَمَاءِ والنُسَّاكِ والفلاسفة، على مثال كونفوشيوس في الصين، وبوذا في الهند، وزرادشت في إيران، وسقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم في اليونان.

وما يزال الغموضُ يكتنفُ تاريخَ مكة في أوائله، وإنما يمكن القولُ إنها كانت في أول عهدها منزلاً للقوافل، تأْوي إلى يَنَابيعَ فيه تَعْصِمُها من العطش، فتؤدِّي صلاةَ الشكر لله على هذه النعمة... ثم ما لبثت أن صارت محطةً على طريق التوابل والطيوب والأَفَاويه المنقولة من اليمن وظفار وحضرموت، وسائر العروض الأخرى المحمولة من بلاد الشام. وأَسْهَمَ في تقدُّمها وازدهارها قيامُها في موقعٍ حَسَنٍ، تلتقي عنده طرُق المواصلات بين

---

(١) عباس العقاد ـ إبراهيم أبو الأنبياء: ١٣٨ ـ ١٥١.

الجنوب والشمال والشرق والغرب. ويرى كثير من المؤرِّخين أنها «مَكُّورَابا» أي بيتُ الربّ، التي أشار إليها الجغرافيُّ اليونانيُّ بطليموس[١]، وأنها كانت في أول عهدها مُقَاماً دينياً ومركزاً للعبادة[٢]، حتى قبل أن يسكنَها إسماعيل[٣]... فمكَّةُ هي بَكَّةُ التي ذُكِرتْ في القرآن بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً وَهُدًى لِلْعالَمِينَ ﴾[٤]، وإبْدَالُ الميم بالباء معروفٌ في لغات العرب. وتلك هي «بَعْلَبَكُّ» مُرَكَّبةٌ من كلمتين: بَعْلُ ومعناها الربُّ أو الإِلَهُ، وبَكُّ ومعناها البيتُ، أي إلَهُ البيت، وهو الإسْمُ الذي أُطلق على مَعْبدٍ في البِقَاع الشرقيّ بلُبنان، فغَلَبَ على المدينة التي تُسمَّى بعلبك[٥]. فإذا كانتِ الكعبةُ أوَّلَ بيتٍ أُقِيم لعبادة الله، في حين كانت الشعوبُ والقبائلُ في مختلف أنحاء الأرض، تُقيم البيوتَ لعبادة الأوثان والأصنام، فإنها بلا شك سابقةٌ في وُجودها قُدومَ إبراهيمَ وإسْماعيلَ إليها، يؤيِّدُ ذلك دُعاءُ إبراهيمَ ربَّه بقوله: ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ﴾[٦]... ولعلّ الطوفان كان قد أتى عليه، فأعاد إبراهيمُ وإسماعيلُ بناءَهُ، ورَفَعا قواعِدَه، وطَهَّرَاهُ للطائفينَ والعاكِفينَ والرُّكَّعِ السُّجُودِ امتثالاً لأمْرِ الله جَلَّ شأنُه[٧]. والمعروفُ أن نبيَّ الله إدريس كان قبلَ نُوحٍ وهُودٍ وصالحٍ وإبراهيمَ، وقد قال بالتوحيد ودعا إلى عبادة الله والعمل الصالح، فهو أَقْدَمُ منهم جميعاً، بينما لا يعودُ العهدُ بإبراهيم إلى أبعدَ من

---

(١) العرب في التاريخ: ٤٣، وحياة محمد: ١٠١، ومطلع النور: ١٥٤.

(٢) تاريخ العرب: ١٥١.

(٣) حياة محمد: ١٠١.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٩٦.

(٥) عبد الوهاب النجار ـ قصص الأنبياء: ١٠٣ ـ ١٠٩.

(٦) سورة إبراهيم، الآية: ٣٧.

(٧) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ـ شرح القصائد السبع: ٢٥٣، تاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٣.

القرن التاسع عشر ق. م، ويُقال إنه ظهر في أرض كنعان بعد أكثر من ثلاثة قرون على انهيار مملكة إيبلا في تلّ مرديخ، نحوَ سنةِ (٢٢٥٠ ق. م)[١]، بل هناك من يذهب إلى أنه كان قريبَ العصر من حَمُّورابي ملك بابل (١٧٩٢ ـ ١٧٥٠ ق. م) أي في نحو القرن الثامن عشر وأواخِرِ القرن التاسع عشر ق .م[٢]. . . وقد عُرِفَ عن الصابئة أنها تَدِينُ بعقائد «سابقةٍ لجميع الأديان الكتابية، وعقائدَ سابقةٍ لدين الخليل. . .»[٣]، وأن أصحابها كانوا «يُوَقِّرونَ الكعبةَ في مكة، ويعتقدون أنها من بناء إدريس عليه السلامُ. . .»[٤]، وربما كان هذا دليلاً على أن الكعبة أقدمُ عهداً من زمن إبراهيم.

وعلى ذلك لا يمكننا أن نُعيِّنَ تاريخاً مُحدَّداً لنشوء مكة، وإنما نكتفي بالقول إنها قديمةٌ جدّاً، وأبعدُ عهداً من إبراهيمَ وإسماعيل، ونَجْتَزِىءُ بما تواترت به الأخبارُ عن أهلها في زمنِ إسماعيل، وكانوا غالباً من بني جُرْهم، أقبلوا من اليمن، فلمّا وصلوا إلى مكة، وجدوا «بَلَداً ذا ماءٍ وشَجَر. . .»[٥]، فأعجبهم، فنَزَلُوا به، وكانوا يَتقاضوْنَ ضريبةَ العُشْرِ ممن يدخلُ مكةَ، من شمالها أو من جنوبها. وقد تزوَّج إسماعيلُ فيهم، وظلَّت سِدَانَةُ الكعبة بأيدي أبنائه، حتى آلَتْ إلى أخوالهم من بني جُرْهم، فاجتمعت لهم ولايةُ البيت المحرَّم وأَمْرُ مكةَ كلِّه، ومُلْكُ الحجاز[٦]. ثم إن جُرْهُماً بَغَوْا بعدئذٍ

---

(١) د. عمر الدقاق ـ إيبلا: ٥٨، ٦١، ٧٧.

(٢) أندريه بارو ـ ماري: ١٧١، إبراهيم أبو الأنبياء: ١٨٣، ١٨٥.

(٣) إبراهيم أبو الأنبياء: ٨٨.

(٤) المرجع نفسه: ٩١.

(٥) أخبار مكة: ١/ ٨٥، معجم البلدان: ٥/ ١٨٥، السيرة لابن هشام: ١/ ١١٢، المعارف: ٣٤.

(٦) الأعلام: ٢/ ١١٨.

بمكة، واسْتَحلُّوا فيها خِلالاً من الحُرْمَةِ، وظلموا مَنْ دَخَلها من غير أهلها، فقام إليهم بنو خُزَاعَة، وأَخْرَجُوهم منها، فصارت ولايةُ الكعبة ومُلْكُ مكةَ والحجاز إلى بني خُزَاعَة[1]، وبدأتْ بهم مرحلةٌ جديدةٌ من تاريخ مكة، شَهِدتْ فيها نهضةً كبرى قامت على حريّة التجارة والحرية الدينية. . . ولكن لا بُدَّ لنا قبل الحديث عن ذلك من التعرُّفِ إلى أهل مكة وبعضِ من كان حولهم من قبائل العرب، فهو يُعينُنا على تَبيُّنِ النظام الذي كان يَسُودُ الحجازَ يومئذٍ، وفَهْمِ الأُسسِ التي قامت عليها نهضةُ مكة بعد انتهاء عهد جُرْهم.

* * *

٢ ـ أهلُ مكة:

إن الأقوام التي نريدُ الحديثَ عنها، نعودُ أوَائلُها كما نعتقدُ إلى فترةٍ زمنية تقعُ في عصر الميلاد، قدَّرنا ذلك باستقراء حوادث التاريخ، وتَتَبُّعِ سلاسل الأنساب، وليس باعتماد تاريخٍ عَيَّنهُ أحدٌ من المؤرِّخين. ومن أجل ذلك رجعنا إلى عشرات المراجع، وكُتُبِ الأخبار، واسْتَخلصْنا منها جُملةً كبيرةً من المعلومات، فأَجْرَيْنا مُوازَنةً بينها، وأسْقَطْنا منها ما بدا لنا ضعْفُه وسُقْمُه، وأبْقَيْنا على ما رَجَّحْنا قوَّتَهُ وصِحَّته، فخرجنا من كل ذلك بما نعتقده صواباً، أو أقرب إلى الصواب.

والمعلومُ أن قبائل مُضَر بن نزار بن مَعَدّ، من أولاد إسماعيل، كانوا أصحابَ الكثرة والغَلَبة في الحجاز، دون سائر بني عدنان، وكانت الرئاسة لهم بمكة والحَرَم[2]. وقد أَعْقَبَ مُضَرُ بنُ نزار وَلَدَيْن هما: عَيْلانُ

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥، تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٢٢.

(٢) الأعلام: ٧/ ٢٤٩.

وإلياسُ[1]، فكان من وَلد قيس بن عيلان قبائلُ كثيرةٌ أشهرها: هوازنُ، وغَطَفان، وعَبْسٌ، وذُبْيانُ، وفَهْمٌ، وعَدْوَانُ، وثقيف[2]. . . وكانوا لكثرتهم إذا قيل اليمنيَّةُ والقَيْسِيَّةُ، دخلت قبائلُ عدنانَ كلُّها في قيس بن عَيْلانَ، نَسَباً أو عَصبيّة[3]. أمّا إلياسُ فكان له من الولد: طابخةٌ واسْمهُ عمرو، ومُدْركة واسمُه عامر، وقَمَعَة واسمه عُمَيْر، وأمُّهم خِنْدِفُ بنتُ حلوان واسمُها ليلى، وهي يمنيةٌ من قُضَاعة، نُسِب إليها أولادُها[4].

وقد وَلدَ لطابخة بن الياس: أَدُّ بن طابخة، وكانت منازلُ بَنِيه في تهامة، ثم خرجوا إلى ظواهر الحجاز ونَجْد، وتفرَّعت منهم قبائلُ كثيرة[5]، أَشْهَرُها تميمُ بنُ مُرّ بنِ أَدّ، وكانت فيهم الرئاسةُ والعَدَدُ والمَنَعَةُ والنجدَةُ والبأسُ والشِّعْرُ والفَصَاحةُ، وأوّلُ من تَرأّسَ فيهم سعدُ بن زيد مَنَاة بن تميم[6]، وتُعَدُّ تميم قاعدةً من أكبر قواعد العرب، امتدَّتْ منازلهم إلى خليج العرب من رَأْسِهِ إلى أصْقَاعِ الأَحْسَاءِ والبحرين وقطر ويبرين وعُمَان، ونزلت بطون منهم ريفَ العراق، وانتشرت في كثير من الحواضر والبوادي[7]. . .

أما مُدْركةُ بنُ الياس فكان من ولده: خُزَيْمةُ وهُذَيْلٌ. . . وكانت هُذَيْلُ من كُبْرَيَاتِ قبائل العرب، وكانوا في عَدَدٍ ومَنَعةٍ، وقد اشْتُهِروا بكثرة من كان فيهم من الشعراء، وكانت منازلُهم في جبال السَّرَاة، ووادي نخلة في جوار

(١) المختصر في تاريخ البشر: ١/١٠٥، شرح القصائد السبع: ٥٠٥.
(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/٢٢٧.
(٣) الأعلام: ٥/٢٠٧.
(٤) تاج العروس: ٢٢/٧٦ ـ ٧٧ (قمع)، ولسان العرب: ٩/٩٨ (خندف).
(٥) الأعلام: ٣/٢١٧.
(٦) تاريخ اليعقوبي: ١/٢٢٩.
(٧) الأعلام: ٢/٨٨ و ٣/٨٥.

مكة، ولهم منازلُ بين مكة والمدينة[1]، وفي مواضِعَ أُخرى. . . ووَلَدَ خُزَيْمَةُ ابنُ مدركة: كنانةَ بنَ خُزَيْمة، وكان منهم: عبدُ مناة بن كنانة، وفيهم القِيَافَةُ والعِيَافةُ[2]، ومالكُ بنُ كنانة، وفيهم النَّسَأَةُ والمُفْتُونَ[3]، والنَّضْرُ بنُ كنانة، وفيهم التجَّارُ وأَدِلاَّءُ القوافل، وكانت منازلُهم حول مكة وما وَالاَها، إلى تهامة، وعَرَفات، وكبكب، ووادي نُعمان[4]. ويرى معظمُ النسَّابين أن النَّضْرَ بنَ كنانة هو قريش، سُمِّيَ بذلك لِتَقَرُّشِهِ، أي لِتكَسُّبِهِ وتجارته، «ومَن لم يكن من وَلَد النَّضْر فليس بِقُرَشيّ»[5]، وكانت أمُّ النَّضْر: بَرَّةَ بنتَ مُرٍّ، وهي أختُ تميم بن مُرّ، وكانت زوجةَ خُزَيْمة، فَخَلَفَهُ عليها ابنُه كنانة فولَدَتْ له النَّضْرَ، فصار بنو تميم أخْوَالَ قريش[6]. . . وقد ذكر زيدان أن بعض كتب اليونان في القرن الميلادي الأول، أشارت إلى وجودِ بني كنانة في تهامة وجوارها[7]. . . وهي إشارةٌ مُهِمَّةٌ جداً، إذ تؤكد أن العهد بأبناء مُضَر من الياس وقيس بن عَيْلان يعودُ إلى مطلع الميلاد، وربما إلى ما قبل ذلك.

---

(١) المرجع نفسه: ٨/ ٨٠، والشعراء الصعاليك: ٨٠ ـ ٨١.

(٢) القِيَافةُ: معرفةُ الآثار وتَتَبُّعها، والعِيَافَةُ: التكهُّنُ وهو صدقُ الحدْس والظن، أو زَجْرُ الطير والتفاؤل بأسمائها أو أصواتها أو مَمرِّها.

(٣) المحبَّر: ١٥٦، وجمهرة أنساب العرب: ١٨٧ و ١٨٩، والمعارف: ٦٦.

(٤) الأعلام: ٧/ ١٩٧، ٨/ ٣٣.

(٥) المعارف: ٦٧، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، وانظر: أسواق العرب ٩١ ـ ٩٥، والسيرة النبوية لابن هشام: ١/ ٩٣، ونهاية الأرب: ٣٩٨، وجمهرة أنساب العرب: ١٢، والعقد الفريد: ٣/ ٣١٢، وعمدة الطالب: ٤٤، وتاريخ صدر الإسلام: ٤٦، والمفصَّل: ٤/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٦) المحبَّر: ٥٠، والمعارف: ٦٧.

(٧) العرب قبل الإسلام: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

أشْهَرُ القبائل المتفرعة من مضر بن نزار بن مَعَدّ

مُضَر بن نزار

الياس — عيلان

قمعة (عمير) — مدركة (عامر) — طابخة (عمرو) — قيس

ربيعة (لحيّ) — خزيمة — هذيل — أُدّ — سعد — عمرو — خصفة

عامر — كنانة — ضبة — مُر — (هوازن، عدوان، فهم، غطفان، ثقيف، عبس، ذبيان...)

عمرو (أبو خزاعة) — عبدمناة — مالك — النضر (قريش) — الغوث (بنو صوفة) — تميم

زيد مناة

سعد

وأمّا قَمَعَةُ بنُ الياس بن مُضَر، فكانت من بَنِيهِ قبيلةُ خُزاعَة، وهم بَنُو عمرو بنِ لُحيّ بنِ قَمَعة، واسْمُ لُحيّ ربيعةُ بنُ قَمَعَة. وكانت مواطنُهم مكةَ ومرَّ الظهران وما بينهما، وكانوا حلفاءَ قريش. وكانت لهم ولايةُ الكعبة بعد قبيلة جُرْهم أخْوالِ إسماعيل[1].

ويقول بعضُ النسّابة إن عمرو بنَ لُحَيّ نُسِبَ إلى جَدِّه، وإنما اسْمُهُ: عمرو بنُ عامر بن لُحيّ بن قَمَعَة. وهنالك دليلٌ على كلا القَوْلَيْن في الحديث

(١) نهاية الأرب: ٢٤٤ ـ ٢٤٥، وجمهرة أنساب العرب: ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وأنساب الأشراف: ١/ ٣٤. والسيرة لابن هشام: ١/ ٧٥، ٧٦.

النَّبَويّ الشريف، فقد أثبت الإمامُ البخاريُّ حديثاً رواهُ أبو هريرة[1]، عن رسول الله عليه الصلاةُ والسلام، قال فيه: «عمرو بنُ لُحيّ بن قَمَعَة بن خِنْدِف: أبو خُزَاعَة»، وفي حديث آخرَ قال: «رأيتُ عمرو بن عامر بنِ لُحيّ يَجُرُّ قُصْبَهُ (أي أمعاءَه) في النار. وكان أوّلَ من سَيَّبَ السَّوَائب»[2].

وفي إشارته إلى محاولة الحبشة غَزْوَ مكة، ذكر فيليب حِتّي وصاحباه، أن «مكة كانت إذ ذاك مقام جالِيَةٍ حبشية، لعلَّها نصرانية، يُدْعَى أفرادُهَا: الأحابيش!..»[3]، وهو قول باطل ليس له سَنَدٌ من التاريخ، ولا سيما أنه يخالفُ كلَّ المراجع التاريخية عند العرب، فالأحابيش بطونٌ من كنانة وخُزَيْمة وخزاعة، اجتمعوا في جبل بأسفل مكة، وتحالفوا أن يكونوا يداً واحدةً على غيرهم، فسُمُّوا أحَابِيشَ لاجتماعهم، والتجمُّع في كلام العرب هو التحبُّش[4]... وعلى ذلك فالأحابيش أحياءٌ من العرب كانت تسكن مكة أو أطرافها، وليسوا أيضاً كما قال عمر فروخ «مزيجاً من العرب والأحباش

(١) أبو هريرة: كُنِّيَ بِهِرَّةٍ صغيرةٍ كان يلعب بها، على اختلافٍ في اسمِهِ واسم أبيه وأقوالٍ فيهما بلغت أربعةً وأربعين قولاً، من أشهرها: عبد شمس بن صخر الدَّوسي، وقد سمّاه الرسول في الإسلام: عبد الرحمن. كان خفيف الروح، مُحبّاً للمزاح.

(٢) صحيح البخاري ـ الجزء الرابع ـ باب المناقب: ٢٢٣، والتجريد الصريح للإمام الزبيدي: ١٤٠٢ (قصة خزاعة).
والسائبة: الناقةُ تُسَيَّبُ للأصنام نَذْراً، فَترعَى وتَرِدُ الماء حيث تشاء، ويُحرَّم لحمُها وركوبُها والحملُ عليها. وعُدّ هذا الفعلُ من أعمال الجاهلية خروجاً على دين إبراهيم عليه السلام.. «تفسير ابن كثير: ٦٦٣/٢».

(٣) تاريخ العرب: ١٥٥.

(٤) المعارف: ٦١٦، جمهرة أنساب العرب: ١٨٨، المحبَّر: ٢٤٦، لسان العرب: ٢٧٨/٦، نهاية الأرب: ١٦٤، معجم البلدان: ٢١٤/٢، الطبقات الكبرى: ٥٧/٥، الكامل في التاريخ: ٥٩٣/١، المختصر في أخبار البشر: ١٠٧/١.

والزِّنج. . .»[١]، وإنما هم عرب لا غير ذلك[٢].

* * *

٣ ـ عهدُ خُزَاعَة بمكة:

ذكرنا أن أبناءَ إسماعيل كانوا، في نحو القرن الثامن عشر قبل الميلاد، مع أخوالهم من بني جُرْهم مُقِيمينَ بمكة، وظَلُّوا على ذلك حتى قامت خزاعة مع بعض بني كنانة، فأخْرَجُوا جُرْهُماً عن مكة، أو من بقيَ منهم فيها، وتولَّتْ خزاعةُ وقتئذٍ ولايةَ البيت الحرام ومُلْكَ مكة. . . ويبدو أنها أولُ من نظَّم الأمور في مكة والحجاز، فقامت بقِسْمَةِ الوظائف والأعمال، ووزَّعتْها على قبائل مُضَر[٣]، فجعلَتِ الإفْتَاءَ في شؤون الدين، ونَسِيءَ الشهور[٤]، وحسابَ السنين في بني مالك بن كنانة، وإمامةَ المواسم والقضاءَ بسوق عكاظ في بني تميم بن مُرّ، وإجازةَ الناس بالحجّ من عَرَفة في بني الغوث بن مُرّ، والإفاضَةَ بالحاجِّ من جَمْعٍ إلى مِنَى غَداةَ النَّحْرِ في بني زيد بن عَدْوان من قيس بن عيلان[٥]، وتنظيمَ القوافل وأعمال التجارة في بني النضر بن كنانة. . .

---

(١) تاريخ صدر الإسلام: ٤٧.

(٢) على أوزان: عَرَبَة، وأعراب، وعَرَب. وفي رأيي أن العرب هم الذين أطلقوا على بلاد «أثيوبيا» إسمَ: الحَبَشَة، وعلى أهلها: الأحباشَ والحَبَش، لما كانوا يَرَوْنَهُ من المخالطة بين قبائلهم وقبائل المناطق المجاورة، ومنها اليمن. .

(٣) العرب قبل الإسلام: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٤) النسيء بالمعنى اللغوي: التأخير، وبالمعنى الاصطلاحي: الكَبْسُ، وهو شهرٌ يتكوَّن من الفرق بين السنتين الشمسية والقمرية كلَّ ثلاث سنوات تقريباً، فيُكبَسُ في السنة الثالثة، تثبيتاً للشهور في الفصول الطبيعية، وسيأتي شرحه مُفَصَّلاً في بحثٍ آتٍ بالكتاب.

(٥) المحبّر: ١٨١ ـ ١٨٢، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، والكامل: ٢/ ٤٣، ومروج الذهب: ٢/ ٣٠ ـ ٣١، ومعجم البلدان: ٥/ ١٨٧، وشرح القصائد السبع الطوال: ٢٥٧.

وإذا نظرنا في كتب أهل الأخبار وجدنا أنه لم يَرِدْ فيها شيءٌ قبل خزاعة، يُشير إلى تنظيمٍ للأمور بمكة، أو تقاسُمٍ للوظائف بين أهلها على هذا النَّحْو، إلاَّ ما علمناهُ من اسْتِئْثارِ جُرْهُم بولاية البيت وحُكم مكة، وتعسُّفِها في استيفاء العُشُور ممَّن يدخلُ مكة، وأولادُ إسماعيلَ لا يُنازعونهم في ذلك، لخؤُولتهم وقرابتهم، وإعظاماً للحَرَم أن يكون به نِزَاعٌ أو قتال[1]... ولكننا مع ابتداء عهد خزاعة بمكة، بدأنا نسمعُ أخباراً تَذْكرُ أنَّ أوَّلَ النَّسَأَةِ بمكة هو مالكُ بنُ كنانة، أو بعضُ ولده[2]، وأن أوَّلَ من جُمعت له إمامةُ الموسم والقضاءُ بسوق عكاظ هو سعد بن زيد مناة بن تميم، ولعلّ إحداهما كانت في زيد مناة بن تميم، والأُخرى كانت في عمرو بن تميم وَرِثاها عن أبيهما تميم بن مُرّ، فورثهما معاً سعدُ بن زيد مناة إذ كان رئيسَ تميمٍ في أيامه[3]. وكان ذلك فيما بعدُ يكون في أحيائهم كلها، إمامةُ الموسم على حِدَةٍ، وقضاءُ عكاظ على حِدَة[4]... وربما جُعِلَ إلى بني عمرو بن تميم أيضاً الذَّوْدُ عن الحُرمات، فكان يُبَاحُ لهم مع آخرين لباسُ السلاح في الأشهر الحُرُم والمواضع المحرَّمة لِيَدْفَعوا عن الناس أَذَىٰ المُحِلِّينَ للحرُمات والعابثين بها[5]، بينما سائرُ العرب تضعُ السلاحَ في المكان الحرام والشهر الحرام، فلا يبغي أحدٌ على أَحَدٍ، ولا يجري قتالٌ.

وأظن أن خزاعة جعلت إلى بني النضر بن كنانة أيضاً، فوق القوافل وتنظيم التجارة، شيئاً كانوا يُسَمُّونَه: البَسْلَ، وأوَّلُ من عَرَفناهُ فيهم: بنو

---

(١) السيرة لابن هشام: ١/ ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) أخبار مكة: ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٣٨.

(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٢٩.

(٤) المحبَّر: ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٥) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧١.

مُرَّة بن عوف بن لؤيّ[1]، وكانوا من قريش أصلاً، ولكنهم دخلوا في بني ذبيان من قيس بن عَيْلان[2]... وأعتقد أن عوف بن لؤيّ ورثه عن أبيه لؤي بن غالب بن فهر، وظلَّ في ولده رغْمَ انتقالهم إلى بني ذبيان.. والبَسْلُ فيما ذكر ابنُ إسحاق هو الحلالُ والحرامُ، فكان لهؤلاء القوم، دون العرب جميعاً، ثمانيةُ أشهر حُرُم من كل سنة، فوق الشهور الأربعة الأُخرى المحرَّمة، و «قد عرفتْ ذلك لهم العربُ، لا يُنكرونه ولا يَدْفَعُونه، يسيرون به إلى أيّ بلاد العرب شاؤوا، لا يخافون منهم شيئاً...»[3]، فكانت قريشٌ بذلك قوّامةً على حُرُمات العرب، تمتلكُ حَصَانَةً تسمحُ لها بالتنقُّل في بلادهم، للتدقيق في الحلال والحرام من أعمالهم، أو عقائدهم، وربما للنظر في حُرُمات المواضع والأزمنة، من غير أن تخشَى شيئاً تكرهه من أحد، فتمتَّعتْ من دون سائر العرب، بعهد سلام طويل، راجت فيه تجاراتها، وعظمت قوافلها، ووصلت إلى مختلف البلدان القريبة والبعيدة... يؤكد ذلك قولُهم إن من اسْتَحلَّ معبدَ القُلَّيْسِ بصنعاءَ، ونَجَّسَهُ، وكان أبرهةُ الحبشيُّ أراد أن يُحوِّلَ حجَّ العرب إليه، إنما كان قُرَشيّاً من بني فُقَيْم[4]، من كنانة بن خُزَيْمة.. وقد سكن بنو مُرَّة بن عوف بوادي الرَّقَم، دون مكة، في ديار غطفان[5]، وذكر ابن الأثير أن قبيلة من غَطَفان انتصرت على قبيلة من مذحج اليمنية، فأثْرَتْ وكثرت أموالُها، فقالوا: والله لنتَّخِذَنَّ حَرَماً مثلَ حَرم مكة، لا يُقْتَل صَيْدُهُ، ولا يُهاجُ عائِذُه، فَبَنَوْا حَرَماً ووَليَ سِدَانتَهُ أصحابُ

---

(1) السيرة لابن هشام: ١/ ١٢٤.
(2) جمهرة أنساب العرب: ١٣.
(3) السيرة لابن هشام: ١/ ١٠٢، ولسان العرب: ١١/ ٥٥، وبطرس البستاني ـ محيط المحيط: ٤٠.
(4) الكامل: ١/ ٤٤٢.
(5) معجم البلدان: ٣/ ٥٨.

البَسْلِ في الحجاز، بنو مُرَّة بنِ عَوْف[1]. فهذا هو البَسْلُ فيما أرى...

* * *

ويبدو أن تعسُّفَ جُرْهم في معاملة مَن كان يدخل مكةَ مِن غير أهلها، وعَبَثَهم بالحُرُمات، وفُسُوقَهم في الكعبة، على ما يروي الرواة[2]، أفْضَتْ إلى عُزُوفِ العرب عن قَصْدِ مكةَ في مواسمها الكبرى، كالحجِّ والعُمْرة وأسواقِ عكاظ والمجنَّة وذي المجاز، وكانت مواردَ رزقٍ كبرىٰ لأهل مكة ومَنْ في جِوارهم، فلما آلَتِ الولايةُ إلى خزاعة، بادرت إلى تنظيم تلك المواسم على نحوٍ يُعيدُ الطمأنينةَ إلى قلوب الحُجَّاج والزائرين، ويُعَظِّمُ حُرْمتَها في نفوس الناس. فكانت لنا من ذلك أُولَى الإشارات الصريحة الواضحة إلى طقوس الحجِّ في الجاهلية، على الرغم من تكلُّفٍ تعوَّدْناهُ من بعض الرواة في تفسير كثيرٍ من الوقائع على غير حقائقها، كِنِسْبتهم الغَوْثَ بنَ مُرّ والي الإجازة بالحجِّ زَمنَ خُزاعة، إلى بني جُرْهم، وإلحاقه باليمن، ظناً منهم أن قُصيّاً وحدَهُ نظَّم مكة، لم يَسبقْهُ، ولا يجوزُ أن يَسْبقَهُ أَحَدٌ إلى ذلك، أو اتِّكالاً منهم على حكايات بني العباس! وإنما بدأ تنظيمُ ذلك فعلاً زَمنَ خزاعة، فلمّا قَدمَ قصيٌّ مكةَ وتولَّى أمرها، أكمل النظامَ بما أحْدَثَه من شؤونٍ سيأتي الكلامُ عليها في حينه.

● **ولاةُ الحجِّ والإفاضة:**

في تقديرنا أن الغَوْثَ بنَ مُرٍّ وولدَهُ من بعده، ويُسَمَّوْن بني صُوفَة، كانوا يَلُونَ الإجازةَ بالناس في الحجّ غالباً منذ أواخر القرن الثاني الميلادي،

---

(١) الكامل في التاريخ: ١/ ٥٠٣، ٦٤٢.

(٢) شرح القصائد السبع: ٢٥٤، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٢٢.

ومثلُهم زَيْدُ بنُ عَدْوانَ وبنوهُ مِن بَعده، الذين كانوا يَلُونَ الإفاضة. فأمَّا الغوثُ أو بنو صوفة، فكانت العربُ إذا حجّت ووقفت بعَرَفة، لا تَدْفعُ منها حتى تدفعَ بهم بنو صُوفَة، وتُجيزُهم إلى المزدلفة، وهي مِشْعَرٌ حَرامٌ سُمِّيت «جَمْعاً» لاجتماع الناس بها بعد عرفة، فإذا كان يومُ النَّفْر في «مِنَى» وأتى الناسُ لِرَمْي الجِمَار[1]، كان رجُلٌ من صُوفَة حين تميل الشمسُ يبدأ بالرمي فيرمي الناسُ معه، فإذا فرغوا من رمي الجِمَار، وأرادوا النَّفْرَ من مِنى إلى مكة، أخذ بنو صوفة بجانِبَيْ الممرّ، لا يجوز أحدٌ من الناس، حتى يمضيَ أمامهم بنو صوفة، فإذا مَضَوْا خَلُّوا سبيلَ الناس فانطلقوا على أثَرِهم إلى مكة. فكان بنو صوفة يَلُونَ الإجازةَ في الحجِّ، فيدفعون بالناس من عَرفَة، ثم يَنْفِرُون بهم من مِنىً، وظَلُّوا على ذلك حتى انقرضوا، فوَرِثهم بنو سعد بن زيد مناة بن تميم، وكانت منهم في صفوانَ بنِ جناب بن شجنة، ثم في ولده من بعده، حتى كان آخِرَهم كَرِبُ بنُ صَفْوانَ الذي قام على عهده الإسلامُ. وأمَّا زيدُ بنُ عَدْوان وبَنُوهُ من بعده فكانوا يَلُونَ الإفاضة بالناس من المزدلفة أي «جَمْع» غداةَ النَّحْرِ، إلى مِنَى، وكان آخِرَ مَن تولَّى ذلك منهم أبو سيَّارة عُمَيْلَةُ بنُ الأعْزَلِ العَدْوانيُّ الذي قام الإسلام في زمنه[2].

* * *

وفي عهد خزاعة حدَّثَتْنا الأخبارُ كذلك، على ما قاله الأزرقيُّ، «أن

---

(١) الجِمَارُ: الحَصَى التي يرمي بها الحُجَّاجُ في «مِنىً»، والجَمْرةُ: موضعُ الجِمار بمِنىً، وهي ثلاثٌ: الجمرةُ الأولى، والجمرةُ الوسطى، وجمرةُ العَقَبة.

(٢) السيرة لابن هشام: ١/ ١١٩ ـ ١٢١، ومعجم البلدان: ٢/ ١٦٣، وأخبار مكة: ١/ ١٨٧، والمعارف: ٧٥ ـ ٧٦، والمفصَّل: ٤/ ٢٠٩ و ٦/ ٣٨٧، والعقد الفريد: ٣/ ٣٤٤، وجمهرة أنساب العرب: ٢٠٦، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٩، ٢٨٥، والشعر والشعراء: ٦٨٧، ولسان العرب: ٩/ ٢٠٠ (صوف)، وشرح القصائد السبع: ٢٥٧.

أول من أَطْعَم حُجَّاجَ بيت الله بمكة، سَدَائِفَ الإبل ولُحْمَانَها على الـثَّرِيد[1]، هو عمرو بن لُحَيّ الخُزَاعيُّ، سادِنُ الكعبة، وسيِّدُ مكة في زمانه، وأنه أوّلُ مَن عَمَّ في سنةٍ جميعَ حاجٍّ العرب، بثلاثة أثوابٍ من بُرودِ اليمن لكلِّ واحدٍ منهم، وأنه أوّلُ من قَسَمَ بين العرب عشرةَ آلاف ناقة، في حَطْمَةٍ حُطِمُوها[2]، أي في سنةٍ شديدةٍ أصابتْهم، سُمِّيت كذلك لأنها تَحْطِمُ كلَّ شيءٍ تأتي عليه. فهو إذن أوّلُ مَن سَبَق إلى إطْعَام حُجَّاج بيت الله بمكة أطيبَ الطعام وأشْهَاهُ، وكِسْوَتِهم أَفْخرَ الثياب وأغْلاها، من ماله الخاصّ، دون أن يُكلِّفَ أحداً من أهل مكة شيئاً يُسْهِمُ به في هذا الصَّنِيع، فذهَبَ شَرَفُه في العرب كلَّ مذهب، وكان فيهم سَيِّداً مُطاعاً، وقولُه دِيناً مُتَّبعاً لا يُخَالَف ولا يُعْصَى، يُطعِم الطعامَ، ويحملُ المَغْرَمَ، فبلَغَ بمكة وفي العرب من الشرف ما لم يبلغ عربيٌّ قبله ولا بعده في الجاهلية...»[3]، هذا خلاصة ما قاله الأزرقيُّ!، وقد عدَّهُ الجاحظُ أيضاًمن القدماء في الحكمة والخطابة والرياسة[4].

ويبدو أن «الرفادة» سُنَّتْ فيما بعد، لمّا عَجَز حَجَبَةُ الكعبة، من بني خزاعة أو ممن جاء بعدهم، أن يَصنعوا كما صَنَع، ففَرَضَ قصيُّ بن كلاب مثلاً، / بعدما آلت إليه ولايةُ الكعبة، خَرْجاً على أهل مكة، يُخْرِجونه من أموالهم كلَّ سنة لإطعام الحُجَّاج، معتذراً بأنَّ مالهُ لم يكن يَتَّسعُ لجميع

---

(١) الثريدُ: طعام من خبز يُفَتُّ ويُبَلُّ بمَرَقٍ من دُهْنٍ أو لحم، فإذا كان عليه قِطَعُ اللحم والشحم فهو من المطاعم الشهيَّة الفاخرة والدَّسمة. وقولُه: سدائفُ الإبل أي أسْنِمَتُها، مُفردها، سنام، وهو خِيَارُ ما في البعير وألَذُّ ما يأكلونه منه. وسدائفُ الإبل: سِمَانُها.

(٢) أخبار مكة: ١/ ١٠٠.

(٣) المرجع نفسه: ١/٨٨، ٩٦، ١٠٠، ١٩٣، ومعجم البلدان: ٥/ ٤.

(٤) البيان والتبيين: ١/ ٢٨٢.

ذلك[١]. . . فالرِفادَةُ إذن أثَرٌ من آثار النظام الذي أبْدَعَهُ عمرو بن لُحيّ في مكة. . . ولكن الرجُلَ، كما يظهر من استقراء حوادث التاريخ التي دُوِّنتْ أيامَ بني العبَّاس، حُسِدَ على شرفه ورِفْعةِ قدره في العرب، وحُسْنِ تَوَفُّره على مصالحهم وتقدُّمهم، فنُسِبَ إليه بعدئذٍ أنه «هو الذي غَيَّر دينَ الحنيفيَّة»[٢] في جزيرة العرب، وأولُ من أدخل عبادةَ الأوثان والأصنام إليها، وكأنَّ الناسَ كانت ما تزالُ منذ عصر إبراهيم عليه السلام على الحنيفيَّة، حتى ظهر فيهم عمرو بنُ لُحيّ بعد نحوِ ألفَيْ سنة، فحَمَلَهُم على عبادة الأوثان!. . وخلاصةُ ما قيل في ذلك، أنه بعدما تولَّى حجابةَ البيت الحرام بمكة، زار بلاد الشام، ودخل أرضَ «مُآب» في وادي الأردن بالبلقاء، فوجد أهلها يعبدون الأصنام، فأخذ عدداً منها، فنَصَبها بمكة، ودعا الناسَ إلى تعظيمها، فكان أولَ من فعل ذلك من العرب[٣] وهذا كلام كما يقول الشيخ أحمد رضا: «يفتقر إلى دليل، وهو إلى الأسطورة أقربُ منه إلى التحقيق»[٤]. . . وقد ذكر «هيرودوتُس» المؤرِّخُ الرحّالةُ اليونانيّ (٤٨٤ ـ ٤٢٥ ق.م) أن عبادة «اللات» كانت في أيامه معروفةً ببلاد العرب[٥]، وهو ما يدلُّ على قِدَم الوثنيّة في شبه الجزيرة، وعلى أن دين إبراهيم لم يكن مُستقرّاً حتى غَيَّرهُ رئيسُ خزاعة. . كما ذكر البلاذريُّ أن الذي نَصَبَ الصنَمَ «هُبَلَ» على الكعبة هو خزيمة بن

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٦٠، وأنساب الأشراف: ١/ ٥٢.

(٢) أنساب الأشراف: ١/ ٣٤، والسيرة لابن هشام: ١/ ٧٦، واقتضاء الصراط المستقيم: ١١٤، وأخبار مكة: ١/ ١٩٣، والمختصر في أخبار البشر: ١/ ٧٦، وجمهرة أنساب العرب: ٢٣٥.

(٣) الأعلام: ٥/ ٨٤، واقتضاء الصراط المستقيم: ١١٥.

(٤) معجم متن اللغة: ١/ ٤٤.

(٥) حياة محمد لهيكل: ١٠٨.

مُدركة، «فكان ذلك الصنمُ يُنسَبُ إليه، فيُقال: هُبَلُ خُزَيْمة»[1]، وهُبَلُ بالآراميَّة تعني: الروح[2]، فكأنه هو الذي جاء به من الشام، وخزيمةُ سابقٌ في الوجود بأكثرَ من سبعين سنةً على عمرو بن لُحيّ... كما ذكر اليعقوبيُّ أن عدنانَ، الجدَّ العربيَّ القديم، كان «أوّلَ من وضَعَ الأنصابَ» بالكعبة[3]، وأن إلياسَ بنَ مُضَر كان «أوّلَ من أنكر على بني إسماعيل ما غَيَّروا من سُنَن آبائهم»[4]، فأين عمرو بنُ لُحيّ من عدنان، ثم من بني إسماعيل، وهم قطعاً قبل إلياس؟.. وربما كان من الحقِّ القولُ بأن أبناء إسماعيلَ تعوَّدُوا عبادةَ الأنصاب، لأنهم كما ذكر الذين أرَّخوا ظهورَ الأصنام، كانوا من قبلُ قد تعوَّدوا أن يحملوا معهم بعضَ حجارة الحَرَم كلما ابتعدوا منه، تبرُّكاً بها، ثم انتقلوا من التبرُّك إلى العبادة وإلى الطَوافِ حولَها مع طول الزمن، وكان ذلك شأنَ أتباع إبراهيم وموسى وعيسى وسائر الأنبياء في الأماكن الأخرى[5].

فإذا صحَّ أن عمرو بنَ لُحيّ نقل بعضَ الأصنام إلى مكة، فالثابتُ أنه لم يكن أول من فَعَلَ ذلك، وما فعله لم يكن إلا كما قال العقاد: «وسيلةٌ من وسائلهِ لتعظيم شِأن الكعبة عند أهل الشمال، وإيناسِهم بها كلما رحلوا إلى الحجاز، وتقريبِ ما بينهم وبين شعائر البيت الحرام، وهم جميعاً حريصون على تحريم هذه الشقَّة، وحمايةِ رُوَّادها من كل قَبيل...»[6]. والكعبةُ كانت، كما حقَّق الدكتور علي الخربوطلي: «مصدرَ رزْقِ أهل مكة، وهي محجٌّ

---

(١) أنساب الأشراف: ١/ ٣٧، والطبقات الكبرى: ١/ ٦٩.
(٢) تاريخ العرب: ١٤٧.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٢٣.
(٤) المرجع نفسه: ١/ ٢٢٧.
(٥) إبراهيم أبو الأنبياء: ١٥٢، والسيرة النبوية لابن هشام: ١/ ٧٨، والأعلام: ٥/ ٨٤.
(٦) مطلع النور: ٨٠، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم: ١١٥.

العرب، يقصدونها من كل حَدبٍ وصَوب، فنَصَبتْ قريشٌ أصنامَ جميع القبائل عند الكعبة، لِيَرىٰ الحاجُّ معبودَهُ عندما يحجُّ، فيتبرَّك، ويرضى، ويُقدِّم القرابين. . . »[1]. فقوله: إن قريشاً نَصَبتْ أصنامَ جميع القبائل، يؤكِّدُ أن عمرو بنَ لحيّ الخُزَاعيَّ حُمِّل وَحْدَهُ وِزْرَ الأمرِ كلِّه. ولا سيما إذا تذكَّرْنا أنه كان إلى قريش شأنُ «البَسْلِ»، وهو التحقُّقُ من الحلال والحرام في عقائد العرب، فوق ما كان إليهم من قيادة القوافل وتنظيمها، أيَّام كانت خُزَاعةُ تتولّى شؤونَ العربِ بمكة، فما بالُهم سكتُوا عن انتشار الأصنام يومئذٍ لو لم يكونوا شركاءَ في الأمر؟ ثم جاؤوا بأَخرةٍ، فأضافوا إلى الرجُل أوْزارَ السابقين واللاحقين، وبَرَّؤُوا أنفُسَهم من تلك الأصنام وعبادتها، فكأنهم لم يَرَوْها بمكَّةَ، وفي بيوتهم قَطُّ، إلا ساعةَ هَدَمَها رسولُ الله عليه الصلاةُ والسلام وأعاد إلى القلوب عقيدةَ التوحيد في أكمل صُوَرِها. .

ولم يُفْضِ الاضطرابُ الواقعُ على تاريخ بني خزاعة إلى الانتقاص من دَوْرِهم في الحِفَاظِ على الكعبة، وفي نهضة مكة وتنظيم شؤونها، وحَسْبُ، بل إلى اضطراب أصاب أنسابَ بني قَمَعة بن الياس، فلسْتَ تجدُ مرجعاً يتفق وآخَرَ في سلسلةٍ من تلك الأنساب، ولو غُصْتَ على ذلك في بُطون الكتبُ كافةً! وهو ما أدّى إلى غموضٍ في عصر خُزَاعة، وولايتها أمورَ الحكم بمكة، وحجابةَ الكعبة، فكان لا بُدّ لنا من البحث حتى نعرف متى كان زمنُ خُزَاعةَ، ومتى كان ابتداؤه. . .

٤ ـ زَمَنُ خزاعة:

يُعيِّن بعضُ كتب التاريخ سنة (٢٠٧ م) تاريخاً لانتهاءِ عهد جُرْهُم

---

(١) تاريخ الكعبة: ٣٦.

وجَلائها عن مكة، وابتداء عهد خُزَاعة بها[١]. . . من غير أن يذكر أيَّ سَنَدٍ لهذا التعيين! وفي ترجمته «جُرْهُمَ»[٢]، اعتمد الزركليُّ بحثاً نُشِر في مجلَّة الزهراء[٣]، يُعيِّنُ عهدَ بني جُرْهم في مكة من القرن (٢٦ ق. هـ) إلى سنة (٤٢٩ ق. هـ)، أي ما يُوافق بالتقويم الميلادي: (١٩٠٠ ق. م ـ ٢٠٧ م). . . وسبق لزَيْدانَ أن جعل عصر إسماعيلَ يعودُ إلى تسعةَ عشَرَ قرناً قبل الميلاد[٤]، بينما عيَّن معظمُ المُنقِّبينَ تاريخَ أبيه إبراهيم في زمنٍ متوسط بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ق. م، وقال بعضُهم إنه كان يُعاصِرُ الملكَ حَمُّورابي (١٨٤٠ ق. م)، أو أنه كان في زمنٍ قريب من عصره[٥]. وعلى ذلك فإن عصر إسماعيل يعود إلى ما بعد ذلك.

وقد جاء في بعض المراجع أن «الحكم في مكة كان بأيْدي العمالقة منذ أقْدم الأزمنة، ثم خَلَفَتْهم قبيلةُ جُرْهُم اليمنيَّةُ، واستمرَّتْ ولايتُها إلى عام (٢٠٧ م)، كما ذكر المستشرقُ الفرنسيُّ سِيدِيُّو[٦]، ثم أَجْلَتْهم قبيلةُ خزاعةُ عن مكة، وظلَّت على ولاية البيت نحواً من ثلاث مئة سنة. . . إذ اسْتَولَى قصيُّ بنُ كلاب على أمرِ مكة، والبيتِ الحرام، نحو سنة (٤٤٠ م) وأَجْلَى خُزاعةَ عنها»[٧]. . . ومن هذا النصِّ يتَّضِحُ أن المصدر الذي نقل عنه كلُّ

---

(١) معالم الحضارات: ١٦٠.

(٢) الأعلام: ٢/ ١١٨.

(٣) مجلَّة الزهراء: ٥/ ٤٦٠ ـ ٤٧٤.

(٤) العرب قبل الإسلام: ٣٢٨.

(٥) إبراهيم أبو الأنبياء: ١٢٦، ١٨٣، ١٨٥.

(٦) لُوي پيير سِيدِيُّو: مولده ووفاته بباريس (١٨٠٨ ـ ١٨٧٥)، صاحب كتاب «تاريخ العرب العام»، ترجمه إلى العربية عادل زعيتر.

(٧) مختصر تاريخ الحضارة العربية: ٢٥.

أولئك واحدٌ، ولكنَّ أحَداً منهم لم يُحاول أن يَحسُبَ كيف تبدءُ ولايةُ خُزَاعةَ سنة (٢٠٧ م)، وتَسْتمرُّ ثلاثَ مئة سنة، ثم تنتهي بانتقال الولاية إلى قُصيّ سنةَ (٤٤٠ م)..؟ إذ لو صحَّ الرقمُ الأولُ لكانت ولايةُ قصيّ بدأت سنة (٥٠٧ م)، ولو صحَّ الرقم الثاني لكانت ولايةُ خزاعة بدأت سنة (١٤٠ م)!.. فأيُّهما الصوابُ؟

أمّا زمنُ قصيّ فالاتفاقُ يكاد يكون تامّاً على أنه كان يُعاصِرُ المنذرَ الأولَ بنَ النعمان، ملكَ الحيرة (٤٣١ ـ ٤٧٣ م)، وبهرامَ جور ملكَ فارس (٤٢٠ ـ ٤٣٨ م)[١]، والتقديرُ السليم إذن أن تكون ولايتُه بدأت في أواخر النصف الأول من القرن الخامس، أي نحو (٤٣٥ م)، وهذا تاريخ قريبٌ من التقدير السابق.

وأمّا مُدَّةُ ولاية خُزَاعة ففيها خلافٌ، وبينما ارتفع بها بعضُهم إلى خمس مئة عام[٢]، وهو رقم مُبَالغٌ فيه كثيراً، نزلَ بها آخرون إلى أَقلَّ من مئة وخمسين عاماً... وقد ذهب أبو الفداء مذهباً لعلَّه الأقربُ إلى الحقيقة، فذكر أن عمرو بنَ لُحيّ، مَلِكَ الحجاز، كان قبل الإسلام بنحو أربع مئة سنة، أي نحو (٢١٠ م)، وأضاف أنه ربما كان في أيام سابُورَ ملك فارس، وعَنَى بذلك سابُورَ بنَ أردشير (٢٤٠ ـ ٢٧١ م)، وليس سابور ذا الأكتاف ابن هرمز (٣٠٩ ـ ٣٧٩ م) لأن هذا أَبْعدُ عن الصواب[٣]. ومع ذلك فإن جواد علي رجَّح أن تكون رئاسةُ عمرو بن لحيّ في زمن سابور ذي الأكتاف[٤]،

---

(١) المفصَّل: ٤/ ٥٦، والعرب قبل الإسلام: ٢٦٤.
(٢) أخبار مكة: ١/ ١٠١.
(٣) المختصر في أخبار البشر: ١/ ٧٦.
(٤) المفصَّل: ٨/ ٥٢١.

فنزل بمدَّةِ الولاية إلى نحو مئة وعشرين عاماً، وهو ما تَتَضافَرُ الأخبارُ على عدم صَوَابه.

وإني أرى أن مذهب أبي الفداء أقربُ إلى القَبُول، وأعتقد أن الرجُلَ كان من أبناء الجيل الثاني في القرن الثاني، تولّى أمرَ مكة والحجاز ونجد نحو سنة (١٧٥ م)، وكان ما زال قائماً بها سنة (٢١٠ م)، ومن تمام هذا الحديث نذكر أن مراجع أهل الأخبار مُتَّفقةٌ في مُعْظمها على أن خزاعة وَلِيَتِ الكعبةَ والحُكْمَ بمكة ثلاث مئة سنة، يتوارثون ذلك كابراً عن كابر، حتى قَدِم مكةَ قصيٌّ بنُ كلاب، وخطب إلى حُلَيْل بن حُبْشِيَّةَ الخزاعيّ إبنتَهُ حُبَّى، فزوَّجَهُ بها، وحُلَيلٌ يومئذٍ يَلي أمرَ مكةَ، والحُكمَ فيها، وحجابةَ البيت[1]. ثم هَلَكَ حُلَيلٌ، فحجبَ البيتَ إبنُه، أو أَحَدُ أبناء خُزَاعة، قبل أن تنتقلَ الحِجَابةُ إلى قريش بغَلَبَةِ قُصيٍّ بن كلاب عليها نحو سنة (٤٤٠ م)[2]، وتنتهي بذلك ولايةُ خزاعة، وكـان بيتُ الله خلالها عامِراً لم يخربْ فيه شيءٌ، ولا نقص منه شيءٌ، تَرافَدُوا على تعظيمه، والذَّبِّ عنه، والحِفَاظِ عليه، والقتالِ دونه[3].

وننتقلُ الآن إلى التحقيق الذي قمنا به، للبرهان على أن عمرو بنَ لُحيّ الخزاعيَّ، كان من أبناء الجيل الثاني في القرن الثاني، أي أن مولده كان نحو (١٣٥ م). وقد أردنا بهذا الفَـرَضِ، أن يكون الرجلُ أَتمَّ الأربعين من عمره

---

(١) أخبار مكة: ١/١٠٣ ومروج الذهب: ٢/٣٢، وتاريخ الطبري: ٢/٢٥٦، والبداية والنهاية: ٢/ ١٧٤، ومعجم البلدان: ٥/ ٤، ١٨٦، والسيرة لابن هشام: ١/ ١١٧.

(٢) معالم الحضارات: ١٦٠، والسيرة النبوية: ٧٣، وحياة محمد: ١١١، ومختصر تاريخ العرب: ١١، ومختصر تاريخ الحضارة العربية: ٢٥.

(٣) أخبار مكة: ١/ ١٠٢ ـ ١٠٣.

لمَّا تولَّى شؤونَ مكة نحو (١٧٥ م)، دون النظر إلى حقيقةِ مُعَاصَرته سابورَ أو عَدمِها، فهي مَبْنيَّةٌ على التقدير، ولعلَّ أحدَهما لم يكن بعيداً جِدّاً عن الآخَر. وإذا كانت ولايةُ خزاعة لا تَبلغُ بهذا التقدير ثلاثَ مئةِ سنةٍ تماماً، فإنَّ تمامَها قد يكونُ في ولاية لُحيٍّ، جَدِّ عمروٍ، الذي يبدو أنه أوَّلُ من حكم مكةَ بعد جُرهم[1]، وأن عَمْراً نُسِب إليه، لأنه خَلَفَهُ مباشرةً على ولاية مكة، لأمرٍ ما لا ندري عنه شيئاً. . . ونحبُّ أن نعترفَ ابتداءً بأن التحقيق في هذا الموضوع صعبٌ، عَوِيصٌ، بسبب الاضطراب الكبير الواقع على أنساب بني خُزَاعة خاصَّةً، وبني قَمَعَة وسائرِ إخوانهم عامّةً، وللتناقُض الشديد بين الأخبار المُتعدِّدَةِ عن الحادث الواحد.

وأوَّل ما يجبُ علينا في هذه المحاولة، أن نصِلَ إلى معرفةِ زمنِ قَمَعَةِ بن الياس، الذي انتسب إليه لُحيٌّ أبو عمرو، أو جَدُّه، ومكانِ وجودِه في ذلك الزمن. وقد سبق لنا أن ذكرنا أنَّ بعض كتُب اليونان في القرن الأول للميلاد، أشارت إلى وجود بني كنانة بن خزيمة حينئذٍ بتُهامة[2]. والمعروفُ أن مُدْركةَ، جَدَّ كنانة، هو أَخُو قَمَعَة وطابخة، فهؤلاء جميعاً إذن أبناءُ عصر واحد، ومواضِعَ واحدة. . . فأمَّا عصرهم فهو ما بين القرنين الأول والثاني، وأمَّا مَواضِعُهم التي كانوا بها فهي مناطقُ مكةَ، وما اتَّصَلَ بها من أرض الحجاز حتى تهامة على ساحل البحر الأحمر، وهي مواضعُ كان بها آباؤهم، وظلَّت لحَفَدَتِهم من بعدهم.

وهنالك دليلٌ آخَرُ، توصَّلنا إليه، بالرجوع إلى عشرات المراجع من

---

(١) أخبار مكة: ١/ ٩٥.
(٢) العرب قبل الإسلام: ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

كُتُبِ الأنساب والتاريخ والأخبار[1]، إذ أخرجنا منها كلَّ ما يُحدِّثُ بأخبار أولئك القوم، ولا سيما ما تعلَّق منها بأنسابهم، ثم قُمنا ببحثِها ودَرْسِها والموازنة بينها، في عملٍ اقتضى جُهداً، وكلَّفَ مَشقَّةً. وقد أسقطنا منها ما تبيَّن سُقْمُه، واعتمدنا ما ثَبَتَ رُجْحانُ صوابه، فاستوى عندنا من كلِّ ذلك، جُملةٌ من أنسابهم، نعتقدُ أنها أقربُ شيءٍ إلى المنطق التاريخيّ السليم.

وقد أخذنا، فيما توصَّلْنا إليه، بما تواترت به الأخبارُ، وأَجْمعَ عليه المؤرخون أو كادوا، وسلكنا المعلومَ طريقاً إلى العلم بالمجهول، واعتمدنا في تعيين الأزمنة القاعدةَ التي تجعلُ الجيلَ الواحِدَ من الناس في نحو ثلاثين إلى خمسٍ وثلاثين سنةً، وتجعلُ تعاقُبَ ثلاثة أجيال يكون في قَرْنٍ من الزمان. . . كما اعتمدنا في نَسَبِ خزاعة إشارةَ ابن حزم[2] إلى أنها من ولد قمعة بن الياس بن مُضَر بلا شكّ، وأن عمرو بن لُحَيّ نُسِبَ إلى جَدِّه وهو

---

(١) تاج العروس: ١٥/٥٥٦ (حمس)، و ١٧/١٢٨(حبش)، وجمهرة أنساب العرب: ١٨٠، ٢٣٤ ـ ٢٣٦، ٤٦٧، وتاريخ اليعقوبي: ١/٢٢٩، ٢٣٢ ـ ٢٣٣، ٢٣٨ ـ ٢٣٩، و ٢/١١٨، ومعجم البلدان: ٥/١٨٦، وأخبار مكة: ١/ ٩٥ ـ ٩٦، ١٠٠، ١٨٦، ١٩٣، والمحبَّر: ١٣، ١٨، ٥٢، والمختصر في تاريخ البشر: ١/٧٦، والاشتقاق: ١/٤٦٨، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٤، ولسان العرب: ٨/ ٧٠ (خزع)، والأعلام: ٥/ ٨٤، والمعارف: ١٣٠، وحياة محمد: ١٢٣، وصحيح البخاري: ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٤ (باب المناقب)، والأغاني: ١٤/١٣٧، و ١٨/٢٤٠، والعرب قبل الإسلام: ٢٤٣، ٣٢٨ ـ ٣٢٩، والمفصَّل: ٤/ ١٥، و ٨/ ٥٢١، واقتضاء الصراط المستقيم: ١١٤، ونهاية الأرب: ٢٤٤، وشرح القصائد السبع: ٥٠٥، وابن كثير ـ البداية والنهاية: ٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) ابن حزم: علي بن أحمد الظاهري الأندلسي. عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمّة العرب المسلمين. ولد بقرطبة (٣٨٤ هـ)، وكانت له رياسةُ الوزارة وتدبيرُ المملكة، فزهد فيها وانصرف إلى العلم والتصنيف، فكان من أبرز العلماء فقهاً وحفظاً واستنباطاً للأحكام، له مؤلَّفات كثيرة، منها كتابُ جمهرة الأنساب. توفي سنة (٤٥٦ هـ = ١٠٦٤ م).

ربيعةُ بنُ قَمَعة. واعتمدنا كذلك تأكيدَ الزَّبيديّ[1] في تاج العروس على أن لُحيّ هو ابنُ قَمعة وليس من حَفَدتِهِ، كما جاء في بعض المصادر، فذلك أقربُ إلى الحقيقةِ والعقلِ والصوابِ، إذْ لا يُعقَلُ أن يُوزِّعَ عمرو بنُ لُحيّ الأعمالَ الرئيسةَ في مكة، على رجالٍ، إن لم يكونوا في زمنه وعصره، كالغَوْثِ بن مُرٍّ، وتميم بن مُرٍّ، ومالكِ بن كنانة، والنَّضْرِ بن كنانة، وغيرهم، وهو ما سبق لنا بيانُه، فيكون الرجلُ بذلك هو: عمرو بنَ عامر بن لحيّ (ربيعة) بن قمعة بن الياس[2].

ولاحظنا أخيراً ما أَثْبتَهُ صاحبُ معجم قبائل العرب عن انفراد بني مُضَر بن نزار بولايةِ مكّةَ في أوائلِ القرن الثالث الميلادي[3]، وهو ما جعل سلطانَهم، فيما أرى، يمتدُّ إلى تهامة وسائر الحجاز ونَجْد، فأفْضَى ذلك إلى نزوح بني إياد بن نزار عن تهامة إلى العراق، ونزوحِ بني عبد القيس بن أفْصَى من أسد بن ربيعة بن نزار إلى مناطق الأحْسَاءِ والبحرين في القسم الشرقيّ من جزيرة العرب.

---

(١) مُرْتَضَى الزَّبِيديُّ: (١١٤٥ ـ ١٢٠٥ هـ = ١٧٣٢ ـ ١٧٩٠ م). محمد بن محمد بن محمد الحسينيّ الزبيديّ، أبو الفيض، الملقّب بمُرْتَضَى. علّامةٌ باللغة والحديث والرجال والأنساب. أصله من واسط بالعراق، ومولده بالهند، ونشأته في زَبيد باليمن، وإقامته بمصر حيث اشتُهر فضلُه وكاتَبَهُ الملوك ووزارته الوفود. أشهر مؤلّفاته: تاج العروس في شرح القاموس، وله كُتُبٌ كثيرة أخرى.

(٢) انظر جدول أنساب قبائل مضر: الصحيفة رقم ١٦٥.

(٣) عمر رضا كحالة ـ معجم قبائل العرب: ٥٣.

جدول أنساب مُقارَن لتعيين أزمنة خزاعة وأبناءِ مُضَر

مُضَر بن نزار

١		الياس			عيلان			
٢	قَمَعة (عُمَير)	مُدرِكة (عامر)		طابخة (عمرو)	قيس			
٣ (١٠٠)	ربيعة (لُحَيّ)	خُزَيمة		أُدّ	سعد		عمرو	خَصَفة
١	عامر	كِنانة		مُرّ	غطفان		عَدوان	عِكْرِمة
٢	عمرو (أبو خزاعة)	النضر	مالك	تميم	رَيْث		زيد	منصور
٣ (٢٠٠)	حارثة	مالك	الحارث	زيد مناة	بغيض			هوازن
١	ربيعة	فهر	ثعلبة	مالك	ذبيان			يشكر
٢	عمرو	غالب	عامر	حنظلة	سعد			معاوية
٣ (٣٠٠)	كَعب	لؤي	عَدِيّ	مالك	عوف			صعصعة
١	سَلول	كَعب	نُقَيم	دارِم	مُرّة			عامر
٢	حُبْشِيّة	مُرّة	عبد	مُجاشع	غَيْظ			ربيعة
٣ (٤٠٠)	حُلَيل	كِلاب	حذيفة	سفيان	يربوع			كِلاب
١	عبد نُهم	قصيّ	قلع	محمد	حاجب	جذيمة		جعفر
٢	جُرَيبة	عبد مناف	عبّاد	عقال	ضِباب	ظالم		مالك
٣ (٥٠٠)	هلال	هاشم	قلع	ناجية	معاوية	الحارث		الطفيل
١	علقمة	عبد المطلب	أُميّة	أبو حمار	زياد (النابغة الذبياني) (٥٣٥ – ٦٠٤)			عامر (٥٥٤ – ٦٣٢)
٢	كُرْز (٥٩٨ – ٦٦٥)	عبد الله	عوف	حمار				
٣			(ت ٦٢٥) جُنادة	عياض (ت ٦٢٥)				

ومن الواضح أننا توصَّلْنا إلى تَعْيين أزمنة الآباء، بالبناء على ما عرفناه من أزمنة الأبناء، فالمعلومُ أن الرسول عليه الصلاةُ والسلام وُلدَ عامَ الفيل، وذلك نحو (٥٧١ م)، وتُوفي والدُه قبل ولادته عن عمر لم يُجاوزْ على أشْهرِ الروايات الخامسةَ والعشرين، فمولدُه كان إذن نحو (٥٤٥ م)، ومات

عبد المطلب بعد ثماني سنين من ولادة الرسول[1]، أي سنة (٥٧٨ م)، عن بضْعٍ وثمانين سنةً[2]، فمولده كان نحو سنة (٤٩٥ م)، وفي السنة نفسها ماتَ أبوه هاشم بن عبد مناف[3]، عن عمر جعله البعضُ عشرين عاماً، وارتفع به إبنُ الأثير والبَلاذَرِيُّ[4] إلى خمسةٍ وعشرين[5]، فإذا أخذنا بأقصى الرقم كان مولده نحو (٤٧٠ م)، ثم إذا طبقنا قاعدة الجيل في ثلاثين أو خمس وثلاثين سنة، وانتقلنا بها صُعُداً، كان مولدُ عبد مناف نحو سنة (٤٣٥ م)، وقصيّ بن كلاب نحو (٤٠٠ م)، وهو ما كاد يُجمع عليه المؤرخون، وكان النضرُ بن كنانة في أواسط القرن الثاني، وكنانة بن خزيمة في أوائل القرن الأول.

ومثال آخر: عِيَاضُ بن حمار المجاشعيُّ، كان صديقاً لرسول الله في الجاهلية، وكان إذا قَدِم مكة للحجّ، طاف بالكعبة في ثياب رسول الله، وقد توفي سنة (٦٣٥ م)، فَهُما إذن من جيل واحد. وعلى ذلك فإن النضر بن كنانة وتميم بن مُرّ كانا من جيل واحد أيضاً.

ومثال آخر: جُنَادَةُ بنُ عَوْف من بني مالك بن كنانة، كان آخر النَّسَأَةِ، وقد أَبْطل الإسلامُ النَّسِيءَ في أيامه، سنة (٦٣١ م)، وقيل: إنه نَسَأَ أربعين

(١) تاريخ صدر الإسلام: ٥٠، والسيرة النبوية للنَّدْوي: ٨٦، ٨٨، وحياة محمد: ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٠، ومطلع النور: ١٩٨، ٢٠١، والمحبّر: ١٠...

(٢) أنساب الأشراف: ٨٤.

(٣) الطبقات الكبرى: ١/ ٧٩، وأنساب الأشراف: ١/ ٦٤.

(٤) البلاذري: أحمد بن يحيى. مؤرخ، جغرافيٌّ، نسَّابة، من أهل بغداد. كان يجيدُ الفارسية من أشهر كتبه: فتوح البلدان، وأنساب الأشراف. توفي سنة ٢٧٩ هـ.

(٥) الكامل في التاريخ: ٢/ ١٦ ـ ١٧، وأنساب الأشراف: ٦٣، ومعجم البلدان: ٤/ ٢٠٢.

سنة[1]، أي منذ (٥٩٠ م)، ولا بُدَّ أن يكون في نحو الأربعين لمَّا صار ناسِئاً، فيكون مَوْلدهُ بذلك نحو سنة (٥٥٠ م)، ويكون جَدُّهُ مالكُ بنُ كنانة في أواسط القرن الثاني، كأخيه النَّضر، أي قريش.

ومثالٌ آخَرُ أيضاً: كُرْزُ بنُ علقمة الكعبي الخزاعي، وهو الذي أقام معالم الحَرَم في خلافة معاوية[2]، وكان من المُعمَّرين، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام فأسلم يوم فتح مكة، وهو الذي قَفَا أَثَر الرسول عليه الصلاةُ والسلام حتى انتهى إلى الغار، فرأى عليه نَسْجَ العنكبوت[3]، وقدَّر الزركلي وفاتَه نحو سنة (٦٦٥ م)[4]، فإذا علمنا أن المُعمَّرَ هو مَن عاش مئةً وعشرين سنةً فما فوق، أمكن تقدير ولادته نحو سنة (٥٤٥ م)، فإذا أَجْرَيْنا القاعدة السابقة على أسلافه، تبيَّن أن جَدَّه أبا خزاعة: عمرو بن لُحيّ، أو عمرو بن عامر بن لُحيّ كان في أواسط القرن الثاني موجوداً.

والمعروف عند النسَّابين أن قاضي الشعراءِ في سوق عكاظ النابغةَ الذبياني، هو زيادُ بنُ معاوية بن ضِبَاب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مُرَّة بن عوف بن سعد بن ذبيان من غطفان[5]. وقد رَجَحَ عندي أن وفاته كانت قُبَيل مقتل الملك النعمان بن المنذر، وذلك نحو (٦٠٣ ـ ٦٠٤ م). بينما قُدِّرَ مولدُه نحو سنة (٥٣٥ م)[6]، فإذا أَجْرَيْنا القاعدةَ نفسَها، توصَّلْنا إلى صواب

(١) تاج العروس: ١/ ٤٥٦، وجمهرة أنساب العرب: ١٨٩، وأخبار مكة ١/ ١٨٣، والسيرة لابن هشام: ١/ ٤٤ (وقيل إن جُنادَة توفي سنة ٦٣٥ م)، والإصابة: ٦١٣٠.

(٢) الاستيعاب في أسماء الأصحاب ـ حاشية الإصابة: ٣/ ٢٩٣.

(٣) جمهرة أنساب العرب: ٢٣٦، والإصابة: ٧٣٩٩، وشرح القصائد السبع: ٢٥٩.

(٤) الأعلام: ٥/ ٢٢١.

(٥) جمهرة أنساب العرب: ٢٥٣.

(٦) محمد زكي العشماوي ـ النابغة الذبياني: ١١٢، ١١٥ ـ ١١٧.

تقديرنا لزمان وجود جَدِّه ذُبْيان في مطلع القرن الثالث، وإلى تقدير وجود ابن عمِّه الفارس العربي: الحارث بن ظالم بن جذيمة بن يربوع بن غَيْظ بن مُرّة بن عَوْف بن سعد بن ذبيان، أواخر القرن الخامس[1].

وهذا كلُّهُ من شأنه أن يؤكد ما ذهبنا إليه في تعيين زمان خزاعة بمكة، من نحو أواخر القرن الثاني إلى أواسط القرن الخامس للميلاد... وليس من قبيل المصادفة أن يكون جميعُ مَن وُزِّعَتْ عليهم الوظائفُ بمكة في عهد خزاعة، من الجيل الرابع بعد الياس بن مُضَر، فقد وقعت إمامةُ المواسم والقضاء بسوق عكاظ في تميم بن مُرِّ بن أدِّ بن طابخة، والإجازةُ بالحجِّ في الغَوْث بن مُرّ بن أدِّ بن طابخة، والتجارةُ والبَسْلُ في النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة، والنَّسِيءُ والإفتاءُ في مالك بن كنانة بن خزيمة بن مدركة، والإفاضةُ بالحاجّ في زيد بن عَدْوان بن عمرو بن قيس... ولا بُدَّ إذن أن يكون حاكمُ مكة، الذي وزَّع هذه الأعمال في بني مُضَر، هو عَمْروَ بنَ عامرِ بنِ لُحيٍّ بن قَمعة، وليس من العقل في شيء التسليمُ بأنه عمرو بن ربيعة بن حارثة، أي ابنُ حفيده، كما زعم كثير من الرواة وأهل الأخبار.

على أن من شأن هذا التحقيق الذي قمتُ به، وإن كان فيه بعضُ المَشَقَّة، أن يُقدِّمَ إلينا معلوماتٍ قَيِّمةً عن سوق عكاظ، فبينما معظمُ الباحثين على أن عُكاظاً اتُّخِذَتْ سوقاً في الجاهلية بعد عام الفيل بخمسة عشر عاماً[2]، أي نحو سنة (٥٨٥ م)، يرتفع تحقيقُنا بزمانها إلى نَحْوِ القرن الثاني، مع أن هنالك وقائع ربما جعلتها أَقْدَمَ من ذلك عهداً، ولعلَّ عمرو بنَ لُحيّ الخُزاعيَّ هو أوّلُ من عكفَ على تنظيمها، جَرْياً على خُطَّتِهِ في النهوض

---

(١) جمهرة أنساب العرب: ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢) في منزل الوحي: ٣٦٣ ـ ٣٦٤، وبلوغ الأرب: ١/ ٢٧٠.

بمكة وما حولها، وترغيبِ سائر العرب في قصْدِها، وحضورِ مواسمها، سواء أكانت للحجِّ أو للتجارة والاجتماع، فعيَّنَ لها إماماً يفتتحُ موسمَها، ويُجيزُ للناس الشُرُوعَ بالصَّفْقِ والمتاجرة[1]، وقاضياً يتولَّى فَضَّ المشاكلِ، التي ربما شَجَرتْ بين الناس في السوق، إذ لم تَرِدْ قبل عهدِ خُزاعةَ بمكة أيَّةُ إشارةٍ إلى وُجود قُضاةٍ أو أئمَّةٍ بعكاظ.

٥ ـ عهد قريش:

هنالك رواياتٌ كثيرة، وحكايات مختلفة تصفُ انتقال ولاية مكة وحجابة الكعبة من بني خزاعة إلى قُرَيش، ولكثرة ما بها من الاختلاف والاضطراب والعصبيّة، اختصرناها جميعاً في رواية واحدة نحسب أنها أقربُ إلى العقل، ووافيةٌ بالغرض الذي نبتغيه.

كان قصيٌّ بن كلاب طفلاً صغيراً حين مات أبوه كلابُ بنُ مُرَّة، فتزوجت أمه برجُلٍ من قُضَاعَة، رَحَل بهما إلى بلاده في أطراف الشام، فنشأ قصيٌّ هناك حتى بلغ سنَّ الشباب، فجهَّزَتْهُ أمُّهُ وعاد إلى الحجاز في أحد مواسم الحج، مع حُجَّاج بني قضاعة، فأقام بمكة، وكان موصوفاً بالذكاء والدَّهاء والحزم.. ثم تزوَّجَ حُبَّى الخُزاعيَّة، وكان أبوها حُلَيْلُ بنُ حُبْشِيَّة يَلي يومئذٍ حُكمَ مكة وحِجابةَ الكعبة. ولما مات حُلَيْلٌ حجَبَ الكعبةَ إبنُهُ المحترشُ، وهو أبو غُبْشَان... ويبدو أن أهل مكة كانوا يجعلون لحاجبِ البيت جُعْلاً، يَدْفعونَه إليه في الموسم، فقَصَّروا به في بعض المواسم، ومَنَعوهُ شيئاً منه، فغضب، وكان في الوقت نفسه مَضْعُوفاً فقيراً، فاهْتَبَلها قصيٌّ فرصة، ودعَاهُ واشترى منه حقَّهُ في حجابة الكعبة، وحَمَلَهُ بطريقةٍ ما

(١) الصَّفْقُ والصفقةُ: ضربُ اليد على الأخرى علامةَ وُجوبِ البيع وانعقاد العقد.

على التنازل عنها، فأنكر بنو خزاعة هذه الصفقةَ، وهَبُّوا للدفاع عن حقوقهم، وكان قصيٌّ إذ ذاك شَرُفَ في قومه وعَزَّ، ورأى أنه أَوْلَى بالكعبة وأمْرِ مكة من خُزَاعة، فجمع إليه قومَه من قُرَيشٍ، وبعضَ بني قُضَاعة، وحَشَدَ لِبَني خزاعة، فكان بينهما قتالٌ ما لبث أن انتهى بتحكيم «يعمر بن عوف» أحد حُكَّام العرب من بني عبد مَنَاة بن كنانة، فقضى لِقُصيّ بحجابة البيت وأمر مكة[1]، ولِخُزَاعة أن تبقى إذا شاءت بمساكنها من مكة... ويبدو أن يعمر بن عوف سُمِّي «شُدَّاخاً» لأنه شَدَخَ ما بين الفريقين من دماء، أي أَبْطَلها ولم يُبِحْ لأحدهما أن يُطالب الآخَرَ بِدِياتِ القتلى، وقد أكَّد الأزرقيُّ أن بني خُزاعة ظَلُّوا بمكةَ على رِبَاعِهم لم يخرجوا منها[2].

ويُفهم من بعض ما ذكره اليعقوبي أن قُرَيشاً كانت بمكة لم تُفارِقْها، كسائر أبناء الياس بنِ مُضر، ولكن لم تكن هنالك يومئذٍ بيوتٌ في حَرَم مكة، ولا في بَطْحَائِها[3]، وإنما كانوا ينزلونها نهاراً، فإذا أمْسَوْا خرجوا إلى بيوتهم في شِعَابِ مكة خارجَ الحَرَم، فلمَّا وَلِيَ قصيٌّ حجابةَ الكعبة وأُمورَ مكة، أنْزَلَهم أرضَ الحرَم، وقَسَمَ بينهم بطحاءَ مكة رِبَاعاً[4]، لكل أسرةٍ رَبْعٌ[5]، فصارت قبائلُ قريش طائفتين: قريش البِطَاح وهم الذين نزلوا بطحاءَ مكة بين

---

(١) الطبقات الكبرى: ١/٦٨، أخبار مكة: ١/١٠٥ ـ ١٠٦، تاريخ الطبري: ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، تاريخ اليعقوبي: ١/٢٣٧ ـ ٢٣٩، أنساب الأشراف: ١/٤٩ ـ ٥١، لسان العرب: ٣/٢٨ (شدخ)، الأعلام: ٥/١٩٨ و ٨/٢٠٥.

(٢) أخبار مكة: ١/١٠٧، المفصّل: ٤/٢٩.

(٣) البطحاء والأَبْطح: أرض في مَسِيلِ الوادي يُغطيها دُقَاقُ الحصَى والتراب ممّا تجرُّه السيولُ معها.

(٤) تاريخ اليعقوبي: ١/٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٥) الرَّبْعُ: المحلَّةُ أو المنزلُ أو الحيّ، وهي أرض مربَّعةٌ غالباً.

جَبَلَيْها، وقريش الظواهر وهم الذين نزلوا ما حولها[1]. . . وكان البلدُ كثير الشجر، فضاق بهم إذ هابت قريشٌ قطْعَهُ في الحَرَم، فقطعه قصيٌّ بيده ففعلوا فِعْلَهُ[2]. . . فكان أوَّلَ رجُلٍ من بني كنانة أصابَ مُلكاً أطاع له به قومُه، ولم يُنازِعُوهُ في شيءٍ منه قطُّ، إلا أنه أَقَرَّ لقبائل مُضَر ما كانت عليه منذ عهد خزاعة، فأَقَرَّ آلَ صفوانَ من بني تميم في إجازة الحاجّ من عَرَفَة ومِنَى، وكانوا ورثوها عن بني صُوفَة وَلَدِ الغوث بن مُرّ، كما أَقَرَّ بني عَدْوَانَ في الإفاضة بالناس من المزدلفة، وبني مالك بن كنانة في الإفتاء والنَّسِيء، وبني مُرَّة بن عوف في البَسْلِ، فظلُّوا جميعاً على ما كانوا عليه حتى قام الإسلام[3]، بمن فيهم بنو تميم، وكانوا أئمة العرب في مواسمهم وقضائهم بسوق عكاظ[4].

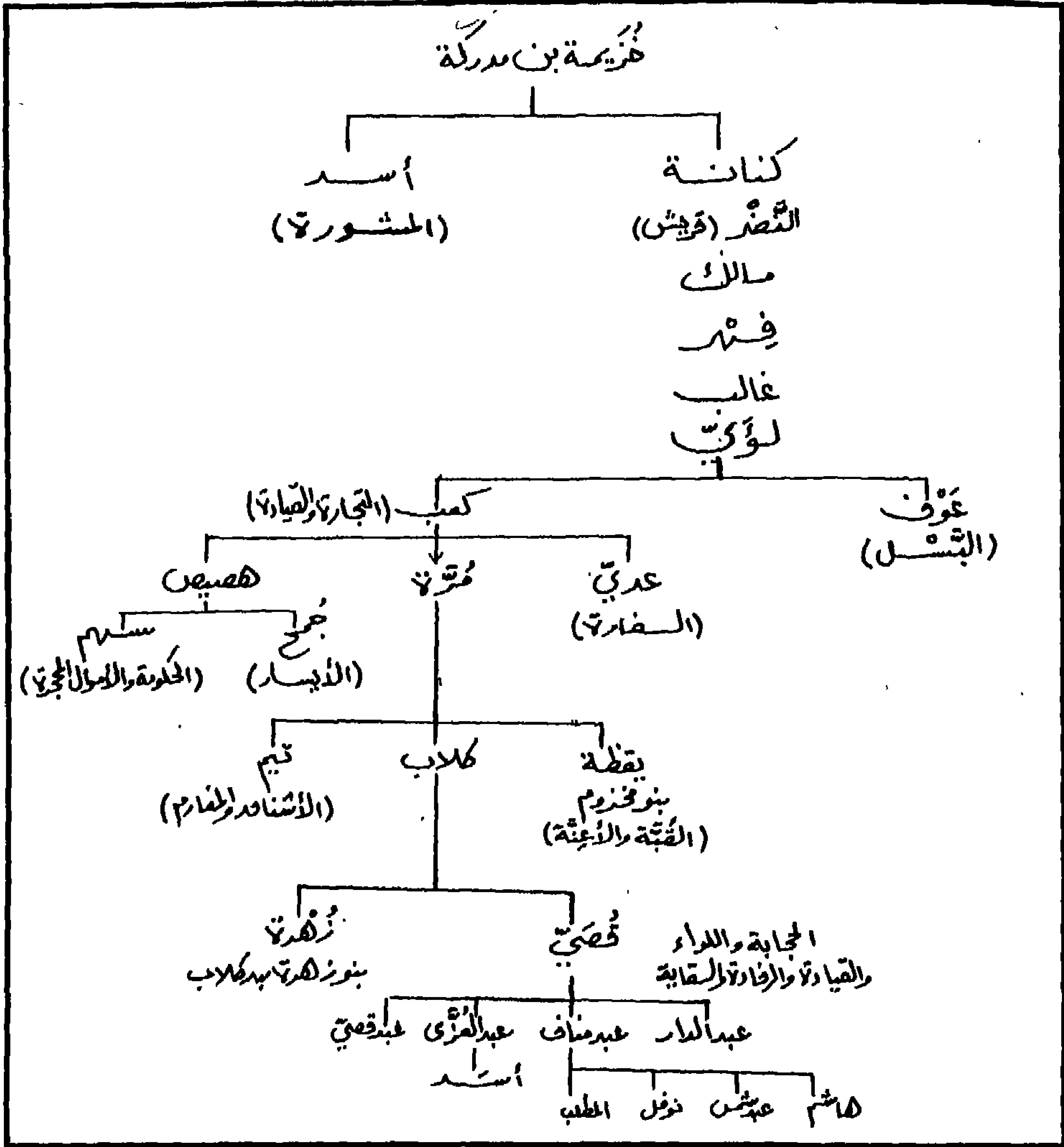
(١) المحبَّر: ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) الطبقات الكبرى: ١/ ٧٠ ـ ٧١. (ويُفهم من مختلف الروايات أن حَرَمَ مكة كانت به غوطةٌ من الأشجار، غطتْ سطحَ الوادي، وأنهم كانوا يُقدِّسونها، وأن بعض بيوت مكة كانت بها أشجار من شجر الحَرَم، فكانوا يهابون قطعَها، حتى ظهر قصيّ، فخالف عقيدتَهم فيها، وأقْدَم على قطعِها، ولم تزل بها أشجارٌ حتى فَتْح مكة، بدليل قول الرسول: «ولا يُعْضَدُ شجرُها» ـ المفصل: ٤/ ٤٦، ٥١، ٥٢، والطبقات: ١/ ٧٠ ـ ٧١).

(٣) السيرة لابن هشام: ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٩.

(٤) المحبَّر: ١٨١ ـ ١٨٢.

توزيع الوظائف بمكة على أحياء قريش



وهنالك بعضُ الشؤون الأخرى تركها قصيٌّ لعَدَدٍ من أُسَرِ قريش، لكل أسرة عملٌ تقوم به فتُمْضِيهِ لها سائرُ قريش، فكانت «السِّفَارةُ» في بني عَدِيّ، وصاحبُها رسولُ قريشٍ عادةً في الصُّلْح بينهم وبين أَحياء العرب، ويُنَافِرُ عنهم إذا فاخَرَهُم أَحَدٌ منها، ويُنذِرُ مَن أرادوا إنْذارَهُ بشيء، وكانت «المشورةُ» في بني أَسَد، وصاحِبُها يُسْتشارُ في الأمور الخطيرة، وكانت

«**الأشْنَاقُ**» في بني تَيم، وهي «**الدِّيَاتُ والمَغَارِم**»، وكان صاحبُها إذا احْتَمَل شيئاً عن قريش من الدِّيَات والمغارم، ثم سألهم فيه صَدَّقُوهُ وأمضوا ما احْتَمَلهُ من غير معارضة، وكانت «**الأيْسَارُ**» في بني جُمَح، والأيْسَارُ: الداخِلُونَ في الميْسِر، وهم أشرافُ القوم، وهو قمار العرب في الجاهلية، وكان على جَزُورٍ ينحرونها، ولا ينالُ الرابحون من لحمها شيئاً، وإنما يُعطَى فقراءَ الحيِّ، يَـتَولَّى ذلك منهم صاحبُ الأيسار، ومن ثَمَّ كان الدخولُ في الميْسِر عندهم من آيات النبل والكرم، وعُدَّتِ «**الأيْسَارُ**» مَكْرُمةً من مآثر الجاهلية[1]. وكانت «**القُبَّةُ والأعِنَّة**» في بني مخزوم، وصاحبُها يُشرِفُ على تجهيز الجيش، ويقودُ فُرسانَ قريش في الحرب، وكانت في بني سَهْم «**الحكومةُ**» وهي القضاءُ بين الناس، و «**الأموالُ المُحَجَّرةُ**» وهي أموالٌ من نقود وحُليّ كانوا يُسَمّونها لآلهتهم[2]، وتُحفَظ عند بني سهم، ولعلَّها نوع من الوقف. . . وضمَّ قصيُّ بنُ كلاب إليه من تلك الشؤون: «**الحجابةَ**» وهي السلطة الدينيةُ، وصاحبُها عادةً يستفيدُ من النُذورِ والقَرابين، فضلاً عن العُشُور، و «**اللواءَ**» وهو رايةُ الحرب، و «**القيادةَ**» وهي قيادة قريش في الحرب، وقيادةُ قوافلها وفيها أموالها وأرزاقُها[3]، و «**السقايةَ**» وهي سقايةُ النبيذ، يُوضع في حِيَاضٍ إلى جانب زمزم[4]، أو بفناء الكعبة[5]، ويُسْقَى منه

---

(١) هنالك تفسير آخر للأيْسَار يزعم أنها الأزْلامُ، التي كانوا يَسْتقْسِمون بها، وكانت تكون في بيوت العبادة عند السَّدَنة، وهو غلط ظاهر، وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) العقد الفريد: ٣/٣١٣ ـ ٣١٤، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم: ٧٥٠، والاستيعاب في أسماء الأصحاب: ٢/ ٤٥١ (كتاب الإصابة)، والمحبَّر: ٣٣٣.

(٣) أخبار مكة: ١/١٠٧.

(٤) الطبقات الكبرى: ٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٥) أخبار مكة: ١/ ١١٠، ١١٤.

الحجيجُ أيام المواسم، وقد ذكر ابن منظور أن السقاية هي ما كانت قريشٌ تسقيه الحجاجَ من الزبيب المنبوذ في الماء، وأنها أيضاً الموضِعُ الذي يُتَّخذُ فيه الشرابُ، في المواسم وغيرها، وأن معاوية بن أبي سفيان باع سِقايةً من ذهبٍ بأكثر من وزنها[1]، وهي إشارةٌ إلى تعدُّدِ السُّقَايات، ومُغَالاتهم في التنافُس والتفاخُرِ فيها، وليس صحيحاً أن الماء كان عزيزاً جدّاً بمكَّةَ، ففي أخبارها ذِكْرٌ لعشرات الآبار، وكثير من الينابيع، وإلاَّ فما تَوقُّفُ قوافل التجارة الدولية بها، إن لم يكن فيها ماءٌ ولا شَجَرٌ؟ وإذا فَرضنا أن أهلها، والناسَ الذين يقصدونها للحجّ، يَتبلَّغُونَ[2] بجرعاتٍ قليلة من الماء، فمن أين كانت تُرْوَى دَوَابُّهم وهي تُعَدُّ بعشرات الألوف؟ . . .

وقد كانت كذلك إلى قُصيّ «الرِّفَادَةُ»، وهي خَرْجٌ كانت قريشٌ تُخرِجُه في الموسم من أموالها، يترافدون في جَمْعِهِ، أي يُعِينُ بعضُهم بعضاً، ويدفعونه إلى قصيّ، فيشتري به الجُزُرَ[3] والدقيقَ للطعام، والزَّبِيبَ للنبيذ، فلا يزالون يُطعمون الحاجَّ ويَسقونهم حتى تنقضي أيامُ موسم الحجِّ[4] . . . ويبدو أن قُصيّاً آنَسَ في ماله عجزاً عن الوفاء بمثل هذا العمل، ففَرَضَهُ ضريبةً على قريش، وهو معنى قوله لهم: «فلو اتَّسَعَ مالي لجميع ذلك لَقُمتُ فيه دونكم»[5]، وهو دليلٌ على أن إكرامَ الحاجِّ وإطعامَهم وسِقَايتَهم أيامَ الموسم كانت سُنَّةً قديمةً، لعلَّ أوَّل من سنَّها عمرو بنُ لُحيّ، ثم كان من يَسُودُ مكةَ

---

(١) لسان العرب: ١٤/ ٣٩٢ (سقى).

(٢) تَبلَّغَ: بالشيء، اكتفى وقَنع.

(٣) الجُزُرُ: مفردها جَزُور وهي ما يُجْزَرُ من النُّوقِ والغَنَم.

(٤) السيرة لابن هشام: ١/ ١٣٠، الطبقات الكبرى: ١/ ٧٣، لسان العرب: ٣/ ١٨١ (رفد)، معجم البلدان: ٥/ ١٨٦، أخبار مكة: ١/ ١١٠، والأبْشيهي ـ المستطرف: ٢/ ٨٢.

(٥) أنساب الأشراف: ١/ ٥٢.

بعدئذٍ يقومُ بها من ماله، ولا يُكلِّف أحداً رِفْداً، إنِ اتَّسع مالُه لها، فعُدَّتْ بذلك مَكْرُمَةً من مكارم الجاهلية التي أَقَرَّها الإسلامُ فيما بعد وجَرَى عليها[١]. . . والغريبُ في هذا الأمر أن قُصيّاً، كما ذكر بعضُ أهل الأخبار، كان يتقاضَىٰ العُشُورَ ممَّن يدخلُ مكةَ تاجراً مِن غير أهلها[٢]، ولم تكن هذه العشورُ قليلةً، لأن التجارةَ كانت مزدهرة! . . ! وكانت العادة يومئذٍ أن السَّدَنَةَ يستفيدون من النُّذُورِ والقَرابين، التي تُقَدَّمُ إلى بيوت العبادة والأصنام، فهي من حَقّهم ونصيبهم[٣]. . . وقد ابتنَىٰ قصيٌّ بمكة داراً سمَّاها «دارَ الندوة»، وجعل بابَها إلى الكعبة، فكانت قريشٌ تقضي فيها أُمورها جميعاً، ولا يدخلُها إلا من توافَر له بلوغُ الأربعين وشَرفُ المولد[٤]، فكان شيوخ قريش يجتمعون فيها برئاسة قصي، وينظرون في شؤونهم، فلا يُبْرَمُ قرارٌ، ولا يُتَّخذُ تدبير إلا عند وِفاقهم ومشورتهم، فكأنَّ مكة كانت أيامَ قصيّ جمهوريةً صغيرةً يَسُودُها الأشرافُ والموسرون[٥]، وكانت نَدْوتُها مجلساً للشيوخ على نحو ما كانت عليه مجالسُ الشيوخ عند اليونان، أو في المدن الكنعانية والفينيقية[٦]. . . ولا بدّ أن نُشيرَ أخيراً إلى أن قُصيّاً هو الذي بنَى المِشْعَرَ الحرامَ بمُزْدَلفة، وأحدث فيه وقودَ النار، ليهتديَ بها من يقفُ بعرفات إذا انصرفوا إلى مزدلفة، وقد جعله الله في الإسلام مِشْعَراً، وأمَر بالوقوف عنده والدعاء[٧].

---

(١) الطبقات الكبرى: ١/ ٧٣.
(٢) مروج الذهب: ٢/ ٣٢، الطبقات الكبرى: ١/ ٧٠.
(٣) المفصَّل: ٦/ ٢١٤.
(٤) أخبار مكة: ١/ ١٠٩، المفصَّل: ٤/ ٤٧ ـ ٤٨.
(٥) تاريخ العرب: ١٥٢.
(٦) معالم الحضارات: ١٦٠.
(٧) المحبَّر: ٢٣٦، الطبقات الكبرى: ١/ ٧٢.

وكان لقصيّ أربعةُ أولاد: عبدُ الدار وعبدُ مَنَاف وعبدُ العُزَّى وعبدُ قصي[1]، فلما كَبُرَ قصيٌّ ورقَّ، وكان عبدُ الدار بِكْرَهُ وأحَبَّ ولدِهِ إليه، وكان ضعيفاً، جَعلَ الأمرَ كلَّه إليه بعده، فلا يدخلُ الكعبةَ أحدٌ حتى يكون هو الذي يفتحها له، ولا تَعقد قريشٌ لواءً لحربٍ إلا كان هو الذي يعقدُه بيده، ولا يشربُ رجلٌ بمكة إلا من سِقَايته، ولا يأكلُ أحد من أهل الموسم طعاماً بمكة إلا من طعامه، ولا تقطعُ قريشٌ أمراً من أمورها إلا في داره، فأعطاه بذلك دار الندوة والرفادة والسقاية واللواء وحجابةَ البيت[2]... ويذكر بعضُ أهل الأخبار أن قُصيّاً إنما فعل ذلك لابنه عبد الدار، ليُلْحِقَهُ بسائر إخوته في الشرف، وكانوا قد شَرُفوا عليه وتقدَّموه[3]... ولكن الحقيقة غيرُ ذلك، فالرجلُ كان ضعيفاً، مُفْتقِراً إلى موارد الرزق، لا إلى مكارم الأخلاق، ولعلّ في بعض ما ذهب إليه الدكتور عمر فرُّوخ شيئاً من الحقيقة، حينما عَدَّ الرفادةَ والسقاية من «المنافع الإقتصاديّة»، وأنهما «إسْقاءُ الناسِ وإطعامُهم في المواسم بثَمنٍ...»[4]! غير أنه لم يَثْبُتْ عندي أن السقاية كانت بثَمنٍ، ولعلّ الرِفادةَ هي ما كانت بثَمنٍ، ولكن الثمنَ في اعتقادي لم يكن حاجبُ الكعبة يَتقاضاهُ من الحجّاج، وإنما من أهل مكة، فقد كانوا يَترافَدون على جمع المال الذي فَرضهُ قصيٌّ عليهم، ويدفعونه إليه، فيلتَزِمُ إطعامَ الحاجّ وإسْقاءَهُم النبيذَ أيامَ الموسم بذلك المال، فإن زاد المالُ على ثمن الطعام والزبيب المنبوذ في الماء، كانت الزيادةُ من حقِّهِ،

---

(١) جمهرة أنساب العرب: ١٤.

(٢) الطبقات الكبرى: ١/ ٧٣، الكامل في التاريخ: ٢/ ٢١، معجم البلدان: ٥/ ١٨٧، أنساب الأشراف: ١/ ٥٣، السيرة لابن هشام: ١/ ١٢٩.

(٣) الطبقات الكبرى: ١/ ٧٣، والسيرة لابن هشام: ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٤) تاريخ صدر الإسلام: ٤٦، ٤٨.

وإن قَصَّر، فربما أكْمَلَ النقص من ماله إن كان ذا مال، فإن لم يكن، أكْثَرَ في الطعام من الخبزِ وأَقَلَّ من اللحم والدَّسَم. . . ولا شك في أن الالتزام كان رابحاً مُعظمَ الأوقات، بل كان أيضاً مُغْرِياً ومُحرِّضاً على الحسد. فلمّا هلك قصيٌّ قام بالأمر بَعْدَهُ عبدُ الدار، ثم بَنُوهُ من بعده يَجْنُون ثمارَ ما جعله إليه جَدُّهم، وكانوا فوق ذلك يَخْتَطُّونَ في مكة رِبَاعاً من أرضها، ويبيعونها من قومهم وحُلفائهم[1]، فأثار ذلك حَسَدَ أبناءِ عمهم عبدِ مناف، وكانوا أربعةً: عمرو وهو هاشم، وعبدُ شمسٍ، والمطَّلِبُ، ونوفلٌ، فأجمعوا على أن ينتزعوا من بني عبد الدار ما ورثوه من امتيازات الكعبة ومكة، إذ رَأَوْا أنفُسَهم «أَحَقَّ به منهم لِشَرَفهم عليهم وفضلهم في قومهم. . .»[2]، كما زعم أهلُ الأخبار، وهو زعمٌ باطل، فإن كانوا قد شَرُفوا عليهم حقاً، وسبقوهم في الفضل، وهم حَفَدَةُ جَدٍّ واحد، فما حاجتُهم إلى الرفادة والسقاية، والشرفُ فيهما إنما هو لأهل مكة جميعاً، لأنهم أصحابُ المال الذي يُشْتَرى به الطعامُ والشرابُ لحجَّاج بيت الله، وأيُّ امْتِياز لامْرىءٍ يُطعم الناسَ من أموال غيره؟. . . وقد أَوْشَكَ الفريقانِ على الاقتتالِ لولا سَعْيُ العُقَلاءِ بينهما في الصُّلْح، فاصْطلحا على أن يحتفظَ بنو عبد الدار بالحجابةِ واللواءِ ودارِ الندوة، وأن يتنازلوا لبني عبد مناف عن الرفادة والسقاية[3]، فرَضَوْا بهما لأنهم كانوا مع أَحْلافهم أضعفَ من بني عبد الدار مع أَحْلافهم[4]. . .

غير أني أعتقد أن الإرْثَ قُسِمَ مناصفةً بين الفريقين، فأُعْطيَ بنو عبد مناف مع الرفَادةِ والسِّقَايَةِ شأناً خطيراً آخَر هو القِيَادةُ، وصاحِبُها كان

---

(١) السيرة لابن هشام: ١/ ١٣١.

(٢) أنساب الأشراف: ١/ ٥٥، والطبقات الكبرى: ١/ ٧٧، والسيرة لابن هشام: ١/ ١٣١.

(٣) أخبار مكة: ١/ ١١١، والسيرة لابن هشام: ١/ ١٣٢.

(٤) تاريخ صدر الإسلام: ٤٨.

يقودُ قريشاً في الحرب، مثلما يقودُ تجارتها وقوافِلها في السِّلْم، ويُؤْتَمنُ على أموالها وأرزاقِها[1]، وقد أَغْفَلَ الرواةُ هذا الشَأنَ لأنه آلَ إلى بني أُميَّة، فَعَلُوا ذلك تعصُّباً عليهم لبني هاشم، أيام العباسيّين. .

وبينما وَليَ هاشمٌ الرفادةَ والسِّقَايةَ، وَليَ أَخُوه عبدُ شمس بنُ عبد مناف القيادةَ، ثم وَلِيَها من بعده أُميَّةُ بنُ عبد شمس، ثم حربُ بنُ أُميَّة وهو الذي قادَ قريشاً يومَ عكاظ في حربها مع هوازن، ثم كان أبو سفيان بنُ حرب يقود قريشاً في الحرب، ويُؤْتَمن على قوافلها وتجارتها ويقودُها حتى قام الإسلام[2]. . . وقد ذكر الفقيه الحافظ القرطبي أن أبا سفيان كان من أشراف قريش في الجاهلية، وكان تاجراً يُجهِّز التجار بماله وأموال قريش إلى الشام وغيرها، وكان يخرج أحياناً بنفسه، فكانت إليه رايةُ الرؤساء المعروفةُ بالعُقَاب، وكان لا يَحْبِسُها إلا رئيسٌ، فإذا حَمِيَتِ الحربُ اجتمعت قريشٌ فَوَضَعَتْ تلك الراية بيد الرئيس[3]. . . ولمَّا هَلَكَ هاشمٌ تولَّى الرفادةَ والسِّقَايةَ بعدهُ أخوهُ المطَّلِبُ بنُ عبد مناف، ثم عبدُ المطلب بنُ هاشم، ثم الزبيرُ بن عبد المطلب، ثم أبو طالب ولم يكن له مالٌ، وكانت قريشٌ يومئذٍ بعَدَاوتها للإسلام في شُغْلٍ عن الرفادة، مَنعَ عنها التجَّارَ والحجَّاجَ، فادَّانَ أبو طالب من أخيه العباس وكان مُرَابياً، ثم لم يستطعْ وَفاءَهُ الدَّيْنَ، فأَخَذَ العبَّاسُ منه الرفادةَ والسقايةَ بما لَهُ عليه[4]. . . ولم يثبتْ أن العباس أطعم أحداً من ماله، وإنما ثبت أن الرسول عليه السلام، لمّا حجَّ أبو بكر بالناس سنةَ تِسْعٍ،

---

(١) المفصَّل: ٥/ ٢٥٠.

(٢) أخبار مكة: ١/ ١١٥، المفصَّل: ٤/ ١١٠، الطبقات الكبرى: ٢/ ٦٦، الأعلام: ١/ ٢٣، المحبَّر: ١٦٥، ٢٤٦ ـ ٢٤٨، الكامل في التاريخ: ١/ ٥٩٤.

(٣) الاستيعاب في أسماء الأصحاب: حاشية على الإصابة: ٤/ ٨٦.

(٤) أنساب الأشراف: ١/ ٥٧.

أرسل معه مالاً صُنِعَ به طعام الحجّاج، ثم فعل الشيءَ نفسه في حجّة الوداع، وقام بعدَه بالأمر أبو بكر وسائرُ الخلفاء[1]. وكان الرسولُ عليه السلام ألْغى عامَ الفتح كلَّ مَآثرِ الجاهلية، إلا سِدَانةَ الكعبة وسِقَايةَ الحاجّ[2]. أمّا دارُ الندوة فصارت بعد بني عبد الدار إلى حكيم بن حزام بن خُوَيْلد، وهو ابنُ أخي خديجة أمّ المؤمنين، وصديقُ الرسول، وقد أسلم يومَ الفتح، وعُمِّر طويلاً[3]، وهو مَنْ باع دارَ الندوةِ من مُعاوية بن أبي سفيان[4]، فجعلها دار الإمارة بمكة[5].

صفوةُ الكلام أن النزاع بين أبناء الأسرة الواحدة على الرفادة والسقاية، وإن فرضنا أنه لم يكن من أجل المصالح والاسْتِئثارِ بالمنافع، لا يُبرِّرُهُ زعمُ الرواة أيامَ بني العباس، بأنه كان تنافُساً على الكرم والبَذْلِ، فالكريمُ لا يحتاج إلى مَنْصِبٍ إذا أرادَ إطعامَ الفقراءِ وقَضاءَ حاجاتِ الناس، فهذا عبدُ الله بنُ جُدْعان التَّيْميُّ، سيِّدُ قريشٍ في زمانه[6]، لم تكن بيده رِفادةٌ ولا سِقَاية، ومع ذلك كانت له جَفْنةٌ عظيمة، وهي وعاء كبير للطعام، يضعُها على بابِ منزله مملوءةً لحماً وشحماً، وكانت لِعِظَمها وضَخامتِها يأكلُ منها الفارِسُ وهو على فَرَسِهِ، والراكبُ وهو على بعيره، وكان له مُنَادِيانِ، أحدُهما ينادي بأسفل مكة: من أراد اللحم والشحم فلْيَأْتِ دارَ ابنِ جُدعان. والآخر يُنادي بأعلى مكة: من أراد الحلواء فليأتِ دارَ ابن جُدعان، وكانت حَلْوَاؤُهُ تُصنع من

---

(١) أخبار مكة: ١/ ١١٢.

(٢) الشيخ محمد الخضري ـ تاريخ الأمم الإسلامية: ١/ ١٣١.

(٣) الأعلام: ٢/ ٢٦٩.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ١٢١.

(٥) أنساب الأشراف: ١/ ٥٣، معجم البلدان: ٢/ ٤٢٣.

(٦) جمهرة الأنساب: ١٣٦.

لُبَابِ القمح والعَسَلِ وزُبْدةِ الحليب أو خالصِ السَّمْن، وتُسمَّى «الفالوذج»، وفي الحديث أن رسول الله كان يَسْتَظِلُّ بظلِّ جَفْنَةِ عبد الله بن جُدْعان في شِدَّة حَرِّ الظهيرة، إشارةً إلى عِظَمِها، وكان إلى ذلك يحضُرُ موائدَهُ في دارِهِ المعروفةِ بمكة، وحينما الْتُمِسَ أبو جهلٍ في قتلى بَدْر، أَمَرهم رسولُ الله، إن خَفِيَ عليهم، أن ينظروا أثَرَ خدْشٍ بركبته، وقال: «فإني ازْدَحمتُ يوماً أنا وهو على مأدبةٍ لعبد الله بن جدعان، ونحن غلامان، وكنتُ أشَفَّ منه بيَسِيرٍ، فدفعتُه فوقع على رُكبتَيْه»! وفضلاً على ذلك كله كان ابنُ جُدعانَ يعتقُ العبيد، ويُعِينُ الناسَ في مَصائِبهم، ويقضي حاجاتهم مهما بلغت[1]... ويُروَىٰ أنه كان، لشَرَفهِ بمكة، في الوفد الذي ذهب لتهنئة الملك سيف بن ذي يزن بعد طَرْدِه الأحباشَ من اليمن، وكان في الوفد أيضاً عبد المطلب بن هاشم وأميَّةُ بنُ عبد شمس وأَسَدُ بن عبد العُزَّى[2]. كما يُذكر أنه قدَّم في حرب الفِجَار بعُكاظ مئةَ بعيرٍ وسلاحاً تامّاً من مالهِ الخاصِّ إلى مئةِ رجُلٍ من بني كنانة[3]، وأنه كان وراءَ حلف الفُضُول، الذي عُقِدَ بداره لإنصافِ المظلومين، والتآسي في المعاش، أي المساواة بين الناس[4]...

وبعدُ، نريد أن نسأل، أَلَيْسَ فيما كان يصنعُهُ ابنُ جُدْعان مكْرمةٌ من المكارم التي يتيهُ بها العربُ على كثير من الأمم؟ ويفخرُ بها بنو تَيْم على سائر القبائل؟ وهل يُسوَّى في الكَرَمِ بين مَن أَطعم الناسَ الشَّهْدَ والزُّبْدَ ولُبَابَ القمح والتمرَ واللحمَ والشحمَ، ومَن أطعمهم الخبزَ والكعكَ بالمَرَق؟... وإذا كنا لم نعلم بأن أحداً من بني تَيْم قام يُنازِعُ ابنَ جُدْعان على تلك

---

(١) المحبّر: ١٣٧ ـ ١٣٨، ومعجم البلدان: ٥/ ١٨٥، ولسان العرب: ١٠/ ٤٥٧ (صكك)، و ١٢/ ٢٣٧ (رذم)، والسيرة لابن هشام: ١/ ٦٣٥، والمفصل: ٥/ ٩٧ ـ ٩٨ و ٢٥٠.

(٢) العقد الفريد: ٢/ ٢٣.

(٣) العقد الفريد: ٥/ ٢٥٧، والكامل: ١/ ٥٩٣، والأغاني: ٢٢/ ٦٦.

(٤) أحمد أمين ـ الصعلكة والفتوة: ٤٨.

المكرمة لينتزعَها منه، فالعِلَّةُ بَـيِّنَةٌ، وهي أنها امتيازٌ بالبذل والعطاء، وليست امتيازاً للتكسُّب والربح! . . .

ومثلُها مكرمةٌ كانت في بني شيبان، وهي قُبَّةٌ عظيمة، أي خيمةٌ كبرى، ضَرَبها عوفُ بن أبي عمرو من بني ذُهْلِ بن شيبان، فلا يدخلها جائعٌ إلا أُشْبِـع، ولا خائفٌ إلا أَمِنَ[1] . . . وكانت تُسمَّى «قُبَّةَ المعَاذَة»، يُجَارُ كلُّ من عاذَ بها أو لجأَ إليها[2]. فانظرْ إلى هذه المكرمة العظيمة جَعَلتْها العربُ لبني شيبان، حينما أقرَّت بحُرْمةِ خيمةٍ رفَعَها أحدُ زعمائهم، لإطعام الجَوْعَىٰ وتأمين الخائفين، وإجارَةِ المستجيرين، ويكفي العائذَ بتلك الخيمة أن يلوذَ بأحَدِ أعمدتها، فضلاً عن دُخولها، حتى تشمَلَهُ حصانةٌ ضدّ الجوعِ والخوفِ وطُلاَّبِ الثأر، يحترمُها سائرُ العرب فلا يجرؤ أحدٌ على اللحاقَ به! . . . أوَليست مكرمةً يحقُّ لبني شيبانَ أن يفخروا بها على سائر العرب؟ ومع ذلك، لم يُؤْثَرْ أن بني عوف تنازعوا عليها بعد أبيهم، بل حرصوا على بقائها مَكْرمةً لبني شيبان.

ومثلُها أيضاً مكرمةٌ لِعَامِرِ بن الطُفَيْل فارسِ العرب، وأحَدِ سادات هوازن، إذ كان يأمُر منادياً يطوفُ في المواسم بسوق عكاظ يُنادي في الناس: هل من مُتْعَبٍ فنحملَهُ، أو جائع فنُطعِمَهُ، أو خائفٍ فنُؤَمِّنَه[3] . . . ؟

ومثلُها مكرمةٌ كانت كذلك في بني بَجِيلَة، لم ينزل بهم نازِلٌ قَطُّ، ضيفٌ أو لاجِىءٌ أو مُسْتجير، إلاّ عَمَدوا إلى ماله فحسَبُوهُ وحَفِظُوه له عندهم، وأنفقوا عليه من أموالهم ما دام مقيماً بينهم، فإذا ارتحل أَدّوا إليه ماله، ورحلوا معه إلى دِيَاره، فإن مات في الطريق، دفعوا إلى أهله دِيَتَهُ،

---

(١) المحبَّر: ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢) المفصَّل: ٤/ ٣٦٣.

(٣) مجمع الأمثال: ٢/ ٤٦، الأعلام: ٣/ ٢٥٢.

وإن قُتِل طلبوا بدمه، وإن سَلِمَ ألْحَقُوه بأهله[١].

وإذا كان عبدُ الله بنُ جُدْعان مَثَلاً طيّباً على عادةِ بعض أشراف العرب وسادتهم إكرامَ الناسِ وإطعامَهم بمكة، فهنالك أيضاً إشارةٌ في بعض أخبار الجاهلية إلى أنه كانت بمكة أكثر من سِقَايةٍ للحَجيج، فقد ذُكر أن عديَّ بن نوفل بن عبد مناف، كانت له سِقَايةٌ بين الصَّفا والمروة، يَسْقي الحجيجَ عليها الحليبَ والعَسَلَ، عُرفت بسِقَاية عَدِيّ[٢]. وقدَّر الزركلي وفاة عديّ بن نوفل نحو سنة (٥٩٤ م)[٣]، أي أنه كان مُعَاصراً عبدَ المطلب، ابنَ عَمِّه هاشمٍ، وكانت لعبد المطلب حينئذٍ سِقَايةُ الحاجِّ ورثها عن أبيه مع الرفادة، وكان يسقي عليها اللبنَ والعسلَ كما يذكرُ أهلُ الأخبار، وفي ذلك أشار الأزرقي أنه كانت لعبد المطلب إِبلٌ كثيرة، فكان إذا جاء الموسم يجمعها، ويسقي لبنَها بالعسَل، في حوضٍ من أَدَمٍ، عند زمزم، وكان يشتري الزبيبَ فينبذهُ في ماء زمزم ويسقيه الحاجَّ[٤]... كما ذُكر كذلك أن سُوَيْدَ بن هرمي بن عامر من بني جُمَح، كان أوَّلَ من وَضَعَ الأرائِكَ للناس، وسقَى اللبنَ والعسلَ بمكة، ثم كان بَعدَهُ أبو أمية بنُ المغيرة من بني مخزوم، وأبو وداعة بن ضبيرة من بني سهم يسقيان العسلَ بمكة[٥]. فالسِّقَايَةُ إذن كانت مَكْرُمةً تتنافَسُ عليها بُيُوتاتُ قريشٍ كافّةً، كبني عبد مناف، وبني هاشم، وبني تَيْم، وبني جُمَح، وبني مخزوم، وبني سَهْم...

* * *

(١) المحبَّر: ٢٤٣.
(٢) المفصَّل: ٤/٦٦.
(٣) الأعلام: ٤/٢٢١.
(٤) أخبار مكة: ١/١١٣ ـ ١١٤.
(٥) المحبَّر: ١٧٦ ـ ١٧٧.

سقْنا تلك الأمْثالَ لِنَخلُصَ إلى أن ما كان بين بني عبد مناف وبني عبد الدار لم يكن سوى تنازعٍ على المنافع، أخرجه الرواةُ في عهد بني العباس إخراجاً يحطُّ من شأن قَوم، ويرفعُ من شأنِ آخَرين، ثم ما لبثوا حتى زَوَّرُوا رواياتٍ أخرى زعمتْ وجودَ نزاعٍ بين هاشم بن عبد مناف وأخيه عبد شمس، تارةً على السيادة، وأخرى على الكرم والبذل، واضْطُروا من أجل ذلك إلى اختلاق أخبارٍ، لا يكادُ يثبتُ منها إلا القليلُ، على شكٍّ، عند التحقُّق والموازنة!. ولكن كثيراً من الباحثين وكتَبَةِ التاريخ نقلوها وأثْبتُوها كما جاءت في مراجع أهل الأخبار، فصارت كأنها من الحقائق التي لا تقبلُ الجدَلَ فيها أو الرِيبةَ... وهو ما دَفَع الدكتور فَرُّوخ إلى القول: «وهكذا انقسمتِ الأسرةُ الواحدةُ في الحياة فريقين، فريقاً يتكسَّبُون بالتجارة والحرب، وفريقاً يتكسَّبُونَ بالرفادة والسقاية، فكان آلُ هاشم من أجل ذلك أقلَّ ثروةً من بني عبد شمس...»[1]، فأكّد بذلك ما ذهب إليه رواةُ الأخبار من التنازع بين الأخوَيْن، شأنُه في ذلك شأنُ سائرِ من كتب في هذا الأمر...

وفي اعتقادي أن ذلك التنازع لم يكن في الأصل موجوداً، وإنما اخترعه بعدئذ أصحابُ المصالح السياسية والعصبية، وليُبَرِّرُوا به نِزاعاً وقع فعلاً بين الحَفَدَةِ بعد أيام بني عبد مناف بنحوِ مئة وستين عاماً أو أكثر، يوم قامت دولةُ بني أمية... وإلا، فإذا كان هاشمٌ وعبد شمسٍ أَخوَيْن شقيقين، وكانا على أشهر الروايات تَوْأَمين[2]، والمعهودُ في التوائم شدَّةُ الشبَهِ، فكيف يمكن للعقل أن يَقبل روايةً غريبةً زعمت أن أحدَهما كريمٌ وَسيمٌ، والآخَر لئيمٌ ذَمِيم، «وأن بينهما فارقاً في الطباع ملحوظَ الأثَر في خلائق

(١) العرب والإسلام في حوض المتوسط: ٣٥.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ١٤، تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٢.

الأسْرتين من أيام الجاهلية إلى ما بعد الإسلام بعِدَّة قرون...»[1].
ويُحدِّثونك أيضاً أن أحدهما وُلد وأصبعُه ملتصقةٌ بجبهة الآخر، وكان ذلك دليلاً على ما سيكون بينهما من دماء وقتال[2]... ويزعمون كذلك أن أمية بن عبد شمس، لمّا تولّى عمُّه هاشمٌ السقايةَ والرفادةَ، حَسَدَهُ على رياسته، وكان أُميةُ مُثْرِياً من المال والولد، فتكلَّف أن يصنعَ صَنيعَ هاشم في إطعام قريش، فعجز عن ذلك، فشَمِتَ به ناسٌ من قريش، فغضب ونال من هاشم ودَعاهُ إلى المُنَافَرة، أي إلى الاحتكام في الشرفِ والحَسَبِ، فكَرِه هاشمٌ ذلك لِسنِّهِ وقَدْرِهِ، فلم تتركه قريش حتى نافَرَهُ على خمسين ناقةً والابتعادِ عن مكة عشرَ سنين، فرضي أمية، وجعلا بينهما حَكَماً من بني خزاعة، فقضى لهاشم بالغَلَبة في الشرف والحَسَب، فأخذ الإبلَ ونَحرها وأطعمها من حَضَر، وخرج أمية إلى الشام فأقام بها عشر سنين، وتلك كانت أول عداوة وقعت بين هاشم وأمية... ثم يُنبِئُونَك بكل بساطة أن هاشماً مات بغزَّة وعمرهُ عشرون سنة، ولكن البلاذريَّ يؤكد أنه خمسٌ وعشرون، وكذلك ابن الأثير وياقوت وغيرهم[3].

هذه الحكاية جاءت في مختلف المراجع القديمة والحديثة كما ذكرتُها تماماً، وأكاد أجزم أن أحداً لم يكلف نفسه مشقَّةَ التحقُّق من صحتها، أو على الأقل، صِحَّةِ شيء واحدٍ منها! بل إن الدكتور هيكل قرر أن هاشماً كان كبير قومه، وجعله يعيش طويلاً حتى تتقدَّمَ به السن، ومع ذلك قَدَّر

---

(١) مطلع النور: ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٤٢.

(٣) أنساب الأشراف: ١/ ٦١ - ٦٣، الكامل في التاريخ: ٢/ ١٦ - ١٧، معجم البلدان: ٤/ ٢٠٢، الطبقات الكبرى: ١/ ٧٦، السيرة لابن هشام: ١/ ١٣١، ١٣٥، تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٣، حياة محمد: ١١٥، المفصَّل: ٤/ ٧١ - ٧٣، محاضرات الخضري: ١/ ٣٧.

ولادتَهُ سنة (٤٦٤ م)، وموته بعد ولادة ابنه عبد المطلب سنة (٤٩٥ م) بعدَّةِ سنين[1]. . . وعلى الرغم من أننا لا نعلم شيئاً عن سَنَدِ هيكل فيما قدَّرهُ، لكننا نسأل: أين هو التقدُّم في السنّ عند رجُل لم يعشْ أكثرَ من اثنين وثلاثين عاماً، إن صحَّ أنه عاشها؟. . . والغريب في الأمر أيضاً أن ابن الأثير والبلاذري وغيرهما أجمعوا على أن هاشماً كرِه منافرةَ ابن أخيه «لسِنِّهِ وقَدْره»، فجَعَلُوهُ من ذوي العمر المديد، والرجلُ لم يعش كما أثبتوا جميعاً سوى خمسةٍ وعشرين عاماً، وهو ما حقَّقه الزركلي في ترجمته هاشمَ بنَ عبد مناف، ولكنه أخطأ إذ قدَّر ولادته سنة (٥٠٠ م)[2]. . . فالمعروف أن عبد المطلب بن هاشم توفي بعد مولد الرسول بثماني سنين، أي سنة (٥٧٩ م) عن عمر ناهز الثمانين. فولادته كانت نحو (٤٩٥ م)، وفي السنة نفسها مات أبوه هاشم[3]، فتكون ولادةُ هاشم نحو سنة (٤٧٠ م). فإذا كان تَوْأَماً لعبد شمس، أو كان عبدُ شمس أسَنَّ منه قليلاً كما قال ابنُ إسحاق[4]، فكلاهما كان في الزمن نفسه، ولو فَرضنا أن عبد شمس تَزوَّجَ في السادسة عشرة، لا أكثر، أي نحو (٤٨٥ م)، وأن أُميَّة بن عبد شمس وُلد في السنة التالية، وأن المُنَافَرة المزعومة لا بُدَّ أن تكون وقعت قبل موت هاشم بسنةٍ على الأقل، لكان معنى ذلك كله أن أمية بن عبد شمس، حينما جعلوه يحسدُ عمَّه ويَتَحدَّاهُ، كان عمرهُ على أبعد التقدير تسعَ سنينَ فقط، فهل هذا مما يقبله العقلُ السليم؟. . .

---

(١) حياة محمد: ١١٢، ١١٦، ١٢٣.

(٢) الأعلام: ٨/٦٦، وجعل وجود عبد المطلب بين (٥٠٠ ـ ٥٧٩ م)، فكأنه وُلِدَ مع أبيه في سنة واحدة! وجعله أيضاً يمارس حكومةَ مكة سنة (٥٢٠ م)، أي قبل الزمن الذي قدَّره لموت هاشم بخمس سنين، وهو غلط واضح. (الأعلام: ٤/ ١٥٤).

(٣) انساب الأشراف: ١/ ٦٤.

(٤) السيرة لابن هشام: ١/ ١٣١.

وإذا عرفنا أن المنافرةَ في الأصل إنما هي ادِّعاءُ كل فريق بأنه أعَزُّ نَفَراً، وأن ذلك لا يقع إلا بين مُتَباعِدَيْن، لا بين قريبَيْن يعتزَّانِ بالنَّفر عَيْنِه، والأُسرةِ نفسِها، تبيَّن لنا أن الحكاية من أساسها واهِيَةٌ، وأنها وُضِعت بقصد إيقاعِ الفتنة والفُرْقة بين العرب. . . هذا مع العلم بأن هاشماً هو أوَّلُ من مات من بني عبد مناف، ثم مات عبدُ شمس[1]، ولا نعتقدُ أن عبد شمس كان يسمحُ لابنه أن يتحدَّى عمَّه ويُنافِرَهُ، لو كانت الواقعةُ صحيحةً، وما دُمْنا نؤكد على أنهما معاً من أُسرة واحدةٍ عريقةٍ في الشرف والسمُوِّ ومكارم الأخلاق. ونحن على شِبْه اليقين بأن هاشماً كان أكبر الأبناء، لأنه خَلَفَ على امرأة أبيه واقدة، وهي أمُّ أخيه نوفل، واسْتَولَدَها بنتين هما: خالدة وضعيفة[2]، وهذا لا يمكن إلا إذا كان أكبرَ الأولاد.

ويظهر لنا تهافتُ تلك الحكاية فيما نقله البلاذريُّ مثلاً بقوله: «كان أُمية بن عبد شمس ذا مالٍ، فتكلَّف أن يفعل فعلَ هاشم في إطعام قريش، فعجز عن ذلك. . .»[3]، فإن كان الرجلُ ذا مالٍ حقاً، فلماذا يعجز عن إطعام الناسِ؟. . . هذا إن كان الخبرُ صحيحاً، وكيف يصحُّ إذا كانت ولادةُ أميَّة بن عبد شمس نحو سنة (٤٨٦ م)، وكانت سنُّهُ نحو أربع سنين لمّا كان عمُّه هاشم في العشرين؟

على أن الأزرقي، وهو أقدمُ من صنَّفَ في تاريخ مكة، تحدَّث بهذا الأمر، فذكر أن هاشم بن عبد مناف كان يُطعم الناس في الموسم، بما يجتمعُ عنده من تَرافُدِ قريش، ولم يزل على ذلك حتى أصاب الناسَ في سنةٍ

---

(١) الكامل في التاريخ: ٢/ ١٧.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ١٤، والمعارف: ١١٢.

(٣) أنساب الأشراف: ١/ ٦٠ ـ ٦١.

جَدْبٌ، فخرج إلى الشام، فاشترى بما اجتمع عنده من مال، دقيقاً وكعكاً، وقَدِمَ مكةَ، فنَحَرَ جَزوراً، وهَشَمَ ذلك الكعكَ وطبخَه وجَعلهُ ثريداً، وأطعم الناس[1]... وكان «يَسْتكثر من الخبز والكعك»[2] في طعامه، وهو ما دفع الدكتور فرُّوخ يذهب إلى أنه إنما لُقِّبَ هاشماً، وكان اسمُه عَمْراً، بما كان يُكثِرُ من هَشْم الكعك، ويجعلُ في الثريد من الخبزِ أكثرَ من اللحم[3]، ولولا ذلك لكانوا لَقَّبُوهُ بالمُطْعِم مثلاً... وقديماً حَمَل ابنُ إسحاق تلك الروايةَ على الرَّغْم، إشـارةً منه إلى ضعف اليقين، وأثْبَتَ قولَ هاشم لأهل مكة حينما كلَّفَهم جمعَ المال لشراء الطعام: «فلو كان مالي يَسعُ لذلك ما كلَّفتُكُموهُ...»[4]، وهي إشارةٌ إلى أنه لم يكن مُوسِراً![5]. كما حَمَلَ على الرَّغْمِ سائِرَ الروايات التي تنسبُ الأُولَيَاتِ كلَّها إلى هاشم، وهي كثيرةٌ، لا تتفقُ كثرتُها والعُمرَ القصيرَ الذي عاشَهُ ولم يتجاوزِ الخامسة والعشرين. كقولهم: إنه أولُ من أطعم الثريد بمكة، وأوّلُ من حفر الآبار لأهل مكة، وأنه أولُ من سنَّ الرحلتين لقريش، ترحل إحداهما في الشتاء إلى اليمن

---

(١) أخبار مكة: ١/ ١١١.

(٢) أنساب الأشراف: ١/ ٥٨.

(٣) تاريخ صدر الإسلام: ٤٨.

(٤) السيرة لابن هشام: ١/ ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٥) أرجو ألاّ يَحْمِلَنَّ أحدٌ ما قلتُه في هذا الشأن على محمل الشكّ والريبة! فما قلتُه ناقداً، مُحقِّقاً، إنما هو للتأريخ لا أكثر، ولا أبتغي من ورائه حَطّاً من قدْرِ أحَدٍ، ولا رفعاً لأحَد. وقد ذكر الإمام البخاريُّ في صحيحه (الجزء الثامن: ٧ ـ كتاب الأدب)، عن عمرو بن العاص قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، جهاراً غيرَ سرٍّ، يقول: «إن آل أبي ليسُوا بأوْليائي، إنما وَلِيِّيَ اللهُ وصالحُ المؤمنين، ولكنْ لهم رحمٌ أَبُلُّها بِبَلالِها» يعني أصِلُها بصِلَتِها. وقد ذُكر هذا الحديث في التجريد الصريح للزبيدي ـ كتاب الأدب ـ (رقم الحديث: ١٩١٨).

والعراق، وترحل الأخرى في الصيف إلى الشام، وأنه صاحبُ إيلاف قريش، وقد فسَّر ابنُ عباس الإيلافَ بالعهد والذمام، يعني بذلك أن هاشماً هو أول من أخذ العهود من ملوك الشام والروم كي تختلفَ قريشٌ بتجارتها آمِنةً إلى بلادهم، فكتب له قيصر الروم كتاباً بذلك، وكتب إلى ملك الحبشة يأمره أن تدخل قريشٌ أرضَه(١). . . ولم نجد في مختلف الأخبار أن ملوك الروم أو الشام منعوا أحداً من الاتجار في بلادهم، أو أنهم غَصَبوا قافلةً لأهل مكة مرَّتْ بهم، بينما وجدنا أن ملوك الشام والروم، وكذلك ملوك العراق وفارس، كانوا يَسْعَون غالباً إلى توفير الأمن لقوافلهم في بلاد العرب، فكانوا يَتألَّفُون(٢) سادةَ القبائل على طرق التجارة، بالأتاوات والهدايا، ليطمئنوا إلى سلامة تجاراتهم، وكان ما يحتاجون إليه من العُروضِ التي يُجهِّزُها العربُ، أو يجلبونها من الأمم الأخرى، أكثر مما يحتاج إليه العربُ من عُروضهم(٣).

ويضيف أهلُ الأخبار أن عُهوداً أُخْرى مُمَاثِلةً، أخذها لقُريشٍ في تجارتها، عبدُ شمس بن عبد مناف من ملك الحبشة، ونوفلُ بنُ عبد مناف من ملوك العراق وفارس، والمطَّلِبُ بنُ عبد مناف من ملك حِمْيَر باليمن، وبذلك أَلِفَتْ قريشٌ رحلةً في الشتاء إلى اليمن والحبشة والعراق، وأُخرى في الصيف إلى الشام، وربما بلَغت أنقرة في بلاد الروم، تنتقلُ قوافلها بمتاجرها إلى تلك البلاد، آمِنَةً مُطْمئنَّةً لا يعترضُها أحدٌ بسُوء(٤)، بفضل الاتفاقات التي

---

(١) الطبقات الكبرى: ١/ ٧٥، ٧٨، وأنساب الأشراف: ١/ ٥٩، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٢، ولسان العرب: ٩/ ١٠ ـ ١١ (ألف).

(٢) تألَّفَ: الرجلَ، قارَبَهُ وتكلَّفَ أُلْفَتَهُ ودارَاهُ، وألِفَ: المكانَ، تعوَّدَهُ واستأنَسَ به.

(٣) المفصَّل: ٤/ ١١٦، ٧/ ٢٩٤.

(٤) أنساب الأشراف: ١/ ٥٩، تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٢، الطبقات الكبرى: ١/ ٧٥، الكامل في التاريخ: ٢/ ١٦، تاريخ صدر الإسلام: ٤٨، المحبَّر: ١٦٢.

عقدها بنو عبد مناف مع ملوكها، فازدهرت تجارةُ الحجاز، وأثرى تُجّارُ مكة . . .

ولا نريد التوسُّعَ في مناقشة هذا الخبر، إذ أننا نَعدُّهُ من قبيل التكلُّفِ والتزَيُّدِ في المعاني، اصْطَنَعهُ أهلُ الأخبار في تفسير «الإيلاف» الذي ورد ذِكرُهُ في القرآن الكريم[1]، وتوسَّعُوا فيه فجعلوه عقوداً وحِبَالاً وعُهوداً أخذها أبناء عبد مناف من أولئك الملوك. . . ونعتقدُ، إن صحَّ الخبرُ، أن الأمر لم يكن أكثر من اتفاقاتٍ أَبْرَمُوها مع رؤساء القبائل في بلاد العرب، تسمح بمرور قوافل أهل مكة في مناطقهم بسلام. . . هذا هو الإيلافُ، لا معنى آخَر له سوى الأُلْفَةِ بمعنى التعوُّدِ والدَّأْبِ واللزوم، أو التأليف بمعنى التهيئَة والتجهيز[2]، والفضل فيها لله جلَّ شأنهُ لأنه جعلهم يألَفون ويتَعوَّدون هذه الرحلة من غير خوف. . . فاتفاقاتُهم مع رؤساء القبائل كانت تأليفاً لهم على خفارة قوافل قريش وتُجَّارِها، مُقابلَ إشْراكهم في رأس مال القافلة، أو إعطائهم نصيباً من الأرباح، أو جُعَالةَ مُرور، أو هدايا خاصَّةً، أو استعمالِ إِبلهم في نقل المتاجر، ورجَالِهم في خفارتِها بأجور مُعيَّنة[3]. . . وبفضل بيت الله القائمِ بمكة، وهذه الاتفاقات التي أبرمها أبناءُ عبد مناف أمِنَتْ قريشٌ على نفسها وتجارتها، فكانت قوافلُها تسير إلى أيّ البلاد شاءت، في شهور الحِلّ كما في شهور الحرم، لا تخشى بأساً من أحد. . . أقول هذا وأنا أعتقد أن بعض الفضل في ذلك، إن لم يكن مُعْظمهُ، يعود إلى النظام الذي أوْجدهُ بمكة عمرو بنُ لُحيّ أواخِرَ القرن الثاني للميلاد، وجعل فيه إلى النضر بن كنانة وقتئذٍ شأنين من شؤون مكة، أَحَدُهما: التجارةُ، وبه سُمِّيَ النَّضْرُ

---

(١) سورة قريش.

(٢) لسان العرب: ٩/ ١٠ (ألف)، وتفسير ابن كثير: ٧/ ٣٧٨.

(٣) المفصَّل: ٧/ ٣٠١.

قُرَيْشاً، من التقرُّشِ أي التكسُّب[1]، والآخَرُ: البَسْلُ، وهو الحلالُ والحرام كما شرحنا آنفاً، وكانت لقريش به من بين العرب، ثمانيةُ أشهر حُرُم، فوق الشهور الأربعة التي كانت للعرب جميعاً، «قد عرفت ذلك لهم العربُ، لا يُنكرونه ولا يدفعونه، يسيرون به إلى أيّ بلاد العرب شاؤوا، لا يخافون منهم شيئاً...»[2]، لأنهم قَوَّامُونَ على الحُرمات! وهو ما فَتَح لهم الطرُق المغْلَقَةَ، وذَلَّل لهم الصِّعَابَ. ويبدو أن هذين الشأنين افترقا بعد هلاك لُؤَيّ بن غالب، فكانت التجارةُ في كعب بن لؤي، والبَسْلُ في عوف بن لؤيّ، ثم أَقَرَّهُ قصيٌّ، لمَّا غَلَب على مكة، لآلِ مُرَّة بنِ عوف بن لؤي، وظلَّت التجارةُ والقيامُ على قوافل مكة في بني كعب بن لؤيّ، ولذلك سُمِّيَتْ نَفْرةُ أهل مكة، لمّا أتاهم خبرُ اعتراض المسلمين لقافلة أبي سفيان: «نَفْرَةَ بني كعب بن لؤيّ»[3]... فالتجارةُ في مكة كانت إليهم، وتُجّارهم كانوا القَوَّامينَ عليها والمؤتمَنين على أموال المُسْهِمينَ فيها، فكان كلُّ راغب في التجارة من أهل مكة يُسْهِم بما أراد في رأس مال القافلة، وتجّارُ بني كعب بن لؤي يُجَهِّزُونها، ويسيرون بها بين الحجاز والشام والعراق واليمن، وعندما تنتهي الرحلة، تُوزَّعُ الأرباح على المُسْهِمين وتعاد إليهم أموالُهم، وقيل إن قريشاً كانت تربح في تجارتها للدينار ديناراً[4]... وعلى ذلك فالقافلةُ كانت لقبائل قريش كلها، فيها أموالُهم وتجارتُهم[5]، وبنو كعب لم يكونوا كلَّ قريش، وإنما بطوناً منها، فنَفْرَتُهم يومئذٍ كانت نَفْرةَ التجّار

---

(١) لسان العرب: ٦/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥ (قرش).
(٢) السيرة لابن هشام: ١/ ١٠٢.
(٣) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢.
(٤) المفصَّل: ٧/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، ٣٠٠.
(٥) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٢٧.

يريدون الحِفَاظَ على سُمْعَتِهم وثقةِ الناس بهم، وهي دليلٌ على أمرين قَرَّرْناهمُا، أحَدُهما أن التجارة كانت شأناً من شؤون مكة اخْتصَّتْ به قريشٌ، فعُرِفَتْ بقُريش التجار، وكان معظمُ تُجَّارِ مكة والحجاز منهم. والأمرُ الآخَرُ أن تنظيم التجارة وتجهيز القوافل وتَألُّفَ القبائل، تعود إلى زمنٍ أبْعَدَ في القِدَم من عهد بني عبد مناف، ولكن هؤلاء نهضوا بها نهضةً كبرى، في وقتٍ لم يَبْقَ على مسرح التجارة الدولية أحَدٌ غيرهم تقريباً، فعزَّزُوا مركز مكة التجاريَّ، ووَسَّعُوا تجاراتهم، وأحسنوا الإفادةَ من قيامهم على الكعبة، وبالغُوا في الدعوة إلى تقديس الكعبة بين العرب، ووفَّرُوا الأمنَ لمدينتهم وزُوَّارِها بجُملةٍ من التقاليد الدينية والاجتماعية، والأحلاف السياسية مع سائر قبائل العرب[1]. ويمكنُ أن نَعُدَّ هذه النهضةَ الكبرىٰ نتيجةً لما آلت إليه الأحوالُ في مملكة حِمْير في مطلع القرن السادس للميلاد، حينما اضطربت أمورها، وأدَّتْ فتنةُ اليهود بها إلى تحريق النصارى في الأُخْدود، ثم إلى إشارة الروم على الأحباش باحتلال اليمن، فاحتلُّوها سنة (٥٢٥ م) بعد صراع مرير مع أهلها، فانْحسَرَ بذلك كلُّ نفوذ سياسي أو عسكري أو اقتصادي كان لحكومات اليمن في نَجْدٍ والحجَاز، وبات أهلُ مكة أكثر تُجَّار العرب نشاطاً، وأوْسَعَ أصحاب القوافل رحلةً، ينقلون تجارات اليمن وظفَار وحضرموت إلى الشام، ويعودون منها بمتاجر بلاد الشام وحَوْض المتوسط إلى الحجاز ونجد واليمن والحبشة... وكانت لهم علائقُ خاصةٌ بملوك الحيرة وتجَّارها، يحملون إليهم عُروضَ الحجاز واليمن والحبشة، ويرجعون بحاصلات العراق وفارس، وكان بعضُ تُجَّارهم يَفِدُ على ملوك فارس،

(١) أفردْنا باباً خاصّاً للحديث عن الأمن والأحلاف عند العرب بسبب علاقته الوثيقة بالتجارة ومواسم الأسواق والحجّ والأعياد.

فيستقبلونهم ويحتفلون بهم، فقد كان من مصلحة فارس مقاربةُ أهل مكة، لموقع مدينتهم من طرق التجارة، وخَطرِ مَوْضعهم من قبائل العرب في الدين والسياسة، وكان لبعض ملوك الفُرس تجارةٌ مع بلاد العرب، وقوافِلُ يرسلونها إلى أسواقهم في مواسمها[1]...

وليس من قبيل المصادفة أن يكون تجارُ مكة من بُطون كعب بن لؤي قصْراً، على كثرة مَن كان بها من قبائل قريش وغيرها، لو لم يكن الاتفاقُ منعقداً بينهم على أن يكون إليهم شأنُ التجارةِ، والقيامِ على تجهيز قوافل قريش، لِحسَاب كل من كان يريدُ الإسْهام في رؤوس أموالها... ولو مَضَيْنا نُعَدِّدُ أسماء مَنِ اشتُهر من تجّار مكة، لوجدنا أصحابها جميعاً من بني كعب بن لؤي، وهم كُثُرٌ بلا ريْب وإن لم تُشِرِ الأخبار إلاّ إلى بعضهم، منهم: هاشم وعبدُ شمسٍ والمطَّلب ونوفل أبناءُ عبد مناف، ومَخْرَمَةُ بنُ نوفل وعبد الرحمن بن عوف من بني زُهرة، وأبو طالب بن عبد المطلب من بني هاشم، وأبو أُحَيْحة سعيد بن العاص وأبو سفيان بن حرب ومُسَافر بن أبي عمرو من بني أمية، وأبو العاص بن الربيع من بني عبد شمس، والسيدة خديجة بنت خُوَيْلد أمُّ المؤمنين والأسودُ بن المطَّلب وزَمعةُ بن الأسود ويزيدُ بنُ زَمعَة من بني أسد بن عبد العُزَّى، وعبد الله بن جُدْعان من بني تَيْم، والعاص بن وائل وعمرو بن العاص من بني سهم، وأبو أمية بن المغيرة من بني مخزوم، وأُمية بن خَلَف وصفوانُ بنُ أمية من بني جُمَح... وغيرُهم، وهؤلاء جميعاً كانوا من بني كعب بن لؤي، وهو دليلٌ على أن التجارة كانت شأناً موروثاً في بني النضر بن كنانة، انتهى إلى كعب بن لؤي، مثلما انتهى إلى أخيه عَوْف شأنُ «البَسْل»، ثم انتقل إلى بَنِيهِ من بعده، حتى صار إلى أبناء

---

(1) المفصّل: ٧/ ٢٩٤.

عبد مناف... ولا شك في أنه كان لكعب بن لؤي أَثَرٌ كبير في أمور مكة، ولا سيما في تجارتها، وكان عظيمَ القَدْرِ عند العرب، فأرَّخُوا بموته إعظاماً له، إلى أن كان عامُ الفيل فأرَّخُوا به[1]، وذكروا أن اليوم الذي اعتادت العربُ أن تجتمع به من كل أسبوع كان يُسمَّى يومَ العَروبة، فكان كعبٌ أوّلَ من سمَّاهُ يومَ الجمعة، إذ كانت قريشٌ تجتمع فيه إليه، فيخطبهم ويَعِظُهم[2]...

وقد اشتُهِر من تجار قريشٍ طائفةٌ كانوا يُسَمُّونَهم «أزْوادَ الرَّكْبِ»، لأنهم كانوا أَجْواداً كُرماءَ، إذا سافروا على رأس قافلة، لم يَخْتَبِزْ معهم أَحَدٌ ولم يطبخ، ولم يكن يتزوَّدُ بزادٍ للرحلة، إذ كانوا يأخذون على أنفُسِهِم زادَ المسافرين والمتاجرين جميعاً[3]... وهذا تقليدٌ يدلُّ على قِدَم التجارة في أهل مكة، وأصالة الكرم في تجارها، وهو أمرٌ يَدخلُ في الأخلاق، ولا يمكنُ التخلُّقُ به في مدة قصيرة من الزمان، ويعودُ بالتجارة في مكة إلى زمنٍ أقدم من عهد بني عبد مناف!... بل إلى ما قبل أيام قصي... وقد مرَّت بنا إشارةُ ابن حبيب إلى أن أئمَّة العرب في مواسمهم، وقضاتَهم في سوق عكاظ، كانوا من بني تميم بن مُرّ، يتولّى أحدُهم الإمامةَ، ويتولّى آخَرُ القضاءَ، وأول من جُمع له القضاءُ والإمامةُ معاً هو سعد بن زيد مناة بن تميم، وكان سيّدَ بني تميم ورئيسَهم في عصره، أي في أوائل القرن الثالث للميلاد. وعكاظُ كانت في أساسها سوقاً تجاريةً، أُنْشِئت لمتاجرة العرب بها قبل حلول موسم الحجّ، لأنهم كانوا يتأثَّمون من الجمع بين الحج والتجارة

---

(١) أنساب الأشراف: ١/ ٤١.

(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٣٦، والأعلام: ٥/ ٢٢٨، وقد غلط صاحبُ الأعلام إذ قَدَّر ما بين موت كعب والفيل بمئةٍ وعشرين سنة، فجعله مُعاصراً قصيَّ بن كلاب بن مُرَّة بن كعب، فكعبٌ أبو جدِّه إذن، ولعلّ الصواب أن يكون بين موت كعب والفيل نحوٌ من مئتي سنة.

(٣) تاج العروس: ٨/ ١٥٤ (زود)، المحبَّر: ١٣٧.

في وقت واحد، وأُقيم القضاةُ بها للفصل فيما يقع بين الناس والتجار من المشاكل، ومن شأن ذلك كله أن يحملنا على الاعتراف بأن النظام في مكة كان أقدمَ من عهد قريش، وقبل غَلَبة قصي على شؤونها، وأن التجارة كانت شأناً من تلك الشؤون، جُعل إلى قريش مع البَسْل في أيام أبيهم النضر بن كنانة، وأن قريشاً كانت، وسائر بني كنانة، من أهل مكة منذ القرن الثاني للميلاد وربما قبله، وإن كانت وقتئذٍ تسكنُ حولها وفي شِعَابها وظواهرها، وأن نهضة مكة وتقدُّمها وعمرانها في القرن السادس وأوائل القرن السابع إنما هي ثمرةُ النظام الذي أوْجَدهُ بها عمرو بن لُحيّ في أواخر القرن الثاني للميلاد. ثم تابعه على النهوض به من بعدُ قصيٌّ بن كلاب بما زاد عليه من الشؤون والوظائف. وقد ذكر أبو بكر الأنباري أن قريشاً لم يُفَارِقوا مكةَ منذ خُلِقُوا، ولكنهم لمَّا كثُروا وقَلَّتِ المياهُ عليهم تفرَّقوا في شِعَابِ مكة وجبالها[١]، ثم عادوا إليها في أيام قصيّ.

٦ ـ نهضةُ مكة:

إذا نظرنا في حوادث التاريخ التي رافقت الحِقْبَةَ الأخيرة من عهد جُرْهم بمكة، والحقبة الأولى من عهد خُزَاعة بها، وجدنا أن أهل مكة شرعوا وقتئذٍ يستفيدون من موقع مدينتهم على طريق التجارة، كمحطةٍ كبرى للقوافل بين الشمال والجنوب، ومن موضعها في أرضٍ حرام مُتَّفَقٍ على حُرْمتها بين العرب جميعاً[٢]، ومن وقوع مواسمها في الأشهُرِ الحُرم والأمنِ الإلَهيّ، حيث يُوضَع السلاحُ، ويعمُّ السلامُ رُبوعَ بلاد العرب كافة[٣]، وتنعقد مواسمُ أسواق عكاظ ومجنّة وذي المجاز، ثم موسمُ الحج الأكبر إلى الكعبة...

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال: ٢٥٨.

(٢) معالم الحضارات: ١٦٢.

(٣) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢٥ ـ ٢٦.

تلك هي الأُسُس التي قامت عليها نهضةُ مكة، وقد أحْسَنَ أهلُها استعمالها، فأحْكموا علائقَهم بالقبائل الأخرى، وضبطوا سياسة أمورهم، ونظموا شؤون بلدهم، فجعلوا للمواسم أئمَّةً يأذَنُون بانعقادها ثم يُعلنون انفضاضها، ويَؤُمُّون الناس في مناسِكهم، وأقاموا للأسواق قضاةً يحكمون بين الناس فيما يَشْجُر من المشاكل، ونَصَبُوا «القلامِسَ»[1] يُفْتُونَهم في دينهم، ويحسُبون لهم الشهورَ والسنين لِيُثبِّتُوا مواعيدَ المواسم من كل سنة، ولا سيما موسم الحج، وبالغوا في الوقت عينه بنَشْرِ قُدسيَّة الكعبة بين العرب، ليوفِّروا الأمنَ والحمايةَ لأنفسهم ومدينتهم وتجارتهم، ولزُوَّارهم من العرب وغير العرب على السواء. وكان هنالك اعتقادٌ عامٌّ بأن قداسة الكعبة هي القداسةُ التي لا خلاف عليها بين العرب، على تعدُّدِ مِلِلِهم ومذاهبهم، واختلاف مَواطنهم، فكانت تحجُّ إليها العربُ كافةً، ومنهم: حِمْيَرُ وكندة وسائر قبائل اليمن، وغسَّانُ ولخمٌ وإيَادُ ونزارٌ وربيعةُ وتميمٌ وكلبٌ وقضاعةُ وجُذَام وغيرهم[2]. . . وكان فيهم: «الحُنَفاءُ والمشركون والصابئون والمجوسُ، وربما بعض أهل الكتاب، يجمعهم الحجُّ على اختلاف مِلِلِهم وأهوائهم وعقائدهم وبيئاتهم لأداء هذه العبادة، وللاجتماع في موسم الحجِّ وأسواقه، في أمْنِ الأشهر الحرُم، وأَمْنِ الحَرَم الذي شمل الناس جميعاً، كما شمل الحيوان والنبات». . .

وعلى ذلك كانت مكة عربيةً لجميع العرب، تلوذُ منها القبائلُ بمثَابةٍ للعبادة والتجارة أو الامْتِيار، فتجدُ فيها من يقومُ لها بأمر عبادتها، ومن يُبادِلها وتُبادِلُه على حُكم المصلحة المشتركة، لا على حكم القهر والإكراه

---

(١) القَلامِسُ: واحدُهم قَلَمَّسٌ، وهو الداهيةُ من الرجال، البعيدُ الغَوْر، الواسع الخُلق، وكان يُطلق على فقهاء العرب من بني مالك بن كنانة.

(٢) معجم البلدان: ٥/ ١٨٣، تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٣٧، أخبار مكة: ١/ ١٨٩. . .

والتعسُّف، فلم يكن فيها من يستبدُّ بالناس، ولا سيما بعد انقضاء عهد جُرْهم، وقيام خُزَاعة على رعاية شؤونها، ثم قريش، فبلغت من الازدهار والإثراء ما لم تبلغه مدينةٌ في جزيرة العرب، فكانت الأسواقُ تقامُ فيها للبيع والشراء، وأتْقَن أهلُها أعمال التجارة وما يتعلق بها من المرافق والوظائف، وجعلوا مدينتهم مركز عُمران وثروة، فأصبحت «جمهوريةً صغيرةً، تجاريةً، يرئسها الموسرون من أكابر قريش ومُقَدَّميها، الذين أتاحت لهم مواردُ التجارة ومناصِبُ البيت الحرام جاهاً ووسائلَ للترفِ على أوسع نطاق. . . »[1]. وكانت كلما ازدادت تجارتُها ازدهاراً واتساعاً، تَوطَّدَ مركزُها في العرب، حتى باتتِ العاصمةَ المعترفَ بها للعرب، والمفخرةَ القوميَّةَ عندهم جميعاً. . . وقد سَمَتْ، في الوقت عَيْنه، منزلةُ سوق عكاظ، فأصبحت ملتقى الخطباء والشعراء والمُبَشِّرين، وقُطبَ الدائرة الفكريّة في جزيرة العرب، وهو أمرٌ لم يسبق له مثيلٌ في ثقافة اليمن القديمة، ولا في مجالس الأدب وحلقاته الزاهرة في قصور الغساسنة وملوك الحيرة[2]، ونكاد نقول إنها كانت أكثر ارتقاءً من موسم أُلِمْپُس عند اليونان بعُموميَّتها وخُصوصِيَّته.



بدأ عربُ الحجاز العملَ في التجارة بخفارة قوافل عرب الجنوب وحمايتها، وخدمتها حينما تصل إلى مكة، ثم بالإسهام في رؤوس أموالها ومشاركة أصحابها في تجاراتهم، ثم صاروا يشترون منهم، أو من الحبشة، مَتاجِرَ اليمن وظفار وحضرموت، وما كان يُجلَب إليهم من عروض إفريقية وشرق آسيا، وينقلونها إلى أسواق الشام في غزة وبُصْرى وغيرهما. ولمّا

---

(١) تاريخ العرب: ١٥٢.

(٢) المرجع نفسه.

صارت ولايةُ مكة إلى قريش، قامت على التجارة بكفاءة ومقدرة، وأشرفت على طرق التجارة بأساليبَ أكثر إحكاماً، ونظمت القوافلَ الكبرى بدراية وخِبْرة، حتى غدت مطمعَ الدول الكبرى، يبتغون السيطرةَ عليها لِضَمان تجاراتهم ووصولها إليهم بسلام وانتظام، وبأسعار أقلّ مما كانوا يدفعون.

ولا شك في أن أهل مكة والحجاز ساروا في طريق تلك النهضة منذ القرن الثاني للميلاد، واستفادوا من الأحداث التي كانت تقع حولهم، ولا سيما في اليمن والشام، فقد سقطت دولةُ الأنباط سنة (١٠٦ م)، وأَفَلَ نجمُ عاصمتها «البتراء»، ففَقَدَ طريقُ التجارة أعظمَ محطَّةٍ كانت القوافلُ تأوي إليها في رحلاتها. وكانت تشدُّ الأنباط إلى أهل مكة علائقُ وثيقةٌ من القُربىٰ والدين والتجارة، ظلت قائمةً إلى الإسلام، وكانوا يحملون إليهم من الشام الزيت والدَّرْمَكَ، وهو دقيقُ القمح الأبيض، وينقلون من الحجاز التمر والأَدَمَ. وقد حلَّت وقتئذٍ مدينةُ «بُصْرى» على طريق القوافل محلَّ البتراء، وأضحينا نجد في الأخبار أن قوافل مكة كانت تنزلُها[1]، وأن تجار الحجاز وغيرهم كانوا يقصدون أسواق بصرى وأذْرِعات (درعا) ودير أيوب في مواسمها[2].

ثم سقطت مدينةُ «تدمر» سنة (٢٧٢ م)، فتَوطَّدَ مركزُ مكةَ مدينةً رئيسةً للقوافل، وازداد اعتمادُ الروم وأهل الشام عليها... ثم غزا الأحباشُ اليمنَ بين (٣٤٠ ـ ٣٧٨ م)[3]، أي في عصر كعب بن لؤيّ سيّدِ قريش في زمانه، فأحْسَنَ الاستفادة من اضطراب الأمور في اليمن، وتقدَّم بتجارة مكة وحقَّق

---

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ١/٢٩.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٩ ـ ١٧٠.

(٣) تاريخ العرب: ٩٥.

لقومه منافع كبيرة، فعَظُم شأنُه فيهم، وأرَّخوا بسنة موته إعظاماً له، وتقديراً لما حقَّقه لهم في تجاراتهم. . . وفي اعتقادي أن قُصيّاً لمَّا قَدِمَ مكة من الشام، رأى ما كانت عليه تجارةُ قريش من الرَّواج وما كان عليه كبارُها من الغِنَى، فأحبَّ أن يُوَطِّد مركزَه وقومَهُ بمكة، فسعى أولاً إلى التقرُّب من حُلَيْل بن حُبْشِيَّة الخزاعيّ سيِّد مكة وصاحبِ الأمر فيها يومئذ، وكان رجُلاً عجوزاً، فتزوَّج ابنته حُبَّى، ثم ما لبث الرجلُ أن مات، وخَلَفَهُ ابنُهُ وكان مضعوفاً فقيراً، فاستولى قصيٌّ على حجابة الكعبة، وآلتْ إليه أمورُ مكَّة على نحوِ ما ذكرنا آنفاً.

وقد استردَّتْ دولةُ حِمْير سيادتَها في الجنوب إلى نحو سنة (٥٢٥ م)، وكانت وقَعتْ مذبحةُ نصارى نَجْران سنة (٥٢٣ م)، وكان قيصرُ الروم إذ ذاك يُعَدُّ حامِياً للمسيحية، فكتب إلى نجاشي الحبشة، فأرسل جيشاً قوامه سبعون ألفاً من الأحباش، بقيادة «أرياط» سنة (٥٢٣ م)، ثم بقيادة «أبرهة» سنة (٥٢٥ م)، واحتلوا اليمن خمسين سنةً حتى أَجْلاَهُم عنها الملك سيف بن ذي يزن سنة (٥٧٥ م). وكان محور هذه الحملة «سعي بيزنطة إلى الاستعانة بالحبشة، كيما تبسط سلطانها على قبائل العرب، وتتوسَّل بهم في مناوأة الفرس»[1]. . . وقد دخل الأحباشُ في اليمن أعواناً للنصارى، فانقلبوا بعدئذٍ فاتحين، واستأثروا بالأرض والحُكم، وعَقَد أبرهة العزمَ على تنصير البلاد، فابتنى بصنعاء كنيسةً عُدَّتْ من أفخم الكنائس في ذلك العصر، سمَّاها: «القُلَّيْس»، وكتب إلى النجاشي يقول: إني بنيتُ لك كنيسةً لم يُبْنَ مثلُها لملك قطُّ، ولستُ بمُنْتَهٍ، حتى أصرف إليها حاجَّ العرب كافةً. . . وكان يرى أهل اليمن يتأهَّبون كل سنة في موسم الحجِّ للذهاب إلى مكة، على اختلاف

---

(١) تاريخ العرب: ٩٧.

عباداتهم، ومكةُ يومئذٍ قِبلةُ العرب جميعاً، ومفخرتُهم القومية، ومحطُّ تجاراتهم وقوافلهم، فقام بعضُ الفقهاء من بني مالك بن كنانة، وتوجَّه إلى كنيسة القُلَّيس، ودَنَّسَها تحدِّياً لأبْرهة وشِيعَته، فاتصل ذلك بأبرهة، فعزم على السير إلى مكة لهدم الكعبة، فحاصرها، فجاءه عبد المطلب بن هاشم، وفي ظنّ أبرهة أن القوم سيقاتلون دون كعبتهم، ولكنه بُغِتَ إذ سمع عبد المطلب يُطالبه بردّ إبلٍ له أخذها بعضُ جنوده، فسأله أبرهة: والبيت؟ فقال: أنا ربُّ الإبل، وللبيت ربٌّ يحميه... ثم حَمَى الربُّ بيتَهُ، وسلَّط على أبْرهَةَ وجَيْشِه وباءَ الجُدَريِّ، ففَتَك بِهم فتكاً ذريعاً، وجعلهم كعصْفٍ مأكول، وأصابت العدوى أبرهة، فما بَلَغ صنعاءَ إلا وقد تناثر جسمهُ من المرض حتى هلك ولحق بمن قضى من جُنْده، وهكذا فشلتِ الحملة، وسُمِّيت تلك السنةُ عامَ الفيل[1]... وفي هذا قال تعالى: ﴿ **ألم ترَ كيف فعل ربُّك بأصحاب الفيل، ألم يجعلْ كيدهم في تضليل، وأرسل عليهم طيْراً أبابيلَ، ترميهم بحجارةٍ من سِجِّيل، فجعلهم كعصفٍ مأكول** ﴾[2] والأرْجحُ أن ذلك كان سنة (٥٧١ م)، ويقال (٥٧٠ م)...

ومن الطبيعي أن يستفيد أهلُ مكة من تلك الأحداث التي أدَّت إلى احتلال اليمن خمسين سنةً من الأحباش، ثم من موت أبرهة بعد فشل مشروعه للقضاء على مكة... وفي رأي جواد علي أن حملة أبرهة على مكة لم تكن غايتها هدم الكعبة كما يذكر أهلُ الأخبار، وإنما كانت لها أسباب اقتصادية وسياسية، إذ كانت مكة قد برزت وعظُم شأنُها، واستثمر أهلُها مواهبهم في جمع الثروات، فصاروا تجاراً ووسطاءَ في التجارة بين الدول،

---

(١) أنساب الأشراف: ١/٦٧، مطلع النور: ٨٤، تاريخ العرب: ٩٩، تاريخ الطبري: ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١، ١٣٧. وحياة محمد لهيكل: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٢) سورة الفيل.

يتاجرون بين اليمن والشام والحبشة والعراق، وكثرت أموالهم، واغتنوا من الذهب والفضة، فظنَّ أبرهة أنه إذا استولى على مكة، سَهُل عليه المسيرُ إلى بلاد الشام، فيتصل هنالك بالروم أصحاب المصلحة في هذا المشروع، والمحرِّضين عليه في الأصل، وتغدو بلادُ العرب في قبضة دولة الروم[1].

وتبعاً لذلك كان لأهل مكة اهتمام خاصٌّ بما كان يقع حولهم من الأحداث، ولا سيما بين الفرس والروم، أو بين الفرس وبلاد العرب الشرقية والعراق، أو بين الحبشة واليمن، أو بين الشام والروم، لأن تجاراتهم كانت متصلةً بتلك البلدان، تتأثّر بما يقع فيها، وهو ما حضَّهم على اتخاذ موقف الحياد بين الفرس والروم ومن يتشيَّعُ لهما، ولم يميلوا إلى دولة منها على أخرى، كما دَفَعهم إلى تألُّفِ سادة القبائل، والتحالف معهم، والتقرُّب منهم بالهدايا والأعطيات أو بإشراكهم في تجارة القوافل ورؤوس أموالها، فضمنوا بذلك سلامةَ أنفسهم وبلدهم وأموالهم. وكان يَفِدُ عليهم في مواسمهم تجَّارٌ من الشام والعراق وبلاد الروم وفارس والحبشة، وكان منهم من يُقيم بمكة، ويتَّخِذُ لبضاعته مَخازِنَ لحفظها حتى تُباع، وذُكر أن بعض تجار الروم كانت لهم بيوت تجارية بمكة ترعى مصالحهم، وربما كان بعضُهم عَيْناً للبيزنطيين على العرب يتجسَّسُ الأخبار، ويراقبُ نشاطَ الفرس في صِلاَتهم بالقبائل، ويكتب بذلك إلى دولته، لتظلَّ على علمٍ بخطط الفرس ونواياهم، والعالم وقتئذٍ بين دولتي فارس والروم[2]. . . وكان لتجَّار الحيرة حُلَفاءُ من تجَّار مكة وسَادتها، فكان أحدُهم إذا قَدِمَ مكة ببضاعة، نزل على حَليفه بها، ثم باع واشترى ورجع إلى الحيرة. وكان بعضُهم يُقيم شركاتٍ مع تجار مكة،

---

(١) المفصَّل: ٧/ ٢٨٣.

(٢) المفصَّل: ٤/ ١١٥ ـ ١١٦.

تعملُ في كلا البلدين لصالح الفريقين. . . وهناك من يرى أنه كان لتجّار مكة من يُمثّلهم ويرعى مصالحهم في البلدان التي كانوا يتاجرون معها، ومنها الحبشة[1]، وأنه كانت لبعضهم، فوق رحلتيْ الشتاء والصيف، رحلاتٌ تجارية خاصة إلى أسواق الشام والعراق والبحرين واليمامة ودومة الجندل وعُمان وظفار وحضرموت وعدن وصنعاء وغيرها من المواسم والأسواق.

وكانت قوافلُ قريش كبيرةً، وربما بلغت القافلةُ منها أحياناً ألفين وخمسَ مئة بعير، كالقافلة التي اعترضها النبيُّ عليه الصلاةُ والسلام في السنة الثانية للهجرة، وكان يقودها أميةُ بن خَلَف، ومعه مئةٌ من رجال قريش[2]. . . وبعضها كان ألفَ بعير، كالتي كان يقودها أبو سفيان قبيل معركة بدر[3]. وكان من تقاليد أهل مكة أن يخرجوا لوداع قوافلهم يومَ تُغادر مكة، داعينَ لها ربَّ البيت أن يُبارك رحلتها، ويُحيطها بالعناية، ويَقِيَها شرَّ السَّفَر، وأذى اللصوص وقُطَّاع الطرق، ويُعيدها سالمةً رابحةً، فإذا عادت خرجوا فَرِحين يحتفلون برجوعها، بينما يتوجَّهُ رئيسُها وتُجّارها إلى الكعبة يشكرون الله على ما أنعم به عليهم من التوفيق والسلامة[4]. . . وذكر أهلُ الأخبار أن قوافل قريش كانت تنطلق من دار الندوة بعدما بناها قصيٌّ[5]، لأنها كانت مجمعَ القوم إذا اجتمعوا لأمر عام، شأنُهم في ذلك شأنُ سائرِ مُدُن القوافل والتجارة، وكانت القافلة إذا عادت، أناخت أيضاً إزاء دار الندوة، ليشهدَ عودتَها عامّةُ الناس، ويكونَ لهم من ذلك فرحةٌ كفَرحِ العيد.

---

(١) المفصَّل: ٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧ و ٤/ ١١٤.

(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٠٧.

(٣) المفصَّل: ٧/ ٣٠١.

(٤) المرجع نفسه: ٧/ ٢٩٠.

(٥) الطبقات الكبرى: ١/ ٧٠.

وكانت بمكة دُورٌ فخمةٌ مَبنيَّةٌ بالحجر، وكان أصحابها من الأغنياء المُتْرَفين، يأكلون ويشربون بصِحَافٍ وآنيةٍ من ذهب وفضّة، ويلبسون الحرير، ويَتَطَيَّبُون بأغلىٰ أنواع الطِيب، ويتحلَّوْن بخواتمَ من ذَهبٍ، تزينها الأحجارُ الكريمة[1]، وذكر الندويُّ أنه كانت لهم مُتنزَّهات ينتجعونها في الأصائل من شُهور القَيْظ، ويَصْطافُ المُنعَمُون منهم بالطائف، ويَشتُون بمكة، وأضاف: أنه كان بمكةَ أسواقٌ يُستدلُّ بها على ما وصلوا إليه من مدنية وتقدُّم قبل الإسلام، منها سوق للعطَّارين، وسوق للفاكهة، وسوقٌ للرُّطَب، وسوقٌ للبزَّازين، وكان بها مواضِعُ للحذَّائين والحجَّامِينَ وغيرهم، ورَحْبةٌ واسعةٌ تباع فيها الحنطة والسمنُ والعسل والحبوب مما تحمله إليهم قوافلُ التجارة[2].

وظلَّت تجارةُ أهل مكة في ازدهار، وتُجَّارُها في ثَراءٍ، حتى بدأ المسلمون بعد الهجرة باعتراض قوافلهم ومُصَادرة أموالهم والتحرُّش بتُجَّارهم، فأُصِيبوا بنكبةٍ عظيمة، فقالوا: قد عَوَّر علينا محمدٌ مَتْجَرنا، وإن أقمنا بمكة أكلنا رؤوسَ أموالنا[3]... فباتت الطرقُ غير آمنة، والأحوالُ مضطربةً، والمواسمُ ضعيفةً، وأخذت إشراقةُ التجارة بمكة تمضي نحو المغيب، وما عتَّمَتْ حتى أفَلَتْ.

* * *

وأخيراً، تكلَّفنا من القول في مكة، فوق ما قلناه في غيرها من محطات التجارة ومُدُن القوافل، وذلك لأمرين، أحدُهما أن مواسم عكاظ ومجنَّة

---

(١) المفصَّل: ٤/ ٥٢ و ١٢٤.

(٢) السيرة النبوية للندوي: ٧٦ ـ ٧٧.

(٣) تاريخ الطبري: ٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣.

وذي المجاز، وهي أعظم أسواق العرب، وموسمَ الحجِّ الأكبر إلى الكعبةِ بيتِ الله، كانت إمّا في مكَّة، أو في جِوارِها، والأمرُ الآخَرُ أن معظم ما رُوي عن تاريخها وأخبارها في الجاهلية، ينقضُ بعضُه بعضاً، ولا يكاد الباحثُ فيه يقع على شيء، فأردنا بالتوسع في بحثنا أن نُسْهِم ببعض الجهد في تصويب تلك الأخبار وتقويمها وتنسيقها لِيَصحَّ البناءُ عليها واستقراءُ وقائعها، وذلك أن مكة كانت عاصِمةَ العرب الدينيَّة والقوميَّةَ.

* * *

الباب الثالث

الحالة الدينية

الفصل الأول: ديانات العرب وعقائدهم في الجاهلية

الحنيفية، اليهودية، المسيحية، المجوسية، الصابئة، الكواكب والنجوم، الأصنام والأوثان، شرائع نوح وهود وشعيب.

الفصل الثاني: المشاركة في الشعائر والعبادات

المطلب الأول ـ المشاركة في العبادات على مبدأ المقاربة والتطوع.

المطلب الثاني ـ نصارى العرب كانوا يشاركون سائر القبائل في كثير من عقائدها.

المطلب الثالث ـ المشاركة في الشعائر غلبت على من تهوّدوا من العرب. لم تكن مملكة حمير في عهد ذي نواس يهودية.

المطلب الرابع: العرب والمجوسية.

المطلب الخامس: العرب وعقائد الصابئة وعلاقتها بعبادة الكواكب.

المطلب السادس: الاعتقاد في منازل النجوم.

الفصل الثالث: الحرية الدينية.

كان الأمر في عقائد العرب ودياناتهم قائماً على الحرية الدينية فضلاً عن مبدأ المشاركة للمقاربة أو التطوع.

الباب الثالث

الحالة الدينيَّة

ما أردتُ من هذا البحث أن يكون تاريخاً لعقائد العرب وأديانهم في عصر الجاهلية، وإنما أردتُ أن أجْلُوَ الحالة التي كانوا يمارسون فيها شعائرهم وعباداتهم، توصُّلاً إلى بيان العلاقة الحقيقة بين المواسم والمناسبات الدينية والأسواق الموسمية، ودَوْر كلٍّ منهما في قيام الآخر واستمراره وازدهاره. وذلك انطلاقاً من اعتقادي بأن الأسواق الموسمية الكبرى، إن كانت مواسمُها وليدةَ مناسبة دينية خاصة، لا يمكن أن يُكتَب لها البقاءُ أو الإزدهار، ولا سيما حين يكون زُوَّارُها من دياناتٍ مختلفة، وعِبَاداتٍ مُتباينة، ويكونُ العَصرُ عصرَ التعصُّبِ، واضطهادِ الناس بسبب مُعتَقَدَاتهم. فالموسمُ الدينيُّ الخاصُّ بطائفةٍ مُعيَّنة ومذهبٍ منفرد، في زمن التعصُّب وبُعْدِ المسافات وصُعوبة الانتقال والسفر، لا يمكن أن يُنشِىءَ أكثر من سوق مَحليَّةٍ محدودة، تُوفِّر المطاعم والمشاربَ للناس، على نحو ما تخيَّلَهُ جرجي زيدان في تعليله نُشوءَ أسواق العرب الموسمية[1]. أمّا سوقٌ موسميةٌ كبرى كسوق عكاظ يقصدُها العربُ من مختلف ديارهم على بُعْدِها، ومن مختلف الديانات والنِّحَل على كثرتها، فلا بُدَّ أن يكون وراء قيامها

---

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ٣/ ٣٧.

واستمرارها وازدهارها شيءٌ آخَرُ فوق المناسبة الدينية، يجعلُ زوّارها مُطْمئنينَ إلى سلامتهم والحفاظِ على أموالهم. ومن الممكن أن يكون بعضَ العِلَّة في ذلك اتفاقُ العرب عامّةً على حُرْمة أربعة أشهر من السنة قضتْ بها الحنيفيَّةُ، وهي رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرَّم، يحرمُ فيها حملُ السلاح والقتالُ والبغيُ والعدوان، فإذا لقِيَ الرجلُ فيها قاتلَ أبيه أو أخيه أو ابنه ما عَرَضَ له بسُوءٍ أو أذى. ولكن أسواق العرب الموسمية لم تكن كلُّها تنعقد في الشهور المحرَّمة، وإنما ينعقد معظمُها في شهور الحِلّ!... فربما كان بعضُ العِلَّة أيضاً في الأحلاف والمواثيق المعقودة بين قبائل العرب كي تُوفِّر الأمنَ لأبنائها أو جيرانهم، ولكنَّ هذا غيرُ كافٍ كذلك، ولا يقفُ في وجه العصبية الدينية والمذهبية، ولا بدَّ لنا إذن من الوقوف على عقائد العرب وأديانهم في عصر الجاهلية، قبل أن نُقرِّرَ السببَ الرئيسَ في قيام أسواقهم الموسمية، وبقائها زمناً طويلاً، وازدهارها مع ازدهار التجارة في بلادهم، أو في مُعْظمها.

* * *

الفصل الأول

ديانات العرب وعقائدهم في الجاهلية

ليست هنالك ديانةٌ أو نِحْلَةٌ أو شَعِيرَةٌ من شعائر العبادة لم تكن معروفةً في بلاد العرب، فقد عرفوا الحنيفيَّة، والمجوسِيَّةَ، واليهودية، والمسيحيَّة، والصَّابِئةَ، وعَبَدوا الكواكبَ والنجومَ والأصنام[1]، ومنهم من كان على دين نُوحٍ أو هُودٍ أو شُعيبٍ أو غيرهم، ويبدو من المأثور أنهم عرفوا من عقيدة التوحيد الوحدانيةَ التي يغلبُ فيها إِلَهٌ واحدٌ على سائر الآلهة[2]، فهو الذي خلق الأحياء والأشياء كافةً، ولكنه خلق معها أرباباً أو آلهةً آخرين[3]، صِغاراً، كالأجرام السماوية، وكان أشْهَرها عندهم القمرُ، فعمَّت عبادتُه أقوامَ العرب من اليمن إلى بلاد الرافدين والشام مروراً بسيناء، وكان منهم من يُسمِّيه «سين»، ومنها أُخِذَ اسم سيناء[4]. وأشهر الكواكب المعبودة بعد القمر كوكبُ الزهرة «عشتار، عشتروت، عثتار». ولم تكن عبادة الشمس «شماس» عامَّةً بينهم كعبادة القمر[5].

لقد عرف العربُ كلَّ هذه الديانات، فمَا اسْتَأثَر دينٌ واحدٌ منها جميعاً

---

(١) مروج الذهب: ٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) إبراهيم أبو الأنبياء: ١٢٢.

(٣) المرجع نفسه: ١٧٥.

(٤) المرجع نفسه: ١٦٨.

(٥) المرجع نفسه: ١٦٩.

بضمائر العرب كافةً، على اختلاف قبائلهم ومنازلهم، بل لم تكن عبادةٌ واحدةٌ لِتَستأثِرَ بضمير صاحبها كلِّه، أو لِتُشْعِرَهُ بكفايتها، وتُغْنِيَهُ عن النظر في عبادةٍ أخرى، لعلَّهُ يختارُ منها ما يراهُ خيراً له، فَيَضُمّه إلى سائر شعائره، ويتعبَّدُ على النحو الذي يعتقد أنه الحقُّ، وكأن الدين يومئذٍ كان انتقائياً، كلُّ امرىءٍ حُرٌّ في أن يختار منه ما يشاء، ويَدَعَ ما يشاء، فلم تكن الحدودُ بين الديانات عند العرب حدوداً مُتَحجِّرةً صلبةً لا تأذَنُ بالتبديل أو الزيادة أو التأويل، ولم يكن المؤمنُ منهم بديانةٍ يُنكِرُ الابتداعَ فيها، إلا إذا كان في الابتداع خروجٌ على عادات قومه، وزِرايةٌ بشِرْعة آبائه، فحينئذٍ ينقلب الأمرُ عنده من تصرُّفٍ في شعائر الدين، إلى قَدْحٍ في شرف الآباء، ونَيْلٍ من الأحْسابِ، وما تلبث البِدْعَةُ الجديدة حتى تُدافِعَها الغَيْرةُ والنخوةُ، وتتصدَّى لها العَصبيَّةُ القوميَّةُ. . . ولمّا دُعِيَتْ قريشٌ إلى الإسلام فأبتْ وأَعْرضَتْ قام نفرٌ من المسلمين فسَبُّوا آلِهتَها، وذَمُّوا دينَ آبائها، ورَمَوْهم بالكفر والضلال وسوءِ المآل، وإذ ذاك أبْغَضَتْهم قريشٌ، وتمالأَتْ عليهم وأَنْذَرتْهم، وكانت مِن قَبلُ لا تُنكرُ من أمرهم شيئاً، فنزل قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوَا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾[1]، فقريشٌ إنما أنكرت سبَّ المسلمين لآلهتها ذهاباً مع العصبية القوميةِ، وحَمِيَّةً لتُراثِ الآباء، ودفاعاً عن الأحْسَابِ والأنساب، ولم تفعل ذلك ذَوْداً عن ديانةٍ آمنتْ بها، واسْتَأثرتْ منها بالضمائر والمشاعر[2]، أو تعصُّباً لِصَنمٍ مَلَكَ عليها التدبير والتفكير. . . وما كان العربُ وقتئذٍ يعبدون الأصنامَ إلا لتشفَعَ لهم عند الله[3]، فهي تماثيلُ

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٨.

(٢) أنساب الأشراف: ١/ ١١٥ ـ ١١٦، ومطلع النور: ٩٣.

(٣) محمد محمود حمزة ورفاقه ـ تفسير القرآن الكريم: ٧/ ١٣٠.

رجالٍ صالحين من أسْلافهم، كانوا يُطعِمون الجائعَ، ويُؤمِّنون الخائفَ، ويُغيثون الملهوفَ، ويُصلحون بين الناس، ثم ماتوا، فظَنُّوا أن التعبُّدَ لهم، أو التوسُّلَ بهم إلى الله يَشفعُ لهم عنده أو يُقَرِّبُهم منه، بدليل ما جاء في القرآن الكريم: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إلى اللهِ زُلْفَى ﴾[1]. وكذلك كان منهم من يعتقد أن الملائكة إنما هي بناتُ الله، فكانوا يعبدونها لِتشفعَ لهم إلى الله[2]. . . وكان اعتقادُهم أيضاً بقداسة بعض المواضع يُفْضي بهم غالباً إلى تقديس ما بها من المياه كبئر زَمْزَم، أو ما بها من الشجرِ كأشجار الحرم بمكة، أو الحجارةِ يجعلون منها أوثاناً يتبرَّكون بها. وقيل إنه بلغ من تعظيم العرب لمكة أنهم كانوا يحجُّون البيتَ، ويَعْتَمرون، ويَطوفون، فإذا أرادوا الانصرافَ أخذ الرجلُ منهم حجراً من حجارة الحرم فنحتَهُ على صورة صنَم من أصنام البيت، فيَحْفَى به في طريقه، ويتفاءَلُ خيراً[3]. . . على أنهم كانوا يُقرُّون بوجود الله، ويُعَظِّمُونه، بدليل قوله تعالى عن أهل مكة: ﴿ وأَقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ . . . ﴾[4]، وكانوا «على وَثَنِيَّتهم وشِركهم يؤمنون بأن الله هو المُغيثُ الذي يُنَزِّلُ الماء»[5]، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولُنَّ اللهُ ﴾[6].

ويُفهم من نصٍّ ذكره ابنُ منظور في كلامه على الدهر، أنه لم يكن أحدٌ من العرب يَسُبُّ الله في الجاهلية، واسْتدلَّ على ذلك بقول الأعشى:

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٣.

(٢) مروج الذهب: ٢/ ١٠٣.

(٣) معجم البلدان: ٥/ ١٨٥.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٥) الإسلام ومستقبل الحضارة: ٣٤٩.

(٦) سورة العنكبوت، الآية: ٦٣.

اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بالوفاءِ، وبالحـــ ـمْدِ، وَوَلَّى المَلامَةَ الرَّجُلا

وإنما كان شأنُهم إذا نزلت بهم مصيبةٌ من موت أو هَرمٍ أو عجز، أن يَسُبُّوا الدهرَ ويَذُمُّوه، تأدُّباً أن يَسُبُّوا مُسَبِّبَها وهو اللَّهُ عزَّ وجلَّ، فيجعلون الدهرَ مَنْ يفعلُ ذلك، فإذا كان الأمرُ حَسَناً رَدُّوهُ إلى الله. . . وقد أخبر الله تعالى عنهم فقال: ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ ﴾[1]، ولكن الرسولَ نَهىٰ عن سبِّ الدهر، لأنهم إذا فعلوا، فإنما يقعُ السبُّ على الله لأنه الفعَّال لما يُريد، لا الدهر[2]. وهو ما أراده المسعودي بقوله: «ومنهم من أَقَرَّ بالخالق، وكذَّبَ بالرسُلِ والبعث، ومال إلى قول أهل الدهر»[3]. . ولكن أكثرهم، كما أكَّدَتْ أخبارُهم، كانوا يؤمنون بالبعث والحساب، ويُحرِّمون نكاحَ البنات والأمهات والأخوات والخالات والعمّات، وكانوا لا يُورثون البنات والنساء، فكان أولَ من فَرضَ للأُنثى سهماً وللذَّكَرِ سهمين ذو المجاسد عامرُ بنُ جُشَم اليَشْكُريّ، أحدُ قضاة العرب في الجاهلية، ثم أقرَّ الإسلامُ ذلك[4]. . وكانوا يقطعون يد السارق، ويصلبون قاطعَ الطريق، ويغتسلون من الجنابة، ويكفنون موتاهم، ويُصَلُّون عليهم[5]، إلى أشياءَ أخرى كثيرةٍ، عُدَّت من بقايا الحنيفية فيهم، كانوا يتمسَّكون بها من عهد إبراهيم عليه السلام، منها «تعظيمُ البيت، والطوافُ به، والحجُّ، والعُمْرة، والوقوفُ على عَرَفة والمُزْدَلفة، وهَدْيُ البُدْنِ[6]، والإهْلالُ بالحجّ

---

(١) سورة الجاثية، الآية: ٢٤.

(٢) لسان العرب: ٤/ ٢٩٢ (دهر).

(٣) مروج الذهب: ٢/ ١٠٣.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ٣٠٨، والأعلام: ٣/ ٢٥٠.

(٥) المحبّر: ٣٢٠ ـ ٣٢٥، ونهاية الأرب: ٤٥٢.

(٦) الهَدْيُ: جمع هَدْيَة وهي ما أُهدي من النَّعَم إلى الكعبة، والبُدْنُ: جمع بَدَنَة وهي الناقة السمينة.

والعُمْرَة»[1]، أي رَفعُ الصوت بالتَّلْبِيَة[2]، غير أنه كان لكل قبيلة تلبيةٌ، وكان مُعْظَمُهم يُشْرِكُ في تلبيته. وكانوا يستلمون الحجر الأسودَ، ويَسعَوْن بين الصفا والمروة، ويُعظمون الأشهر الحرُمَ، ويُحرِّمونها إلا طَيِّئاً وخَثْعَمَ فإنهم كانوا يُحلُّونها[3]. . . «وما من كلمة من كلمات الفرائض لم تُعرف بين عرب الجاهلية بلفظها وجُملةِ معناها، كالصلاة والصوم والزكاة والطهارة، ومَنَاطُها كلُّها أنها حَسَنَةٌ عند ربّ البيت أو عند الله. . .»[4]، فكان بعضُهم يُصلّي كأبي ذَرٍّ الغِفَاري، ومثلُه زيدُ بنُ عمرو بنِ نُفَيْل العَدَوِيّ، وكان يستقبل الكعبة في صلاته[5]، وكان على دين إبراهيم، «اعتزل عبادة الأوثان، وامتنع من أكل ذبائحهم»[6]، لأنها تُذبح أحياناً لغير الله، وكذلك كان ورقةُ بنُ نوفل بن عبد العُزَّىٰ[7]. وذكر البلاذريُّ أن الرسول عليه الصلاةُ والسلام كان في بدء دعوته «يخرج إلى الكعبة أولَ النهار ويُصلّي صلاةَ الضحى، وكانت تلك صلاةً لا تُنكرها قريشٌ»[8]، ويبدو أنهم كانوا يصلُّون صلاةً أخرى وقتَ العَشِيَّةِ، ذكرها الأعشى بقوله:

وصَلِّ على حين العَشِيَّاتِ والضُّحَىٰ ... ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللّهَ فاعْبُدَا

(١) السيرة لابن هشام: ١/ ٧٨.
(٢) لسان العرب: ١١/ ٧٠١ (هلل).
(٣) المحبّر: ٣١١، ٣١٩. (ويبدو أن المقصود بعضُ طيِّىء وخثعم، لا كُـلُّهم، ففي الأخبار ما يُشير إلى إيمانهم بالتحريم).
(٤) مطلع النور: ١٥٧.
(٥) أنساب الأشراف: ١/ ١١٧.
(٦) الأغاني: ٣/ ١١٧.
(٧) المرجع نفسه: ٣/ ١١٣، ولسان العرب: ٩/ ٥٧ ـ ٥٨ (حَنَف).
(٨) أنساب الأشراف: ١/ ١١٣.

وهو من قصيدةٍ قيل إنه مدحَ بها رسولَ الله، ويُروَى عُجُزُ البيت بشكل آخر[1]، يقول فيه: ولا تَحَمَدِ الشيطانَ واللَّهَ فاحْمَدا... وقوله: فاعْبُدَا أي فاعْبُدَنْ وهنالك شكٌّ في أن الأعشى قال هذه القصيدة!

وأكَّد العقادُ أنهم في الجاهلية كانوا: «يعرفون إلَهاً أعظم من سائر الآلهة، يتوجَّهون إليه بالدعاء... فإذا قالوا: ربُّ البيت، أرادوا به ربّاً فوق الأرباب جميعاً»[2]... وهذا النابغةُ الذبيانيُّ، وكان أكملَ مثالٍ لشعراء الجاهلية، وأوْضَحَ مَن صَوَّرَ الحياة فيها من الشعراء في ذلك العصر، يحلفُ بالله في اعتذاره للنعمان، ويقول:

حَلَفْتُ، فلم أترُكْ لنفسِكَ رِيبةً ... وليس وراءَ اللَّهِ للمرءِ مَذْهبُ[3]

وكان الأحنافُ يعرفون أن الإيمان بالله الواحد أهْدَىٰ وأحْكَمُ من الإيمان بالنُّصُبِ والأوثان. وقد أظهرت البحوثُ أن من بين الآلهة التي تعبَّد لها العربُ في الجنوب، الإلَه «ذو سموى»، أي ربّ السماء، ويرى بعضُ المؤرِّخين أن عبادته تدلُّ على ظهور عقيدة التوحيد عند عرب الجنوب، منذ ما قبل الميلاد، وكان الناس يُقدِّمون إليه النُّذُورَ والقرابين عبادةً للإلَه الواحدِ ربِّ السماء[4].

وكانوا في الجاهلية يصومون يومَ عاشوراء[5]، وكان صيامُهم من

---

(١) ديوان الأعشى: ٤٨، ولسان العرب: ٢/ ٤٧٣ (سبح)، و ١/ ٧٥٩ (نصب)، و ١٣/ ٤٢٩ (نون).

(٢) مطلع النور: ١٥٨.

(٣) ديوان النابغة: ٢٣.

(٤) المفصَّل: ٦/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٥) سيد سابق ـ فقه السنة: ١/ ٤٥١.

الفجر إلى مغرب الشمس، وكانوا يفعلون ذلك لأنه يوم من أيام الله[(١)]. . . وذكر جواد علي أنه «عُثِر على كتابات جاهلية تبيَّن منها أن الجاهليّين كانوا يَعُدُّون طهارةَ الملابس، وطهارةَ الجسم من الأمورالمُلازِمة لمن يريدُ دخولَ المعبد، فإذا دخَل إنسانٌ معبداً وهو نَجِسٌ عُدَّ آثماً»[(٢)]. . . كما عُثِر في بعض الأحافير على أحْواضٍ حجريَّةٍ، كانت تُجعَلُ في مَدَاخِل المعابد، مملوءَةً ماءً يَتطهَّرُ به من يبتغي العبادة قبل دخوله حَرَم المعبد[(٣)].

* * *

وإذا أخذنا بما قاله ابنُ قتيبة عن ديانات العرب في الجاهلية، وما قاله ابنُ حَزْم أيضاً، وجدنا أن المسيحية عُرِفت في قبائل غسَّان ولخم وتميم وربيعة وإياد وبكر وتغلب وطيّيء وكلب وعبد القيس، وأن اليهودية عُرِفت في بعض حِمْيَر وكندة وبني كنانة، وأن المجوسية عُرفت في بني تميم وبعض قبائل البحرين والأحْسَاء، وكانت قبيلة خَثْعَم لا تَدِينُ بشيءٍ، وكانت سائرُ قبائل العرب عُبَّادَ أوثان[(٤)]. . .

ومن الطبيعي ألاَّ نأخذَ هذا الكلام مأخَذَ التخصيص، فالوثنيةُ يومئذٍ كانت غالبةً على كل شعوب العالم، حتى على أهل الديانات السماويـة، وكان لكل قبيلة، مهما كانت مِلَّتُها، صَنَمٌ تتعبَّدُ له، وتتقرَّبُ به إلى الله زُلْفَى. . . فكان لبني كلب بن وبرة «وَدٌّ» ولعبد القيس «ذو اللبا»، ولطيِّيء «الفَلْسُ»، ولبكر وتغلب وربيعة وإياد «ذو الكعبات»، ولقضاعة ولخم وجذام

---

(١) اقتضاءُ الصراط المستقيم: ١٧٣.

(٢) المفصَّل: ٦/ ٤٠٧.

(٣) المرجع نفسه: ٦/٤١٨.

(٤) المعارف: ٦٢١، وجمهرة أنساب العرب: ٤٩١.

«الأُقَيصر»، وهؤلاء كما ذكر ابنُ قتيبة وابنُ حزم كانوا نَصارى، وكان لبني حِمْيَر بنجْران «نَسْرٌ»، وبصنعاء «رِئامٌ»، وكان لكندة «ذِرِّيح»، ولبني كنانة «هُبَل»، وهؤلاء ظهرت في بعضهم اليهودية... وكان لبني تميم، على نصرانية من كان منهم بالحيرة، ومجوسيَّة مَن كان بالخليج، وحَنيفيَّة من كان بالحجاز: «شُمْسٌ» يتعبَّدون له كغيرهم من عَبَدةِ الأوثان[1]... كذلك كان حالُ أهل الديانات، وفي المُقابل كان «عَبَدَةُ الأوْثانِ في الجاهلية يقولون: نحنُ حُنَفَاءُ على دين إبراهيم»[2]، وكان يُقالُ حينذاك: كلُّ مَنِ اخْتَتَنَ، وحجَّ البيت، واغتسل من الجنابة، وعَدَلَ عن الشِّرْك، وأسلم لأمر الله فلم يَلْتوِ في شيءٍ من دينه فهو حَنيفٌ على مِلَّة إبراهيم[3]... وكانوا أيضاً على شِرْعة نوحٍ، ويقال: إن نوحاً هو أولُ من أتى بتحريم البنات والأخوات والأمَّهات[4]، وكانوا إلى ذلك يُحرِّمون نكاحَ العمَّات والخالات[5]. وعَرَفُوا أربعةً من الأنبياء كانوا من العرب، فكان شُعَيبٌ وقومُه بأرض مدْينَ في الحجاز، وكان صالحٌ وقومُه بأرض ثَمود في ناحية الحِجْر من وادي القُرى، وكان هُودٌ وقومُه بالأحقاف في شمال حضرموت، وكان إسماعيل في مكة[6]... ولكل من هؤلاء كانت شِرْعةٌ بُعِثَ بها، ظلَّ بعضُ أركانها مُتوارَثاً في قبائل العرب وإن غلبت عليها الوثنية... وكانت العرب تقول إن الصابئين قوم يزعمون أنهم على دين نوحٍ عليه السلام[7]، وهو دليل على أن

---

(١) المحبَّر: ٣١٦ ـ ٣١٨، واليعقوبي: ١/ ٢٥٥، وجمهرة أنساب العرب: ٤٩٢ ـ ٤٩٤.
(٢) لسان العرب: ٩/ ٥٧ (حنف).
(٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ١٥٩، ولسان العرب: ٩/ ٥٨ (حنف).
(٤) لسان العرب: ٨/ ١٧٦ (شرع).
(٥) المحبَّر: ٣٢٥.
(٦) حياة محمد: ١٠٨ ـ ١٠٩، ولسان العرب: ١/ ٥٨٧ (عرب).
(٧) لسان العرب: ١/ ١٠٧ (صبأ).

شِرْعة نوحٍ كانت معروفةً بين العرب، وأن ديانة الصابئة قديمة جداً.

* * *

وهنالك شيءٌ آخَر لم يكن بدٌّ من جَلائه فيما ذهبنا إليه من نَفْي الخصوصية عن ديانة العرب، سواء أكانوا أفراداً أم شعوباً، إذ بينما أضاف ابنُ قُتَيبة اليهوديةَ إلى بني الحارث بن كعب، وهم من قبائل «مَذْحِج» اليمنية، جعلهم ابنُ حزم نَصَارى نَجْران، ونَسَبتْهم مصادرُ أخرى إلى دين النبي شُعيب عليه السلام، وكان أُرْسِل إلى أهل مِدْيَنَ بعدما عَبَثُوا بالكَيْل والميزان، وبَخَسُوا الناسَ حقوقهم في البيع والشراء، وقيل في ذلك إن الحارث بن كعب لمَّا حَضَرتْهُ الوفاةُ جمعَ بَنِيهِ فأوْصاهم، فكان في وَصَاتِه ما فُهم منه أنه كان على دين شعيب، وأن بني تميم بن مُرّ، وبني أَسَد بن خُزَيْمة كانوا كذلك[1]. . . فبَنُو تميم إذن لم يكونوا جميعاً على المجوسية، وإنما كان فيهم أيضاً نصارى وعلى دين شعيب وعَبَدَةُ أوثانٍ وحُنَفَاءُ. . . وبنو الحارث بن كعب، ربما كان فيهم يهودٌ، ولكنَّ بني الديَّان، وهو يزيدُ بنُ قَطَن من بني الحارث بن كعب، كانوا رؤساء نجران، وكانوا نصارى، وقد أقام بنو عبد المُدَان بن الديَّان في نجْرانَ باليمن معبداً سَمَّوْهُ «كعبةَ نَجْران» مُضَاهاةً للكعبة في مكة، وكان فيها أَسَاقِفةٌ مُعْتَمُّونَ، وكان إذا جاءها الخائفُ أَمِنَ، أو طالبُ حاجةٍ قُضِيَتْ، أو مُسْتَرفِدٌ أُرْفِدَ، وكان موقعُها على نهرٍ يمرُّ بنجران، وذُكر من أساقفتها عبد المسيح بنُ دارس بن عدي[2].

* * *

(١) المفصَّل: ٩/٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٢) معجم البلدان: ٥/٢٦٨.

الفصل الثاني

المشاركة في الشعائر والعبادات

المطلب الأول ـ العبادةُ على مبدأ التطوُّع للمُقَاربة أو المَثُوبة:

ويَدخلُ في نفي الخُصوصيَّة عن عقائد العرب في عصر الجاهليَّة، المشاركةُ الدينيةُ التي كانت تقومُ بينهم، على ما كان من اختلافهم وتَعدُّدِ مذاهبهم في العِبَادة. وخيرُ وجهٍ تمثَّلتْ فيه تلك المشاركةُ تَلاقِيهم في الحجِّ إلى مكة، واتفاقُهم على تعظيم حُرْمتِها، وتقديس بيتها، وقيامُهم جميعاً، وعلى نَحْو واحد؛ بمناسك الحجِّ وشعائره[1]، مع أن قلوبهم ذاهبةٌ في الديانات والعقائد على أنحاء كثيرةٍ مُتعدِّدة. وكان أحدُهم ينتقي من كل عقيدةٍ ما يحسَبهُ خيراً يُرضي ربَّهُ، وكان بعضُهم يتعبَّدُ آلهةَ الآخَرين مُقارَبةً لهم، أو تطوُّعاً، لعلَّها تُقرِّبُه إلى الله، فكانت قريشٌ مثلاً تعبدُ «هُبَل» صاحبَ بني كنانة، وكان بنو كنانة يعبدون «إسَاف» صاحبَ قريش[2]... وكان لقبيلة خَثْعَم صَنَمٌ تتعبَّدُ له يُسمَّى «ذا الخُلَصَة»، أقامتْه في موضعٍ بين مكة واليمن، ودَعَتْ بيتَهُ: «الكعبةَ اليمانية»، ومع أن خَثْعَمَ، كما مرَّ بنا، لم تكن تدينُ بشيءٍ مما كانت العربُ تَدِينُ به، أو تُجمع عليه، فإن قبائلَ بَجيلةٍ، والأَزْدِ، ودَوْسٍ، وبني الحارثِ بن كعب، وزَبيدٍ، وبني الغَوث بن مُرّ، كانوا يُشاركونها فيه[3]، ويتعبَّدون له على

(١) معجم البلدان: ٥/ ١٨٣، والمفصَّل: ٨/ ٥٢١.

(٢) المحبَّر: ٣١٨.

(٣) جمهرة أنساب العرب: ٤٩٣. والمحبَّر: ٣١٧، ومعجم البلدان: ٢/ ٣٨٣، والأعلام: ٢/ ٣٠٢ (خثعم)، والمفصَّل: ٤/ ٤٤٢.

مبدأ المُقَارَبة والتطوُّع!... بل إن بعض العرب كما ذكر الأزرقي كانوا يَسْتَقسِمُون[1] عند ذي الخُلَصَة، ولمَّا خرج امرؤ القيس بن حجر الكنديّ يطلب ثأر أبيه، اسْتَقْسَمَ عنده، فخرج له ما يَنْهاهُ عن الثأر، فَسَبَّهُ وانصرف[2].

وإذا ذكرنا أن بني الغوث بن مُرّ كانوا أئمَّةَ العرب في حجِّهم إلى مكة، يُجيزُونَهم من عَرَفَة، ويَنْفِرُون بهم من مِنَى على مِلَّةِ إبراهيم، وأنهم كانوا يتعبَّدون مع سائر بني مُرِّ بن أَدّ صنماً إسمهُ «شُمْسٌ»، وأن قبيلة كندة كانت تتعبَّدُ صنماً خاصّاً بها إسمه «ذِرِّيح»، وكان أَوْلَىٰ لامْرِىء القيس أن يَسْتقسِمَ عنده، وأن قبائل الأَزْدِ وزَبِيدِ ودَوْسٍ كان لكل منهم صنمٌ خاصٌّ بها، وأن بني الحارث بن كعب كانوا أساقفةَ كعبة نجران[3]... إذا ذكرنا كلَّ ذلك تبيَّن لنا ما قصدناه بقولنا إن أحدهم كان ينتقي من كل نِحْلَةٍ ما يحسَبُهُ خيراً مُقَرِّباً من الله، وأن بعضهم كان يتعبَّدُ آلهة الآخَرين على سبيل المقاربة أو التطوُّع، فالاختلافُ في الديانة يومئذٍ لم يكن يُؤَدِّي إلى أيّ نزاعٍ بين العرب، وإنما كانت المشاركةُ الدينيةُ بينهم عاملاً رئيساً في توحيد الأفكار والعادات، وفي الوقت نفسِه سبباً في رَواج التجارات، وقيام المواسم، وازدهار الأسواق، ولا سيما في مكة حيث حافظتِ الكعبةُ على مكانتها عند العرب كافةً، لأن الأمر فيها كان قائماً على التعميم دون التخصيص، وعلى «تمثيل جُمْلة العرب بمأثُوراتِهم ومعبوداتهم»[4].

* * *

---

(١) اسْتَقْسَم: فكَّر ورَوَّىٰ بين أمرين ليختارَ أحدَهما.

(٢) أخبار مكة: ١/ ٣٧٩.

(٣) المحبَّر: ٣١٦ ـ ٣١٨، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٥٥، والمفصَّل: ٤/ ٤٤٢.

(٤) مطلع النور: ١٥٦.

المطلب الثاني ـ نصارى العرب كانوا يشاركون سائر القبائل في كثير من عقائدها:

فالتخصيصُ لا يجوزُ إذن حينما نتحدَّثُ عن ديانات العرب في عصر الجاهلية، إذ نَدَر فيهم أن تكون قبيلةٌ كلُّها على ديانةٍ واحدةٍ أو مذهبٍ واحدٍ من تلك الديانة، فالنصارى كانوا فئاتٍ مُتفرِّقةً، تغلبُ عليها مذاهبُ مختلفةٌ، انتقلت إليهم من بيزنطية وفارس والحبشة، فكان فيهم أتباعُ «نسطور» بَطْرَقِ القسطنطينية الذي قال بطبيعتَيْن في المسيح، إحداهما إلَهِيَّة، والأخرى بَشَرِيَّة، ورَفَضَ القولَ بتأليهِ مريمَ، لأنها والدةُ المسيح ذي الطبيعة البشرية[1]. وكان فيهم أتباعُ «يعقوب البَرادِعيّ» القائل بطبيعةٍ واحدةٍ في المسيح نشأت من تَجسُّدِ الطبيعتين البشريَّة والإلَهيَّة، فصار بعد التجسُّد إلَهاً[2]... وفيهم مَن كان على مذهب «أرْيُوس» الذي رفض القولَ بأن الأبَ والإبنَ من جوهرٍ واحد، لأن المسيح مخلوقٌ بأمر الإلَه الأبِ. ومَن كان على مذهب «أو ريجين» القائل بأن الكلمةَ مخلوقٌ مُحدَثٌ، له الشرفُ على سائر المخلوقات، وأنَّ هذه الكلمةَ تجسَّمتْ في المسيح، فظهرتْ على مِثال الإنسان، وفيهم آخرون قالوا بأن جسد المسيح يُشبه الجسدَ، ولكنه ليس كجسَدِ الإنسان، وأنه في لاهُوتِهِ أجَلُّ من أن يتألَّم أو يَتَضرَّعَ، وصَيْحتُه عند الصَّلْب لم تكن: ربّي، ربّي! بل كانت: قُوَّتي قُوَّتي!... كلُّ هذه المذاهب عَرفها نصارى العرب من غير أن يَسْتأثِرَ مذهبٌ منها بضمائر أتباعه. فقد كان نصارى الشام من غسَّان وقُضَاعة وطيِّىء، ونصارى الحيرة من لخم وتميم وإيَاد وبكر وتغلب، ونصارى نجران، يُشَاركون سائرَ قبائل العرب في كثير من عقائدهم وسُنَنِهم، وكانوا غالباً يحجُّون إلى بيت الله في مكة، ويُؤَدُّون

(١) المذهب النسطوري مذهب الكنيسة السورية الشرقية.
(٢) مذهب اليعاقبة هو مذهب الكنيسة السورية الغربية.

المناسِكَ على النحو الذي يؤمن به جميعُ العرب، ويحلفون بربّ البيت، ويلتزمون حُرْمَتَه، وحُرْمَةَ الشهور المحرَّمة... من ذلك مثلاً ما ذكره الأزرقي من غير طريق، وبروايات أسندها إلى عدد من الرواة مِمَّن أدركوا الكعبة قبل أن تُمْحىٰ منها الصوَرُ، وتُهدمَ الأصنامُ والتماثيلُ، أن «قريشاً كانت قد جعلت في الكعبة صُوَراً، فيها عيسى بنُ مريم، ومريمُ عليهما السلام»[1]... وأن بعضهم[2] أدرك فيها «تمثالَ مريم مُزَوَّقاً، في حِجْرها عيسى ابنُها قاعداً مُزوَّقاً، وكانت في البيت أعمدةُ ستٌّ سواري، وكان تمثالُ عيسى بن مريم، ومريم عليهما السلام في العمود الذي يلي الباب...»[3]، وذكر برواية عن ابن شهاب: «أن امرأةً من غسَّان حَجَّت في حاجّ العرب، فلما رأت صورةَ مريم في الكعبة قالت: بأبي أنتِ وأُمي إنك لعربية...»[4]. ومن ذلك أيضاً أن عَديَّ بن زيد العِبَاديَّ، وكان نصرانياً، أنشد النعمان قصيدة قال فيها:

سَعَىٰ الأعـداءُ لا يَـأْلُـونَ شـرّاً   عليكَ، وربِّ مكَّةَ والصَّليبِ[5]

ولو لم يكن عديُّ بنُ زيد، والنعمانُ بن المنذر كلاهما مؤمناً بالكعبة وقداستها لمَا أقسم الأولُ للثاني بربِّها الذي هو اللّٰهُ ربُّ الأرباب جميعاً.

ويبدو مما ذكره ابن الأثير في كلامه على «يوم السُّلَّان» بين حلفاء الملك النعمان بن المنذر وبني عامر، أن النعمان كان مؤمناً بحُرْمَة الشهور

---

(١) أخبار مكة: ١/ ١٦٩.
(٢) عطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار.
(٣) أخبار مكة: ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨، ومطلع النور: ٨٤.
(٤) أخبار مكة: ١/ ١٦٩.
(٥) المفصَّل: ٦/ ٦٦٥ ـ ٦٦٦.

المحرَّمة، مُلْتزماً بها، فقد أمر حلفاءَهُ يومئذٍ ألا يعرضُوا لبني عامر إلا بعد فراغهم من «سوق عكاظ» وانْسِلاخ الأشهر الحرم[1].

* * *

المطلب الثالث ـ المشاركة غلبتْ حتى على من تَهوَّدَ من العرب:

وأمَّا زعمُ من حَسِبَ أن مملكة حِمْيرَ على عهد ملكها ذي نُوَاس كانت دولةً يهودية[2]، فهو زعمٌ باطلٌ لأنه قائم على التوهُّم، ولو كانت كذلك حقّاً لمَا صار اليهودُ فيها إلى القِلَّة القليلة التي غمرتها الكثرة العربيةُ بعدئذٍ. والواقع أن اليهود في اليمن، وفي يثرب، كانوا غرباء عن جزيرة العرب، هاجروا إليها بعد أن ظهرت الرومُ على بني إسرائيل، ودُمِّر بيت المقْدِس سنة (٧٠ م)[3]، فهاجر بنو النضير وبنو قريظة وبنو بهدل وبنو قينقاع جملةً واحدةً إلى يثرب، ودخلوا في جوار الأوس والخزرج، وأكَّد أبو الفرج الأصفهاني[4] أنه في البحث عن أصولهم لم يجد لهم نَسَباً يذكره «لأنهم ليسوا من العرب فَتُدوِّنَ العربُ أنسابهم، إنما هم حُلَفاؤهم»[5]. وهاجَرَ منهم آخَرُون متفرقين إلى اليمن منذ بدأ تَشْتيتُهم على أيدي الروم، حتى صار لهم جمعٌ فيها على مدى أربعة قرون، ولمَّا اعْتَلَى «يوسف ذو نُوَاس» عرشَ حِمْيَر، وكان يهودياً، اشْتدَّتْ به شوكتُهم، ثم ما لبثوا أن وجدوا أنفسَهم

---

(١) الكامل: ١/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠.

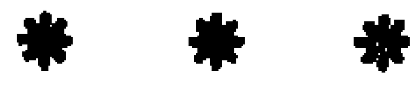
(٢) تاريخ العرب: ١٥٨.

(٣) تاريخ العرب: ٩٧.

(٤) أبو الفرج الأصفهاني: علي بن الحسين الأمويُّ القُرَشيُّ. وُلد في أصفهان سنة (٢٨٤ هـ = ٨٩٧ م)، ونشأ وتُوفي ببغداد (٣٥٦ هـ= ٩٦٧ م). كان من أئمة الأدب، الأعلام في التاريخ والأنساب والسِّيَر والآثار واللغة. أشهر كتبه: الأغاني ويقع في ٢٥ مجلّداً مع الفهارس.

(٥) الأغاني: ٣/ ١١٠.

مُهدَّدِينَ بالخطر، في مُوَاجهة حِلْف بين نصارى اليمن والحبشة والروم، فعقدوا حلفاً مع فارس، وكانت فارسُ تُنازِعُ الرومَ والحبشةَ في أرض اليمن، وتُرحِّبُ في بلادها بهجرة اليهود إليها، كما تُرحِّب بالنصارى المضطهَدين من الروم. ويهمُّنا من كل ذلك أن نقول، إن اليهود خارج جزيرة العرب كانوا يُنكرون وجودَ يهودٍ فيها «ويقولون إن الذين يَعُدُّون أنفسهم من اليهود في جهات خَيْبَر ليسوا يهوداً حقاً، إذ لم يحافظوا على الديانة الإلّهية التوحيدية»[١]، فإذا كان القولُ هكذا في يهود بني إسرائيل، فمعنى ذلك أن العرب الذين تهوَّدُوا لم تستطع الديانةُ اليهودية أن تستأثر بضمائرهم، بل أخذوا منها بأَشْتاتٍ ضَمُّوها إلى أشْتاتٍ من دياناتٍ وعقائدَ أخرى[٢]، وجَرَفُوا معهم في هذا المذهب يهودَ بني إسرائيل المهاجرين إليهم[٣].



المطلب الرابع ـ العربُ والمجوسية:

والقولُ نفسُهُ يمكن أن يُقال فيمن تَمجَّسُوا من العرب، فهؤلاء أيضاً لم يأخذوا من المجوسية إلا ما كان مُتفقاً مع عاداتهم. والمعروف أن المجوسية ديانةُ إيرانَ القديمة، جاءهم بها «زرادشت» في نحو القرن السابع قبل الميلاد، وقامتْ في جوهرها على عبادة النار، والإيمان بربٍّ للنور والخير،

---

(١) مطلع النور: ٥٨.

(٢) المفصَّل: ٦/ ٥٣١ ـ ٥٣٢.

(٣) إن قيام المسيحية في معقل اليهودية الأكبر دليلٌ على انتهائها إلى الجمود والانحلال، وقد كان اليهود في عصر الميلاد طوائف مختلفة، كل طائفة لها مذهب في التوراة أو التلمود أو تقاليد الأحبار والربَّانيين، وتفرّقت بذلك مراجع الديانة مع كل طائفة ومعبد ومجمع، وتحوَّلت أشتاتاً وشراذِمَ جمدت على النصوص والحروف على حسب المذهب الذي تنتمي إليه.

وربٌّ للظلمة والشرّ في عالمٍ واحدٍ، واختلطت فيها شعائر العبادة بفنونٍ مختلفةٍ من الوثنية والتنجيم والخرافة، والاعتقاد بالأرواح الخفيَّة والشياطين، وتأليه الملوك. وقد سعى «ماني» في القرن الثالث للميلاد إلى إصلاحها، فأعلن أن اختلاط الظلمة بالنور شرٌّ يجب الخلاصُ منه، ولا يكون ذلك إلا بتحريم النكاح ومنع النَّسْل، استعجالاً لفناءِ العالم. ثم ظهر «مَزْدَك» في القرن الخامس، فقال: إن النزاع بين الناس إنما يقع بسبب النساء والأموال، فدعا إلى إباحتها وجَعْلِ الناس شركاءَ فيها، وأحلَّ نكاح المحَارِم، وبلغ من دهائه أنه أقنع «قَباذَ بنَ فيروز»، إمبراطورَ إيرانَ يومذاك، أن يَبذُلَ زوجتَه لمن يَشْتهيها، فيعلمَ الناسُ صِدْقَ إيمانه، ويقتَدُوا به في ترك التنازع على النساء[1].

ولعل العرب لم تكن تُنكر من أمر عبادة النار شيئاً، وربما كانوا يقدسونها، فكان بعضُهم إذا عقد حِلْفاً، وأراد توثيقهُ، أوْقَدَ له ناراً يتحالفُونَ عليها، وكانوا إذا انْحَبَسَ المطرُ عنهم، وأرادوا الاسْتِسْقاءَ أشعلوا ناراً، وكان إشعالُ نار القِرَى ليلاً من آيات الخُلُق الكريم والشرف[2]. ولعلهم لم يكونوا يلتفتون إلى من اعتقد بالمجوسية منهم أصلاً، إلا إذا أحدث ما تُنكره عقائدهم وعاداتُهم، كالزواج بالمحارم، فكان الفرسُ يُحِلُّونَهُ، والعربُ يُحرِّمونهُ، إلا ما كان من عادة بعضهم تحليلَ الزواج بامرأة أبيه إذا طلَّقها أو مات عنها. وهي عادةٌ فارسية كان سائر العرب يكرهونها[3]، ويَعُدُّونها «أشْنَعَ ما كانوا يفعلون»[4] في الجاهلية، فكانوا «يَعيبُونَ المتزوِّجَ بامرأة أبيه

(١) السيرة النبوية للنووي: ٢٧ ـ ٢٨، ومطلع النور: ٤٣ ـ ٤٥.
(٢) نهاية الأرب: ٤٦٢ ـ ٤٦٣.
(٣) الإمتاع والمؤانسة: ١/ ٩٠.
(٤) المحبَّر: ٣٢٥.

ويُسَمُّونَهُ: الضَّيْزَنَ»[1]، ويَذُمُّهُ شعراؤهم. ومن ذلك قولُ شاعرِ مُضَر أَوْسِ بنِ حجْر التميمي في بعضهم:

والفارسيَّةُ فيكم غيرُ مُنكَرَةٍ ... فكلُّكم لأبيهِ ضَيْزَنٌ سَلَفُ

والضَّيْزَنُ: الشريكُ في المرأة، أو الذي يُزَاحِمُ أباهُ في امرأته[2]... يريدُ أنهم على عادة الفرس، يَخلُفُ الرجلُ منهم أباهُ على امرأته فلا يُنكرون عليه فعله.

إلى ذلك كانت المجوسيَّةُ تُحِلُّ نكاحَ البنات والأخوات والعمَّات والخالات وسائرِ المحارم، والعربُ تراهُ حراماً، وتكرهُ فِعلَهُ، ولكن بعض أهل الأخبار، ممَّن تحكُمه العصبيَّةُ القبليَّةُ أو القوميَّةُ، أرادوا أن ينصرفَ الوهمُ عند الناس إلى أن مَن تمجَّسُوا مِن العرب كانوا أيضاً يفعلون فِعْلَ الفرس في المحرَّمات، وكانت الفرسُ كما قال اليعقوبي: «تنكح الأمهات والأخوات والبنات»، وتعتقد ذلك برّاً بهنّ، وتقرُّباً إلى الله فيهن[3]. ومن ذلك ما ساقَهُ ابنُ قتيبة بقوله: «وكانت المجوسيةُ في تميم، ومنهم زُرَارَةُ بنُ عُدُس، وابنُه حاجِبُ بنُ زُرَارَة، وكان تزوَّج ابنته ثم ندم...»[4]! ونقل ابنُ الأثير الخبرَ بشكل آخر فقال: «إن المجوسية كان يدين بها بعضُ العرب بالبحرين، وكان زرارةُ بنُ عُدُس وإبناهُ حاجِبٌ ولقيطٌ والأقرعُ بنُ حابس وغيرُهم مَجُوساً... وإن لقيطَ بنَ زُرارة تزوَّج ابنته دُخْتَنُوس، وسمَّاها بهذا الإسم الفارسي، وقُتِل وهي تحته...»[5]، وكان ذكر في موضع آخر أن

---

(1) نهاية الأرب: ٤٥٢، والمختصر في أخبار البشر: ١/ ٩٩.

(2) لسان العرب: ١٣/ ٢٥٤ (ضزن).

(3) تاريخ اليعقوبي: ١/ ١٧٤.

(4) المعارف: ٦٢١.

(5) الكامل في التاريخ: ١/ ٥٨٧.

زوجَ دخْتَنُوسَ إبنةِ لقيطِ بنِ زُرَارة بن عُدُس، إنما هو ابنُ عمها عمرو بن عمرو بن عُدُس، وذهب إلى رُجْحانِ صحة هذا الخبر على ذاك[1]. . .

وتتفق المراجعُ على أن دُخْتَنُوسَ لم تكن ابنة حاجب بن زُرارة، وإنما هي إبنة أخيه لقيطٍ، لم يكن له غيرها[2]، سمَّاها باسم بنت كسرى[3]. . . ويُضيف الأصفهاني أنها كانت زوجة عمرو بن عمرو بن عُدُس التميميّ[4]، وهو ما حقَّقهُ الزبيدي أيضاً في معجمه، فأكَّد أنها بنت لقيط بن زُرارة، تزوَّجها عمرو بن عمرو التميميُّ، ثم طلَّقها فتزوَّجها عُميْر بن عُمارة بن مَعْبَدِ ابن زُرارة[5]. كما ذكر ابنُ قتيبة أنها زوجةُ عُمير بن معبد بن زرارة، وأن أباها لقيطَ بن زرارة قال فيها يوم مقتله:

يـا ليـت شِعْـري عنـكِ دُخْتَنُـوسُ　　　إذا أتـاهـا الخبـرُ المـرمُـوسُ
أتخْمِـشُ الخـدَّيْـنِ، أمْ تَميـسُ　　　لا بـلْ تَمِيـسُ إنهـا عَـروسُ[6]

وهو الشعر الذي توصَّل به بعضُ الرواة إلى الزعم بأن الرجل تزوَّج ابنتَه، فقاله نَدماً، وذهب بعضُهم إلى أن قائله هو حاجبُ بنُ زُرَارة يوم نكح ابنته[7]!. . . مع أن الشعر واضح ليس فيه أكثرُ من حسرةِ أبٍ ولوعتِهِ على فراق ابنته الوحيدة، بدليل قوله: إذا أتاها خبرُ رَمْسِهِ، أي دَفْنه في التراب،

---

(١) المرجع نفسه: ١/ ٥٨٥.
(٢) العقد الفريد: ٥/ ١٤٣، الكامل: ١/ ٥٨٥ ـ ٥٨٧، معجم البلدان: ٢/ ١٠٤، الأعلام: ٥/ ٢٤٤، الشعر والشعراء: ٧١٠. . .
(٣) لسان العرب: ١٠/ ٣٩٢ (ألك).
(٤) الأغاني: ١١/ ١٣٧.
(٥) تاج العروس: ١٩/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦ (ضرط).
(٦) الشعر والشعراء: ٧١٠ ـ ٧١١.
(٧) المفصّل: ٥/ ٥٤٤.

وتساؤلِهِ إن كانت تخمشُ خَدَّيْها حُزْناً أم تفخرُ بأبيها، وتميسُ تِيهاً كأنها عروسٌ، وليس فيه ما يعني، قصداً أو تلميحاً، أنها زوجته.

والمعروف أن لقيط بن زرارة وحاجب بن زرارة كانا كلاهما من سادة العرب وحكامهم وقادتهم[1]، وكانا من أشدِّ أشراف العرب تمسُّكاً بمكارم الأخلاق وتقاليد العرب، ولا يمكن أن يُنْسَب إليهما فِعلٌ كالذي زعمه أهلُ الأخبار، إلا أن يكون خبراً من الأعداء مُزوَّراً مَصْنوعاً، دُسَّ على بني تميم كيْداً لهم، فتلقَّفَتْهُ الشعوبيةُ ونشرته قدحاً وذمّاً في العرب[2].

على أن هذا الخبر، وإن فرضنا صِحَّته، وهو غيرُ صحيح قطعاً، يبقى خبراً وحيداً، فردياً، لم يُذكر غيرهُ في موضوعه، ولا يصلحُ إذن أن يكون أساساً للحكم على بعض العرب من خلاله فضلاً عن جميعهم. . . ولا يمكن أن نعُدَّهُ عادةً لأن العادة لا تتحقَّقُ في مكانٍ إلا إذا اطَّردَتْ أو غلبت بحيث يرعاها، أو يجري عليها جمهورُ ذلك المكان أو معظمُ أهله. وذلك يؤكد ما ذهبنا إليه من تخيُّر العرب في الجاهلية للاعتقادِ، ما يتَّفقُ وعاداتِهم وأخلاقَهم، وكانت المرأةُ عندهم مَناطَ الأعْراض، والعِرْضُ مَوْضعُ المدح والذمّ في أنفُسهم وآبائهم، وفي كل ما يُحَامُون عنه خوفَ العيبِ والمنقَصة، ولا يستوي هذا الخُلُقُ الكريم مع قول الفُرس بشُيوع المرأة وبَذْلها لكل مَن يَشْتَهيها!. ويُحكى عن حاجب بن زُرَارة أنه قَتَل قُرَادَ بنَ حنيفة لأنه شَبَّبَ بامرأته[3]، وقُرَادُ من بني زيد بن عبد الله بن دارم التميمي، وخالُ حاجبٍ، ولو كان حاجِبٌ معتاداً ابتذالَ المرأة وشُيُوعَها على شريعة الفرس لمَا قتله.

* * *

(١) المحبَّر: ١٣٤، ٢٤٧.

(٢) المفصَّل: ٥/ ٥٤٥.

(٣) جمهرة أنساب العرب: ٢٣٢.

المطلب الخامس ـ العربُ وعقائد الصابئة وعلاقتها بعبادة الكواكب:

أما الصابئةُ فالمحقَّقُ من أمرهم أنهم يرجعون إلى أصل قديم، يتَّصِلُ بتاريخ الكلدان في العصر الذي ظهر فيه إبراهيمُ عليه السلام، وربما قَبلهُ، فالمعروف عنهم أنهم يؤمنون بعقائدَ «سابقةٍ لجميع الأديان الكتابية، وعقائدَ سابقةٍ لدين إبراهيم»[1]... وكانوا يسكنون «كُوثَى» بالأقاليم الجنوبية من العراق[2]، حيث كان إبراهيم[3]، وتحجُّ طائفةٌ منهم إلى «حرَّان» حيث هاجر، ويشتركون مع الديانات الأخرى في شعائرَ كثيرةٍ، فلا يُعرفُ دينٌ تخلو عقيدةُ الصابئة من مُشَابهةٍ له في بعض الشعائر، فهم يَتَحرَّجُونَ كالبراهمة من مُلامَسَةِ غيرِهم، ويَتطهَّرُون إن فعلوا، ويَتوجَّهُون في صَلَواتهم كالمجوس إلى نجم القطب، ولكنهم لا يعبدون الكواكب، وإنما يعتبرونها ملائكةً نورانيةً، ويَدِينُون كالمسيحيّين بالعِماد ويُبجِّلُونَ يوحنا المعمدان، وعندهم ذبائحُ كاليهود، ويُصلُّون كالمسلمين حُفَاةً، بلباسٍ طاهرٍ، وإنما صلاتُهم ثلاثَ مراتٍ في اليوم، قُبَيل شروق الشمس وعند الزوال وقُبَيل الغروب، وليس في صلاتهم سجود، بل قيام وركوع ثم جلوس، ويُصلُّون جماعةً في الأعياد، ويَغتسِلُون من الجنابة، ويُوجِبُونَ الوضوءَ بعد الاغتسال وقبل كل صلاة، ويَعُدُّون البولَ والغائط والريح ولمسَ الحائضِ والنُّفَسَاءَ نواقضَ للوضوء، ويُغَالُون فيها، ويصومون ثلاثين يوماً موزَّعةً على أشهُر السنة. ومع أنهم يُنَـزِّهُونَ الله غايةَ التنزيه، لكنهم يُنكرون الرسُلَ، ويقولون إن الله لا يُخاطِب البشر. وكانوا يُوَقِّرون الكعبة في مكة، ويعتقدون أنها بيتُ

---

(١) إبراهيم أبو الأنبياء: ٨٨، والمختصر في أخبار البشر: ١/ ٨٢.

(٢) تفسير ابن كثير: ١/ ١٨١، وفي ضحى الإسلام: ١/ ٢٥٧ (بين واسط والبصرة في البَطِيحَة).

(٣) معجم البلدان: ٤/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

زُحَل أَعْلاَ الكواكب، ويذهب فريقٌ منهم إلى أنها من بناء إدريس عليه السلام... وكان منهم مَن يُحرِّمُ أكلَ بعض الأطعمة كالبصَل والكرنب، لأنها تمنعُ الرؤيا الصادقة إذا كان المرءُ يستوحي الغيبَ في الرؤيا(١).

ولا بُدَّ أن نقول أخيراً قولاً في علاقة هذه الطائفة بالكواكب، إذ نقل ابنُ كثير عن بعض علماء المسلمين تارةً أنهم كانوا يعبدون الكواكب، وتارة أخرى أنهم يعتقدون تأثير النجوم وفِعْلَها، بمعنى أن الله جعلها قِبْلَةً للدعاء والعبادة، أو بمعنى أن الله فوَّضَ إليها تدبيرَ أمْرِ العالم(٢). وهو ما ذكرهُ القلقشنديُّ عن العرب بقوله: «وكان منهم من يميل إلى الصابئة، ويعتقدُ في أنواء المنازل اعتقادَ المنجِّمينَ في الكواكب السبعة، وفي أنها فعَّالةٌ بأنْفُسها...»(٣). والحقيقة أن الصابئة ليْسُوا من عَبَدةِ الكواكب والنجوم ولكنهم يَرَوْنَ أن الله خلق الروحانيّات، أي الملائكة، من أنوارِ مَحْضَةٍ لا ظلامَ فيها ولا مادَّة، وقد تلبَّسَتْ هذه الروحانيَّاتُ بالكواكب العُلْوِيَّة، مثلِ زُحَلٍ والمُشْتري والمرِّيخِ والشمسِ والقمرِ وعُطارِد والزُّهَرةِ، فجعلوا لهذه الكواكب هياكلَ من أشكال هندسيةٍ مختلفةٍ، منها المدوَّرُ والمربَّعُ والمكعَّبُ والمثمَّنُ والمستطيلُ والمثلَّثُ والمسدَّسُ، وكانوا يتوجَّهون إليها تقرُّباً من الله تعالى، لا عبادةً لها(٤)...! ولا شك في أن ظهور الصابئة بجنوب العراق يعود إلى أكثر من عشرين قرناً قبل الميلاد، فلما جاء عصرُ التدوين، كان زمانٌ طويلٌ انقضى ضاعت فيه الأصولُ، واختلط الأمرُ على علماء

---

(١) الموسوعة المُيَسَّرةُ في الأديان: ٣٢٠ ـ ٣٢١، وإبراهيم أبو الأنبياء: ٨٩ ـ ٩٣، والمختصر في أخبار البشر: ١/ ٨١ ـ ٨٢.

(٢) تفسير ابن كثير: ١/ ١٨٢.

(٣) نهاية الأرب: ٤٥٢.

(٤) تفسير ابن كثير: ١/ ١٨١ ـ ١٨٢، وإبراهيم أبو الأنبياء: ٩٠، ومروج الذهب: ٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

المسلمين، فتكلَّفُوا في بيان شعائرهم أقوالاً كثيرةً ينقضُ بعضُها بعضاً، وتَحمِلُ عليهم أشياء ليست في صميم عقائدهم. ويمكن أن نَخلُصَ من موازنة ما قاله العلماءُ فيهم إلى أنهم كانوا مُوحِّدين، يَدْعون إلى الإيمان بالله الواحدِ الأَحَد، ويُنـزِّهونَهُ غايةَ التنزيه، وكانت العربُ على علم بمذهبهم في التوحيد، وهو ما جعلهم يُشَبِّهون النبيَّ عليه الصلاةُ والسلام بالصابئين لمَّا دعاهم إلى الإيمان بالله تعالى ربّاً واحداً ليس كمثله شيء[1]. وكانت مكةُ إذ ذاك «تعملُ على تمثيل جُمْلةِ العرب بمأثوراتهم ومعبوداتهم»[2]، وكانت كعبتُها بيتاً محرَّماً يحجُّ إليه العربُ على اختلاف مذاهبهم ودياناتهم، ويقصدهُ الصابئون كذلك حيث يجدون فيه، على السمَاحَةِ والحرية، محلاً لممارسة شعائرهم والقِيَام بعباداتهم[3]... كما يجدون فيه مَن يُشاركُهم في تلك الشعائر على مبدأ المُقَارَبةِ والتطوُّع، أو التَنَفُّلِ في العِبادة، أمَلاً في مَزِيدٍ من الأَجْر أو التقرُّب إلى الله زُلْفَى... وإن لنا في اسْم الكعبة دليلاً بيِّناً جَليّاً، فالكعبةُ من التكعيب وهو النُّهُودُ والارتفاع، والكعبةُ: البيتُ المربَّعُ، وكلُّ بيتٍ مُربَّع عند العرب كعبةٌ، فالكعبةُ إنما سُمِّيتْ كذلك إذن لِتَربُّعها وارتفاعها[4]، والبناءُ المربَّعُ أو المكعَّبُ من البيوت التي أقامها الصابئةُ للعبادة، ومن هنا كان اعتقادُهم بأن كعبة مكة إنما هي بيتُ زُحَل أعلا الكواكب السيارة[5]، فكانوا يقصدونها للعبادة فيها كلما تردَّدُوا إلى مكة في مواسم الحجّ والأسواق والعُمْرة... فإذا كان الصابئةُ من رَصَدَةِ النجوم، العالِمين بأحوالها، كسائر العرب ومَن كان حولَهم، وإذا كانت عبادةُ

---

(١) تفسير ابن كثير: ١/ ١٨٢.

(٢) مطلع النور: ١٥٦.

(٣) المرجع نفسه: ١٥٤.

(٤) لسان العرب: ١/٧١٨ (كعب).

(٥) مروج الذهب: ٢/٢٢٦، ٢٣٦.

الكواكب والنجوم منتشرةً يومئذٍ في العرب وغير العرب، فلا يلزمُ من ذلك أن يكون الصابئةُ من عَبَدَةِ الكواكب فقط، من دون الله، ولا يلزمُ من اعتقاد بعض العرب بالكواكب وأنْواءِ النجوم أن يكونوا جميعاً من الصابئة.

* * *

وعلى ذلك كان العربُ في الجاهلية يعرفون الصابئة، وكان فيهم من يميلُ إليهم، أو يذهبُ في الاعتقاد مَذهبَهم. ولا شك في أنهم عرفوا كذلك عبادةَ الكواكب حتى أن ديانة العرب في جنوب الجزيرة كانت تقوم في جوهرها على عبادة القمر «الإلّه سين» كبير الآلهة جميعاً، وكانوا يُسَمُّونَه «وُدّاً» إشارةً إلى صفةٍ اعتقدوا أنها من صفاته الحُسْنَى، وهي المحبَّةُ والمودَّةُ. وربما كان الصنمُ «ودٌّ» بدُومة الجندل يرمزُ إلى القمر، وكان بنو كلب بن وبرة يتعبَّدُون له،ويُشَارِكهم فيه قبائلُ كثيرة منها: قريش وتميم وطيِّىء وهُذَيْل والخزرج ولخم. وقيل: إن ثموداً كانوا يعبدونه وكان اسمُهُ عندهم «أَدَدْ»، ومن ذلك أسماءُ عَبْدِ وُدٍّ، وأُدِّ بن طابخة، وغيرِهما عند العرب[1]. وعَبَد عربُ الجنوبِ الشمسَ أيضاً، وجعلوها زوجةً للقمر، وجعلوا «عَثْتَرَ» أي كوكب الزُّهَرة إبنَهما، وهو عشْتارُ عند البابليين، وعَشْتَرْت عند الفينيقيين، وفينُوس عند اليونان. ويُقال إن صنم «اللات» عند عرب الشمال كان يرمز إلى الشمس، أو أنه إسمٌ لها[2]... وكانت اللاتُ رَبَّةً رئيسةً في الحجاز، وكان لها بالطائف بيتٌ على وادي وَجٍّ، يَسْتُرونه ويُضَاهُونَ به كعبةَ مكة، ويجعلون له حَجَبَةً وكسوةً، ويُحرِّمُونَ

(١) تاريخ العرب: ٩٥، والمفصَّل: ٦/٢٥٥ ـ ٢٥٦، ولسان العرب: ٣/ ٤٥٥ (ودد)، والمحبَّر: ٣١٦، وتاريخ اليعقوبي ١/ ٢٥٥، ومعجم البلدان: ٥/ ٣٦٧.

(٢) تاريخ العرب: ٩٦.

مَوضِعَه»[1]. وكان لها المَقامُ نفسُه عند الأنباط، وكان أهلُ تدمر «كعادة قبائل العرب يشاركون في عبادة أرباب القبائل الأخرى، فكانوا يعبدون من أرباب العرب: اللاتَ والعُزّىٰ ومناةَ»[2]... وكان في العرب طائفةٌ عَبَدَتِ «الشِعْرَىٰ العَبُور» التي في الجوزاء، ولعلَّهم عَبدوها لأنه لم يَعْبُرِ السماءَ عَرْضاً غيرُها، فأنزل الله تعالى: «وإنه هو ربُّ الشِعْرَىٰ»، أي التي تعبدونها[3].

* * *

المطلب السادس ـ الاعتقاد في منازل النجوم:

ويتَّصلُ بعبادة الكواكب والنجوم، قولُ بعض أهل الأخبار، إن العرب كانوا يرون أن المطر الذي يجيءُ بسُقوط نجمٍ في جهة المغرب، إنما هو من فِعْل النجم نفسه، لا من فِعْلِ الله عزَّ وجلَّ... وهو ما أشار إليه القلقشندي من اعتقاد بعض العرب في أَنْواءِ المنازل، أي الكواكب والنجوم التي ينزلُها القمرُ في مسيره، وفي أن تلك النجوم فعَّالةٌ بأنْفُسِها[4]، وعَدَّهُ المرزوقيُّ مذهبَ جُهَّالِ العرب[5]، وقال عنه ابنُ الأَجْدابيّ إنه: «مذهب أهل الجاهلية، وهو مذهبٌ فاسدٌ، واعتقادُهُ كُفْر»[6]... وحُجَّةُ هؤلاء في مذهبهم أمران:

---

(١) المحبَّر: ٣١٥، وَجٌّ: كانت الطائفُ من قبلُ تُسمَّى وَجّاً، وهو وادٍ به مزارعُ ونخل وأعنابٌ ورُمَّان وموز وسائر الفواكه، ومياه جارية، جُلُّ أهله ثقيفٌ وحِمْيَر وقومٌ من قريش، وهو على ظهر جبل غَزْوان، وبغَزْوان قبائلُ من هُذَيْل.

(٢) تدمر والتدمريون: ٩٣، ٢٩٧.

(٣) لسان العرب: ٤/٤١٦ (شعر).

(٤) نهاية الأرب: ٤٥٢.

(٥) الأزمنة والأمكنة: ١/١٧٨.

(٦) الأزمنة والأنواء: ١٣٦.

١ ـ الأمرُ الأوّلُ: تأويلُهم قولَ العرب في الجاهلية: «مُطِرْنا بِنَوْءِ الثريّا. . .»، فجعلوا الباءَ فيه سَبَبِيّةً، وكأن العرب قالوا: مُطِرنا بسبب مَغِيبِ الثريا، أو أن المطر من فِعْل الثريّا لا من فعل الله عزَّ وجلَّ! ولعلَّ الحقيقةَ أن الباءَ ظَرْفيّةٌ، والمعنى إنما هو: مُطِرْنا وقتَ مَغيبِ الثريّا[1]. . . والأدِلّةُ على هذا كثيرة، أهمُّها قولُه تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَن نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾[2]، ومنها أن العرب، سعياً إلى معرفة الأزمنة والمواسم، اختاروا ثمانيةً وعشرين نجماً، رَأَوْا أنها منازلُ، ينزلُ القمرُ في كل ليلة منزلاً منها، فيعلمون بالنظر إليها كم انقضى وكم بقي من أيام الشهر، ويَسْقطُ منها في كل ثلاثَ عشرة ليلةً نجمٌ في المغرب مع طلوع الفجر، ويَطلعُ آخَرُ يُقَابِلُه في الشرق من ساعته، ما خلا واحداً فإن له أربعة عشر يوماً، فتنقضي جميعُها بانقضاء ثلاثِ مئةٍ وخمسةٍ وستين يوماً وهي عِدَّةُ السنة الشمسية، وقد جعلوا من سقوطها وطلوعها معالمَ زمنيةً، يستدلُّون بها على فصول السنة، وحُلولِ المواسم والأوقات، ومواعيدِ المطر والرياح والحرِّ والبردِ. وقيل: إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب اسْتَسْقى يوماً بالمُصَلَّىٰ، وسأل كم بقيَ من نَوْءِ نجم الثريّا؟ فقيل: سَبْعٌ، فما مَضَت تلك السَّبْعُ الليالي حتى أغاث اللّهُ الناسَ بالمطر[3]. . . فليس في هذا الأمر اعتقادٌ بأنْواءِ المنازل، ولا إقامةٌ لعلاقةٍ سَببيَّة بين مَغِيبها وهطولِ المطر أو هُبوبِ الرياح، وما زاد العربُ بقولهم ذاك على أن جعلوا سُقوطَ الثريّا في المغرب، مَعْلَماً زمنياً، يعلمون بوُقوعهِ قُرْبَ سقوط المطر، والله أعلم. .

---

(١) لسان العرب: ١/ ١٧٦ (نوأ).

(٢) سورة العنكبوت: ٦٣.

(٣) لسان العرب: ١/ ١٧٥، ١٧٧ (نوأ)، والأزمنة والأنواء: ٦٠ ـ ٦١، والأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٠٢.

على أن هذا كلَّه لا يمنع من الاعتراف بأن طائفةً من العرب ربما كانت تعتقد بأثر النجوم في الأنواء، ولكننا لا نملك الدليل على أنها كانت تُنكر وجودَ الله، ربِّ الكعبة، وربِّ الناس جميعاً، ومصْداقُ ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ وسخَّرَ الشَّمْسَ والقمَرَ لَيَقُولُنَّ اللهُ . . . ﴾[1].

٢ ـ **الأمرُ الآخَرُ**: ما نُقِل عن تعظيم عرب الجاهلية لبعض النجوم، وتفاؤلهم بأنْوائها، وما يعقبها من المواسم، كالثريَّا والجبهة وغيرهما من المنازل. . . وإني أرى وراء ذلك حضارةً متقدِّمةً، وعلماً دقيقاً بحركة الأفلاك، وتقلُّبِ الفصول والمواسم والأزمنة، لا جهلاً بطبيعة النجوم، وحقيقة الأمطار والرياح، والحرّ والبرد. . . وقد أقسم الله تعالى بالنجوم فقال: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾[2]، وجاء في التفسير أن النجم هو الثريَّا، وهَوَى: أي سقط في المغرب، وقال: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ، النَّجْمُ الثَّاقِبُ ﴾[3]، والنجمُ الثاقبُ هو زُحَل[4]. . . وقال: ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِـعِ النُّجُومِ ﴾[5]، ومَواقِعُها هي مَغَاربُها أو منازِلها[6]، أو مَسَاقِطُها في جهة المغرب، وقال: ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ، الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴾[7]، أراد الكواكبَ الخمسة: زُحل والمشتري والمرّيخ والزُّهرة وعُطاردَ، وسمَّاها

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٦١.

(٢) سورة النجم، الآية: ١.

(٣) سورة الطارق، الآيات: ١ ـ ٣.

(٤) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ٦٤٦، ولسان العرب: ١٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠ (نجم).

(٥) سورة الواقعة، الآية: ٧٥.

(٦) حسنين محمد مخلوف ـ كلمات القرآن: ٣٥٣.

(٧) سورة التكوير، الآيتان: ١٥ ـ ١٦.

جَوارِيَ لأنها سيَّارةٌ تجري في الفَلَك[1]. . . فإذا كان اللَّهُ تعالى أقسم بالنجوم ومواقعها، وهي من مخلوقاته، فلا شيءَ يدعو إلى لَوْم العرب إن جعلوا من مَسَاقطها ومطالعها معَالمَ يستدلُّون بها على المواسم والأزمنة والفصول، وإنما اللومُ على من اعتقد جهلاً بأثَرِها، في وقتٍ كانت الحَيْرةُ الاعتقاديةُ تشملُ الناسَ جميعاً، من أهل الشِّرْكِ وأهل الكتاب على السواء. . . وقد نقل الزبيدي أن من قال مُطِرنا بَنْوءِ كذا، وأراد الوقت، ولم يقصد إلى فعل النجم، فذلك جائزٌ والله أعلم[2].

* * *

صفوةُ القول في ديانات العرب قبل الإسلام أنهم عرفوا مختلفَ المِلَلِ والنِحَلِ والعبادات، فما استَأثَرت واحدةٌ منها بضمائرهم كلها، ولا أَغْنَتْ بعضَهم عن مُشاركةِ الآخَرين في شعائرهم وعقائدهم، فكان أحَدُهم حُرّاً في أن يختار من الديانات كلَّ ما يحسبُهُ خيراً أو يُقرِّبُه إلى الله، لا يُنكر شيئاً من الابتداع في الدين، إلا أن تكون البدعةُ زِرايةً بشرائع الآباء وعادات الأسْلاف، فكان من أثَرِ ذلك كلِّه الحريةُ الدينيةُ في مجتمعات الجاهلية، وهي التي أَفْضَت إلى ازدهار التجارة وقيام المواسم والأسواق.

* * *

---

(١) الأزمنة والأنواء: ٩٤.

(٢) تاج العروس: ١/ ٤٧٤ (نوأ).

الفصل الثالث

الحرية الدينية

أشَرنا في مطلع هذا الفصل إلى مقدار ما كان بين المواسم الدينية وظهور الأسواق الموسمية من ارتباطٍ ومُلازَمةٍ في كثير من الوجوه، كما أوضحنا دور العاملِ الديني في نشوء تلك الأسواق، وأردنا من ذلك أن دور العامل الديني مُتعلّقٌ بالحالة الدينية العامة أكثرَ مما هو مُتعلّقٌ بالمناسبة الدينية، أو الموسم الديني، إذ لا يمكن لكل موسم ديني، مهما كان لونُه، أن يُنشِىءَ سوقاً موسمية لكل الناس كيفما كانت مذاهبهم، إلا إذا توافرت شروطٌ مُعيَّنةٌ في مجتمعات أولئك الناس، تسمح لهم بالتلاقي في المواسم العامة، وإن اختلفت عباداتُهم، من غير أن تخشَى طائفةٌ منهم عدواناً عليها من أحد بسببٍ أو بآخَرَ من شعائرها الدينية الخاصة، على نحو ما كان يقع من اضطهادٍ للمسيحيّين في المجتمع الروماني الوثَنيّ، ولا سيما في المواسم العامة، خلافاً لمَا كان يعمُّ من الأمانِ والسلامِ في مواسم العرب العامة، كمواسم الحجِّ الأكبر إلى الكعبة، ومواسم الأسواق في عكاظ والمجنَّة وذي المَجَازِ ودُومَةِ الجَنْدل وغيرها، على كثرة زُوَّارها وقاصديها، وتعدُّدِ مذاهبهم وطوائفهم، فكان «يتفق في موسم الحج أن يجتمع حول البيت أناسٌ من العرب يأخذون بأشْتاتٍ مُتفرقةٍ من المجوسيَّة واليهوديَّة والمسيحيَّة وعباداتِ الأمم المختلفة»[1]، فضلاً عمَّن كانوا يأخذون بالحنيفية،

---

(١) مطلع النور: ١٥٧.

والصابئة، وعبادة الأوثان، فما كان أحدٌ يُؤذي أحداً، ولا كانت طائفةٌ تَبغي على أُخرى لاختلاف الديانات والمذاهب، بل إن المؤرِّخين سجَّلوا أن الحكماءَ والأحْبَار والرُّهْبانَ كانوا يَرِدُون أسواقَ العرب، فيَعِظُونَ الناسَ، ويُبَشِّرُونَهم، ويُذكّرونهم بالبعث والحساب والجنة والنار[1]، من غير أن يعترضَهم أحدٌ بسوء، أو ينالهم بأذَى. وجاء في الحديث أن رسول الله عليه الصلاةُ والسلام «لبِثَ عشْرَ سنين يتَّبعُ الحاجَّ بالمواسم»[2]، ويُوَافي القبائلَ في منازلها بأسواق عكاظ ومجنَّة وذي المجاز[3]، يدعوهم إلى الإسلام والإيمان بما أُنزِل عليه من القرآن. . . وإذا نظرنا في أسماء القبائل التي ذكر ابنُ سعدٍ أن الرسول عليه السلام كان يُوافيها في منازلها بمواسم الحج في أسواق عكاظ ومجَّنةٍ وذي المجاز، وجدنا بينها قبائلَ غسَّان وكندة وكلب والحارث بن كعب والحضَارمة[4]. . . وهو دليل على اشتراك جميع العرب في مواسم مكة على اختلاف دياناتهم. وتذكر حوادثُ التاريخ أن أرض العرب كانت ملاذاً «لكثير من أصحاب الرسالات والدعوات الذين ضاقت عليهم الأرضُ بما رَحُبَتْ، وتنكَّرتْ لهم أوطانُهم، فلم يجدوا مأوىً إلا في هذه الأرض، البعيدة من نفوذ الملوك الجبارين والرؤساء الظالمين، كما كان الشأن مع إبراهيم في مكة، وموسى في مِدْيَنَ»[5] وغيرهما. ومن المحقَّق كذلك، كما نَقل العقاد عن جورج سيل مُترجم معاني القرآن: «أن ما أَلَمَّ برعايا الكنيسة الشرقية من الاضطهاد، واختلال الأحوال في صدر المئة الثالثة

---

(١) فجر الإسلام: ٢٧.

(٢) لسان العرب: ١٢/ ٦٣٧ (وسم).

(٣) معجم البلدان: ٤/ ١٣٤، والطبقات الكبرى: ١/ ١٦.

(٤) الطبقات الكبرى: ٥/ ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٥) السيرة النبوية للندوي: ٦٠.

للميلاد قد اضطُرَّ كثيرين من النصارى أن يلجؤوا إلى بلاد العرب طلباً للحرية»[1]. . . ومن ذلك أيضاً هجرةُ اليهود إلى اليمن ومدينة يثرب هرباً من ظلم الرومان.



وعلى ذلك يبدو لنا جَلِيّاً، من عرض عقائد العرب ودياناتهم في الجاهلية أن الحالة الدينية عندهم كانت تقوم على رُكنين مُتَلازِمَيْن مترابِطَيْن، لا انفصالَ بينهما، أحدُهما حريةُ الاعتقاد والتديُّن، والآخَرُ مبدأ المشاركة في الشعائر والعبادات بين القبائل والطوائف على اختلاف نِحَلِها ومَذَاهِبها. . . وهو ما تحدثنا عنه مفصَّلاً في الفصل السابق، وربما كانت المشاركةُ على سبيل المُقَارَبة، أو على سبيل التطوُّع تَقرُّباً إلى الله، وهو ما أدَّى إلى قيام وحدة بين العرب قبل الإسلام «في أفكار الديانة والعادات، جعلت منهم أمةً واحدةً»[2]، تتفاهم بلغةٍ قومية واحدة وإن اختلفت لهجاتُها، مثلما قامت الأحلافُ والمواثيقُ بين قبائلهم مقامَ النظام والقانون في الدول الأُخرى، فأحْكَمتْ مُعْظَم علائقهم، وضبطتْ كثيراً من أمورهم، فصاروا كأنهم دولةٌ واحدةٌ عاصمتُها القوميةُ مكةٌ، حيث يتلاقون جميعاً حول الكعبة على اختلاف عقائدهم ومَواطنهم، مُطْبِقينَ على قداستها، مُتَّفِقينَ على إعْظامها، لأن الأمر فيها كان قائماً على التعميم، والمشاركة، وتمثيل جملة العرب بكل مَأْثُوراتهم، وشعائرهم، ومعبوداتهم، وليس على تمثيل قريش أو خُزَاعة بما كانوا يؤمنون به، أو يتعبدُّون له وحَسْبُ. . . فقد كانت قداسةُ الكعبة هي القداسة التي لا خلاف عليها بينهم، أمّا الأوثانُ والأصنامُ والأنصاب، فكان

---

(١) مطلع النور: ٨٨.

(٢) كارل بروكلمان ـ تاريخ الأدب العربي: ١/ ٤٢.

كلُّ امْرِئٍ منهم حرّاً في أن يَتَوجَّه إلى ما يشاءُ منها، فربما اتفق بعضُهم على تعظيم وثَنٍ، وأجمع آخَرون على التهوين من شأنه وازْدِرائه، لكنّ هذا لا يُثير بينهم فتنةً، ولا يُشعل حرباً، ولا يَغضُّ من مكانة مكة وبيتها عند المُعظِّمين والمُزْدَرِينَ على السَّواء. ومع أن الشعائر والمُعتَقَدات التي كان يدَّعيها كلُّ فريق لِصَنَمهِ أو وَثَنِهِ كثيرةٌ ومختلفةٌ، غير أنه كان من الجائز عندهم أن يحكموا بالضلالة على أتباع صنَمٍ، ويتَّهِمُوهم بما شاؤوا، وأن يَرُدَّ هؤلاء بأَشَدَّ مما قاله أولئك، ولكنهم جميعاً من ناقدٍ ومَنْقود مؤمنون بالحرية الدينية، ومُتَّفِقون على التسامح، ومُلْتَزمون في الوقت نفسه بمناسك الحجّ والعُمرة كما كان يَتولأَّها أَئمةُ المواسم من بني تميم وبني عَدْوان، وسَدَنَةُ الكعبة من جُرْهُم، أو من خُزَاعة، أو من قريش... فإذا أَخَذْنا بأن الحجَّ والعُمرةَ والطَّوافَ والسَّعْيَ إنما هي من الحنيفية دينِ إبراهيم عليه السلام، ولاحظنا أن بني تميم كانوا على المجوسية، وقريشاً بين زنادقةٍ وعَبَدةٍ للأَوْثانِ وحُمْسٍ[1]، أي مُتشدِّدينَ في الدين، عرفنا ما كان يتمتَّعُ به الناسُ يومئذ من الحرية في الدين والعبادة، سواء في مواسم الحجّ والعُمْرة، أو في مواسم الأسواق التي تنعقد بانعقاد الموسم الديني كما في دُومَةِ الجندل، أو تسبقه كما في عكاظ ومجنَّة وذي المجاز!... ويُذكر في هذا السبيل مثلاً، أن الأقرع بن حابس، وهو من بني تميم، كان مجوسياً[2]، وكان مع ذلك قاضي العرب بسوق عكاظ[3]... ويُذكر أيضاً أن امرأ القيس بن حجر الكندي لمّا اسْتَقْسَم عند ذي الخُلَصَة يطلبُ الخِيرَةَ، خرج له ما ينهاهُ عن

---

(١) المعارف: ٦١٦ ـ ٦٢١، وجمهرة أنساب العرب: ٤٩١، والمستطرف: ٢/ ٨٢.

(٢) الكامل في التاريخ: ١/ ٥٨٧، والمعارف: ٦٢١.

(٣) المحبَّر: ١٨٣.

الثأر لأبيهِ، فغضب وسَبَّ الصنمَ، ورماهُ بالحجارة، وأنشد قائلاً:

لو كنتَ ياذا الخُلَصَ المَوْتُورا   مثلي، وكان شَيْخُك المقبُورا
لم تَنْهَ عن قتل العُداةِ زُورا[1]

وكان ذو الخُلَصَة في مَعبدٍ يُسمَّى الكعبةَ اليمانية، يتعبَّدُ له بنو خَثْعَم، وكان له سَدَنَةٌ وحَجَبةٌ، وكان فيه مُتعبِّدون، قطعاً، حينما سبَّهُ امرؤ القيس، ورَماهُ بالحجارة حانقاً، فما غضب أحدٌ من هؤلاء جميعاً، ولا اهْتَمُّوا لفعل امرىء القيس، وكأنَّ الأمرَ لا يعنيهم. . . وكان «ذو اللبا» صنماً تتعبدهُ قبيلةُ عبد القيس بالمشقَّر[2]، فكانوا إذا طافوا به يَدْعُون على مُضَر ومُلوكِ هَجَر، ويقولون: «لبيك اللهم لبيك، لبيك ربِّ فاصْرِفَنْ عنا مُضَر، وسَلِّمَنْ لنا هذا السَّفَر، إنّ عمَّا فيهمُ لَمُزْدَجَر، واكْفِنَا اللهم أربابَ هَجَر. . .»[3]، فما كانت قبائلُ مُضَر يَهيجُها دُعَاؤهم، ولا كان أربابُ هجر، وهم سادةُ المشقَّر أيضاً، يُعلنون الحربَ عليهم.

* * *

إن حاجة الأُمم إلى الأفَاوِيهِ والطيُوب التي اخْتَصَّ العربُ بصُنْعها أو الاتجار بها، وإن أُضيف إليها موقعُ بلاد العرب في مركز وسَطٍ من العالم القديم، لم تكن تكفي وحدَها لتجعلَ مراكز التجارة الدولية كلَّها بأيدي العرب. . . فلولا تلك الحالةُ الدينية المتميِّزَةُ، القائمةُ على حرية الاعتقاد والمشاركة، والتي تفرَّد بها العربُ في عصر الجاهلية دون سائر الأمم، لمَا

---

(١) أخبار مكة: ١/٣٧٩.
(٢) جمهرة أنساب العرب: ٤٩٣.
(٣) المحبَّر: ٣١٤.

ازدهرت التجارةُ في بلادهم، ولمَا ظهرت تلك الأسواقُ الموسميةُ الكبرى عندهم، ولما أَمَّها الناسُ من كلّ فجٍّ عميقٍ، مُطْمئنين إلى أن أحداً لن ينالَهم بأذًى، إن اختلفوا معه في ديانةٍ أو عقيدة.

ومن الممكن أن نَعُدَّ هذه الظاهرةَ أساساً للوحدة القومية، التي قامت عند العرب على تسانُدٍ واتفاقٍ بين رُكْنَيْها اللَذَيْنِ لا قَوَامَ لها بغيرهما، وهما: **الحريةُ الدينيةُ، واللغةُ القوميةُ**، وكلاهما كان تمهيداً صالحاً لظهور الدعوة الإسلامية.. **فأمَّا اللغةُ** فما كان من المكن تحقيقُ وحدتها، لولا انعقادُ مواسم الحجّ والأسواق في مواعيدها، واجتماعُ مختلف قبائل العرب فيها، فكانت بذلك أثراً من آثار المجامع العربية العامة. **وأما الحريَّةُ الدينيةُ** فما كان من الممكن في عَدَمِها انعقادُ تلك المجامع العامة، مع ما كانوا عليه من الشِّرْك وتعدُّد الديانات والنِحَل والمَنَازِع، وتعصُّبِ كلِّ طائفةٍ لمذاهبها وشعائرها وقومها... فكان كلاهما إذن أكْمَلَ تعبير عن ظهور الوحدة القومية للعرب قُبَيْل ظهور الإسلام تُمهِّدُ له الطريق. ولولا هذه الوحدةُ لمَا كان انتصارُ العرب على دولة الفرس في موقعة ذي قار سنة (٦١٠ م)، لمّا غَدَرَ كسرى أبرويز بالملك النُعمان، فقتله بعدما أَمَّنهُ، وأرسل إلى بني شَيْبانَ يطلبُ سَلَبَهُ وما اسْتَأْمَنَهم النعمانُ عليه من الأهل والمال والسلاح، وكأنه وريثُهُ، أوكأنه قتله قتالَ الشرفاء، فثارت بنو شيبان، وثارتْ معها قبائلُ العرب للنخوة العربية، وأَبَوْا أن يُعطوه شيئاً مما عندهم، وتَصَدَّوا لجيشه، فقاتلوه بكفايةٍ عالية، ويقظةٍ حادّةٍ، وشجاعةٍ رائعة حتى هزموه هزيمةً مُنْكَرة، أَوْدَت بِكِبَارِهِ وحَطَمت كبرياءَهُ، ويومئذٍ قال الرسولُ عليه الصلاةُ والسلام: «اليومَ انْتَصَفَ العربُ من الفُرس، وبي نُصِروا...»[1]، وحينذاك كانت بدأت دعوةُ الإسلام.

---

(١) المفصَّل: ٣/٢٩٦، ومجمع الأمثال: ٢/٥١٩، وتاريخ الطبري: ٢/١٩٣ وما بعدها.

ولا شك في أن إبقاء الإسلام على مكانة الكعبة يُعَدُّ دليلاً على مكانتها عند العرب جميعاً، ويمكن أن نقول «إن العرب أقبلت على الإسلام أفواجاً حين صارت الكعبة إلى يديه، وأصبحت عاصمةُ العروبة عاصمةً للدين الجديد. . . ولو لم تكن للعرب وحدةٌ معروفةٌ بينهم قبل البعثة الإسلامية، لما اعتزُّوا بالبيت الجامع لهم هذا الاعْتِزازَ»[1]، يُقْبِلون عليه من الشمال والجنوب والشرق والغرب، يُعظِّمونَه ويُقَدِّسونه من غير اختلاف بينهم على تعظيمه وقداسته، وهو ما أكَّدهُ تِيُودُور الصِّقِلّي، المؤرِّخُ اليونانيُّ في القرن الأول للميلاد[2]. ولو لم تكن الحريَّةُ الدينيَّةُ مَرْعِيّةً بينهم لمَا كانت تلك الوحدة، ولا كانت الأسواقُ أو المواسمُ العامَّة. . . ولعلَّ خيرَ دليلٍ على صحّة هذا القول أن أيام العرب في الجاهلية، وهي جملةُ حروبهم ووقائعهم، على كثرتها، ليس بينها جميعاً يومٌ واحدٌ كانت أسبابُ الحرب فيه دينية. . . وقد نقل الآلوسي أن أبا الفرج الأصفهاني اسْتَقصَى أيام العرب في الجاهلية، وجعلها في كتاب، فكانت أيامهم ألفاً وسبع مئة يوم[3].

ويمكن أن يُعَدَّ ما وقع في اليمن قبل أن يحتلها الأحباش سنة (٥٢٥ م)، وبعدما احتلُّوها، برهاناً آخَرَ قاطعاً على صواب ما ذهبتُ إليه من تلازُمِ الحرية الدينية وظهورِ المواسم التجارية والدينية وازدهارها. فالمعروف أن مملكة حِمْيَر كانت أكثر بلاد العرب ارتقاءً وعُمراناً وتجارةً وأسواقاً، وكان بها نصارى ويهودٌ وعَبَدةُ أوثان وعَبَدَةُ كواكبَ ونجومٍ، وعلى شِرْعَةِ نوحٍ وشُعَيبٍ وهُودٍ وغيرهم، والأمرُ فيها كان يجري على قاعدة الحريّة الدينية،

---

(١) مطلع النور: ٧٧.

(٢) معالم الحضارات: ١٦٢.

(٣) بلوغ الأرب: ٦٨/٢.

حتى اعتلى عرشَها الملكُ يوسف ذو نُواس (٥١٥ م)، وكان يهودياً، فزَيَّنَ له اليهودُ، ومُعْظمهم من سُلالةِ أولئك الذين لَجؤُوا إلى اليمن بعد تدمير بيت المقدس سنة (٧٠ م)، أن يُكره النصارى على اليهودية، فلما أبَوْا ذُبِحُوا في نجران سنة (٥٢٣ م)، ثم أُحْرِق مَن نجَا منهم أو رفَضَ التهوُّدَ، في الأُخْدُود[١]... وكان قيصرُ الروم يومئذٍ جوستنيانُ الأولُ (٥٢٧ ـ ٥٦٥ م)، حاميَ النصرانية، فأوعز إلى الحبشة وأَمَدَّهم لنُصْرَةِ نصارى اليمن، فقام الأحباشُ بحَمْلةٍ يَقودُها أَبْرَهَةُ، واحتلوا اليمنَ بعد قتال مرير، وظلُّوا فيها نحو خمسين سنةً، وبذلك سقطت دولةُ حِمْيَر، وكَسَدَتْ أسواقُها، وبارَتْ تجاراتها، وانتقلت إلى أسواق الحجاز.

وزاد الأمرَ سُوءً أن الأحباش عقدوا النية على تنصير اليمن كله[٢]، ونظر أَبْرَهَةُ فرأى أهلَ اليمن يتأهَّبُونَ للسفر، فسأل عن أمرهم، فقيل له: هو موسمُ الحجّ، يتوجَّهُ فيه العربُ كافةً إلى مكة، يزورون بيتَها المحرَّمَ، ويُؤَدُّونَ مناسِكَ الحجّ والعُمْرة يتقرَّبون بها إلى الله[٣]، ويُقيمون الأسواق للتجارة ومختلف الشؤون الاجتماعية والسياسية... فتأكَّد العزمُ عند أبرهة على مُزاحمةِ مكةَ أيضاً، وجَعْلِ صنعاءَ قِبلةَ العرب ومحجَّهم ومركزَ تجاراتهم، فأنشأ فيها مَعْبداً كبيراً سُمِّيَ «القُلَّيْس»، وفَّر له كثيراً من الفخامَةِ والعظمة، وأمَر بتحويل حجِّ العرب جميعاً إليه، مُبْتَغِياً أن يَصْرِفَهم عن مكة[٤]... وكان من الممكن أن يتعبَّدَ في القُلَّيْسِ مَنْ يشاءُ مِن العرب،

(١) تاريخ العرب: ٩٧.

(٢) المرجع نفسه: ٩٨.

(٣) أنساب الأشراف: ١/ ٦٧.

(٤) تاريخ العرب: ٩٩، ولسان العرب: ٦/ ١٨٠ ـ ١٨١، ودائرة معارف القرن العشرين: ١/ ١٨ (أبرهة)، والقُلَّيْس: من التقليس وهووضْعُ اليدين على الصَّدْر خُضوعاً قبل السجود، وهو كذلك الضَّرْبُ بالدفِّ، والغِناءُ.

مُشَاركةً أو تطوُّعاً، جَرْياً على عادتهم في اختيار الشعائر وحريّة العبادة، أمَّا أن تكون عبادتُهم فيه، أو حجُّهم إليه بالإكْراهِ، فهو ممَّا تأباهُ نفوسُهم، وأَشَقُّ منه عليهم أن يستبدلوا معبداً آخَر غريباً مهما كان شأنُه، بكعبتهم في مكة، وقد ظلت عشراتِ القرون المفخرةَ القوميَّةَ لهم جميعاً، والحرمَ الإلَهيَّ المشتركَ بينهم كافةً، بعيداً من سيطرة الروم، ونُفوذِ الفُرس، وتقلُّبِ الحبشة، وسُلطانِ الملوك.

ويبدو أن فقيه العرب ومُفْتِيَهُم في شؤون ديانتهم، ولعلَّهُ جُنَادةُ بنُ عوف من بني مالك بن كنانة، أفْتَى بمقاطعة القُلَّيْسِ مَعْبدِ الحبشة، فقام بعضُ العرب بتَدْنيسهِ علامةَ احتقارِهِ، فغضب أبْرَهةُ، وسار نحوَ سنة (٥٧١ م) على رأس جيشٍ، يريدُ هَدْمَ الكعبة، وإكراهَ العرب على الحجِّ إلى مَعْبدِهِ، ولكنه سقط دون ذلك بعدما ابْتَلاهُ اللهُ بوباءِ الجُدَريِّ ففتك به وبجيشه على أبواب مكة، فعاد خائباً... وبينما بارتْ أسواقُ اليمن وتحوَّلت تجاراتها إلى الحجاز، شهدت مكَّةُ في ظلِّ الحريَّة الدينيَّةِ والسماحَةِ ازدهاراً تجاريّاً لم تعرفْ له مثيلاً في تاريخها، ويذكرُ المرزوقيُّ أنه لمّا دخلت سنة (٦٠٥ م) حَضَرَ سوقَ عكاظ من قبائل الشمال والجنوب، ما لم يَرَوْا أنه حضَر مثلُه في سائر السنين، فباع الناسُ كل ما كان معهم، وابتاعوا أمتعة مصر والشام والعراق[1]...

ويُعَدُّ من هذا القبيل ما شهدتْهُ مملكةُ تدمر من ازدهار اقتصادي وعمراني، في عصرها الذهبي بين القرنين الثاني والثالث للميلاد، حين مَنَعَ ملكُها أُذَيْنةُ التعصُّبَ الدينيَّ، ومَنَح كلَّ طائفةٍ حريَّتها في ممارسة شعائر

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٨.

دينها، وإقامة معابدها كما تشاء... وكان في تدمر جاليةٌ من اليهود جاءت إليها مُهاجرةً بعد خراب القدس سنة (٧٠ م)، وكانت تعمل في التجارة وتُمارس شعائرها بكل حريّة، فلما آنَسَتْ من نفسها قوةً، بدأت تَحِيكُ المؤامراتِ كراهِيَةً للحرية الدينية، لأن زنوبيا بتأثيرِ من أفكارها الفلسفية، سمحت بالزواج بين اليهود وغيرهم، فنشأ جيلٌ جديدٌ ضيَّع على اليهود زعمهم بأنهم شعبُ الله المختار، وأفْقَدهم كثيراً من تقاليدهم(١).



نخلص من كل ما قدَّمناهُ إلى أن الحالة الدينية التي كانت سائدةً عند العرب في عصر الجاهلية، برُكْنَيها المتلازِمَيْن: الحرية الدينية، والمشاركة في الشعائر والعبادات بين القبائل والطوائف، كانت عاملاً رئيساً في قيام الأسواق الموسمية والمواسم الدينية على السواء، وفي ازدهارها وبقائها أزْماناً طويلة(٢)...

---

(١) المفصَّل: ٣/ ٩٧ ـ ٩٨، ١٠٨، ١١١.

(٢) إنني إذ أؤكد أن كلَّ المِلَلِ والنِحَل والعباداتِ التي عرفها العربُ وغيرُ العرب، في الحِقْبة التي أُؤرِّخ لها، كانت بين كافرةٍ أو مُشركةٍ بالله الواحد الأحَد، أرجو ألاَّ يُفَسِّرَنَّ أحدٌ كلامي على الحالة الدينيّة في عصر الجاهلية بأنه تَزْيينٌ لها، وما فعلتُه لم يكن أكثرَ من تحقيقٍ ووصْفٍ وتأريخ، فتلك الحقبةُ، على ما كانت به من الوثنيّة والضلال، كانت مقدمةً لا بدَّ منها لظهور الإسلام، دينِ الحقِّ والهُدى والتوحيد.

الباب الرابع

الحالة الاجتماعيّة

مجتمعات العرب في عصر الجاهلية وتنوعُها

الفصل الأول: أحوال الاجتماع عند العرب

المطلب الأول: اختلاف المجتمعات باختلاف عوامل الطبيعة

المطلب الثاني: العربُ والأعراب

المطلب الثالث: تنوُّع مجتمعات الجاهلية وتعدُّدُها.

أهل القارية - أهل البادية - الأعراب

المطلب الرابع: العرب في معايير الحضارة والتمدُّن

الفصل الثاني: أبْرزُ وُجُوهِ التحامل على العرب

المطلب الأول: خلط العرب بالأعراب في مجتمع واحد

المطلب الثاني: تأوُّل مفردات العربية على غير معانيها

أيام العرب - الغزو - السلب والنهب والسطوُ - غارات الصعاليك

الفصل الثالث: مسألةُ تجهيل الجاهلية

المطلب الأول: حقيقة الجاهلية

المطلب الثاني: دعاة التجهيل

المطلب الثالث: معنى الأمية

المطلب الرابع: الجاهلية وارثة الحضارات

المطلب الخامس: الكتابة في الجاهلية: ١ - كتبة وكاتبات. ٢ - الكَمَلَـةُ في العرب ٣ - العقود والحسابات. ٤ - العلامات التجارية. ٥ - أشراف المعلمين. ٦ - أدوات الكتابة. ٧ - كتَّاب الوحي والحوائج...

المطلب السادس: الجاهلية والحساب.

تعقيب: جاهلية العرب لم تكن جهلاً.

الفصل الأول

أحوال الاجتماع عند العرب

المطلب الأول ـ اختلافُ المجتمعات باختلاف عوامل الطبيعة:

من المعروف أن بلاد العرب كانت، على سَعَتِها، مُتنوِّعَةَ الأقاليم، ومختلفةَ المُنَاخَاتِ، وكانت كذلك مُفَتَّحةَ الأبواب على البحار الرئيسة في العالم، في موقعٍ وسَطٍ تميَّزَتْ به من سائر أُمم العالم القديم، فوصَلَتِ الشرقَ بالغرب، وأمَدَّتِ الشمالَ بما في الجنوب، والْتَقَتْ في ربُوعها طرُقُ التجارة وقوافلُها، وقامت في مُدُنها وقُراها أعظمُ مراكزِ التبادلِ التجاريّ والحضاريّ، الداخلي والدوليّ، فكان لا بُدَّ لهذه العوامل من أن تُؤثِّرَ تأثيراً كبيراً، ومباشراً، في نُشوءِ المجتمعات البشرية بجزيرة العرب، وتطوُّرِها، وتنوُّعِها، وارْتِقاءِ بعضِها، وتأخُّرِ البعض. . .

وقد أثْبتَ التحقيقُ أن آثار اختلاف العوامل الطبيعية، على سكان جزيرة العرب، جعلت لأهل المدُن والقُرى مجتمعاً يختلفُ في شكْلِهِ وتكْوينهِ عن مجتمع أهل البوادي والفَلَوات. . . بل جعلتْ من مجتمع أهل المُدنِ والقُرى جُملةَ مجتمعاتٍ، تبايَنَتْ بتبايُنِ العوامل المحليّة والخارجيّة التي تَعرَّضَتْ لها، فكان لكلٍّ من اليمن، ومكة، ويثرب، والطائف، والحيرة وغيرها من حواضر العرب، مجتمعٌ خاصٌّ، وشخصيةٌ مُتَمَيِّزَةٌ. . . فمُجتَمعُ اليمن مثلاً أنشأ حضارةً ليس لها مَشَابِهُ في سائر أنحاءِ بلادِ العرب، فاشْتُهِرَ بالعُمران، وبناءِ القُصورِ والحُصُونِ، وإقامةِ السُّدُود، واسْتِزْراع الأرضِ،

وإنتاج الغَلّاتِ، واسْتخراجِ المعَادنِ، وتربيةِ الحيوان. . . وبينما كان العربُ في وسَطِ الجزيرة وشمالِها، يُعبِّرون عن أنفُسِهم، ومَشَاعِرِهم، وأفكارهم، بصناعة الشِّعْرِ، وصَوْغِ الحِكمِ والأمْثَالِ، والدعوةِ إلى مكارم الأخلاق والتجمُّلِ بها، واشْتغالِ فريقٍ منهم بالتجارةِ وفريقٍ آخَرَ بالزراعةِ، وبعضِ الصناعاتِ، كان أهلُ الجنوب في صنعاءَ، وظَفَار، وصُحَار، وحضرموت، وعَدَن وغيرها من حَواضِرِ العربِ هنالك، يُعَبِّرون عن ذَوَاتِهم بالنقشِ على المَرْمَرِ، والمعادنِ الثمينة، والخَشَب، وبالحِذْقِ في الصناعات، كالبُرودِ، والبُسُطِ، والسيوف، والعطور، وصِياغَة الحُلِيِّ من الذهب والفضة والأحجار الكريمة. . . ومع ذلك فإن مجتمع الحضارة في جنوب بلاد العرب لم يكن مجتمعاً على شاكلةٍ واحدةٍ، بل كان أيضاً مُؤَلَّفاً من عدَّة طبقاتٍ، مُتَفَاوِتَةِ الحظوظ من الإرْتقاءِ، والمكانة الاجتماعية. وكذلك كانت جُملةُ المجتمعاتِ الحضَاريَّةِ في اليمن، وحضرموت، وعُمَان، وهَجَر البحرين، والقطيف، والخَطِّ، ومكة، ويثرب، ومدائن وادي القُرى، وغيرها، تختلفُ خصائصُ حضارتها عن المجتمعات المتقدِّمة التي أنشأها العربُ في مَشارِفِ الشام، ومَشَارِفِ العراق، على شكل قُرىً، ومُسْتَوطَنَاتٍ، وأَخْبِيَةٍ، جَمعتْ بين الحضارة والبداوة في آنٍ معاً، فلم يكن أهلُها مُنْعَزِلين عن العالم الخارجي، ولا عن أُصُولهم في جزيرة العرب، بل كانوا مُنْفِتِحين على كل العناصر الحضارية من حولهم، وكان العربُ يُطلقون عليهم إسمَ عرب الضواحي، لأنهم أقاموا على تُخوم البادية في ضواحي العراق والشام.

وقد تميَّزَتْ مجتمعاتُ الحضارة عند العرب كافةً، بأنها لم تكن على شاكلة المجتمعات المماثلة في بلاد فارس والروم، وإنما ظلَّتْ في أنْمَاطِ العَيْشِ، وطرائقِ التفكير، والتقاليد الاجتماعية، والمُثُل العليا، على شاكلة المجتمعات البادية، التي نشأت فيها، وفُطِرَت عليها، فكان أهلُها يعيشون

في قُراهم ومُدُنِهم وأريافهم، قبائلَ وأُسَراً، تربط أفرادَ كلٍّ منها عصبيَّةُ الولاء لأسرته أو قبيلته، وتُحْكِمُ سلوكَهمُ التقاليدُ والأعرافُ التي تَلَقَّوْها عن آبائهم[١].

آيةُ ذلك أن المواسم العامَّةَ الكِبَارَ، مثلاً، قامت في اليمن، مثلما قامت في حضرموت، وهَجَر، وعُمَان، والحجاز، ونَجْد، وتهامة، والحيرة، وبُصرى، بالوظائف والخصائص نفسِها، ولكنها كانت في سوق عكاظ، بين مكة وسُفُوح الطائف، أَعْظَمَ مجمعٍ حضاريٍّ عَرَفَتْهُ بلادُ العرب، وكان مَثَلُه مَثَلَ موسمِ الحجّ إلى مكة، يستهوي قلوبَ العرب جميعاً، على اختلافِ مَوَاطِنهم، وطوائِفهم، وقبائلهم... وهذا دليلٌ على أمريْن:

الأول: وجودُ طبقة اجتماعية حضارية في الحجاز، أَحْسَنَتِ القيامَ على المواسم.

الثاني: أن التبايُنَ الحضاريَّ بين مجتمعات العرب لم يكن أمرَ تقدُّمِ قَوْمٍ وتَخلُّفِ آخَرين، وإنما هي خصائصُ من آثار الطبيعة، اخْتصَّ بها كلٌّ من تلك المجتمعات، ولو كان الأمرُ أمرَ صناعةٍ وزراعةٍ وعُمرانٍ وفُنون، لكانت مواسمُ عَدَن، وظَفَار، وحضرموت، وصنعاء، أَحْرَىٰ بأن تَسْتهوي قلوب العرب في مختلف أقطارهم، ولم تكن في الواقع تستهوي غيرَ التجَّارِ وأصحابِ المآرِب.

وأخيراً، إذا شئنا مَزِيداً من الأدِلَّة والوضوح، في موضوع تعدُّدِ مجتمعات الجاهلية، وتنوُّعِها، فإنَّ علينا العودةَ بالتعابير إلى أصولها، وتَتَبُّعَ ما صارت إليه معانيها، وما استقرَّ عليه الاصطلاحُ بعدئذٍ في استعمالها. ذلك

---

(١) المفصَّل: ٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٠.

أن سكان جزيرة العرب، وإن غَلَبَ عليهم جميعاً إسْمُ العرب، لكنهم كانوا في الحقيقة فريقين، فريقاً يُسمَّىٰ العربَ، وفريقاً يُسمَّىٰ الأعراب، وكانت الحضارةُ في العرب، والبداوةُ فيهما معاً، والارتحالُ من مكانٍ إلى آخَرَ من غير استقرارٍ في الأعراب لا غير.

* * *

المطلب الثاني ـ العربُ والأعراب:

أمَّا العربُ فهم أهلُ الحَضَرِ عموماً... وكلُّ من كان مُقيماً على مياهٍ دائمةٍ، لا تنقطع أبداً، يُسمَّىٰ حاضِراً، فإذا تباعَدَ عن أعْدادِ[1] المياه، ذاهباً في النُّجَعِ[2]، إلى مَسَاقِطِ الغَيْثِ، ومَنَابِتِ الكَلأ، صار بادياً[3]... وكلُّ مَن نَزَلَ مِن العرب على ماءٍ عِدٍّ، لا يتحوَّلُ عنه إلا ليعودَ إليه، يُعَدُّ من الحَضَر، سواء نزلوا في القُرى والمدُن، أو الضواحي والأرياف، وسكنوا الدُّورَ المَدَرِيَّةَ[4]، أو بَنَوا الأخْبِيَةَ[5]، فقَرُّوا بها، ورَعَوا ما حواليها[6]... فالأصلُ في معنى الحَضَر إذن هو القومُ الذين يحضرون المياه، وينزلون عليها[7]، ويَثْبُتُونَ في مَوَاضِعها، ويتَّخذونَها مَوْطناً دائماً، يتعلَّقُونَ به، ويَحْمُونَه،

---

(١) الأعْدادُ: ج عِدٌّ، وهو الماءُ الدائمُ لا انقطاع له، مثل ماء العين، وماء البئر، ويقال لمَا نَبَعَ من الأرض: العِدُّ، ولما نزل من السمَاء: الكَرَعُ.

(٢) النُّجَعُ: ج نُجْعَة، وهي الذهابُ في طلب الماء والكلأ، وكانت لها أوقاتٌ مُعَيَّنةٌ من السنة.

(٣) لسان العرب: ٤/١٩٦ ـ ١٩٧ (حضر).

(٤) المَدَرُ: مفرده مَدَرَةٌ، وهي البِنْيَةُ من حجر أو طين. وإنما سُمِّي سكانُ القُرى والمدُن أهلَ المَدَر، لأنهم اتخذوا بيوتهم منها.

(٥) الأخْبِيَةُ: مفردها خِبَاءٌ، وهو بيت صغير من الصوف أو الشَّعَر، يُرْفَعُ على عُمُدٍ.

(٦) لسان العرب: ٤/١٩٨ (حضر).

(٧) المرجع نفسه: ١٤/٦٧ (بدا).

ويُقاتلون دُونَه حتى الموت. ثم جرى الاصطلاحُ على أن يُسمَّىٰ سكانُ المدُنِ والقُرى «أهلَ الحَضَر»، والمقيمون بجوارهم في الضواحي والأرْياف «أهلَ البادية»، ولكنهم تَفرَّدُوا جميعاً باسْم العرب، تَميُّزاً من «الأعراب»، واستعلاءً عليهم، فكانوا يقولون: إن الذي لا يَفرقُ بين العرب والأعراب، ربما كان يتحامَلُ على العرب! وكان الأعرابيُّ إذا قيل له: يا عربيُّ، فَرِحَ بذلك، وهَشَّ له، وإذا قيل للعربيّ: يا أعرابيُّ، غضب[1]... والأصلُ في معنى البَدْوِ أن القوم الذين يحضرون المياه الدائمة، كانوا إذا بَرَدَ الزمانُ في مواسم الربيع، يخرجون إلى المَبَادِي[2]، يطلبون القُرْبَ من الكلأ، ويشربون الكَرَعَ من الغُدْرانِ[3]، ويَرْعَوْنَ الماشيةَ، فالقوم حينئذ جميعاً باديةٌ بعدما كانوا حاضرة. فإذا نَشَّتِ الغُدْران رجَعُوا إلى مَحاضِرهم على أعداد المياه التي كانوا عليها في القُرى والضواحي والأرياف[4]... وهذا البَدْوُ هو ما يُسمِّيهِ العربُ النّجْعَةَ، يخرجُ إليها أهلُ الحاضرة والبادية على السواء، فلا يُقال فيهم: إنْتَوَوْا، فالإنْتِواءُ تحوُّلٌ عن مكانٍ، للسَّكن في مكانٍ آخَر، وهو ما يفعلُه الأعرابُ، وإن كانوا كذلك ينتجِعُون في مواسم النجعة! ومن هنا كان حرص الحجّاج بن يوسف الثقفي في خطبته أهلَ العراق، على أن يصفَ نفسَهُ بأنه مُهَاجِرٌ وليس بأعرابيّ، أي أن هجرته ليست كهجرة الأعرابِ، أهلِ الانتواءِ ومَن لا يستقرُّ في وطن. ولذلك كانوا يقولون: إن جارَ البادي

---

(١) لسان العرب: ١/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧ (عرب)، و ٩/ ١٢٨ ـ ١٢٩ (ريف).

(٢) المبادي: مفردها مَبْدَىٰ وهو خلافُ المَحْضَر، وهو الباديةُ التي ينتجعونها، وكلُّ مُنْتَجَعٍ مَبْدَىٰ.

(٣) الكَرَعُ: ماءُ السماء، والغُدْران: مفردها غَدير وهو القطعة من الماء يتركها المطرُ أو السيلُ، وهو عادةً لا يبقى إلى القيظ.

(٤) لسان العرب: ١٤/ ٦٧ ـ ٦٨ (بدا)، و ٨/ ٣٤٧ (نجع).

يتحوَّلُ، بخلافِ جَارِالمقيم[1]، فالمُقِيمُ ساكنُ القُرى والأمصارِ، وجارُه هو البادي ساكنُ الضواحي والأرياف، وجارُ البادي هو الأعرابيُّ صاحبُ الرحلةِ الدائمة، والانْتِواءِ من موضع إلى آخَر، وهو الذي يتحوَّل. . .

وكان أَحَدُهم إذا اهتمَّ لشيءٍ، أو أراد أن يخلوَ بنفسه، ويبتعدَ عن الناس، يخرجُ إلى البادية[2]، يطلبُ الهواءَ النقيَّ، وراحةَ النفسِ، وهدوءَ البال، فيما يشبه انتقالَ الناسِ إلى المصيف أيام الحرّ، ولا يُقال فيهم ارتحلوا عن ديارهم، وتحوَّلُوا عنها. . . وقد كان «من عادة أشراف قريش وغيرهم من أشراف العرب، أن يدفعوا أبناءَهم إلى مَراضِعَ من نسَاءِ أهلِ البادية، في اليوم الثامن لمؤلِدِهم، فلا يستعيدونهم قبل أن يبلغوا الثامنةَ، أو العاشرة من عمرهم. . .»[3]، ذلك أنهم كانوا يُؤْثِرونَ الباديةَ لنشأة أولادهم، لمَا في البادية من الصفَاء، وسلامة اللغة، ونقاءِ الخُلُقِ، والبُعْدِ عن وباءِ القُرى والحواضِر. والمعروف أن قبيلةَ بني سَعْدٍ كانت أوسعَ قبائل البادية شهرةً في المَرَاضِع، وحليمةُ السعديَّةُ التي أرضعتْ رسولَ الله عليه السلام كانت منهم[4]، وذكر ابنُ إسحاق أن الرسول لمّا كان في بني سعد رعىٰ الغنم في باديتهم[5]، ثم رعاها أيضاً بمكة بعدئذٍ[6]. وليس من العقل أن يُبْعَثَ بالرضيع إلى قومٍ رُحَّلٍ، لا أرضَ لهم يثبتُون عليها، ولا مساكن دائمة تُعْرفُ بهم، ويُعْرفون بها، ويستقرُّون فيها. . . وهذا دليلٌ على أن أهلَ البادية،

---

(١) لسان العرب: ١٤/ ٦٨ (بدا).

(٢) المرجع نفسه: ١٤/ ٦٨ (بدا).

(٣) عبد العزيز خير الدين ـ السيرة العطرة: ٧٤.

(٤) السيرة النبوية للندوي: ٨٧.

(٥) السيرة لابن هشام: ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٦) المرجع نفسه: حاشية رقم ٢/ ١٦٧.

جيرانَ أهلِ القُرى والمدن، كانوا مجتمعاً مُتَّصِلاً بالحضارة، ولم يكونوا أعراباً، مع سُكْنَاهم في البوادي. وقد عُرِف عن بعض ملوك فارس أيضاً أنهم كانوا يُرسِلون أولادَهم إلى البادية لِيَنْشَؤوا فيها، وكان فيهم من أَعْجَبَتْه مروءةُ العرب، وأَنَفَتُهم، فعَهِدُوا إليهم بتربية أولادهم في البادية، ومن هؤلاء يزدجردُ الأثيم الذي دفع إبنَهُ بهرام جور إلى الملك النعمان بن امرىء القيس (٤٠٥ ـ ٤٣١ م)، ليُرَبِّيَهُ في البادية، ويُنشِئَهُ على أخلاق العرب وعاداتهم[١].

* * *

وأمّا الأعرابُ فهُم أهلُ الانْتِواءِ، وهو التحوُّلُ من مكانٍ إلى مكانٍ آخر، والانتقالُ من دارٍ إلى دارٍ غيرها في البوادي والفَلَوات[٢]. يعيشون حياتَهم رُحَّلاً، لا يُطيقون الاستقرارَ في أرضٍ مُعيَّنة، ويعتقدون أن الوطنَ هو الأرضُ التي نَـزَلُوها في ارتحالهم ما داموا فيها، فإذا ارتحلوا عنها إلى غيرها، صارت الأرضُ الجديدةُ وطناً جديداً لهم، ولا يجدون في الدنيا كلها مكاناً أطيبَ من باديتهم أو صحرائهم، على ما بها من الشُّحِّ والفقر والشِّدَّة، ينقطعون عن القُرى والمدن، إلا للامْتِيَارِ[٣]، حين تشتدُّ حاجتُهم إليه[٤]. مسَاكِنُهم الخِيَامُ والمضَارب، يُقَوِّضُونَها متى شاؤوا التحوُّلَ إلى مواضِعَ جديدةٍ، طلباً للماء والكلأ، أو في أيام النّجعَة.

وقد يُعَدُّ بعض الأعراب من أهل البادية، إذا جاوَرُوا البادِينَ، وظَعَنُوا

---

(١) العرب قبل الإسلام: ٢٧٣، ٢٧٩، والمختصر في أخبار البشر: ١/ ٥٠، والمفصَّل: ٢/ ٦٤٦، و ٣/ ٢٠٦.

(٢) لسان العرب: ١٥/ ٣٤٧ (نوى).

(٣) الامتيار: جمع الطعام والمونة، والميرةُ: الطعام.

(٤) المفصَّل: ٤/ ٢٧٨، ٢٨٨.

بظَعْنِهم[1]، في زمن النجعة[2]. . . ولكن الأعرابَ عموماً أهلُ ارتحالٍ وهجرة، لا يثبتُون في مكانٍ واحد، وهم أبعدُ في القِفَارِ مجالاً من أهل البادية. وكان أهلُ الباديةِ أَخفَّ على نُفوسِ الحَضَرِ من الأعراب، لمَا في هؤلاءِ من الجفَاءِ والغِلْظَةِ والخُشونةِ، وكانوا يقولون: إن مَن بَدا جَفَا، أي مَن نزلَ الباديةَ مع الأعرابِ صار فيه جَفاؤُهم[3].

وكان الأعرابُ من جانبٍ آخَر، على ما بهم من الفَقْرِ والشحِّ وقسْوةِ الحياة، يُحِبُّون الباديةَ، ويَحنُّونَ إلى مَرابِعها، ويؤمنون بأن العَيْشَ إنما هو أن يمشي أحَدُهم في حمراءِ القَيْظِ، حتى يَرْفَضَّ عَرَقاً، فينصبُ عصاهُ، ويُلقي عليها كِسَاءَهُ، ويجلسُ في ظِلِّه. . . وكانت أنماطُ حياتهم، على تعدُّد قبائلهم، وتباعُدِ مَوَاطِنها، واحدةً، لأن الظروف الطبيعية التي سيطرت على مجتمعهم كانت واحدةً، فكادت آثارُها فيهم تكون متشابهةً، إلا ما كان من أمْرِ مَنْ جاوَرُوا منهم أهلَ الضواحي، وتأثَّروا بهم[4]. . .

* * *

وإذا نظرنا فيما قلناه عن العرب والأعراب، وجدنا أن أهل البَدْوِ من العرب كان مَثَلُهم كمثَلِ أهل القُرى والمدن في لُزومِهم مَواطِنَهم، وحُضُورهم على ينابيع المياه وآبارِها، لا يبرحونها إلا في مواسم الربيع، ولكن أهل البدو أَحَبُّوا نقاءَ الهواء، وصفاءَ الطبيعة، فسكنوا ما بدا من القرى، والضواحي المتصلة بها. ووجدنا أيضاً أن البداوة تجمعُ أهلَ البادية من العرب، إلى

---

(١) الظعنُ: السيرُ في البادية للنجعة، أو حضور الماء، أو طلب المرابع، أو للتحوُّل من بلد إلى بلد.

(٢) لسان العرب: ١/٥٨٦ (عرب).

(٣) لسان العرب: ١٤/٦٧ (بدا).

(٤) المفصَّل: ٤/٢٩٤، ٣٠١ ـ ٣٠٢.

الأعراب، وإن كان هؤلاء أبْعدَ في القِفَارِ مكاناً. ولكنْ، إذا كان كلُّ أعرابيّ بادِياً، بمعنى الإقامة في البادية، فليس كلُّ بادٍ أعرابيّاً، بمعنى الجفَاءِ، والانتواء، والرحلة من غير قرار. . .

* * *

المطلب الثالث ـ تنوُّعُ مجتمعات الجاهلية وتَعدُّدها:

لعلَّ خير دليل يؤكِّدُ تَنوُّعَ مجتمعات العرب في الجاهلية، وتعدُّدَها، خبرٌ نَقَلَهُ ابنُ سعد، مَرْوِيّاً عن السيدة عائشة أم المؤمنين قالت فيه: «لمَّا قَدِمْنا المدينةَ، نهانا رسولُ الله أن نَقْبَلَ هَدِيَّةً من أعرابيّ[(١)]، فجاءت أمُّ سُنْبُلَةَ الأسْلميَّةُ[(٢)]، بلَبنٍ، فدخلتْ به علينا، فأَبَـيْنا أن نَقْبلَهُ، فنحن على ذلك، جاء رسولُ الله معه أبو بكر، فقال: ما هذا؟ فقلتُ: يا رسولَ الله، هذه أمُّ سُنْبُلة أَهْدَتْ إلينا لَبَناً، وكنتَ نَهيْتَنا أن نَقْبلَ من أَحَدٍ من الأعراب شيئاً! فقال: خُذُوهُ، فإن بني أسْلَم ليسوا بأعراب، هم أهلُ بادِيَـتِنا، ونحن أهلُ قارِيَـتِهم، إذا دَعَوْناهم أجابُوا، وإن اسْتَنصَرْناهُم نَصَرُونا. . .»[(٣)].

ومن السَّهْل أن نُميِّزَ في هذا الخبر ثلاثةَ مجتمعاتٍ كانت للعرب، كالتي تحدَّثنا عنها في الفقرة الأولى: أهل القارِيَة، وأهل البادية، والأعراب، ولا أعتقد أن هنالك بياناً، أصدقَ دلالةً من بيان رسول الله، أو أَوْثَقَ حُجَّةً من قوله عليه السلام، ولا سيما أن هذا المذهبَ في تقسيم مجتمعات العرب يتَّفِقُ وما صارت إليه دلالةُ إسْم العرب في الجاهلية القريبة.

---

(١) ربما كان ذلك لما عُرِفَ عن الأعراب من الطمع والمَنّ والغِلْظة.

(٢) لعلها من بني أسْلَم بن أَفْصَى، وهم بطنٌ من خُزَاعة، كانت لهم قريةٌ وَبَرَة في أعراض المدينة، وكان بها زرعٌ ونخيل.

(٣) الطبقات الكبرى: ٨/ ٢٩٤.

١ ـ فأهلُ القارِيَة:

سكانُ المدُن والقُرى، والقارِيَةُ هي الحاضِرةُ الجامِعَةُ، وكلُّ مكانٍ اتصلتْ فيه الأبنيةُ المَدَرِيَّةُ، واتُّخِذَ موطناً ومُسْتقَرّاً[١].

٢ ـ وأهلُ البادية:

سُكَّانُ الضَّواحي والأَرْياف، والضاحِيَةُ أولُ ما يبدو لمن يُغادِرُ القريةَ أو المدينةَ، ومن ذلك سُمِّيت باديةً، فهي ظاهِرُ القرية، والناحيةُ البارزةُ منها، ويقال للبرِّيَّةِ أيضاً: باديةٌ، لأنها ظاهرةٌ بارزة، والباديةُ خلافُ الحاضِرة، وإذا خرج الناسُ من الحَضَر إلى المراعي في البادية، قيل: قد بَدَوْا[٢]...

٣ ـ والأعـــراب:

سكانُ البوادي والقِفَار، قبائلُ رُحَّلٌ، ليس لهم منزلٌ دائم يُعرفون به، أو يُعرفُ بهم، إلا مَن كان يُجاوِرُ منهم أحياناً أهلَ البادية، ويعيشُ في كَنَفِهم...



ولم يعرفِ العربُ في الجاهلية قبائلَ مُستقِرَّةً في الحواضر، وأُخرى في البوادي وحَسْبُ، بل عرفوا أيضاً القبيلةَ الواحدةَ، التي كانت طائفةٌ منها تعيش حياةَ الحضارة، وطائفةٌ تعيشُ حياةَ البداوة... وقد كانت قريشٌ، مَثَلاً، طائفتين: الأباطِحُ، وهم حاضِرةٌ يسكنون بطحاءَ مكة، والظَّواهِرُ،

(١) لسان العرب: ١٥/ ١٧٧ ـ ١٧٨ (قرا).

(٢) لسان العرب: ١٤/ ٦٧ (بدا).

وهم باديةٌ يسكنون ضواحي مكةَ وظواهِرَها[1]. وفي أخبار مدينة الطائف، أنها صارت في زمنٍ ما، بين بني ثقيف بن مُنَبِّه، وبني عامر بن صَعْصَعَة، وهما حَيَّانِ عظيمان من أحياء قبيلة هَوازِنَ الكبرى، فلمَّا كثُر الحيَّانِ، وانتشَرتْ بُطونُهما، قال بنو ثقيف لبني عامر: إنكم اخترتُم العُمُدَ[2] على المُدُنِ، والوَبَرَ[3] على المَدَرِ والشَّجَرِ، فلستُم تعرفون ما نعرف، ولا تُلْطِفُونَ ما نُلطِفُ، ونحن ندعوكم إلى حظٍّ كبير: لكم ما في أيديكم من الماشِيَةِ والإبِل، أمَّا الذي في أيدينا من هذه الحدائق، فلكم نصفُ ثَمرِهِ، فتكونوا «بادين حاضِرين»، يأتيكم ريفُ[4] القُرى، ولا تتكلَّفُون مَؤُونةً، وتُقيمون في أموالكم وماشِيَتِكم في باديتكم، ولا تَتعرَّضُون للوباء، فتَشْتَغِلُونَ عن المرعَى[5]. . . ويتبيَّنُ لنا من هذا النصّ، أن أبناء القبيلة الواحدة كانا فريقين مُسْتقِرَّيْن، يعيش أحدُهما في مجتمع أهل الحاضرة بالمدينة، ويعيش الآخَرُ في مجتمع أهل البادية بالضواحي القريبة من المدينة، يحترفُ أوَّلُهما الزراعة في الحدائق والبساتين وبعض الصناعات، ويشتغلُ الثاني بتربية الماشية والأنعام. . . وهنالك نصٌّ آخَرُ لا يقلُّ دلالةً عن هذا، جاء في كلام ياقوت على «السَّوارِقيَّة»، نقلاً عن عَرَّام السُّلَمي[6]، ذكر فيه أنها كانت قريةً نَجْديّةً غنَّاءَ كبيرةً لبني سُلَيم، لهم فيها «مَزَارِعُ نخيلٍ كثيرةٌ، وفواكهُ من مَوْزٍ وتينٍ

---

(١) المحبَّر: ١٦٧ ـ ١٦٨، ولسان العرب: ١٤/ ٤٧٧ ـ ٤٨١ (ضحا)، والمعارف: ٦٨.

(٢) العُمُدُ: مُفْرَدُها عِمادٌ وعَمُودٌ، ويقال لأصحاب الأخْبية الذين لا يسكنون غيرها أهلُ العُمُد.

(٣) الوَبَرَ: صوف الإبل، وتُصنع منه الأخْبِية.

(٤) الريف: الخِصْبُ والسعة في المآكل، وكلُّ أرضٍ فيها مياهٌ وزرعٌ ونخيلٌ وخصبٌ.

(٥) معجم البلدان: ٤/ ١١.

(٦) عرَّامُ بنُ الأَصْبغ السُّلَميُّ: من بني سُلَيم بن منصور، من قبائل قيس بن عيلان. كان ثقةً في معرفة جبال تهامة وقراها وأهلها ومياهها ونباتها، وله كتابٌ في هذا الموضوع، معروفٌ ومطبوع. توفي سنة (٢٧٥ هـ = ٨٨٨ م).

وعِنَبٍ ورُمانٍ وسَفَرْجل وخوخ. . . ولهم إِبِلٌ وخَيْلٌ وشاءٌ، وكُبَراؤهم باديةٌ، إلا مَن وُلِدَ بها، فإنهم ثابتون فيها، والآخَرون بادُونَ حولَها، وكانوا يَمِيرُونَ الحاجَّ في طريق الحجاز ونَجْد»[1]! . والمعروف أن بني سُلَيم قبيلةٌ كبرى من القبائل العدنانية، كانت منازلُها في عالِيَةِ نجدٍ، بالقُرب من خَيْبر[2]. . . ويتَّضحُ من النصّ أن بعضَها كان حَضَراً، والبعضَ كانوا بادِينَ حولَها، وأنهم كانوا يشتغلون بالزراعة والرَّعْيِ والتجارةِ في آن معاً. ومثلُهم كانت قبيلةُ خَثْعَم، بعضُها حاضِرٌ في قرية «بِيشَة»، والبعضُ بادٍ حولها، وهو ما يُفهم من كتاب الرسول إلى بني خثعم[3]. . . وبِيشَةُ، كما ذكر ياقوت، قريةٌ غنَّاء، في وادٍ كثير الأهل والشجر[4]. وفي أشعار الجاهلية إشاراتٌ كثيرةٌ إلى أن فريقاً كبيراً من قبائل العرب كان يعيش حالتَيْ الحضارة والبداوة في وقت واحد[5].

* * *

رُبَّ مُنكِرٍ، يُنكِرُ علينا اتخاذَ هذا المِعْيارِ في التفريق بين مجتمعات الجاهلية، ويَحتجُّ بأن معظم ما قلناه في البحث الأخير، يَنْدرجُ في باب الشرح اللغوي لألفاظ الحضارة والبداوة والأعراب، وأنه كما قال د. صبحي الصالح «أَدْخَلُ في المدنيَّةِ منه في الحضارة بمفهومها الشامل»[6]. . . وهو مأخَذٌ صحيح في بعض جوانبه لو كنا أغفلنا الكلامَ في هذا الأمر جُملةً،

---

(١) معجم البلدان: ٣/ ٢٧٦.

(٢) معجم قبائل العرب: ٥٤٣، والأعلام: ٣/ ١٢٠.

(٣) الطبقات الكبرى: ١/ ٢٨٦.

(٤) معجم البلدان: ١/ ٥٢٩.

(٥) الأغاني: ١٠/ ٦٢ (عمرو بن شأس الأسدي)، و ٢/ ٨٧ (عدي بن زيد العِبَادي)، و ١١/ ٢٦٣ (الأعشى التغلبي)، والمفضليات: ١٦٦، ومعجم البلدان: ٢/ ١٤٨.

(٦) الإسلام ومستقبل الحضارة: ١٧.

ولكننا بحثنا فيه، وتوصَّلنا إلى أنَّ مَن نَفَوا الحضارةَ عن العرب جميعاً، كانوا يتحدَّثون عن الأعراب في الصحاري والقِفَار، ولم يتحدَّثوا عن العرب في حَوَاضرهم وأريافهم، وما بلغوه من التَفَنُّنِ في التَّرفِ، وإحْكامِ معظم الصنائع المستعملَةِ في وجُوهه... على أن الشرح اللغويَّ أساسٌ لم يكن منه بُدٌّ، فاللغةُ سجلٌّ صادقٌ وأمينٌ لِتُراثِ الأُمَّةِ، رجعنا إليه، فاستَوْفَيْنا به الحُجَّةَ على كلٍّ من زعم أن عربَ الجاهلية كانوا مجتمعاً واحداً من الأعراب الجُفَاةِ المتوحِّشين، وأثبتنا بالبراهين الناصعة، أنهم كانوا، في معَايير الحضارةِ واللغةِ والاجتماع، مُوَزَّعين بين مجتمعاتٍ ثلاثةٍ على الأقلّ، لا تَصِحُّ معها التسْوِيةُ بين تاجر مُتْرَفٍ من أهل الحواضر، وهي كثيرة كما رأينا، وأعرابيٍّ فقيرٍ جِلْفٍ من أهل الصحراء، ولا يستقيم كذلك أن تُوزَنَ أيامُ العرب ومآثرهم بميزان اللصوصية والغارات... وإذا كان من الطبيعي أن تكون هذه المجتمعاتُ مختلفةَ الحظوظ من الارتقاءِ والتقدُّم، لكنه من غير الجائزِ أن يُنظَرَ إليها نَظَراً واحداً، وتُرْمَىٰ بالبدائية والجهالة والتخلُّف، من غير أن تُراعَىٰ الفروقُ الطبيعيةُ بينها، «فإن صحَّ أن بعض الأعراب في صحراوات الجزيرة، كانوا في مَعْزِلٍ عن العالم المتقدِّم آنذاك، فالصحيح كذلك، أن البيئات الاجتماعية الأخرى، كانت مُتَّصِلةً بالمدنية، مُوَاكبةً لركب الحضارة...»[1]، مُستعدَّةً بما ورِثتْهُ من الحضاراتِ القديمة، وبما اكتسبتْهُ من اتصالها بالمدنيَّات المجاورة لأنْ تَتوفَّرَ بكفايةٍ على إقامةِ المواسم التجاريَّة والدينيَّة الكبرى، ورعايتها، وإحسانِ التصرُّف في وُجوهِ إدارتها، وهو ما يَشْهدُ لها بالتقدُّم والارْتِقاءِ.

* * *

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ١٠، ١٦.

المطلب الرابع ـ العربُ في مَعَايير الحضارة والتمدُّن:

يجب أن نذكر ابتداءً، أن فريقاً من العلماء عَمَدُوا إلى التفريق بين الحضارة والمدنيَّة، وذهبوا إلى أن الحضارة تتمثَّلُ غالباً في الفِكْر، والآداب، والفُنون، والأخلاق، والدِيَانات... بينما تقومُ المدنيَّةُ على ظواهِرَ أُخرى اصطِناعيَّة، لا بُدَّ أن تأفُلَ في أَجَلِها المحتوم، ولو بعد مراحِلَ طِوَالٍ من النَمَاءِ والإزدهار. وقالوا إن هذه المدنيَّةَ تتمثَّلُ غالباً في الترفِ والعُمران، والتقدُّم الاقتصادي، والسياسة، والعلوم التطبيقيَّة، والصِنَاعات المختلفة... وهنالك من يختصِرُ ذلك كلَّه بالقول: إن الحضارة هي ما نحن، والمدنية هي ما نستعمل[1]...

أما ابنُ خلدون فرأى أن الحضارة «تَفَنُّنٌ في التَرَفِ، وإحكامُ الصنائع المُسْتعملةِ في وجوهه ومذاهبه، مثل المطابخ، والملابس، والمباني، والفُرُشِ، وسائر عوائد المنزل وأحواله»[2]، كما رأى في موضع آخَر أن أمور الحضارةِ من توابع التَرفِ، والترف من توابع الثروة[3]... وعلى ذلك فمذهبه، كما هو واضحٌ، أدْخَلُ في المدنيَّة منه في الحضارة.

ولم يكن العربُ، بالمِعْيارِ الذي عَرَضْناهُ أولاً، ولا بالمِعْيارِ الذي اعتمدهُ ابنُ خُلدون، بعيدين عن كثير من ألوان الحضارة ووجُوهِ المدنيَّة... ومن تحقَّق تاريخَ العرب وآثارَهم وبُنْيانَهم وأشعارَهم وأمثالَهم ودياناتهم ومآثِرَهم، بعيداً عن التعصُّب والهوى، وَجَدَ الدليل على ذلك، ولا سيما إذا

---

(١) الإسلام ومستقبل الحضارة: ٢٠ ـ ٢١.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ١٧٢.

(٣) المرجع نفسه: ١٧٤.

لاحظ أن تجّار العرب كانوا أعظمَ تجّار العالم نشاطاً، وأكثرهم ثراءً وتَرَفاً، وأن مراكزَ التجارة الكبرى، وأَشْهَرَ مواسمها، كانت في قُراهم ومُدُنهم ومَوانِئِهم وأرْيافِهم!

غير أن ابن خلدون أُنسِيَ مِعْيارَهُ في الحضارة عندما تحدَّث عن العرب، وكأنه كان يتحدَّثُ عن أعراب خَرجُوا تَوّاً من فَيافِيهم، فقال: إن العرب لمّا كان الفتحُ، ومَلَكُوا فارسَ والرومَ، لم يكونوا لذلك العهد في شيءٍ من الحضارة، فقد حُكيَ أنه قُدِّمَ لهم المُرَقَّقُ فكانوا يحسَبُونَه رِقَاعاً، وعَثُروا على الكافور في خزائن كسرى، فاستعملوهُ في عجينهم ملحاً[١]. . .

والرِقَاعُ: جمعُ الرُقْعَةِ، وهي قطعةُ الورق التي تُكتَب. . . والعجيبُ في أمرِ ابن خلدونَ، ومَن ذهب مذهبه من المؤرِّخين، أنهم لمَّا أرادوا وَصْمَ العرب بالجهل، نَفَوْا عنهم المعرفةَ بالرِّقَاع وسائر أدوات الكتابة، ولمَّا أرادوا وَصْمَهم بالتخلُّفِ في حضارة المطابخ والأطعمة، أَثْبَتُوا لهم معرفتَهم بالرِقاع المكتوبة، وجَهْلَهم بالخبز المُرَقَّق! والأكثرُ غرابةً في هذا الأمر، أنهم حكموا على العرب جميعاً بذلك، سَنَداً إلى خبرٍ عن واقعة لعلَّها في الأصل لم تقع، وهو كحكايةِ الكافُور التي وردتْ في بعض موارد التاريخ[٢]. . . وقد ذُكرتْ مَرْوِيَّةٌ عن رجُلٍ مجهول، قيل إن اسمَهُ: حبيبُ بنُ صُهْبَانَ، كان جُنديّاً، وليس من الرواة، ولا من أهل الأخبار، شَهِدَ فتْح المدائن في جيش سعد بن أبي وَقَّاص، وكان الجيشُ من نحوِ أربعينَ ألفِ مُقَاتل، يَنْتَمُونَ إلى مختلف قبائل العرب، ومعهم نساؤُهم وأبناؤُهم وعَبيدُهم وإماؤُهم، فليس كثيراً أن يُوجَدَ بينهم رجُلٌ، أو عشرةُ رجالٍ، أو مئةٌ، أو أكثر، يلتَبِسُ عليهم التمييزُ

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ١٧٢.

(٢) تاريخ الطبري: ٤/١٧، ١٨، والكامل في التاريخ: ٢/ ٥١٥.

بين الكافور والملح، وهما مُتشَابِهان في المَظْهرِ والملْمَسِ! ولا يجوز بحالٍ أن يتَّخِذَ منها مورِّخٌ كابن خلدون حجَّةً للحُكم بجهل العرب جميعاً، وبابتعادهم عن ألوان الحضارة ووجوهها. ثم يأتي مِن بَعده مَن يَعُدُّ كلامه مُوَثَّقاً، فيأخذ عنه، ويزيد عليه في ذَمّ العرب، مثلما فَعَل مثَلاً «فيليب حتي ورفيقاه»، فقد وصفوا الحكايةَ بأنها طُرْفةٌ مُسْتَملَحةٌ، ثم ما لبثوا حتى جعلوا منها دليلاً، سَجَّلُوا به للفُرس ثقافةً وحضارةً، وللعرب سَذاجَةً وجهلاً[1]... وكذلك فَعَلَ كثيرٌ من الباحثين!

وإذا نظرنا في هذه المسألة نَظَرَ المُتَثبِّتِ المُنْصِفِ، وجدنا أنَّ الكافُورَ كان من العُروض التي يتَّجِرُ العربُ بها، وينقلونها مع البَخُّور والمُرِّ واللُّبَانِ والوَرْسِ والصَّمْغِ وغيرها من أنواع الطيب إلى الأُمم الأُخرى[2]... فكيف يستوي في العقل السليم أن يُتَاجِروا بمادَّةٍ لا يعرفون عنها شيئاً؟ فضلاً عن أن كلمةَ «كافُور» عربيّةٌ، معناها: وِعاءُ الطَّلْع، اشتُقَّتْ من الكَفْر أي التغْطِيَة، لأن الوعاءَ كَفَرَ الطلْعَ أي غَطَّاهُ، كالكافِر يُغطّي ما في قلبه من النفاق، بما يُظهر على لسانه من الإيمان. وفي القرآن الكريم: ﴿ إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً ﴾[3]... والكافورُ في مختلف الأقوال أخلاطٌ من الطِيب، تُجمَعُ وتُرَكَّبُ من أَوْعيَةِ الطلْع في نباتٍ طيِّبِ الريح[4]... وهو من العُروض الثمينة التي كان الملوكُ والزعماءُ والأثْرياءُ يحرصون على حيازتها.

هذا، وليس في معجم اللغة الفارسية كلمة «الكافُور» مُجرَّدةً كما في العربية، وإنما هي تُؤدِّي معنى اسم الفاعل إذا أُضيفتْ إليها لاحقةُ «بار»، أي

---

(١) تاريخ العرب: ٢١٤.

(٢) تاريخ الشرق الأدنى: ٢٥٠.

(٣) سورة الإنسان، الآية: ٥.

(٤) لسان العرب: ١٤٩/٥ (كفر).

كافور بار، فتصير كنايةً عن كل شيءٍ كثير البرودة والعَبير، وإذا أُضيفت إليها كلمةُ «جودانه» صارت تعني نوعاً من الكافور الجيد[1]. . . فيُقال: كافور جُودانَه أي كافورٌ جيِّدٌ، ويبدو الأصلُ العربيُّ، للكلمتَيْن في الفارسيَّة، واضحاً لا لَبْسَ فيه، فكيف يتَّفِقُ أن يكون الإسمُ عربيّاً، والمُسَمَّىٰ مجهولاً من العرب، ومعلوماً من الفُرس؟

ثم إن القاعدة عند العرب في الفُتوح، أن الغنائمَ تُجمع كلُّها من غير استثناءٍ عند «والي القَبْضِ»، فيُدَوِّنَها ويحفظَها، وهو ما يُعرف اليومَ بأمين المخازن أو المستودعات. ثم يقومُ «والي القَسْم» بإحْصَائها بعد انتهاءِ الحرب، فيُخْرِج الخُمْسَ منها، ويُرسله إلى بيت المال، ويَقْسِمُ الأخماسَ الأربعةَ بين المُقاتلين بالعَدْلِ[2]، ويُؤدِّي إلى كل صاحب حقٍّ فيها حِصَّتَهُ منها. . . ولن تَعْتَدِلَ القِسْمةُ إذا كان ما يُقْسَمُ في أصحابِ الحقوق مجهولَ القيمة، أو غير معروفٍ له وجهٌ من وُجوه الاستعمال، وهذا لا يستقيم إذا وُلّيَ القيادةَ أو القَبْضَ أو القِسْمةَ جاهِلٌ، ومن غير المعقول أن يتَّفق الجهلُ لهم جميعاً، ولا سيما أن الكافُورَ أخلاطٌ من الطيبِ لها رائحةٌ نافِذَةٌ قويَّةٌ، ويزيدُها شِدَّةً توافُرُها بكثْرةٍ في خزائن كسرى، وأن الملح ليست له رائحةٌ معروفةٌ، لا قويَّةٌ ولا نافذة، فكيف انْسَدَّتْ أُنوفُ أربعينَ ألفاً من جُنْدِ العرب، ووراءَهم عشراتُ الألوف من الأتْباع، فلم يُميِّزُوا الكافورَ من الملح، ولم يَشمُّوا ريحَهُ؟ وكيف فَسَدَتْ أذواقُهم فلم يُدركوا طعْمَ الكافورِ مع مرارتهِ، وحَسِبُوه ملحاً؟

ثم إن عُثُورَ العربِ على الكافور في خزائن كسرى، دون غيرها من الخزائن الكثيرة التي غلبوا عليها في المدائن، دليلٌ على أنه من العُروضِ

---

(١) المعجم الذهبي، عربي ـ فارسي، تأليف د. محمد التونجي: ٩٥، ٥١٨، (دمشق ١٩٩٣ م).
(٢) تاريخ الطبري: ٤/ ٢٠، ٢١.

الثمينةِ النادرة، التي يُتاح للملوك وسَراةِ الناس حيازتُها، وليس دليلاً على توافُرِه عند عامَّة الفُرس، أو حتى على معرفتهم به! وعلى ذلك فالموازنةُ التي أقامها ابنُ خلدون وغيرُه من المؤرِّخين ليست مُتَوازنةً، لأنها كانت بين ملكٍ وسُوقَةٍ، ولم تكن بين أُمَّتَيْن، ولا بين مَلِكَيْن.

هذا على فرض أن عامَّةَ العرب كانت تجهلُ الكافورَ ورائحتَه، ولكننا نستطيع أن نؤكد معرفةَ العربِ بالكافور، من طُرقٍ ثلاثةٍ: **أوّلُها**: وُرودُ الكلمةِ في القرآنِ الكريم، وفي جُذورِ اللغة العربية، فلا يُعقَلُ أن يكونَ الإسمُ معروفاً، والمُسَمَّىٰ مجهولاً. **وثانيها**: إطْباقُ مَراجعِ التاريخ على أنه كان من مَتَاجِرهم مع الأُمم الأخرى. **وثالثها**: حِرصُ مُعظم العربِ على حِيَازَةِ الطِّيبِ بأنواعه، حتى لقد كان من عادتهم في الجاهليَّة، استعمالُ الكافُورِ في غَسْلِ الميتِ، تَطْيِيباً لِريحِهِ، وإلى ذلك أشار راجِزُهم بقوله في مَيْتٍ:

وحَظُّـــهُ ممَّـــا حَـــوَىٰ ومـــا خَـــزَنْ مسْحَةُ كافُورٍ وغسْلٌ وكفَنْ[1] . . .

وفي أخبار الجاهلية أن «مَنْشِم» إسمُ امرأةٍ عطَّارةٍ، كانت تبيع الكافور والطِيبَ بمكة، وقد اشتُهِرت بذلك حتى ضُرِبَ بها المثلُ[2]! ونعتقد أننا بهذه الأدلَّة، وبما قَدَّمناهُ قبلها، قد أسْقَطنا حُجَّةً أُسْنِدتْ إلى حادث فرديّ، ما هَمَّنا أن نَنْفِيَ وقوعَه، فربما وقع فعلاً لِفَرْدٍ أو بضعة أفراد، وإنما أَثبتْنا أن وقوعه، على ذلك النحو، لا يُعطي أحداً الحقَّ في اتّخاذِهِ معياراً للحكم بسَذاجة العرب، أو جهلهم بأسباب الحضارة.

* * *

---

(١) المحبَّر: ٣٢٢.

(٢) لسان العرب: ١٢/ ٥٧٧ (نشم)، وشرح القصائد السبع: ٢٦١.

أما القـولُ بأن العرب لم يُحكِمُـوا الصنائعَ المستعملَةَ في وُجُوه الترف، فذلك لا يرجعُ إلى كونهم «أعْرقَ في البدو وأبْعَدَ عن العُمرانِ الحضَريّ»(١)، كما ذهب ابنُ خلدون، ولا إلى نقصٍ في قُدْرتهم عليها، وإنما بسببٍ من تقاليدهم الاجتماعية، يَعُدُّ بعضَ الصنائع ممَّا يليق بالأشراف، فاحْتَرفُوه، ولم يأنَفُوا من احْتِرافِهِ، وبعضَها الآخَر «ممّا يقومُ به العبيدُ دُون السادةِ من الرجال، والإمَاءُ دُون الحَرائرِ من النساء...»(٢)، فالمهنةُ للخَدَم، وامْتَهَنَ الشيءَ احتقرهُ، وامْتُهِنَ الرجلُ: استُعمل للخدمة، والماهِنُ هو الخادم أو العبدُ... وكانت حَرائِرُ النساءِ يُنَزِّهْنَ أَنفُسَهنَّ عن الخدمة، فالمرأةُ العربيةُ أَعَزُّ مكانةً من أن تقومَ بما يقومُ به العبيدُ والخَدَمُ، فكان أولَ ما يفعلهُ العربيُّ كلما اجتمع له بعضُ المال، أن يشتريَ عبداً أو أَمَةً، لخدمة بيته، والقيامِ بالأعمال التي يراها لا تليقُ به أو بأهل بيته... والمراجعُ التاريخية والأدبية مملوءَةٌ بالإشارات إلى هذا الشأن، وهو ما يُفسِّرُ لنا وجودَ جَوَالٍ كبيرةٍ من الأعاجم في بعض حواضر خليج العرب، اسْتُقْدِموا للعمل في الحِرَفِ والصنائع التي يأنفُ العربُ من مزاولتها، ثم ظلُّوا هنالك وتكاثَروا، حتى ظنَّ من يجهلون حقائق التاريخ، أنهم أصحابُ البلاد وحُكَّامُها، وهو قطعاً من الأخطاء الشائعة، أشاعها الرواةُ الأعاجم في غياب المصادر العربية أثناء عملية التدوين.

ولقد كان ازدراءُ العرب للحِرَفِ أو المِهَنِ من أنواع مُعيَّنةٍ، من ضمن عقيدةٍ اجتماعية كانوا يروْنَ فيها أن بعض الحِرَف إنما يجبُ أن تُؤدِّيَهُ الطبقاتُ الدنيا من الناس، ولا سيما العبيد والإمَاء والسِّفْلَة، ولا يَجْمُلُ بالأحرار من

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٠٤.

(٢) د. ناصر الدين الأسد ـ القِيَان والغناء في العصر الجاهلي: ٢٣.

الرجال والحرائر من النساء أن يقوموا به أو بمثله[1]... «وكذلك كانت نظرة قُدماءِ اليونان إلى الحِرَفِ، فهي عندهم من الأعمال التي يقوم بها سوادُ الناس والرقيق»[2]... لذلك كان العربُ يجلبون الرقيق من البلاد المجاورة والبعيدة، وكانوا يُفضِّلون المستورَدَ من بلاد فارس والروم، لمَا يمتازُ به من صفاتٍ وخصائصَ، لا تتوافر عادةً للرقيق المجلوب من إفريقية[3].

فالأمرُ إذن كان أمرَ عقيدةٍ في عدم إحْكام الصنائع عند العرب، لا أمرَ عجزٍ عن ذلك الإحْكام، وليس لأنهم أعرقُ في البدو، وأبعدُ عن العمران الحضَريّ، وإنما لأنهم كانوا يرون الرقيَّ سُمُوّاً في مكارم الأخلاق، ونُبْلاً في فعال المرءِ. وكان أحَدُهم يجدُ في إشْعَالِ نارٍ تَهْدي ضَالاً في البادية، وتَقُودُه إلى الأمن إن كان خائفاً، أو إلى الطعام إن كان جائعاً، مُنتهىٰ الحضارة والارتقاء. ولعلَّهم كانوا، ولا سيما في نجد والحجاز وتهامة وما اتصل بها، يرون في بناء القصور حضارةً ليست من شأنهم في شيء، فالقصورُ لا بُدَّ لها من بُناةٍ، ونفوسُهم حيثما كانت طبقتُهم الاجتماعية، تأبىٰ لهم غالباً أن يَحْتَرِفوا هذه المهنةَ الدُّنْيَا، وهو ما يُوضِحُ سِرَّ ما ذُكر من اسْتِقْدامهمُ الأعاجمَ أحياناً إذا أرادوا إقامةَ بُنْيَانٍ، أو نَحْوِهِ...

على أن كراهةَ الصناعاتِ، والحِرَفِ، والزراعة، لم تكن في جميع العرب، فكثير من حاضِرتهم، الذين توافرتْ لهم المياهُ الجارِيَةُ من الينابيع، والأرضُ الخصبةُ، غَرسُوا الأشجارَ، وانكبُّوا على الزراعة، والذين توافَرتْ لهم الأدواتُ والعناصِرُ المطلوبةُ، اشتغلوا بالحِرَف والصناعات المختلفة، كأهل اليمن، وعُمَان، وظفَار، والطائف، واليمامة، وقُرَى الخليج، ويثرب،

---

(١) د. حسين عطوان ـ مقدمة القصيدة العربية: ٤١ ـ ٤٢.

(٢) المفصَّل: ٧/ ٥٤٤.

(٣) المرجع نفسه: ٦/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

وبعض أهل مكة، ولم يجدوا في ذلك حَرَجاً[1]. . . ويتبيَّنُ من أخبار الجاهليَّة، أن العربَ، حاضِرينَ وبادِينَ، احترفوا التجارةَ عامَّةً، بمختلف جوانبِها وأنواعها، ولم يأنَفُوا جميعاً من احْتِرافِ الصناعات، وإنما احترفوا منها ما وجدوه في تقاليدهم يليقُ بالأشراف[2]. وقد عرفوا الأسواق التجاريَّةَ الدائمةَ والموسميَّةَ على السواء، وكانوا يُميِّزُون بين تاجرٍ مُقيمٍ وآخَرَ مُتَنَقِّلٍ، وبين مُسْتَوردٍ للبضائع وناقلٍ لها على إبله، فكانوا يُسَمُّون التاجِرَ يكونُ في سوقٍ لا يَبْرَحُها: الضَّيْطارَ، والتاجِرَ يطوفُ في القُرَىٰ والنواحي يبيعُ السِّلَعَ: العِنْقَاشَ، ويُسَمُّون التاجرَ يجلبُ المِيرةَ والمتاعَ من مَعْدِنِها، أي يحملُها من مَواطِنِها إلى القُرى والأمصار: الضَّفَّاطَ، وكانوا يقولون للأنباط، يحملون دقيق القمح الأبيض، والزيتَ وغيرهما: الضَّافِطَة[3]. وقد ذكر ابنُ سعد أن النبيَّ عليه السلامُ، غزا دُومةَ الجندل، بعدما بلغَهُ أن بها جَمْعاً يظلمون مَن مَرَّ بهم من الضَّافِطَة[4]، أي التجار الذين يحملون الأَمْتِعَةَ والميرةَ إلى القُرى والمواضع الأخرى. وذكر الواقديُّ أن الضَّافِطَةَ كانت تنزلُ المدينةَ في الجاهلية والإسلام، يَقْدَمُون بالبُرِّ والشعير والزيْت والتِّين والقماش، وما يكون في الشام[5]. . . وكانوا يُسَمُّون أيضاً التجَّارَ يتَّجِرون بغير أموالهم: الصَّعَافِقَ، أو الصَّعَافِقَةَ[6]، ويُسَمُّون مَنْ يُكرِي التُّجَّارَ دَوَابَّهُ لنقل البضائع من

---

(١) المفصَّل: ٤/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢) المعارف: ٥٧٥.

(٣) لسان العرب: ٤/ ٤٨٩ (ضطر)، و ٧/ ٣٤٤ (ضفط)، وتاج العروس: ١٢/ ٣٩٦ (ضطر)، و ١٧/ ٢٨١ (عنقش)، و ١٩/ ٤٥٤ (ضفط)، والإفصاح في فقه اللغة: ٦٧٣.

(٤) الطبقات الكبرى: ٢/ ٦٢.

(٥) الواقديُّ ـ فتوح الشام: ١/ ٨.

(٦) لسان العرب: ١٠/ ١٩٩ (صعفق)، والإفصاح في فقه اللغة: ٦٧٣.

قريةٍ إلى أخرى: المُكارِي. وهنالك إشاراتٌ كثيرةٌ، في أخبار الجاهلية، إلى أن بعض أهل مكة احْتَرفُوا، على شَرَفهم ورفعةِ قَدْرِهم، صناعاتٍ مختلفةً، لم يأنَفُوا من احْتِرافها، فكان فيهم نَخَّاسٌ، وخيَّاطٌ، وحدَّادٌ، وجَزَّارٌ، وبَيْطارٌ، ونَجَّارٌ، وزيَّاتٌ، وعَطَّارٌ، وخَمَّارٌ[1]... وكان اسمُ التاجر في الأصل خاصّاً بالخمَّار[2]، ثم اتَّسَعَتْ دلالتُه لتشملَ كلَّ عاملٍ في البيع والشراء طلباً للربح[3]. وكان من أشراف الأَزْدِ جادِرٌ، مُوكَلٌ بإصْلاحِ جُدُرِ الكعبة وبنائها إذا وَهَتْ، وكان فيهم مَنْ يُحلِّي السيوفَ بالذهب والفِضَّة[4]. وكانوا يقولون لبني أسد بن خُزَيْمة: القُيُونُ[5]، لأنهم أول من عمل صناعة الحديد بالبادية[6].

خلاصةُ القول: أن العرب أَحْكَمُوا من الصنائع ما وَجَدوهُ مُتَّفِقاً وعقيدتَهم في الحياة، واحْتَرفوا التجارةَ بكلِّ وجوهها، ولم يأنَفُوا جميعاً من الزراعة، بل كان فيهم زُرَّاعٌ حيثما تَوافرتِ المياهُ العَذْبَةُ والأرضُ الطيبة. وإن وفرة الألفاظ الدالَّة على تنوُّعِ المتاجرة وأنواعِ التجَّار برهانٌ واضح على تقدُّمٍ في هذا الحقلِ لا شك فيه.

* * *

وإذا كان التفنُّنُ في الترفِ حضارةً، كما قال ابنُ خُلدون، فقد ثبتَ أن

---

(١) المعارف: ٥٧٥ ـ ٥٧٧.

(٢) لسان العرب: ٤/ ٨٩ (تجر).

(٣) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ٧٩.

(٤) أنساب الأشراف: ١/ ٤٨.

(٥) القَيْن: الحدَّادُ والصانع الذي يُحْسِن الصناعة، جمع قيون.

(٦) لسان العرب: ١٣/ ٣٥١ (قين)، وجمهرة أنساب العرب: ١٩١.

كثيراً من حاضرة العرب في الجاهلية كانوا، لشدَّة التَّرفِ، يستعملون «أَوَانيَ الشراب المصنوعة من الزجاج والبَلُّورِ، ومن الذهب والفضة... وكانت لهم مجالسُ للسَّمَرِ، تُغنِّيهم فيها القِيَان[1]، وكان لبعضهم قِيَانٌ خاصَّةٌ به، كما كانت لهم مطاعمُ لذيذةٌ، ومطابخُ مشهورةٌ»[2]... وقد ذُكر أن النابغة الذبياني لم يكن يأكلُ أو يشربُ إلا في صِحَافٍ من الذهب والفضة وأَوَانِيهما[3]... كما أُطلق على عبد الله بن جُدْعان لقَبُ «حاسي الذهب»، لأنه كان لا يشربُ إلا بأوانٍ مصنوعةٍ من الذهب، ولمَّا ضربوا المَثَلَ بكرمه قالوا: أَقْرَىٰ من حاسي الذهب[4]. فإذا قال قائلٌ: إن هذا مَثَلٌ فردٌ لا يصحُّ اتخاذُهُ معْياراً، قلنا: وكذلك حكايةُ الكافور! ومن الممكن بالتوفُّرِ على درس الشعر الجاهلي، والبحث في معاجم العربية، أن نقفَ على كثيرٍ من وجوه الترف عند عرب الجاهلية، من خلال ما تدلُّ عليه المفرداتُ والأشعارُ، التي تُحدِّثُ عن مجالس الشراب والطعام واللهو، وصُنُوف الزينة واللباس والحُليّ، ومرابع الرقص والغناء، وحانات الخمر واللذات... ولولا خَشْيةُ الإطالة، لقدَّمتُ الكثير من الأخبار والروايات التي تصِفُ ما كان يَنْعمُ به عربُ الجاهلية من ألوان التَّرَفِ والحضارة، نكاد «نفتقدُ جُلَّها في عصرنا الحديث، في هذه البيئة العربية نفسها...»[5]، وقد وَصَفَ لنا الشاعرُ حسان بن ثابت، مجلساً من مجالس جَبَلَة بنِ الأَيْهم في الجاهلية، وهو آخرُ

---

(١) القَيْن: العبد، والقَيْنةُ: الأَمَةُ، أو الأَمَةُ المغنِّيَةُ، وإنما قيل للمُغنِّيَة: قَيْنةٌ لأن الغناء من عَملِ الإمَاءِ دون الحرائر من العربيات.

(٢) المفصَّل: ٤/ ٦٧٠.

(٣) د. عائشة عبد الرحمن ـ قِيَم جديدة للأدب العربي: ٤٩.

(٤) مجمع الأمثال: ٢/ ٩٦، ولسان العرب: ١٤/ ١٧٧ (حسا).

(٥) القِيان والغناء: ٦٤ و ١١٠ و ١١٣...

ملوك بني غسَّان بالشام، فقال: إنه «كان إذا جلس للشُّرْبِ، فُرِشَ تحتَه الآسُ، والياسمينُ، وأصنافُ الرياحِين، وضُرِبَ له العَنْبَرُ والمِسْكُ، في صِحَافِ الفِضَّة والذهب، وأُوقِدَ له العودُ المُنَدَّىٰ[1]، وأُتيَ بالفِراء الفَـنَكِ[2]، وما أشْبَهَهُ إن كان شاتِياً، وإن كان صائفاً، أُتيَ بِكِسَاءٍ صيفيَّةٍ يَتفضَّلُ بها هو وأصحابه، وبُطِّنَ المجلسُ بالثلج...»[3]! وكان المُغَنُّونَ يأتونَهُ من بلاد العرب، ولم يكن الشِّعْرُ في هذه المجالس يُنشَدُ وحَسْب، بل كان يُغَنَّى أيضاً... فهل بعد هذا التَّرفِ تَرَفٌ نتحدَّثُ عنه من أخبار الجاهلية؟ شيءٌ واحدٌ أُحبَّ أن أُضِيفَهُ، فقد كنتُ أَتتبَّعُ بعضَ الكلمات في المعاجم، فأَعْجبني أن النِسَاء في الجاهلية كانت تعرفُ نوعاً من الحَلْي، ما أَظنُّنا في العصر الحديث نعرف مثله، وكانوا يُسَمُّونَه: الكَبِيسَ المُلَوَّبَ، سُمِّي بذلك لأنه كان يُصَاغ مُجَوَّفاً، ثم يُلَوَّبُ بأنواع من الطِيب أو العِطْر، أي يُحْشَى بها، ثم يُكْبَسُ[4]، فيكون في عُنُق المرأة، وعلى صدرها، أداةَ زينة وتَأنُّقٍ، ويَشعُّ منه في الوقت نفسه شذا الطِيب، فيُكْسِبُها فوق الأناقة ريحاً طيبةً.

صَفْوةُ الكلام، أن مَنْ نَفَوْا عن العرب في الجاهلية كلَّ لونٍ من ألوان الحضارة، وأضافوا إليهم التوحُّشَ والجهلَ والعُزلةَ، لم ينظروا إليهم في حواضرهم وأمْصَارِهم، بل طَمَحتْ أبصارُهم إلى الأعراب في الصحارى، واستقرَّت عليهم، لا تبغي عنهم حِوَلاً، فابتعدوا عن الحق والعدل فيما

---

(١) العودُ المندَّى: بخُور يُفْتَقُ بالطيب وماء الورد، ويقال أيضاً: العودُ المنْدَليُّ، نُسب إلى مَنْدَلَ بالهند، وتُطلق كلمةُ «مَنْد» في الفارسية إسماً على نوع جيد من العنبر، لونه أسود، ويُنسب إليه العودُ المَنْدِيُّ.

(٢) الفَـنَكُ: حيوانٌ صغير يشبه الثعلب، فروتُه من أحسن الفراء وأجملها.

(٣) الأغاني: ١٧/ ١٠٥.

(٤) لسان العرب: ٦/ ١٩٠ (كبس)، و ١/ ٧٤٦ (لوب)، وكلُّ عطرٍ مائعٍ فهو المَلابُ.

حَكمُوا به على العرب جميعاً من غير استثناء. . . ونعتقدُ أننا أَسقطْنا هذا الحكمَ، بما أَبطلناهُ من الحجَّة التي أُقيم عليها، وأَوْضحنا أن السنَدَ فيه إنما كان تأويلاً غير صحيح، لواقعةٍ فرديَّةٍ، لا تَصْلُح وإن صَحَّتْ أساساً للحكم على أُمَّةٍ بالتخلُّفِ والجهل.

* * *

وهنالك بيِّنَةٌ أُخرى لا تَقِلُّ عمَّا قدَّمناهُ في دَلالتِها على حضارة العرب وارتقائهم. . . فقد عَدَّ بعضُ المؤرِّخين ظُهورَالأسواق الموسميَّة العامَّة في إحدى المناطق علامةً من علامات الحضارة، وذلك لمَّا ذكروا أن بلاد العرب التي توافرت فيها المياهُ، من العُيونِ أو الآبارِ أو الأمطارِ، ظهرت فيها الحضارةُ على شكلِ قُرىً، أو مُسْتوطَناتٍ، وأسواقٍ موسميَّةٍ كان لها جميعاً آثارٌ عميقةٌ في حياة العرب عامَّةً، من الحَضَرِ، والبادينَ حولهم، لما كان يجري فيها من تَلاقٍ بين قبائل العرب على اختلافِ مجتمعاتهم وطبقاتهم، وما كان يقعُ من اتصال بين العرب، والأعاجم الذين يَؤُمُّونَها للاتجار، فيقيمون بها إقامةً مُوقَّتةً، أو الأعاجم الذين يُجْلَبونَ إليها رقيقاً يُباع في المواسم. . . ففي هذه المواضع كان يتمُّ تبادُلُ الثقافات والعقائد والأفكار، وامتزاجُ العاداتِ والتقاليد، وفيها تكوَّنَ تاريخُ العرب قبل الإسلام[1].

ولا شك في أن المواسم العامَّة الكِبارَ، التي أنْشَأها العربُ في عصر الجاهلية، إنما كانت عملاً من أعمال الحضارة، ووجْهاً من وُجُوهِ الارتقاء، إذ يَلْزمُ من ذلك أن يكون في المناطق التي قامت على إنشائها، وتدبيرِ شُؤونها، والتوفُّرِ على حُسْنِ إدارتها، وانتظامِ انعقادِها في مواعيدها،

(١) المفصَّل: ٤/ ٢٨١ ـ ٢٨٢.

مُجتمعاتٌ على قَدْرٍ كافٍ من الحضارةِ والتمدُّنِ والسلام. . . وما عرفنا في التاريخ القديم مواسِمَ كِبَاراً، كالتي كانت تقوم في بلاد العرب، للتجارة والاجتماع والسياسة والحجّ والأدب، نشأت في مجتمعاتٍ مُتخلِّفةٍ عن أسباب الحضارة، مفتقرةٍ إلى الأمن!

وإنَّ لنا فيما كانت عليه أُمَّة الإغريق حجةً ودليلاً، فقد أنشأتْ سنة (٧٧٦ ق. م)، وكانت وقتئذٍ منارةَ الفِكْرِ والفلسفةِ والعُمران، موسماً دينيّاً واجتماعياً كبيراً، عُدَّ من أبْرزِ وُجوهِ الحضارة القديمة، امتزجتْ فيه الاحتفالاتُ الدينيَّةُ بالألعاب الرياضيَّة والشِعْر والموسيقى. . . وكان الإغريقُ يعتقدون أن آلِهَتَهم، وعلى رأسها «زِيُوس» ربُّ الأربابِ وأبو الآلهةِ والناسِ، تسكنُ جبلَ «أُلِمْپُس» المقدَّس[١]، فكانوا يُقيمون عليه مَوْسِمَهم، ويحجُّون إليه مرَّةً كلَّ أربع سنين، ويُعْلنون يومَ انعقادِهِ هدنةً مُقدَّسةً، يَحْرُمُ فيها القتالُ، ويسودُ السلامُ بينهم ما دام الموسمُ قائماً، كالأشهُرِ الحُرُمِ عند عرب الجاهليَّة. وكان موضعُ الموسم عندهم، مثلما كان موضعُ كلِّ موسمٍ عند العرب، مَجْمعاً يقصدهُ الإغريقُ من جميع أنْحَاءِ العالم الإغريقيّ، فيَلْقَىٰ بعضُهم بعضاً، وتشتدُّ بينهم أواصِرُ الوحدة، وعُرَىٰ الصداقة، وتمتزج العاداتُ والأفكارُ، ويتنافَسُونَ في الألعاب الرياضيّة المختلفة، كالعَدْوِ، والقَفْزِ، والمصارعة، والملاكمة، ورَمْيِ القُرْصِ، وقَذْفِ الرُّمحِ، وسِبَاقِ المركبات[٢]. . .

وكانوا يعتقدون أن لهذه الألعاب خُطورةً دينيةً، وأن أفضلَ طريقةٍ لتكريم «زِيُوس» هي في التأليف بين أمجاد الروح والجسد، فكانوا يُكرِّمون الفائزين بها في احتفالاتٍ دينيّةٍ خاصّةٍ، ويُتَوِّجُونَهم بأكاليلَ من شجر الزيتون

---

(١) أُلِمْپُس: جبلٌ يقع في إقليم تُسَالِيَا، في الجانب الشرقي من اليونان، بجوار مقدونيا.

(٢) هذه هي الألعابُ الأُلِمْپيَّة، وقد بُعِثَت من جديد ابتداء من سنة (١٨٩٦ م)، وما زالت تُقام مرَّةً كلَّ أربع سنين في إحدى عواصم العالَم.

المقدَّس، تقديراً لِتَفَوُّقهم، وكان الشعراءُ ينظمون القصائد في الثناءِ عليهم، والمُغَـنُّونَ يُنْشِدونها، وكانت تُصْنَعُ لهم التماثيلُ تخليداً لِذكْرِهم، ويُعْفَوْنَ من الضرائب، ويُرفعون إلى مرتبةِ أصحابِ الشرفِ في المجتمع[1].

وفي حديثه عن سُوق عُكاظ، ذكر جرجي زيدان، أن شأن العرب فيه كان كشأن أولئك الإغريق القدماء، حينما كانوا يجتمعون في موسم الألعاب الأُلِمْپِيَّة الدينيَّة، وكان «فيهم الفلاسفةُ والعلماءُ، فكانوا يغتنمون فرصةَ وجودهم هناك، ويتباحَثُون، ويَتناظَرون، ويَتَنَافَرُون، كما كان العربُ في عُكاظٍ»[2] يفعلون. بل إن هنالك وَجْهَ شَبَهٍ بين المَوْسِمَيْنِ لعلَّهُ أكثرُ خَطراً وأَبْعدُ دلالةً، فقد كان اليونانيون يتَّخذُون من موسم أُلِمْپِس، أو السنوات الأربع الفاصلة بين الموسم والآخَر، مقياساً لمعرفة الأزمنة وتَعْيينها في تقويمهم، حتى أن العلاَّمةَ اليوناني الإسْكندريَّ «إراتُوسْتِين» المتوفَّى سنة (١٩٦ ق. م)، أَلَّفَ كتاباً في تاريخ الأزمنة، استناداً إلى تواريخ قيام مواسم الألعاب الأُلِمْپِيَّة[3]... وكان العربُ كذلك، يتَّخذون من المدة الفاصلة، بين الموسم والموسم الذي يليه من مواسم عكاظ، مقياساً زمنيّاً يُعَيِّنُون به مواعيدَ الوفاءِ بالديون، وأداءِ الخَرَاجِ والإِتاوات، وفكَاكِ الرُّهُون، وحُلُولِ الآجال المتَّفَقِ عليها في التجاراتِ والمعاملات، وهو ما تُؤكِّدُه إشاراتٌ كثيرة وردت في مختلف النصوص التاريخيّة والأدبيّة، وسيأتي الحديثُ عنها مُفَصَّلاً في الكلام على موسم عكاظ، لكنَّ أشَدَّها وضوحاً وبياناً، قولُ النبيّ

---

(١) موسوعة كومبتون: ١٠/٤٥٣ ـ ٤٥٤، و ١٥/٣٥٤ ـ ٣٥٥.
COMPTON'S ENCY. VOL. 10 (O), p: 453 - 454, VOL. 15 (Z). p: 354 - 355، وتاريخ الأمم القديمة: ٩٥ ـ ٩٦، ومجلة العربي (تموز ـ يوليو ١٩٨٠): ٢٨ ـ ٣٣، ، وحضارات العالم في العصور القديمة: ٩/٢٠٩، وموسوعة المورد: ٦٣١.

(٢) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/٣٩.

(٣) المنجد في الأدب والعلوم: ١٢ و ٤٨.

عليه السلام في كتابه لبني ثقيف، كما نقله ابن منظور[1]، وحقَّقَهُ محمد حميد الله[2]: «. . . وإن ما كان لهم من دَيْنٍ في رَهْنٍ وراءَ عكاظ، فإنه يُقْضَىٰ برأسه إلى عكاظ، ولا يُؤَخَّر»، وهو يُثْبِتُ أنهم كانوا يتخذون من قيام مواسم سوق عكاظ مِعْياراً يُعَيِّنون به حُلُولَ الأزمنة وانقِضاءَها.

وإني لأعتقدُ أن موسم عكاظ كان أكثر خَطَراً في حياة العرب، من موسم أُلِمْبُس في حياة الإغريق. . . فقد كان هؤلاء يؤمنون بأن جَسَدَ الإنسان يُعظَّم كما تُعظَّم الروحُ، وتكريمَ «زِيُوس» يكونُ بالعمل على إنْمَاءِ الأجساد، بالتساوي والتوازي مع العقول والأرواح[3]. . . وعلى ذلك كانت الألعابُ الرياضيَّةُ أساسَ الموسم، ومحْوَرَ نشاطه، وكانت الفلسفةُ والشعرُ والموسيقى والغناء شؤوناً تجري على حَواشِي الموسم. . . وفوق ذلك كان أُلِمْبُس مَجْمَعَ اللون الواحد، ينعقدُ على قمة جبل، بعيداً من طرق التجارة ومراكزها، يقصدهُ الإغريقُ لا غير، وهم على مُعْتَقَدٍ واحدٍ، وثقافةٍ واحدة، همُّهم الألعابُ الرياضيَّة من خلال الاحتفال الدينيّ بالموسم.

أمّا في سوق عكاظ فكانت الحياةُ بكلّ جوانِبها وألوانها أساسَ الموسم، ومِحْورَ قيامه وانعقاده، فضلاً عن وقوعه على طريق التجارة الدوليّة، تحطُّ فيه قوافلُ التجَّار آتِيَةً إليه من المشرق والمغرب، والشمال والجنوب، ومعها ألوانٌ مختلفةٌ من حضَاراتِ الأُمم الأخرى وثقافاتِها. . . على أن التسليم بوجود حَدٍّ أدنَى من التشابُه بين الموسمين يحملُ في جوهره بيِّنَةً على أن بعضَ مجتمعات العرب في الجاهلية، مِمَّن توفَّر على تلك المواسم، كان من الارتقاء والحضارة في مَنْزلةٍ محمودة.

---

(١) لسان العرب: ٧/ ٣٩٧ (ليط).

(٢) مجموعة الوثائق السياسية: ١٦٠.

(٣) موسوعة كومبتون: ١٠/ ٤٥٤.

الفصل الثاني

أبرز وجوه التحامل على العرب

خَلُصنا في الفصل السابق إلى أن مجتمعات العرب اختلفتْ وتنوَّعتْ تَبَعاً لتأثير عوامل الطبيعة، ولئن غَلبَ اسمُ العربِ عليهم جميعاً، لقد كانوا في الحقيقة فريقَيْن كبيرين: أوَّلُهما: العربُ، وهم الحَضَرُ أهلُ الأمصار والقرى، والبادُونَ حولَهم أهلُ الضواحي والأرياف. وثانيهما: الأعرابُ أهل الرحلة الدائمة في الفيافي والقِفَار. وقد لاحظنا أن من نَفَوْا الحضارةَ عن العرب عامّةً، إنما كانوا يتحدَّثون عن الأعراب، ويتحاملون على العرب. ورأينا أن العرب لم يكونوا في عُزْلةٍ عن العالم، ولا بَعيدِينَ عن كثيرٍ من ألوان الحضارة، ووجُوه المدنيَّةِ، وقد أَحْكموا من الصنائع ما وجدوه متوافقاً مع عقيدتهم في الحياة، واحترفوا التجارةَ بكل جوانبها، ولم يأنَفُوا من الزراعة كلُّهم، بل كان فيهم زُرَّاعٌ يَتَوفَّرون على حَرْثِ الأرضِ وزراعتِها واجتناءِ ثمارها. ووجدنا كذلك أن ظهور المواسم العامَّة في إحدى المناطق يُعَدُّ ظهوراً للحضارة والارْتقاءِ، وما كان أكثرَ هذه المواسم في بلاد العرب.

على أن تحامُلَ بعضِ المؤرِّخين على العرب قد بدا بارِزاً في أمْرَيْن: الأول: خَلْطُ العربِ بالأعْرابِ في مجتمعٍ واحدٍ. الثاني: تأوُّلُ مُفْرَدات العربيَّة على غير معانيها الأصليَّةِ في الجاهليَّة، وذلك يُعَزِّزُ مذهبَهم إلى أن مجتمعاتِ العربِ في الجاهليَّةِ لم تكن سوى مجتمعٍ واحدٍ من الأعرابِ الرُّحَّلِ «استحكمتْ فيهم عوائدُ التوحُّشِ وأسبابُه، فصارَ لهم خُلُقاً وجِبِلَّةً»[(١)].

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ١٤٩.

المطلب الأول ـ خَلْطُ العرب بالأعراب في مجتمع واحد:

يبدو من الواضح أن مَن حاول، مِن المؤرخين القُدماءِ والمتأخّرين، أن يُفرِّق بين مجتمعات العرب، ما لبث حتى انتهى به الأمرُ إلى تغليب الأعراب عليهم جُملةً...

ومن هؤلاء جرجي زيدان، فقد ذكر أن البداوةَ تقومُ، إمَّا على الفِلاحَةِ، أو على تربية الحيوان، فأمَّا البادُون أهل الفِلاحَةِ فكانوا قِلَّةً في بادية العرب، وأما البادون الذين احترفوا تربيةَ الحيوان، فهم صِنْفانِ: أصحابُ الماشية من الغَنَم والبَقَرِ، وأصحابُ الإبِلِ، وهم أكثرُ ارتحالاً وانتقالاً، وأبْعَدُ في القِفَار مجالاً من أصحابِ الماشية. وأشْهَرُ أصحاب الإبل بُداةُ العرب، وهم ينزلون من أهل الحواضر منزلةَ الوحش غير المقدور عليه، والمُفْتَرِسِ من الحيوان، لِتَفرُّدِهم عنِ المجتمع في القِفَار، وتَوَحُّشهم في الضواحي، وسكانُ جزيرة العربِ مُعظَمُهم من البُداة الرحَّل[1]... ولا شك في أن زَيْدانَ أخطأَ في رأيه، وأنه نقل رأيَ ابنِ خلدون، وإن حاول صِيَاغَتَه صِياغَةً مختلفةً! ويكفي أن نُشيرَ إلى أن كثيرين من أهل الحواضر عند العرب كانوا أصحابَ قطعانٍ كبيرةٍ من الإبِل، وكان يقومُ على رعايتها ورعْيِها لهم أهلُ باديتهم أو ضواحيهم، وكلاهما لم يكن مُتفرِّداً في القِفار، ولا كان بمنزلةِ المفْتَرِسِ من الوحْشِ أو الحيوان!

ورأى أحمد أمين[2] الرأيَ نفسَه، وعبَّر عنه بصيغةٍ أخرى، فذكر أن

---

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٢) د. أحمد أمين: ابنُ الشيخ إبراهيم الطباخ. باحث وكاتب مصري، تخرج بمدرسة القضاء الشرعي ودرَّس بها، ثم عُيِّن قاضياً فمُدرِّساً بكلية الآداب في الجامعة المصرية فعميداً لها، ثم مديراً للإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية. مولده ووفاته بالقاهرة (١٨٧٨ ـ ١٩٥٤).

العرب تأخَّروا عمَّنْ حولهم في الحضارة، وغلبت عليهم البداوة، وعاش أكثرهم عيشَ القبائل الرحَّل، لا يقرُّون في مكان، ولا يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بأرض نزلوها، كما يفعلُ الزرَّاعُ، بل يَظلُّون يرتحلون بنسائهم وأولادهم، يطلبون المراعي والمياه، ولا يبذلون جهداً عقلياً في تنظيم بيئتِهم الطبيعية. . . ثم رأى أن الحَضَرَ من العرب أكثر رُقيّاً من البُدَاةِ، وأنهم يسكنون المدن، ويقرّون فيها، ويعيشون على التجارة أو الزراعة[1]. . . والعجيبُ أنه أكَّد تخلُّفَ العرب عن الحضارة، وغَلَبَةَ البداوةِ عليهم، وتَقَلُّبهم المستمر في الأرض، ثم رجع فأضاف إليهم الرقيَّ، وسُكْنَى المدن، والاشتغالَ بالتجارة والزراعة، وهو كلام في جُملته ينقضُ بعضُه بعضاً!

وذهب فيليب حِتّي ورفيقاهُ إلى قِسْمة سُكانِ جزيرة العرب، نظرياً لا أكثر، إلى مُجتمعَيْنِ، بُداةٍ رُحَّلٍ، وحَضَرٍ مُقِيمينَ، ثم جعلوهم عمليّاً مجتمعاً واحداً عندما أكَّدُوا أن الحدَّ الفاصل بينهما غامضٌ، لا يكاد يَبِينُ، لما في الحَضَر من رَوَاسبِ البداوة، ولما قد يكون في البُدَاةِ أحياناً من آثار الاتصال بالحَضَر، وقرروا أن البُدَاةَ جنسٌ من أجناس البشر، لا يزال حتى اليوم على حاله التي كان عليها في نشأته[2]. . . وهذا المذهبُ بعيدٌ عن الواقع كما رأينا!. . . وهنالك مَن آثَرَ قِسْمةَ العرب بالقياس إلى مساكنهم، فأهلُ المدُنِ حَضَرٌ، وأهلُ البادية بُدَاةٌ، بيوتُهم من الشَّعْر، وغذاؤهم من الشَّاءِ والإبل، وهؤلاء عنده الأعراب[3]. . .

* * *

---

(١) فجر الإسلام: ٤ و٩ و١١.

(٢) تاريخ العرب: ٥١ ـ ٥٣.

(٣) الشيخ محمد الخضري ـ تاريخ الأمم الإسلامية: ١/ ١٦ (الدولة الأموية).

لا أريد الترسُّلَ في ضرب الأمثالَ، إذ يبدو أن أكثر من عالجوا هذا الموضوع، ردُّوا العربَ إلى أطوار نشأتهم الأولى، يوم كان الناسُ جميعاً قبائلَ رُحَّلاً، ثم تقدَّمُوا بسائر الناس، وجعلوا العربَ وحدهم يتأخَّرون دونَهم، ويَظلُّون على ذلك، وكأن جزيرة العرب لم تعرف قطُّ في جنوبها وشمالها دولاً قوية، ومُدُناً مشِيدَةً، وحضارةً تَليدة! ولمّا عكفوا على تاريخ الجاهلية حَمَلَهُ مُعْظمُهم في جُمْلتهِ، على مَعَايير التوحُّشِ، والبدائية، والانحطاط، من غير دليلٍ قَدَّموهُ سوى العصبيَّة والهوى. . . وانْظُرْ إلى كتُب التاريخ والأدب إذ تُحدِّثُك عن العرب في عصر الجاهلية، تَجدْ أنها جَعَلتْهم جميعاً أعْراباً جُفَاةً، حُفاةً، يعيشون في الخِيَام، ويَضْرِبُون في البوادي والقِفَار، يُغِيرُون على قوافل التجَّار والمسافرين، ويَغْصِبُونَ الناسَ أموالهم! . . . وقد ذهب حِتّى ورفيقاه إلى أن شَنَّ الغارات كان «نموذجاً للأعمال التي تليق بذوي الرجولة منهم. . . وأن الغزو من أركان البناء الاقتصادي عندهم»[1]، وجعل برنارد لويس «السَّطْوَ مهنةً طبيعية وشرعيةً طبقاً لمبادىء العرب الأخلاقية»[2]، وحَصَر زيدانُ مصادرَ الارْتِزاق في بلاد العرب بالغَزْو والنَّهْب لا غير[3]، وذكر **أحمد أمين** أنها كانت على ضَرْبَيْن: **أحدهما**: ما كانوا يأكلونه من لحوم ماشِيَتهم. **والثاني**: هو «الغارةُ والسَّلْبُ، يُغِيرون على قبيلة مُعادِيَةٍ، وكثيراً ما تكون المعاداةُ»، فيأخذون أموالهم ونسَاءَهم وأولادَهم، ثم تنتقم هذه القبيلةُ لنفْسِها، فتُغِير على مَن أغار عليها، في دورةٍ لاتنتهي[4]. . . وكُتُبُ التاريخ مَلأَى بمثل هذه الأقوال، وإذا مَضيْتَ

(١) تاريخ العرب: ٥٣.
(٢) العرب في التاريخ: ٥٧.
(٣) تاريخ التمدن الإسلامي: ١/ ٢٤ و ٢٨.
(٤) فجر الإسلام: ٩.

تُفتِّشُ عن دليلٍ، استند إليه أولئك المؤرخون والباحثون، في أحكامهم، لم تجدْ أكثرَ من بيت شعرٍ وضَعُوهُ في غير مَوْضعه، أو قولٍ لبعض الأخباريين لم يُحْسِنُوا فهمَهُ، أو تَزيَّدوا في معناه، كقول ابن حبيب مثلاً: إن العرب «ربما كانت تعيشُ من سيوفها ورماحها. . .»[1]، ومع أن الرجل استعمل كلمةَ «ربما» إشارةً إلى قِلَّةِ الفعل، فإنه أراد الأعرابَ بقوله، وليس العربَ جميعاً، فالأعرابُ، دون العرب المُقِيمينَ في الحواضر والأمصار والأَرْيافِ، كانوا يُضْطرُّون إلى الغَزْو في سِني الجَدْبِ والجفاف إبقاءً على حياتهم، وتلك كانت سُنَّةَ سائر القبائل حينئذٍ في جميع أُمَم العالم، وليست خاصَّةً بأهل القِفَار والفَلَوات من قبائل العرب!. . . وهذا ما تَنَبَّه له اليونان والرومان، فأطلقوا اسمَ: العربية السعيدة على مناطق جنوب جزيرة العرب ووسطها، والعربية الصخرية على بلاد الأنباط وسيناء وبعض وادي القرى، والعربية الصحراوية على شمال الجزيرة وبادية الشام[2]. . . وكانت العربية السعيدة والصخرية على جانب كبير من الرقيّ!. . . وقد عَرَضَ الدكتور ناصر الدين الأسد لأقوال أولئك المؤرخين بالبحث والنقد، وقال: إنها جميعاً «تَفْرِضُ أن الجاهلية العربية بداوةٌ بدائية، لا تعرفُ، ولا ينبغي لها أن تعرف، لوناً من الحضارة والمدنية، وأن العرب في ذلك العهد إنما هم قبائلُ رُحَّلٌ، مُتَأَبِّدُونَ في فَيافِيهم، مُنقطعون عن أمم العالم من حولهم، فلم يعرفوا قراراً يُعِينُهم على أن يَبلُغُوا ما بلغَهُ سُكّانُ الحواضِر المستقرُّون، ولم تَتَّصِلْ لهم أسبابٌ بغيرهم من الأمم ذات الحضارة، حتى يأخذوا لأنفُسهم حَظّاً من رُقيّ أو تقدُّمٍ. . .»، وانتهى إلى القول بأن ذلك كلَّه «فَرضٌ باطلٌ، لا سَنَدَ له من

---

(١) المحبَّر: ١٥٧.

(٢) العرب قبل الإسلام: ٣٩ و ٤٢.

الحقيقة أو التاريخ»[1]. . .

ويبدو لي أن وَرَاءَ ذلك المذهبِ عَصَبيَّةً، لكنها لم تكن وحدَها عِلَّةَ التحامُلِ على عرب الجاهلية، وإنما كان هنالك فوقها عقيدةٌ ضَالَّةٌ مُضَلِّلَةٌ، تزعمُ أن العرب جميعاً مجتمعٌ واحدٌ من الأعراب، بمعنى البداوة البدائية الجافية للكلمة، وليس بالمعنى الاصطلاحيّ الذي استَقَرَّتْ عليه بعد الأطْوار التي مرَّتْ بها مجتمعاتُ العرب في الجاهلية. ويقفُ على رأس هذا المذهب مع الأسف عالمٌ جليلٌ من علماء العرب هو ابنُ خُلدون في مُقدّمته، وقد تابَعَهُ على مذهبه جمعٌ كبير من الباحثين والمؤرخين، من غير نظَرٍ فيه، أو نَقْدٍ، أو تَحَقُّق.

ومن الواضح أن ابن خلدون تحامل على العرب كثيراً، في عِدَّة مَواضِعَ من مقدمته، بأسلوب كان فقيراً فيه إلى مُعْظم شروط العلماء، وغنيّاً بكل أدوات العصبيَّة والحقد والكراهية. فالعربُ عنده، لم يبلُغوا حتى أن يكونوا بُدَاةً، وإنما هم «أكثرُ بداوةً من سائر الأُمم. . . وهم، لخُلُقِ التوحُّشِ الذي فيهم، أصعبُ الأُمم انقياداً. . . وهم أَبْعَدُ الناس عن الصنائع، لأنهم أعْرَقُ في البَدْوِ، وأَبْعَدُ عن العُمران الحضَريّ، وما يدعو إليه من الصنائع. . .»[2]!

وفي موضعٍ آخَر، يصِفُ العربَ بأنهم «أشدُّ الناس تَوحُّشاً، ينزلون من أهل الحواضر منزلةَ الوحْشِ غير المقدور عليه، والمُفْتَرس من الحيوان العُجْم، وهؤلاء هم العربُ. . .»[3]! وحوشٌ كاسرة، وحيواناتٌ مُفْتَرسة، «أهلُ انْتِهابٍ وعَيْثٍ، ينْتَهِبُونَ ما قَدروا عليه، من غير مُغَالَبةٍ، ولا ركوب

---

(١) القِيَانُ والغناءُ في العصر الجاهلي: ١١٧.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ١٥١، ٤٠٤.

(٣) المرجع نفسه: ١٢١.

خَطَرٍ، ويَفِرُّون إلى مُنْتَجعِهم بالقَفْر. . . وإذا تغلَّبُوا على أَوْطانٍ، أَسْرَعَ إليها الخرابُ، والسببُ في ذلك أنهم أُمَّةٌ وَحْشِيَّةٌ، باسْتِحْكام عَوائدِ التوحُّش، وأسبابِهِ فيهم، فصار لهم خُلُقاً وجِبِلَّةً. . .»[1]!

وهكذا كان كل حديثِ ابن خلدون عن العرب، يَنضَحُ بالتحامُل عليهم، من غير سببٍ، سوى عَصبيَّةٍ ذهبت به هذا المذهب، وهَوًى مال به عن الحق. . . ومن هنا، ربما اتَّضَحَ لنا سِرُّ اهتمام الأجانب الشديد بمقدّمته، وعنايتهم بنظرياته، وإعجابهم بأفكاره، وترجمتها إلى مختلف اللغات! ويَخْلو في هذا المقام السؤال، أكان اهتمامُ الأجانب بمقدمة ابن خلدون، هو نفسُهُ لو أنه مدحَ العربَ فيها، وأَثْنَى على فعالهم، وتَحدَّثَ عن مكارم أخلاقهم؟. . .

وقد فَتَّش عددٌ من الباحثين عن السببِ الكامِنِ وراءَ تحامُلِ ابن خلدون على العرب، وتجريدهم من كل فضيلة، وحماستِهِ الشديدة للبربر، وعَقْدِهِ فصلاً خاصّاً لفضائلهم، فتبيَّن لأحدهم أن ابن خلدون، وإن كان عربيَّ النسب، إنما هو في الواقع بربريُّ النَّشْأة والمَرْبَىٰ والهوى[2]، يميلُ إلى قبائلِ البربر، ولا سيما في كراهَتِهم يومئذٍ أن يكون العربُ أصحابَ السلطان عليهم في شمال أفريقية. . . ورأى ساطع الحُصَري أن كلمة العرب التي استعملها ابنُ خُلدون في مقدمته، أَوْقَعتْ كثيراً من الدارسين في الخطأ، وهو إنما كان يعني بها الأعرابَ، لا عامَّةَ العرب[3]. . . وعَدَّ جواد علي إشارة ابن خلدون إلى أن العرب إذا دَخلوا بلداً أَسْرَعَ إليه الخرابُ، إنما أراد بها الأعراب،

---

(١) المرجع نفسه: ١٤٩.

(٢) محمد عبد الله عنان ـ ابن خلدون: ١١٩ ـ ١٢١، ١٤١، ١٤٢.

(٣) دراسات عن مقدمة ابن خلدون: ١٥١ ـ ١٦٨.

وليس حاضِرةَ العرب[1]. . . أما سَلاَمة موسى فوجَد أن «الخطأ البارز في ابن خلدون هو تَنقُّصُهُ حضارةَ العرب. . . وأن حملتَه عليهم ترجعُ إلى جهله لا أكثر، فإنه رأى الأعراب، ولم يَرَ العربَ. . . فأنكر عليهم ارتقاءَهم، وتَجاهَلَ فضْلَهم في الوصل بين أُمم العالم القديم، بما كانوا يُحْكِمونَهُ من فنون التجارة، ويحتكرونه من أصنافها، ويُسَيِّرُونَهُ من القوافل إلى البلدان القريبة والمجاورة والبعيدة»[2]. . . ورأى الدكتور جبرائيل جَبُّور أن ابن خلدون لمَّا تحدَّث عن العرب كان يقصدُ بحديثه الأعرابَ أي البادين[3]. . ويبدو أن جَبُّور جعل الأعرابَ والبادِينَ جماعةً واحدةً لا فرق بينهما، وجعل البداوةَ أنواعاً ثلاثةً، أدناها الرُّحَّلُ أصحابُ الإبل، ثم أصحابُ الإبل والغَنَم، وهم أقلُّ بداوةً وأَقلُّ رحلةً، ثم أصحابُ الماشية، وهم بُداةٌ لهم عَلائقُ وثيقةٌ بالحَضَر[4]، وهذا كلُّه مُستَمدٌّ من فكر ابن خلدون[5]، ولا يخرج عن مذهبه.

* * *

هذا، ويجبُ ألا نُغفِلَ أيضاً، أن سوء العبارة أحياناً عند بعض المؤرخين، كان عِلَّةَ كثير من الشُّبْهَةِ[6]، التي أفْضَتْ إلى اعتبار العرب جميعاً أعْراباً رُحَّلاً جُفَاةً، ليس لهم شغلٌ غير الغزوِ والإغَارةِ والسلْبِ والنَّهب! وعلى سبيل المثال، فإن جواد علي فَرَّقَ في معظم أبحاثه بين العرب

---

(١) المفصَّل: ٤/٢٩٨.

(٢) ابن خلدون والعرب: مجلة الكتاب ٢٧٢/١١، ٢٧٥.

(٣) البَدْوُ والبادية: ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٤) المرجع نفسه: ٣٣ ـ ٣٤.

(٥) المقدمة: ١٢١.

(٦) الشُّبْهَةُ: الالْتِباسُ، ما يَلْتَبِسُ فيه الحقُّ بالباطل.

والأعراب، وأكَّدَ أن الإنصافَ في الحكم يقضي بذلك، وما يُقال عن الأعراب يجب ألاّ يُتَّخَذَ قاعدةً تجري على العرب، لما بين العرب والأعراب من تَبَايُنٍ في أساليب المعيشة، كما في العقول والنفوس. . . بل ذهب إلى وجوب التفريق بين عَرَبِ مَوْضعٍ ما، وعَرَبِ موضعٍ آخَر، وذلك لاختلاف الأحوال المُؤَثِّرة في بيئة كل طائفة منهم، كالاختلاف الذي كان بين عرب العراق وعرب الشام، وعرب اليمن وعربِ عالِيَةِ نَجْدٍ مثلاً[1]. . . ولكنه عندما كان يبحثُ عن أصل كلمة «عرب» ومعناها ودلالَتِها في الكتابات القديمة، جَزَمَ بأنها، أينما وُجِدت في وثائق التاريخ القديم، وكيفما كانت صِيغَتُها، لم تكن سوى تَسْمِيَةٍ صريحةٍ لقبائل الأَعْراب، أهلِ الصحراء والفَلَواتِ والخِيَام، واستدلَّ على ذلك بأن القدماء كانوا إذا أرادوا الحديث عن أهل الحاضرة من تلك الديار، ذكروهم بأسماء قبائلهم، فإذا تَحدَّثوا عن أهل البادية من القبائل الرحَّل استعملوا كلمةَ «العرب» بصِيَغٍ مختلفةٍ مثل: عَرِيبي أو أَريبي، عَرَبُو، عَرِيبُو، عَرَبي أو أَرَبي، إلى ما هنالك من الصِّيَغ، مما يَدُلُّ على أنها لم تكن تعني غيرَ الأعرابيّةِ والبداوةِ[2]. . . وإني أعتقدُ أن الدقَّة في التعبير قد فاتَتْهُ، وإنما قصْدُهُ أن «العربَ» هو الإسمُ الذي عُرِفتْ به القبائلُ المتنقِّلَة في البوادي الممتدَّة من الفُرات حتى وادي عَرَبَة وسيناء ونهر النيل، ومن وسط جزيرة العرب حتى التخُوم الجنوبية لبلاد الهلال الخصيب[3]، ولم يَقصدْ أن كلمةَ «العرب» تعني البداوةَ، وسَكَنَ الصحراءِ،

(١) المفصَّل: ٤/٢٩٨ ـ ٢٩٩. وعالِيَةُ نَجْد: جَنُوبُه مع مَيْل نحو الغرب.

(٢) المرجع نفسه: ١/١٦، ١٨، ١٩، ٢٦، ٥٧٥، ٦٢٩ و ٤/٢٧٤.

(٣) الهلال الخصيب: مُصْطَلَح أطلقه المؤرخ برستيد، وأراد به القوسَ التي تُشكِّلُها بلاد الرافدين في اتصالها ببلاد الشام، ابتداء من رأس الخليج العربي حتى سيناء، وتقع في باطنها باديةُ الشام، التي تُعَدُّ امتداداً لجزيرة العرب.

والتقلُّبَ فيها[1]، كما يُفهم من عبارته... وليس في الأصول الحِسِّيَّة أو الوضْعيَّة لهذه الكلمة ما يُفِيد معنى البداوة، ولا تكاد معانيها تخرجُ عن الإبانَةِ والوضوحِ والإفصاحِ، والكـثْرةِ، وسُرعةِ الجَرْيِ، والخُلوصِ والنقاء[2]... وتُفيدُ لفظةُ «عَرَبُو» في البابلية والآشورية أيضاً معنى الإعراب والإفْصاح[3]. وقد جاء في النصوص الآشورية أن سَنْحَريب ملكَ آشُور (٧٠٥ ـ ٦٨١ ق. م) توغَّل في عُمْق البادية، وأخْضَعَ «أَدُّومَاتُو» أي دومةَ الجَنْدَل[4]، مَعْقِلَ «أَرِيبي» أي معقلَ العرب[5]. والمعروفُ أن القبائل الرحَّلَ، بيوتُها من الصوف والشَّعر، يُقوِّضُونَها متى شاؤوا، ويرتحلون، والمعاقِلُ إنما تُبنَىٰ بالطين والحجارةِ العِظَام، وكان يكون فيها عادةً بيوتٌ وقُرى ومعبدٌ ومَرافِقُ، ويحيط بها حِصْنٌ منيعٌ يحميها من الغزو والغارات. وهذا يعني أن العرب لم يكونوا يومئذٍ جميعاً مُتَنقِّلين، بل كان فيهم أقوامٌ مستقرَّةٌ، في قُرى منيعةٍ مُحَصَّنَةٍ، وذلك يُسْقِط فَرضَ أن تكون كلمةُ العربِ مُساويةً لكلمة البداوة، أو أن تكون البداوةُ، بمعنى عدمِ الاستقرار في مكانٍ واحدٍ، أو بمعنى الارتحالِ الدائم، من معانيها.

وقد كانت مواضعُ كثيرةٌ من جزيرة العرب مملوءَةً بالقُرى وأهلِ القُرى من العرب المستقرِّين، وكانت لهم أبنيةٌ من الحجر والطين، ومما يُذكر في

(١) التقلُّبُ: التنقُّلُ طلباً للرزق.

(٢) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ٤١٧، ولسان العرب: ١/ ٥٨٦ ـ ٥٩١ (عرب).

(٣) د. عبد الحميد زايد ـ لغات الشرق الأدنى: ١١٥٥ مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني ٩٧١/ ٩٧٢.

(٤) دومة الجندل: تقع شمالَ نجد على حدود الشام، ويلاحظ أنها كُتبت بالآشورية كما تُنطق بالعربية: أَدُّومَاتُو، ليس فيها ال التعريف ولا الحركات، أي الدُّومَةُ.

(٥) تاريخ الجنس العربي: ٣/ ١٣١.

هـذا السبيـل، أن بيتَ ذي الخُلَصَـة فـي سَـرَاةِ الحجـاز، وهـو مـن معـابـد الجاهلية، كان مبنيّاً بالحجارة العِظَام والطين، ولمَّا قَصَدَهُ جريرُ بنُ عبد الله البَجَليَّ يريدُ هدمَهُ في الإسلام، كما أمره رسولُ الله، لم يَقْوَ على حجارته، فاكتفى بهَدْمِ الأوثان، وتَركَ البُنْيانَ قائماً، حتى هُدِمَ، كما حَقَّق رُشْدي مَلْحَس، في عهد الملك عبد العزيز الفيصل آل سعود، سنة (١٣٤٤ هـ = ١٩٢٥ م)، ونَقَل عمَّن حضروا الحملةَ، أن حجارة البنيان كانت من الضخامة بحَجْمٍ، احتاج معه الحَجرُ الواحدُ إلى نحوِ أربعينَ رجُلاً ليُزحْزِحُوهُ عن مكانه، وأن متانتَهُ تدلُّ على حِذْقٍ ومَهارَةٍ في البناء، وأنه لمّا جَرَىٰ هَدْمُهُ كان تامّاً غير ناقص[1]. . . ويُحدِّثونَكَ بعد هذا عن التخلُّفِ، وبُيوتِ الشَّعْر، وأن العرب لم يعرفوا البناءَ الحجريَّ!

المطلب الثاني ـ تَأَوُّلُ مفردَات العربية على غير معانيها:

ويبدو لنا التحاملُ على العرب جَلِيّاً، في تأوُّل عددٍ من مُفْرَداتِ الجاهلية، على غير ما وُضِعَت له من المعاني في الأصل، كالغزو، وأيام العرب، والسَّلْب، والنَّهْب، وغيرها، والخَلْطِ بين معانيها في دَلَالَةٍ واحدة، لا تكادُ تخرجُ عن العدوان والسرقة واللصوصية. . . كالذي لاحظناه في حديث بعض الباحثين والمؤرخين، ممَّن جعلوا شنَّ «الغارات» مثَلاً أعلى للرجولة عند العرب، و «الغزوَ» من أركان بنائهم الاقتصادي، و «السَّطْوَ» مهنتَهم الطبيعيةَ والشرعيةَ في مبادئهم الأخلاقية، و «النَّهْبَ» مصدرَ ارْتزاقِهم الوحيدَ، و «السَّلْبَ» وسيلتَهم إلى الحياة[2]. . . وهو غَلَطٌ قطعاً، لو صحَّ بعضُه لما

(١) أخبار مكة: ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢.

(٢) تاريخ العرب: ٥٣، والعرب في التاريخ: ٥٧، وتاريخ التمدن الإسلامي: ١/ ٢٤ و ٢٨، وفجر الإسلام: ٩. . .

راجت تجارةٌ في بلاد العرب، ولا قامت أسواقٌ، ولا انعقدتْ مواسمُ، ولا تحرَّكت قافلةٌ من مَوْضِعها. . ومع هذا قلَّ أن تجدَ باحثاً في تاريخ الجاهلية، أو أدَبِها، لم يُتْبِعْ تلك المفرداتِ، بعضَها بالبعضِ الآخَرِ، في جُملةٍ واحدة، وكأن ذِكْر إحداها يَسْتَتْبعُ ذِكْرَ الأخرى بعدَها لُزوماً! فكلما ذُكر يومٌ من أيام العرب في واقعةٍ، أو ذُكر الغَزْوُ في موضع، أُتْبعَ بالسَّلْب والنَّهب والغارات والسَّطو، وسُوِّيَ في ذلك بين أيام العرب وغارات الصعاليك والأغْرِبَة والشُذَّاذ، أو الخارجين على شريعة العرب وتقاليدهم. كقول أحدهم في حديثه عن العرب: «فتاريخ البُداةِ في غالبه سجلٌ للحروب المعروفة عندهم بأيام العرب، التي كانت تشيعُ فيها الغاراتُ والنَّهْبُ. . .»[1]، ومَثَّلُ لهذه الأيام، فذكر منها: أيامَ الفِجار، والبَسُوس، وداحسٍ والغَبْراء، واستقلالِ عربِ نَجْدٍ والحجاز عن اليمن، وهو اليومُ الذي اشْتُهِرَ بيوم خَزاز[2]، على الرغم من أنه ليس وراء أيِّ يومٍ من هذه الأيام، ما يمكن أن يُسمَّىٰ رغبةً في الغارات، أو قصداً إلى الانتهاب، وإنما هي وقائعُ حربية، يجري عليها من القواعد ما يجري على الحروب عادةً، ومن حق الغالب فيها يومئذٍ الفوْزُ بسَلَبِ المغلوب. ولو حاول الباحثُ الكريمُ التثبُّتَ، لا مجرَّدَ النقل، لعَرَفَ أن أيام الفِجَارِ الأخير أسبابُها الحقيقيةُ محاولةُ النعمانِ ملكِ الحيرة، حِرْمانَ بني كنانة حَقَّهم في الإفادة من مُرور قوافله التجارية ببلادهم، وأن أيام البَسُوسِ كانت غَيْرَةً على الجِوارِ وثورةً على الظلم، وأيام داحِسٍ والغَبراء كانت بسبب الغدر، وأن يومَ خَزازٍ كان «أعظمَ يوم للعرب في الجاهلية، تحرَّرَتْ فيه قبائلُ نزار من سيطرة اليمن، فلم تَزَلْ نزارٌ مُمْتَنِعةً، قاهرةً لليمن في كل يوم التقوا

---

(١) د. محمد طاهر درويش ـ حسان بن ثابت: ٥٨.

(٢) خَزَازُ: إسمُ موضعٍ، ربما كان جبلاً، بين البصرة ومكة.

به بعد خَزَازٍ»[1]. . . والغريب في أمر هذا الباحث، أنه سمَّى يومَ خَزازٍ بيوم استقلال عرب نجْدٍ والحجاز عن اليمن، وصنَّفَهُ مع ذلك في أعمال النَّهْب والغارات!

وأعتقد أن هذا المَثَل كافٍ للدلالة على ما امتلأتْ به مُصَنَّفاتٌ كثيرةٌ، من أغَالِيطَ نُقِلت من غير تحقُّق أو تَثبُّتٍ، بل من غير معرفةٍ غالباً بمعاني المفردات في العربية، ومنها: أيامُ العرب، والغَزْوُ، والغاراتُ، والسَّطْوُ، والسَّلْب، والنَّهب. . . وأرى من الضروري أن نتعرَّضَ للمعاني المقصودةِ أصْلاً بهذه المفردات، لأن معرفتَها تجلُو غموضاً، ما يزال يجعلُ من عرب الجاهلية كافةً، أمةً مُتفرِّدةً في تَوَحُّشِها، متخلِّفةً في وسائل معيشتها.

١ ـ فأما أيامُ العرب: فهي وقائعُ التنازُع، التي كانت بينهم في الجاهلية، ومنها ما كان مُنَاوَشاتٍ، يخرجون إليها، «فيَترامَوْن بالحجارة، ويتَضارَبُون بالخشَب»[2]، ومنها ما كان معارِكَ حربيةً، وقد لا يبلغُ عددُ المتنازعين فيها أحياناً عشرةً، أو خمسةَ عشَرَ رجُلاً، ولا يزيد غالباً على مئةٍ أو بضعِ مئاتٍ، ونادراً ما تجاوزَ ألْفاً، وكانت العربُ تُسمِّي الرجُلَ إذا قاد ألْفاً: جَرَّاراً[3]. وقد سئل عنترة: كم كنتم يومَ الفَرُوق[4]؟، وهو يومٌ من أيام العرب كان لبني عَبْسٍ على بني سعد بن زيد مناة بن تميم، فقال: كنا مِئةً، لم نكثُرْ فنتَّكِلَ، ولم نَقِلَّ فنَذِلَّ[5]. . . وإنما سُمِّيت هذه الوقائعُ أيّاماً، لأن

---

(١) معجم البلدان: ١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٢) الأغاني: ٣/ ٩.

(٣) المحبَّر: ٢٤٦، ولسان العرب: ٤/ ١٣٣ (جرر).

(٤) الفَرُوق: عقبةٌ دون هَجَر، إلى نَجْد، في ديار بني سعد.

(٥) العقد الفريد: ١/ ١٠٤، ومعجم البلدان: ٤/ ٢٥٨.

الواقعة منها كانت، مهما عَظُمتْ، تقع في يوم واحدٍ غالباً، فيفْرَغُ الناسُ من القتال مع غروب الشمس، ويَعُودون إلى مِثله من سنةٍ أخرى إذا لم يتمَّ الصلحُ بينهم في ذلك اليوم، إذ من العيب أن يُسَلِّم العربيُّ بالهزيمة، أو يفرَّ من المعركة، أو يكفَّ عن المطالبة بالثأر، وبين الموعدين ترجعُ الحياة إلى طبيعتها، وكأن شيئاً لم يكن. ولكن الباحثين توسَّعوا في أمر تلك الأيام، توسُّعاً جاوَزَ حدودَ العقل، وبالغوا في قتلاها، مُبالغةً بلغتْ حدود الكذب! فحربُ البَسُوسِ بين بكرٍ وتغلب مثلاً، لم تكن أربعينَ سنةً من القتال «ما تهدأ إلا لتبدأ...»[1]، كما يتوَّهمُ الباحِثُونَ في تاريخ الجاهليَّة! وإنما كان لهم فيها خمسُ وقَعاتٍ، وبعضُ المُغَاوَراتِ على مدى أربعين سنةً، كان الرجُلُ فيها يَلْقَى الرجُلَ، والرجُلانِ الرجُلَيْن، ونحوُ هذا، فيُحْسَبُ ذلك وقعةً أو غارةً[2]... ولمّا مَلُّوا النزاعَ مَضَتْ جُموعُ تَغْلب فصالحتْ بني بكر، وانتهتِ الحربُ بينهم نحو سنة (٥٢٥ م) برعاية المنذر الثالث ملك الحيرة[3]... وقد أسْنَدَ الأصفهانيُّ إلى أحد الرواة قولَهُ: «إنه لم يكن بينهم من قَتْلىٰ تُعَدُّ، أو تُذكَرُ، إلا ثمانيةَ نَفَرٍ من تغلب، وأربعةً من بكر...»، فزاد بعضُهم على هؤلاء أربعةً، فتعجَّب الراوي وقال: «وما أربعةٌ إن كنتُ أغْفَلْتُهم، فيما يقولون إنهم قتلوا يوم كذا ثلاثةَ آلاف، ويوم كذا أربعةَ آلاف؟ واللَّهِ ما أظنُّ جميعَ القوم كانوا يومئذٍ ألفاً!»[4]. والقولُ نفسُهُ يُقال في حرب داحِسٍ والغبراء، فقد هاجت بين بني عَبْسٍ وبني ذُبْيان أربعين سنةً، بمعنى أنهم ظلُّوا مُخْتَصِمينَ كلَّ تلك المدَّة، لا مُشْتَبكينَ في قتالٍ استمرَّ أربعين سنةً من غير

---

(١) حسان بن ثابت لدرويش: ٥٩.

(٢) الأغاني: ٥/ ٣٤.

(٣) تاريخ العرب: ١٣١.

(٤) الأغاني: ٥/ ٤٥ ـ ٤٨.

توقُّف!، إذ لم يكن بينهم فيها سوى سِتٍّ وقائع مَشْهورةٍ، في ستة أيام لا أكثر، وفي اليوم السابع اصطلحوا، وانتهت الحربُ[1]، وحَمَلَ الدِّيَاتِ عنهم جميعاً في مَالِهِ الحارثُ بنُ عَوْفٍ المُرِّيُّ[2]. . . وفي حرب الفِجَار الأخيرة بين قريش وكنانة من جانب، وقبائل قيس بن عَيْلان من جانب آخَر، كانت لهم فيها خمسةُ أيام من القتال، مُتفرِّقةً على أربعة أعوام، وفي اليوم الخامس منها تمَّ الصلحُ بينهم[3]، ولم تذكر لهم مختلفُ المراجع في هذه الوقائع أكثر من بضعةَ عَشَرَ قتيلاً.

ولم تكن أسبابُ الوقائع تخرجُ غالباً عن ثورة الناس على تَعسُّفِ القبائل الكبيرة في فَرضِ الأتاوات، أو تشدُّدِ الزعماء في جباية الضرائب، وكثيراً ما كانت نِزَاعاً على المياه والمراعي في أيام العُسْرِ والجفاف، أو تمرُّداً على الظلم، أو طلباً للثأر[4]. . . وهذه كلُّها أسبابٌ طبيعيّةٌ في المجتمعاتِ القديمةِ، وليس فيها ما يدعو إلى التعجُّبِ والاستغرابِ، وكأن العالم لم يعرفْها إلا في العرب. وإذا اتخذنا حربَ البَسُوسِ هنا أيضاً مَثَلاً، تبيَّن لنا مما ذكرهُ الأصفهانيُّ عنها، أنها كانت في حقيقتها ثورةً على البَغْي والظُلم، وإن كان سَبَبُها المباشرُ غَيْرةً على الجِوار، ودفاعاً عن الجار. ذلك أن كُلَيْبَ بنَ ربيعة زعيمَ بني وائل، عَزَّ وسَادَ قبائلَ ربيعةَ كلِّها، فبغَىٰ فيها بَغْياً شديداً، وسَامَ أبناءها ضُروبَ الخسْفِ والذُّلِّ، وبلَغَ من بَغْيِهِ أنه أخذ يُذِلُّ بني مُرَّة بن ذُهْل بن شيبان، وكانوا عشرةَ رجالٍ، أصغرُهم جَسَّاسٌ، وكانت أختُهم زوجةَ

(١) العقد الفريد: ٥/ ١٥٠ ـ ١٦٠.
(٢) المعارف: ٦٠٧.
(٣) الكامل في التاريخ: ١/ ٥٨٨ ـ ٥٩٥.
(٤) المفصَّل: ٥/ ٣٤٣.

لِكُلَيْب، فما رَعَىٰ لهم حُرْمَةَ الصِّهْر، بل قتل ناقةً لخالة جسَّاس كانت تَرْعَى من غير إذْنِهِ، فثار به جسَّاسٌ عندئذٍ، وقتله للخلاص من ظلمه وبَغْيِهِ، ثم كان بعد ذلك من النزاع ما كان[1]. . . وقُتِل من الفريقين، على ما ذكرنا آنفاً نحوُ ستةَ عشَرَ رجُلاً في أربعين سنةً من الاختصام، فيما قَتل كسرى أنو شروان، أعظمُ ملوك الأسرة الساسانية بإيران، والذي اشْتُهر بالعادل، جميعَ إخوته وأبنائهم من الذكور في وقعةٍ واحدةٍ، ولم يَسْتَبْقِ منهم غير واحدٍ، وكانوا بالعشرت، كما قَتَل في يومٍ واحدٍ مئةَ ألفٍ بدعوى أنهم من أتباعِ «مَزْدَك» داعِيَةِ الزَّنْدقة[2]. . .

وإذا كانت أيامُ العرب وقائعَ بين القبائل، إلا أن حُكْمَها فيهم حُكْمُ الحروب، وما كان يجري فيها من غزوٍ وغارات، وهجوم ودفاع، وغنائمَ وأسْلابٍ، وقتلٍ وأَسْرٍ وفداء، وما إلى ذلك، يُعَدُّ كلُّه من الأمور المشروعة في قواعد الحرب، لم يَنْفردِ العربُ به دون سائر الأُمم، ولا سيما الفرس واليونان والرومان، إن لم يكن عند هؤلاء أكثر قسْوةً وغِلْظةً، فقد تَميَّز العربُ بما كان يُحْكِمُ وقائعَهم من مَكارم الأخلاق، فكانت كما قال فيها ابنُ عبد ربه: «مَآثِرَ الجاهليَّة، ومكارِمَ الأخلاق السَّنِيَّة»[3]. . . ومن ذلك ما أثْبَتَهُ الأصفهانيُّ عن يوم عُكاظ، وهو يومٌ من أيام حربِ الفِجَار، فذكر أن «مسعود بن مُعَتِّب الثقفيَّ» وهو من قبائل قيس بن عيلان، أَحَدِ فريقَيْ الحرب، ضَربَ خِبَاءً على امرأته «سُبَيْعَة بنت عبد شمس بن عبد مناف»، وهي من قريش، أي من الفريق الآخَرَ، وكانوا يصطحبون نساءَهم إلى الحرب، ثم نَظَرَ، فرآها تبكي حين تَدانَىٰ الفريقان للقتال، فقال لها: ما

(١) الأغاني: ٥/ ٢٩ ـ ٣٤، والمعارف: ٦٠٥.

(٢) موسوعة تاريخ العالم: ١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧، والأغاني: ٩/ ٧٨.

(٣) العقد الفريد: ٥/ ١٣٢.

يُبْكيكِ؟ فقالت: أن يُصابَ قومي! فقال: لا عليكِ، كلُّ مَن دَخَل خِباءَكِ من قومك، فهو آمِنٌ... ثم اتفق يومذاك أن دارت الدائرةُ على قومه، فانهزموا، فأسرعوا، ودخلوا خِباءَها يستجيرون بها من قريش وكنانة، فأَجَارتْهم، فَأَمْضَى لها جوارَها حربُ بنُ أمية بن عبد شمس، وهو ابنُ أخيها وصاحبُ القيادة، وقال لها: يا عَمَّه! من تَمسَّكَ بأَطْنَابِ خِبَائِكِ، أو دار حوله فهو آمِنٌ... فقامت تُنادي بذلك، وأمَرتْ به أبناءَها، وكانوا غِلْماناً لِتُكْسِبَهم فخراً، فطافوا بقوم أبيهم يقودون الخائفين منهم، والمستجيرين، إلى خِبَاءِ أُمّهم، فلم يبق أحدٌ من بني قيس لم يجدْ لنفسه نجاةً، إلا دار بخبائها، حتى زوجُها لمّا انهزم، خَرَجَ من القتال، فأتى خِباءَها وقال لها: أنا بالله وبكِ! فقالتْ: إجلسْ فأنتَ آمِنٌ[1]...

فانظُرْ كيف أمْضَى لها قومُها إجارتَها أعداءَهم، وقد مَلَكُوا رِقابَهم، فكَفُّوا أيْدِيَهم عنهم وفاءً لوعدها، وكذلك كانت مكارمُ الأخلاق في الجاهلية مِعْيَارَ حضارتهم، ومقياسَ رُقيِّهم، فكانوا يُؤَمِّنُونَ الخائفَ، ويُغِيثُونَ المُسْتَجيرَ بهم ولو كان لهم خصيماً، وكان حَسْب المستجيرِ أن يدخل خيمة المُجير كما رأينا، أو يُمسِكَ بأحَدِ أطرافها، أو يدورَ حولَها حتى يكون آمناً من القتل، أو الأسْرِ، أو الجُوع، أو الخوف، وليس عليه في ذلك أن يحمل ذُلَّ السؤالِ والرَّجاء، وهَوَانَ الطلبِ والاسْتِجْداءِ... هذا ما كان عليه سَرَاةُ العرب وسَادَتُهم ورؤساؤهم في الجاهلية، وهو ما يُعوَّلُ عليه في كتابة تاريخها، وليس على ما كانت تَنْتهِكُه من حُرمات الأمن أحياناً، فئاتٌ قليلةٌ منهم، خرجت على شِرْعَتِهم وتقاليدهم... وفي أحاديث الجاهلية أن بعض الصحابة سُئِلَ: ما كنتم تتحدَّثون به إذا خَلَوْتُم في مَجالِسكُم؟ فقال: كنا

---

(١) الأغاني: ٢٢/ ٧٣ ـ ٧٥، و ٧٩ ـ ٨٠، والمفصَّل: ٥/ ٣٨٣.

نتناشَدُ الشعرَ، ونتحدَّث بأخبارِ جاهِلِيَّتِنا... وأن بعضهم قال: وَدِدْتُ أنَّ لنا مع إسْلامنا كَرَمَ أخلاق آبائنا في الجاهلية[1].

٢ ـ وأمَّا الغَزْوُ: فالأصلُ في مَعْناهُ عند العرب الطَّلَبُ، وهو إرادةُ شيءٍ ما، والخروجُ في طلبه، وقَصْدِهِ في محلِّهِ. والمَغْزَىٰ: موضعُ الغَزْوِ، والمغَازِي: مَناقِبُ الغُزَاةِ، وفعالُهم، وغَزَواتُهم[2]. لكنَّ الاصْطِلاحَ صَرَفَهُ إلى مَعَانٍ مُتعدِّدةٍ، أساسُها جميعاً الطلَبُ، وأبْرزُها إثنان:

الأول: السَّيْرُ إلى قتال العدوّ، في دياره، وانْتِهابه[3]. وأسبابُهُ مختلفة، منها: نقضُ العهود، وإنكارُ الحقوق، والطمع، والتعسُّفُ، والثأر، وغيرُها، وعُدَّتْ منه أيام العرب[4].

الثاني: الخروجُ في طلبِ الرزقِ والمَعَاش، وأسبابه: الفقرُ، وشُحُّ السماءِ بالماء، وإمْسَاكُ الأرض عن العطاء. فكانت القبيلةُ من قبائل العرب إذا امْحَلَتْ، قَصَدتْ مَوْضِعاً آخَرَ، يتوافَرُ فيه الماءُ والكَلأُ، فإن وجدتْ قوماً نَزَلُوا به، عَرَضَتِ الجِوارَ والشَّرِكةَ، فإن أبَوْا، أَنْذَرتْهم بحربٍ بعد ثلاثة أيام، ولم تُباغِتْهم بها، لِئَلاّ يُحْسَبَ ذلك غَدْراً، فالغدرُ عند العرب عارٌ ولُؤْمٌ، وكانوا «يرَوْنَ في الإنذار بالحرب قوّةً وشجاعةً، وفي المُباغَتَةِ جُبْناً وضَعْفاً...»[5]، وكانوا يكرهون في الغَزْو عادةً «أن تُراقَ الدماءُ، إلا في حالة الضرورة القصْوَىٰ...»[6]، ويُحرِّمونَ إتْلافَ الزَّرْعِ، وحَرْقَ الشجَرِ،

---

(١) نهاية الأرب: ١٥/ ٣٣٨، والعقد الفريد: ٥/ ١٣٢.

(٢) لسان العرب: ١٥/ ١٢٣ ـ ١٢٤ (غزا).

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المفصَّل: ٥/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٥) المرجع نفسه: ٥/ ٤٣٤.

(٦) تاريخ العرب: ٥٤.

وسَدِّ عُيونِ المياه، وكان سلاحُهم في مثل هذا الغَزْوِ غالباً العِصِيَّ والحجارةَ وما شاكَلها. . .

ويدخلُ في هذا المعنى غَزْوُ الأعرابِ أرْياف الحواضرِ الغَنِيَّةَ، المتَّصِلةَ بالبلاد المجاورةِ للبادية، حيث الفقرُ والجوعُ والعطشُ، ولا سيما في زمن القحط والجَدْبِ. ويَتميَّزُ هذا الغَزْوُ بما كان يُشِنُّهُ الأعرابُ الغزاةُ من غاراتٍ سريعةٍ ومُباغِتَةٍ على الأرياف، فيغنمون منها ما يُعِينُهم على قسوة الحياة في الصحراء، ويُقيمُ أَوَدَهم في أيام الشحِّ والجفاف[1]. . . ولعلّ هذا الضَّرْبَ من الغزو الذي شَهِدَتْهُ المناطقُ الخصبةُ، المُتاخِمَةُ لبلاد العرب، كان في بعض أشكاله نوعاً من كراهية الحدود، ورفضاً لاحتكار شعبٍ أرضاً خِصْبةً غَنِيَّةً من دون جِيرانهِ المُمْحِلينَ الجَوْعَى، والمعروفُ أن أهلَ الفَلَواتِ لا يعترفون بالقُيود أو الحدود، ولا يعتقدون بخُصوصِيةٍ في الأرض وما عليها من الأشياء.

وشَبيهٌ بهذا الغزو أيضاً، غاراتٌ كان يُشِنُّها، بدافع الجُوعِ والفقرِ، في البادية، صعاليكُ العربِ على تُجَّارٍ أغنياء، أو أحياءٍ مُوسِرَةٍ من قبائل العرب في البادية، رَجَّالةً حيناً، وفُرساناً حيناً آخَرَ، فُرادَىٰ تارةً وجماعةً تارةً أخرى، يبتغون بها توفيرَ الرزق لأنفُسِهم وعِيَالِهم، في مجتمعٍ نَبَذَهم، وغَلَّق في وجوههم أبوابَ الحياة، على أن هذا لا يجعلُ من الغَزوِ في جميع أشكاله كالإغارة، وإن كان في بعضها إغارةٌ تَسبِقُ الغزوَ أحياناً، أو تُعْقِبُه أحياناً أخرى. . . فالغزوُ في مُعظم ضُروبِهِ، كالهجرةِ والحربِ والجهادِ، يسبقُه إنذارٌ، وليست الغارةُ كذلك، إذ يُباغِتُ المغيرُ فيها من يَقصدُهم، ويأخُذُهم

(١) المفصَّل: ٥/ ٤٠٤.

على غَفْلةٍ، فيَغْنَمُ منهم، ويرجعُ عنهم مُسْرعاً قبل أن يطلبوهُ بالقِصَاص والانتقام[1].

وعلى ذلك، فالغزو بهذا المعنى، وفي صُوَره الثلاثِ المذكورة، إنما هو نتيجةٌ أدَّتْ إليها ظروفٌ طبيعيَّةٌ، واجتماعيَّةٌ، واقتصاديَّةٌ، نزلتْ بالبادينَ والأعرابِ، وأَجْبَرتْهم على رُكوبِ هذا المركبِ الخَشِنِ، وإن كانوا له كارهين، فليس لهم إذا شاؤوا المحافظةَ على حياتهم، وتَوْفيرَ معاشِهم، إلا هذا الغَزْوُ يتوسَّلُونَهُ عادةً في زَمَنِ القَحطِ والجَدْبِ[2]. ولم يكونوا في ذلك بِدْعاً من الأمر، فالغزو كان فاشِياً وقتئذٍ في سائر الأمم، وقد ظلَّت قبائلُ من بلاد الروم تُغِيرُ، برّاً وبحراً، على مواضِعَ في شمال الشام أيامَ معاوية بن أبي سفيان، وكانت الأحداثُ الداخليةُ شَغَلَتْه عن التصدِّي لهم، فاضْطُرَّ إلى إرضاء قسطنطين ملك الروم، بإتاوَةٍ سنويةٍ أَدَّاها إليه، ليمنع عنه إغارةَ تلك القبائل[3]. وكذلك فَعل الرومُ والفرسُ من قَبلُ في الجاهلية، فكانوا يُقِيمُونَ المسَالحَ على حدودهم، ويحفرون الخنادق، ويُقدِّمون الهدايا والأموالَ إلى رُؤساءِ القبائل في البادية، ويَدعمون مُلوكَ العرب بالمعُونات المختلفة، لِيُسْهِمُوا في حماية مناطق الحدود، وكَفِّ الأعراب الغُزَاة عنها[4]، فقد كان الغزوُ في أزمان القحط والجَدْبِ، يكون باتجاه مناطق الخِصْبِ في بلاد الرافدين ورُبُوع الشام، وكان أَقَلُّهُ يأخذ شكل الغارات المُبَاغِتَةِ السريعة، والعودةَ بالغنائم، وأكثَرُهُ يقصدُ التمدُّدَ إلى مناطقَ جديدةٍ للسَّكَن بها وتَوَطُّنِها.

* * *

---

(١) المفصَّل: ٥/ ٤٠٣، وتاج العروس: ١٣/ ٢٧٤، ٢٨٢ (غور).

(٢) المفصَّل: ٥/ ٣٣٤.

(٣) د. أسعد طلس ـ تاريخ العرب: ٤/ ٢١، والعقد الفريد: ١/ ١٣٢.

(٤) المفصَّل: ٥/ ٤٠٤.

٣ ـ ومن الطبيعي إذا كان في أيام العرب، أو الغَزْوِ، أو الغاراتِ قِتالٌ، أن يكون فيها سَلْبٌ، ونَهْبٌ، وسَطْوٌ وغيرُها، فتلك هي سُنَّةُ الحرب، وهي أمور مشروعةٌ فيها... غير أنه ليس في أصول معاني تلك المفردات، ما ينصرفُ إلى السرقة واللصوصيَّة، كما تَوَهَّم أولئك الباحثون والمؤرخون لعصر الجاهلية...

فالسَّلْب: من السَّلَب، وهو جُملةُ الثيابِ والسلاح والدابَّة تكون للمُقاتِل، فإذا قُتِل في المعركة سُمِّيَتْ سَلَباً[١]، وصارت من حقِّ قاتله. والسَّلَبُ أيضاً: الشيءُ الذي يَسْلبهُ الرجلُ من الغنائم ويَتَولَّى عليه[٢]. والاسْتِلابُ: الاخْتِلاسُ، وهو أن يأخذَ القِرْنُ قَرِينَهُ الذي يُبَارِزُهُ في المعركة، بِحذْقٍ وحَذَرٍ وشجاعة، لِيَأسرهُ أو يقضيَ عليه، والخُلْسَةُ هي النُّهْزَةُ والفُرْصَة والحِذْقُ، والخَلِيسُ والخَلْسُ والمُخَالِسُ: الشجاعُ الحَذِرُ[٣]... وكانوا يقولون أيضاً: حَرَبَهُ، وتركه مَحْروباً، إذا سَلَبَهُ كلَّ مالِهِ في الحرب، والحَرِيبةُ كالسَّلَبِ، هي المالُ الذي يُؤخَذُ من الحرب، والمَحْروبُ: المَسْلوبُ المنْهُوبُ[٤].

والنَّهْبُ: هو الغنيمةُ، ولا يُعَدُّ غنيمةً إلا ما أُخِذَ في حربٍ أو قتالٍ[٥]، وكانوا يقولون: ولا يَؤُوبُ بالنَّهْبِ إلا الشجَاعُ[٦]... وكثيراً ما كانوا يأتون

---

(١) لسان العرب: ١/ ٤٧١ (سلب).
(٢) تاج العروس: ٣/ ٦٩ ـ ٧٠ (سلب).
(٣) لسان العرب: ٦/ ٦٥ (خلس).
(٤) تاج العروس: ٢/ ٢٥١، ولسان العرب: ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ (حرب).
(٥) لسان العرب: ١٢/ ٤٤٦ (غنم).
(٦) الأصمعيّات: ٢٢٦.

الأسواق في مواسمها، يطلبون الشُّهْرَةَ والحمدَ في مجامع العرب، فكانوا يُنْهِبُونَ أموالهم[1]، أي يجعلونها كالغنمية حَقّاً لمن يَنْتَهِبُها، فالإنْهابُ: إباحةُ الرجُلِ مالَهُ، والانتهابُ: أن يأخُذَهُ من شاء[2].

والسَّطْوُ: هو البطشُ والقَهْرُ، وسَطَا به وعليه: صَالَ، والمُصَاوَلَةُ: المُواثَبَةُ، وأكثَر ما تكون في الصراع والقتال[3]... هذا هو معنى السَّطْوِ في أصله، فكيف يمكن أن يكون مِهْنَةً طبيعيّةً وشرعيّةً يحترفُها شعبٌ بكامله، كما زعم برنارد لويس[4] عن العرب؟ وهو ما أشرنا إليه في المطلب الأول من هذا الفصل أو ما معنى أن يكون هذا الشعبُ كلّه بطَّاشاً، قهَّاراً، صَؤُولاً[5]، ولم يَذكرِ التاريخُ أن العرب كانوا يوماً كذلك؟...

* * *

تلك هي أصولُ المعاني للمُفْردات، التي تَأوَلّها أهلُ العصبية في تحامُلِهم على العرب، وصَرَفُوها إلى معاني العُدْوان واللصُوصِيَّة والسَّرِقة، حتى أن أحمد أمين أراد أن يكشف العِلَّةَ في الغزو عند العرب، فردَّهُ إلى مَيْلٍ فُطِرتْ عليه نفوسُهم، كان يَدفعُهم «إلى الغَزْوِ، والنَّهْبِ، وتَهديدِ الممالكِ المُمدَّنةِ على التخوم، والهجوم عليها من حينٍ لآخَر...»[6]، كما كان

---

(١) الإصابة: ت ٧٩١٩/ ٣/ ٣٨٥، ومجمع الأمثال: ٢/ ٢١٣، ولسان العرب: ٥/ ٥٤ (فزر).

(٢) تاج العروس: ٤/ ٣١٨ ـ ٣١٩، ولسان العرب: ١/ ٧٧٣ (نهب).

(٣) لسان العرب: ١٤/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤ (سطا)، و ١١/ ٣٨٧ (صال)، و ٦/ ٢٦٧ (بطش).

(٤) برنارد لويس: كان أستاذاً لتاريخ الشرق الأوسط بجامعة لندن، وهو صاحب كتاب «العرب في التاريخ»، ألّفَهُ بالرجوع إلى علماء الاستشراق، ونقله إلى العربية سنة (١٩٥٤ م) د. نبيه أمين فارس، ود. محمود يوسف زايد المدرِّسان بالجامعة الأميركية في بيروت.

(٥) الصَّؤُولُ: الذي يبطشُ بالناس ويتطاول عليهم.

(٦) فجر الإسلام: ١٣.

يدفعهم إلى القتال والعُدْوان، فإذا «لم يجدوا عَدُوّاً من غيرهم، قاتلوا أنفُسَهم. . .»[(١)]! وذهب آخرون إلى أن الغزو عند العرب كان ضَرْباً من الرياضة القومية، ونوعاً من اللصوصيَّة، رَفَعَتْهُ أحوالُ البادية إلى مَرْتبةٍ، يُقِرُّها النظامُ القوميُّ، فأصبح من أركان البِنَاءِ الاقتصادي في المجتمع البدويّ[(٢)]. . . وقال بعضُهم: إن العرب كانوا «إذا أعْوَزَهُم النَهبُ، أغارُوا على الجيران. . .»[(٣)]، وأن شأنهم كان منذ عصر الجاهلية أن يُشِنُّوا الغارات، وينهبوا القُرى، ويغزو بعضُهم بعضاً[(٤)]. . . إلى غير ما هنالك من أقوال، يحسَبُ قارِئُها أن الغَزْوَ والغاراتِ والانتهاب أمورٌ لم يعرفْها أحدٌ من شعوبِ العالم إلا العرب! وهذا غير صحيح قطعاً. وعلى سبيل المثال، فقد حَقَّقَ المؤرِّخُ الإنكليزي «فِشِر» أن شعوب الدانمارك والنرويج كانت منذ أواخر القرن الثامن الميلادي تندفع جماعاتٍ إلى أوربة الغربية، تنهبُ ما امتلأت به كنائسُها من ذهبٍ وفضة، بعدما اكتشفت أن الأَدْيِرةَ والكنائسَ في أيرلندا وانجلترا وفرنسا تزخَرُ بالتماثيل الدينية، والأدوات والأواني المصنوعة من الذهب والفضة، وتمتلىءُ بالأقمشة المطرَّزَة، والستائر الثمينة، والأحجار الكريمة، فظلت تُغير عليها، وتَنْتَهِبُها حتى القرن العاشر[(٥)]. . . وذكر أيضاً أنهم كانوا يتوغَّلُون في المناطق الزراعية، ويستولون على ما بها من الخَيْل، فينتشرون في أرجائها، يحرقون الغَلَّات، ويذبَحُون الفلاحين، ويسرقون كلَّ ما وقعت عليه أبصارُهم وأيديهم، ثم يأفُلُون راجعين بسرعة من حيث أتَوْا. . . وقد نجم من إغاراتهم على غرب أوربة دَمارٌ وخَرابٌ وذُعْرٌ، عَمَّتِ الشواطىءَ والأطرافَ

---

(١) فجر الإسلام: ٩.

(٢) تاريخ العرب: ٥٣ ـ ٥٤.

(٣) معالم الحضارات: ١٤٣.

(٤) د. جبرائيل جَبُّور ـ البدو والبادية: ٥٦.

(٥) تاريخ أوربة في العصور الوسطى: ١١٣ ـ ١١٤ و ١١٦ ـ ١١٧.

وبَلغَتْ جَوْفَ القارَّةِ الأوربيَّة، وكادَتْ تُودِي بكل معالم الحضارة فيها، بعدما اهتَزَّتْ لها أركانُ إنجلترا وفرنسا[1]. . . هذا مثالٌ صغيرٌ لما كان من أمر بعض الغارات في أوربة، فأين منه كلُّ ما كان من غَزْوِ القبائل، في انْتِجَاعِها مواضِعَ الماء والكلأ من بلاد العرب؟ أو ما كان من غارات الصعاليك، ولم يكونوا غير فئةٍ قليلةٍ، خارجَةٍ على مجتمعات العرب، تكاد لا تزيدُ على العَشَرات عَدّاً، في أرضينَ واسعةٍ، تبلغُ عشرةَ أَضْعافِ الجُزر البريطانية، وأكثرَ من أربعة أضعاف فرنسة[2].

وبينما أَكَّدَ فِشِر أن أهلَ النرويج والدانمارك كانوا قَراصِنةً قُساةَ القلوب، ليس في نفوسهم وازِعٌ من ضميرٍ أو ذِمَّةٍ أو خُلُقٍ، يُشْعِرُهم بالخطيئة، وأنهم كانوا يُدَمِّرون، حُبّاً في الدَّمَار[3]، أَجْمعَ الباحثون وأهلُ الأخبار على أن صعاليك العرب كانوا أَجْواداً كرماءَ، وأن لهم في الغزو فلسفةً اجتماعيةً خاصة، تقوم على البَذْلِ والعَطاءِ والتضحية. . .

والعجيب أن أحمد أمين، وهو ممن تحاملوا على العرب في أمر الغزو، هو الذي دافع عن الصعاليك، وأثْبَتَ أن الغارات التي كانوا يُشِنُّونَها على الأغنياء، كانت تَسْتهدِفُ البخلاءَ منهم، ولم يكن الغرضُ منها جمعَ المال وكَنْزَهُ، بل كانوا يُوزِّعونه حِصَصاً مُتَساويةً، حتى على رِفَاقِهم الذين أَقْعَدَتْهم الشيخوخة، أو المرضُ، فلم يشتركوا في الغزو[4]. . .

وإذا مضَيْنا نفتشُ عن دليلٍ اسْتَنَد إليه مَن ذهبوا مذهبَ التحامُل على

---

(١) تاريخ أوربة في العصور الوسطى: ١١٧ ـ ١١٨.
(٢) أطلس العالم: ٦١، ٩٣، ٩٤.
(٣) تاريخ أوربة في العصور الوسطى: ١١٣.
(٤) الصعلكة والفتوة: ٢٨.

العرب في أمْرِ الغَزْو، لم نجدْ غير أبياتٍ من الشعر، تعمَّدُوا الاسْتِدْلالَ بها على نَحْوٍ يُسيءُ إليهم، ويجعلُ العدوانَ والسرقةَ واللصوصيةَ وراءَ وقائعهم جُملةً، من غير تمييزٍ بينها، أو بين أسبابها... كأبياتٍ للشاعر القُطَاميّ «عُمَيْر بن شُيَيْم الجُشَميّ» وكان من نصارى تغلب، ثم أسلم، وتُوفي سنة (١٣٠ هـ = ٧٤٧ م)(١)، يقول فيها:

وكُـنَّ إذا أغَـرْنَ علـى قبيـلٍ فأَعْوَزَهُنَّ نَهْبٌ حيث كانا
أَغَرْنَ من الضِبَابِ على حِلاَلٍ وضَبَّـةَ، إنـه مـن حَـانَ حَـانـا
وأحيـانـاً علـى بكْـرٍ أَخِينَـا إذا مـا لـم نَجِـدْ إلاّ أخـانـا(٢)

وقد أراد الشاعرُ بها، أن قومه من بني تغلب، كانوا إذا أغاروا على جماعةٍ، فأَعْجَزَتْهُم الغنيمةُ على شِدَّة حاجتهم إليها، أغاروا على بيوتٍ مُجاورةٍ مـن قبيلتَـيْ الضبَـاب وضبَّـة، أو علـى إخـوانهـم مـن بنـي بكـر أحيانا(٣)... فإذا كان الشاعرُ تحدَّث عن غارات قومه في عصره، بعدما ألغَى الإسلامُ أسبابَها(٤)، فذلك عجيبٌ، وأعْجَبُ منه أن يكون حديثُه عنهم في عصر الجاهلية، وبينه وبينهم نحوُ مِئَتَيْ سنة على الأقل، من غير أن يذكر لنا أسبابَ إغارتهم! ومع ذلك فإن أحمد أمين اتَّخَذَ من هذه الأبيات دليلاً على اعتمادِ العربِ الغارةَ والسَّلْبَ والسَّبْيَ وسيلةً إلى الرزق، وخيْرَ ما يُمثِّلُ حياتَهم في الجاهلية(٥)، كما استند إليها فيليب حِتّي ورفيقاهُ في تبرير

---

(١) الأعلام: ٥/٨٨.
(٢) القبيل: الجماعة من ثلاثةٍ فصاعداً. الحِلاَلُ: واحدتُها حِلَّة وهي مجتمعُ القوم المجاورين أو جمعُ البيوت. وقوله: مَن حان حان، أي من جاء أجلُه فلا بُدَّ هالِكٌ.
(٣) لسان العرب: ١١/١٦٥ (حلل)، و ٥/٣٨٥ (عوز).
(٤) الشعراء الصعاليك في العصر الأموي: ١٥.
(٥) فجر الإسلام: ٩.

تحامُلِهم على العرب، فذكروا أن «الغزوَ أصبح من أركان البناء الاقتصادي في المجتمع البدوي، وأن حُبَّ القتال استولى على نفوس أهل البوادي حتى صار حالةً عقليةً مُزْمنةً، دفَعَتْ حتى القبائلَ النصرانيةَ، كبني تَغْلب، إلى مُمارسَةِ الغزو، من غير أن تَتَقَيَّدَ بوازعٍ عقليّ أو دينيّ»[1]. . . ومثلُهم فعلَ برنارد لويس لمَّا «جعل السَّطْوَ مهنةً طبيعيَّةً وشرعيَّةً عند العرب طبقاً لمبادئهم الأخلاقية». متأثِّراً بما نقله في كتابه عن المستشرقين المتعصّبين على العرب والإسلام[2].

ومن الواضح أن أولئك جميعاً تَأوَّلُوا مُفْرَداتِ الغَزْوِ والسَّطْوِ والسَّلْبِ والنَّهْبِ، باللصوصيَّة والسرقة، افْتِئاتاً على العربية، وتحامُلاً على العرب. والغريبُ أن مُعْظَمهم يَشهَدُ لعرب الجاهلية في مواضِعَ أُخرى، بالشَّرفِ، والأَنَفَةِ، والمروءة، والكرم، والوفاء، وحماية الجار، والالتزام بالعهد، وحُسْنِ التعامُل مع من حولهم من الأُمم[3]. . . فكيف يستوي في المنطق السليم أن يكون المرءُ لِصّاً، والسرقةُ عارٌ وخِسَّة، ويكونَ في الوقت نفسِه أَنُوفاً، والأَنَفَةُ عِزَّةٌ وشرف؟ وكيف يكونُ قاطعَ طريقٍ، يَعتدي على الناس، ويَغْصِبُهم أشياءَهم، ويكونُ في آنٍ واحدٍ وَفيّاً بالوعد، حافظاً للعهد، صاحبَ نَخْوةٍ ومُروءَة؟

ولعلَّ مُعْظَم العِلَّة في هذا التأوُّلِ، إنما كان من اعْتِسَافِ المستشرقين[4]، ومن نَقَل عنهم[5]، تفسيرَ مُفْرداتِ الغزو ومُصْطَلحاته، على نَحْوٍ يتفق غالباً

---

(١) تاريخ العرب: ٥٣.

(٢) العرب في التاريخ: ٥٧، ٧٠.

(٣) تاريخ التمدن الإسلامي: ١/ ٢٤، وتاريخ العرب: ٥٤، وفجر الإسلام: ٩ و ١٣. . .

(٤) اعْتَسَفَ: الأمرَ، ركبَهُ على غير هداية أو دِراية.

(٥) أمثال طه حسين وأحمد أمين وجرجي زيدان وفيليب حتي وغيرهم.

ومعانيها في اللغات الأجنبية[1]... ففي الإنكليزية مثلاً، تشتركُ مفرداتُ الغزوِ والسَّطْوِ والسَّلْبِ والنَّهْبِ جميعُها في التعبير عن السرقة واللصوصيَّة والاغتصاب والعُدوان[2]! بينما هي في العربية الفُصْحَى عموماً، وفي مصطَلَحات الجاهلية خصوصاً، وكما شَرحنا ابتداءً، ليست كذلك، فالسَّارقُ عند العرب، هو اللصُّ، أو السَّلَّالُ[3]، وهو مَن جاءَ مُسْتَتِراً، مُسْتَخْفِياً، إلى «حِرْزٍ»[4]، فَهَتَكَهُ، وأَخَذَ منه ما ليس له، وكانوا يكرهون السرقة، ويأنَفُونَ من فِعْلها، ويعُدُّونَها خِسَّةً ونَذَالةً وجُبناً، وكانوا يُعَيِّرون من يقومُ بالإسْلالِ أو السَّلَّةِ[5]، «ويقطعون يدَ السارق اليُمنَى، ويصلبون قاطعَ الطريق...»[6]. أما إذا أَخَذَ من «ظاهرٍ»، فليس بسارقٍ، وإنما هو مُحْتَرِسٌ أو مُسْتَلِبٌ، فالمحتَرِسُ: مَن أَخَذَ شيئاً ليس له، من موضع ظاهرٍ، كأَخْذِهِ شاةً أوناقةً من مَرْعىً في جبلٍ، فالجبل ليس حِرْزاً، ولا في حِمَىٰ أحد، وعلى الفاعل الغُرْمُ أو رَدُّ ما أَخَذَ، ولا تُقطع يَدُهُ فيما فَعل[7]. والمُسْتَلِبُ: كالمُنْتَهِبِ والمُخْتَلِسِ في الوقائع والحروب، يأخذُ ما يأخذهُ من سَلَبِ القتيل، وغنائم المعركة أو الحرب، وما أَشْبَهَ ذلك، مُسْتَحقّاً له، إذ لم يَعُدْ في مِلْكِ أَحَدٍ، أو في حِرْزِهِ وحِماهُ، بل آلَ إليه بالقواعد والسُّنَنِ المتَّبعةِ يومئذ عند الأُمم كافة، وليس عند

---

(١) مطلع النور: ٧٠.

(٢) معجم المورد: ٤٧٩ ـ (INVASION)، ١٣٧ ـ (BURGLARY)، ٧٠٠ ـ (PLUNDER)، ٧١٦ ـ (PREDATION)، ٨٩٠ ـ (SPOILAGE)، ٩٠٤ ـ (STEALING)...

(٣) السَّلَّالُ: السارقُ خُفْيَةً، وقد أَسَلَّ يُسِلُّ إسْلالاً أي سرق.

(٤) الحِرْزُ: موضعٌ تُحفَظُ به الأشياءُ والأموالُ كالبيت أو المخزن أو الصندوق، أو الأرضُ تُزرع، أو تُجعل فيها المواشي.

(٥) لسان العرب: ٧/٨٧ (لصص)، و ١٠/١٥٦ (سرق)، و ١١/٣٤١ ـ ٣٤٢ (سلّ).

(٦) المحبَّر: ٣٢٧.

(٧) لسان العرب: ٦/٤٨ (حرس).

العرب وحدهم. . . وفي المراجع التاريخية، أن كسرى أبرويز، بعد قَتْلِهِ النعمانَ بنَ المنذر ملكَ العرب في العراق، أرسل يُطالب بني شيبانَ بتسليمه «سَلَبَ» النعمانِ، لأنه صار من حَقّهِ بعدما قَتَله، وكان النعمانُ، قبل تَوجُّهِهِ إلى «المدائن»، اسْتَودَع بني شيبانَ سِلاحَهُ وأهلَهُ وأموالَهُ، فأبَوْا تسليمها، لأن النعمان قُتِل غَدْراً، فلا يُعَدُّ ما اسْتَأْمَنَهم عليه سَلَباً، فكانت بين العرب والفرس بعدئذٍ وقعةُ ذي قار، وهي من أيام العرب المشهورة[١]، انتصروا فيها على الفرس، ورَدُّوهم على أَعْقابهم، دون أن يُمكّنُوهم من سَلَبِ النعمان! ثم لمّا كان فَتْحُ المدائن، وُجدتْ في قصر كسرى، دِرْعُ النعمان التي كانت عليه يوم قَتْله، وسَيْفُه، فأُرسِلَ السيفُ إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فأعطاهُ إلى رجل من بني لخم، بقِرابته من النعمان[٢]. . . فذلك إذن امبراطورُ مملكة كبرى، يقتلُ ملكاً عربياً غدراً، ثم يَسْتَلِبُ ما كان عليه من لباس، ويُرسِلُ مطالباً بسائر السَّلَب، فما وجدنا أحداً من المؤرخين الأفاضل عَدَّهُ لِصّاً سارِقاً، أو عَيّرهُ بسوءِ ما فعل، وإنما وجدناهم يَتَمالؤُون على عرب الجاهلية، ويَتَّهِمُونهم باللصوصية والسرقة، في أمورٍ هي من طبيعة المجتمعات القديمة وسُنَنِها، لم يَسْلَمْ منها أحدٌ من الأُمم المتقدِّمة والمتخلِّفة على السواء، بل كانت قواعدُها في العرب خيراً منها عند الآخرين، وأكثرَ رحمةً. أما إذا كانوا قد نزعوا عربَ الجاهلية من بيئتهم وزمانهم، وحاكموهم وكأنهم في القرن العشرين، فذلك شأنٌ آخَر، وله كلام آخر!

* * *

(١) الكامل في التاريخ: ١/٤٨٨ ـ ٤٩٠.
(٢) تاريخ الطبري: ٤/١٨، ٢٣.

هذا، وقد سبق القولُ، بأن الغزو عموماً خروجٌ في طلب الرزق والمعاش، من طريق التقلُّبِ والارتحال، أو الحرب والقتال، وأن «**غارات الصعاليك**» تدخلُ في معاني الغَزْو. ولكن لا بُدَّ أن نُضِيفَ هنا، أن هذه الغارات، دون سائر أشكال الغزو الأُخرى، تُعَدُّ عُدْواناً يُعاقَبُ فاعِلُه، وإن كان الدافعُ إليها أيضاً الفقرَ والجوعَ والمَحْلَ، ذلك بأن الصعاليك طائفةٌ نُبِذَ أفرادُها من قبائلهم، أو تمرَّدُوا عليها، وخَرجُوا عن شِرْعَة المجتمع وعاداته وتقاليده، وعاشوا حياةً مختلفةً عن حياة القبائل ومصالحها في كثير من الأمور. غير أن أولئك الصعاليك، على هَوَانِ أفرادهم شأناً وعَدَداً، كانت لهم فلسفةٌ اجتماعيةٌ خاصَّة، عَبَّر عنها شُعَراؤهم في شِعْر جَزْلٍ فصيح، تحدَّثوا فيه عن الفروسِيَّة، والشجاعة، والجُرْأَة، وبُعْدِ الغارَة، والكمائن، والصداقة، والإيثار، والتضحية[1]، وغيرها من شؤون الحياة الاجتماعية كما كانوا يَرَوْنها. . . ومع أن ظاهرة الصَّعْلَكَةِ تُعَدُّ حادثاً تاريخياً ضَيِّقاً، خاصّاً، لا يجوزُ القياسُ عليه، أو اتخاذُهُ أساساً في المحاكمة، فإن تميُّزَ صعاليك العرب بذلك النوع من الشعر الفُروسيّ، وسَّعَ دائرةَ شُهْرتهم إلى حدود بعيدة، تَوهَّم معها أولئك المؤرخون، أو تكلَّفُوا الوَهْمَ، في أن شعر الصعاليك يُعبِّرُ عن حال العرب جميعاً، وأن شنَّ الغارات كان نموذجاً للأعمال التي تليقُ بذوي الرجولة منهم، وأن الغزوَ رياضةٌ قومية، وأن القتال كان هوىً في نفوسهم. . . وغير ذلك من الأوصاف والأعمال، التي أضافوها إلى العرب زُوراً وظُلماً. وعلى الرغم من أني سَأَبْسُطُ موضوع الصعاليك في كلامي على قواعد الأمن عند عرب الجاهلية، فقد آثَرْتُ الإشارة إليه، في هذا الموضع، لِتَعلُّقِهِ بالتأوُّل الذي تكلَّفَهُ الباحثون في تاريخ العرب،

---

(١) الشعراء الصعاليك؛ ٣٤٠.

لمُفْرَداتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولكي أؤكِّدَ على وُجوب التَّمييز بين غَزْوٍ تخرج إليه القبائلُ أحياناً، وفاقاً لنظامٍ اجتماعيٍّ معيَّن، يَسمحُ باعتباره حادثاً تاريخياً عامّاً، وبين غاراتٍ مُتَفرِّقةٍ، سريعةٍ، فرديَّة، يُشِنُّها أفرادٌ مُتمرِّدون على ذلك النظام، كانوا في العرب فئةً قليلةً جداً، ولا يصحُّ في القياس السليم اتِّخاذُها، ولا اتخاذُ غاراتها على بعض التجار، مِثَالاً لما كانت عليه عامَّةُ القبائل... ثم إن ما يُجْرَى من الأحكام على الأُمم في هذا الصَّدَدِ يجب أن يكون واحداً، ومجتمعاتُ العرب لم تنفرد بظهور طائفة الصعاليك في بعض جبالها، وصَحْراواتها، وإنما يذكر بعضُ الباحثين مثلاً: «أن سكان الجبال القدماء في الألْب، وشمالِ إسبانيا، والبلقان، وإيطاليا، والمرتفعات الشمالية المُشْرِفَة على نهرَيْ دجلة والفرات... كلُّهم كانوا قُطَّاعَ طرُق، يعيشون على النَّهْبِ والسَّلْب، نظراً لجدْبِ بيئتهم الطبيعية، وما يُسبِّبُه لهم ذلك من شُحٍّ في موارد العيش، وما يتبعُ الشحَّ من الفقر والجوع...»[1]، ومع ذلك لم يشملْ أحدٌ من المؤرخين مجموعَ أبناءِ أمَّةٍ من تلك الأُمم، بنُعُوتٍ جرَّاءَ ما فعله بعضُ أبنائها، كتلك التي نُعِتتْ بها أمَّةُ العرب بجُمْلةِ شعوبها وقبائلها.

ومن المعروف أن «يوشع بن نون» نبيٌّ من ذُرِّيَّة يوسف بن يعقوب، وهو فتى موسى وصاحبُه، وخليفتُه على بني إسرائيل من بعده، وهو الذي خرج بهم من التيه إلى بيت المقدس، وظلَّ يحكم بينهم سبعاً وعشرين سنةً[2]... وقد وُجد اسمُه منقوشاً على حَجرٍ، حيث أقام الفينيقيون القادمون من مدينة صُور مستعمرتَهم قرطاجة «قارية حداشة»، في تونُس،

---

(١) الشعراء الصعاليك: ٨٠.

(٢) قصص الأنبياء لابن كثير: ٢/١٩٧، ٢١٣.

بكتابةٍ فينيقيةٍ قال كاتبوها: «إننا خرجنا من ديارنا لِنَنْجوَ بأنفسنا من قاطع الطريق يوشع بن نون»[1]! ومع أن هذا الحجر اكتُشف سنة (٥٤٠ م)، فالعجيب أن أحداً من المستشرقين أو المؤرخين لم يذكرْهُ أو يُشِرْ إليه.

ويبدو أن بعض ملوك العرب، كانوا يستعينون أحياناً في حروبهم أو غزواتهم، بجماعة من الصعاليك يستأجرونها، تُسمَّى: «شُذَّاذَ العرب»[2]، والشُّذَّاذُ والشُّذَّانُ هم المتفرقون من الناس، يكونون في قومٍ مع أنهم ليسوا من قبائلهم ولا منازلهم[3]، فيظنُّ الباحثُ ممّن يجهلون هذه الأمور، أن القوم كلَّهم صعاليكُ وشُذَّاذٌ، ومن هنا ربما كان أيضاً بعضُ اللَبْسِ الذي وقع فيه المؤرخون، إذ حَسِبُوا سواءً غاراتِ الصعاليك وغزوَ القبائل أو حروبَها مع الآخرين...



خلاصةُ القول: إن تحامُلَ المؤرخين على العرب حَمَلَهم على خَلْطِ الأعْرابِ بالعرب في مَعَايير الحضارة، واعتبارهم جميعاً مجتمعاً واحداً من الجُفاةِ المُتوحِّشينَ في البوادي والفَلَواتِ، هَواهُمُ القِتالُ، وشُغْلُهم الغَزْوُ، وهَمُّهُم النَّهْبُ والسَّلْبُ... وعلى ذلك، كان من الضروري أن يُعادَ البحثُ في حالة الاجتماع عند عرب الجاهلية، وأن يُبحثَ بشكل خاصٍّ في حياة القبيلة العربية، بحثاً مُنَزَّهاً عن العَصبيَّة في التعليل، والهوى في التأويل، مُعتَمِداً لغةَ العرب، وما صَحَّ من أخبارهم، فهي مستودعُ تُراثِهم وأفكارِهم وعاداتهم... ولو لم يكن في البيئة العربية يومئذٍ حالٌ على قَدْرٍ حَسَنٍ من

(١) حياة المسيح للعقاد: ١٠٧ ـ ١٠٨.
(٢) شرح القصائد السبع: ٥، والأغاني: ٩/ ٨١، ٩١.
(٣) لسان العرب: ٣/ ٤٩٤ (شذذ).

الارْتقاءِ، ومنَاطِقُ اجتماعيةٌ مُتقدّمةٌ، لمَا انعقدتْ تلك المواسمُ الكبرى للتجارة والحجّ والأعياد، في مَوَاضِعَ كثيرةٍ منها، ولا استمرَّ قيامُ بعضها عِدَّةَ قُرونٍ، ولا قَصدَها أحدٌ من الناس، ولا سيما تجَّارُ الأمم الأُخرى، وقد كانوا يَحرصُونَ على الاشْتِراك فيها، كموسم مدينة «دَبَا»، وهي إحدى فُرَضِ[1] العرب على خليج عُمَان، فكانوا كلما أَزِفَ مَوْعدُهُ، اجتمع في السوق «تجارُ الهندِ، والسِّنْدِ، والصين، وأهلِ المشرق والمغرب... ثم ساروا بجميع مَن فيها مِن تُجَّارِ البحرِ والبرِّ، إلى الشِحْر، شِحْرِ مُهْرَة»[2]، حيث يقوم موسمُ سوق أخرى هنالك. والمواسمُ الدينيةُ لم تكن أيضاً لِتَسْتهويَ أحداً إليها، قريباً أو غريباً، مُتعبِّداً أو تاجراً، لو لم يكن قيامُها في مجتمع مُتقدِّم، وبيئةٍ آمِنَةٍ مُستقرَّة. ولو لم يكن الأمرُ كذلك، وقام الموسمُ مرَّةً أو أكثرَ في بيئةٍ مُضطربةٍ مُتخَلِّفةٍ، لمَا أمكن أن يتوالى قيامُه عشراتِ السنين، وأن يزدادَ مرَّةً بعد أخرى عددُ الزائرين، حتى فاضت سوقُ عكاظ سنةَ (٦٠٥ م)، على ما قيل، بمن حَضَرها من الجنوب والشمال، وباع الناسُ فيها كلَّ ما كان معهم من عُروض التجارة[3]...

* * *

---

(١) الفُرَضُ: مُفْردها فُرْضَةٌ، وهي مَحَطُّ السفُن من البحر.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣.

(٣) المرجع نفسه: ٢/ ١٦٨.

الفصل الثالث

مسألة تجهيل الجاهلية

بعد أن اسْتَوْفَيْنا الكلامَ على مجتمعات العرب في عصر الجاهلية، لا يَسعُ الباحثَ في مواسم العرب، وهي في بعض جوانبها ظاهرةٌ ثقافيّةٌ بارزةٌ، إلا أن يبحثَ في مسألةِ «تجهيل العرب في عصر الجاهليَّة»، وقد أُوِّلَتِ «الأُمِّيَّةُ» التي نُسِبوا إليها في القرآن الكريم، و «الجاهِليَّة»، التي وُصِفتْ بها حياتُهم قبل الإسلام، إلى جهلٍ بالقراءة والكتابة والحساب، وتخلُّفٍ عن كل عِلْم معروفٍ في زمانهم، وكأنَّ الجاهلية من الجهلِ بكلِّ علْمٍ! فكان لا بدَّ من البحث في هذا الموضوع في فصلٍ مستقلٍّ، وإن كان مُتَّصلاً في أكثر من جانب بالحالة الاجتماعية.

لقد كانت مواسمُ العرب في الجاهلية حادثاً خطيراً، جَليلَ الشأن، بما كان لها من الآثار والنتائج في حياة العرب الاجتماعية، ووحدة لغتهم... ولكنَّ خَطرها يِنْتَفي، إن ثبتَ أن المتوفِّرين على إقامتها كانوا جَهَلةً، لا يُحْسِنون كتاباً، ولا يُتْقِنُون حساباً.! فالتجارة تتطلَّبُ معرفةً بالقراءة والكتابة، وعِلْماً بالحساب والقُيود، ودِرَايةً بالصُّكُوك... والمواسمُ تقتضي فوق ذلك كله، إلْمَاماً باللغات الأجنبية، أو ببعضها، وخبرةً في التعامل مع مختلف الناس، وضَبْطاً للمواعيد والمواقيت، وقُدْرةً على الإدارة وحُسْنِ التدبير... فإذا كان العربُ في الجاهلية، كما ذهبت معظمُ كُتب التاريخ والسِّيَر والأدب، أُمَّةً جاهلةً، لا تَفْقَهُ من عِلْم شيءٍ شيئاً، فكيف صاروا تُجَّاراً، يملكون معظم مَتاجر الأُمم من حولهم، ويسيطرون على مراكز التجارة

الدولية، وطُرقها، وقوافلها؟. . . بل كيف كانوا يُقيمون تلك الأسواق في مواسمها، ويُوفِّرون لها عناصرَ الإزدهار والنجاح، على ما كانت تحفلُ به من مختلف الأقوام، والعُروض والمَتاجِر، والشؤون والشُّجُون، وسائرِ الأغراض والمقاصد؟. . .

على أن بعضَ المؤرِّخين والباحثين من المُحْدَثين، أدركوا خَطَر تلك المواسم، فَنَوَّهُوا بها، وسجَّلوا تقديرهم لآثارها، فأشار بعضُ المؤرخين إلى أن سوق عكاظ في الحجاز، سَمَتْ منزلتُها حتى أصبحت مُلتقَى الشعراء والخطباء، «وقُطبَ الدائرة الفكرية في جزيرة العرب، وهو أمرٌ لم يَسبق له مثيلٌ في ثقافة اليمن القديمة، أو في مجالس الأدب، وحلقاته الزاهرة، في بلاط الحيرة والغساسنة. . .»[(١)]، وقال بروكلمان: «إن الأسواق التي كان العربُ يُقيمونها في الجاهلية، ارتبطت بالاحتفالات الدينيّة، ومن هنا كانت مجالاً لتبادل النتاج الروحي، فضلاً عن البضائع والعُروض المادية. . . وإلى هذه الأسواق، وبالتالي إلى الدين بصورة غير مباشرة، يعود معظمُ الفضل في توحيد نظرة عرب الجاهلية إلى العالم، وصهْرِ عاداتهم، ومفاهيم الشرف عندهم في بوتقةٍ واحدة، ومَنْحِهم لغةً شعريةً مُركَّزةً، تَسْمو على جميع اللهجات، وتَسْتغرقُها. . .»[(٢)].

فإذا كانت مواسمُ العربِ كذلك حقيقةً، أو كانت بعضَ ذلك، فهي إذن كما وصفها الرافعيُّ: «حالةٌ من حالات الحضارة. . .»[(٣)]، ومن لوازم تلك الحضارة، أن يكون القومُ الذين أَنْشَؤُوها، على قَدْرٍ من الثقافةِ والمعرفةِ،

---

(١) تاريخ العرب: ١٥٢.

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢٦.

(٣) مصطفى صادق الرافعي ـ تاريخ آداب العرب: ١/ ٩٥.

يُؤهِّلُهم لإقامتها، والتوفُّرِ على إدارتها ورعايتها. لا على قَدْرٍ كبيرٍ من الجهل والتخلُّف، أُضِيفُوا إليه ظُلماً، أو أُلْحِقَ بهم جهلاً من عَددٍ من المؤرِّخينَ والباحثين والرواةِ وأهلِ الأخبار!... وإنما أُتِيَ أكثرُ هؤلاء من غَلَطِهم في فهم معاني الجاهليَّة والأُميَّة، وأُتِيَ بعضُهم من هوىً دفينٍ حَملَهم على العرب، أو من تَوَهُّمٍ دفَعتْهم إليه الحماسةُ الدينية، فظنوا أنهم كلما أَمْعنُوا في تجهيل العرب، والقَدْحِ في خِصَالهم، وتجريدهم من فضائلهم، كانت معجزةُ الإسلام فيهم أكبر وأعظم... وقد انتهز الشعوبيون هذا الاتجاه، فعَمدُوا إلى عِبَارات «الجاهلية» التي وصف القرآنُ الكريمُ بها حياةَ العرب قبل الإسلام، و «الأُمِّيَّة» التي نَسَبهم إليها، وشِدَّةَ الكُفْر والنفاق التي ذمَّ بها بعضَ الأعراب، وطَفِقُوا يَتَزيَّدون في معانيها، ويتوسَّعُون في تفسيرها على نحوٍ يُحقِّق لهم أغراضهم في النَّيْل من العرب، فكان من ذلك كله الافْتِئاتُ على حقائق التاريخ، ونَعْتُ عَربِ الجاهلية بأنهم كانوا أُمَّةً جاهلةً، لا تَقْرءُ ولا تكتبُ ولا تَحْسُبُ، وهو ما سنُفنِّدُه...



المطلب الأول ـ حقيقة الجاهلية:

الجاهليةُ كلمة وردت في القرآن الكريم، ولم يكن للعرب عهدٌ باستعمالها من قبلُ، على النحو الذي أراده القرآنُ منها. وقد استُعملت في الإسلام إسماً للعصر الذي سبق البعثة النبويَّة، فلما جاء عصرُ التدوين، توسَّع الرواةُ وأهلُ الأخبار في دلالتها ومعانيها، حتى جعلوا عربَ الجاهلية شرَّ الأُمم.

وقد رجَّح الشيخ أحمد رضا أن تكون الجاهليةُ أُطلقت على العرب

لِعبادتهم الأوثان قبل الإسلام، وذلك ظاهر من كثرة إطلاقهم الجاهليةَ على ما يُقابِلُ الإسلامَ، «فكأنّ معنى قولهم عصر الجاهلية وعصر الإسلام هو عصرُ الضلالة وعصرُ الهدى...»[1]. فالجاهليةُ بهذا المعنى هي «الحالةُ التي كانت عليها الأمةُ قبل أن يجيئَها الهدىٰ»[2] بالإسلام، وهي ليست مُشتقَّةً من الجهل الذي هو نقيضُ العلم، وإنما كما أشار أحمد أمين، من الجهل الذي هو «الخِفَّةُ والأَنَفَةُ والحميَّةُ والمفاخرةُ»[3]... وقد فسَّر ابنُ منظور الجاهلية في الحديث «إنك امرؤٌ فيك جاهلية»، بأنها الحالُ التي كان عليها العربُ قبل الإسلام، من الجهل بالله وشرائعه، والمفاخرة بالآباء، والتجبُّر وغير ذلك[4]... وتبدو هذه المعاني واضحةً في الآيات القرآنية، التي تحدثتْ عن: «**تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى**[5]، و**حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ**[6]، و**حُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ**»[7]، وقد ذهب المفسرون إلى أنها تعني ما كانوا عليه، من إظهارِ النساء زَينَتَهُنَّ للأجانب[8]، والأَنَفَةِ والغَيْرةِ[9]، والخروجِ عن حُكم الله إلى حُكم الجهالة والأهواء[10]...

وعلى ذلك، فالعصرُ الذي سبق الإسلام، بنَحْو مئةٍ، أو مئةٍ وخمسين

---

(١) معجم متن اللغة: ١/ ٤٤.

(٢) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ١١٥.

(٣) فجر الإسلام: ٦٩ و ٧٠.

(٤) لسان العرب: ١١/ ١٣٠ (جهل).

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٦) سورة الفتح، الآية: ٢٦.

(٧) سورة المائدة، الآية: ٥٠.

(٨) لسان العرب: ٢/ ٢١٢ (برج).

(٩) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ١٥٨.

(١٠) تفسير ابن كثير: ٢/ ٥٩٠.

سنة[١]، سُمِّيَ عصرَ الجاهلية، لِمَا كانت عليه حالُ العرب فيه، من عبادة الأوثان، والتعصُّب للآباء، والحميَّة، والتبرُّج، وحُكم الأهواء، وليس لأن العرب كانوا يجهلون فيه القراءة والكتابة والحساب. . . وإلا، فهل يصحُّ أن نُفسِّر تلك الآيات بقولنا: تبرُّجَ الذين يَجهلُون القراءة؟ . . . أو حَمِيَّةَ الجاهلينَ بالكتابة؟ . . . أو حُكْمَ من لا يعرفون الحسابَ؟ . ذلك غيرُ صحيح قطعاً، وقد حقَّق الدكتور عمر فَرُّوخ أن عرب الجاهلية كانوا على قَدْرٍ جيّدٍ من العلم[٢]، بالقياس إلى مُعَاصِريهم من الأُمم الأخرى. . . ثم ألم يتحدَّث المؤرِّخون وكتَّابُ السيرة عن الصحيفة التي كتبتها قريشٌ بمقاطعة بني هاشم، وعلَّقتْها على جدار الكعبة[٣]؟ ألم يتحدثوا عن سُوَيْدِ بن الصامت، وكان قومُه يُسَمُّونَه الكاملَ، وقُدومِهِ مكةَ مُعْتَمِراً ومعه مجلَّةُ لقمان، فعَرضَها على النبي عليه الصلاةُ والسلام، فقال له: إن هذا لكلام حَسَنٌ، ومعي أفضلُ منه، قرآنٌ أنزله الله[٤]. . . أليس هذا دليلاً على علمهم ومعرفتهم بالكتابة؟

* * *

المطلب الثاني ـ دُعَاةُ التجهيل:

كثيرون هم دُعَاةُ التجهيل من المؤرخين والباحثين، بين قدماءَ ومُحْدَثين، ولعلّ أشدَّهم للعرب عداوةً كان ابن خلدون، الذي ذهب في تجهيلهم مذاهبَ شَتَّى، وجعل العربَ كلَّهم أعراباً جُفَاةً غِلاظاً، يحلُّ الخرابُ أينما ارتحلوا وحيثما نزلوا[٥]. . . وهو ما بُحِثَ في الفصل

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ١٨.

(٢) تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية: ٤٠.

(٣) تاريخ الطبري: ٢/ ٣٣٦.

(٤) المرجع نفسه: ٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٥) مقدمة ابن خلدون: ١٤٩.

السابق. . . ومع أنه عدَّ الكتابةَ من خَواصّ الإنسان، التي يُمَيَّزُ بها عن الحيوان(١)، لكنه قرر أن «العرب لم يكونوا أهلَ كتابٍ ولا علم، وإنما غلبتْ عليهم البداوةُ والأُمِّيةُ. . .»(٢)، وذهب في التجهيل شوطاً أبعدَ، حينما جعل الصحابة جميعاً جَهَلةً، وردَّ السبب في جهلهم إلى كونهم عرباً، فقال: «لأن الأمـيَّة يومئذ صفة عامة في الصحابة، بما كانوا عَرَباً، فقيل لحَمَلةِ القرآن: قُرَّاءٌ»(٣) تمييزاً لهم من «الأُمِّيين».

ولم يكن ابنُ خلدون أولَ من جَهَّلَ العربَ، ولا كان آخرهم، وإنما نحَا نَحْوَهُ كثيرٌ من القدماء والمحدَثين، وغَلاَ بعضُهم في ذلك غُلُوّاً كبيراً، وإذا اتفق لأحَدِهِم بعضُ الميْلِ إلى الإنصاف، جعل من نفسه خبيراً في الإحْصَاء، واعترف لعرب الجاهلية بوجود بضعةَ عشَرَ كاتباً بينهم، لا أكثر، وربما أقلّ! . . . وتجاهَلَ مئاتِ الأخبار والإشَارات، التي تُؤكد وجودَ عددٍ جَيّدٍ من الكَتَبَة في زمن مُعيَّن من عصر الجاهلية، وكأن الذين أرَّخُوا للفُرس أو لليونان والرومان، استندوا إلى إشارات أكثر، أو إلى وثائق في الإحصاء، حينما نَسَبُوهم جُملةً إلى المعرفة والثقافة والحضارة. . .

والأمثلةُ على ما قُلنا أكثر من أن تُسْتَقصَى، وحَسْبُنا أن نَجتَزِىءَ(٤) بما يُمثِّلُها، دُونَ إسْهابٍ في التفصيلات(٥)، فما قيل في تجهيل عرب الجاهلية،

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤١٧.
(٢) المرجع نفسه: ٣٦٧.
(٣) المرجع نفسه: ٥٤٣.
(٤) اجْتَزَأَ: اكتفى وقنع.
(٥) عالج الدكتور جواد علي، في المجلد الثامن من كتابه: «المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام»، هذا الموضوعَ بكثيرٍ من التفصيل والشمول، وكذلك فعل الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه: «مصادر الشعر الجاهلي»، والأستاذ نجيب البَهْبيتي في كتابه: «تاريخ الشعر العربي»، فليرجعْ إليها من شاءَ التوسُّعَ.

صَدَر من غير تثبُّتٍ أو رَوِيَّة، وكثيرٌ منه قيل عن خُبْثٍ وسوءِ نيَّة، كالذي قدَّمناه من أقوال ابن خلدون، فهو يُغْني في التمثيل عن كل تفصيل. . .

ومن المُحْدَثينَ الذين ذهبوا إلى تجهيل العرب: أحمد أمين[1] في كتابه «فجر الإسلام» حيث قال: «. . . وقد كان الجهلُ فاشِياً فيهم، والأميةُ شائعةً بينهم، خصوصاً في الأقطار البدوية. . . والحجازِيُّونَ والمُضَرِيُّونَ كانوا أشدَّ بَداوةً، وأكثرَ أُمِّـيَّةً»[2]. . . !، ثم نقل عن البلاذري[3] قوله في كتاب «فتوح البلدان»: إن الإسلام دخَل وفي قريش سبعةَ عَشَرَ رجُلاً يكتبون، وقليلٌ من نسائهم كنَّ يكتبنَ، وأن الكتابة في الأَوْس والخَزْرج كانت قليلةً، ولمّا جاء الإسلامُ كان عددُ الكاتبين منهم أحَد عشر. . .

ومنهم أيضاً الخُضَريُّ[4]، إذ قال: «إن الكتابة في اليمن والحيرة ومكة لم تكن ذائعةً مُتَداولَة، وأن البادية لم تكن تَخطُّ، حتى أنها لتَرىٰ ذلك عيْباً، ولقلَّةِ انتشار الكتابة، وانحِصَارها في أفراد قليلين، يسهُلُ القولُ إن العرب أُمَّـةٌ أُمِّيَـةٌ، أي لا تقـرأ ولا تكتـب، وبـذلـك سمَّـاهـا القـرآنُ حينمـا جـاء الإسلام. . »[5].

(١) سَبقتْ ترجمته.

(٢) فجر الإسلام: ١٤٠ ـ ١٤١.

(٣) سَبقتْ ترجمته.

(٤) الشيخ الخضري: محمد بن عفيفي الباجوري. باحث مصري، خطيب، من العلماء بالشريعة والأدب وتاريخ الإسلام. وُلد وتوفي بالقاهرة (١٨٧٢ ـ ١٩٢٧). عمل بالقضاء الشرعي قاضياً ومُدرِّساً، ثم عُيِّن أستاذاً للتاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية. له عِدَّة مؤلَّفات أشهرها: محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، وتاريخ التشريع الإسلامي.

(٥) محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية: ١/ ٤٨، (الدولة الأموية).

ومنهم كذلك جرجي زيدان[1] الذي قالَ عن عرب الجاهلية: «إنهم كانوا أُمِّيين لا يقرؤون ولا يكتبون...»[2]!

وكان من هؤلاء وأولئك من وقع في التناقض، إذ حَكَم بجهل العرب في موضع، ثم قرَّر أنهم يكتبون في موضع آخر... مثل أحمد أمين، الذي أكَّدَ شُيوعَ الجهل والأمية فيهم، ثم ذكر في موضع آخر من كتابه أنهم «عرفوا الكتابة والتدوين قبل الإسلام، وأن ذلك كان كثيراً في الحواضر، وقليلاً في البوادي[3]... مما يُشير إلى قِلَّة الرَّوِيَّة، وضعفِ الحُجَّة.

ومن قبله قال الجاحظُ[4]، في معرض رَدِّه على الشعوبية: «وكلُّ شيءٍ للعرب، فإنما هو بديهةٌ وارْتجالٌ، وكأنه إلْهام... وكانوا أُمِّيين لا يكتبون، ومَطْبوعين لا يتكلَّفُونَ...»[5]، فكأنما أراد تأكيدَ التفوُّق للعرب، فجعله فيهم سَجِيَّةً، ونَسَبَهم إلى الجهل بالكتابة! على أنه في موضع آخر، أكَّدَ معرفتَهم الكتابة لمَّا قال: «وكانوا يَدْعُون في الجاهلية مَن يكتبُ لهم ذِكْرَ الحِلْفِ والهُدْنَة...»[6]، وعندما قال أيضاً: «وليس في الأرض أُمَّةٌ... إلا ولهم خَطٌّ...»[7]. ولا شك أنّ الذي يُدْعَى للكتابة كان منهم، إذ لا يُعقل

---

(١) سَبقتْ ترجمته.

(٢) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ١٢.

(٣) فجر الإسلام: ١٦٦.

(٤) الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب (١٣ ـ ٢٥٥ هـ = ٧٨٠ ـ ٨٦٩ م). وُلد في أسرة فقيرة بالبصرة، فكان في نشأته يبيع الخبز والسمك، ثم أقبل على العلم يأخذه عن أهله، حتى صار من أئمته. له تصانيف كثيرة أشهرها: البيان والتبيين، البخلاء، الحيوان.

(٥) البيان والتبيين: ٣/ ٢٠، ٢١.

(٦) الحيوان: ١/ ٣١٤. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ١٩٧٩.

(٧) المرجع نفسه: ١/ ٣١٧.

أن يطلبوه من بلاد فارس أو الروم.

ومثلُه كان أيضاً ابنُ عبد ربه[1]، فقد قال: «وجاء الإسلامُ وليس أحدٌ يكتب بالعربية غيرَ سبعةَ عشرَ إنساناً!»[2]، ثم لمَّا تحدَّث عن كُتَّاب الرسول، زاد عليهم تسعةً آخرين[3]، فصار عددُهم ستّةً وعشرين كاتباً، وهذا لا يعني أنهم كانوا كلَّ من كان يعرفُ الكتابةَ في العرب، فهؤلاء كانوا كَتَبَةً بين يديْ الرسول فقط... ولا شك في أن معظمهم تعلَّم الكتابة في الجاهلية، إن لم يكن كلهم. فحِذْقُ العرب للكتابة في عصر الجاهلية، كان حادثاً هامّاً في تاريخ الفِكر، لم يَظهر خَطرُهُ إلا بظهور الإسلام، فالكتابةُ كانت الوسيلةَ الوحيدةَ إلى تدوين كلام الله[4]، كما كانت وسيلة الرسول عليه الصلاةُ والسلام إلى الاتصال بالملوك والزعماء والقبائل، لدعوتهم إلى الإسلام وشرح أحكامه.

صَفْوَةُ القول في دُعَاةِ التجهيل، أنهم كانوا، بين مُتَحامل ومُتَجاهل، لا يفعلون سوى التزيُّد في معاني كلمة الجاهلية، والتوسُّع في تفسير الأُمية، على غير قاعدة معروفة، ودون أن يَشْفَعَ أحدُهم قوله بِبُرهانٍ يُؤَيِّدهُ.

* * *

المطلب الثالث ـ مَعْنَى الأُمِّيَّة:

لم يَظهر في مُفرَدات العربية، ولا في جُذورها، ولا في شواهدها من الشِعْر القديم، ما يُؤَيّد مذهبَ القائلين بأن معنى الأُمِّية هو الجهلُ بالكتابة

(١) سَبقتْ ترجمته.

(٢) العقد الفريد: ٤/١٥٧.

(٣) العقد الفريد: ٤/١٥٨، ١٦١.

(٤) د. إبراهيم جمعة ـ قصة الكتابة العربية: ٣١.

والقراءة والحساب[1]... وقد أَعْيَا المفسِّرين إيجادُ مَخْرجٍ لُغَويٍّ للكلمة، فزعموا أن العرب إنما نُسِبُوا إلى الأُمِّيّة، لأنهم ظَلُّوا على ما وَلَدتْهم أُمَّهاتُهم، «ولم يتعلموا الكتابة... فالأُمِّي هو الذي لا يكتبُ، ولا يقرأ المكتوبَ... وهو العَيِيُّ، الجِلْفُ الجافي، القليلُ الكلام... والأُمِّية أيضاً قِلَّةُ الكلام وعُجْمَةُ اللسان...»[2]، واتخذوا على ما قالوا دليلاً، تَأْويلَهم معناها الذي جاء في عدد من آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالحِكْمَةَ...﴾[3]، فاعتقدوا أن «الكتاب» تعني: الكتابةَ، فذهبوا إلى أن العرب لا يكتبون، بينما هي في الحقيقة تعني الكتابَ المُنْزَلَ من عند الله... والدليل واضح، فإذا كان الأُمِّيُّ «مَن لا يكتب ولا يقرأ»[4]، والرسولُ عليه الصلاةُ والسلام أُمِّيٌّ بُعِثَ في أُمِّيين، فكيف يُعلِّمهم الكتابة، ولم يَثْبُتْ في كتب السيرة، ولا في مراجع أهل الأخبار والتاريخ، أنه خطَّ بيده ليُعلِّم أحداً من الصحابة أو غيرهم الكتابةَ؟... وقد أحسَّ ابنُ خلدون أنه وقع في التناقض لمَّا أخذ بهذا المذهب، وهو من أَشدِّ دُعاة التجهيل، ففرَّق بين أُمِّية الرسول وأمِّية العرب، وعَدَّ أُمِّيةَ الرسول كمالاً في حَقِّه، لأن الكتابة صناعةٌ معاشية. وهو مُنَزَّهٌ عن الصنائع جملةً، ولكنها ليست كمالاً في حق العرب، إذ هم مُنْقَطِعون إلى أسباب المعاش والحياة الدنيا[5]... وهو تعليل

---

(١) المفصَّل في تاريخ العرب: ٨/ ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٢) لسان العرب: ١٢/ ٣٤ (أمم).

(٣) سورة الجمعة، الآية: ٢.

(٤) معجم ألفاظ القرآن الكريم: ٢٦.

(٥) مقدمة ابن خلدون: ٤١٩، وقد كان على هذا الرأي أيضاً ابن عبد ربه، أنظر العقد الفريد: ٤/ ١٦٠.

ضعيف، ينقُصهُ الدليلُ، ويُنكره العقل، ويخالف ما جاء في آيات أخرى من القرآن الكريم.

ولو نظرنا في قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّنَ أَأَسْلَمْتُمْ... ﴾[1]، لَوجدنا المعنى جَليّاً واضحاً... فقد كان في العرب يومئذٍ يهودٌ ونصارى، وهم أهل الكتاب الذين أُوتُوا التوراة والإنجيل، وآخَرونَ وَثَنِيُّون لا يؤمنون بكتاب أنزله الله، أو لا كتاب لهم، وكلا الفريقين كان مَدْعُوّاً في الآية إلى الإسلام، وهذا هو وجهُ التفريق بينهما، لا كونُ أحدهما كاتباً والآخَرُ جاهلاً... فلم يكن أهلُ الكتاب جميعاً يكتبون، ولا كان الوثنيون جميعاً يجهلون الكتابة، بل كان في الفريقين، كما في سائر الأمم حينذاك، كَتَبَةٌ وجَهَلَةٌ، وهذا يُوضحُ أن وجه التفريق بينهما لم يكن معرفةَ الكتابة، وإنما الكتب المنزلة من عند الله، وأن «الأُمِّيين هم الوثنيون الذين لا كتابَ لهم»[2]، وليس الذين يجهلون القراءة والكتابة...

ويتبيَّنُ لنا هذا المعنى أكثر وضوحاً، إذا تَدبَّرنا قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عندِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُم مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِم وَوَيْلٌ لَهُم مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾[3]... فقد ذكر أن الأُمِّيين كانوا يكتبون كتاباً بأيديهم، ثم يزعمون أنه من عند الله، فأُمِّيَّتُهم إذن لم تكن جهلاً بالكتابة، وإنما كانت جهلاً بكتاب الله وشرائعه، وجُحُوداً لها، وإعْراضاً عنها[4]...

(١) سورة آل عمران، الآية: ٢٠.

(٢) تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٧٨.

(٤) تفسير ابن كثير: ١/ ٢٠٤.

وهكذا يتبيَّن لنا، أن الأُمِّيَّة التي نُسِبَ العربُ إليها، لم تكن تعني عندهم الجهلَ بالقراءة والكتابة والحساب، كما تَأَوَّلها بعضُ المؤرخين وأهلُ الأخبار، ولكنها كانت تُطلق على الوثَنيين، وكل مَن لم يكن من أهل الكتاب، وبهذا المعنى وردت في القرآن الكريم... أما تفسيرها بأنها الجهلُ، فأمرٌ وقع فيما بعد[١]، بقصد تجهيل العرب في عصر الجاهلية، وهو تفسيرٌ كما رأينا، مُصْطَنعٌ ليس له أصلٌ في اللغة، ولا سَنَدٌ من التاريخ[٢]...



المطلب الرابع ـ الجاهليةُ وارِثَةُ الحضارات:

يَقْتَضِينا الإنصافُ أن نعترفَ لعرب الجاهلية بقدرٍ من المعرفة والعلم، يتناسَبُ والحالةَ التي كانوا عليها في حياتهم وقتئذٍ... فقد كانوا تُجّاراً، والتجارُ هم حَمَلةُ الثقافة وناقِلوها حينذاك، وكانت مراكزُ التجارة تقومُ في مُدُنهم وقُراهم وواحَاتهم، وطُرُقُها تمرُّ خلال ديارهم، وقوافلُها تنتقلُ بقيادة زعمائهم، وحراسةِ رجالهم، وهداية أَدِلَّتِهم... وفي الوقت نفسه، كان عرب الجاهلية يُدركون أنهم وَرَثةُ حضارات تَليدَةٍ[٣]، تعاقبت منذ فجر التاريخ على مَواطنهم، ومُتَقلَّبِهم[٤]، ومَهاجِرهم[٥]... فكان منها: الحضاراتُ المَعِينيَّةُ والسَّبَئيَّةُ والعَادِيَّةُ والثمودِيَّةُ والنبطيةُ والتدمريَّةُ

(١) المفصَّل في تاريخ العرب: ٨/ ١٠٥.
(٢) وانظر أيضاً: الأميَّةُ والأمِّيُّون للأستاذ محمد خليفة التونسي ـ مجلة العربي، العدد: ١٨٨، تموز ١٩٧٤ ـ الصفحات: ٤٤ ـ ٤٩.
(٣) التليدُ: المال القديمُ الذي وُلد عندك أو ورثته عن آبائك.
(٤) المُتَقلَّبُ: أماكن التنقُّل والإقامة في الأرض.
(٥) المَهاجِر: مَواضِعُ الهجرة.

والحِمْيَريَّةُ، فضلاً عن حضارات الرافدين والشام، التي أنشأها إخوانُهم في تلك البلاد، فكُتِبَ لها أن تعيشَ ما عاشت مزدهرةً، يرفلُ أصحابها في دُوَلهم بالنعيم والترف وألوان الحضارة، ثم أصابها ما يُصيب الدولَ عادةً من عوامل الضعف، فَهلَكَتِ الدولُ، ووَرِثها قومٌ آخرون، فظلت تعيشُ فيهم بعضُ خصائصها، وبقيت من بعدُ مُتوارثَةً في الأجيال، لأن الشعوب تبقى، وإن زالتِ الدول.

إن مملكة الحيرة مثلاً لم تَقُمْ، حيث قامت، مُصادفةً، وإنما وُجِدت حيث يجب أن توجد، وبجوارها قبائلُ بكْرٍ وتَغْلِبَ وربيعةَ ومُضَر وإياد وغيرهم، يَتَبَحْبَحُونَ أرضَ الخليج صُعوداً حتى أعالي دجلة والفرات، . . . فهذه الأرضون ظلَّت مَواطنَ الأسْلاف منذ كانوا، ويجب أن تَظَلَّ موطنَ الوَرَثَةِ من أجيالهم. . . وقُلِ الشيءَ نفسَه في مملكة الغساسنة بالشام، ودُوَلِ العربِ التي قامت في شمال إفريقية وإسبانية، حيث كان الكنعانيون والفينيقيون من قبل.

ولو لم يكن عربُ الجاهلية على عِلم بحضارت أسْلافهم الأقدمين، يتداولون أخبارهم، ما خاطبهم اللّهُ تعالى في القرآن يلومُهم بقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُواْ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللهِ مِن وَاقٍ ﴾[1].

إن هذه الآية، ومثلها آياتٌ عِدَّة، تؤكدُ أن عربَ الجاهلية، ولا سيما جاهلية ما قبل الإسلام، كانوا يسيرون في الأرض يُلِمُّونَ بأخبار من مَضَى من

---

(١) سورة غافر، الآية: ٢١.

آبائهم وأجدادهم، «ويعرفون شيئاً عن تلك الحضارات التليدة، التي ورثوا بعضَ بقاياها ورواسبها»[١]، ويتحدَّثُونَ بأيامها، ويُدركون آثارها وما كانت عليه من العقائد والثقافاتِ... وقد تكشَّفت الأبحاثُ الأثريةُ في «تل مرديخ»[٢] بسورية مؤخراً، عن قيام مملكة عربية كنعانية هناك بين (٢٤٠٠ ـ ١٧٥٠ ق. م)، سُمِّيت «إيبلا»، وعُثِر فيها على نحو ستَّةَ عشَرَ ألفِ لوحةٍ مخطوطةٍ كُتِبَتْ باللغة الإيبْلَوِيَّة، من بينها مجموعةُ نصوصٍ تتضمنُ «فُروضاً مَدْرسيَّةً»، وكلُّ فرضٍ يحملُ إسمَ التلميذِ، وتوقيعَ المُدرِّسِ ومُديرِ المدرسة، وهو ما يحملُ على القول بأن هذه الألواح الأثرية، هي أولُ وثيقةٍ تاريخيَّة، تشهدُ على وُجود أقْدم مدرسةٍ في العالم عند العرب الكنعانيين! وقد لُوحظَ شَبَهٌ كبير بين لغة إيبلا ولغتنا العربية، وما تزال مفرداتٌ منها حيَّةً في عربيَّتنا حتى اليوم[٣]... ويمكننا أن نتخيَّل مقدارَ تأثير مدارس إيبلا وحضارتها بواسطة تُجّارها الذين كانوا «يَجُوبونَ البلادَ من رُبوع الرافدين إلى سواحل المتوسط، ومن الأناضول حتى سيناء ووادي النيل والبحر الأحمر»[٤]... وقد ثبت أن الكنعانيين قدِمُوا إلى بلاد الشام وسواحلها، من شرق جزيرة العرب وسواحل الخليج العربي[٥]، فهل يُعقل ألا يَحِنَّ الأبناءُ إلى مواطن الجدود، أو أن تتنكَّر الفروعُ للأصولُ، فلا يجري بينهم اتصالٌ وتبادلٌ ومُقَابَسَةٌ، ولا سيما أن طرقَ التجارة المحليَّة والدولية، وأسواقَها،

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ١٥ ـ ١٦.

(٢) تل مرديخ يقعُ جنوب مدينة حلب.

(٣) د. عمر الدقاق ـ إيبلا منعطف التاريخ: ٤٤، ٥٤ ـ ٥٥. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ١٩٧٩.

(٤) المرجع نفسه: ٦٣.

(٥) فيليب حتي ـ تاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ١٠٧/١، الطبعة الثانية ١٩٥٨ بيروت. والمفصَّل في تاريخ العرب: ٥٦٦/١، ٥٦٧.

ومراكزها، تجمعهم وتربطُهم بمختلف العلائق؟..

وقد تأكد أنه كان لعرب الجاهلية سهمٌ موفورٌ، في الاتصال بالأُمَم المُجاوِرَة لهم، والوُفودِ عليها، طلباً للتجارة، أو سعياً إلى عقد المواثيق والأحلاف التي تضمنُ حرية التجارة، وحماية القوافل، وتنظيم انتقالها... كما كانوا كذلك يستقبلون وفودَ الأُمم في عَددٍ من أسواقهم الموسمية، التي كانوا يقيمونها بانتظام في قلب الجزيرة حيناً، وفي أطرافها أحياناً، فَيَؤُمُّها التجارُ من العرب، ومن الهند والسِّنْدِ وفارسَ ومصْرَ والحبشة والصين وبلاد الروم[1]، «فكان كلُّ أولئك يلتقون في صعيد واحد، يأخذون ويُعطون، ويتبادلون ما عندهم من مَتَاع وعُروضٍ، ومن أفكار وآراء، ومن مظاهر الحضارات المختلفة...»[2].

وقد أَضْحَى من المؤكَّدِ أن عربَ الجاهلية لم يكونوا طبقةً اجتماعيةً واحدةً، كي يُرْمَوْا بالجهل جملةً، فقد كان فريق كبير منهم، رغم ما أصابهم من وهَنٍ في الجاهلية الأخيرة، قُبَيل الإسلام، على مستوى من الحضارة، يؤكد شيوع الكتابة فيهم، ولعلَّ بعضهم تجاوز هذه المرحلة، حينما كانت الظروفُ المعاشِيَّةُ، والشؤونُ التجاريةُ والثقافية، تضطرُّهم إلى تَعلُّم اللغات الأخرى وإتقانها[3]...

إن النقوش العربيةَ، المكتشَفَة في مدائن صالح، والنمارة، وسيناء، وأم الجمال بحوران، وغيرها، أكَّدتْ أن عرب الجاهلية «عرفوا الكتابة بالحروف العربية منذ مطلع القرن الرابع الميلادي، وكتبوا بهذا الخط العربي

---

(١) المحبَّر: ٢٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣، ١٦٤.

(٢) مصادر الشعر الجاهلي: ١٦، ١٧.

(٣) نجيب محمد البهبيتي ـ تاريخ الشعر العربي: ١٩٦، ١٩٧.

نحو ثلاثة قرون قبل الإسلام على الأقل!. وكانت معرفتُهم بالكتابة على شيء من الانتشار يُبعد عنهم ما وُصِموا به من الجهل. . .»[1]، والوثائقُ التاريخيةُ المدوَّنةُ بالخَطِّ المُسْنَدِ، والمكتشَفةُ في الحجاز والعروض ونَجْدِ والشام، أثبتتْ أنهم عرفوا الكتابةَ بهذا الخطِّ اليمنيِّ القديم، عدَّةَ قرون قبل الميلاد[2]، وأنه كان الخطَّ المُسْتعَمَلَ في أنحاء بلاد العرب، وليس في اليمن وحَسْبُ، وقد استعمله العربُ أيضاً خارج بلادهم، لأنه قَلَمُهم القوميُّ الذي كانوا يكتبون به، قبل ظهور أقلام أخرى، نشأت بعد الميلاد على الظن.

والكتاباتُ التي عُثِر عليها في بادية الشام، بحَرَّة الصَّفا وغيرها، تدلُّ على أن «أعرابَ الجاهلية كانوا أحسن حالاً من حيث عِلمُهم بالكتابة والقراءة من أعراب اليوم. . .»[3]، فالنقوش التي خَلَّفوها نقوشُ أعرابٍ مُتجَوِّلين، كانوا يَرعَوْن الماشِيَة، فكانوا يُسَلُّون أنفسهم بالكتابة والتصوير على الحجارة!. . . ذلك أن بادية العرب «لم تكن معزولةً عن ثقافة الأمم المحيطة بها. . .»[4]، لأن التبدّي عند العرب في حقيقته، لم يكن عزلةً في الفَلَوات والبراري، وإنما كان حاجةً اجتماعيةً واقتصادية، وربما حالةً فريدةً خاصة. . . فهل يُصدَّق بعد هذا، قولُ من زعم أن عرب الجاهلية كانوا في جهالة عمياء، لا يكتبون ولا يحسُبون؟. . .

لم يكن مُسْتنكَراً إذن على عرب العصر الجاهلي، بما كان لهم من حظٍّ مَوْروثٍ في حضاراتٍ قديمة، وما كان لهم من سهمٍ مَوْفُور في الاتصال بالأُمَم المُجَاورة، أن يحيَا قسمٌ كبير منهم، حياةً راقيةً، مُتعدِّدةَ الجوانب

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ٣٣، ٤٦، ١٠١.
(٢) المفصَّل في تاريخ العرب: ٨/ ٢٠٢ ـ ٢٠٦، و ٨/ ٢١٣.
(٣) المرجع نفسه: ٨/ ١١٣.
(٤) عباس محمود العقاد ـ عبقرية الإمام علي: ١٨٤. طبعة دار الهلال بالقاهرة.

والألوان[1]، مُحِيطاً بثقافة العصر، ومُحْسِناً القراءة والكتابة والحساب، وخليقاً بأن يُنْشِىء أسواقاً موسمية، تجتذبُ الناس إليها من مختلف أنحاء الجزيرة والدول المجاورة.

وما خَلَصْنا إليه، لا يعني بالطبع أن العرب كافةً كانوا كاتبين، وأن المدارس عندهم كانت منتشرةً في كل مكان، بحكم ما وَرِثُوه وما اكتسبوه، فقولٌ كهذا باطل، لأن شُيوع الكتابة على ذلك النحو لم تعرفْهُ أمةٌ من الأمم وقتئذٍ، حتى اليونانُ والرومان... فمعظمُ الناس كانوا لا يعرفون الكتابة، والبعضُ كان متعلِّماً[2]... ولكنه يعني أن العربَ قد عَرَفوا الكتابةَ والتدوين في الجاهلية...

المطلب الخامس ـ الكتابة في الجاهلية:

ولو أنْشَأنا نبحث في المراجع التي تحدَّثتْ عن أخبار الجاهليَّة، لوجدنا فيها إشاراتٍ كثيرةً إلى الكتابة، مَبْثُوثةً بين السطور، لكنَّ تَقصِّيها يَسْتَعصي على الباحث العَجُول، ويَنْقَادُ للمُتَأنِّي الصَّبُور... وهي بجُملتِها تدلُّ على وجود الكتابة والكتَبَة والمعلِّمين والكتاتيب في الجاهلية، دلالةً واضحةً تُغْني عن الإحْصَاءِ، وما عَهِدْنا في مراجع التاريخ القديم أن تكون بياناتٍ إحصائيةً، فَحسْبُها أنها أشارت إلى هذا الأمر في تَضَاعِيف صفحاتها، وما أكثر ما أشارت!...

١ ـ كَتَبَة وكاتبات:

ذُكِر مثلاً أن «وَرَقَة بنَ نوفل»، كان أحدَ الذين اعتزلوا عبادةَ الأوثان في

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ١٦ ـ ١٩.
(٢) تاريخ العرب: ٨/١٠٧.

الجاهلية، وكان شاعراً كاتباً، قرأ الكتب، وكان يكتبُ الكتابة العبرانية[1]، فضلاً عن العربية . . .

وأن «لَقِيطَ بنَ يَعمُر الإياديّ»[2]، كان يكتب بالعربية، ويُحسِنُ الفارسيةَ، وكان من كُتّاب الملك سابور، ومن مُقدَّمي تراجمته[3] . . .

وأن «حرب بن أمية بن عبد شمس» كان من قضاة العرب في الجاهلية، وكان يكتب الكتابة العربية[4] . . .

وأن «عبد الرحمن بن جبر الخزرجي» كان يكتب الكتابة العربية في عصر الجاهلية[5] . . .

وأن «عبد الله بن عمرو»[6]، كان يُحسِنُ الكتابة العربية، وكان يقرءُ

---

(١) الأغاني: ٣/١١٣، ١١٤، والسيرة لابن هشام: ١/٢٢٣، ٢٣٨. **ورقة بن نوفل بن أسد:** حكيم جاهلي من قريش، قيل إنه تنصَّر وقرأ كتب الأديان. أدرك أول عصر النبوة، ولم يُدرك الدعوة. وهو ابنُ عم السيدة خديجة أم المؤمنين. توفي (٦١١ م).

(٢) **لقيط بن يعمر:** شاعر جاهلي فحل من بني إياد، من أهل الحيرة، اتصل بكسرى «سابور ذي الأكتاف»، فكان من كَتَبَتِهِ والمطَّلعين على أسرار دولته. أرسل يوماً إلى قومه شعراً يُنذرهم فيه بأن كسرى سيغزوهم، فعلم كسرى، فغضب عليه وقطع لسانه، ثم قتله نحو سنة (٣٨٠ م).

(٣) الأغاني: ٢٢/٣٩٣، والأعلام: ٥/٢٤٤، والشعر والشعراء: ١٩٩، وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري: ٤٨٢.

(٤) الأعلام: ٢/١٧٢.

(٥) ابن قتيبة ـ المعارف: ٣٢٦.

(٦) **عبد الله بن عمرو بن العاص السهميُّ:** كان في الجاهلية عالماً بالكتب المتقدمة، يجيد الكتابةَ العربية والسريانيةَ. أسلم قبل أبيه، وكان صحابياً فاضلاً، عالماً بالقرآن والسنَّة، كثير التعبُّد. شهد الحروب والغزوات، وكان شجاعاً، يضربُ بسَيْفَين معاً. اشترك في موقعة اليرموك وفتوح الشام. توفي سنة (٧٣ هـ).

السريانة[1]. . .

ولم تكن الكتابةُ في الرجال وحسب، وإنما أُشير في بعض المراجع إلى أسْماء نسَاءٍ عربيات، كنَّ أيضاً يكتبن في الجاهلية، منهن: «قتيلةُ بنتُ نوفل الأسدية» أختُ ورقة، كانت تنظر في الكتب[2]. . . و «الشفاءُ بنتُ عبد الله العَدَويّة»[3]، كانت تكتبُ في الجاهلية، ثم علَّمت في الإسلام أمَّ المؤمنين حفصةَ بنتَ عمر الكتابة[4]. . . و «فاطمةُ بنتُ مُرّ الخثعميَّة»، قرأت الكتب، واشتُهرت، وكانت شاعرةً كاهنةً عائفةً من أهل مكة[5]، وكانت من أجمل النساء وأَعَفِهنَّ، وكان شبابُ قريش يتحدَّثُون إليها[6] في مَجلِسها. . .

* * *

٢ ـ الكَمَلَةُ في العرب:

ويبدو أن الكتابة كانت في الجاهلية، من الخِصَال الحميدة، التي لا بدَّ منها للرجُل الذي يطلب الرِّفعةَ والكمال. . . فقد ذكر أبو الفرج الأصفهاني[7]، في معرض حديثه عن الأوْس والخزرج، أن «سُوَيْدَ بن

---

(١) الأعلام: ٤/ ١١١، والطبقات: ٢/ ٣٧٣، والمعارف: ٢٨٧، والإصابة في تمييز الصحابة: ٢/ ٣٤٣ (ت ٤٨٤٧).

(٢) أنساب الأشراف: ١/ ٨١.

(٣) الشفاء بنت عبد الله: أم سليمان، قرشية من بني عَدِيّ. أسلمت قبل الهجرة، وكانت عاقلةً فاضلة، وكان عمر بن الخطاب يُقدِّمها في الرأي ويرعاها، وربما وَلاّها شيئاً من أمر السوق. توفيت نحو سنة (٢٠ هـ).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة: ٤/ ٣٣٣ (ت ٦٢).

(٥) الأعلام: ٥/ ١٣٢، وأنساب الأشراف: ١/ ٧٩.

(٦) الطبقات: ١/ ٩٦.

(٧) سَبقتْ ترجمته .

الصامت الأوْسيّ» كان يُسمَّىٰ في الجاهلية: «الكامل، فالرجلُ عند العرب، إذا كان شاعراً، شجاعاً، يُحْسِنُ الكتابةَ والسباحةَ والرَّمْيَ، سَمَّوْهُ الكاملَ، وكان سُوَيْدٌ أَحدَ الكَمَلةِ»[1].

ومثلُه «سعدُ بنُ عُبادَة الخَزْرجيُّ»[2]، كان يكتبُ في الجاهلية، وكان من الكَمَلةِ[3]. . . وكان كذلك «الربيعُ بنُ زياد العبسيُّ»[4]، يُقال له مع إخوته: الكَمَلَة[5]. . . وهم: «عمارةٌ الوهَّابُ، وقيسُ الحِفاظ، وأَنَسُ الفَوارس»[6]. وما أكثرَ مَن كانوا يطلبون الرِّفعةَ والكمالَ في العرب! ومن المُفِيد أن يُضافَ هنا هذا الحِوارُ الطريفُ، جرى بين عبد الله بن جُدْعان التَّيميّ، ووالدةِ هؤلاءِ الكَمَلَةِ فاطمة بنت الخُرْشُبِ الغَطَفانيَّةِ، في أحد مواسم الحجِّ بمكة، وهو لا يمكن إلا أن يدلَّ على ارتقاء وتقدُّم ومعرفةٍ.

قيل: إن عبد الله بن جُدْعان لقي فاطمةَ بنتَ الخُرْشُبِ، وهي تطوفُ بالكعبة، وكانت من نساءِ العرب المنْجِبَات، فقال لها: نَشَدْتُكِ بربِّ هذا البيت، أيُّ بَنِيكِ أفضلُ؟ قالت: الربيعُ، لا بل عُمَارة، لا بل أَنَس، ثَكِلْتُهم إن كنتُ أدري أيَّهم أَفضَلُ، أمَا واللَّهِ ما حَمَلْتُ واحداً منهم «تُضْعاً»، ولا

---

(١) الأغاني: ٣/ ٢٥.

(٢) سعد بن عبادة: سيدُ الخزرج، وأحد الأمراء والأشراف في الجاهلية والإسلام، مات بحوران سنة (١٤ هـ/ ٦٣٥ م).

(٣) المعارف: ٢٥٩، وفتوح البلدان للبلاذري: ٤٥٩.

(٤) الربيع بن زياد: أَحَد دُهَاة العرب وشجعانهم ورؤسائهم في الجاهلية. اتصل بالنعمان بن المنذر ونادَمَهُ مدَّةً، ثم أقام في ديار عبس، وحضر وقائع حرب داحس والغبراء. توفي نحو سنة (٥٩٠ م).

(٥) الأغاني: ١٧/ ١١٦.

(٦) المحبَّر: ٣٩٨.

وَلَدْتُه «يَتْناً» ولا أَرْضعتُه «غَيْلاً»، ولا مَنَعْتُه «قَيْلاً»، ولا أَبَتُّهُ «مَئِقاً»[1]. . .

فأمَّا التُّضْعُ: فهو الحَمْلُ في آخِرِ الطُّهْر ومُقْتَبل الحَيْض، وهو غير محمود. . . وأمَّا اليَتْنُ: فأن تخرجَ رِجْلا المولودِ قبل رأسه، وهو مكروهٌ عادةً، وغير مأمون. وأمَّا الغَيْلُ: فهو أن تُرضِعَ المرأةُ ولدَها وهي حامل، فالحليب في ثديها وقتئذٍ يكون فاسداً. . . وأمَّا القَيْلُ: فهو الرضاع عند منتصف النهار في القائلة أو القيلولة. وأمَّا المِئَقُ: فهو المُغْضَبُ المُغْتَاظُ، وهذا غير مُسْتَحبٍّ حين ينام الطفلُ، فربما أفْضَى إلى مرض الطفل أو تخلُّفِهِ. . . فانظر إلى ثقافةٍ عند هذه المرأة البادية، قلَّما وجدنا مثلها اليوم في مجتمعات الحضارة.

* * *

حتى الأسواقُ الموسميَّةُ كانت، فيما رُوِيَ، تحرصُ أيضاً في مواسم انعقادها على استيفاء شروط الكمال، فكانت تحفل بالكَتَبة، ومنهم الخطباء والشعراءُ والقضاةُ، ومنهم كذلك كَتَبةٌ محترفون، يكتبون بين الناس في حوائجهم وعُقودهم، وربما كانوا يتقاضَوْن على كتابتهم أجراً. . . فقد ذكر المرزوقي أن «عمرو بنَ الشَّريد السُّلَميّ» أحبَّ أن يُكافِىءَ «معمرَ بنَ الحارث» على حفاوته به في سوق عكاظ أثناء موسم سنة (٦٠٥ م)، فدعَا إليه «بكاتبٍ وصحيفةٍ»، وكتب كتاباً يمنحهُ به قطعةَ أرضٍ يملكُها في أطرافِ يثربَ[2]. . . وهذه إشارةٌ صريحةٌ، ليس إلى معرفة الكتابة والصُّكُوك والتوثيق في الجاهلية وحَسْبُ، وإنما إلى تَوافُر الكَتَبَةِ المحترفين في المواسم العامَّةِ كسوق عكاظ،

(١) الأغاني: ١٧/١١٧.
(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٨، ١٦٩.

وإلى وجود وثائق للملكية والتمليك، وإلى أن بني سُلَيْم، وهم باديةٌ، كانوا مُسْتَقِرِّينَ، يملكون أرضَهم مِلْكَ قرارٍ دائم، ولم يكونوا رُحَّلاً كما يُقال عن بادية العرب عموماً، من غير تمييز بين مختلف مُجتمعاتهم.

* * *

٣ ـ العقودُ والحسابات:

وقد تأكَّد أن العرب كانوا يكتبون العقودَ والعُهودَ والمواثيق والأحلاف، وكلَّ ما يتفقون عليه من الأمور العظيمة، في سِجلّات خاصة يحفظونها في أماكنَ خاصَّة، للرجُوع إليها عند الحاجة، وقد عُرفت هذه السجلات عندهم بالمَهَارِق والكُتب والصحف[1]... وقد ذكر البلاذري أن قُرَيشاً لمَّا قاطعت أبا طالب وسائر بني هاشم وبني المطلب بن عبد مناف، «كتبوا كتاباً عليهم، أن لا يُناكحوهم، ولا يُبايعُوهم، ولا يخالطوهم في شيء، ولا يكلموهم، وعَلَّقوا الصحيفةَ التي كتبوا ذلك فيها بالكعبة... وقطعوا عنهم المِيرةَ، فكانوا على ذلك ثلاث سنين، لا يخرجون من الشِّعْب إلا في الموْسم...»[2].

وكان العربُ أيضاً يُسجِّلون حساباتهم على صُحُفٍ خاصة، يذكرون فيها ما لهم من حُقوقٍ وما عليهم، وكانت تُسمَّىٰ: الصُّكوك، فإذا اختلفوا في شيء من ذلك، رجعوا إلى ما كتبوا في الصكوك[3]...

* * *

(١) المفصَّل في تاريخ العرب: ٥/ ٥٢٣.
(٢) أنساب اوشراف: ١/ ٢٢٩، ٢٣٤.
(٣) المفصَّل: ٥/ ٥٢٣.

٤ ـ العلامات التجارية:

وقد بلغ من تقدُّمهم، أنهم كانوا إذا خافوا التَّطْفيفَ[1] بالمكاييل، أو العبثَ بالطعام، أو بزِقَاقِ الخمر، وأكياس البُرِّ وغيره من أصناف الحبوب، خَتَموها بخاتَمٍ خاصّ يُقال له: الرَّوْسَمُ أو الرَّوْشَم، وهو خشبةٌ فيها كتابةٌ منقوشةٌ[2]. . . ولعلّ هذا النوع من الكتابة، هو عينُه ما يُكتب على العلامات التجارية والصناعية في هذا العصر. وقد أشار ابنُ منظور إلى كُتب كانت معروفةً أيضاً عند الجاهليين تُسمَّى: «الرَّوَاسيم»[3]، وربما كانت تُسمَّى بها المعاملاتُ التجارية.



٥ ـ أشراف المُعلِّمين:

على أن هنالك مَن ذهب إلى أبعدَ من كل ذلك، لمَّا سَرَدَ أسماء جماعةٍ من وُجوه العرب، سَمَّاهُم: «أشراف المعلّمين وفقهاءَهم»[4]، مُشِيراً إلى أن الجاهلية كانت تعرفُ المعلِّمين الذين يُعلِّمون الناسَ الكتابة. . . ومن أشهر هؤلاء: بِشْر بنُ عبد الملك السَّكُوني الكِنْديُّ في دومة الجندل، وسفيانُ بن أمية بن عبد شمس في مكة، وغَيْلانُ بن سَلَمة بن مُعَتّب الثقفي في الطائف، وعمرو بن زرارة الدارمي التميميّ في هَجَر البحرين، وكان يُسمَّى الكاتبَ، وأبو قيس بن عبد مناف الزُّهري في مكة، وكان يُسمَّى

---

(١) التطفيف: البَخْسُ في الكَيْل والوزن، ونقصُ المكيال.

(٢) لسان العرب: ١٢/ ٢٤٢، وانظر المفصَّل أيضاً ففيه شرحٌ وافٍ لهذا الأمر: ٧/ ٥٥١.

(٣) المرجع نفسه: ١٢/ ٢٤١.

(٤) المحبَّر: ٤٧٥، والمعارف: ٥٥٣.

المعلِّم، وهو الذي كتب كتابَ الحِلْف بين عبد المطلب وخزاعة في دار الندوة[1]. . . وكان الحكَمُ بنُ سعيد بن العاص كذلك مُعلِّماً في الجاهلية، وقد ذكر ابنُ حَزْم أن النبيَّ أمَرَهُ في الإسلام بتعليم الكتابة في المدينة[2]، وقيل أيضاً: إن النبيَّ جعله يُعلِّم الحكمةَ[3]. . . كما ذُكر أن جُهَيْم بنَ الصلت بن مخرمة المطَّلبي كان يُعلِّم الخطَّ في الجاهلية، فجاء الإسلام وهو يكتب، وقد كتب لرسول الله، وهو الذي كتب كتاب الصلح بين الرسول ويوحنه بن رُؤْبَه صاحب أيْلَة[4].

كما أشار الأصفهاني أيضاً إلى وجود مُعلِّمين في الحيرة زمنَ الجاهلية، يُعلِّمون الأولادَ في بيوت أهْلِيهم، أو في الكُتَّاب[5]. . . ذلك لمَّا ذكر أنّ حمّادَ بن زيد بن أيوب التميمي، أحضرت له أُمُّهُ من علَّمه الكتابةَ في دار أبيه، فخرج مِن أكتبِ الناس، وصار كاتبَ الملك النعمان الأكبر. . . ثم حذق ابنُهُ زيدٌ الكتابةَ العربيةَ، وبعدَها الكتابةَ الفارسيةَ، فجعله كسرى على البريد في فارس. ولمّا أيفع إبنهُ عَدِيٌّ[6]، طَرَحَهُ زيدٌ في الكُتَّاب، حتى إذا حذق العربيةَ، أرسله إلى كتَّاب الفارسية، ليتعلَّم الكلامَ والكتابةَ بالفارسية[7].

---

(١) جمهرة أنساب العرب: ٢٣٢، وأنساب الأشراف: ١/ ٧١، والمحبَّر: ٤٧٥.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ٨٠.

(٣) المحبَّر: ٤٦٠.

(٤) الإصابة: ١/ ٢٥٧ ت ١٢٥٦، والطبقات: ١/ ٢٦٨، ٢٨٩.

(٥) الكُتَّاب: موضع تعليم الكتابة، يُجمع على: كَتاتِيب.

(٦) عَدِيٌّ بن زيد العِبَادِي: شاعر جاهلي، نشأ في الحيرة، وتولَّى الكتابة والترجمة في ديوان ملك الفُرس أبرويز. قُتل نحو سنة (٥٩٠ م). وعلماءُ العربية لا يرون شعره حُجَّةً.

(٧) الأغاني: ٢/ ٨٢، ٨٣، والشعر والشعراء: ٢٢٨.

وذُكر أيضاً أن الشاعرَ المرقِّشَ الأكبر[1] كان يكتبُ، وكان أبوه دَفَعهُ وأخاه حَرْمَلَةَ إلى مُعلِّم من أهل الحيرة فعلَّمهما الخطَّ[2]... وقال ابنُ قتيبة[3]: إن المرقِّشَ كان يكتبُ بالحِمْيَريَّة[4]، أي بالخطِّ المُسْنَد.

وجاء في الطبريّ: أن خالدَ بنَ الوليد لمّا فَتَح الأَنْبارَ[5] سنة (١٢ هـ)، رآهم يكتبون بالعربية ويتعلَّمونها، فسألهم: ما أنتم؟ فقالوا: قومٌ من العرب... فقال: مِمَّن تعلَّمتُم الكتابة؟ فقالوا: تعلَّمنا الخَطَّ من بني إيَاد[6]... وقد وجَد كذلك في النُّقَيْرَةِ، وهي من قُرى عَيْن التمر بالعراق،

---

(١) المرقِّش: عمرو بن سعد، من بني بكر بن وائل. شاعر جاهلي، وُلد باليمن ونشأ بالعراق. اتصل مدةً بالحارث أبي شمر الغساني في الشام، ونادمه ومدحه، فاتخذه الحارثُ كاتباً له. عشق أسماءَ بنت عمّه، وقال فيها شعراً كثيراً. لُقِّب مُرَقِّشاً لقوله:

الدارُ قَفْرٌ والرسومُ كما رَقَّشَ في ظهر الأَدِيم قَلَمْ

ورقَّشَ: زَيَّن وأحْسَنَ. توفي نحو سنة (٧٥ ق. هـ/ ٥٥٠ م)، وقيل: إنه كتب على خشب رَحْلِهِ قبيل وفاته أبياتاً من الشعر، فعرف قومُه منها سببَ موته.

(٢) الأغاني: ٦/ ١٢٤.

(٣) ابن قتيبة: (٢١٣ ـ ٢٧٦ هـ = ٨٢٨ ـ ٨٨٩ م)، أبو محمد، عبد الله بنُ مُسْلم بن قتيبة الدِّيْنَوَرِيُّ. من أئمة الأدب، ومن المؤلِّفين الموسوعيّين، وُلد في بغداد، وسكن الكوفةَ، ثم ولي قضاء مدينة الدِّيْنَوَر مدةً فنُسِبَ إليها، وتوفي ببغداد. من كتبه: أدب الكاتب، المعارف، عيون الأخبار، الشعر والشعراء.

(٤) الشعر والشعراء: ٢١١.

(٥) الأنبار: مدينة على الفرات في غرب بغداد، فُتحت أيام أبي بكر، والأنبار: ج نَبْر وهو الهَرْيُ الذي يُجمع فيه القمح، سميت بذلك لأنه كان يُجمع بها أَنَابيرُ الحنطة والشعير وغيرها.

(٦) تاريخ الطبري: ٣/ ٣٧٥، (وإيَادُ قبائلُ عربية كثيرة، خرجوا إلى العراق بعد أن تكاثر المُضَريون، وكان من مَوَاطنهم فيه الأنبار وعين أباغ وتكريت وغيرها...).

صِبْياناً يتعلَّمون الكتابةَ في الكنيسة[1]...

* * *

٦ ـ أدوات الكتابة:

وهنالك أيضاً فوق كل ما سَلَف، دليلٌ على انتشار الكتابة في الجاهلية، نعتقد أن الشكَّ لا يمكن أن يَرْقَىٰ إليه. فقد تبيَّن من اسْتِقْراءِ[2] كلماتِ الكتابة ومُشتقّاتها وأشْبَاهِها، وتَتَبُّع أسماء أدَوَاتها ووسائلها في لغة الجاهليين وأشعارهم، أنهم كانوا يعرفون النَّسْخَ والرَّقْمَ والسَّطْرَ وغيرَها من المفردات الدالَّةِ على الكتابة، ويستخدمون مختلفَ أدَوات الكتابة المعروفة والمُتَوَافِرَةِ حينذاك مثل: القلم، والصحيفة، والقِرْطاس، والسِّجِلّ، والدَّوَاة، والمحْبَرة، والمِدَاد، واللوح، والمجلَّة... وأنهم «لم يُغَادروا وسيلةً يكتبون فيها إلا الْتَمَسُوها»[3]، فكتبوا في الجلد الرقيق الأبيض، وكانوا يُسَمُّونَه: الرَّقَّ[4]، أو الأديمَ، أو القَضِيمَ[5]... وكتبوا في القماش، وكانوا يُسَمُّونَ الصحفَ البيضاءَ المصنوعةَ منه: المهَارِقَ، وهي من حرير أبيضَ يُسْقَى الصَّمْغَ ويُصقَل[6]... وكتبوا في ورق البَرْدِيّ، وكانوا يُسمُّونَهُ أحياناً: القُرْطاسَ وهو الصحيفةُ الثابتةُ التي يُكتب فيها[7]، كما كتبوا في الحِجَارة

---

(١) معجم البلدان: ٥/٣٠١.

(٢) استقرأ: تتبع الأمر لمعرفة أحواله وخَواصّه.

(٣) مصادر الشعر الجاهلي: ٩٢.

(٤) لسان العرب: ١٠/١٢٣ (رقق)، ومنه قوله تعالى: ﴿في رَقٍّ مَنْشُور﴾. (سورة الطور: ٢).

(٥) لسان العرب: ١٢/٤٨٨ (قضم).

(٦) لسان العرب: ١٠/٣٦٨ (هرق).

(٧) لسان العرب: ٦/١٧٢ (قرطس)، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو نزَّلنا عليك كتاباً في قِرطاس﴾. (سورة الأنعام: ٧).

والخَشَبِ والعِظَام وسَعَفِ النخل... وكانوا يصنعون الأقلامَ من القَصَبِ غالباً، وبعضَها من الحديد، وللقلم أسماءٌ منها: المِزْبَرُ والمِرْقَمُ[1]... وكانوا يصنعون الحبرَ أو المِدَادَ، ويحفظونه في الدَّوَاةِ أو المحبرة...

وأشْبَاهُ هذه الكلمات في لغة الجاهليين وأشعارهم أكثرُ من أن نُحيطَ بها خُبْراً في هذا البحث المختصَر، لكنها في جميع الأحوال دليلٌ حاسِمٌ على معرفة الكتابة في الجاهلية وشُيوعها، ولا سيما إذا أضفنا إلى ذلك أن معظم تلك المفردات، استعمله القرآنُ في مواضِعَ كثيرةٍ مِئَاتِ المرَّات... وإلاّ، فما معنى أن تحفلَ لغةُ قومٍ وأشعارُهم بعشرات الكلمات والأسماء إن كانوا لا يفهمون لها معنى أو دلالةً، ولا يعرفون فيمَ استعمالُها؟ بل ما معنى أن يُخاطِبهم القرآنُ بكلمات يجهلون معانيها، ولا يمكن بالتالي أن يقدروا قيمتَها وبلاغتَها والغَرَضَ منها؟ بل ما معنى أن يُقْسِمَ اللَّهُ بالقَلَم وبما يُسَطِّرُه الكاتبون في قوله تعالى: ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُون ﴾[2]، إن كان المخاطَبُونَ لا يفقهون ما يسمعون؟ وهل تستطيع أمةٌ لا تعرفُ الكتابةَ، أن تفهم معنى قوله تعالى: ﴿ قُل لَو كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾[3]...؟ أومعنى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ ما فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾[4]...؟

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٢٥٤.

(٢) سورة القلم، الآية: ١، وانظر تفسير ابن كثير: ٧/ ٧٨، ولسان العرب: ١٣/ ٤٢٧، ٤٢٨ (نون)، وفيها: (ن) تعني الدَّوَاة.

(٣) سورة الكهف، الآية: ١٠٩.

(٤) سورة لقمان، الآية: ٢٧.

إن استعمال القرآن الكريم تلك الكلمات والأسماء[1]، دليلٌ قويّ على أن عرب الجاهلية كانوا يعرفون مُسَمَّياتها، ويستخدمونها منذ أجيال ليست بالقليلة، وأن معرفة الكتابة والقراءة كانت منتشرةً فيهم، على نَحْوٍ هَيَّأهُم أن يَفْقهوا كلام الله، ويُدْركوا أسرارَ بلاغته وإعْجَازِه، ويَعلَموا معانيَهُ ومَقَاصِدَهُ...

* * *

٧ ـ كتبة الوحي والحوائج المختلفة:

وأخيراً نحبُّ أن نشير إلى أنه كان لرسول الله، غيرَ كُتَّاب الوحي، عددٌ كبير من الكَتَبَةِ اختصَّ كلٌّ فريقٍ منهم بعمل من أعمال الكتابة... فريق يكتبُ بين يَدَيْه في حوائجه، وفريق يكتبُ بين الناس في شؤونهم، وفريق ثالثٌ يكتب المُدايَناتِ والعقودَ والمعاملات، وآخَرُ يكتب المغانم، وكاتبٌ يُقدِّرُ ثمارَ الحجاز، وكاتبٌ يكتب إلى الملوك بلُغاتهم، ويترجمُ عنهم، وهنالك فوق كلّ ذلك كاتبٌ عامٌّ، يخلُفُ كلَّ كاتب إذا غاب عن عمله، وكان يَلْزمُ النبيَّ ويُذكِّره بكل شيء هو فيه، ويحتفظ بخاتمه[2]... وقد قدَّر بعضُهم أنه كان لرسول الله في ديوانه «نيِّفٌ وثلاثون كاتباً...»[3].

فأين هي «الأُمِّيَّةُ» التي فسَّروها جهلاً، وأيُّ انتشار للكتابة يُرْجَى في ذلك الزمان، أوسعُ من أن يكون لكل جانب من جوانب الحياة اليومية،

---

(١) انظر على سبيل المثال الآيات: ١٥٤/الأعراف، ١٣٣/طه، ١٠٤/الأنبياء، ٥٨/الإسراء، ٩ و ٢٠/المطففين، ٦/الأحزاب، ٢٩/الجاثية، ١٨ و ١٩/الأعلى...

(٢) العقد الفريد: ٤/١٦١، ١٦٢.

(٣) صبح الأعشى: ١/٦٥، ٦٦ طبعة وزارة الثقافة بدمشق، وفتوح البلدان: ٤٥٧ ـ ٤٥٩.

كاتبٌ خاصٌ يتولّى شؤونه؟. . . فإن قيل: إن بعض أولئك ربما تعلّم الكتابة في الإسلام، كالذي ذكروه عن تعلُّم «زيد بن ثابت الأنصاري»[١]، العبرانية والسريانية في نحو شهر[٢]. . . قلنا: فذاك لا يَنْفي عن الآخَرين معرفتَهم بها زمَنَ الجاهلية، بل هو دليلٌ على وجود الكتابة في المجتمع الجاهلي، بالعربية وغيرها، ودليلٌ على صحة ما أثْبتناه عن وجود المعلِّمين، وإمكانِ التعلُّم في الحاضرة والبادية على السَّوَاء! وقد ذكر ابنُ سعد نحواً من مئة كتاب، أرسلها النبيُّ إبَّانَ الدعوة إلى قبائل العرب، في الحواضر والبوادي، يدعوهم إلى الإسلام، أو يشرحُ لهم فيها «فرائضَ الإبل والبقر والغَنَم والثمار والأموال. . . »[٣]، من أجل حساب الزكاة. . . فما كانت قيمةُ تلك الكُتُب لو أن القوم لا يعرفون القراءةَ والحسابَ، وكانوا ما يزالون قريبي عهدٍ بالجاهلية؟ أليس في هذا دليلٌ على أن الكتابة كانت معروفةً عند الجاهليين؟. . . وهذه إحدى الروايات التي أثبتها ابنُ سعد تقول: إن رسول الله كتب إلى بني زهير بن أُقَيْش، وهم من قبيلة عُكْل بالبادية، فوقف حاملُ الكتاب في سوق الإبل، فسأل: أَفِيكُم من يقرءُ؟ فقال أحدُهم: نعم، أنا أقرءُ، فقال: دُونَك هذا، فإن رسول الله كتبه لكم[٤]. . . ومن هذه الرواية وأمثالها يتأكَّدُ لنا أنه كان، حتى في بوادي العرب، من يُحسِنُ القراءةَ والكتابة، وأن أُمِّية العرب لم تكن جهلاً بالكتابة. . .

* * *

---

(١) زيد بن ثابت: صحابي، وُلد بالمدينة ونشأ في مكة. أسلم، ثم هاجر مع النبي وعمره إحدى عشرة سنة. تفقَّه في الدين حتى صار إماماً في الفُتْيا والقضاء والفرائض. توفي سنة (٤٥ هـ).

(٢) الطبقات الكبرى: ٢/ ٣٥٨.

(٣) المرجع نفسه: ١/ ٢٦٣.

(٤) المرجع نفسه: ١/ ٢٧٩.

المطلب السادس ـ عربُ الجاهلية والحساب:

ولا بُدَّ لنا بعدُ من قَوْلةٍ نقولها في معرفة عرب الجاهلية مبادىءَ الحساب، ردّاً على من زعم أنهم كانوا وقتئذٍ يجهلونها، أو أنهم ما كانوا يعرفون عدداً فوق الألف. . .

ولئن كنا لا نملك أَدِلَّةً حِسِّية، على مدى تقدُّمهم في علم الحساب، لكنّ المحقَّقَ أنهم كانوا، كما أكّد جواد علي، يُعلِّمون أبناءَهُم مع الخطِّ، مبادىءَ الحساب المعروفة في ذلك الزمن، وهي الجمعُ والطرحُ والضربُ والقِسْمةُ، وذلك لحاجتهم إليها في شؤونهم اليومية، ولا سيما التجارية منها[1]. . . وقد عرفنا أن أكثر العرب في الجاهلية، كانوا إمّا تُجّاراً، أو عامِلينَ في جانب من جوانب التجارة، وكانوا يُنظمون قوافلَ عظيمةً، تنتقل إلى البلاد القريبة والبعيدة، حاملةً مَتاجِرَ وعُروضاً وأمتعةً تُقدَّر أثمانُها بعشرات الألوف، وربما أكثر، وكانوا يشتركون فيها، فريق بأموالهم، وفريقٌ بما عندهم من البضائع المختلفة، وآخرون بالسَّعْي والعمل، أو بالخفارة وتوفير الأمن في طُرق المواصلات. . . ولا بُدَّ في مثل هذا النوع من الاتّجار، من ضَبْط حسابه بالكتابة والصكوك، مخافةَ أن يضيع فيه حقٌّ، وقد وردت أسماءُ كثيرين من قريش كانوا يقومون بهذا النوع من التجارة. . . فهذه أيضاً حُجَّةٌ تُسقِط دَعْوىٰ من زَعم أن عربَ الجاهلية كانوا يجهلونَ الحسابَ، أو أنهم ما كانوا يعرفون عدداً فوق الألف! . . .

على أن في القرآن آياتٍ كثيرةً، ذكرت فِئَاتٍ مختلفةً من الأعداد، فيها الآحَادُ والعشَراتُ والمِئَاتُ والأُلوفُ وعشراتُ الألوف ومئاتُ الألوف. . .

---

(١) المفصّل: ٨/ ٣٠٢.

ومنها الثُلُثُ والثُلُثانِ والرُّبْعُ والثُّمْنُ والنِّصْفُ والسُّدسُ والعُشْرُ[1]... وهي إن دلَّتْ، فإنما تدلُّ على أن العرب كانوا قبل نزول القرآن يعرفون معاني تلك الكلمات، ويستعملونها في معاملاتهم، ولا سيما التجارية منها[2]. وقد اعتمد القرآنُ عِلْمهم بالحساب في بيانِ السِّهام والفرائض والزكاة... وأحاط الأعْدادَ والأرقامَ والحسابَ والموازينَ بأهميَّةٍ بالغةٍ، ومَجَّدها في كثير من الآيات، التي تحدَّثَتْ عن خَلْق السماوات والأرض، والأفْلاكِ، ومنازل الشمس والقمر[3]، كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[4]... وقد ذكَّر غيرَ مرَّةٍ بأنه إنما يُفصِّلُ الآيات لقوم يعلمون، لا لِقومٍ جَهَلَةٍ، لا يكتبون ولا يحسُبون، ولا يعقلون ما يُتْلَى عليهم من آيات ربِّهم... وهذا أيضاً دليلٌ آخر على أن العرب كانوا في جاهليتهم يعرفون الحسابَ، ويعلمون مواضِعَ استخدام الأعداد والأرقام... وهو دليلٌ يَدْحَضُ كلِ المزاعم، لأنه فوق الأدِلَّة كافةً مهما بلغتْ حُجَّتُها، وكثيرٌ من أدِلَّة التجهيل أُقيم على حوادثَ فرديَّةٍ، لا يَصِحُّ اتِّخاذُها مِعْياراً للموازنة والقياس، ولا بِناءُ حُكم منها يُطلق على العرب عامَّةً...

ومن ذلك مثلاً، روايةٌ ذكرها عددٌ من المؤرخين القُدَامى، تُفِيدُ أنه كان في شروط صُلْح الحِيرَة، أن تكون بنتُ أَحَدِ رؤسائها، من نصيب أَحَدِ الأعراب، فافْتَدَتْ نفسها منه بألف درهم، فاسْتَقلَّ أصحابُهُ المبلغَ، ولامُوهُ

---

(1) انظر الآيات: ١١ و ١٢ و ١٧٦/ النساء، و ١٤٧/ الصافات، و ٤/ المعارج، و ٩/ الأنفال، و ٤٧/ الحج، و ٩٦ و ٢٤٣/ البقرة، و ١٢٤ و ١٢٥/ آل عمران... وغيرها.

(2) تاريخ الجنس العربي: ٥/١٧٦.

(3) الإسلام ومستقبل الحضارة: ٥٨ و ٥٩.

(4) سورة يونس، الآية: ٥.

في ذلك، إذ هي قادرةٌ أن تدفعَ إليه مبلغاً أكبر! . . . فقال لهم: ما كنتُ أرى أن عدداً يزيدُ على ألفٍ . . . أو: كانت نيّتي غاية العدد[١].

وقد اتَّخَذَ بعضُ الباحثين والمؤرخين من هذه الحادثة الفردية، دليلاً على جهل العرب كافةً وسذاجتهم . . . ومن هؤلاء: فيليب حِتّي، الذي عَدَّها طُرْفةً، ثم جعلها مِعْياراً لسذاجة العرب، فقال: «ومن الطُّرَفِ المُسْتملَحة، التي سَجَّلتْها مُدَوَّناتُ العرب، فجاءَتْ معْياراً يُوازَنُ به بين ثقافة الفرس المغلوبين، وسذاجة العرب الظافرين»[٢]، أن أعرابياً دُفعت إليه بنتُ أحد كبراء الحيرة، فباعها بألف درهم! ثم ذكر بقية الحكاية . . .

والعجيب أن فيليب حتي، عدَّ الحادثةَ من الطُّرفِ الظريفة، ولكنه جعلها في الوقت نفسه مِعْياراً، بَنَى عليه حُكماً بسَذاجة العرب عامّةً، وجَهلهم بالأرقام والأعداد، أو بما فوق الألف، مع اعترافه من جهة أُولى بأن الحادثة فرديةٌ، فلا يصحُّ بهذا اتخاذُها معياراً للحُكم على الجمهور، وأنها من جهة أُخرى وقعتْ لأعرابي، هو مَعْذُور بطبيعته إن كان حقاً يجهل شيئاً . . . والأكثَـرُ غرابةً من ذلك، هو اتّخاذُ قولِ الفَرْدِ حُجَّةً في الحكم على الجماعة، وإهمالُ قول الجماعة الذين اسْتَقلُّوا الألْفَ، لِعلْمهم طبعاً بما هو فوق الألْف من الألوف، وهؤلاء هم أنفسُهم الذين أَجْرَوْا صُلْحَ «الحِيرة» يومئذٍ على مئتين وتسعين ألف درهم، ثم صُلحَ «بانقيا» على ألْفِ أَلْفٍ[٣]، أي مليون درهم! . . . وإذا كان مُؤرِّخُو العرب القُدامَى أَثْبتُوا تلك الحكاية في مُصَنَّفاتهم، فذلك لا يعني أنهم ساقُوها اعتقاداً بصحَّةِ وقوعها، أو دليلاً على

---

(١) تاريخ الطبري: ٣/ ٣٦٦، والكامل: ٢/ ٣٩١، وفتوح البلدان: ٣٤٤.

(٢) تاريخ العرب: ٢١٤.

(٣) تاريخ الطبري: ٣/ ٣٦٣، ٣٦٤. وبانِقْيا: ناحيةٌ من نواحي الكوفة.

جهل العرب، وإنما التزاماً منهم بصدق النقل والرواية، وتسجيل الوقائع اليومية كاملةً كما وصلتْ إليهم.

* * *

صَفْوةُ ما قَدَّمناهُ أنّ جاهليةَ العرب لم تكن جهلاً، وأن معرفتَهم الكتابةَ والحسابَ معرفةٌ قديمةٌ، أمرٌ يُقرِّرُهُ البحثُ العلميُّ القائمُ على النزاهة، والأدِلّةِ الحِسِّيّة[1]... فقد كان في عصر الجاهلية كتابةٌ وكَتَبَةٌ، وحِسَابٌ وحَسَبَةٌ، وفيه مُعلِّمون يُعلِّمون القراءةَ والكتابةَ، ومَبَادِىءَ الحساب، وتجويدَ الخطِّ، وأخبارَ الأوّلين، والحِكمةَ، وفيه كتَاتيبُ للتعليم قامت في المُدن والقُرى العربية، مثل: مكة ويثرب والطائف ودُومَة الجندل والحِيرَة والأنْبار وعَيْن التمر وغيرها[2]، واستُخْدِمتْ فيه كلُّ وسائل الكتابة المعروفة يومَذَاك... ومن شأن ذلك كله، أن يُؤَكّدَ جَدَارةَ عرب الجاهلية، بإقامة الأسواق الموسميَّة، والتوفُّرِ على إدارتها ورعايتها، وتأمينِ مختلف أسباب النجاح لها، فضلاًعن إقامة المواسم الدينيَّة والاجتماعية المختلفة.

* * *

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي: ٣٣، ٥٢.

(٢) المفصَّل: ٨/ ١١٠، ١١١، ٢٩٨.

الباب الخامس

قواعد الأمن في مجتمعات العرب قبل الإسلام

مقدمة: الحالة العامة للأمن في بلاد العرب

الفصل الأول: الحرمات الدينية

- رعاية الحرمات أولى قواعد الأمن

المطلب الأول: الشهور المحرَّمة

١ - النصوص التاريخية

٢ - المأثور من أخبار الجاهلية وحوادثها

المطلب الثاني: الأمكنة المحرَّمة

المطلب الثالث: المُحِلّون والمُحَرِّمون في العرب، والذَّادَةُ المُحرِّمون

١ - جماعة المُحلِّين: انتهاك حُرمة الأمكنة المحرَّمة

انتهاك حُرْمة الشهور المحرَّمة:

الحوادث القَبلية، وقائع الفِجَار، الحوادث الفردية، الحوادثُ غيرُ المحدَّدة والمُحِلُّون.

٢ - طائفة الذادة المُحَرِّمين

المطلب الرابع: التقاليد الدينية

الفصل الثاني: الأحلاف والمواثيق

- الأحلاف والعهود قامت مقام الدولة عند القبائل

- الحلف عقد وعهد وذمة وأمان: حلف ذي المجاز، حلف الفضول، حلف الأحابيش، حلف التنوخ

- الأحلاف والمواثيق كالقوانين والأعراف

الفصل الثالث: الجوار والخفارة

المطلب الأول: معنى الجوار

المطلب الثاني: حقوق الجار

الحالةُ العامّةُ للأمن في عصر الجاهلية ومُجتمعاتُ العرب

لا شك في أن مواسمَ الحجِّ والأسواقِ والأعيادِ، التي كانت تقومُ في أوقاتٍ مُعيَّنةٍ من السنة، على مختلف المواضع من بلاد العرب، في عصر الجاهلية، وما كان يجري فيها من تجارةٍ وتَبادُلٍ للعُروضِ والسِّلَعِ، وانتقالِ للقوافل والناسِ عَبْرَ الفَلَواتِ والصحارى، إنما كانتِ الوجْهَ الصادِقَ الذي تَتَجلَّىٰ فيه الحالةُ العامَّةُ للأمن، والمِعْيارَ الدقيق الذي يُوزَنُ به مِقْدارُها. . . ذلك أن غَلَبَةَ الأمن على المجتمعات تُعَدُّ سبباً رئيساً، وأساساً صالحاً، لازْدِهارِ التجارات، واطِّرادِ المواسم، وانتظام الأسواق. بينما تُؤدّي غَلَبَةُ الخوفِ، وانتشارُ الفوضى والعَيْثِ، واضطرابُ الأحوال، إلى كَسَادِ التجارة، وبَوَارِ الأسواق، وتَعثُّرِ المواسم وانقطاع قيامها.

● **القواعد المطلوبة لاعتبار الأمن غالباً على بلاد العرب كانت متوافرة:**

والناظِرُ في أخبارِ المواسِم الكِبَارِ عند العربِ في عصر الجاهليَّة، يجدُ أنها كانت تَتَميَّزُ بشُيُوعِ الأمنِ في مُعْظَمِها إن لم يكن فيها جميعاً. وكان الناسُ الَّذينَ يقصدونها، أيامَ قيامِها، آمنينَ على أنفُسِهم وأموالهم فيها، مُطْمئنِّينَ إلى سَلامتِهم في السفَرِ والإقامة، مع احْتِرازٍ لا بُدَّ منه لكل مُرْتحلٍ في الدُروبِ البعيدةِ المُمتدَّةِ وسطَ الفَيَافي والبوادي، تحوُّطاً لكل طارىءٍ.

وسنجدُ في استقراءِ حوادثِ التاريخ وأخباره، أن القواعدَ الضروريَّة

اللازمةَ لاعْتِبارِ الأمن غالباً على بلاد العرب، كانت مُتَوافرةً في عصر الجاهلية، في حُدودٍ جَيِّدةٍ، خَيرٍ منها عند كثير من الأُمم الأُخْرياتِ.

ولعلَّ أصدقَ دليلٍ على ذلك، نُقدِّمُه ابتداءً، هو الآيةُ الكريمةُ من قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّاماً ءَامِنِينَ ﴾[1]. . . ومعنى هذه الآية كما أَطْبَق عليه المُفَسِّرون، أنه كان على الطريق الممتدِّ من اليمن إلى الحجاز فبلاد الشام قُرى مُتَواصِلةٌ، قريبٌ بعضُها من بعض، جُعل السَّيْرُ بينها على مَراحِلَ، والمرحلةُ مسافةٌ قَدرُها نحوُ أربعة وعشرين ميلاً، كان الراكبُ على الإبل يَقْطعُها في يوم، فكانوا يسيرون فيها بتجاراتهم آمِنينَ من كل مَكْروهٍ، لا يخافون شيئاً في ليلٍ أو نهار[2]. . . وأضاف ابنُ منظور أنهم كانوا لا يحتاجون في سَفَرِهم هذا إلى زادٍ، من لَدُنْ وادي سبأ باليمن إلى الشام[3]. وهو دليلٌ على كثرة ما كان في الطريق من مَرافِقَ وقُرى يجدون فيها الزادَ والمأوَىٰ والأمانَ. . . وقد أكَّدَتِ الآثارُ المَعينيَّةُ التي وُجِدَتْ قريباً من مدينتَيْ العُلا وتَبُوك بوادي القُرى، في الحجاز، أنه كانت هنالك جُملةٌ من المُسْتَوْطَناتِ استُعمِلتْ مراكزَ لتبادُلِ البُرُدِ، وعَنَابِرَ لخزن البضائع[4].

● انتشار بيوت التجارة على طول الطريق الغربي للتجارة:

فهل هنالك دليلٌ خيرٌ من هذا على أن طرُق التجارة كانت آمِنَةً، وأن

---

(١) سورة سبأ، الآية: ١٨.

(٢) تفسير ابن كثير: ٥/٥٤٣ ـ ٥٤٤، وتفسير القرآن الكريم: ٢٢/٦٩، وتفسير الجلالين: ٥٦٥، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم: ٤٩٦، وكلمات القرآن: ٢٦٢.

(٣) لسان العرب: ١٥/١٧٨ (قرا).

(٤) تاريخ العرب: ٨٨.

العُمْرانَ كان بذلك مُتَّصِلاً بينَ اليمن ووادي القُرى إلى بلاد الشام؟. . . بل هنالك دليلٌ آخَرُ من القرآن الكريم أيضاً. . . ذلك أنه لمّا نَزَل قولُه تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا ﴾[1]، قال أبو بكر: يا رسولَ الله، فكيف بتجار قريش الذين يختلفونَ بين مكة والمدينة والشام، ولهم «بيوتٌ مَعْلومَةٌ» على الطرق، فكيف يستأذِنون، وليس فيها سُكّانٌ[2]. . .؟ فنزلت الآيةُ الكريمةُ: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُواْ بُيُوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ﴾[3]. . . وإذا تَدبَّرْنا هذا الكلامَ وجدنا فيه إشاراتٍ بَيِّنَاتٍ إلى عِدَّة أمورٍ، أهمُّها أربعةٌ جديرةٌ بالاهتمام والبحث. . .

الأول: وجودُ بيوتٍ على طريق التجارة الغربي في جزيرة العرب، ينزلها تُجَّارُ القوافل في أسْفَارهم، للراحة والتزوُّد بالماء، وربما للتجارة ومُقايضة أهل المنطقة بالسِّلَع والعُروض.

الثاني: أن تلك البيوت كانت مَرافِقَ عامَّةً، ولم تكن مِلْكاً خاصّاً لأحَدٍ يَنْزِلُها، أو يَسْتثمِرُها بالإجَارَةِ، وإلاّ لوَجَبَ عليهم اسْتِئذانهُ أيضاً في النزول بها.

الثالث: أنها لم تكن مَضَارِبَ أو خِيَاماً من صوف أو وَبَرٍ أو سَعَفِ نخيل، ولو كانت كذلك لَقَوَّضُوها وحملوها معهم، وإنما كانت مَبْنِيَّةً على نحوٍ ما، يُبْقيها قائمةً على حالٍ ثابتةٍ «مَعْلُومةٍ»، تسمحُ للتجار والحجَّاج أن يَأْوُوا إليها كلَّما مَرُّوا بها.

الرابع: أنها كانت تظلُّ خاليةً «غير مَسْكونَةٍ» من الناس، إلا في أيام

---

(١) سورة النور، الآية: ٢٧.

(٢) تفسير الجلالين: ٥٨٤.

(٣) سورة النور، الآية: ٢٩.

المواسم ومُرور قوافل التجار والحجَّاج والمسافرين، وهو دليلُ استقرار المناطق التي كانت تقومُ بها، أو ثباتِ القواعد التي تُنظم العلائق بين التجار وأهل تلك المناطق.

ويُفهم مما ذكره ابنُ كثير في تفسير الآية، وكذلك ابنُ منظور، أن تلك البيوت كانت كالخانَاتِ وحوانيت التجار، أو كالفنادق ومنازل الأسفار التي تنزلُها السَّابِلَةُ عادةً، ولا يُقيمون فيها إلا مُقامَ الظاعِن. وكلُّ شاخِصٍ للمسير من مدينةٍ إلى أخرى ظاعِنٌ، وهو ضدُّ المقيم، والسَّابلةُ هم أبناءُ السبيل، المختلفون على الطرقات في حوائجهم، المسافرون يقصدون بلداً لأمور تلزمهم[1]. . . وعلى ذلك يمكن القولُ إذن، بأن تلك البيوت لم تكن لِتُنشَأَ مصادفةً وعَبَثاً، من غير نظام وراء إنشائها، ولم تكن لِتُقامَ على طريق طويلٍ، مُمتدٍّ عبرَ الجبال والصحارى والوديان، لو لم يكن الأمنُ مكفولاً لها، في حُدودٍ مقبولةٍ، تجعلُ التجارَ والحُجَّاجَ والمسافرين مُطمئنّين غالباً إلى نزولهم بها، مُرتاحين إلى الحماية التي يُوفِّرها لهم: جِوَارُ أهلِ المناطق التي تقعُ البيوتُ فيها، وأَخْذُهم في سفرهم بقواعد الاحْتراز الضرورية لكل مسافرٍ في قافلةٍ، على طُرقٍ بعيدة، في أَرْضِينَ واسعةٍ مُتَرامِية. . . فإذا كان الأمنُ والنظامُ أكثَرَ حالِ الطُرق في عصر الجاهلية، فلا رَيْب أن حالَ المجتمعاتِ المستقرَّةِ يومئذٍ في المدن والقُرى والأرياف كان خيراً منه، إذ لو لم يكن الأمنُ غالباً عليها، لما انتشرتْ تجارةُ القوافلِ في مُختلفِ رُبوعها، ولا انْعَقَدتْ مواسمُ الحجِّ والتجارةِ بالمواعيدِ المقرَّرةِ لقيامِها من كلّ سنةٍ، ولا استمرَّ قيامُ بعضِها في مواعيده قُروناً طويلةً، ولا قصدَها أحدٌ من العربِ،

---

(١) تفسير ابن كثير: ٥/ ٨٥، ولسان العرب: ٢/ ١٤ (بيت)، و ٨/ ٣٣٢ (متع)، و ١١/ ٣٢٠ (سبل).

فضلاً عن تُجّار الأُمم الأخرى، على نحوِ ما كان في مكَّةَ، وعُكَاظَ، وهَجَرٍ، وعُمانَ، والشِحْرِ، وعَدَنٍ وغيرها من مواسم العرب.

* * *

● **من عيَّروا العرب بالغزو لم يعيِّروا غيرهم بما هو أشدُّ وأعتى:**

ما اجْتَزَأْتُ بهذا الكلام عن البحث في قواعد الأمن عند العرب، وإنما قدَّمتُه مدْخَلاً إليه، وأنا لا أجهلُ ما كان من قبائل الأعراب، وبعض قبائل البادية، مثلما كان في مجتمعات سائر الأُمم قديماً، من أعمال الغَزْوِ والغارات، وما كان يَتخلَّلُها ويُعْقِبُها من السَّلْبِ والنَّهْبِ، ولا سيما في حالاتِ القحطِ والجدْب...

والعجيبُ أن المؤرِّخينَ والمُسْتشرِقينَ عيَّروا العربَ جميعاً بما قام به بعضُ قبائلهم من الغزو، كما عيَّروا القبيلةَ كلَّها بما قام به بعضُ أبنائها، بينما بُرِّرَ هذا الأمرُ لِغَيرهم من الأمم. !

يقول بْرِسْتِد: «... والشعبُ الذي تجتمعُ فيه قوَّةُ البنْيةِ، والجَلَدُ، والبأسُ، يميلُ غالباً إلى الغَزْوِ والنَّهْبِ، والذي يميلُ إلى الغزو والنهب، يَجْنَحُ إلى الارْتحالِ من مكانٍ إلى آخَر. وعلى هذا كانت قبائلُ الجرمان في أوربة، يتَّبِعُون مَيْلَهمُ الفِطريَّ إلى الغزو والنهبِ والتنقُّلِ من مكانٍ إلى آخر، ومعهم نِسَاؤُهم وأولادُهم وأقرباؤهم...»[1].

ولم يكن للجرمان حتى مطلع العصور الوسطى، أي أوائل القرن السادس للميلاد، قُرىً أو مُدُنٌ أو مُسْتوطَناتٌ يعيشون فيها، وإنما كانوا ما يزالون رُحَّلاً، يَتَقلَّبُونَ في الأرض، يَغْزُون الرومان حيثما وجدوهم، حتى

---

(١) العصور القديمة: ٦٤٨ ـ ٦٤٩.

ضَعُفَ الرومانُ عن صدِّ غَزواتهم، وسَلْبِهم أسْلابَهُم، ونَهْبِهم أرزاقهم، فعَمَدَ إمبراطورُ الرومان إلى تدبيرٍ جديدٍ، سُمِّيَ «مبدأَ الضيافَةِ الإلزاميَّةِ»، كما قال المؤرِّخُ الإنكليزيُّ فِشِرْ، فصار كلُّ رومانيّ بموجبه مُكْرَهاً على التخلّي عن ثُلُثَيْ ما يملك، إلى مَن ينزلُ به من الجرمان البرابرة غَصْباً وعُنْوةً! وقد بَرَّرَ الإمبراطورُ هذا التدبير بأن عشائر الجرمان تُعَدُّ حليفةً للإمبراطورية الرومانيَّة[1]، فاستحقَّتْ بالحِلْفِ ما يُؤدَّىٰ إليها!

فتأمَّلْ كيف برَّرَ برسْتِد الميلَ الفِطْريَّ إلى الغَزْوِ عند قبائلِ الجرمان، بالقوَّةِ والبأسِ والجَلَدِ، وكيف سمَّاهُ فِشِرْ مبدأ الضيافة الإلزاميَّة... ثم انظُرْ فيما زَعَمهُ المؤرِّخُ الإنكليزيُّ برنارد لويس عن الغزو عند العرب، فقد سمَّاهُ سَطْواً، وقال: إن «السطْوَ مهنةٌ طبيعيَّةٌ وشرعيَّةٌ طِبقاً لمبادىء العربِ الأخلاقيَّة»[2]... وانظرْ كذلك إلى فيليب حِتّي ورفيقَيْه يجعلون الغزو عند قبائل العرب نوعاً من اللصوصيَّة، ورُكْناً من أركان الاقتصاد في مجتمعاتهم، ورياضةً قوميَّةً خاصَّةً بهم، ونموذجاً للأعمالِ التي تليقُ بذوي الرجولة منهم[3]... وقريبٌ من هذا قاله مُؤرِّخونَ عربٌ وأعاجم، ولا سيما ابن خلدون!

وكأن قبائلَ العرب الغازِيَةَ كانت بِدْعاً في تاريخ العالم القديم، لا مثيل لها في الغَزْو بين سائر الأمم، أو كأن العالمَ لم يشهدْ قبل العرب جماعةً من الصعاليك الفقراء، تكْمُنُ في الجبال للأغنياء، فتُغِير على أموالهم لِتُوَفِّرَ معيشتَها، فأخذَ العربَ جميعاً بفِعْل فئةٍ قليلةٍ منهم، مع أن ذلك وقع في

---

(١) تاريخ أوربة في العصور الوسطى: ٢٠، ٢٥.

(٢) العرب في التاريخ: ٥٧.

(٣) تاريخ العرب: ٥٣.

العصور القديمة[1]، ولم يأخُذِ الإنكليزَ بما فعلهُ نُبلاؤهم في القرن الخامس عشر الميلادي، حينما ضاقُوا ذَرْعاً بحياة السِّلْم، بعد انتهاء حرب المئة عام مع فرنسا، فأقاموا جيوشاً من المرتزقة، يحاربُ بعضُهم بعضاً، ويَسْتَخدِمُونها في الإرْهاب، والعُدوانِ على المسافرين، واغتصابِ النساء والأموال، وقتْلِ الأبرياء... وكان أكثَرَهم شهرةً فيها نبيلانِ يتنافَسانِ على عرش انكلترا، شِعارُ أحدهما وردةٌ حمراءُ، وشعارُ الآخَر وردةٌ بيضاءُ، فعُرِفت حروبُهما بحروب الوردتين[2]... وشتَّانَ ما بين قوم، في القرن الخامس عشر، يذهبون إلى الغَزْو كراهةً للأمن والسلام، وقومٍ، في القرن الخامس أو السادس، يدفعُهم شُحُّ الطبيعةِ، وجَذْبُ الأرضِ، على كُرْهٍ منهم، إلى الغارة والغَزْو.

● **لم يكن العربُ جميعاً صعاليك:**

وإذا طُرِح الغلُوُّ في إضافة أعمال «الغارة والغزو»، وما يُرافقها أو يُعْقِبها من «النَّهب والسَّلْب» إلى العرب كافةً، في حُكم عامٍّ لا يستثني منهم أحداً، وكأنه لازِمةٌ تَلْزَمُهم، دون سائر الأُمم، كلما ذكرهم باحثٌ أو مُؤَرِّخٌ، فإن المحقِّق في أخبار الجاهلية، مع بعض النزاهة والرَّوِيَّة، يستطيع أن يستقصيَ عدداً كبيراً من ضَوابط الأمن عندهم، كانت من غير شك تُوفِّر لهم سلاماً وأمناً ضمن حدودٍ مقبولة ومعقولة، ولا سيما في مجتمعاتهم بالقُرى والأرياف، كما في الأسواق العامَّة، وطرُق التجارة، ودُورِ العبادة. وهو ما

---

(١) العصور القديمة: ٣٥٠٠ ق. م ـ ٤٧٦ م (تاريخ سقوط روما)، والعصور الوسطى: ٤٧٦ م ـ ١٤٥٣ م (تاريخ سقوط القسطنطينية)، وتبدأ العصور الحديثة منذ ١٤٥٣ م، وهو المعروف عند المؤرخين كافة.

(٢) تاريخ أوربا في العصور الوسطى: ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

أتاح للعرب وغير العرب، أنِ يُنظِّمُوا قوافلَ التجَّارِ والمسافرين والحجَّاج، ويَتنقَّلوا في أصْقَاعِ شبه الجزيرة، آمنينَ على أنفسُهم، ومُطْمئنِّينَ إلى سلامة أموالهم غالباً. . .

ولا شك في أنه كانت عند العرب، كما عند سائر الأمم، حالاتٌ شاذَّةٌ، تُعَدُّ نواقِضَ للأمن، يخرجُ فيها بعضُ الناس على تقاليد مجتمعاتهم، وينتهكون القواعدَ التي تُحْكم ضوابطَ الأمن، بأعمالٍ سبق أن تحدَّثنا عنها في كلامنا على مجتمعات العرب، وهي تتفاوتُ بين غاراتٍ يُشِنُّها بعضُ الصعاليك، وغزوٍ تنهض له القبيلةُ لأسباب مختلفةٍ مُبَرَّرةٍ.

* * *

الفصلُ الأول

الحرمات الدينية

لا بُدَّ قبل استقصاء القواعدِ، التي كانت تُوفِّر الأمنَ في مجتمعات الجاهلية، من التفريق بين نوعين من المناطق كانا في جزيرة العرب: **النوع الأول**: ما كان يُسمَّى: «أرضَ مملكة وأمرٍ مُحْكَم»[1]، أي أرضَ دولةٍ لها مَلِكٌ يُحْكِمُ ضَبْطَ الأمورِ فيها، ويحفظُ الأمْنَ والسَّلامَ لها ولمن يقصدُها وينزلُ بها... وإذا نظرنا وجدنا أن هذا النوع كان يُغَطي منطقةً واسعةً من بلاد العرب، تشملُ ممالكَ اليمنِ وعُمَانَ والبحرين ودُومةِ الجَنْدل والحِيرة والشام. **والنوعُ الآخَرُ**: ما كانت أرضُه مُوَزَّعةً بين جُمهورٍ من قبائل العرب، ويشملُ نَجْداً والحجاز وبعضَ تهامة، والباديةَ الممتدَّةَ من شَمالِ شِبْه الجزيرة إلى مَشَارف الشام والعراق... فكأن كلَّ قبيلة فيها كانت دولةً صغيرةً، لها رئيسُها وشيوخُها وأبناؤُها، وديَارٌ خاصَّةٌ بها معلومةٌ، ولا سيما إذا كانت من القبائل المستقرَّة في القُرىَ والأرْياف. وكانت تربطُ القبائلَ في هذه المناطق، فضلاً عن الوحدة في اللغة والعادات والعبادات، عهودٌ أحْكَمتْ كثيراً من علائقهم، فقامت بينهم مقامَ الدولة، وبينما كان الملوكُ يتقاضَوْن العُشُورَ في المناطق الأولى مُقابل توفير الأمن للتجّار في الأسواق الموسمية، كان رؤساءُ

---

(١) المحبَّر: ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

القبائل وسادتُها يتقاضَوْن جُعَالَةً من قوافل التجّار مُقابلَ مُرورها بسَلامٍ في مناطقهم، وكان بعضُهم ينصب نفسَهُ حاكماً للسوق التي تقوم بأرضه، ويتقاضَى من التجار ضريبةَ العُشُور مقابل توفير الأمن لهم في السوق.

على أن حالةَ سَلْمٍ شاملٍ كانت تعمُّ بلادَ العرب جميعاً، من أَدْناها إلى أقصاها، في أربعة شهور حُرُمٍ من كل سنة، مثلما تعمُّ الأماكنَ المقدسةَ في سائر شهور السنة... وفيما خَلا هذه الحالة، كانت تُنظِّم شؤونَ الأمن قواعدُ مختلفةٌ، أَهمُّها: أَحْلافُ القبائل ومَواثيقُها، والإيلافُ، والجِوَارُ، وخِفَارةُ القوافل، والمصاهَرةُ بين سادات القبائل، وكثيرٌ من العادات والتقاليد، التي يمكنُ اسْتخلاصُها من مذهب العرب في اعتبار الأَمْن والأَمَان والأمانة من مكارم الأخلاق، فالأمنُ: نقيضُ الخوف، والأمانةُ: نقيضُ الخيانة، والأَمانُ: العهدُ والحمايةُ والذِمَّةُ والطمأنينةُ، والإيمانُ: التصديقُ[1]... وفي رأس هذه جميعاً تأتي قاعدةُ الحُرمَات.

● **رعايةُ الحُرُمات أُولى قواعدِ الأمن:**

وتُعَدُّ رعايةُ الحرُمات وما اتصل بها من التقاليد الدينية والاجتماعية، قاعدةً رئيسةً كبرى، من قواعد توفير الأمن والأمان عند العرب في عصر الجاهلية، وهي من الشعائر الدينية المقدَّسة، التي كانت من شِرْعَةِ الحنيفيَّة فيهم، فظلُّوا عليها «يُعَظِّمون أن يأتوا شيئاً من المحَارِم، أو يَعْدُوَ بعضُهم على بعضٍ في الأشهُر الحرُم، أو في الحَرَمِ... فكانوا يأمَنُونَ في الأشهُر الحرُم، وفي الحَرَم...»[2]، وكان فيهم حُنَفَاءُ، ومُشْرِكون، ووَثَنِيُّون، وصابِئَةٌ، وعَبَدَةُ نجومٍ وملائكةٍ وجِنٍّ، وبعضُ أهل الكتاب، وغيرُهم.. فكان

---

(١) لسان العرب: ١٣/ ٢١ ـ ٢٢ (أمن).

(٢) أخبار مكة: ١/ ١٩٢.

جميعُ أولئك يقصدون كعبةَ مكة، يجمعُهم الحجُّ، على اختلاف مِلَلِهم، وأهوائهم، وعقائدهم، وبيئاتهم، لأداءِ هذه العبادة، وللاجتماع في موسم الحجّ، وأسواقه، في أَمْنِ الأشهُر الحرُم، وأمْنِ الحَرَم، الذي شملَ الخَلْقَ جميعاً، حتى الحيوانَ والنباتَ[1]... وهذا ما أكَّدهُ اليعقوبيُّ لمَّا ذكر أنهم كانوا يجتمعون في الأسواق كلما انعقدت مواسمُها، فيأمنون فيها على أموالهم وأنفُسِهم[2]، لا يخشَوْنَ من أحد شيئاً يكرهونَه، من ظُلمٍ، أو بَغْيٍ، أو ثأرٍ، أو عُدْوان[3]... ويُعَدُّ كذلك دليلاً على تَمَسُّكِهم بالحُرُمات، قولُ الملك النعمان بن المنذر في ديوان كسرى أبرويز، يفتخرُ بالعرب: «وأمَّا دِينُها وشَريعتُها، فإنهم مُتَمسِّكونَ به، حتى يبلغَ أحدُهم من تَمسُّكهِ بدينه، أنَّ لهم أشْهُراً حُرُماً، وبَلَداً مُحرَّماً، وبيتاً مَحْجُوجاً يَنْسُكُونَ فيه مَناسِكَهم، ويذبحون فيه ذبائحهم، فيَلْقَىٰ الرجلُ قاتلَ أبيه أو أخيه، وهو قادرٌ على أخْذِ ثأره، وإدْراكِ رغبتِهِ منه، فيحجزهُ كَرَمُه، ويمنعُه دِينُه عن تناوُلِهِ بأذَى»[4].

وعلى ذلك، فالحرُماتُ التي كان يعمُّ فيها الأمنُ والسلامُ جميعَ بلاد العرب، كانت على ضَرْبَيْن: أحدُهما: أزمنةٌ مُحرَّمةٌ، والآخَرُ: أمْكِنَةٌ مُحرَّمة، وكان من أكبر العار عند عرب الجاهلية، أن يتجاوَزَ أحَدُهم حدودَ

---

(١) مطلع النور: ١٥٤، ١٥٧، وأخبار مكة: ١/ ٧٢ ـ ٧٣، ١٣٧ ـ ١٣٨، ١٦٩، وتاريخ الكعبة: ٤٦، ٤٧، ١١٠، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، والمفصَّل: ٨/ ٣٢٦، وانظر سورة التوبة: الآيات ٢٨ ـ ٣١... وقد حَرَّمتْ على المشركين أن يَقْرَبُوا المسجدَ الحرام بعد العام الذي كانت فيه حجة الوداع، وهي دليلٌ على أنهم كانوا يأتونه في المواسم على اختلاف مذاهبهم.

(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

(٣) العقد الفريد: ٥/ ٢٥٣.

(٤) المرجع نفسه: ٢/ ٧.

المكان الحرام، أو الشهر الحرام، بفِعْلِ شيءٍ من المحرَّمات. . . وقد جاء في أخبار الجاهلية أن بعض بني يربوع بن ثعلبة، من قبيلة تميم، نَهبوا يوماً ما أهْدَاهُ أحدُ ملوكِ حِمْيَر من كسْوَةٍ إلى الكعبة، ثم قصدوا مكةَ في موسم الحج، فلما كانت أيامُ «مِنَى»، بَلَغَ العربَ هنالك ما فَعَلُوهُ، فهجموا على بني تميم وهم آمنون في الموسم، وغَدَرُوا بهم، فسُمِّيَ ذلك العامُ: «عامَ الغَدْرِ»، فأرَّخُوا به، إذ عَدُّوهُ من الحوادث العِظام في تاريخهم، لأن مَن يَدخلِ الحرَمَ، مهما بلغت جنايتُه، يُصبحْ آمِناً، و«مِنَى» من الحرَم، ومَوْسِمُها من شعائر الحجّ، وزَمَنُهُ في الأشهُر الحرُم. . . والغَدْرُ عندهم مَنْقَصَةٌ عظيمةٌ، يُعَيَّرُ بها الغادِرُ، فهو خيانةٌ، وتَضْييعٌ للعهد، والمحرَّماتُ دِينٌ، وسُنَّةٌ، وتقاليدُ آباءٍ وأجداد، ونَقْضُها أشَدُّ نُكْراً من نَقْضِ العهد!

على أن هذا الحادث، يجب ألاّ يَحْمِلَنا على الظنّ بأن العرب قتلوا أحداً من بني تميم في «مِنَى»، وإنما هو عُدوانٌ عليهم بالضَّرْب والأذَى لا أكثر، فما كان يُمكن شَهْرُ السلاحِ في المكانِ الحرام والشهرِ الحرام، ولم تذكر الرواياتُ التاريخيَّةُ شيئاً من ذلك، مع أنهم ظلُّوا يُؤَرِّخُونَ بعام الغَدْرِ حتى كان عام الفيل (٥٧١ م)[١]، وكان بينهما، على ما زعم ابنُ حبيب، مئةٌ وعَشْرُ سنين[٢]، أي أن الغدرَ وقع نحو سنة (٤٦٢ م) في عهد قصيّ بن كلاب.

ويُفهم من مُطابقة نصوص وردت عن الأزرقي وابن منظور والزَّبيديّ، أنه بلغ من تَعْظيمهم حُرْمةَ الحرَم في الجاهلية، أن الرجل يكون أحياناً جاهلاً آدابَ الحرَم وتقاليدَ الحُرْمة، فيُحْدِثُ حَدَثاً في الحرَمِ أيام الحجّ، كأنْ

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٢١، وتاج العروس: ١٣/ ٢٠٣ (غدر).

(٢) المحبَّر: ٧ ـ ٨.

يضربَ أحداً أو يلطِمَهُ أو نحو ذلك، ثم يبرِّرُ فِعلهُ بقوله: إني صَرُورَة!...
أي ما حَجَجتُ قطُّ، ولا عرفتُ حُرْمةَ الحرَم[1]، فلا يَعْرِضُ له أحدٌ بسوء، ويمتنعُ على الموْتُورِ منه أن يطلبهُ بالقِصَاص أو الثأر، ويقولون له: هو صَرُورة، فإيَّاكَ أن تَهِيجهُ... فكانوا يَعدُّون الجهلَ بتقاليد الحرَم والحُرْمةِ عُذْراً، ومنه قولُهم: «دَعُوا الصَّرُورةَ بجهله، وإن رَمَىٰ بجَعْرِهِ في رَحْلِهِ»[2]، حتى جاء الإسلام، فقال الرسول عليه السلام: لا صَرَورةَ في الإسلام، وإن من أَحْدثَ حَدَثاً أُخِذَ بحَدَثِهِ، أي أن الجهل بالقانون لا يُعَدُّ عُذْراً[3].

ويتصل أيضاً بتقاليدهم في تعظيم الحرُمات، وما يُؤدّي إليه ذلك من شُيوع الأمن والطمأنينة، أن الرجل كان في الجاهلية، إذا لَقِيَ في الشهر الحرام رجُلاً يخافُه، فكان حَسْبُهُ أن يقول له: «حِجْراً مَحْجُوراً...»، أي حراماً مُحرَّماً عليك في هذا الشهر، فلا يبدؤه منه شَرٌّ[4].



---

(١) صَرُورٌ وصَرورةٌ: أي لم يحجَّ قَطُّ، وأصلُه، من الصَرِّ: الحَبْسُ والمنعُ، والصَّرورةُ أيضاً: الذي امْتَنَع من النساءِ، وتَركَ النكاحَ، وهو فِعلُ الرهبان.

(٢) الجَعْرُ: ما تَيبَّسَ من الثُّفْلِ أو العُذْرَةِ.

(٣) أخبار مكة: ١/ ١٩٢، ولسان العرب: ٤/ ١٤٠ (جعر) و ٤/ ٤٥٣ (صَرر)، وتاج العروس: ١٢/ ٣٠٨ (صرر)، وفقه اللغة: ٥٩.
(ويبدو أن تصحيفاً وقع على النص في كتاب الأزرقي، فأصابت نقطةٌ حرفَ الصادِ في كلمة «صَرُورَة»، فصارت «ضَرورة» بالضاد، بمعنى الاضطرار، فنقله الأفغاني في كتابه (أسواق العرب: ٧٩) كما وجده، من غير تحقُّق، وهو غلطٌ واضح، ولو كان الأمرُ كذلك لما قالوا: دَعُوا الضَّرورةَ بجهله، كما ذكر الأفغاني، وإنما باضطراره... فتكون الضرورةُ هي التي حَمَلتْه على ما فعل، وليس الجهل، إذ يُفْترضُ بالمُضْطَرِّ معرفةُ ما هو مُقْبِلٌ عليه من المخالفة، ولكنه يفعله اضطراراً. فالصواب إذن هو: الصَّرُورة، بالصاد). ـ المؤلف ـ.

(٤) لسان العرب: ٤/١٦٧، وتاج العروس: ١٠/ ٥٣١ (حجر).

المطلب الأول ـ الشهورُ المحرَّمة:

وهي، كما نصَّ ابنُ حبيب، من السُّنَنِ التي كانت الجاهليةُ سنَّتْها، ثم أبقاها الإسلام[1]. . . وكانوا يُعظمونها، ولا يُخْفِرون فيها ذِمَّةً[2]، ولا يَظلِمونَ أحداً[3]. ومَن كان له أعداءٌ يخافُهم على نفسه، كان يأمَنُ فيها منهم، حتى أن الرجلَ كان إذا لقِيَ فيها قاتلَ أبيه أو أخيه، لم يَعْرِضْ له بسوءٍ، تعظيماً لحرمة تلك الشهور[4]، التي تُعَدُّ هدنةً دينيَّةً مُقدَّسة، يحرُمُ فيها حملُ السلاح، والقتلُ أو الثأرُ، والظلمُ والبَغْيُ والعُدوان. ولا يَحِلُّ فيها شَهْرُ السلاح إلا في حالة واحدة هي الذَوْدُ عن الحرمات، والدفاع عن المحرمين.

والمعروف أن الشهور المحرَّمة عند العرب كانت أربعةً، ثلاثةٌ منها سَرْدٌ مُتَعاقِبةٌ هي: ذو القعدة وذو الحجَّة والمحرَّم، وواحدٌ فَردٌ هو: شهرُ رجَب الذي بين جُمادَى الآخرة وشعبان[5]. . . وكانت العربُ إذا فَرغَتْ من أداءِ فريضة الحجّ، اجتمعتْ إلى «القَلَمَّسِ الكِنَانيّ»، وهو فَقِيهُ العرب ومُفْتِيهم في شؤون دينهم، فكان يَخطبُهم، ويُذَكّرهم بحرمة الشهور الأربعة، ويحضُّهُم على تعظيم حُرُماتهم وشعائرهم[6]. وقد حقق جواد علي، في

---

(١) المحبَّر: ٣١٩.

(٢) خَفَرَ: الرجُلَ يَخْفِرُهُ أجَارَهُ وأَمَّنَهُ، وأَخْفَرَهُ يُخْفِرُهُ: نَقَضَ عهدَهُ وذِمَّتَه.

(٣) أخبار مكة: ١/ ١٨٠.

(٤) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٥٤، وأخبار مكة: ١/ ١٨٤، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٩، وعجائب المخلوقات: ١٠٩، ولسان العرب: ١٢/ ١٢١ (حرم).

(٥) طبقات ابن سعد: ٢/ ١٨٦، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٩، والأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٢١، وشرح القصائد السبع: ٥٢١. . .

(٦) المحبَّر: ١٥٦، وسيرة ابن هشام: ١/ ٤٤ ـ ٤٥، وأخبار مكة: ١/ ١٨٤.

مُصَنَّفاتِ الروم والسريان، أن عرب العراق والشام كانوا، كعرب الجزيرة، يُحرِّمون القتالَ في الشهور المحرَّمة، ويحجُّون مرتين في السنة، إحداهما في وسط الربيع (نيسان ـ أبريل)، والأخرى في الصيف (تموز وآب ـ يوليو وأغسطس)[1]، وأن النبط كانت لهم كذلك أشهرٌ حرُمٌ ثلاثة، أوّلُها في أول السنة، والآخَرانِ في نهاية الصيف، كانوا يحجُّون فيها، ويعمٌّ بينهم الأمنُ والسلام[2].

ولا شك في أن العرب كانوا على قدرٍ كبير من الحِيلَةِ وحُسْنِ التدبير، لمّا جعلوا مواسِمَ مُعْظَم أسواقِهم الكبرى، تقومُ في الأشهُر الحرُم. ليَضْمنوا الأمنَ والسلامَ للتجّار والزوّار، فيها أو في الطرُق الموصِلَةِ إليها... ففي شهر رجب تقومُ أسواقُ حُبَاشَة وصُحَار ودَبا، وفي شهر ذي القعدة تقومُ أسواقُ حضرموت وعكاظ والمجنَّة، وفي شهر ذي الحجة تقومُ سوق ذي المجاز، وفي شهر المحّرم تقوم سوقُ حَجْرٍ وسوقُ نطَاةٍ... ولكنْ، يستوقفُنا هنا قولٌ نقله المرزوقي عن ابن دُرَيْدٍ يذكر فيه، أن الأسواق الموسمية عند العرب، منها ما يقومُ في الأشهُر الحرُم، ومنها ما يقوم في غيرها، «لكنه لا يصلُ أحدٌ إليها إلا بخَفِيرٍ، ولا يرجعُ إلا بخفير»[3]، فجعل الخفارةَ لازمةً لزوماً مطلقاً على الطرُق في شهور الحِلّ كما في شهور الحرم! وهو أمرٌ لا يَسَعُنا القبولُ به على إطلاقه، مع تسليمنا بأن الخفارة كانت قاعدةً رئيسةً من قواعد الأمن في الجاهلية، وغير الجاهلية، عند العرب وغير العرب... ذلك أن من شأن الإقرار به مُطْلقاً من كل قَيْد، أن ينفي عن

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦.

(٢) المرجع نفسه: ٦/ ٣٩٦.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦١.

العرب جُملةً، ومن غير استثناء، تعظيمَهُم للشهور المحرَّمة، والتزامَهُم بحُرُماتها، وأن يُوحيَ في الوقت نفسه أن اضطرابَ الأمن عند عرب الجاهلية كان القاعدةَ، واستقرارَهُ شُذوذ عنها، وذلك أمرٌ فيه نظرٌ، ويمكنُ نَقدُهُ، ثم نَقْضُهُ من طريقين، أحدهما: النصوص التاريخية، والآخَرُ: المأثور من أخبار الجاهلية وحوادثها.

١ ـ النصوص التاريخية:

ولعلَّ أهمَّها ما نقله المرزوقيُّ نَفْسُه بعدئذٍ في حديثه عن الأسواق، فقد ذكر أن الناس كانوا يرتحلون إلى سوق صُحَار «في غير خفارةٍ»[(١)]... ومن الطبيعي ألاّ يكونَ في سوق دَبا خفارةٌ أيضاً، إذ كانتا تقومان بأرض مملكة عُمَان، في شهر رجب، ويقال إنه سُمّيَ رجَبَاً لشِدَّة تعظيمهم حُرْمتَهُ، وكانوا يُسَمُّونه رجَباً المحرَّمَ، والأصَمَّ، لأنه إذا دخل أنْصَلُوا الأسِنَّةَ من الرِمَاح، فلا تُسمع به قَعْقعةُ السلاح[(٢)]. فعدَمُ الحاجة فيهما إلى الخفارة ثابتٌ إذن بأحَدِ أمريْن، أو بكليهما معاً: قيامهما في شهرٍ حرَام، أو وقوعهما في أرضٍ مملكةٍ وأمْر مُحْكَمٍ، بدليل أن سوق عكاظ لم يكن فيها خفارة[(٣)]، لانعقاد موسمها في ذي القعدة، وهو من الشهور المحرَّمة، وأن الناس في سوق عَدَن «كانوا لا يتخفَّرون بأحَدٍ، لأنها أرضُ مملكةٍ وأمرٍ مُحْكَمٍ»[(٤)]... وهناك حالةٌ أخرى أشار إليها اليعقوبي حينما ذكر أن سوق الشِّحْرِ لم تكن بها خفارةٌ، إذ كانت قبيلةُ مهرة صاحبةُ السوق تقوم بها[(٥)]، وتُوفّر الأمن

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣.

(٢) لسان العرب: ١/ ٤١١ (رجب)، وشرح القصائدالسبع: ٥٤٥، والأغاني: ١١/ ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣) المحبَّر: ٢٦٧، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥.

(٤) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

(٥) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

لزوّارها، وهو ما يجعلُنا نُقرِّرُ أن عدمَ الحاجةِ إلى خفارةٍ ثابتٌ إذا كان وراءَهُ سببٌ من ثلاثة: قيامُ السوق في شهرٍ حرَام، أو في أرضٍ مملكةٍ، أو بكفالة أصحاب السوق وجِوَارِهم... وكلُّ ذلك من شأنه أن ينقُضَ ما نقله المرزوقيُّ عن وُجُوب الخفارة وُجوباً مطلقاً في كل شهور السنة، وأن يجعلها تدبيراً، إنِ اتَّخذَهُ بعضُهم في الأشهر الحرُم، فعَلَىٰ سبيل الاحْتراز لا أكثر...



٢ ـ المأثور من أخبار الجاهلية وحوادثها:

وما أُثِرَ عن العرب في عصر الجاهلية من حوادِثَ كثيرةٍ، تُثبتُ أنهم كانوا، على اختلاف طبقاتهم وأهوائهم، يُوَقِّرون حُرْمَةَ الشهور، ويطمئُّون في ظلّها إذا حَلُّوا أو ارْتَحلُوا... وسنضربُ على ذلك بعضَ الأمثال:

● يُحكىٰ أن الملكَ النعمانَ بنَ المنذر(١) كان يُجهِّزُ كلَّ سنةٍ قافلةً، ويبعثُ بها لتُباعَ بسوق عكاظٍ في موسمهِ، بِجوارِ حُلَفائه، ومَن كان يَصْطِنِعُهم من العرب، فأرادوا في أحد المواسم أن يجتازوا بالقافلة منازلَ بني عامر بن صَعْصَعة(٢) في نَجْدٍ، من غير إذْنِهم، وكان هؤلاء قوماً لَقَاحاً، أي

(١) النعمان بن المنذر: أبو قابوس، من أَشهَرِ ملوك الحيرة في الجاهلية. كان داهيةً شجاعاً كريماً، قصَدهُ شعراء العرب ومَدحوهُ، منهم النابغة الذبياني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي. بلغت المملكةُ في عهده (٥٨٣ ـ ٦٠٤ م) مبلغاً عظيماً من الترف والرخاء والحضارة.

(٢) بنو عامر بن صعصعة: بطن من قبيلة هوازن، من قيس بن عَيْلان، منازلهُم نَجْدٌ والطائف، كانوا يَتصيَّفون الطائف لِطيبها وثمارها، ويَتَشتَّوْن نَجداً لِسَعتها وكثرة مراعيها.

لم يُملَكُوا ولا يَدِينُون للملوك[1]، فعَرضُوا لبعض ما في القافلة وانتهبوهُ، فغضب النعمانُ، وأَحبَّ أن ينتقم منهم، فأرسل إلى حلفائه يَستنفِرُهم، فاجتمع له منهم جيشٌ كبير، فجهَّزَ معهم قافلةً حَمَّلها بعُروض التجارة، وأمرهم أن يتوجَّهُوا بها إلى سوق عكاظ في موسمه التالي، وقال لهم:

ـ إذا فَرَغْتُم من عُكاظ، وانْسَلَختِ الأشهُرُ الحرُم، ورجع كلُّ قوم إلى بلادهم، فاقْصُدوا بني عامر...

فلما فرغ الناسُ من عكاظ، علمت قريشٌ بما بَيَّتُوا لبني عامر، فأرسل عبد الله بنُ جُدْعان يُحذِّرُهم، فتحرَّزُوا، ورَصَدوا العيونَ، واستَعدُّوا للقتال.. ثم التقى الفريقان، فانهزم جيشُ النعمان، وكان أخوه لأُمّهِ وَبَرة بن رومانُس الكلبي فيمن أُسِرَ من الرؤساء، فافتدى نفسَهُ يومئذٍ من آسِرِهِ يزيد بن الصَّعِق بألف بعير، واغْتَنَى يزيدُ بذلك[2]...

ومن الواضح في هذه الواقعة حرصُ الملكِ النعمان غالباً على تعظيم الحرمات، إذ أَمَرَ حُلَفاءَهُ ألاّ يُقاتِلوا بني عامر إلا بعد انقضاء موسم عكاظ، وانتهاءِ الأشهر الحرُم، وخروج الناس من الأماكن المحرَّمة... على أن ابن منظور ذكر بيتاً للمُخَبَّل السعدي[3]، يتهم فيه النعمانَ بالعدوان على بني عوف بن كعب[4]، في الشهر الحرام، إذ بعث إليهم جيشاً فقتل فيهم وسَبَى،

---

(١) لسان العرب: ٢/ ٥٨٣ (لقح)، ومعجم قبائل العرب: ٢/ ٧٠٨ ـ ٩٠٧.

(٢) الكامل في التاريخ: ١/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠، وأيام العرب: ١٠٧، والمفصَّل: ٣/ ٢٧٥.

(٣) المخبَّل السعدي: ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي، من بني تميم، شاعر فحل من مُخَضْرمي الجاهلية والإسلام، وله شعر يمدحُ فيه بني قُرَيْع ويذكر أيام قبيلته من بني سعد.

(٤) عوف بن كعب بن سعد: من تميم، بُنُوهُ بطون كثيرةٌ ومن نَسْله: بنو عطارد وجُشَم وقُرَيْع وغيرهم.

وهم آمِنُونغافلون[1]. . . ولم أجد هذا الخبر في المراجع الأخرى! وربما كان المخبَّلُ مُتحاملاً على النعمان لهجومه على بني عوفٍ، وهم قومُه. . .

● ويُذكر كذلك أن قصيَّ بنَ كلابٍ لمّا أَجْمع الخروجَ إلى قومه بمكة، وكرِهَ الغُرْبةَ بأرض قُضَاعة في الشام، قالت له أمُّه:

ـ يا بنيَّ لا تَعْجَلْ بالخروج حتى يدخُلَ الشهرُ الحرامُ، فتخرج في حَاجِّ العرب، فإني أخشَىٰ عليك أن يُصيبَكَ بعضُ الناس. . .

فأقام قصيٌّ حتى إذا دخل الشهرُ الحرامُ، خرج حاجُّ قُضَاعة، فخرج فيهم، حتى قدِمَ مكة، فلما فرغ من الحج أقام بها[2]. . . ومن ذلك يتَّضحُ أنهم كانوا، إذا أرادوا سفَراً، انتظروا دخولَ الأشهر الحرُم ليرتحلوا في أَمْنها وسلامها، ويتأكَّدُ أيضاً أن قبائل الشام كانت تحجُّ.

● وفي أخبار مَعبد بن زُرَارة، وهو سيد من سادات بني تميم، أنه أُسِرَ في معركة مع بني عامر من قيس بن عيلان، فانتظر أخوه لقيط بنُ زُرَارة حتى دخل شهرُ رجب، فوفَدَ على عامرِ بن مالك، فارسِ قيْسٍ وأحَدِ أبطالِ العَربِ في الجاهلية، وعَرَضَ أن يَفْديَهُ، فطلبوا منه فِدْيَةً ألفَ بعير، فقال لقيط: إن أبانا أمرنا ألاَّ نزيدَ في الفداء على المئتين، فتطمع فينا ذُؤْبان العرب[3]. . . ثم رجع لقيطٌ ولم يعرِضْ له أحدٌ بشيءٍ يكرهه.

● وفي أخبار عديّ بن زيد العِبَادِيّ لمّا سَجَنَهُ الملكُ النعمانُ، أنه أرسل إلى أصحابه يقول:

---

(١) لسان العرب: ١٠/ ٤٧٣ (فتك)، و ١٢/ ١٢٢ (حرم).

(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٥، والكامل: ٢/ ١٩.

(٣) الأغاني: ١١/ ١٢١ ـ ١٢٢، وأيام العرب: ٣٤٧.

فارْكَبُوا في الحَرام فُكُّوا أخاكُم   إنَّ عِيراً قد جُهِّزَتْ لانطلاقِ

يعني الشهرَ الحرامَ، وكان عديٌّ نصرانيا[1].

● وفي أخبار الجاهلية أن حنظلة بن عثمان، من بني أسد، كان فاتكاً من فُتّاكِ العرب المشهورين، وكانت قبائلُ كثيرةٌ مَوْتورةً منه، فكانت تطلبه وترصُدُ له لتثأرَ منه، فكان كثيراً ما يَتبرقَعُ خشيةَ أن يُعرفَ وجهُهُ فيُقتل، وكان من أجمل الناس. واتفق يوماً أن نزل في بعض تنقُّله، في بني سعد بن ضَبَّة، وكان الوقتُ حراماً، ومعه امرأتُه وأولادُه وإبلٌ كثيرةٌ وَرَاعٍ، فعرفه بنو ضبَّة، فقالوا: إن حنظلة فاتكٌ من أغْدَرِ الناس، ولو سلَّم عليه أحدٌ لسَلَّم عليه قومُه، وما جاور قوماً قطُّ إلا وقعوا منه في بليَّة! وأَجمع رأيُهم على قتله، وإنما منعهم من ذلك الشهرُ الحرام... ثم سمعوا يوماً بكاء امْرأتِه، وكان يُؤْذيها ويضربها، فَرَقُّوا لها، وأرسلوا إليها في غيابه امرأةً تُواسِيها فسألتْها: ما يُبْكِيك؟ فقالت: هذا الخبيث يضربني ويُسيءُ صحبتي... فأنبأتْها المرأةُ أن القوم أجمعوا على قتله، وإنما ينتظرون به أن تنتهيَ الحرُم، وما بقي على ذلك إلا أربع ليالٍ... فلمّا رجعَ حنظلة أخبرتْه زوجتُه بما بَيَّتَ بنو ضَبَّة، فقام إلى ناقةٍ من إبلهِ فنَحَرَها، وأرسل لحمها إليهم هدِيَّةً، فاطمأنُّوا، ثم دعاهم إلى بيته فجاؤوهُ، فغَدَر بهم، وفرَّ بأهله وإبلهِ[2].

ويتضَّحُ من هذه الحكاية أيضاً أن بني سعد بن ضبَّة عظَّموا حُرْمةَ الشهر الحرام، فكفُّوا عن الثأر من فاتكٍ، مع أنه مطلوبٌ من قبائلَ كثيرة مَوْتُورةٍ منه بما أنزلهُ بهم من الجرائر[3].

---

(١) الأغاني: ٢/٩٧.

(٢) المحبَّر: ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٣) المَوْتُورُ: مَن قُتل له قريبٌ فلم يُدركْ بدَمهِ. الجرائر: الجنايات.

● وفي أخبار الصعاليك، وقد اشتُهروا بِغَاراتهم على الأغنياء البخلاء، ما يؤكد أنهم كانوا أيضاً يُعَظّمون حُرمةَ الشهور المحرَّمة، فيكفُّون عن الفَتْكِ والغارة، ويتنقلون في البلاد من غير أن يَعْرِضَ لهم أحدٌ بسُوءٍ، وإن كان مَوْتوراً منهم. . .

● ومن حديث عُروة بن الوردِ العَبْسيّ[1]، أنه أغار مرَّةً على بعض بني كنانة، فأصابَ منهم بنتاً بِكراً، إسمُها سلمىٰ، فأعجبَتْهُ، فأعتقها واتخذها زوجةً، فمكثت عنده بضعَ عشرةَ سنةً، ووَلَدتْ له. وكان لا يشك في حُبّها له، وأنها أرغبُ الناس فيه. . . فقالت له يوماً:

ـ لو حَججْتَ بي، فأمُرُّ على أهلي وأراهم!

فأتى مكة في موسم الحج، وحَجَّ بها، ثم قصد يثرب، وكان يُخالط قوماً من أهلها، فيُقْرِضونه إن احتاج، ويُبايِعُهم إذا غنم، فنزَلَ بهم، وأرسلوا إلى قوم سلمى، فأتَوْهم، والتقوا ابنتهم، فقالت لهم:

ـ إنه عازمٌ على الخروج بي، قبل أن يخرجَ الشهرُ الحرامُ. . . فتَعالَوْا إليه، وأخْبِروهُ أنكم تَسْتَحيُونَ أن تكون امرأةٌ منكم، معروفةُ النسَب، سَبِيَّةً، وافْتَدوني منه، فإنه يعتقدُ أني لا أفارقه، ولا أختارُ عليه أحداً!. . .

فأتَوْهُ، فسَقَوْهُ شراباً، ثم قالوا له:

ـ فادِنَا بابْنَتِنا، فإن علينا سُبّةً أن تكون سَبيّةً، فإذا صارت إلينا وأردتَ مُعاوَدَتَها، فاخْطُبْها إلينا نُـزَوِّجْكها!

---

(١) عروة بن الورد: من بني عَبْس بن بغيض، من غَطَفان. شاعر من شعراء الجاهلية، وفارس من فرسانها، وصعلوك من صعاليكها المعدودين المُقَدَّمين الأجْواد، وكان يُلقَّبُ «عروةَ الصعاليك» لجمعِهِ إياهم، وقيامِهِ بأمرهم إذا لم يكن لهم معاشٌ يعيشون منه.

وأَطْمَعُوهُ بفِدْيةٍ كبيرة، وكان قد سَكِر، فقال:

ـ ذلك لكم، شرطَ أن تُخيِّروها، فإذا اختارتني انطلقتْ معي إلى ولدها، وإن اختارتكم انطلقتُم بها...

فلما كان الغَدُ من ذلك اليوم، جاؤوه بالفِدْية، وكان صحا من سُكرِه، فامْتَنَع من فدائها، فأشهدوا عليه مَن حضر مجلسَهم، فلم يقدرْ على الامتناع، وفاداها، فخيَّروها كما شَرَطَ عليهم، فاختارت أهلَها، ثم أقبلتْ عليه فقالت له:

ـ يا عروة! أمَا إني أقولُ فيك الحقَّ وإن فارقتُك، واللَّهِ ما أعلمُ امرأةً من العرب ألقتْ سترَها على بعْلٍ خيرٍ منك، وأغَضَّ طَرْفاً، وأقلَّ فُحشاً، وأجْوَدَ يداً، وأَحْمىٰ لحقيقةٍ[1]... وما مرَّ عليَّ يومٌ منذ أَسَرْتَني، إلا والموتُ فيه أَحَبُّ إليَّ من الحياة بين قومك، وأنا أسمعهم يقولون: قالت أَمَةُ عروة كذا، وفعلَتْ أَمَةُ عروة كذا... وواللَّهِ لا أنظرُ في وجه غَطَفانيّةٍ أبداً، فارْجِعْ راشداً إلى ولدك، وأَحْسِنْ إليهم[2].

● ومن حديث عروة بن الورد أيضاً، أنه كان يُوَافي سوق ذي المجاز في موسمه، مطلَعَ ذي الحجة حتى الثامن منه[3]... فكان، بالرغم من جرائره، مطمئناً إلى أنه يكون آمِناً في قدومه، ثم في رحيلهِ، لا يمَسُّهُ أحدٌ

---

(١) حقيقة الرجُل: الحُرْمَةُ، وما يحقُّ عليه أن يحمِيَهُ، ويُدافعَ عنه من أهل بيته، وكلُّ ما يلزمُه حِفظُهُ ومَنْعُه. ومن ذلك قولُ عامر بن الطفيل فارس هوازن:

لقد علمتْ عُلْيَا هَوازنَ أنني أنا الفارسُ الحامي حقيقةَ جعفرِ

أي بني جعفر بن كلاب، وهم قومُه من هوازن، وهو حامي حُرُماتِهم وأعراضِهم وشَرَفِهم.

(٢) الأغاني: ٣/ ٧٢ ـ ٧٤.

(٣) المرجع نفسه: ٣/ ٨٣.

بما يكره، ما دام في الأشهُر الحرُم.

● وكان كذلك تأبَّطَ شرّاً، ثابتُ بنُ جابر، أحدُ بني فَهْم من قيس بنِ عيلان، صُعلوكاً من صعاليك العرب، وفاتِكاً شديداً، وعَدَّاءً مشهوراً... ومن حديثه أنه أغار وصاحِباهُ يوماً على قومٍ، فقُتِل صاحِبَاهُ وسَلِمَ هو من القتل، ونجَا بنفسِهِ، فرثاهما بشِعْرٍ، طَلَب فيه من صَحْبِهِ أن ينتظروا انْقضاءَ شهور الحرم، ثم ينتقموا لهما، فقال:

فَعَدُّوا شُهورَ الحُرْمِ، ثم تعرَّفوا قتيـلَ أُنـاسٍ، أو فتـاةً تُعـانَـقُ[1]

وقولُه هذا برهانٌ على تعظيمِهِ الأزمنةَ المحرَّمةَ أن يكون بها ثأرٌ أو قتلٌ، وإشارةٌ واضحةٌ إلى أن صعاليك العرب، وإن اتخذوا الغارات وسيلةً إلى المعاش، إلا أن ذلك كان في أشهُر الحِلّ لا في أشهُرِ الحرَم.

* * *

وأخيراً، إذا كانت عِلْيَةُ العرب وسِفْلَتُهم، ملوكُهم وصعاليكُهم، الْتقَوْا كما رأينا على تعظيم الشهور الحرُم، واطمأنُّوا إلى ما تُشِيعُهُ في بلادهم من الأمن والسلام، وإذا كانت الأمورُ مُحْكَمةً، والخفارةُ مكفولةً في مناطق الملوك وبعض رؤساء القبائل، أمكنَ القولُ إذن بأن الخفارة في الأشهر الحرُم لم تكن، كما نقل المرزوقي، لازمةً لُزوماً مُطلقاً، وإذا وُجِدَ من كان يأخذُ بها، فهو إنما يفعلُ ذلك على سبيل الاحتراز، مِمَّن سُمِّيَ بالمُحِلِّين للحُرمات من بعض العرب، غير المؤمنين بحُرمة الشهور المحرَّمة، وهو أمرٌ تبيَّن لي أنه مُبالَغٌ فيه كثيراً، بما دخله من التأوُّلِ في التفسير، والتكلُّفِ في الشرح، كما سنراه في موضعه من هذا الفصل إن شاء الله.

* * *

---

(١) الأغاني: ٢١/١٥٦.

المطلب الثاني ـ الأمكنةُ المحرَّمةُ:

وهي البيوتُ التي كانوا يُقيمونها في الجاهلية للعِبادة والحجّ، والأرَضُونَ التي كانوا يجعلونها حِمَىً حولَها، فتلك كانت كلُّها حَرَماً دائماً في جميع شُهور السنة، لأنها بيوتُ الله، مَن دخَلها أو لاذَ بِحِمَاها فهو آمِنٌ، يحرُمُ على الناس أن يَعرِضَ له أحَدُهم بشيءٍ يكرهُه أو يُخيفُهُ، كما يحرُم عليهم فيها أن يظلمَ بعضُهم بعضاً، أو تَعْدُوَ طائفةٌ على أُخرى.

وكان الحجِيجُ يقصدون تلك البيوت الحرامَ، في مواسِمَ معلومةٍ من كل سنة، يشترك فيها القبائلُ من سكان البقاع القريبة والمجاورة، ويتعاهدون على الأمن والمُسَالَمةِ في جوارها[1]... وكانت في بلاد العرب عدّةُ بيوت مشهورة، منها: بيتُ الأُقَيصِر في مَشَارِفِ الشام، وكان لقبائل قُضَاعة ولَخْم وجُذام وعامِلة وغَطفان، فكانوا يحجُّون إليه ويحلقون رؤوسَهم عنده[2]... وبيتُ رِئام في صنعاء، كانوا يحجُّون إليه، ويُعظمونه، وينحرون عنده[3]... وبيتُ ذي الخُلَصَة، وكان يُدعى بالكعبة اليمانية، وهو في أرض خثعم بين مكة واليمن[4]... وقصرُ سِنْداد بين الحيرة والأُبُلَّة، وكانت العربُ تحجُّ إليه، وهو لربيعة وإياد، ويسمَّى ذا الكعبات[5]... وكعبةُ نجران باليمن، وكانت إذا جاءها الخائفُ أمِنَ، أو طالبُ حاجَةٍ قُضِيتْ، أو مُسْتَرفِدٌ أُعْطي[6]... وبيتُ اللات بالطائف، أقامته ثقيفٌ بوادي وَجّ،

---

(١) مطلع النور: ١٥٠.
(٢) معجم البلدان: ١/ ٢٣٨.
(٣) مطلع النور: ١٥١، ومعجم البلدان: ٣/ ١١٠.
(٤) المحبَّر: ٣١٧، والأعلام: ٢/ ٣٠٢.
(٥) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٥٥، ومعجم البلدان: ٣/ ٢٦٦.
(٦) معجم البلدان: ٥/ ٢٦٨.

وجعلوا له كسوةً وسَدَنةً، وكانوا يُحرِّمون وادِيَه[1]. ولكنَّ بيت مكة أشْهرُها، وأبْقاها على الدهر، وأكثَرُها قداسةً وتعظيماً عند جميع قبائل العرب، على اختلاف أهوائهم.

ويقال إنه كان من شعائر أهل الجاهلية كذلك، اعتبارُ الأسواق الموسمية أَمْكنةً مُحرَّمةً[2]، يأتيها الناسُ حجيجاً، فيأمنون فيها على أنفُسِهم وأموالهم، ما داموا مُقِيمينَ بها.. وهو ما يُفهم من قول اليعقوبي، لمّا ذكر أن أسواق العرب الموسمية في عصر الجاهلية كانت عشرةً، «يجتمعون بها في تجاراتهم، ويجتمعُ فيها سائرُ الناس، ويأمَنُونَ فيها على دمائهم وأموالهم...»[3]. وكأنَّ حُكمَ الأمن في الأسواق كان حُكمَ الأماكن المحرَّمة في مواسم انعقادها! ويدخلُ في هذا المذهب قولُ ابنِ الأثير: «وكان عكاظُ وذو المجاز ومجنَّةُ أسواقاً، تجتمعُ بها العربُ كلَّ عام إذا حَضَر الموسمُ، فيأمَنُ بعضُهم بعضاً حتى تنقضيَ أيامُه»[4].

ولعلَّ ذلك هو ما جَعلَ «بروكلمان» يذهبُ إلى القول بأن بعض الأماكن المقدَّسة، «حَظِيتْ بشُهرةٍ خاصّةٍ، فكانت القبائلُ المختلفةُ، تحجُّ إلى عكاظٍ مثلاً، وإلى مكة من مطارِحَ نائِيَةٍ. وكان السلامُ الإلَهيُّ يُخيِّمُ على الجزيرة في المواسم الدينية، فيكفُّ الناسُ عن القتال والحرب! والواقع أن الأسواق التي كانت العربُ يُقيمونها في الجاهلية، ارتبطت بالاحتفالات الدينية»[5].

---

(١) جمهرة أنساب العرب: ٤٩١، والمحبَّر: ٣١٥.

(٢) المفصَّل: ٦/٤١٨ و ٧/٣٨٣.

(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

(٤) الكامل: ١/٥٩٠.

(٥) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢٥ ـ ٢٦.

والحقيقةُ التي تظهرُ لنا من استقراء ما توافَر من أخبار الجاهلية، أن بعض الأسواق أُقِيمَ في مواضِعَ اعتقدوا أنها مقدَّسة، وأن البعضَ الآخَر أُقيمتْ فيه أَنْصَابٌ، أو حجارةٌ، أو أصنامٌ يُعظِّمونها[1]، وجعلوا لها مواسِمَ للاحتفالات الدينية، فأَضْفَتْ على الأسواق قداسةً وحُرْمَةً، فكانوا، إذا انعقدت مواسمها، يقصدونها للعبادة والحجّ والتجارة والاجتماع والفرح واللهو في آنٍ معاً، ينعمون بالسَّلام والأمن ما داموا فيها، وكأنهم في حَرَمِ بيوتِ الله وأماكنِ العبادة. . .

آيةُ ذلك مثلاً، أن الناظِرَ في مواسم أسواق عكاظ، ومجنَّة، وذي المجاز، يجدُ أنها وافقت موسمَ الحج إلى كعبة مكة، وأن أمْرَها اختلط بشعائر الحج حتى عُدَّت منها! وهو ما ذهب إليه الأزرقي بقوله: «إن مواسم الحج هي: مِنَى وعَرَفَة وعكاظ ومجنَّة وذو المجاز، فهذه مواسمُ الحج»[2]. . . ولكنهم «كانوا لا يتبايعون في يوم عرفة، ولا أيام مِنَى»[3]، ثم أضاف في موضع آخر، أن قريشاً وغيرها من العرب كانوا يقولون: «لا تَحضُروا أسواقَ عكاظ ومجنة وذي المجاز، إلا مُحْرِمين بالحجّ. . .»[4]، ويتصلُ بذلك ما نقله ياقوتُ عن وجود صخورٍ مقدَّسة بعكاظ، كانوا يطوفون بها، ويحجُّون إليها[5]، وما ذُكر عن مُوافقة موسم سوق الشِحْر موسمَ زيارة قبر النبي هود[6]، وقيامِهما في الموضع نفسِه. . . ولعلّ هذه الموافقة بينهما

---

(١) المفصَّل: ٦/ ٤٠٦، ٤١٨ و ٧/ ٣٨٣.
(٢) أخبار مكة: ١/ ١٨٩.
(٣) المرجع نفسه: ١/ ١٨٨.
(٤) المرجع نفسه: ١/ ١٩٢.
(٥) معجم البلدان: ٤/ ١٤٢.
(٦) الأعلام: ٨/ ١٠١ ـ ١٠٢.

هي التي جعلت للسوق حُرْمَةً أضْفَتْ عليه أَمْناً، فلم تكن به خفارة، وجعلتْ منه منطقةً حُرّةً، فلم يكن به عُشُورٌ تُجبىٰ من أحدٍ، وذلك على شاكلة أسواق عكاظ ومجنة وذي المجاز التي كانت مناطقَ حُرَّةً محرَّمةً، لا خفارة فيها ولا عُشُور[1]، بل حريةٌ ينعمون بها، في حِمَى أمْنٍ شاملٍ، يعمُّ الناسَ فيها ما دام الموسمُ قائماً.

* * *

المطلب الثالث ـ المُحِلُّونَ والمُحرِّمون في العرب:

يُفْهم من اسْتِقراء أخبار الجاهلية أن العرب جميعاً كانوا مُحرِّمين، إلا فئةً قليلةً منهم، خرج بعضُها على شِرْعة التحريم هوىً وخِيرَةً، والبعضُ مُكْرَهاً من غير قصد، فاسْتَحلُّوا أُموراً من المحرَّمات، كالثأر والقتال والظلم والغَزْوِ، في الأمكنة أو الأزمنة المحرَّمة... لكنّ هذا الخروجَ لم يكن أكثرَ من شُذوذٍ عن القاعدة، ولا يُبَرِّرُ قِسْمةَ العرب عامّةً إلى قِسمَيْن: مُحرِّمِينَ ومُحِلِّين، وكأنهما فريقان مُتكافِئان، فهي قِسْمةٌ غيرُ دقيقة، ولا سيما إذا علمنا أنه كان من المحرِّمين طائفةٌ تَعْدِلُ المحلِّين أو تزيدُ عليهم، كان مُباحاً لها حملُ السلاح، حتى في الأشهُر الحرُم، لِقتالِ المُحِلِّين وكَفِّ أَذَاهُم عن الحرُمات والمحرِّمين... فكأنهم كانوا ضُبَّاطَ أمنٍ، يحفظون السلامَ الذي تُوفِّرُهُ رعايةُ الحرَماتِ، والالتزامُ بموجباتها، وهو ما عَنَاهُ المرزوقي بقوله: «وكانت العربُ جميعاً تنزعُ أَسِنَّتَها في الأشهُر الحرُم، إلا المُحِلِّين، والذين يُقاتلونهم، فإنهم كانوا يُقاتلونهم حتى في الأشهر الحرُم»[2]. ولو مَضَينا نفتِّشُ عن المُحِلِّين، الذين استحلُّوا الحرمات، المُكْرَهِين منهم على ذلك

---

(١) المحبَّر: ٢٦٧، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٧، (وأراد بالأسِنَّة جميعَ السلاح).

والراغبين فيه معاً، لوجدنا أنهم ما كانوا أكثر من بضع قبائلَ، فوق جماعةٍ من الخارجين على قبائلهم أو المخلوعين منها! فليس من العدل أن يُجعَلوا فريقاً في مقابلِ فريق آخَر يشمل سائر العرب.

وإذا لم يكن بدٌّ من التحقيق في أمر المُحِلِّين، لمعرفتهم، والوقوفِ على حقيقتهم، ومقدارِ حجمهم بالقياس إلى المُحرِّمين، فيجب علينا التفريقُ بين حالتين، **إحداهما**: انتهاكُ حُرمة الأمكنة المحرَّمة، وهذا يكون فردياً غالباً، وحادثاً عارِضاً غير دائم، ولا يمكن تكرارُه. **والأخرى**: انتهاكُ حُرمةِ الشهور الحرُم، وفي هذه الحالة يجب التمييزُ بين مَن استحلُّوا الحرمةَ هوىً واختياراً عن كُفْرٍ بهاواستهزاء، ومَنِ استحلُّوها في حوادثَ وقَعتِ اتِّفاقاً، على كُرْهٍ منهم. ويمكنُ في هذه الحالة أن يكون الانتهاكُ حادثاً فرديّاً أو جَماعِيّاً، وأن يكون عارضاً أو دائماً... فإذا استوْفَيْنا التحقيق في طائفة المحلّين، انتقلنا إلى البحث في أمر مَن تَصَدَّوْا للمُحِلِّين مِن المحرِّمين، وهم الذين سمَّاهم اليعقوبي: الذَّادَةَ المحرِّمين، عندما ذكر أنه كان في العرب قومٌ يستحِلُّون المظالمَ فسُمُّوا المحلِّين، وكان فيهم من يُنكر ذلك، وينصبُ نفسهُ لنُصْرةِ المظلوم، فسُمُّوا الذَّادَةَ المحرّمين، وكانت العربُ جميعاً بين هؤلاء وأولئك تضَعُ أسلحتَها في الأشهُر الحرُم[1]... أي تَنْزَعُها.

أمّا قولُ المرزوقي: «وكانت العربُ في الأشهر الحرُم على ثلاثة أهْواء: منهم مَن يفعلُ المُنكَرَ، وهم المحِلُّون الذين يُحِلُّونَ الحُرُمَ، فيغتالون ويسرقون، ومنهم مَن يكفُّ عن ذلك ويُحرِّمونَ الأشهر الحُرُمَ، ومنهم أهلُ هوىً... أُحِلَّ لهم قتالُ المحلّين»[2]، فهو قولٌ لا يُعْتَدُّ به، لأنّ فيه من

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦.

رداءة التعبير، ما يحمل على التوهُّم بأن العربَ كانوا أَفْرقاءَ ثلاثةً، وأن الأصل في شُهورِ الحِلِّ عندهم فِعلُ المنكَرِ والاغتيالُ والسرقةُ، ثم يكفُّون عنها مراعاةً للشهور المحرَّمة فقط.

ويبدو أن الأفغاني أخذ بمذهب المرزوقي، وجمعَ إليه ما قاله اليعقوبي من غير أن يَعْزُوَ إليه، وزاد على ذلك عباراتٍ من عنده، فقال في المُحِلّين: إنهم استحلُّوا المظالم في الأسواق «في أشهُر الحج، ففَعلُوا المَنَاكِرَ، وأَحَلُّو الحرام، وفتكوا، وسرقوا، ولم يحفظوا للمكان، ولا للشهر، ولا لقريشٍ حُرمةً ما، فَسُمُّوا المحلِّين لِمَا استحلُّوا من الحُرُم...»[1]، ولمَّا تحدَّث عن المحرِّمين ذكر أنهم كفُّوا عن فعْلِ ما أضافه إلى المحِلّين، وعدَّدَ العبارات نفسَها، وكأن الأصلَ في العرب الظلمُ والفتكُ وإحْلالُ المحرَّمات! ثم لستُ أدري لمَ حَشَرَ قريشاً في هذا الشأن، وجعل لها حُرمةً كحُرْمةِ بيت الله والشهرِ الحرام!... مع أنها في أسواق عكاظ ومجنّة وذي المجاز كغيرها من قبائل العرب، تقصدُها للتجارة، ولا تملكُ من أمورها شيئاً، وهي كما سنَرىٰ مِن الذين أحَلُّوا الحُرُمات في المكان الحرام والشهر الحرام... هذا، ويجبُ أن نُنوِّه بأن حديثَ أهل الأخبار والمؤرخينَ عن وَضْع العربِ سِلاحَهم في الأشهُر الحُرُم، لا يعني أنهم كانوا في أشهُر الحِلّ يحملونه للسرقة والعدوان والقتل، وإنما هو عادةٌ يُقصَدُ بها الدفاعُ عن النفسِ والعِرْضِ والمال، كانت تسودُ مختلفَ المجتمعات في العالم، وما تزال موجودةً حتى اليوم في أكثر البُلدان تقدُّماً وارتقاءً. كما أن العرب كانوا في الجاهلية يفخرون بالشجاعة والفروسية ومكارم الأخلاق، ويكرهون السرقةَ لأنَّ فيها جُبْناً وخِسَّةً ونَذَالةً، وكانوا يقطعون يد السارق، ويَصْلِبونَ قاطِعَ الطريق[2].

---

(1) أسواق العرب: ٨٠.

(2) المحبَّر: ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

١ ـ جماعةُ المُحِلِّين:

ذكرتُ في مطلع كلامي على المُحلِّين، أن الحوادث التي اسْتُحِلَّتْ فيها المحرَّمات، منها ما وقع على حُرْمة الشهور الأربعة، ومنها ما وقع على حُرْمة الأماكن المقدَّسة. ولكن الأخيرة كان معظمُها فرديّاً، عارضاً، وقعَ من غير تَدْبير. أما الأولى فكان منها حوادثُ وقعت مُدَبَّرَةً بإرادة المُحِلِّين، ومنها ما وقع على كُرْهٍ منهم... ولذلك وجدنا أهلَ الأخبار والمؤرخين، إذا تحدثوا عن المحلِّين، قَصَدوا بهم أولئك الذين انتهكوا حُرمةَ الأشهُرِ الحرُم، لأن حُرْمةَ الأمكنة المقدَّسة قلَّما انتُهِكتْ، وليس في أخبار الجاهلية ما يُشير إلى حوادثَ ذاتِ شأنٍ وقعت فيها، إلا ما كان منها بمكة، ولعلَّها أُثِرَتْ لِمَا رسَخَ في النفوس من قداستها عند العرب جميعاً، ولِزَعْمهم أنها كانت لا تُقِرُّ فيها ظلماً ولا بغْياً، ولا يبغي فيها أحدٌ على أحدٍ إلا أَخرَجَتْه[١]، ومَنْ دخلها كان آمِناً، ومَن أَحْدَثَ حَدثاً في بلدٍ ثم لجأ إليها فهو آمِنٌ[٢]...

● **انتهاكُ حُرمةِ مكة:**

من تلك الحوادث ما جاء في أخبار بني جُرْهُم وآخِرِ عهدهم بمكة، من تَعسُّفٍ في حقوق الناس، وعَبَثٍ بالحُرُمات، وفُسُوقٍ في الكعبة[٣]. ويذكر أهلُ الأخبار، من فُجورهم، أسطورةً تزعُمُ أن إسَافاً بَغَىٰ بِنَائلةٍ في جوف الكعبة، وكانا من بني جُرْهم، فمُسِخَا حَجَريْن، ثم وُضِعَا على الصَّفا والمرْوَةِ تجاه الكعبة، فهُما الوثَنانِ اللذان كانت قريشٌ تذبحُ عندهما

---

(١) السيرة لابن هشام: ١/ ١١٤، وتاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٤، وشرح القصائد السبع: ٢٥٥.
(٢) معجم البلدان: ٥/ ١٨٣، ١٨٦.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٢٢.

ذبائحها[1].

ومنها ما ذكرتهُ عن انقضاض بعض العرب على بعض بني تميم، وضَرْبِهم في «مِنَى»، وهي مَوْضعٌ حَرَام، وفي الشهر الحرام، فسُمِّيت تلك السنةُ: عامَ الغَدْرِ. ولكننا لم نعرف مَن مِن قبائل العرب أَحَلَّ الحرمات يومئذٍ، وإنما عرفنا أن الحادث وقع نحو سنة (٤٦٢ م)، أي في ولاية قُصَيّ أُمورَ مكة.

ومنها أيضاً، ما أشار إليه ابنُ قُتيبة بقوله، في أسباب حلف الفضول: «إن قريشاً كانت تَتظَالم بالحُرُم»[2]. . . ومثَالُ ذلك أن رجُلاً من أهل زَبيدٍ باليمن، قَدِمَ مكةَ في الجاهلية مُحْرِماً مُعْتَمِراً، ومعه تجارةٌ له، فاشتراها رجلٌ من بني سَهْم، ومَطَلَهُ بحقّه في قيمتها، ثم أنكرهُ عليه، فجاء إلى بني سهم يستَعِينُهم على صاحبهم فردُّوهُ، فلَجَأَ إلى بعض بطون قريش، فتخاذلوا عنه، فقام في حِجْرِ الكعبة، فقال يُعَرِّضُ بأهل مكة، ويُذكّرهم بأنه محرمٌ لا يَحِلُّ ظلمه، وأن بلدهم حرامٌ، والحرامُ لا يكون لفاجِرٍ غُدَرٍ، وإنما لمن تمَّتْ كرامتُه. . .

يــا آلَ فِهْــرٍ لمظلــومٍ بضــاعتَــهُ ... ببطــنِ مكــةَ نــائـي الــدارِ والنَّفَــرِ
ومُحْرِمٍ شَعِثٍ لم يقْضِ عُمْرتَهُ ... بين المقام وبين الحِجْرِ والحَجَرِ
إن الحـرام لمــن تَمَّــتْ كـرامتُــهُ ... ولا حـرامٌ لثـوب الفـاجِـرِ الغُـدَرِ

فلما نزل، تداعت بطونٌ من قريش، فاجتمعوا في دار عبد الله بن جُدعان، فتعاقدوا على ألاَّ يجدوا بمكة مظلوماً، من أهلها أو من غيرهم، إلا قاموا معه على مَن ظَلَمَهُ، حتى تُرَدَّ عليه مَظْلمتُه، وتعاهدوا على التآسي في

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٤١، ٢٨٤، ولسان العرب: ٩/ ٦ (أسف).
(٢) المعارف: ٦٠٤.

المعاش[1]، أي المساواة في الرزق، فمَن كان مُوسراً ذا مالٍ، أعطى منه الفقيرَ، وجعلهُ فيه أسوةً. وكانوا يُسَمُّونَهُ «حلفَ الفُضُول»، وهو حلفٌ في غاية السُموِّ، إذ يقضي بتحقيق العدالة والمساواة، والأَخْذِ من الظالم للمظلوم[2]. . . ويُقال إنه عُقِد في شهر ذي القعدة سنة (٥٩٠ م)، وأن الرسول عليه السلام قال: «شهدتُ في دار عبد الله بن جُدْعان حِلْفاً، ما أُحبُّ أنَّ لي به حُمْرَ النَّعَم، ولو أُدْعَى إليه اليومَ لأَجَبتُ»[3]. . . ولئن كان الظلمُ والتظالمُ في أسباب هذا الحلف، لقد كان في نتائجه إقرارُ العدالةِ والحُرْمَةِ والأمنِ بمكة، وشُمولُ الفقراءِ المُعْوَزِينَ بفُضُولِ أموالِ الأغنياءِ القادرين، الزائدةِ على حاجاتهم منها.

أمّا إشارةُ اليعقوبي إلى قومٍ، كانوا يستحِلُّونَ المظالم، إذا حَضَروا الأسواق الموسميةَ[4]، فإنه أراد بها المُحِلِّينَ لحُرْمة الشهور الأربعة، وكانوا يتربَّصُونَ بالناس على الطريق إلى الأسواق، وليس في الأسواق ذاتها، فهذه كان الناسُ، كما ذكر اليعقوبي في الموضع نفسه، «يأمَنُونَ فيها على دمائهم وأموالهم. . .»، إذ كانت عموماً حَرَماً آمِناً، أو كالحَرَمِ، شأنُها في الحُرْمَةِ والأمن شأنُ الأماكن المقدَّسة.

وإذا نظرنا في تلك الحوادث، على قِلَّة أمْثَالِها، وتَباعُدِ ما بينها، وجدنا أنها حوادثُ وقعت عَرَضاً من غير قصد، ثم مَضَت ولم تَدُمْ، ولم

---

(١) المحبَّر: ١٦٧، والأغاني ١٧/ ٢١٠ ـ ٢١٦، والكامل: ٢/ ٤١، ولسان العرب: ١١/ ٥٢٧ (فضل).

(٢) الصعلكة والفُتوّة: ٤٨.

(٣) الطبقات: ١/ ١٢٨ ـ ١٢٩، والسيرة لابن هشام: ١/ ١٣٤.

(٤) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠.

يكن فيها تكرارٌ وتَتابُعٌ، فليس فيها إذن مَن يَصحُ أن نُطلِقَ عليهم صِفةَ «المُحِلِّين»، لعَدَمِ توافُر قَصْدِ الإحْلالِ، وتَتابُعِهِ، وتكرارِهِ دائماً فيما فَعلوهُ. . . وهذا يعني أن قاعِدَة الحُرمات كانت قويّةً ثابتةً في إشاعَةِ الأمن والسلام بين الناس في الأماكن المحرَّمة، وأن الحوادثَ التي وقعت كانت أمراً طبيعياً، يمكن وقوعُ مثله في سائر المجتمعات، وفي كل زمان.

* * *

● **انتهاكُ الأشهُر الحُرُم:**

إن الحوادث المعروفة، التي انتُهِكت فيها حرمةُ الشهور الأربعة، يُمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأول: حوادثُ قَبَليَّةٌ، وقعت من غير قصد الانتهاك، وإنْ تَتابَع تكرارُها عدَّةَ سنين، وهي وقائعُ حرب الفِجَار.

الثاني: حوادثُ فرديةٌ وقعتْ عَرَضاً في الأسواق، وتدخُلُ في أعمال الثأر غالباً.

وهنالك حوادثُ غيرُ محدَّدة، ولا نعرف عنها شيئاً، زعم أهلُ الأخبار أن طائفةً من القبائل والأفراد قاموا بها استهزاءً بالأشهر الحُرُم، وأطلقوا عليهم إسمَ المُحِلِّين.

أمّا ما زعمه أهلُ الأخبار عن القبائل التي كانت تَنْتسِيءُ فقهاءَ العربِ الشهرَ الحرامَ، أي تطلبُ تأخيرَهُ ليَحِلَّ لها فيه الغزوُ والغارةُ، فهو زَعمٌ غير صحيح، لأن الانْتِسَاءَ إنما كان طلباً لتَثْبيتِ المواسم في مواقيتها من أزمنة الشمس.

① ـ **الحوادث القبليَّةُ ـ وقائعُ الفجار:**

وهي حوادثُ قتالٍ وحربٍ كانت بين قريشٍ وسائر كنانة وأسد بن خزيمة والأحابيش من جهة، ومُعْظم قبائل هوازن من قيس بن عيلان من الجهة الأخرى[1]. وإنما سُمِّيتْ فِجَاراً، لأنهم تَفاجَرُوا في الأشهُرِ الحُرم بسوق عكاظ، فاستحلُّوا الحُرُمات وسَفكوا الدماء[2]. . . ومن ذلك قولُهم: بعُكاظِ فعلوا إحدى الإحَد[3]، إشارةً إلى فُجُورهم بتلك الحُروب. ويَقسِمُها المؤرخون إلى فِجَارَيْن، أَحَدُهما لم يكن للوقائع فيه من الخَطَر، ما يَصحُّ أن تُسمَّىٰ به حَرْباً، والآخَرُ كانت الحربُ فيه خمسةَ أيام، وقعت في أربع سنينَ مُتتابعةٍ، ثم تداعَوْا إلى السلم، فاصطلحوا، ووضعوا الحربَ بينهم، وتعاهدوا ألاَّ يؤذيَ بعضُهم بعضاً[4]، وكان ذلك نحو سنة (٥٩٠ م).

● **الفِجَارُ الأول:**

وهو ثلاثةُ أيامٍ، مُتفرِّقة على عددٍ من السنين غير معروفٍ، ولم يكن لتلك الأيام أسماءٌ اشتُهِرتْ بها.

اليوم الأول: وهو بين كنانة وهوازِن، وكان الذي هاجَهُ أنَّ بَدْرَ بنَ مَعْشَرٍ الغِفَاريَّ، من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة، جُعِل له مجلسٌ بسوق

---

(١) الكامل في التاريخ: ١/٥٨٨ و ٥٩٣ ـ ٥٩٤.

(٢) أخبار مكة: ١/١١٥، وتاج العروس: ١٣/٣٠٢، ولسان العرب: ٥/٤٨ (فجر).

(٣) لسان العرب: ٣/٧٠ (أحد).

(٤) الأغاني: ٢٢/٦٠ ـ ٧٧، والعقد الفريد: ٥/٢٥١ ـ ٢٦٠، والطبقات: ١/١٢٦ ـ ١٢٧، والسيرة لابن هشام: ١/١٨٤، ١٨٦، والكامل: ١/٥٨٨ ـ ٥٩٤، والمعارف: ٦٠٣ ـ ٦٠٤، والمحبَّر: ١٩٥ ـ ١٩٦ و ٢٤٦، وأنساب الأشراف؛ ١/١٠٠ ـ ١٠١، وجمهرة الأنساب: ١٨٥ و ٢٨٦، وتاج العروس: ١٨/٢٣٧ (برض).

عكاظ، وكان رجُلاً مُعتزّاً بنفسه، مَنيعاً، فطَفِقَ يتكبَّر على الناس ويُعَظِّم من شأنه، ومَدَّ رِجْلَه، وقال: أنا أعَزُّ العرب، مَن زَعَم أنه أَعَزُّ مني فلْيَضْرِبْها، فضَربها له الأُحَيْمرُ بنُ مازن النصْريّ، من بني هوازن، فشَجَّها قليلاً فصاحَ كلٌّ منهما مُسْتنجداً بقومه، فتَحاوَرُوا حتى كاد أن يكون بينهم قتال، ثم رأَوْا أن الخَطْبَ يَسِيرٌ فاصطلحوا.

اليوم الثاني: وهو بين قريش وهوازن، وسَببهُ أن فِتْيَةً من قُريشٍ رأَوْا في سوق عكاظ امرأةً من بني عامر بن صعصعة من هوازن، وسيمةً حُسَّانَةً، وقد اكْتَنَفَها شَبابٌ من العرب وهي تُحدِّثُهم، فجاء فِتْيةُ قريش فأطافوا بها، ثم سألوها أن تُسْفِرَ لينظروا إلى وجهها، وكان عليها بُرْقع، فأبتْ، فقام أحدُهم من خَلْفِها، فشدَّ ذَيْلَ ثوبها بشَوْكةٍ إلى ظهرها، ولم تَشعر، فلما قامت انكشف ثوبُها عن دُبُرِها، فضحكوا وقالوا: مَنَعْتِنا النظرَ إلى وجهك وجُدْتِ لنا بالنظر إلى دُبرك!... فصاحت المرأة: يا بني عامر فُضِحْتُ! فثاروا وحملوا السلاح، فاشْتَجَرُوا، ثم كانت بينهم دماءٌ يَسِيرةٌ، حملها حربُ بن أمية في ماله، وأصلح بينهم.

اليوم الثالث: وهو بين كنانة وهوازن، وكان الذي هاجَهُ أن رجُلاً من بني كنانة كان عليه دَيْنٌ لرجُلٍ من هوازن، فعجز الكِنَانيُّ عن الوفاء، فقَدِمَ الهوازنيُّ سوق عِكاظ، وقام فيها يُعَيِّرُ بني كنانة بما فعله صاحِبُهم، فضَربهُ أحدُهم، فهاج الناسُ حتى كاد أن يكون بينهم قتال، ثم أمسكوا لمَّا وجدوا الخَطْبَ يسيراً، وحَمل عبد الله بن جُدْعان الدَّيْن عن المَدِين.

● **الفِجَارُ الأخير**:

وهو الوقعةُ العُظمى، وكانت بين قريش ومَن معها من كنانة وأسد بن خزيمة والأحابيش من جهة، وقبائل هوازن من جهة أخرى. وكان الذي

هاجَهُ أن البرَّاضَ بنَ قيسٍ الكِنَانيَّ، من بني ضَمْرة بن بكر بن عبد مناة، كان رجُلاً فاتِكاً سِكّيراً، خَلَعهُ قومُه، وتَبرَّؤوا منه لكثرة جَرائِره، وكان يُضْربُ المثَلُ بفَتْكِهِ، فيقال: أفْتَكُ من البرَّاض[1]. فخرج من قومه وقَدِمَ مكةَ، ونزَل بِجِوارِ حَرْبِ بن أميَّة، فحالَفَهُ حربٌ، وأحْسَنَ جِوارَهُ، ولكنه رجع إلى السُّكْرِ بمكة حتى هَمَّ حربٌ أن يخلعَهُ، فقال البرَّاضُ: إنه لم يبق أحدٌ ممن يعرفني إلا خَلَعني، سِواكَ، وإنك إن خَلَعْتَني لم ينظرْ إليَّ أحدٌ بعدك، فدَعْني على حِلْفك، وأنا خارجٌ عنك، فتركه، فارْتحل ولحِقَ بالنعمان بن المنذر مَلكِ الحيرة[2].

وكان من عادة النعمان وقتئذٍ، أن يَبعثَ كل عامٍ إلى سوق عكاظ بالموسم لَطِيمةً، وهي الإبِلُ تحملُ المِسْكَ والبرَّ، فتُباع هناك، ويُشْتَرى له بثَمنِها الأَدَمُ والحريرُ والحذاءُ والوِكاءُ والبُرودُ من العَصْبِ والوَشْي والمُسَيَّر العَدَني[3]، وكلُّ ما كان يحتاجُ إليه من معروضات عكاظ. وكانت عِيراتُ النعمان ولطائمهُ إذا دخلتْ تهامةَ لم يَعترضْها أحدٌ بأذَى، حتى قتل النعمانُ أخاً لِبَلْعَاء بن قيس الكناني، وكان بَلْعَاءُ فارساً شجاعاً من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة، وسيداً من سادتهم، فجعَلَ يعترضُ لطائم النعمان، وينتَهِبُها انتقاماً لمقتل أخيه، ويقال إنه فعل ذلك مرتين[4]. . . فبات النعمانُ يخشاهُ على لطائمه.

---

(١) مجمع الأمثال: ٢/ ٤٧.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) الأَدَم: الجلد المدبوغ. الوِكَاءُ: ج أَوْكِيَة، وهو رِبَاطٌ جلديٌّ لغَلْقِ القِرْبَة وغيرها من الأوعية. البُرود: م بُرْد، وهو كسَاءٌ من الصوف الأسود، ويكون مُخططاً، وهو من الثياب اليمانية الثمينة. العَصْبُ: نوع من البُرود، سُمّي كذلك لأن غزله يُعْصَبُ، أي يُجمع ويُشَدُّ، ثم يُنْسَجُ. الوَشْيُ: تحسينُ الثياب بالألوان والنقوش والنَّمْنَمة. المُسَيَّرُ: نوع من الثياب مُخطَّطٌ على شكل السُّيُور.

(٤) المحبَّر: ١٧٠ و ١٩٥ ـ ١٩٦. وجمهرة الأنساب: ١٨١.

وفي نَحو سنة (٥٨٦ م)، جَهَّز النعمانُ لطيمةً، وأحبَّ أن يبعث بها إلى عكاظ، في جوار سيّدٍ من أشراف العرب، يُجيزُها له حتى يُبْلِغَها سوقَ عكاظ. وكان في مجلسه يومئذٍ بعضُ وفودِ العرب ووُجُوههم، منهم سيّدُ هوازِنَ عروةٌ الرحّالُ[1]، فقال النعمان، والبرَّاضُ عنده يسمع: مَن يُجِيرُ لطيمتي هذه حتى يُبلِغَها عُكاظاً؟ فقال البرَّاضُ: أنا أُجيرُها على بني كنانة! فقال النعمانُ: إنما أريد مَن يُجيرُها على أهل نَجْدٍ وتهامة... فقال عروة: أَكَلبٌ خليعٌ يُجيرُها لَكَ؟ أَبَيْتَ اللعْنَ، أنا أُجِيرُها! فقال البرّاضُ: وعلى بني كنانة تُجيرُها يا عروة؟ قال: نعم، وعلى الناس جميعاً!...

فدفَعَها النعمانُ إلى عروة، فخرج بها يَتبعُهُ البراضُ، فكان يراهُ ولا يخشى منه شيئاً ما دام في بلاد غَطفان[2]، وكانت منازلهم بنجْدٍ مما يلي وادي القُرى وجبل طيِّىء، فلمّا بلغ وادي «تَيمَن»[3] نَزَل، فأكل وشرب وغنَّتْه قَيْنَةٌ كانت معه، فأدركه البراضُ ثمَّةَ، فسأله عروة: ما تصنع يا برَّاض؟ فقال: أسْتَخِيرُ في قتلك!... فسخر منه عروةُ وأعرض عنه، فوثب إليه البراضُ وقتله. فلما رآه الذين يقومون على العِيراتِ والأَحْمالِ قتيلاً، انهزموا فراراً، فاستاق البراضُ اللطيمة إلى خَيْبَر. وتَبِعهُ رَجُلانِ من قيس بن عَيْلان،

---

(١) عروة الرحّال: هو عروة بن عُتبة بن جعفر بن كلاب، من بني عامر بن صعصعة من هوازن. كان من جُلَساءِ الملوك، وسُمّي رحّالاً لكثرة وِفَادته عليهم. ساد قبيلة هوازن بكل بطونها، ولم تجتمع هوازنُ في الجاهلية إلا على أربعة من أبناء جعفر بن كلاب: خالد بن جعفر، وعروة الرّحّال، والأحْوص بن جعفر، وعامر بن مالك بن جعفر.

(٢) قيس بن عَيْلان: بَنُوهُ قبائلُ كثيرةٌ أشهرها: هَوازِنُ وغَطَفانُ وعَدْوانُ وفَهمٌ وغَنيٌّ وباهِلةٌ... وهوازِنُ: بنوه بطون كثيرة أشهرها ثَقِيفٌ وعامِرٌ وكِلابٌ وجُشَم وهلال وعُقيل وخَفَاجة... ومن غطفان: عَبْسٌ وذبيان.

(٣) معجم البلدان: ٢/ ٦٨، ومعجم قبائل العرب: ٨٨٨، والسيرة لابن هشام: ١/ ١٨٥.

أحدهما من غَطَفان، والآخَرُ من غَنيٍّ، يَبغِيَانِ الثأرَ منه في مقتل عروة، وهما لا يَعْرفانه، فكان أولَ من لَقِيَهما في خَيْبر، وعرف منهما ما قَدِما فيه، فاحتال لهما حيلةً، فخَدَعَهما، وقتَلهما معاً. . ثم لقيَ رجُلاً من قومه، من بني أسد بن خُزيمة، فجعَلَ له عشراً من الإبل، وقال له: هل لك أن تمضيَ مُسْرعاً إلى حرب بن أمية، فتُخْبِرهُ أن البرّاضَ قَتَل عروةَ؟ فإني أخشى إنْ يسبقِ الخبرُ إلى بني هوازنَ أن يكتموهُ، حتى يقتلوا به رجلاً من قومنا عظيماً. . .

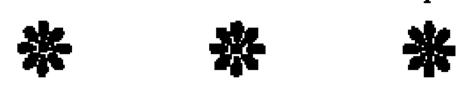
وبَلغَ قريشاً الخبرُ بعُكاظ، فتشاوروا مع بني كنانة والأحابيش سِرّاً، فاتفقوا على الرجوع إلى مكة، قبل أن يصل النبأُ إلى هوازن. . . فقام نَفَرٌ من قريش فقالوا: يا أهلَ عكاظ، إنه قد حدثَ في قومنا بمكة حَدَثٌ أتانا خَبرُهُ، ونخشىٰ إن تخلَّفْنا عنهم أن يَتَفاقَمَ الشرُّ، فلا يَرُوعَنَّكُم ارْتحالُنا!. . . ويُقال: إن العرب إذ ذاك كانت، إذا قَدِمتْ عكاظَ، دَفَعتْ أسلحتَها إلى عبد الله بن جُدْعان، فيحفظها لهم حتى يَفْرَغُوا من أسواقهم وحجِّهم، فيردُّها عليهم. . . فنادى يومئذٍ في الناس: مَن كان له عندي سلاحٌ فَلْيأخُذْهُ، ثم ارْتَحل القومُ راجعين إلى مكة. فلما كان آخر اليوم، أَتَى عامرَ بنَ مالكٍ، سيِّدَ هوازِنٍ، الخبرُ، فقال: خَدَعَني حربُ بن أمية، وغَدرتْ قريشٌ، واللَّهِ لا تنزلُ كنانةٌ عُكاظَ أبداً! ثم عَبَّأَ قومَهُ، وركبوا في طلبِهم، فأدركوهم بوادي نَخْلَةٍ[1]، قبل دخولهم الحرَمَ، فاقْتَتَلوا قتالاً يَسِيراً حتى أظلم الليلُ، فدخلت قريشٌ وكنانةٌ

---

(١) نَخْلَة: وادٍ بالحجاز، قريبٌ من مكة، بينهما مرحلتان، أي (٤٨) ميلاً تقريباً، وهو مَوْضِعان، النخلةُ الشامية، وبه ذاتُ عِرْقٍ وهي ميقاتُ الإحْرام بالحجِّ لأهل العراق، والنخلةُ اليمانية، وبه قَرْنُ المنازل، وهو ميقاتُ الإحْرام للقادمين من نَجْدٍ والطائف واليمن.

حدودَ الحَرَم المكِّيِّ عند وادي نخلة اليمانية، فكَفَّتْ عنهم هوازِنُ وأَمْسَكتْ تعظيماً لحُرْمَةِ مكة. ونادى مُنادِيها: يا مَعْشَرَ قريش، إن مِيعادَنا وإيّاكم بعُكاظ في مثل هذه الليالي من العام المقبل... فكانت بينهم بعد يوم نَخْلةٍ، أربعةُ أيام في أربع سنين مُتَتابعةٍ، جَرتْ وقائِعُها كلُّها في مواضِعَ من عكاظ، وهي: يومُ شَمْطة، ثم يومُ العَبْلاء، ثم يومُ شَرِب، ثم يومُ الحُرَيْرة[1]، وهو آخِرُها، إذ تداعَىٰ الناسُ إلى السِّلْم، وتعاهَدوا على الصُّلْح، وهَدَمُوا ما كان بينهم من العداوة والشرّ، وعادت الحياةُ إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

وإذا لاحظنا هنا، أن بني هَوازِنَ كفُّوا عن قتالِ قريش، وبني كنانة، عندما صاروا إلى وادي نخلة اليمانية، لأنها في حدود الحَرَم المكّيِّ، تبيَّن لنا أن القوم كانوا أشدَّ رعايةً للأمكنة المحرَّمة، منهم للشهور المحرَّمة... وكانت العربُ في الجاهلية تعرفُ أعلامَ الحرَم حول مكة، وتعرفُ أن ما دُونها إلى مكة من الحَرَم، وما وراءها من الحِلِّ.



● تحقيق في زمن الفِجَار:

نقل البلاذري عن الواقدي أنه كان بين عام الفيل ونهاية الفِجَار عشرون سنةً، وبين الفِجَار وبَعْثِ الرسول عليه السلام عشرون سنةً[2]، والمعروف أن الرسول بُعِث سنة (٦١٠ م)، وأن عام الفيل كان نحو سنة (٥٧١ م)، وأن حِلْف الفضول، كما قال ابنُ سعد، كان «مُنْصَرَفَ قريشٍ من الفِجَار، ورسولُ الله يومئذٍ ابنُ عشرين سنةً»[3]. ومن شأن هذا كله أن يؤكد أن الفجار

(١) معجم البلدان: ٣/٣٣٢ و ٣٦٣، و ٤/٨٠، وموقع عكاظ: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) أنساب الأشراف: ١/١٠٣.
(٣) الطبقات الكبرى: ١/١٢٨.

الأخير بدأ سنة (٥٨٦ م)، ثم استمرّ الخِصَامُ أربعَ سنين، وانتهى سنة (٥٩٠ م). ولعلّ ابن الأثير ذهب إلى ذلك بقوله: «وأما الفجار الثاني، فكان بعد الفيل بعشرين سنة، وبعد موت عبد المطلب باثنتي عشرة سنة، ولم يكن في أيام العرب أشْهَرُ منه. . .»[1]، والمعروف أن الرسول وُلد عام الفيل، وأن عبد المطلب هَلَك بعد ولادته بثماني سنين، فيكون الفجار سنة (٥٩٠ م)، ولا شك في أن المقصود بقولهم إنه كان بعد الفيل بعشرين سنة، ونحو ذلك، إنما هو انتهاءُ الحرب وليس ابتداءَها. . . فقد جاء في الحديث: كنتُ أيامَ الفِجَار أَنبُلُ على عمومتي، أي أنه كان يلقطُ لهم النَّبْلَ ثم يدفعها إليهم ليرموا بها[2]، وليس هذا صنعَ رجُلٍ في العشرين من عمره، وإنما هو من عمل شابّ في نحو الخامسةَ عشرةَ. وقد ذكر ابنُ حبيب أن النعمانَ بنَ المنذر مَلَكَ اثنتين وعشرين سنةً، وعلى رأس ثلاث سنين وثمانية أشهر مَضَتْ من مُلكِهِ، كان الفِجَارُ الأكبر[3]، فيكون هذا الفجارُ وقع نحو سنة (٥٨٦ م) وسِنُّ الرسول يومئذٍ نحو خمسَ عشرةَ سنةً، إذ تَحقَّق أن مُلْكَ النعمان كان بين سَنَتَيْ (٥٨٣ ـ ٦٠٤ م) تقريباً[4].

تِلْكُمُ كانت جملةَ الوقائع القَبليّة، التي حَفظتْها لنا أخبار الجاهلية، عن انتهاك بعض قبائل العرب حُرْمةَ الشهر الحرام. وإذا نظرنا فيها وجدنا أن الوقيعة منها لم تكن تَسْتغْرِقُ سوى بعضِ يومٍ في الفِجَار الأول، ويومٍ واحدٍ فقط في كل سنةٍ من سِني الفِجار الثاني. أمّا سائر أيام السنة، فكان الناسُ فيها يرجعون إلى تجاراتهم وأعمالهم يُزاوِلُونها، من غير أن يكون لحرب

---

(١) الكامل في التاريخ: ١/٥٨٩.

(٢) السيرة لابن هشام: ١/١٨٦، ولسان العرب: ١١/٦٤٣ (نبل)، والعقد الفريد: ٥/٢٥٣.

(٣) المحبَّر: ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٤) المفصَّل: ٣/٢٦٠، ٢٦٢، وتاريخ العرب: ١٢٤.

اليوم الواحد في نفوسهم من الأثَر ما يُعِيق سَعْيَهم إلى الرزق والمعاش، أوَ يَحُولُ بينهم وبين الأَخْذِ من مختلف فنون الحياة واللهو والمرح بأوفَرِ نصيب. وهو دليلٌ على أن الأمن في ظل الحرمات هو الأوْكَدُ، وأن اضطرابه كان عارضاً زائلاً، لا يبلغ أن يتجاوز يوماً واحداً، وموضعاً مُحدَّداً، ولا يتناول غير المتحاربين. . . وإذا نظرنا في عدد القبائل المتحاربة وجدنا أنها لا تبلغ عُشْرَ العُشْرِ من مجموع قبائل العرب، وأنها لم تفعل ما فعلته استهزاءً بالحُرُمات، وإنما فعلَته مُكْرَهةً، وللحرب أَعْذارُها. . . وأنها لم تجرؤ على التقاتل في المكان الحرام، وإنما أمْسَكتْ عن القتال حينما اقتربت من حدود مكة. ويبقى أن نقول: إن اقْتِتَالَهم على أرض عكاظ وما اتَّصَل بها، يجعلُنا نُقرِّرُ أنه كان انتهاكاً لحُرْمة الشهر الحرام لا غير، وأنّ أرضَ عكاظ لم تكن موضعاً مُحرَّماً، وإذا كان فيها بيتُ عبادةٍ لِصَنَمٍ أو وَثَنٍ أو حجارةٍ مُقَدَّسة، فذلك البيتُ هو المحرَّمُ، لا أرضَ عكاظٍ كلِّها! ولا يسعُنا بذلك أن نُصنِّفَ هؤلاء القومَ في جماعة المُحِلّين، لأنهم في حقيقة أمرهم مُحرِّمون مُؤْمنون، حريصون على تعظيم الحرمات، وإشاعَةِ الأمن والسلام، ولكنهم غُلِبوا على أمرهم، ثم عادوا إلى الصلح والرشاد.

* * *

(٢) ـ الحوادث الفردية:

وهي حوادثُ كانت تقعُ عَرَضاً في المجامع العامَّة، ولا سيما في الأسواق التي تقومُ مواسمُها في الأشهُر الحرُم، حيث يلتقي أكبر حشد من قبائل العرب، وهي تدخلُ غالباً في أعمال الثأر. فالموْتُورُ، إذا كان يجهل واتِرَهُ، يظلُّ يبحث عنه حتى يجدَهُ ليثأرَ منه، وليس كالمجامع العامَّة مكانٌ للعُثور عليه. . . ومن هذا القَبِيل مثلاً ما ذُكر عن رجُل قُتِل غِيلةً من بني

مُحارب بن فِهْر، وهم من قبائل قريش البادية، وظلَّ قاتِلُهُ مجهولاً، حتى قام رجلٌ يوماً في عكاظ، فادَّعَىٰ قتلَهُ مفتخراً به، فسمعه بعضُ بني محارب، فشدَّ عليه أحدُهم فقتله[1].

ولعلَّ خيرَ ما يُمثِّلُ حوادثَ الانتهاك الفردية، التي تقعُ على كُرْهٍ من أصحابها، قصةُ مَثَلٍ سائرٍ، رواها الميدانيُّ فقال: الحديثُ ذو شُجُون[2]. . . وأولُ مَن قال هذا المثلَ «ضَبَّةُ بنُ أدّ بن طابخة»[3]، وكان له ولدان: سَعْدٌ وسُعَيْد، وكانت له إبلٌ فَنفَرَتْ تحت جُنْح الليل، فَوَجَّه إبْنَيْهِ في طلبها، فتَفرَّقا، كلٌّ منهما في طريق، فوجدها سعدٌ وعاد بها، ومضَى سُعَيْدٌ يطلبها حتى لقِيَهُ رجلٌ لعلَّهُ قاطعُ طريق، وكان سُعَيدٌ غلاماً وعليه بُرْدَانِ، فسأله الرجلُ هذين البُرْدَيْن، فأبَىٰ عليه، فقتله وأخَذَهما ومضَى. . . فكان ضَبَّةُ كلما أَمْسَى فرأى تحت الليل سواداً قال: أَسَعْدٌ أم سُعَيْد؟ فذهب قولُه مثَلاً يُضْرب في النجاح والخيبة. ومَكث ضَبَّةُ حزيناً بذلك ما شاء اللَّهُ له أن يمكث، ثم إنه قصد الحجَّ، فوافَىٰ أولاً سوقَ عكاظ في موسمها، فلقِيَ رَجُلاً وعليه بُرْدَا إبنه سُعَيد، فعرف أنه ضَالَّتُه، فقال له: هل أنت مُخْبِري ما هذانِ البُرْدَانِ عليك؟ قال: بلى، لقيتُ غلاماً وهُما عليه، فسألتُه إيَّاهما، فأبَىٰ

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٨.

(٢) الحديث ذو شُجون: أي ذو طُرُق متعددة، أَحَدُها يُفْضي إلى الآخَر. يُضْرب في الحديث يُذكَر بحديث آخَر. قال الفرزدق:

لا تَـأمَنَـنَّ الحـربَ إنَّ اسْتِعَـارَهـا   كضَبَّةَ إذ قال: الحديثُ شُجُونُ

وقال آخر:

تَـذكَّـرَ نَجْـداً والحـديـثُ شُجُـونُ   فجُـنَّ اشْتِيـاقـاً والجنـونُ فُنـونُ

(٣) ضَبَّة بن أدّ: جدٌّ جاهلي قديمٌ، وهو أخو مُرّ بن أدّ، وعمُّ تميم بن مُرّ. وكان عقب ضبَّة من ابنه سعد، وكانت منازلهم شماليَّ نَجْد، ثم في الجزيرة الفراتية.

عليَّ، فقتلتُه وأخذتُهما. . . فقال ضَبَّة: لله دَرُّكَ، أَبِسَيْفِكَ هذا قتلتَهُ؟ قال: نعم! فقال: فأَعْطِنيهِ أَنْظُرْ إليه فإني أظنهُ صارماً، وأظنُّكَ جَلْداً، فأعطاهُ الرجلُ سَيْفَهُ، فلما أخذَه ضَبَّةُ من يَده، هَزَّهُ وقال: الحديثُ ذو شُجُون، ثم ضَرَبَهُ به حتى قتله، فقيل له: يا ضَبَّةُ أفي الشهر الحرام؟ فقال: سَبَقَ السيفُ العَذَلَ[1]. . . فهو أولُ من سارت عنه هذه الأمثالُ الثلاثة[2].

لا شك في أن هذا الحادث يُعَدُّ خيرَ مثَالٍ على الحوادث الفردية، التي كان من الممكن أن تَقَع، وتُنتَهكَ فيها حُرمةُ الشهر الحرام. ومن الواضح أنها كانت تقعُ مصادفةً، دون أن يكون وراءَها نِيَّاتٌ مُبَيَّتةٌ على انتهاك الحرمات أو الاسْتِهزاءِ بها. فأصحابها كانوا إذن مُحرِّمين، ولا يجوز أن نُصنِّفهم في جماعة المحلِّين، ولا سيما أن فِعْلَ الانتهاكِ وقع منهم مرةً واحدةً من غير تكرار.

* * *

③ ـ الحوادثُ غير المُحدَّدة والمُحِلُّون:

وهي حوادثُ انتهاكٍ لحرمةِ الشهور الأربعة، غيرُ مُعَيَّنةٍ، أضَافَها أهلُ الأخبار إلى طائفةٍ مُعَيَّنةٍ من قبائل العرب وبُطونها، زعموا أنها كانت تستحلُّ المظالم، وتفعلُ المنكر، وتُحِلُّ الحُرُمَ، كُفْراً واسْتِهزاءً، فأطلقوا عليها إسمَ: المُحِلِّين، من غير أن يُقدِّمُوا لنا دليلاً واحداً على صحة ما ذهبوا إليه، أو مِثَالاً على ما كان أولئك المحِلُّون يقومون به في الأشهُر الحُرُم، بل إن بعضهم قدَّم لنا أدِلَّةً، تُثبتُ وجودَ تقاليدَ عند المحلِّين، تجعلُهم أشدَّ تعظيماً

(١) العَذَلُ: اللوم.

(٢) مجمع الأمثال: ١/ ٢٧٥، وجمهرة أنساب العرب: ١٩٨ و ٢٠٣، والمفصَّل: ٤/ ٥٢٣.

للحُرُم من الَّذين تقاتلوا في الشهر الحرام، والَّذين كانوا يتظالمون في الحرم.

وبينما قال اليعقوبي إن المحلّين كانوا «قبائلَ من أَسَدٍ، وطيّىءٍ، وبني بكر بن عبد مناة بن كنانة، وقوماً من بني عامر بن صعصعة»[1]، ونقل المرزوقي أنهم: طيّىءٌ وخَثْعَم وأناسٌ من بني أسد بن خُزَيْمة[2]، فإن سائر المراجع أَطْبَقَتْ على أن العرب جميعاً كانوا يُعظمون الأشهر الحُرُم إلا طَيِّئاً وخَثْعَمَ، فإنهم كانوا يُحِلُّونها[3]. . .

وإذا أخذنا بظاهر هذه الأقوال، على عُموميَّتها، وافْتِقارِها إلى دِقَّةِ التعبير، وكذلك إلى وُجودِ حوادثِ انْتِهاكٍ مُحدَّدةٍ اقْتَرفَها أولئك القومُ، فالمُحِلُّون عند أهل الأخبار والمؤرخين هم: طيِّىءٌ، وخَثْعَمُ، وأُناسٌ من بني أسد بن خُزَيمة، وبني عامر بن صعصعة، وبني بكر بن عبد مناة بن كنانة. . . فما هؤلاء جميعاً بالقياس إلى سائر قبائل العرب، وفي أرضٍ تبلغُ مساحتُها أكثرَ من مليون ميلٍ مربَّع؟ وأنَّىٰ لهم أن يُزَعْزِعُوا الأمنَ والسلامَ، في ظلِّ حُرْمَةٍ مُحترَمَةٍ من العرب جميعاً، تمتدُّ أربعة أشهُرٍ في مختلف مَواطِنهم؟ ولا سيما إذا عرفنا أن الأمور لم تكن تخلو من الضوابط، فثَمَّةَ جُملةٌ من التقاليد الدينية والاجتماعية، كانت تُلْزِمُ المُحِلِّين بالانْصِيَاع إلى مُوجِبات الحُرُمَة، وكفِّ الأذَى عن المحرِّمين، وهنالك طائفةٌ من نَحو خَمسٍ قبائلَ كانت تَتصدَّىٰ للمحلِّينَ بالسلاح، لتمنعَ أذاهم عن الناس، سيأتي ذكرُها.

ولا بدَّ أن نذكر ما قاله جواد علي في موضوع المحلِّين قبل المُضيّ في

---

(1) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧١.

(2) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦.

(3) المحبَّر: ٣١٩، ولسان العرب: ١٢/ ١٢١ (حرم)، وتاج العروس: ١/ ٤٥٧ (نسأ)، وأخبار مكة: ١/ ١٨٤.

مُتابعته ودَرْسِهِ، فقد نقَل كلَّ ما وجدهُ في مراجع أهل الأخبار، وأثْبَتَه في كتابه، كعادته، من غير تَحقُّق. ولكن الغريب في أمره قولُه بعدئذٍ: «يجب أن نُضيف إلى المحلِّين: العربَ الذين لم يكونوا على دينِ أهلِ الشِّرْكِ، مثلَ النصارى واليهود... فهؤلاء لم يكونوا على شِرْكٍ، لذلك لم يُراعوا حُرْمَةَ تلك الأشهر، ولم يَحجُّوا إلى مَحجَّات المشركين»[1]! وهو قول غريبٌ، وكأن اليهودَ والنصارى كانوا يومئذٍ مُوَحِّدين لا يُشْركون بالله شيئاً، ولم يكونوا وَثَنِيِّين كالمشركين... وقد مرَّ بنا في بحث الحالة الدينية أنه كان في الكعبة تمثالٌ، أو صورةٌ لعيسى ومريم عليهما السلام، وأن امرأةً من بني غسَّانَ، وهم نصارى، حجَّتْ في حاجِّ العرب، فلمَّا رأت صورةَ مريم قالت: بأبي وأمي إنك لعَربيَّةٌ[2]... وفي أخبار زمن الرشيد، ذكر الأصفهاني نصرانياً كان يحلف بالحنيفيَّة أنه لا يكذب[3]. وفي أخبار الجاهلية أن قبائل لَخْمٍ وغسَّانَ وكندة كانوا يحجُّون، وكانوا على النصرانية، أو كان بعضُهم، وأن ملوك حِمْيَر كانوا يحجُّون، ويُهْدُون إلى الكعبة ويَكْسُونها، وكانوا على اليهودية، أو كان بعضهم[4]، وأن ملوك الحيرة من بني لخم كانوا مُحرِّمين، يُعظمون الأشهر الحُرم كسائرالعرب[5]، وأن «العِبَادَ» كانوا يُقْسِمُون بربّ الكعبة والصليب معاً[6]، وأن قضاعة كانوا يحجون أيضاً[7]، وأن بني شيبان

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٧٥.

(٢) أخبار مكة: ١/ ١٦٩.

(٣) الأغاني: ١٢/ ٢٨٦.

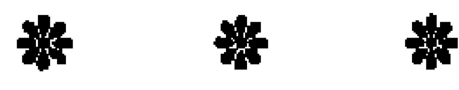
(٤) معجم البلدان: ٥/ ١٨٣.

(٥) الكامل: ١/ ٦٣٩ ـ ٦٤٠.

(٦) المفصَّل: ٦/ ٦٦٥ ـ ٦٦٦.

(٧) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٥.

كانوا فريقاً في الذَّادَةِ المُحرِّمين، يَذُودُونَ المحلِّين عن العَبَثِ بالحرُمات، ويدفعون أذاهم عن المحرِّمين. . . وقد عدَّ جواد علي هؤلاء جميعاً في المحلِّين، لا يؤمنون بحُرْمةِ مكانٍ ولا زمان، ولا يمتنعون من القتال في جميع الشهور والأمكنة، لأنهم كانوا على دين! وكأنِ التحريم بدعةٌ ابتدعها المشركون، ولم تكن من بقايا الحنيفيَّة فيهم. وهو مذهبٌ في القول لا دليلَ عليه فيما أرَى، بل الدليلُ القائمُ في أخبار الجاهلية إنما هو على بُطْلانِهِ، ولا سيما أنه اعتمد التعميم في الحُكْم، مع أن عدم توافُر الدليل يُوجِبُ التخصيص.



وبالرجوع إلى أقوال أهل الأخبار، نُقلِّبُها وننظرُ فيها، نجدُ أن المقصود فيها بالمحلِّين أفرادٌ من بعض القبائل، وليس القبائلَ كلَّها. . . فقد ذكر ابنُ الأنباري أن فقيه العرب من بني كنانة، كان يخطبُ العربَ بعد فَراغِهم من مناسك الحج كلَّ سنة، فيحضُّهم على تعظيم حرماتهم، ويقول لهم: «اللهم إني قد أحْلَلْتُ دماءَ المُحِلِّين من طيّىءٍ وخَثْعَم، إحْلالَ دَم ظَبْيٍ، فاقْتُلوهم حيث وجدتُموهم إذا عَرَضُوا لكم. . .»[1]!، وهو قولٌ يجعلُ المحِلِّين نَفَراً، أو أفراداً من قبائلِ طيّىءٍ وخَثْعَم، وليس كلَّ أبناء هذه القبائل، ويُخرِجُ في الوقت نفسِه من المُحِلِّين، مَنْ ذكَرهم اليعقوبيُّ والمرزوقيُّ من بني أسد بن خُزَيمة، وبني بكر بن عبد مناة، وبني عامر بن صَعْصَعة. . . ولعلَّ المحلِّين في هؤلاء الأقوام كانوا أفراداً من الخُلَعاءِ[2]، أو

---

(١) شرح القصائد السبع: ٢٥٧، وتاج العروس: ١/٤٥٧ (نَسَأ).

(٢) الخُلَعاءُ: جمعُ خليع، وهو الرجلُ يجني الجنايات يُؤخَذُ بها قومُه أو أولياؤه، فيتبرَّؤون منه، ويُعلنون في الأسواق والمجَامع العامة خَلْعَهُ، فلا يُؤخَذون بجنايته، ولا يُؤخَذُ بجنايتهم.

الفُتَّاكِ الخارجين على تقاليد قبائلهم! هذا، ويجب أن نلاحظ أن فقيه العرب لا يملك في الواقع أن يُبِيحَ دِماءَ قبائلَ بجميع أبنائها، مثل طيّيءٍ وخَثْعَمٍ، وهما من كُبْرِيَات قبائل العرب! وإذا صَحَّ هذا القولُ على إطلاقه، فمعناهُ أنه أعلنَ عليهم حربَ إبادةٍ، وهو غير معقول طبعاً، ولا طاقة لأحَدٍ من قبائل العرب به حينئذٍ، ولم يكن الإطلاقُ هنا إلا من قبيل التعميم الذي اتَّبعهُ أهلُ الأخبار في رواياتهم أخبارَ الجاهلية، والدليلُ على ذلك أن العربَ كانوا في تَدَيُّنهم على مَذْهَبَيْن: الحُمْسِ، والحِلَّة[1]، فأما **الحُمْسُ** فقد ذهبوا في ديانتهم مذهبَ التشدُّدِ والزُّهْد والتألُّهِ، وابتدعوا لأنفسهم شعائِرَ في اللباس والطعام والشراب أيامَ الحجِّ والعبادة، لم تكن لهم في الأصل، وكان من الحُمْسِ: قريشٌ وخُزَاعَة وكنانةٌ وعامرُ بنُ صَعْصَعة[2]... وأما **الحِلَّةُ** فكانوا إذا دخلوا مكة في موسم الحج، تصدَّقُوا بكل حذاءٍ، وكلّ ثوبٍ لهم، ثم اسْتَكْروا من الحُمْس ثياباً يطوفون بها، تنزيهاً للكعبة أن يطوفوا حولها إلا في ثيابٍ جُدُدٍ، إلى تقاليدَ أخرى كانت لهم... وكان من الحِلَّة: قبائلُ خَثْعَم، وطيّيءٍ، وأسدَ، وبكر بن عبد مناة بن كنانة، وهُذَيْل بن مدركة، والغوث بن مُرّ وغيرهم[3]... وهذا يعني أن الذين صُنِّفُوا في طائفة المحِلِّين، كانوا جميعاً، من حُمْسٍ وحِلَّةٍ، يقصدون مكةَ، ويحضرون مواسمَها، ويقومون بمناسك الحج، في الشهور الحُرم، ويعني في الوقت نفْسِهِ أنهم كانوا، على ما زَعَم أهلُ الأخبار، يستمعون كذلك خاشِعين مُحْتَسِبين إلى فقيه العرب وهو يُحِلُّ دماءَهم في خطبته السنوية، ويُبيحُ للناس قتلَهم حيثما وُجِدوا، فلا يُحرِّكون ساكناً، ثم يعودون إلى منازلهم، من غير أن يَمسَّهم سوءٌ من أحَدٍ

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ١/٢٥٦.

(٢) السيرة لابن هشام: ١/١٩٩ ـ ٢٠٠، والمحبَّر: ١٧٩ ـ ١٨١.

(٣) المحبَّر: المرجع نفسه.

في الطرُق، أو في حَرَم الكعبة، أو في أسواق عكاظ ومجنّة وذي المجاز! . . . فهل يستقيم هذا مع العقل السليم؟ طبعاً لا! والحقيقةُ أن تصنيف تلك القبائل بكاملها في طائفة المحِلِّينَ إنما هو تعميمٌ اعتادَهُ العربُ، يأخذون فيه الجميعَ بفِعْلِ واحدٍ منهم، أو يُضيفُون فيه فِعلاً دائماً إلى قبيلةٍ، لم يكن فِعْلُهُ منها سوى مرَّةٍ في الزمان. . . وهو ما تحدَّث عنه الجاحظُ، فقال: «والعربُ إذا وجدتْ رجُلاً من القبيلة قد أتى قبيحاً، ألْزَمَتْ ذلك القبيلةَ كلَّها، كما تَمدحُ القبيلةَ بفعلٍ جميلٍ، وإن لم يكن ذلك إلا بواحدٍ منها»[١]، فالقبيلةُ وحدةٌ متماسِكةٌ يجري عليها جميعاً ما يجري على كل فردٍ من أبنائها، وربما قال شاعرُها قصيدةً يفخر بها على آخَرِينَ، فتفخرُ بفَخْرِهِ القبيلةُ كلُّها. . . وكانوا يحكمون لشاعرٍ بأنه أشعَرُ الناس كافةً لبيت شعرٍ واحدٍ قاله يوماً، ويُقدِّمون قبيلةً بمجموعها إذا نَبغَ فيها شاعرٌ أَعْجَبَ الناسَ قولُه[٢].

وعلى ذلك يمكن أن نَقطعَ بأن قبائل طيِّىء وخَثْعَم لم تكن في جُمْلتها مُحِلَّةً، وإنما كان فيها أفرادٌ خَرجُوا عليها، وعلى سُنَّةِ العرب في التحريم، فكانوا يَعْدُونَ على الناس حتى في الأشهُر الحُرُم، فأفْتَى فقهاءُ العرب بإباحة دمائهم حيثما وُجِدوا، إذا عَرَضُوا للناس في الأشهُر الحرُم. ولا شك في أن هذه الفتوى كانت بموافقةٍ من قبائلهم، إذ لولاها لاشْتَعلت حروبُ الثأر بين العرب وقبائل طيِّىءٍ وخثْعَم، وليس في أخبار الجاهلية ما يُشِير إلى حوادثَ من هذا القبيل. . . ولكن ابن إسحاق يذكر أن أَبْرَهَةَ الحَبَشَيَّ، لمَّا حَمَل على مكة يبتغي هدمَ الكعبة وتحويلَ الحجّ إلى كنيسة القُلَّيْس بصَنْعاء، لم يَعْرِضْ له أحَدٌ من قريشٍ أو غيرهم من العرب، إلا بني خَثْعَم عندما بلغ أرضهم،

(١) البخلاء: ٢٣٤.

(٢) الأغاني: ٩/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

قاتلوهُ ذَوْداً عن حُرْمَةِ البيت[1]، فكانوا أشدَّ العرب تعظيماً لها! حتى أن الواحديَّ صنَّفَهم في قبائل الحُمْس المتَشدِّدينَ في دينهم[2]. ومع ذلك فإن ابن حزم لمّا تحدَّث عن ديانات العرب في الجاهلية قال: «وكانت خَثْعَمُ لا تَدِينُ بشيءٍ أصلاً...»[3]، وقوله غير صحيح قطعاً، فالقومُ كما رأينا كانوا على دين العرب من طائفة الحِلَّة، وليس من المُحِلِّين، بل كانوا يُعظِّمون حُرْمَةَ الكعبة والأماكن المقدَّسة، وأعتقدُ أنهم كانوا يُعظمون أيضاً حُرْمَة الشهور الحرُم، وإذا كان فيهم نَفَرٌ استحلُّوا هذه الحرمة، فليس من العدل أن تُؤخَذَ القبيلةُ كلُّها بجريرة نَفَرٍ منها، وقد عرفنا نفَراً من الحُمْسِ استحلُّوا الحُرُمات، فما قيل فيهم مثلُ ما قيل في أهل الحِلَّة... وقد سبق القولُ بأن بعض أخبار الجاهلية أشارت إلى ظلمٍ كان يقعُ أحياناً على الناس في الحرُم بمكة، ولم نطَّلعْ على حوادثَ مُعيَّنةٍ تُشير إلى انتهاكٍ ما للحرمات قامت به خَثْعَمُ في الأشهُر الحرُم، وإنما وجدنا ما يشير إلى أن بني خثعم كانوا بعضَ مَن ظُلِم بمكة!. ويذكر الأصفهاني في ذلك أن رجُلاً من بني خثعم، قدِمَ مكة تاجراً، ومعه إبنةٌ له يُقال لها: القَتُول، وكانت وَضِيئةَ الوجه، جميلةً، فعَلِقَها نُبيْهُ بنُ الحجّاج السَّهْميُّ من قريش، فلم يَبرحْ حتى أخذها من أبيها قَهراً، ونَقَلها إلى بيته، فقيل لأبيها: عليك بحِلْفِ الفُضُول! فأتاهم وشكا إليهم أمرَهُ، فخرجوا معه وأتَوْا نُبَيْه بنَ الحجاج وهو مُتَبَدٍّ يومئذٍ بظاهِرِ مكة، فقالوا: أَخْرِجْ إبنةَ هذا الرجُلِ، فقال: لا أفعل، ولكن مَتِّعوني بها الليلةَ، فقالوا: قبَّحكَ اللّهُ ما أجْهَلَكَ، وما زالوا به حتى أخذوها منه، ورَدُّوها إلى

---

(1) السيرة لابن هشام: ١/٤٦.

(2) أسباب النزول: ٥٧ (١٠١).

(3) جمهرة أنساب العرب: ٤٩١.

أبيها[1]... والمعروفُ أن خَثْعَم كانت تنزلُ مناطق تُرْبة وبيشَة وتَبَالة على طريق اليمن من مكة، وهي مناطقُ خصبةٌ، فكانت صعاليكُ فَهْم والأَزْدِ يُغِيرونَ عليها ويُصيبون منها[2]... فما عُدَّتْ فَهْمٌ ولا الأزْدُ في المحلّين. وعُرِفَ في هُذَيلٍ أكبر عددٍ من صعاليك العرب بين أبنائها، ومع ذلك عُدَّت في طائفة الذادة المحرِّمين[3].

وتذكر الأخبارُ أيضاً أن قبيلة طيِّيء لم تكن تَعْرِضُ لأحَدٍ من التجار، إذا كان قادماً من اليمن أو الحجاز، مُتَخفِّراً بقُرَيشٍ، أي مُتَزوِّداً بعَهدِ حمايةٍ أو جِوارٍ من أحَدِ أبنائها... ذلك بأن قريشاً كانوا حُلَفَاءَ بني أَسَد بنِ خُزَيمة، وأن بني أسَدٍ كانوا حلفاءَ طيِّيء[4]، وكانت منازلُهم في بلاد نَجْدٍ بجوار منازل طيّيء[5]... فإذا كانت طيِّيءٌ تُوفِّر الأمنَ لمُتَخفِّرٍ بحليفِ حَليفِها في كل شهور السنة، فهل يُعقَلُ أنها كانت تعتدي على الناس في الأشهُر الحرُم؟... وثمَّة دليلٌ آخَر، فقد ذكر الأصفهاني أن حاتم بن عبد الله الطائيَّ، سيّدَ طيِّيءٍ، كان إذا أَهَلَّ شهرُ رَجَبِ الحرامُ، ينحرُ في كل يوم عَشْراً من الإبل، فيجتمع إليه الناسُ، فيُطعمهم ويُكرِمهم[6]... فهل هذا فِعْلُ رجُلٍ مُحِلٍّ لحُرْمَةِ الشهور المحرَّمة؟ على أن هذا لا ينفي أن يكون في طيّيءٍ مُحِلُّونَ من أبنائها أو خُلعائها وصَعاليكها، وإنما ينفي أن تكون القبيلةُ كلُّها مُحِلَّةً.

---

(١) الأغاني: ١٧/٢٠٧.

(٢) الشعراء الصعاليك: ٨٢.

(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/٢٧١.

(٤) المحبَّر: ٢٦٤، ولسان العرب: ٩/٥٥ (حلف).

(٥) نهاية الأرب: ٣٧.

(٦) الأغاني: ١٧/٢٨١..

نَخلُصُ من كل ما قَدَّمناهُ إلى أن «المُحِلِّينَ» لم يكونوا غيرَ أفرادٍ خرجوا على قبائلهم، أو أُخرِجُوا منها خَلْعاً، فلم يجدوا لأنفسهم سبيلاً إلى الرزق، غير الإغارة على أموال الأغنياء، فاسْتَحلُّوا في ذلك التمرُّدَ على شِرْعَةِ العرب في التحريم، فكانوا ينتهكون حُرْمةَ الشهورِ المحرَّمةِ لا غير، بغَاراتٍ يخرجون إليها مرةً بعد أخرى، فُرادَى وعصاباتٍ، كانت من قبائلَ مُختلفةٍ، لا من قبيلتَيْ خَثْعَمٍ وطيّىءٍ وحَسْبُ. وكانت مادَّتُهم غالباً من أولئك الذين تُطلق عليهم العربُ أسماءَ الخُلَعاءِ، والذُّؤْبانِ، والأغْرِبة، والجُمَّاع، والشُّذَّاذِ، والهُلاَّك[1]، وتَجْمعُهم جميعاً طائفةُ الصعاليك، أي الفقراء، التي سنتحدَّثُ عنها في آخر هذا الباب، حديثاً مُفصَّلاً لما كانت تَنْقضُه من الأمن عامّةً في مواضِعَ مُعيَّنةٍ من بلاد العرب. ولكن تجدرُ الإشارةُ هنا إلى أن أولئك المُحلِّين لم يكونوا مُنْفَلِتينَ من كل قَيْد، فقد كانت هنالك طائفةٌ مُسَلَّحةٌ من المُحرِّمين تَترَصَّدُ لهم، لِتمنَعَ الناسَ من أذاهم، وهي طائفة الذَّادَة المحرِّمين. كما كانت هنالك أيضاً تقاليدُ دينيّةٌ، تضبطُ سُلوكَهم في قطع الطرُق والإغارة على الناس، وتتصل بحرصهم على رعاية الكعبة، وحُرْمتها، والحجِّ إليها، وتؤكد في الوقت نفسه أنهم لم يكونوا من الخَطَر بالقَدْرِ الذي يُتيح لهم تعطيلَ قاعدة الحرمات من إشاعة الأمن والسلام... ولكن حكايات غاراتهم وفتكهم انتشرت بين الناس، لما كان فيها من الدَّهَاءِ والشجاعة والخَتْل، فظنوا أنهم طائفةٌ كبيرة، تشكِّلُ خَطَراً كبيراً لا مَنْجَاةَ وراءَهُ لأحد.

* * *

---

(١) ومثلُ هؤلاء أيضاً: العَمارِيطُ، والعَمَارِطةُ، جمعُ: العُمْرُوط، وهو الصُّعْلوكُ الذي لا يَدَعُ شيئاً إلا أَخذَهُ، وعَمَّ بعضُهم به اللصوصَ جميعاً. ويقال كذلك: قومٌ عَضَارِيطُ: ، أي صعاليك، والأصل فيها: التُّبَّاعُ ونحوُهم، والخَدَمُ على طعام بطونهم. «لسان العرب: ٧/ ٣٥١ ـ عضرط، ٣٥٦ ـ عمرط».

٢ ـ طائفةُ الذَّادَة المُحرِّمين:

ذكرتُ من قبلُ أن اسْمَ المحِلِّين إنما يَصحُّ أن يُطلقَ على مَن كانوا ينتهكون الشهورَ المحرَّمةَ عَمداً وهَوىً، لا غير، وأن هؤلاء كانوا جماعةً مؤلَّفةً من أفراد ينتمون إلى بضع قبائل، ولم يكونوا، كما زعم أهلُ الأخبار ومَن نَحا نحوَهم، قبائلَ وأقواماً[١]... وذكرتُ أن فقهاء العرب أباحُوا دماءَهم بما استَحلُّوهُ من ظُلم الناس، والعُدوانِ عليهم في الأشهُر الحرُم، وأَفْتَوا بجواز قتلهم حيثما وُجِدوا إذا عَرَضوا للمُحرِّمين، فكان من ذلك قيامُ طائفةٍ من أبناء بعض القبائل، كانت تحملُ السلاحَ، حتى في الأشهر الحرُم حيث يَحْرُمُ حملُ السلاح، لتدفعَ المحلِّين وأَذاهم عن المحرِّمين، وتمنَعَهم من سفك الدماء وظُلم الناس، فسُمِّيتْ كما ذكر اليعقوبي: طائفةَ الذَّادَةِ المُحَرِّمين، وكانت من «بني عمرو بن تميم، وبني حنظلة بن مالك بن زيد مناة، وهُذَيل، وبني شيبان، وبني كلب بن وَبَرة»[٢]... وقد سمَّاهُم المرزوقي: أهلَ هَوَىً، وأثْبَتَ قولاً يزْعُم أن الذي شَرَعَ لهم هذا الهَوىٰ في قتال المحلِّين إنما هو «صُلْصُلُ بنُ أَوْسٍ التميميُّ»[٣]، وكان قاضياً بسوق

---

(١) ذكر الأفغاني المُحِلِّينَ في كتابه كما وجدهم عند اليعقوبي والمرزوقي من غير أن يُحقِّق في أمرهم شيئاً، سوى ما استخلصه من ذلك بقوله: وكثيرٌ من القبائل انتهكت حرمةَ الشهر! فأين هو الكثير؟ أم أنه حسِبَ نفسَه يكتب كلاماً في درس الإنشاء؟ والغريبُ أنه لمَّا عدَّد طائفة الذادة المحرمين قال: «وكان في هؤلاء أيضاً قبائلُ من طيِّىء وخثعم وأناسٌ من بني أسد بن خزيمة»، وعَزَا ذلك إلى المرزوقي، وهو غيرُ صحيح قطعاً، فالمرزوقي لم يذكر هؤلاء سوى مرةٍ واحدة في المُحِلّين! كما غلط أيضاً لمَّا توهَّم أن الذَّادة المحرمين الذين ذكرهم اليعقوبي، إنما هم طائفةٌ، غيرُ أهلِ الهوى في قتال المحلِّين الذين ذكرهم المرزوقيُّ، مع أن الإسْمَيْن لمُسَمّىً واحدٍ، وطائفةٍ واحدة! (أسواق العرب: ٨١ ـ ٨٤).

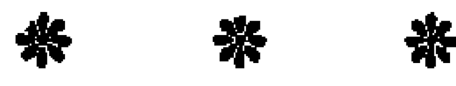
(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦.

عكاظ، ومُحكَّماً من حُكَّام العرب في الجاهلية، وهو ممَّن اجتمعتْ لهم إمامةُ الموسم والقضاءُ بسوق عكاظ معاً من بني تميم[1]... ولكن ابن الكلبي علَّق على هذا الزَّعْم بقوله: إنه «قولُ بني تميم، فأمَّا الثبتُ عندنا فهو القَلَمَّسُ الكنانيُّ وأجْدادُه مِن قَبله...»[2]، ولا شك في أن قولَ ابن الكلبي هو القولُ الحقُّ، فالإفتاءُ بإباحَةِ دماءِ المحلِّين، وجَوازِ قتالهم حتى في الأشهر الحرُم التي حُرِّمَ فيها القتال، إنما هو شأنٌ من شؤون الدين، لا من شؤون الموسم أو القضاء أو الحكومة! فالحقُّ في سَنِّهِ والحُكمِ بجَوازِهِ أو عَدَمِهِ يعودُ إلى فقهاء العرب لا إلى قُضَاتهم، وهذا ما كانوا يفعلونه في خُطبتهم الناسَ كلَّ سنة بعد فراغهم من مناسك حجّهم... وقد غَلب لقَبُ القَلَمَّس، عند بعض أهل الأخبار، على «حُذَيْفَة بن عبد بن فُقَيْم الكنانيّ»[3]، وهو في تقديري عَصريُّ صُلْصُلِ بنِ أَوْسٍ التميميِّ، فكلاهما يُفْتَرضُ وجودُهُ في أواسط القرن الميلادي الخامس، أيامَ ظهور قصي بن كلاب بمكة، وهذا مذهبُ من لا يَروْن شيئاً من النظام في مكة قبل قصيّ! وإذا أخذنا بقولِ مَن ذَهَبَ إلى أن لقَبَ القَلَمَّس غَلَبَ على كلّ مَن صارت إليه هذه الرُّتْبةُ من بني مالك بن كنانة[4]، وقولِ ابن الكلبي بأن أصحابَ الشَّرْع في إباحة قتال المحلِّين إنما هم أجْدادُ حُذَيْفَة بن عبد الكناني، فقيامُ طائفة الذَّادَةِ المحرِّمين إذن، يعودُ به العهدُ إلى ما قبل ذلك، وربما إلى القرن الثاني، فالمعروفُ أن أوّلَ مَن تولَّى رتبةَ القَلَمَّس من بني كنانة بنِ خُزَيمة: مالكُ بن كنانة[5]...

(١) المحبَّر: ١٨٢.
(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٦.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/٢٣٢، وتاريخ الطبري: ٢/٢٨٦، وشرح القصائد السبع: ٢٥٧...
(٤) جمهرة أنساب العرب: ١٨٩، وتاج العروس: ١/٤٥٧ (نَسَأ).
(٥) أخبار مكة: ١/١٨٢.

ولكن إشارة اليعقوبي إلى اشتراك بني عمرو بن تميم، وبني حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم في هذه الطائفة يجعلُ العهدَ بها في النصف الثاني من القرن الثالث تقريباً. والجديرُ بالذكر أن حنظلة بن مالك كان أيضاً ممَّن اجتمعت لهم إمامةُ الموسم، والقضاءُ بعكاظ من بني تميم، وأن بني عمرو بن تميم إنما هم جُدودُ صُلْصُل بن أَوْس، فإذا نظرنا في قبائل كلبٍ وهُذَيْل وتميم وشيبان، التي تألَّفَتْ من أبنائها وأَحْيائها طائفةُ الذادة المحرِّمين، وجدنا تميماً أكثَرها عدداً، وأوْسَعَها انتشاراً، امتدَّتْ منازلُها في نَجْد والأحسَاءِ واليمامة والعُذَيْب والحيرة وكثير من الحواضر والبوادي[1]، وكانت إذ ذاك قاعدةً من أكبر قواعد العرب[2]، لها إمارةُ البحرين، وإمامةُ مواسم الحج بمكة، والقضاءُ بعكاظٍ، والرِّدَافَةُ بالحيرة[3]. . . ولعلَّ رئاسة الذَّادَة المحرِّمين كانت فيهم أيضاً، وهو ما أنشأَ اللَّبْسَ عند حَفَدَتِهم، فظنوا جُدودَهم أصحابَ تلك الشِّرعَةِ، وإنما هم جُنودها في الحقيقة وربما زعماؤها. . .



ومن المُهمِّ ألاَّ تَخْدَعَنا الصورةُ المظلمة، التي نقلها إلينا كثير من أهل الأخبار والمستشرقين عن عصر الجاهلية، فَنَظُنَّ أن أخباراً، تُحدِّثُ بقيام طائفةٍ من أبناء بعض القبائل على الذَّوْدِ عن الحُرُمات والمظلومين، تعملُ بموجب فتوى أصدرها لهم فقهاؤهم، ولا بُدَّ أن ينظرَ في حوادثها قضاتُهم،

---

(١) الأعلام: ٢/ ٨٧ ـ ٨٨، ومعجم قبائل العرب: ١/ ١٢٦.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ٢٠٧.

(٣) الرِّدَافَةُ: أن يجلسَ الرِّدْفُ عن يمين الملك، ويشربَ بعدَهُ وقبل الناس، ويخلفَهُ إذا غاب، ويأخُذَ المِرْباعَ منه إذا غَنِمَ، أي رُبْعَ الغنيمة.

قد تكون تدبيراً ليس وراءَهُ فكرٌ أو نظامٌ مُعيَّن. . . ومن الطبيعي أن قراءة تلك الأخبار، لا يمكن أن تُجْدِيَ نفعاً، إلا إذا جُمِعَ بعضُها إلى بعض، واستُبْعِدَ منها ما يخالفُ منطقَ التاريخ والعقل، ثم جرتْ مقابلتُها بما توافَر من حوادث الجاهلية، ليتمَّ بعد ذلك اسْتِقراؤُها والاستدلالُ بها على ما عَسَاهُ أن يكون جوهرَها أو حَقِيقتَها. . . فالفتوى التي يُعْلِنُها قلامِسَةُ العرب، أو فقهاؤهم، في الناس كلَّ عام، بجواز قتل المحلِّين للحُرُمات إذا عَرَضُوا للمُحرِّمين في الأشهُر الحرُم، لا يمكن أن تكون شِرْعةً مُطلَقةً من كلّ قَيْد، وإلا كان معناها أن يظلَّ العربُ جميعاً على سلاحهم، في الشهور والمَواضِع المحرَّمة، كما في سائر الشهور والمواضع، وأن يَقتُلَ أَحدُهم الآخَر، ثم يَدَّعي أنه مُحرِّمٌ، وأنَّ القتيلَ مُحِلٌّ عَرَضَ له بسوءٍ فقتَلَهُ، فتَعْمَدُ قبيلةُ المقتول، وهي تعلمُ أنه لم يكن مُحِلاًّ، إلى الطلب بالثأر أو الدِّيَة، وتعودُ الأمورُ في ظلّ الحرمات إلى أسْوأَ مما كانت عليه في أيام الحِلّ، وقبل فتوى الفقهاء بإباحة دماءِ المُحِلِّين! . . . وهذا غير صحيح قطعاً، والفتوى لم تكن مُطْلَقةً من كل قَيْد، ولا شك في أنها لم تصدرْ عن الفقهاءِ، إلا والمحِلُّونَ معروفون من الناس، مَشْهُورةٌ غارَاتُهم وغَزواتُهم بينهم كافةً، فقد كان معظمُهم من خُلَعاءِ القبائل وأَغْرِبَتِهم وشُذَّاذِهم[1]، يعرفونهم لأن خَلْعَهم من القبائل لا يتمُّ إلا إذا جَرَىٰ شَهْرُهُ وإعْلانُهُ في المواسم العامة والأسواق والمجامع الكبرى، ليكون الناسُ جميعاً علىٰ علم به. وإذا حالفتِ القبيلةُ قبيلةً أخرى، أو رجُلاً منها، ثم

(١) أغْرِبَةُ العرب: سُودانُهم، شُبِّهُوا بالأغْرِبَة لشِدَّةِ سوادهم، والمشهور منهم ثلاثة: عنترة بن شداد العبسي، أمُّه زَبيبة وهي سوداء، وخُفَافُ بنُ عُمير السُّلَمي، أمه نُدْبَة وهي سوداء ويقال له خُفَافُ بنُ نُدْبة، والسُّلَيْك بن السُّلَكَة السعدي، أمه سُلَكَة وهي سوداء، وإليها يُنسب، والسُّلَكُ: الحَجَلُ، والسُّلَكةُ: أُنْثاهُ وبهما سُمِّي السُّلَيْكُ. الشُّذَّاذُ: ما تَفرَّقَ من أبناء القبائل، قوم أخلاطٌ ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم.

شاعت نقضَ الحلف، فلا بُدَّ أن تُعلن ذلك أيضاً في الأسواق والمواسم العامّة، لأنهم «كانوا يتعاهدون ويتعاقدون على النُّصْرة والإعانة، وأن يُؤخَذَ كلُّ واحدٍ منهم بالآخَر، فإذا أرادوا أن يتبرَّؤوا من إنسانٍ قد حالفوه، أظهروا ذلك للناس، وسَمُّوا ذلك الفِعلَ خَلْعاً، فلا يُؤخَذُون بعدَها بجنايةِ المخلوع، ولا يُؤخَذُ بجنايتهم»[1].

وعلى سبيل المثَال، ومن أجل جلاء هذا الجانب من الموضوع، نذكر أن «قيسَ بن الحُدَادِيّة الخُزَاعيَّ»[2]، كانَ شاعراً من شعراء الجاهلية «وفاتكاً شجاعاً صعلوكاً خليعاً، خَلَعَتْهُ خُزَاعةُ بسوق عكاظ، وأَشْهَدَتْ على نفسها بخَلعِها إيَّاهُ، فلا تحتملُ جريرةً له، ولا تُطالِبُ بجريرةٍ يَجرُّها أحدٌ عليه»[3]. . . وكان أكثرَ بني خزاعة سَعْياً في خَلْعِهِ بنو قُمَيْر بن حُبْشِيَّة، فجمع لهم قيسٌ شُذَّاذاً من العرب، وأغار بهم عليهم، فغَنِمَ منهم، فلحِقَهُ سيِّدٌ من قومه، وأقْسَمَ عليه أن يَرُدَّ ما غَنِمَهُ، فقال قيس: أمَّا ما كان لي من الغنيمة فقد أَبْرَرْتُ قَسَمَكَ فيه، وأمّا ما صار بأيدي هؤلاء الصعاليك فلا حيلةَ لي فيه، ثم ردَّ عليه ما عنده. . . وكان بعد ذلك من خبر مقتله، أنه لقيَ يوماً جَمْعاً من بني مُزَيْنَة أصابوا منه غِرَّةً، فقالوا له: اسْتَأسِرْ، فقال: وما ينفعُكم مني إذا اسْتَأسَرتُ وأنا خليعٌ؟ واللّهِ لو أسَرْتموني ثم طلبتُم بي من قَومي عَنْزاً جَرْباءَ ما أُعْطِيتُموها، فقالوا: اسْتَأسِرْ لا أُمَّ لك! فقال: نفسي عليَّ أكرمُ من ذلك، وقاتلَهم حتى قُتِل[4].

---

(١) لسان العرب: ٨/ ٧٧.

(٢) قيس بن منقذ: من بني خُزاعة، والحُدادِيَّةُ أمه، وهي من بني حُدَاد من قبيلة محارب بن خصفة، من قيس بن عيلان، نُسب إليها بعدما خلعته خزاعةُ منها.

(٣) الأغاني: ١٤/ ١٣٧.

(٤) الأغاني : ١٤/ ١٣٨، ١٥١.

وإذا لم يكن في هذا الخبر ما يُشِيرُ إلى أن الرجل كان مُحِلاًّ أو مُحرِّماً، لكنَّ مُعظمَ المُحِلِّين كانوا غالباً على هذه الشاكلة، من خُلَعاءِ القبائل وفُتَّاكِها، أو من صعاليك العرب وشُذَّاذِهم، يعرفُهم الناسُ، ويتداولون أخبارَهم، ويحذَرُون غَدْرَهم بهم حتى في الأشهُر الحرُم، كالذي ذكرناه من أمر فاتك بني أسد، حنظلة بن عثمان، لمّا نزل على بني سعد بن ضبَّة في الشهر الحرام. . . فإن لم يكونوا على هذه الشَّاكِلة، فقد كانت لهم علامةٌ أخرى تُميِّزهم فعُرفوا بها، وعلامتُهم أنهم كانوا يُبْقُون على سلاحهم مرفوعاً بأيديهم، بينما سائرُ العرب تضَعُ السلاحَ في الأشهُر الحرُم، إلا الذَّادةَ المحرِّمين كانوا يحملونه في وجه المحلِّين لدفعهم عن الناس. ولا شك في أنه كان للذَّادَةِ علامةٌ يُعْرفون بها، غيرُ حَمْلِ السلاح في الأشهُر الحُرُم، وتجعلُ الناس مطمئنين إليهم. . . وعلى ذلك كان الذادةُ يتربَّصُون بالمحلِّين لقتالهم وهم يعرفونهم، وإذا قتلوا منهم أحداً، لم يكن عليهم في قَتْلهِ تَبِعَةٌ، فالفتوى بإباحة دمائهم تعني سقوطَ حقّ أوليائهم في الثأر أو الدِّيَةِ، إن لم يكونوا من الخُلَعاء، وكان لهم أَوْلِيَاءُ يطلبون بدمائهم، لأن القتل كان قِصَاصاً لهم على ما استحلُّوهُ من الحُرْمَة، وإنفاذاً لحُكْم الفقهاء فيهم. . . أما إذا كانوا من الخُلعاء، فأولياؤهم أسقطوا عنهم حقوقهم في الثأر والدِّيَة حينما أعلنوا براءتهم من جناياتهم، وخَلْعَهم من قبائلهم.

على أن ما قلتُهُ في أمر الذادَةِ المحرِّمين يجبُ ألاَّ يحملَ أحداً على الاعتقاد بأن جِهادَهُم المحلِّين كان دائماً، أو شامِلاً كلَّ ديار العرب! . . . وفي اعتقادي أنه لم يكن يتجاوَزُ الأشهُرَ المحرَّمَةَ، أو الأسواقَ الكبرى التي تنعقدُ مواسمُها فيها، كأسواق عكاظ ومجنَّة وذي المجاز، والطرُق المؤدِّية إليها، وربما امتدَّ إلى أسواق حُباشَة وحَجْرٍ ونطَاةٍ. وإذا نظرنا إلى الأقوام التي تألَّفت منها هذه الطائفة، وجدنا أن منازلها كانت تَنتشِرُ في الحجاز ونجْدٍ وبادية الشام، وتصِلُ إلى خليج العرب والحيرة والسَّمَاوَة. . . وهي

المواضِعُ التي كانت تمرُّ بها تجاراتُ اليمن والعراق والشام، وتقومُ فيها أعظمُ الأسواق الموسمية وأوسَعُ مَجامِع العرب، وتمتدُّ فوقها أَشَدُّ الرُّبُوعِ خِصْباً في وسَطِ الجزيرة وشمالها، وأكثَرُها ثرواتٍ، وهي التي شَهِدتْ في الوقت عَيْنِهِ أكبرَ عددٍ من خُلَعاءِ العرب وصعاليكهم وفُتّاكِهم. . . وقد حَسِب المُحِلُّون من هؤلاء أن إلقاءَ السلاح في الأشهُر الحرُم فرصةً مُواتِيةً لهم، يُغِيرون فيها على الناس، ويَسْتَلِبون أموالهم، ولكنَّ الذادةَ المحرِّمين أفْسَدُوا عليهم خُطَطهم، فكانوا لهم بالمِرْصادِ، يكفُّون أذاهم عن الناس، ويُسْهِمون بذلك في إشاعة الأمن والطمأنينة، ورُسُوخِ قاعدة الحرمات في ضمائر العرب.

* * *

المطلب الرابع ـ التقاليد الدينية:

وفضلاً على الشهور المحرَّمة، والأمكنة الحَرَام، وطائفةِ الذَّادَةِ عن الحُرُمات، فقد كانت هنالك قاعدةٌ أخرى رئيسةٌ، تُساعِدُ على ضبط الأمن عند العرب في عصر الجاهلية، وتُعَدُّ من صُلْب الحُرماتِ المقدسة، وهي جُملةٌ من التقاليد الدينية، تؤكدُ الْتِزامَ المُحلِّين رعايةَ البيت المحرَّم، واحترامَ كلِّ ما كان يتَّصِلُ به من الأشياء، وتَضَعُ عنهم بالتالي كثيراً ممّا عُزِيَ إليهم، من الغُلُوِّ في قطع الطرُق، وتعكير الأمن، ونشر الفوضى والرعْب، من غير مُراعاةٍ لأيّة حُرمةٍ.

ومن ذلك ما نقله المرزوقي عن ابن الكلبي، بقوله: «كان الرجُلُ إذا خرج من بيته حاجّاً، أو داجّاً[1]. . . أَهْدَىٰ وأَحْرَمَ، ثم قَلَّدَ وأَشْعَرَ، فيكون ذلك أَمَاناً له في المُحِلِّين. . .

---

(١) الدَّاجُّ: الذين يخرجون مع الحاجّ للتجارة، أو الذين يكونون معهم من الأجراء والمكارين والأعوان.

«وكان الداجُّ إذا انفرد، وخَشِيَ على نَفْسِه، ولم يَجِدْ هَدْياً، قلَّدَ نفسهُ بقِلادَةٍ من شَعْر، أو وَبَرٍ، وأَشْعَرَ نفسَهُ بصُوفةٍ فيأمن بها[1]. . .

«وإذا صدر عن مكة، تَقلَّدَ من لِحَاءِ شجر الحرَم[2]. . .

«وكان الداجُّ وغيرُهُ إذا أَمَّ البيت، وليس له عِلمٌ بذلك، ولا هو في سِيَماءِ[3] المُحْرِم، أخَذَ المحِلُّونَ ما معه. . .»[4].

والمعنى في ذلك أن الحاجَّ والتجَّار في الشهر الحرام إذا شاؤوا الأمانَ في المُحِلِّين، فَعَلَيْهم أن يَسْتَوفُوا هذه العلامات:

ـ أن يُحْرِموا بالحجّ، أي أن يكونوا في سِيمَاءِ المُحْرِمين.

ـ أن يَسُوقُوا معهم الهَدْيَ، وهو ما يُهْدَى من النَّعَم إلى الحرَم، ليُذْبَح قُرباناً إلى الله.

ـ أن يجعلوا في أعناق النَّعَم قَلائِدَ من جِلْدٍ ونَحْوِهِ، أو أن يُشْعِروها بشعارٍ أو علامةٍ، كأنْ يَحزُّوا سَنامَ الناقة حتى يظهرَ منه الدمُ، فيُعرف أنها هَدْيٌ إلى الكعبة.

فإن كان الرجلُ ممَّن يخرجون في رَكْب الحاجِّ، من الأعْوان والخَدم والمُكَارِين، ثم وجد نفسَه منفرداً، وخشيَ عليها العُدوان، ولم يكن يملكُ هَدْياً، فحَسْبُهُ أن يجعلَ في عنقه قلادةً من شَعْر أو وَبَرٍ، أو يُعْلِمَ نفسَه بصُوفَةٍ تكون له أماناً في المحلِّين.

---

(١) الشعَر: ما ينبتُ من مَسَامّ البدن، ليس بصوف ولا وبَر، فالصوفُ للغَنَم والوَبَرُ للإبل.

(٢) اللِّحَاءُ: قِشْرُ الشجر.

(٣) السِّيمَاءُ: العلامة.

(٤) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٦ ـ ١٦٧.

وإذا رجع من مكة، أخَذَ معه قِشْرةً من شجر الحرم، وجعَلها في عُنُقِهِ كالقِلادَةِ، يُعرف بها أنه قادم من أرض الحرم، فيكون ذلك أيضاً أماناً له، ولا يَهِيجُهُ أحدٌ[1]. . . أمّا إذا كان جاهلاً بتلك التقاليد، ولم يكن في سِيمَاءِ المُحْرِمِ، فربما عَرَضَ له بعضُ المُحِلِّين في الأشهر الحرُم، وأخذوا ما معه. . .

ولا أظنُّ هذا يقعُ إلا على قِلَّةٍ ونُدْرَةٍ، إذ لا يمكن لامْرِىءٍ، مهما كان جاهلاً، أن يُقْدِمَ منفرداً على عبور الصحراء، من غير أن يُلمَّ بما قد يُباغِتُهُ، أو يَلْقاهُ فيها من المصاعب، ليُعِدَّ العُدَّةَ اللازمةَ لمواجهتها، ويَتخِذَ الاحْترازَ الضروريَّ منها. وهو ما يجعلنا نذهبُ إلى أن أمر المُحِلِّين أمرٌ مُبالَغٌ فيه كثيراً، وأنه لم يكن بالخَطَرِ الذي يضطرب معه أَمْنُ المجتمعاتِ المستقرة، وطُرُقِ القوافل، والأسواقِ الموسمية. ولذلك نجدُ الجاحظ أقربَ إلى العقل بقوله: «وكانت سِيماءُ أهلِ الحرَم، إذا خرجوا من الحرَم إلى الحِلّ، في غير الأشهُر الحرُم، أن يَتقلَّدوا القَلائدَ، ويُعلِّقُوا عليهم العلائق[2]. . . وإذا أَوْذَمَ أحدُهم الحجَّ[3]، تَزَيَّا بزيِّ الحاجِّ، وإذا ساقَ بَدَنَةً[4]، أَشْعَرَها. . .»[5]. فقد جعل ثيابَ الإِحْرامِ، وإِشْعَارَ الناقةِ بعلامة الإِحْرام، عادةً مُسْتحكِمةً من غير النظر فيما وراءها من الأسباب. . . بينما جعل القَلائِدَ والتَّعَاوِيذَ علاَمةَ الحُرْمَةِ، يُعَلِّقُها الحُجَّاجُ والتجارُ وغيرُهم في أعناقهم، أو على ثيابهم، إذا

(١) لسان العرب: ١٥/٣٥٨ ـ ٣٥٩ (هَدى)، و ٤/٤١٣ ـ ٤١٤ (شعر)، ٢/٢٢٧ (حجّ)، و ٢/٢٦٣ (دجّ).

(٢) العلائق: التَّعاوِيذُ والتمائم وأشباهها.

(٣) أَوْذَمَ الحجَّ: أَوْجَبَه على نفسه.

(٤) البَدَنَةُ: ج بُدْنٍ، وهي الناقةُ أو البقرةُ المُسَمَّنةُ، تُساق قُرباناً إلى الحَرَم.

(٥) البيان والتبيين: ٣/ ٦٥ ـ ٦٦.

انْقَضَتِ الأشهُرُ الحرُمُ، وأرادوا الخروجَ من أرض الحرَم إلى منازلهم، فتَعْصمهم التقاليدُ المتَّصِلَةُ بأرض الحرَم، إن فاتَتْهم عصمةُ الشهر الحرام. . . وهذه إشارةٌ جيدةٌ من الجاحظ إلى أن القَلائِدَ والتعاويذَ لم تكن تُتَّخَذُ إلا في شهور الحِلّ، ففي حُرمةِ الشهور الحرُم غَنَاءٌ عنها، وأن تعظيم الحرَم وما اتصل به من الأشياء، كان عميقاً في كل النفوس. . . وهو ما تؤكدهُ روايةٌ نقلها ابنُ منظور تقول: إنهم «كانوا يُقلِّدُونَ الإبِلَ بلِحَاءِ شَجَرِ الحرَم، ويعتصمون بذلك من أعدائهم. . .»[1]، ويضمنون ألاّ يُغِيرَ عليهم أَحَدٌ، في شهور الحِلّ كما في شهور الحرام، وهذا هو معْنَى النصّ. ومِثْلُه في تقاليد التحريم، عادتُهم إذا لقيَ الرجلُ منهم، في الشهر الحرام، أحداً يخافُهُ على نفسه، أن يقول له: حِجْراً مَحْجُوراً. . . فيكفَّ عنه، أي حرامٌ مُحرَّمٌ عليك في هذا الشهر[2]، وهو ما ذكرتُه سابقاً عند بدء كلامي على قاعدة الحرمات.

وصفوةُ القول فيما قدَّمتُهُ، أن التقاليد الدينية كانت قاعدةً رئيسةً من قواعد الأمن في الجاهلية، يأمَنُ بها مَن كان خائفاً على نفسه أو ماله، ولم يكن له أحدٌ يحميه، ولكنَّ خير ما فيها هو الالتزامُ الشديدُ بها، سواء من المُحِلِّين أو من الآخَرين، في شهور الحِلّ كما في الشهور الحرُم، وأنها في جوهرها تُقلِّل من الخَطَرِ المزعوم للمُحِلِّين، ومن المقدار الكبير الذي حُمِل عليهم في أعمال القتلِ والبغي والعدوان.

* * *

(١) لسان العرب: ٣/ ٣٦٧ (قلد).

(٢) المرجع نفسه: ٤/ ١٦٧ (حجر)، وإصلاح المنطق لابن السِكّيت: ١٧ و ١٨.

الفصل الثاني

الأحلاف والمواثيق

وهي، بعدَ الحُرُمات، قاعدةٌ رئيسَةٌ أخرى من قواعد الأمن في الجاهلية. . . وأصلُ **الحِلْف**: المُعاهَدةُ والمُعاقَدةُ على التَّعاضُدِ والتسَاعُدِ والاتفاق، وإنما سُمّيَ بذلك لأنه لا يُعقَدُ إلا بالحَلْفِ، وهو اليمينُ أو القَسَمُ، ذلك أن المتَحالِفين يُقْسِمونَ بالأَيْمان أن يكون أمرُهم بالوفاء واحداً. . . **والعَهْدُ**: المِيثاقُ، واليمينُ التي يُسْتوثَقُ بها ممن يُعاهِد، وهو الذِمَّةُ، والأمانُ، وكلُّ ما بين الناس من المواثيق فهو عَهْدٌ. . . **والميثاقُ**: العهدُ المُحْكَمُ المؤكَّدُ بالحَلْفِ أو اليمين. **والعَقْدُ**: توْكيدُ العهدِ والميثاقِ، بالعَزْم والنيَّةِ والحلفِ على الوفاء، وهو أوْكَدُ العهود. . . **والحَبْلُ**: الرِبَاطُ، وهو أيضاً العهدُ والميثاقُ والذِمَّةُ والأمَانُ والجِوارُ، **والجَارُ**: الحليفُ والناصِرُ والخفيرُ، **والخِفَارةُ**: الأمانُ والذِمَّةُ، وخَفِيرُ القوم مُجيرُهم الذي يكونون في ضَمانِهِ وجِواره ما داموا في دياره، يُؤمِّنُهم ويمنعُهم لأنهم في عَهدِهِ وذِمَّتِهِ وحِلْفِهِ[1]. . .

وإذا نظرنا في هذه المعاني وجدنا أن بعضها مُتَّصلٌ بالآخَر، ومُؤَدِّ

---

(١) لسان العرب: ٣/ ٢٩٧ (عقد)، و ٣/ ٣١١ ـ ٣١٢ (عهد)، و ٤/ ١٥٣ (جور)، و ٤/ ٢٥٣ (خفر)، و ٩/ ٥٣ ـ ٥٥ (حلف)، و ١٠/ ٣٧١ (وثق)، و ١١/ ١٣٥ (حبل)، و ١٣/ ٤٦٣ (يمن). . .

إليه، وكأنّ مضمونَها جميعاً واحدٌ، تَوخّى العربُ من تَعدُّدِها تَعدُّدَ الوسائلِ التي تُوفِّرُ أكبرَ قَدْرٍ مُمكنٍ، من الأمان والطمأنينة، في مجتمعاتٍ كان من الطبيعي أن يكثر فيها تنازُعُ القبائل على أسباب الحياة، ما دامت الطبيعةُ بخيلةً، والأرضُ مُجْدِبةً في كثير من أوقات السنة. وجعلوا لها فوق ذلك، بالأيْمانِ، حُرْمةً كحُرمة الشعائر الدينية، وقداسةً كقداسَتِها، كيلا يجرؤَ أحدٌ على نَقْضها، فالحِنْثُ في اليمين يُعَدُّ إثماً وذنباً عظيماً عند العرب[1]، يُعَابُ به الحانِثُ، ويُعَيَّرُ بالغَدْر والخيانة، ويُفضَحُ فِعلُه في مواسم الحجِّ والأسواق والمجامع العامَّة، فيحتقره الناس... وزادوا على توكيد الأحلاف والمواثيق بالأيْمان، تَوْكيدَها برسُومٍ وتقاليدَ دينيةٍ خاصّة، تُعقَدُ في ظلّها، فتُشدِّدُ من مَهابتها وإجْلالها... من ذلك «التماسُحُ بالأكُفِّ، والتحالفُ على النار، وأخْذُ العهدِ المؤكّد، واليمين الغَمُوس»[2]. فكانوا مثلاً إذا أرادوا عَقَدَ حِلْفٍ، أوْقَدوا ناراً، وعقدوا الحلفَ عندها، وذكروا خيرها ومنافِعَها، ودَعَوْا بالحِرمان منها على من ينقضُ العهدَ، ويُحلُّ العقدَ! إذ كانوا يعتقدون أن منفعة النار خاصَّةٌ بالإنسان دون غيره[3]... وكانوا أحياناً يطرحون في النار ملْحاً يفقعُ، يُهوِّلون بذلك تأكيداً للحِلْف، ويُسَمُّونها نارَ المُهَوِّل وهو المُحلِّفُ[4]. وكانوا يُعظمون أمرَ الملح والنار والرماد، ويحلفون بها، ومن معاني الملح عندهم: الحُرْمةُ والذِمَامُ، فإذا قالوا: بيننا ملحٌ أو مِلْحةٌ أرادوا الحرمةَ والجوار[5]. وكانوا يُحضِرون كذلك، في جَفْـنَةٍ، طِيباً أو دماً أو

(١) لسان العرب: ٢/ ١٣٨ (حنث).

(٢) البيان والتبيين: ٣/ ٦، وصبح الأعشى: ١/ ٤٦٦.

(٣) نهاية الأرب: ٤٦٢.

(٤) لسان العرب: ٥/ ٢٤٣ (نور) و ١١/ ٧١٣ (هول).

(٥) المرجع نفسه: ٢/ ٦٠١ و ٦٠٥ (ملح).

رماداً، فيُدْخِلون فيه أيْديهم عند التحالف، ليتمَّ عقدُهم عليه باشتراكهم في شيءٍ واحد[1]. وأرى أن هذه هي اليمينُ الغَمُوسُ، بمعنى الشديدة المؤكَّدَةِ أو المغلَّظة... وفوق ذلك كله «كانوا يَدْعُونَ في الجاهلية من يكتبُ لهم ذِكْرَ الحِلْفِ والهُدنة، تعظيماً للأمر، وتبعيداً من النسيان...»[2]، فيكون الكتابُ توكيداً وتعظيماً وإعلاناً للحِلْف، كما يُضْفي عليه عَقدُهُ، أو حِفظُه في الأماكن المقدسة، ولا سيما في الكعبة، صفةَ القداسة والإلْزام الدينيّ. وقد نقل جواد علي عن هيرودُتُس المؤرِّخ اليونانيّ (٤٨٤ ـ ٤٢٥ ق. م)، أنه وجَد «العربَ يحافظون على العهود والمواثيق محافظةً شديدةً، لا يُشاركهم في مثلها أحدٌ من الأُمم، لأن لها قداسةً عندهم كأنها من الأمور الدينية...»[3].

وكانت الأحلافُ بين قبائل العرب كثيرةً، حتى أوْشَكت في بعض صُوَرِها أن تقوم مقامَ كثير من مؤسَّسات الدولة في الأُمم الأُخرى، وكانت لها أسماءٌ اشتُهرت بها، منها: «حلفُ الفُضول» الذي أقرَّ الأمنَ في مكة، وأنصفَ الفقراء والمظلومين[4]، وحلفُ «الأحابيش» الذي ألَّفَ بين جماعات من قبائل مختلفةٍ[5]، وجعل منهم فريقاً واحداً مُتماسكاً في وجْهِ القبائل الكبرى، وحلفُ بني أسد بن خزيمة وطيّيء[6]، وحلفُ «ذي المجاز» الذي أصلح فيه ملكُ الحيرة عمرو بنُ هند بين بني تغلب وبكر بن وائل، وأخذ عليهم العُهودَ والمواثيقَ والرُّهُنَ، ضماناً لوفائهم به... وإليه أشار

(١) لسان العرب: ٦/١٥٧ (غمس).
(٢) الحيوان: ١/٣١٤.
(٣) المفصَّل: ٤/٣٧٩.
(٤) لسان العرب: ١١/٥٢٧ (فضل)، والطبقات الكبرى: ١/١٢٨.
(٥) المعارف: ٦١٦.
(٦) لسان العرب: ٩/٥٥ (حلق).

الحارثُ بنُ حِلِّزَة[1]، وهو من بكر بن وائل، يُذكِّرُ به بني تغلبٍ في قوله:

واذْكُروا حِلْفَ ذي المجازِ وما قُـدِّمَ فيـه العُهـودُ والكُفَـلاءُ
حَـذَرَ الخَـوْنِ والتعـدِّي، وهـل يَنقضُ ما في المَهارِقِ الأَهْواءُ

وذو المجاز موضعٌ مقدَّسٌ قربَ عَرَفَة، كان من مواسم الحجِّ في الجاهلية، تُقام به سوقٌ ثمانية أيام[2]، والمَهَارِقُ المواثيقُ والعهودُ المكتوبة، ولا يُقال للكتُب مَهارِقُ إلا إذا كانت كُتُبَ دَيْنٍ، أو كُتُبَ عهودٍ ومواثيقَ وأمَانٍ[3]... وبذلك يتَّضِحُ أن الحلف عُقِدَ وكُتِبَ في مكانٍ أو موسمٍ مُقدَّسٍ، فهو أشدُّ وأقوى من أن تنقضَهُ الأهواءُ... وفي أخبار الجاهلية أيضاً حديثٌ عن حلفٍ كان بين بعض ملوك اليمن وقبائل ربيعة بن نزار، جرى عقدُهُ وتدوينُهُ في شهر رجَبٍ المحرَّم[4]... وحلفٍ كان بين خُزاعة وبني هاشم بن عبد مناف، كُتِبَ وعُلِّق في جوف الكعبة[5]، توكيداً، وتثبيتاً له.

وهنالك إشاراتٌ كثيرةٌ، إلى أحلافٍ كانت بين بعض قبائل العرب، أو بين قبيلة وأُخرى، أو بين بعضها وملوك العرب، أو دُوَلِ الأعاجم... ومعظمُها أحلافٌ كانت تُعقَدُ بالدوافع نفسِها، التي تدفعُ الدولَ عادةً إلى التحالف، ومنها رعايةُ المصالح السياسية والاقتصادية للقبائل، كالذي ذُكر عن حلف «التَّنُوخ» بين قبائل من العرب نزلتِ الخليجَ العربيَّ، ثم أقامت

---

(١) الحارث بن حِلِّزة اليَشْكريُّ: من فحول شعراء الجاهلية، أصحاب المعلَّقات. توفي نحو سنة (٥٧٠ م)، وزعم الأصمعي أنه عُمِّر مئةً وخمساً وثلاثين سنة.
(٢) شرح القصائد السبع: ٤٧٨ ـ ٤٧٩.
(٣) الحيوان: ١/ ٣١٥.
(٤) المفصَّل: ٤/ ٣٨٣.
(٥) مصادر الشعر الجاهلي: ٦٦.

دولةً بالحيرة[١]. . . أو كأحلاف قريش مع بعض القبائل، وما قيل عن تحالفها مع مناذرة الحيرة، وغساسنة الشام، وملوك حِمْيَر، والحبشة[٢]. . . ولعلَّ ابرزَ تلك الأحلافِ وخيرَها ما كان منها للحِفَاظِ على الأمن، والدفاع عن الحقوق والمصالح المشتركة، وإنصاف المظلومين. . . إذ يكون فيها بين قبائل الحلف سلامٌ، يُمكِّنُ لأبناء كلٍّ منها المرورَ بديار الأُخرى، آمِنينَ لا يخافون شيئاً، ويَجُوزُونَ أرضَها بقوافلهم وتجاراتهم، لا يَعرضُ لهم أحدٌ بأذى ولا تُجْبَى منهم أتاوةٌ، إلا ما كان مُتَّفقاً عليه، أو جَرَتْ به العادة. . . كما يُقدَّمُ لهم العونُ والحمايةُ والضيافةُ ما داموا في أرض الحليف، وتظلُّ الحمايةُ واجبةً حتى خارجَ أرضِهِ، فإذا وقع عليهم عدوانٌ وَجَبتْ عليه نَجْدتُهم، فالتعصُّبُ للحِلْفِ واجبٌ كالتعصُّب للقبيلة، وكثيراً ما كان مثلُ هذا الحلفِ يتحوَّلُ إلى نَسَبٍ، ويصبحُ الحُلفاءُ وكأنهم قبيلة واحدة[٣]. . . ولم تكن الحمايةُ والعونُ والرعايةُ واجبةً على المتحالفين أحَدِهم قِبَلَ الآخَر وحَسْبُ، بل كانت واجبةً أيضاً على أحَدِهم قِبَلَ حُلَفاءِ الآخَرِ والمُتَخفِّرين به. فكانت قريشٌ مثلاً إذا خرجت بتجارتها من مكة قاصدةً سوق «دُومَةِ الجَنْدل»، لم تَتخفَّرْ بأحَدٍ من قبائل العرب، لأن طريقها إليها يمرُّ على أَحْياءِ من مُضَر[٤]، ومنازلَ لحلفائهم. . . وعامَّةُ قبائل مُضَر لم تكن تتعرَّضُ لتجار مُضَر، ومنهم قريشٌ، ولا يُؤْذِيهم حليفٌ لمُضَريٍّ، كان ذلك مُتَّفقاً عليه بينهم. . .

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٥٢.

(٢) الكامل: ١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٣) المفصَّل: ٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، ٣٨٥، والمحبَّر: ١٦٨ ـ ١٦٩، والمعارف: ٦٩.

(٤) مُضَرُ بنُ نزار: بَنوهُ أهلُ الكثرة والغَلَبة في الحجاز ونجد. أعظمُ قبائلهم قيسُ بنُ عَيْلان، وتميمُ بنُ مُرٍّ، وخُزَاعةُ، وكنانةُ بن خُزَيْمة، وأسَدُ بنُ خزيمة، والمعلوم أن بني قريش هم من قبيلة كنانة بن خُزَيْمة.

وإذا خرجوا من ديار مُضَر، فورَدُوا منازِلَ بني كلب[1]، كانت بنو كلبٍ ترعاهم، ولا تتعرَّضُ لهم بسُوءٍ، لأن لها حِلْفاً مع بني تميم، وتميمٌ من مُضَر. فإذا أخذوا طريقهم على بني طيِّيء، لم تعرِضْ لهم طيِّيءٌ بأذى، بل تُقدِّمَ لهم العونَ، وتَدُلُّهم على ما أرادوا، لأن لها حلفاً مع بني أسد بن خُزيْمة، وأسَدٌ من مُضَر. . . فإذا أخذوا طريق العراق يريدون سوق «الحيرة» مثلاً، تخفَّرُوا ببني عمْرو بن مَرْثَد من قيس بن ثعلبة[2]، فتُجيزُ لهم ذلك قبائلُ ربيعة بن نزار جميعاً[3]. . . ومعنى الخفارة هنا أنهم دخلوا في جِوَارِهم وذِمَّتهم وعهدِهم، فكأنهم عقدوا حلف حماية معهم، يظلُّ قائماً ما داموا في ديار ربيعة.

وعلى هذا النحو كانت الأحلافُ والمواثيقُ المعقودةُ بين العرب، قاعدةً رئيسةً كبرى، أسهمت في إشاعة كثير من الطمأنينة والسلام في نفوس التجار والمسافرين، وأدَّتْ إلى ازدهار التجارة وقيام مواسم الأسواق في مواعيدها، ولا سيما أنهم أضافوا إليها من القداسة والإشْهَارِ، ما جعل أمرَ الخروج عليها صعباً جداً عند المتحالفين[4]. وقد لاحظنا في حرب الفِجَار الثاني، أن زعيم هوازِنَ عُرْوَةَ الرَّحال، حاول إجازةَ قافلة النعمان بن المنذر، على غير العُرفِ المعهود، أو خلافاً للمحالفات المتفق عليها بين القبائل، وعلى كُرْهٍ من بني كنانة، ومن غير أن يُراعي شأنَهم في ديارهم، وكان فريقٌ

---

(١) كلْبُ بن وَبَرَة: من قضاعة، من عرب الجنوب، وأشهر قبائلهم: طيِّيء، والأزْدُ، وغسان، ولخم، وجذام، وهمدان، والأوس والخزرج، وخثعم، وعاملة.

(٢) قيس بن ثعلبة: من ربيعة بن نزار، من العدنانية. منازلهم بين اليمامة والبحرين والعراق. منهم بنو عبد القيس، وأسد، وبكر بن وائل، وتغلب بن وائل، وحنيفة بن لُجَيم، وشيبان.

(٣) المحبَّر: ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٢.

(٤) المفصَّل: ٤/ ٣٨٨.

منهم ما يزال مَوْتُوراً من النعمان، لقتله رجُلاً من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة، فهاجت لذلك حربٌ استمرَّ النزاعُ فيها خمسَ سنين، ثم انتهت بالصلح على أن تعود الأمورُ إلى ما كانت عليه[1].

ومن الممكن أن نَعُدَّ الأحلافَ والمواثيقَ كالقوانين والأعراف، كانت تُحْكِمُ علائق الأمن بين القبائل، وتُنظِّم علائقها بالآخرين، ولا سيما المسافرين وقوافل التجار المرتحلين عَبْرَ مناطقها. فقد كانت كلُّ قبيلة تحظرُ دخولَ الغرباء في أرضها، إلا إذا كانوا من قبيلةٍ حليفةٍ، أو كانوا في جِوَارِ أحد أبنائها... أما قوافلُ التجارة فلم يكن لها بُدٌّ من أن تُؤدِّيَ إلى زعماءِ القبيلة ضريبةَ المرورِ بأرضهم، كي تَجُوزها في أمنٍ وسلام بحمايتهم.. وقد ذكرت الأخبارُ أنه كانت للمُلوك في بلاد الفُرس والروم والحبشة والعراق والشام وغيرهم، تجاراتٌ في أسواقِ اليمن وغيرها من أسواق التجارة الكبرى في بلاد العرب، وكانت لهم عهودٌ، وعُقودٌ، وحِبَالُ جِوَارٍ مع كثير من زعماء القبائل، لحماية تجاراتهم وقوافلهم من أن يَعْرِضَ لها أحدٌ بسوءٍ في الطرُق التي تمرُّ عبر مناطقهم، وكانت هذه العُهودُ في حُكم المواثيق والمعاهدات التي تُعْقَدُ بين الدول، وتُنظِّم أصولَ التجارة وحقوق المرور[2]...

وكثيراً ما كان زعماء القبائل يُعِيدُون ما جُعل لهم أجْراً على الحماية، إذا عجزوا عن توفير الأمن المطلوب للقافلة[3]... فقد كانت تلك القوافلُ، بما تنقلُهُ من التجارات والأموال، هَدَفاً مُغْرِياً لقُطَّاع الطرُق واللصوص

---

(١) إبراهيم أبو الأنبياء: ١٤٥.

(٢) المفصَّل: ٥/٦٢٨ ـ ٦٢٩.

(٣) فجر الإسلام: ١٣.

والصعاليك، أو لأبناء قبيلةٍ أخرى مُعادِيَةٍ لأصحاب العُهود من القبائل الأُخرى، ولم تكن المواثيقُ والعقودُ كافيةً دائماً لحماية القوافل من الغارات المُباغِتَة التي قد تقع عليها، فكان قادتُها يحملون معهم الهدايا والألطافَ والرُّشَىٰ، يُقدّمونها إلى من يَعْتَرِضُهم، أو يَزِيدون في الجُعَالاتِ المتَّفق عليها مع زعماء القبائل، لِيَبْذلُوا مَزيداً من الجهد في توفير السلام والأمن للقافلة. . . ولذلك كانوا يَعدُّون يومَ عودةِ القوافل سالمةً بتجاراتها وأموالها ورجالها إلى ديارها، يومَ عيدٍ وفَرَحٍ عند أهل تلك الديار، وأصحاب الأموال منهم، لما كانوا يُصادِفُونه من مخاطِرِ الغزو والغارات[1].

* * *

---

(١) المفصّل: ٢/ ٩٠.

الفصل الثالث

الجوار والخفارة

المطلب الأول ـ معنى الجوار:

ثَمَّةَ قاعدةٌ أخرى خطيرةٌ كانت عند عرب الجاهلية كالقانون، أو أشدَّ منه قوّةً وحُكْماً في توفير الأمن وإشاعة السلام، هي الجِوَارُ أو الخفارة، وكانت تُعَدُّ من مكارم الأخلاق(١)، والعادات النبيلة، وعلامات المروءة، استفاد منها المظلومُون والخائفون، والمسافرون المُنفَرِدون، والغرباءُ المُنقَطِعون(٢)، والخُلَعاءُ لا يجدون مَن يُؤْويهم أو يحميهم... فالمرءُ من هؤلاء كان يلجَأُ إلى أَحَدِ أشراف العرب وسادتهم، ويطلب منه أن يكون في جِوارِه، أي في ذِمَّتِه، فإذا أعطاهُ عهداً بذلك، وَجَبتْ عليه حمايتُه ونُصْرتُه ممّا يحمي منه نفسَهُ وأهلَه، وإذا قَصَّرَ في ذلك عُدَّ ناقِضاً للعهد والذِمَام، وهو أمرٌ يُعَيَّرُ به فاعلُه بين العرب... «وقد اشتُهر بعضُ أشراف العرب بإجارة الخلعاءِ وحمايتهم»(٣)، كما كانت العرب «تُمتدح بالذَبِّ عن الجار، فيقولون: فلانٌ منيعُ الْجار، حامي الذمار»(٤).

---

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) المفصَّل: ٤/ ٣٦٤.

(٣) الشعراء الصعاليك: ٩٤.

(٤) العقد الفريد: ١/١٣٥.

فالجوار حِلفٌ، وذِمّةٌ، وعهدٌ، وأمانٌ، وخفارةٌ[1]... والذِمَّةُ عهدٌ، وكفالةٌ، وحُرْمَةٌ، وأمَانٌ، وضَمَانٌ... وتَلْزَمُ المَذَمَّةُ كلَّ مُضَيِّعٍ للذِمَّة والذِمَام[2]. وخَفِيرُ القوم مُجِيرُهم، الذي يكونون في جِواره وضَمانِهِ ما داموا في بلاده، يدفعُ عنهم، ويحميهم حتى يُبلِغَهم مَأْمَنَهم، ولو كلَّفهُ ذلك حياتَهُ، وحياةَ أبناءِ قبيلته[3]. وكانوا يَعُدُّون الضيفَ النازلَ بهم جاراً، يجِبُ عليهم رعايتُه وحمايتُه وغَوْثُه حتى يُفارِقَهم[4]. وعَدُّوا المرأةَ كذلك جارةَ زوجها، لأنه مؤتَمنٌ عليها، مُلتَزِمٌ بالإحسان إليها، والدفاع عنها ما بَرِحَتْ في حُرْمَتِهِ وحَرِيمهِ، وكان من عادتهم في التحية أن يقولوا: سلام عليكم، فكأنه علامةُ المُسالَمةِ، وأنه لا حربَ هنالك[5]... وإن قال أحدُهم: أَصْحَبتُ فلاناً، فإنه أراد: أَجَرْتُه وحَفِظتُه ومَنَعْتُه[6]... ولمّا كانت القبيلةُ وحدةً مُتَماسِكةً، لزِمَ أن يتضامَنَ أبناؤها جميعاً في الوفاء بحقوق الجار، وخَفَارتِهِ، ولو أجارهُ واحدٌ منهم لا أكثر، وهو ما ظلَّ مَرْعيّاً في الإسلام، فكان الرجلُ من المسلمين إذا أعطى جيشَ العدوّ أماناً، جاز ذلك على جميع المسلمين، وليس لهم أن ينقضُوا عليه عهدَه، ولا أن يُخْفِروا ذِمَّته[7].

* * *

---

(١) لسان العرب: ٤/ ١٥٤ (جور)، و٤/ ٢٥٣(خفر)، وتاج العروس: ١١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧ (خفر).

(٢) لسان العرب: ١٢/ ٢٢١ (ذمم).

(٣) العقد الفريد: ٢/ ٧ ـ ٨.

(٤) لسان العرب: ٩/ ٢٠٩ (ضيف).

(٥) المرجع نفسه: ١٢/ ٢٨٩ (سلم).

(٦) المرجع نفسه: ١/ ٥٢٠ (صحب).

(٧) المرجع نفسه: ١٢/ ٢٢١ (ذمم).

المطلب الثاني ـ حقوق الجار:

ولا شك في أن «قانون الجوار» عند العرب كان وَجهاً مُشْرقاً من وُجوهِ الارْتقاءِ النفسيّ، والسُموِّ الخُلُقيّ، وعلامةً مُميّزةً يجبُ التوقّفُ عندها، والتأمُّلُ فيها، لكي نُدركَ مقدارَ ما كانوا عليه من المروءة والشهامة والوفاء، حتى أن بعضَ صُورِ الجِوار في الجاهلية كادت أن تُشبه الضمانَ الاجتماعي في عددٍ من البلدان الأكثرِ ارتقاءً في العصر الحاضر!

من ذلك مَكْرُمَةٌ في بني بَجِيلة[١]، وقد عُدَّتْ من مناقب العرب في الجاهلية، لم ينزلْ بهم ضَيفٌ قط، إلا عَمَدوا إلى مالِهِ فحَسَبُوهُ، ودَفَعُوه إلى رجُلٍ منهم يرضَوْن أمانته، ومانُوهُ بأموالهم ما أقام بين أظْهُرهم[٢]، فإذا أراد السَّفَر، أَدَّوْا إليه مالَهُ، ورحَلُوا معه ليكونَ في خِفَارتهم وجِوارهم، فإن مات في الطريق دفعوا دِيَتَهُ إلى أهله، وإن قُتِل، طلبوا بدمه حتى يثأروا له، وكأنه منهم، وإن سَلِمَ ألْحَقُوهُ بمَأْمَنِهِ وأهله[٣]...

ومن ذلك أيضاً أن الأعْشَى امْتَدحَ الأَسْود العَنَسيّ[٤]، فأعطاه جائزةً كبيرةً من الحُلَلِ والعَنْبر وغيرها، ولمّا رجع خافَ الطريقَ على ما معه من الأموال، فقَصَد إلى عَلْقَمة بنِ علاَثَة، وهو سيدٌ من زعماء بني جعفر بن كلاب، فقال له: أجِرْني... فقال: قد أجَرْتُك. قال: من الإنْسِ والجِنّ؟.

---

(١) **بَجِيلة**: حيٌّ كبير من اليمنيَّةِ، وهم إخوةُ خَثْعَم. كانت منازلُهم سَرَواتُ اليمن والحجاز إلى تَبالة. تفرعت منهم أربع قبائل كبرى.

(٢) **مَانُوُه**: احتملوا مُونَتَه وقاموا بكفايته. **بين أظهرهم**: في وسطهم.

(٣) المحبَّر: ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤) **الأَسْوَدُ العَنَسيُّ**: عَبْهَلَةُ بن كعب، من مَذْحج. كان رئيساً بطّاشاً من رؤساء اليمن. أسلم ثم ارتدَّ وتنبّأ واستهوى قومَهُ بالأعاجيب، وكان يكره أبناء الفرس. اتسع سلطانُه حتى غلب على صنعاء ونجران وحضرموت والبحرين وغيرها. قتل سنة (١١ هـ).

قال: نعم! قال: ومن الموت؟.. قال: لا.. فأعاد الأعشى إليه جِوارهُ، وأَحَلَّهُ منه، ومضى إلى عامر بن الطفيل، وهو فارسٌ وسيدٌ من سادات بني جعفر بن كلاب أيضاً، فقال له: أَجِرْني! قال: قد أَجَرْتُك. قال: من الإنْسِ والجنّ؟ قال: نعم. قال: ومن الموت؟ قال: نعم... فقال الأعشى: وكيف تُجِيرني من الموت؟ قال: إذا مِتَّ وأنتَ في جِواري بعثتُ إلى أهلك الدِّيَة من مالي!. فقال الأعشى: الآن علمتُ أنك أَجَرْتَني حقاً... ثم مَدَح عامراً وهجا علقمةَ، فقال علقمة: لو علمتُ الذي أراد كنتُ أعطيتُه إياه[1]...

وكان الرجلُ منهم إذا أجار أحداً، ثم اقْتضَاهُ الوفاءُ بحقوق الجِوار، أن يقتلَ أخاهُ ثأراً لجارِهِ، فَعَل... وقد جاء في أخبار الجاهلية، أن رجُلاً من بني عامر بن كلاب اسْتَجارَ عُمَيْرَ بنَ سُلمى الحنفيَّ، وكانت معه امرأتُه، فجعل قرينٌ، أخو عُمير، يتحدثُ إليها، فبلغ ذلك زوجَها فنَهاها عن الحديث معه، فانتهتْ. فلما رأى قرين ذلك وثَبَ على زوجها فقتله، وعُميرٌ غائبٌ... ثم قَدِم فأخَذَ أخاهُ يبتغي القصاصَ منه بجاره المقتول، فأتاهُ وجوهُ بني حنيفة فكلَّموهُ في الأمر، فقال: والله لا أَدَعُهُ، أو يعفُوَ عنه جاري! فأتَوا أخا المقتول وزادوا له في الدِّيَة، فأَبىٰ! فأتتْ عُميراً أمُّهُ، وهي أمُّ قرين، فكلَّمتْه في الأمر، فأَبىٰ، ثم عَمَدَ إلى أخيه، فأخْرَجَه من الحيّ حتى قَطَع به وادي اليمامة، فربَطهُ إلى نخلة، وقال لأخي المقتول: أمَا إذ أبَيْتَ أن تعفُوَ، أو تأخذَ الدِّيَةَ، فأمْهِلْني حتى أَقطعَ الوادي راجعاً، ثم اقْتُلْهُ ولا أَرَيَنَّك!... فأمْهَلَهُ، ثم فَعَل[2].

ومما يذكر في هذا السبيل أيضاً، أن يزيدَ بنَ المهلَّب لمّا هرب من

---

(١) الأغاني: ٩/١١٧.

(٢) المحبَّر: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

سجن الحجاج، اسْتَجارَ بسليمان بن عبد الملك، فكتب الحجاجُ في قتله إلى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك، فلم يزل سليمانُ يُكلّمه فيه، والوليدُ يقول: لا بدَّ أن تُسْلِمَهُ إليَّ، ففَعل سليمانُ، ووجَّه إبنَهُ أيُّوبَ معه، وقال له: لا تُفارقْ يدُكَ يَدَهُ، فإن أُريد بسوءٍ، فادْفَعْ عنه حتى تُقْتَلَ دُونَه.

* * *

المطلب الثالث ـ أشكال الجوار

وكانت للجوار في الجاهلية أشكالٌ متعددةٌ، ولكن تأمين الخائفين كان خيرَ وجوهها، وأكثرَها مروءةً ونُبلاً... فكان من عادة أشراف العرب إذا حضروا المجامعَ العامَّةَ، والمواسم الكبرى، أن يُجيروا الخائفين، ويُطعموا الجائعين، مثلما كان يصنعُ عامرُ بنُ الطفيل في سوق عكاظ[1]. وبعضُهم كان يُقيم موضعاً، يجعل منه ملجأً يعوذُ به كلُّ من كان يبحث عن مُجيرٍ يُؤَمِّنُه، أو يُعينه على مكروهٍ أصابه، كقُبَّةِ المعَاذَةِ، وهي قُبَّةٌ من جلد، رَفعها عوفُ بنُ أبي عمرو من بني شيبان، كان لا يدخلها خائفٌ إلا أَمِنَ، ولا جائعٌ إلا شَبع، وكانت تُعَدُّ من مناقب العرب في الجاهلية[2]... وكان من عاداتهم أن المستجير إذا أتى بيتَ رجُلٍ يطلبُ جِوارهُ فلم يجدْهُ، عَقَدَ طرفَ ثوبه بحبلٍ إلى جانب البيت، فإذا فعل ذلك وجَبَ على صاحب البيت أنْ يُجيرَهُ، وأن يَطلبَ له بظُلاَمته[3]. وفي هذه الحال تكون خفرةُ الجار ثلاثة أيام، تنتهي بانتهائها واجباتُ المجير في حماية جاره إلا إذا جَدَّدَ له جواره، وسأله البقاء[4]... وفي أخبار الجاهلية أن الرجل إذا أتى قوماً يستجيرُ بهم،

(١) مجمع الأمثال: ٢/ ٤٦.
(٢) المحبر: ٢٤١ ـ ٢٤٢.
(٣) الأغاني: ٣/ ٥٧.
(٤) المفصَّل: ٤/ ٣٦٤.

أو يأخذَ منهم عهداً، كانت له عليهم حصانةٌ مُوقّتة حتى ينظروا في أمره، فهو، ما لم يُجَرْ أو يأخُذِ العهدَ، هَدْيٌ، له حُرْمَةٌ كحُرْمة الهَدْي إلى الكعبة، فإذا أخذ العهد منهم فهو حينئذٍ جارٌ لهم، وفي هذا المعنى قال زهير:

فلم أرَ مَعْشراً أَسَرُوا هَدِيّاً ولم أرَ جارَ بيتٍ يُسْتَباءُ[1]

يريدُ أن الهَدِيَّ من الرجال لا يمكن أن يُؤْسَرَ بما لَهُ من الحُرمة، وأن الجارَ لا يمكن أن يُقتَل[2]، وإن كان قاتلاً، لأن قتله محرَّمٌ بأحكام الجِوار. وتسميتهم طالبَ الجوار هَدياً تشير بوضوح إلى القداسة التي كانت للجوار في نفوسهم، ولا سيما أن بعضهم كان يُقْسم على حماية جارِهِ في بيوت الله، وكان القَسَمُ عادةً يتخذُ شكلَ إعلان في المجامع العامة أو الأسواق الموسمية الكبرى، ليَعْلَم به الناسُ جميعاً، وليكونَ المجيرُ مُلْزَماً بالحفاظِ على جارِهِ، فإن قصَّر في شيءٍ من ذلك ازْدَراهُ العربُ واحتقروه[3].

ومن طريف ما يُذكر في هذا القبيل، أن السُّلَيْك بنَ السُّلكةِ أغار يوماً على قومٍ، فأحاطوا به، فلما علم أنه مأخوذٌ لا محالة، قصد إلى أقرب بيوتهم، ودخَل على امرأةٍ منهم واستجار بها، فأجَارتْهُ، وأدْخَلتْهُ تحت ثوبها، واسْتَلَّتْ سيفاً، وقامت دُونه تمنعُه منهم، فأبَوْا إلا أن يأخذوه، فكشفت خِمَارَها عن شَعرها، وصاحتْ تستغيثُ بإخوتها، فجاؤوها ودَفَعُوا القومَ عن جارها، وخَلُّوا عنه حتى بلغ مَأْمَنَهُ ونجا من القتل، ثم مَدَحَها بقصيدة من شعره، ذكر فيها حُسْنَ جِوارِها له[4]. هذا على الرغم من أن

---

(١) يُسْتَباءُ: من البَواء أي القَوَد وهو القِصَاصُ أو قتلُ القاتل بدل القتيل.

(٢) لسان العرب: ١٥/ ٣٥٩ (هدي).

(٣) المفصَّل: ٤/ ٣٦٠.

(٤) الأغاني: ٢٠/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

السُّليْك كان صعلوكاً صاحبَ غاراتٍ، وَاتِراً لكثير من الأحياء.

* * *

المطلب الرابع ـ الجوار حلفٌ وعهد:

فالجوارُ إذن حِلْفٌ، وكلاهما له حُرْمَةٌ شديدةٌ، وقداسةٌ عند العرب، غير أن الحلف قد يكون اتفاقاً على حربٍ ضد عدوٍّ مُشترك، أو عقداً على عدم التقاتل بين المتحالفين، أو تعهُّداً بنُصْرة الحليفِ حليفَه إن أصابه مكروهٌ أو وقع عليه اعتداء. . . أمّا الجِوار فهو عهدٌ بالدفاع عن الجار، وحمايته، وضمانٌ بخفَارتِهِ ما دام في ذِمَّة المجير، حتى يُبْلِغَهُ مَأمَنَهُ، أو يرفعَ عنه الظلمَ، أو تنقضي مدةُ الجِوار، ويلتزمُ المجيرُ بكل ذلك وإن كلَّفَهُ حياتَه وحياةَ أهله وعشيرته، بينما يلتزمُ الجارُ ألاّ يُسِيءَ إلى مَن أجاروه، أو يُسبِّبَ لهم الأذى، فإن فعل شيئاً من ذلك عُدَّ لئيماً، وحقَّ لهم خَلْعُه من جِوارهم، وعليهم إشهارُ هذا الخلع في الأسواق والمجامع العامَّة، كي تَسقُطَ الحقوقُ التي نشأتْ له عليهم بالجوار، ويَسقطَ عنهم التزامُهم تَبِعاتِ أعماله قِبَلَ الآخرين.

وقد أبْدَعَ صُنْعاً زهيرُ بنُ أبي سلمى في شِعْره، حينما ذكر أن الجِوار عقدٌ من العقود المُلزِمَة للمُجِير يُنْشِىءُ حقوقاً عليه للجار، يمكن التقاضي بشأنها لإثباتها، فقال:

وجارُ البيتِ، والرجُلُ المُنَادي ... أمَامَ الحيِّ، عَقْدُهُما سَواءُ
جِوارٌ شاهِدٌ عَدْلٌ عليكم ... وسِيَّانِ الكفالةُ والتَّلاءُ
فإن الحقَّ مَقْطعُهُ ثلاثٌ ... يمينٌ أو نِفَارٌ أو جَلاءُ[1]

---

(١) الشعر والشعراء: ١٤٠.

فجعَلَ الجوارَ جِوارَيْنِ، **الأولُ**: جِوارُ المُقِيم، وهو الذي يأتي القومَ يستجيرُ بهم، فيُجِيرُونَه، فيُقيم بينهم، وعقدُ هذا الجارِ عقدُ كفالةٍ، ومنه المُكافِلُ والكفيلُ بمعنى المُعَاقِدِ والمُعاهِد والمُجَاوِر[1]. . . **والثاني**: جِوَارُ المُسَافِرِ العَابِر، وكان من عادة العرب في الجاهلية، إذا أراد أحدُهم سفَراً، وكان يَخْشَىٰ الطريق، «أَخَذَ عهداً من سيِّدِ كل قبيلةٍ، فَيأْمَن به ما دام في تلك القبيلة، حتى ينتهيَ إلى الأخرى، فيأخذ مثلَ ذلك أيضاً، يريدُ به الأمَانَ، فهذا حَبْلُ الجِوار»[2]، وعَقْدُهُ، كما يبدو من شعر زهير، هو عقدُ التَّلَاءِ، والتَّلَاءُ: الضَّمَانُ والجِوارُ والذِّمَّةُ، وهو شيءٌ يَكتُبُ عليه المُتْلي إسْمَهُ، ويُعطيه للرجُل المسافِر، فإذا صار إلى قبيلةِ المُتْلي، أو حُلَفائِه، أراهم ذلك الشيءَ، وجازَ أرضَهم فلم يُؤْذَ. . . ومن ذلك قولُهم: أَتْلَيْتُهُ سهماً، أي أعطيتُه إيّاهُ لِيَستَجيرَ به، ويأمَنَ على نفسه وماله[3]. . . وكلا النوعين: الكفالةُ والتَّلاءُ واحدٌ، مُنْشِيءٌ لحقوق الجِوار، لأن عَقْدهما في الأصل سواءٌ، والحقُّ إنما يَثْبُتُ بإحدى ثلاثٍ: يمينٍ، أو محاكمةٍ إلى حاكم يَقْطعُ بالبيِّنات، أو جَلاءٍ بِبُرهانٍ، فَتَتَّضِح القضيَّةُ وينجلي الحقُّ[4].

* * *

المطلب الخامس ـ الجوار والخفارة:

ولا بُدَّ من عودةٍ إلى حديث الخفارة، إذ ذكرنا أنها شكلٌ من أشكال الجِوار، يَضمنُ فيه الخُفَراءُ سلامةَ المتخفِّرينَ بهم، أو حُلَفائهم ومَن كانوا

---

(١) لسان العرب: ١١/ ٥٩٠ (كفل).

(٢) لسان العرب: ١١/ ١٣٥ (حبل).

(٣) المرجع نفسه: ١٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥ (تلا).

(٤) الشعر والشعراء: ١٤٠، والبيان والتبيين: ١/ ٢٠٣.

في ذِمَّتِهم وعَهْدِهم أو جِوارهم، ما داموا في ديارهم، حتى يَجُوزَوا أرضَهم أو يَبلُغُوا مَأمَنَهُم... ومنه قولُ ابن حبيب في سوق المشقَّر بهَجَر: «فكان مَن يَؤُمُّها من التجار يَتَخفَّرون بقريش، لأنها لا تُؤْتَى إلا من بلاد مُضَر»[1]، يريدُ أنهم كانوا يستجيرون بقُريشٍ، إن لم يكونوا من قبائل مُضَر، فإذا مَنَحتْهم حقَّ الجِوار، أمْضَتْ أحياءُ مُضَر وحُلَفاؤها كفالةَ قريشٍ لهم، ولم يُؤْذِهم أحدٌ منها... وبذلك جعل ابنُ حبيب خفارة التجار، المرتحلين إلى سوق المشقَّر، مَكْرُمةً خَصَّتْ بها أحياءُ مُضَرٍ قُريشاً، لأنهم كانوا القَوَّامين على الحرمات بمكة[2]... بينما اكتفى المرزوقي بالقول: «وكان جميعُ من يأتيها لا يَقْدر عليها إلا بخفارة...»[3]، ذلك أن السوق كانت تقومُ بجِوار كلٍّ من: عبد القيس، وهي من قبائل ربيعة بن نزار، وتميمٍ، وهي من قبائل مضر بن نزار[4]، فالطريق لم تكن كلُّها إذن من بلاد مُضَر، بل كانت هنالك أحياءٌ من ربيعة ومن غيرها، ولا بُدَّ من التخفُّر بها، إلا إذا كانت لقريشٍ، أو حلفائها من مُضَر، عقودٌ مع أحياءِ ربيعةٍ، أو مع بعضها، على نَحوِ ما سَبق ذِكرهُ.

ومن ذلك قولُهم أيضاً، إن جميع من كان يختلف إلى سوق الشِّحْرِ من العرب، بتجارةٍ، كان يَتَخفَّرُ ببني محارب[5]، من قبيلة مَهْرَة بن حَيْدان[6].

---

(١) المحبَّر: ٢٦٥.

(٢) المحبَّر: ٢٦٥.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٣.

(٤) المحبَّر: ٢٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٢.

(٥) المحبَّر: ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٤.

(٦) مهرة بن حيدان: قبيلة عربية كبرى من قضاعة، من الجنوب. كانت منازلها في ناحية الشِحْر، بين عُمَان وحضرموت وعدن، والشِحْر في العربية الجنوبية معناه الساحل، فاشتُهر الإقليم كلُّه باسم شِحْر مَهْرَة، وإلى مَهْرَة يرجع كلُّ مهريّ. =

وهذا كان قُبيل ظهور الإسلام على ما ذكر الرواة، أما قبل ذلك، فلعلَّ الخفارةَ كانت في أحْياءٍ أُخرى من مَهرة. والعِلَّةُ في وُجوبِ الخفارة على مَن يَقْدمُ شِحْرَ مَهرة، أن الطريق إليه طويلةٌ وعرة، يقطعُها المسافِرُ في نحوِ شهرٍ، سواء أكان قادماً من عُمَان، أو قادماً من عَدَن. وكانت سوقُ الرابية بحضرموت كذلك، لا يصلُ إليها أحدٌ إلا بخفارة، أي بجِوارِ إحدى قبائلها وكفالتها، لأن طريقها شاقَّةٌ أيضاً، وطويلةٌ، يَسلَخُ المسافرُ إليها من عَدن نحوَ شهرٍ، ومن صنعاءَ نحوَ أَحَدَ عشَرَ يوماً، وكانت أحْيَاءٌ من بني كِنْدَة تَخْفِرُ الناسَ فيها، وتكْفَلُهم حتى تُبْلِغَهم السوق آمنين، وكان ذلك يُعَدُّ مَكْرُمَةً لبني كِنْدة[1]... وإذا نظرنا في هذه الحالات، وجدنا أن الخفارة فيها إنما هي عهدٌ من عهود الجِوار، موضوعُهُ كفالةُ التجار أو المسافرين أو العابِرين، وهو مَوْقُوتٌ بمقدارٍ مُحدَّدٍ من الزمن، أي أنَّ له أَجَلاً ينقضي باجْتياز هؤلاء بلادَ الخفير، أو بُلوغِهم مَأمَنَهم. وحُكمهُ حُكمُ الوفاءِ بالعهد، والحفاظِ على حُرْمةِ الجار، والالتزام بمكارم الأخلاق.



المطلب السادس ـ الخفارة المأجورة:

غير أن للخِفَارة عند العرب معنىً آخَرَ هو: جُعْلُ الخَفِير[2]... والجُعْلُ هنا، أو الجُعَالةُ: ما يُعْطىٰ للخفير أجراً على خِفَارته. ومن ذلك نتبيَّنُ أن عرب الجاهلية عرفوا شكلاً آخَر من عهود الخفارة يقومُ على حُكم المنفعة، وكان رؤساءُ القبائل أو أشرافُها يلتزمُونَ فيه بحماية قوافل التجارة

(١) المحبَّر: ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٥، ومعجم البلدان: ٢/ ٢٧٠.
(٢) لسان العرب: ٤/ ٢٥٣ (خفر).

وخفارتها، في مُقابل جُعْلٍ يُجْعَلُ لهم أجراً على عملهم. وكانوا كثيراً ما يُعِيدونَ الجُعْلَ إلى أصحابه، إذا عجزوا عن توفير الأمن للقافلة[1]. ويُذْكر أنهم كانوا أحياناً، في هذا الشكل من الخفارة، يُصْحِبُونَ القوافِلَ بعضاً من رجَالِهمُ الأشِدَّاء، يعملون لها عملَ الخُفَراءِ، أي الحُمَاة، ويَدْفَعون عنها ذُؤبانَ العرب وصَعَاليكَهم، ويُوَفِّرون لها سلامةَ الطريق[2]، بما كان لهم من درايةٍ بمواطن الخوف والحَذَرِ، وعِلْمٍ بِمسَالكِ النجاة، ومواقع المياه، ولا سيما في مَفَازاتِ الصحراء، وشِعَابِ الجبال وآكامِها، أو في المواضع التي لم تكن تَدِينُ بالطاعة لأحد. فكان في استعمال أبناء القبائل التي تنتشرُ على طرُق التجارة، خُفَراءَ أو أَدِلاَّء للقوافل، كثيرٌ من الأمان للتجّار والمسافرين، كما كان فيه منافعُ كبيرةٌ للقبائل، تجعلها حريصةً على توفير الأمن في مناطقها وحيث يمتدُّ سلطانُها.

على أننا لا بدَّ أن نُميِّزَ في «الخفارة المأجورة» بين نوعين من الجُعَالات:

الأوَّلُ: جُعالةٌ تُعَدُّ رشوةً أو هديَّةً يُقَدّمها قادةُ القوافل إلى القبائل التي تُجيرُهم عند مرورهم ببلادها.

والآخَرُ: إتاوةٌ، أو ضريبةٌ يفرضها زعماءُ القبائل على قوافل التجارة، إذا ما عَبَرتْ أرضَهم، على نحو ما تفعله الحكوماتُ اليومَ في اسْتيفائها الضرائبَ على تجارة المرور، أو العُبور. غير أن واجبَ سادة القبائل يومئذٍ، كان حمايةَ القافلة، على الحالَيْنِ، ما دامت في أرضهم، وإذا اعتَدىٰ عليها

(١) الشعراء الصعاليك: ١٣٩.

(٢) المرجع نفسه: ١٣٨.

مُعْتَدٍ تَعقَّبُوهُ ليأخذوهُ بذَنْبِهِ، ويُعِيدُوا ما اسْتَلَبه إلى أصحابه[1]، وإلا لحِقَ بهم العارُ بين القبائل.

ويمكن أن يدخلَ في معاني الخفارة المأجورة «الإيلافُ» الذي اشتُهرت به قريشٌ في رحلتيْ الشتاء والصيف، إلى اليمن والشام، فهو إن لم يكن بمعنى أُلْفَةِ الرحلة وتَعوُّدِها، كان بمعنى المُقَارَبَة والمُدَارَاةِ والتأنيس، لا بمعنى العُقود والعُهود والحِبال، التي زعم الإخباريون أن بني عبد مناف أبْرَمُوها مع الملوك والرؤساء... وما هو في الحقيقة بأكثرَ من تألُّفٍ لرؤساءِ القبائل على طُرُق التجارة، بالرُّشَىٰ والهدايا والألْطافِ، أو بإشْراكهم في رؤوسِ أموال القوافل، وإعطائهم نصيباً من الأرباح، أو بمنحهم جُعالةَ مُرورٍ مُعيَّنة، واستئجارِ إبلِهم في نقل المتاجِر، واستعمالِ أبنائهم في حراستها. وبهذا التدبير أَمِنُوا على أنفُسهم وأموالهم، وأَلِفُوا رحلات القوافل، من غير خوف، إلى أيّ مكان شاؤوا. وقد منَّ اللهُ تعالى عليهم إذ يَسَّرَ لهم أُلْفَةَ الرحلة في الشتاء والصيف، وتعوُّدَها، فأمرهم بقوله: ﴿... فلْيَعْبُدوا ربَّ هذا البيت الَّذي أطعمهم من جُوعٍ وآمَنَهم من خوف﴾[2]

* * *

فتَوْفيرُ الأمن في طرُق القوافل كان غالباً مصلحةً حيويةً للقبائل، لم يكن لها بدٌّ من الحرص عليه، حِرصَها على سائر مصالحها، ومن شأن ذلك أن يُفْضِيَ إلى الاعتراف بأن معظم الحوادث، التي انتُهِبتْ فيها بعضُ قوافل التجارة في أرض العرب، مَرَدُّهُ إلى امتناع قادة القوافل عن أداءِ ما عليهم من

(١) المفصَّل: ٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٥.

(٢) سورة قريش: الآية ٣ و٤.

إتاوات المرور، أو الرُّشَىٰ، إلىٰ سادة القبائل، أو إلى استعمال وسائل الحِيلَة لحرمانهم من حقوقهم فيها، وربما كان السببُ أحياناً مُغَالاةَ رؤساء القبائل في مَقَادير الإتاوات، أو كان بدافع الثأر والانتقام في حوادثَ شخصيةٍ خاصَّةٍ.

وقد جاء في أخبار الجاهلية، أن بعض قبائل الحيرة كانوا يلتزمون حمايةَ قوافل التجارة الفارسية، لدى عُبُورها بلادَ العرب، ويَتَقَاضَوْنَ عليها جُعْلاً كبيراً من الفرس، واتفق يوماً أن اسْتكْثَر الفرسُ ذلك الجُعْلَ، وأَبَوْا أن يُؤَدُّوهُ، فهجم العربُ على قافلتهم، وهَزَمُوا حُمَاتَها، واستولوا عليها[1]. . وجاء على هذه الشاكلة أيضاً، حديثُ قافلةٍ أَنْفَذها مرةً كسرى أبرويز، ملك فارس (٥٨٩ ـ ٦٢٨ م)، إلى بلاد اليمن، أو أُنفِذَتْ إليه منها، على خلافٍ بين الرواة في ذلك. وكانت قوافلُه وقتئذٍ تُخْفَرُ من المدائن حتى تصل إلى أرض العرب بالحيرة، فيخفرها مَلِكُ الحيرة بخُفَراءَ من قبائل ربيعةٍ ومُضرَ، حتى تصلَ إلى اليمامة، فتكون بخفارةِ بني حنيفة حتى تخرجَ من أرضهم إلى بلاد بني تميم، فيخفرها هؤلاء حتى يدفعُوها إلى اليمن، وكانت لهم عليها جُعَالةٌ كبيرةٌ، طمِعَ بها سيّدُ بني حنيفة يومئذ «هَوْذَةُ بنُ علي»[2]، فأحبَّ أن يستأثر بها، فاتفق مع قادة القافلة، فجعلوا له كاملَ الجعالة، وحَرموا منها بني تميم، فخفَر القافلةَ بنفسه وسار بها، فلما كان في بلدة «نَطَاع» من بلاد تميم، واتَبَهُ بعضُ أحيائهم، وانقضُّوا على القافلة، فهزموا حُمَاتَها، واسْتَلَبوها، وأَسَرُوا هَوذةَ بنَ عليّ، ثم افتدى نفسَه منهم بثلاث مئة بعير[3]. . . وفي كلامنا على دَوْرٍ زَعَموهُ للأَعاجم في توفير الأمن، سنعود

(١) فجر الإسلام: ١٤.

(٢) هَوْذَةُ بنُ عليّ: صاحبُ اليمامة، وشاعرُ بني حنيفة وخطيبُها ورئيسُها، يُلقَّب بذي التاج، من أهل قُرَّان من قرى اليمامة. أدرك الإسلام ولم يُسْلم. توفي سنة (٨ هـ).

(٣) الأغاني: ١٧/ ٢٣٧ ـ ٢٤٠.

إلى هذا الخبر الذي جاء عند الإخباريين في صِيَغٍ مختلفةٍ، وروايات أشدّ اختلافاً. . . أمّا قافلةُ النعمان بن المنذر ملك الحيرة التي انتُهِبَتْ مَرَّتين في أرض تِهَامَة، فلم يكن انْتِهابُها نتيجةً لاضطراب الأمن في بلاد تِهَامة، أو لِسُوءِ العلائق بين ملوك الحيرة وبني كنانة، ولا كان كذلك غَرَضاً مقصوداً بعَيْنِه، وإنما كان تعبيراً عن السخط على الملك النعمان لاسْتبدادِه، وتجاوُزِه حقوقَ فريقٍ من بني كنانة في أرضهم، قام به «بَلْعَاءُ بنُ قيسٍ الكِنَانيُّ»، إثارةً لِغضَبه وإغاظَتِهِ، بعدما قَتلَ النعمانُ أخاهُ ظُلماً[1]. . . وبَلْعَاءُ يومئذٍ سيِّدُ قومِهِ بني لَيْثِ بن بكر، وفارسُهم، وشاعِرُهم، ومن حَفَدَةِ «يَعمر الشدَّاخ» حَكَم العرب وقاضيهم المشهور أيام قُصيّ بنِ كلاب[2]، وكان أَوْلَىٰ للنعمان مراعاةُ هذا الشأن قبل أن يقتل الرجلَ! فالانتهابُ هنا إذن عملٌ فرديٌّ، ضيِّقُ الحدود، دافِعُه الثأر والانتقام لا أكثر، ولو كان الأمرُ على غير ذلك، لمَا تطوَّع، في السنة التالية، لخِفَارةِ القافلة في أرض تِهامة البَرَّاضُ بنُ قيس، وهو كِنَانيٌّ أيضاً من بني ضَمْرة بنِ بكر، ولكن العلائق بين الحيرة وتهامة ظلَّت جيدةً، والطرُقُ بينهما آمِنَةً، بدليل استمرار النعمان في إرسال قوافله إلى سوق عكاظ.

والصَّفْوةُ فيما قدَّمتُه، أن الجِوَار في الجاهلية، على اختلاف وجوهه وأشكاله، كان ركناً قوياً ثابتاً، من أركان الأمن والسلام في مجتمعات العرب، البادية منها والحاضرة. وكان في رعايته لهم حرصٌ شديدٌ على مكارم الأخلاق، مثلما كان فيها حرصٌ على المصالح الحيوية للقبائل، ولا سيما التي كانت تَتَوطَّنُ مراكزَ التجارة ومواقعَ الطرُق.

* * *

---

(١) المحبَّر: ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) جمهرة أنساب العرب: ١٨١، ١٨٥، ومعجم قبائل العرب: ٩٩٦.

المطلب السابع ـ المصاهرة:

ثمَّة عنصرٌ رئيسٌ آخَرُ أسْهَمَ في توطيد قواعد الأمن عند العرب في الجاهلية هو: المصاهرة، إذ كان من عادة ملوك العرب ورؤساء القبائل أن يُصْهِروا إلى القبائل القوية الكبرى، اعتزازاً بِمَنَعَتِها وكثْرةِ أفرادها ومَوْقِعِها. ولم تكن تلك القبائلُ تجهلُ هذه المآرِبَ عند الملوك والرؤساء، فكانت تشترطُ تحقيقَ بعضِ المصالح، كأنْ يُطعِمَهم الملوكُ أرضاً، أو يجعلوا لهم جبايةَ طريق، أو أن يُجيرَ رؤساءُ القبائل أبناءَهم وتجّارهم وقوافلهم[1]... ومن ذلك مانقلَهُ الأصفهانيُّ في أخبار حاتم الطائيّ، فذكر أن الحكَم بن أبي العاص، من بني عبد مناف، خرج من مكة ومعه عِطْرٌ يريدُ الحيرةَ، وكان بالحيرة سوقٌ يجتمع فيها العربُ كلَّ سنة، وكان النعمانُ بنُ المنذر قد جعل لبني لأمٍ بن عمرو، من قبيلة طيّىء، رَيْعَ الطريق إلى الحيرة طُعْمةً لهم، وذلك لأن بنت سعد بن حارثة بن لأمٍ كانت عند النعمان، وكانوا أصهارَهُ... فمرَّ الحكَمُ بن أبي العاص بحاتم الطائيّ، فسأله الجوارَ في أرض طيِّىء حتى يصيرَ إلى الحيرة، فأجارَهُ، وسار معه، فلما كانوا في بعض الطريق أتاهم بنو لأمٍ فقالوا لحاتم: من معك؟ قال: هؤلاء جيراني. فقالوا: فأنتَ تُجيرُ علينا في بلادنا؟ فقال: أنا ابنُ عمِّكم فلا تُخْفِرُوا ذِمَّتي[2]!... أي لا تَنْقضُوا عهدي.

ويُفهمُ من النصِّ أن ملك الحيرة أَصْهَرَ إلى بعض بني طيِّىء، وجَعل لهم إتاوةَ المرورِ بطريق الحيرة طعمةً لهم، كما نفهم أن جِوَار حاتم الطائيّ، وهو ابنُ عمهم، رفَعَ عن الحَكَم إتَاوةَ المرور، وأَغْضَب بني لأمٍ على ابن

(١) المفصَّل: ٣٠٦/٧.
(٢) الأغاني: ٢٨٣/١٧.

عمهم، في قصةٍ طويلة ذكرها صاحبُ الأغاني، ولا محلَّ لتفصيلها في هذا الموضع، وسنُفصِّلها في كلامنا على سوق الحيرة.

وفوق ذلك كان للنسب أهميةٌ كبرى عند العرب، فكان لأَوَاصِرِ القُربىٰ أَثَرٌ في التأليف بين القبائل، والمحافظة على السلام والأمن فيما بينها، ويُذكر على سبيل المثال أن العلائق بين قريشٍ وتميم كانت ممتازةً، وما ذاك لأنهم يلتقون عند جَدٍّ واحد هو الياسُ بنُ مُضَر، وحَسْبُ، بل لأن بني تميم كانوا أخْوالَ قريش، إذ كانت «بَرَّةُ بنتُ مُرٍّ» أختُ تميم بنِ مُرّ، زوجةَ خُزيمة بن مُدركة، فلما مات عنها، خَلَفَهُ عليها ابنُهُ كنانةُ بنُ خزيمة فولدت له النَّضْرَ أبا قريشٍ كلِّها. وقد أَصْهَرتْ قريشٌ إلى قبائلَ أخرى كثيرة، منها هوازنُ، والخزرجُ، وهُذَيلٌ، وخُزاعةُ، وعَدْوانُ، وقُضَاعَةُ، والأَزْدُ[1]. . . وكلُّ ذلك كان من شأنه أن يُرسِّخَ قواعد الأمن بين قبائل العرب، وأن يُطمْئنَ قوافلَ التجار والمسافرين إلى أنها تسيرُ بأمانٍ في مُعْظم الأحيان.

* * *

(١) المحبَّر: ٥٠ ـ ٥٢، والمعارف: ٦٧.

الفصل الرابع

حقيقة دور الأعاجم في حماية أسواق العرب

المطلب الأول ـ التفريق بين مواقع بلاد العرب:

لم أجِدْ في المراجع التاريخيّة، أو في الرواياتِ الكثيرة عند أهل الأخبار، ما يُشِيرُ صراحةً إلى حمايةٍ كانت تُوفِّرها جِهَاتٌ أَجْنَبِيَّةٌ مُعَيَّنةٌ لأسواق العرب الموسميَّة، أو لِطُرق التجارة والقوافل في بلادهم... غير أن الوضوح في هذا الأمر يقتضي التفريقَ بين ثلاث مناطق: جزيرة العرب، وبلاد الشام، وبلاد العراق والجزيرة بين دجلة والفرات.

(١) ـ جزيرة العرب:

المعروفُ عند المؤرخين أن جزيرة العرب ظلَّت قديماً مُتَأَبِّـيَةً على الأجانب، بعيدةً من سيطرتهم، بالرغم من كل المحاولات التي قاموا بها، إذ لم يكن أحدٌ من غير أهْلِها يُطِيقُ طبيعتَها، أو يُحْسِنُ معرفةَ مواضِع المياه ومَسَالكِ النَّجَاةِ والأمانِ في فَلَواتها ومَفَازاتِها... وقد كان العربُ يُدركون أن في جزيرتهم، وبأيديهم دون غيرهم، مادَّةَ الحياة لكلّ تاجرٍ أو مُسَافرٍ يعبرُ أرضَهم، وأن الطرق البريَّةَ التي تمُرُّ خلال ديارهم إنما هي شرايينُ التجارةِ العالميَّة، فأَحْكَمُوا سيطرتَهم على تلك الطرُق، وأحْسَنُوا استغلالَ منابع المياه في الصحراء، وفَرَضُوا على الفُرْس، مثلما فرضوا على الرومان والبيزنطيِّين،

الشروطَ التي كانت تُوَفِّرُ لهم أكبرَ قدْرٍ من المنافع المادية[1]، أجْراً على خدماتهم التي يُقدِّمونها إلى الأجانب، وفي رأسها حمايةُ قوافلهم التجاريَّة، وضمانُ انتقالها ووصُولِها بسَلامٍ إلى مَأْمَنِها، وكلُّ إخْلالٍ بهذه الشروط، كان معناهُ الإغارةَ على القوافل، وانتهابَها. . . ومن الممكن أن نَعُدَّ المواسِمَ العامَّة الكِبَارَ، التي كان العربُ يُقيمونها على طرُق التجارة ومراكزِها الرئيسَة، رحمةً لقوافل التجَّار والمسافرين، تُريحُهم من جَفافِ الصحراء، وقِلَّةِ المياه، ونُدْرَةِ الكلأ، وتُتِيحُ لهم فُرَصَ البيع والشراء، وتبادُلِ السِّلَع والعُروض. . . وإذا ذهبنا مذهبَ القائلين بأن العرب لم يخضعوا قَطُّ لأجنبيٍّ، حتى حينما بلغتْ إمبراطوريةُ فارس أقصى اتِّسَاعها في عهد دارا الأول (٥٢١ ـ ٤٨٥ ق. م)، أو حينما بلغت إمبراطوريةُ الرومان أقصى تَمدُّدِها في عهد تراجان (٩٨ ـ ١١٧ م)[2]، فإنه لا بُدَّ لنا من التَّنويه بالوقائع التالية:

١ ـ خُصُوصيَّةُ العلاقةِ بين بلاد اليمن والحبشة، وهي تَرُدُّ أُصُولَ قسْمٍ من الأحباش إلى قبائل اليمن[3]، وتَرُدُّ أُصُولَ اللغة الجعْزِيَّةِ الحبشيَّة إلى اللهجات العربية الجنوبية[4]، وتُفَسِّرُ بالتالي تَمدُّدَ إحداهما أحياناً في أرض الأُخرى. ولكن الأخبار لم تُشِرْ قطُّ إلى أن الأحباش تحكَّمُوا في طرق التجارة والقوافل، وما ذكرهُ بعضُ المؤرخين عن جاليةٍ حبشيَّة كبرى في الحجاز تفسيرٌ غيرُ موفَّق لكلمة الأحابيش، وهم جُملةُ بطونٍ من عدة قبائل عربية[5].

---

(١) المفصَّل: ٢/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦.

(٢) تاريخ العرب: ٧٠، ٧٦ ـ ٧٧، والمفصَّل: ١/ ٦٢٢ ـ ٦٢٣، و ٢/ ٩، والعرب قبل الإسلام: ٢٩٦.

(٣) المفصل: ٣/ ٤٤٩ ـ ٤٥٢.

(٤) دراسات في فقه اللغة: ٥٣ ـ ٥٤، ولغات الشرق الأدنى: ٢/ ١١٢٨ (عالم الفكر).

(٥) المعارف: ٦١٦، وجمهرة أنساب العرب: ١٨٨. . .

٢ ـ اتخاذُ اليونان مراكزَ لهم في بعض جُزرِ البحر الأحمر، وثُغُورِه، لحماية مراكبهم من لصوص البحار، وجبايةِ الضرائب من السفُن القادمة إلى ميناء القُلزم بمتاجر بلاد العرب الجنوبية والهند وشرق إفريقية[١]، وهو ما فعله الرومانُ والبيزنطيُّون بعدهم. غير أنهم لم يتمكنوا من السيطرة على شيءٍ من جزيرة العرب، وظلَّت التجارةُ وطرُقُها في أيدي العرب، من الجنوب حتى النهاية القُصْوىٰ لطريق القوافل في الشمال[٢]. وكان الفشلُ عاقبةَ الحملة الكبرى التي قادها إيليوس غالوس سنة (٢٤ ق. م) من مصر لغزو جزيرة العرب، والسيطرة على طرُق القوافل وغَلَّات اليمن، فرجع خائباً بعدما فتك العطشُ والمرضُ والحَرُّ بجنوده[٣]...

٣ ـ تحكُّمُ الفُرس غالباً بثَغْر «الأُبُلَّة» في رأس الخليج العربي، وكذلك ببعض الثغورِ والجُزُرِ الأخرى فيه، حينما كانت تتوافَرُ لهم القوةُ البحريَّةُ الكافية، وفيما خلا ذلك، لم يثبت أنهم توغَّلُوا في جزيرة العرب، ولم يكن في وُسْعهم «مهما بلغ جيشُهم من التدريب والتنظيم، تحمُّلُ العطشِ، وحرارةِ البادية»[٤]، وطبيعتِها القاسية، فالعربُ كانوا وقتئذٍ سادةَ البوادي من غير مُنَازِع. وما قيل عن وُجودٍ كان لهم باليمن لم يُمكِّنْهم من السيطرةِ على طُرُق القوافِل، أو الأسواق، وظلَّت قوافلُهم التي لا تُؤدِّي إلى زعماء القبائل جُعالةَ المرور بأرضهم، تُنتَهبُ ولو كانت لكسرى الفُرسِ نفسِهِ.

٤ ـ إن وجود جاليةٍ من الفرس في البحرين أو عُمَان، يجبُ ألاَّ

---

(١) المفصل: ٢/١٣ ـ ٢٠، ٢/٦٥٧.

(٢) المرجع نفسه: ٢/٣٤.

(٣) تاريخ العرب: ٧٧، والمفصل: ٢/٤٣.

(٤) المفصَّل: ٢/٦٤٠.

يَحْملَنا على الاعتقاد بخضوع العرب للفُرس، أو بحكم دولة فارس للعرب، فقد كانت للعرب كذلك قبائلُ كثيرةٌ استوطنت مَيْسانَ وما بين كرمان ومكران من أرض فارس[1]، وكان لها نفوذٌ يتعاظم كلما ضَعُفَ شأنُ ملوك الفُرس. وإن صحَّت الأخبارُ القائلةُ بأن الفُرسَ كانوا يحكمون الساحلَ الغربيَّ للخليج العربيّ من كاظمة إلى عُمَانَ، حينما ظهر الإسلام، فإنها، مع ضَعْفِها وافتقارِها إلى التوثيق، لا يمكن أن تُتَّخَذَ دليلاً على أن الأمر كان كذلك دائماً، فخضوعُ بعضِ العرب زمناً إلى أَحَدِ الأكاسِرَة لا يعني خضوعَ كلّ العرب في كلّ الأزمان، إلى جميع الأكاسرة... ولا حاجة بنا إلى التذكير بما قاله اليعقوبيُّ عن ادِّعاء الفُرس لملوكهم كثيراً من العجائب والخوارق، مما تَدفَعُه العقولُ وتأبىٰ قَبُولَه[2]، وهو ما يجعلنا نشكُّ في معظم أخبارهم، ولا سيما تلك التي لم تَرِدْ إلا في مَراجِعهم.

٢ - بلاد الشام:

إذا استَثْنينا باديةَ الشام، فقد تداوَلَ الفرسُ واليونانُ والرومانُ السيطرةَ على سورية، في فترات متعاقبة، تكرَّرَتْ في بعضها وقائع الحروب بين الفرس والرومان، وكان ملوكُ العرب في العراق والشام يشتركون فيها غالباً، بنو لَخْمٍ مع الفُرس، وبنو غسَّانَ مع الروم. واستطاع الفرسُ أكثر من مرة الاستيلاءَ على بلاد الشام، أو على بعضِها، فضلاً عن الجزيرة الفراتية، واحتفظوا بسُلطانهم عليها في أزمنة متفاوتة، آخرُها سنة (٦١٤ م) حينما احتلَّها أبرويز[3]، ثم تمكَّن هِرَقلُ، آخِرُ قياصرة الروم، من إجلائهم عنها سنة

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٦١.

(٢) تاريخ اليعقوبي: ١/ ١٥٨، والمفصَّل: ٥/ ٣٣٥.

(٣) احتلَّ دمشق سنة (٦١٤ م)، ثم احتل بيت المقدس سنة (٦١٥ م).

(٦٢٨ م). ولكن آثار الفُرس فيها قليلةٌ جداً، وغامضةٌ، لأن الحضارة السورية كانت وقتئذٍ مُتفوِّقةً ومُزْدَهرة... وفيما خلا ذلك، كانت سورية عموماً ولايةً رومانية منذ سنة (٦٤ ق. م)، وكانت قبل ذلك في حال من الفوضى والاضطراب، فأفادت من السلام والاستقرار والنظام في العصر الروماني، وصارت تُعَدُّ من أعظم ولايات الإمبراطورية، وأكثَرِها خَطَراً، وكان بها أربعُ فِرَقٍ من الجيوش الرومانية، تُدافع عنها، وتحمي حدودها من مصر حتى الفُرات. وكان السوريُّ إذ ذاك مواطناً رومانياً، له الحقوقُ نفسُها التي كانت للرومان، وكان في الفِرَق العسكرية عددٌ كبير من السوريين، وقد تمكَّن أربعةٌ منهم من الوصول إلى عرش الإمبراطورية وحُكمِها. واهتم الرومان بفتح الطُرُق ورَصْفِها، وبناءِ الجسور، وإقامة المُدن، وتوفير المرافق العامة، وأنشَؤُوا على حدود سورية مع الصحراء سلسلةً من الحصون والمراكز، كان حماتُها وولاتُها من قبائل العرب المُوَالية لهم، وذلك لحماية أماكن الحضَر من غارات البادية، وجباية الضرائب من قوافل التجارة القادمة إلى بلاد الشام، ومراقبة حركة المسافرين...

وكان من آثار ذلك كله أن شَهِدَت التجارةُ في سورية عصراً من الإزدهار لم تَشْهَدْهُ من قبلُ، صارت فيه كلُّ تجارة المتوسط بأيدي التجار السوريين، لا يُنافِسُهم في مهارتهم وخِبْرتهم أحدٌ. وكان حبُّهم للتجارة يدفعُهم إلى ركوب المخاطر، ويَحْمِلُهم على الارتحال إلى مختلف بلدان العالم الروماني والأوْرُوبّي، ومعهم متاجِرُهم من السلع والعُروض والصناعات التي يُنتجونها، أو يَستوردونها من بلاد العرب الجنوبية وغيرها... وكان مألوفاً أن يكون التجارُ السوريون في مدُن كثيرةٍ مثل روما ونابولي وقرطاجة ومرسيليا وبُورْدُو وغيرها من المراكز التجارية الكبرى.. وقد بلغت المبادلاتُ التجاريةُ مبلغاً عظيماً حينما كانت مُدُن القوافل

كـالبتـراء، وأيْلَـة، وغـزَّة، وبُصـرى، وجَـرَش، وتـدمُـر، ودورا أُوروپُـس (الصالحية)، وصيدا، وصور، وغيرها مراكزَ تجاريةً مُزْدَهرةً تقصدها قوافلُ التجارة، قبل أن تنشط السفُنُ في نقل التجارات بالبحار. وقد أدَّى ازدهارُ التجارة في سورية إلى تقدُّمٍ في الثقافة والعُمران والتَّرف والرفاهِ، ولولا توافُر الأمن في مراكز التجارة، كما في الطرق المُوصِلَةِ إليها، لما تحقَّق كلُّ ذلك. وسواء أكان ولاةُ الأسواق، وحُمَاةُ الطُرق والقوافل، من العرب، أو منهم ومن الرومان، فإن الفضل في استقرار الأمور يرجع من غير شك إلى النظام الذي فرضَتْهُ الإدارةُ الرومانيةُ، وأحْسَنَتِ القيام عليه[1].

٣ ـ بلاد العراق:

إن العرب كانوا في العراق، وغلبوا على الجزيرة بين دجلة والفرات، قبل أن يؤسِّسَ قورشُ الفارسيُّ إمبراطوريته في القرن السادس ق. م، ولمَّا ضمَّهم إلى مُلكه، أطلق على الجزيرة وما اتصل بها من البادية إسمَ: العربية، وظلَّ العراقُ على ما كان. وقد ذكر هِيُرودُتسُ (٤٨٤ ـ ٤٢٥ ق. م)، وهو مؤرِّخٌ كان مُعاصِراً، أن جميع الشعوب التي أخضعها قورشُ، ثم قمبيزُ بعدهُ، اعترفت بسلطان دارا ابن قمبيز، إلا العربَ، فهؤلاء لم يخضعوا البتَّةَ لسلطان الفُرس، إنما كانوا أحْلافَهُم، وأصدقاءَهم، ولولاهم لما تمكَّن قمبيزُ من الوصول إلى مصر[2]. وكان العربُ حينئذٍ منتشرين في العراق وما بين النهرين وبادية الشام وسورية وفلسطين حتى سيناء والمناطق الشرقية من مصر، بين النيل والبحر الأحمر، وهؤلاء هم الذين أرادهم المؤرِّخُ بكلامه،

---

(١) تاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ١/٣٠٨ ـ ٣٠٩، ٣١٨ ـ ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٨ ـ ٣٢٩، ٣٧٤ . . .، العصور القديمة لبرستد: ١٧٢ ـ ١٨٠.

(٢) تاريخ العرب: ٧٠، والمفصَّل: ١/ ٦٢٢ ـ ٦٢٣.

وذكر أن فريقاً منهم كان يُقدِّمُ جِزْيَةً سَنَوِيَّةً من أنواع الطِيب إلى دارا[1]، ولكنَّ هذه الجزيةَ لم تكن بالمعنى السياسي الذي يدلُّ على خضوع العرب للفرس، فالمؤرِّخُ أثبْتَ قبل قليل أنهم لم يخضعوا لهم، وإنما كانت بالمعنى التجاري، وهو جُعَالةٌ سنويةٌ كان التجارُ عادةً يُؤدُّونها إلى حكام الأسواق، أو مُلوكِها، كي يُسمحَ لهم بالمتاجرة وتبادُلِ السلع فيها[2]. وبعد سقوط امبراطورية قورش سنة (٣٣١ ق. م)، تواترت الأخبارُ التاريخيةُ على أن وادي الفرات، وأرض الجزيرة في شمال العراق، وما اتصل بها من بادية الشام،كانت كلُّها في حُكم سادة قبائل العرب، وأن هؤلاء كانوا يَعْشُرون التجَّارَ ويَخْفرون القوافل، ويَجْبُون الضرائب، ويَشتغِلُ فريق منهم بالتجارة، أو في نقلها وتقديم الحماية اللازمة لانتقالها بسلام[3]، وظل الحالُ كذلك حتى قيام الامبراطورية الفارسية الثانية سنة (٢٢٦ م)، فكان أكاسرة الفرس وقياصرةُ الرومان والبيزنطيين على السواء، يَرَوْن قتالَ العرب في البوادي، وهم أهلُها وأسيادُها، من الحُمْق وخَطَلِ الرأي، فكانوا يُؤْثِرون الاتفاق معهم، وإرضاءهم بالهدايا والأتاوات، ليُعِينُوهم على ضبط الحدود وحمايتها من غارات الأعراب[4].

وجاء في الأخبار أن العرب، بعدما نكَّل شابورُ ذو الأكتاف بقبائل بكر وتغلب وتميم وعبد القيس وغيرهم، انتهزوا الحرب بين الفرس والروم سنة (٣٦٢ ـ ٣٦٣ م)، فانضمُّوا إلى الرومان في جيش كبير من مختلف القبائل،

---

(١) المفصَّل: ١/ ٦٢٦.
(٢) المرجع نفسه: ١/ ٦٢٥.
(٣) المرجع نفسه: ٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٨.
(٤) المرجع نفسه: ٢/ ٦٠٣، ٦٢٧.

وقاتلوا شابور حتى فَضُّوا جموعَه، وقتلوا منهم مقتلةً كبيرةً. . . وهو ما حمله بعدئذٍ على استصلاحهم، فأسكن تلك القبائلَ حيث كانت، في نواحي فارسَ والأَحْوازِ وكرمان، ومُدُنِ البحرين[1]. . . ولمّا يئس من منع غارات الأعراب على ريف العراق والجزيرة وما وراءَه، أمَرَ بحفر خندق غربَ الفرات[2]، من هِيت إلى كاظمة، رُفع في جانبه الغربي جدارٌ ضخمٌ، بُنيَ بالحجارة، وأُقيمت عليه المسَالحُ والمناظِرُ لمراقبة البادية منها، وكان عليها بعضُ قبائل العرب، وقد أباح لهم شابورُ استغلالَ ما تحتَهم من الأرض، دون أن يُؤَدُّوا ضريبةً عنها، على أن يَحْمُوا مَن وراءَهم من الغزو والغارات[3].

وكان عمرو بن عَدِيّ، جدُّ الملوك من بني لخم، أولَ من اتخذ الحيرةَ قاعدةً لمُلْكه بالعراق، وقد أطْبقتِ الأخبارُ على أنه لم يكن يَدينُ لملوك الطوائف من الفرس ولا يَدينون له، واستمر في المُلْك على هذا النحو مُستقلاً، منفرداً به أكثرَ من خمسين سنةً، حتى قام في إيران أردشير بن بابك[4]، فبدأ عهدٌ جديدٌ من العلائق بين الأكاسِرَة ومُلوك العرب في العراق، قام في معظم الأوقات على الاستقلال والتحالف، وكان يكون لدى ملوك الحيرة عادةً خمسُ كتائبَ يُقاتِلُون بها، **الأشَاهِبُ**: وهي من أهل بيت الملك، **والصنائعُ**: وهي ممَّن كان يأتي ملوكَ الحيرة من قبائل العرب مُتطوِّعاً، وكان أكثرهم من بكر بن وائل، **والرهائنُ**: وكان الملوك يأخذونهم من القبائل التي تُؤيِّدهم فيكونون عندهم رهناً بالوفاء، **والدَّوْسَرُ**: وهي كتيبةٌ

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٥٨ ـ ٥٩، ٦١، والكامل: ١/ ٣٩٤.

(٢) أول من أمر بحفر هذا الخندق، الذي اشتُهر بخندق سابور، ملك بابل نبوخذ نُصَّر (٦٠٥ ـ ٥٦١ ق. م)، وأجرى فيه الماء، فجعله نهراً طوله نحو ستّ مئة ميل.

(٣) المفصَّل: ٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤١، ومعجم البلدان: ٢/ ٣٩٢.

(٤) الكامل: ١/ ٣٤١، والأعلام: ٥/ ٨٢، والمفصَّل: ٣/ ١٨٦.

ثقيلةٌ من الفرسان والشجعان والمغاوير من مختلف القبائل. والوَضائعُ: وقَوامُها قومٌ من الفُرس، كان ملكُ فارس يضَعُهم في الحيرة رَهائنَ، تأميناً للوفاء بالتحالُفِ بين البلدَيْن، فإذا كان رأسُ السنة، أُعِيدوا إلى أهلهم، وأُرسِلَ غيرُهم[١]. . . فكانت هذه الكتيبةُ بإمْرةِ ملوك الحيرة، رمزاً للتعاهد مع ملوك فارس، ولم تكن ترمزُ إلى خضوع العرب للفُرس، أو قيام الفُرس بحماية العرب وأسواقِهم وطُرُقِ التجارة في بلادهم، فالمُحقَّقُ أن عربَ الحيرة كانوا يَتَولَّوْنَ حمايةَ قوافلِ التجارةِ الفارسية عند مرورها في بلاد العرب، ولم يُعرف أن الفُرس كانوا يقومون بهذا الأمر[٢]. وعلى ذلك كانت دولةُ الحيرة تظلُّ مستقلَّةً، تتمتَّعُ بحقوقها كافةً، وتُصِرُّ على بلوغها، ما لم يتملَّكْ على فارسَ ملكٌ قويٌّ طموح[٣]، أو طاغيةٌ مثلُ كسرى أبرويز ابن هرمز الرابع (٥٨٩ ـ ٦٢٨ م)، فكانت حينئذٍ تفقدُ شيئاً من استقلالها، لتُتَابِعَه في بعض رغباته، دون التسليم بالحرية والكرامة.

وفي الأخبار، لمَّا هلك أنُو شروانَ، خَلَفَهُ ابنُه هرمزُ الرابع (٥٧٩ ـ ٥٨٩ م)، فعادتِ العربُ في زمنه إلى غَزْوِ بلاد فارس، والاجْتراءِ عليها، ومَلك بعده إبنُهُ أبرويزُ، فكان آخرَ مَشْهوري الأسرة الساسانية، وكان له نفوذٌ كبير عند العرب، ولا سيما في العراق، وقد بلغت الإمبراطوريةُ في عهده أقصى تَوَسُّعها (٦١١ ـ ٦٢٠ م)، ثم ما لبثَتْ حتى أصابها الضعفُ والانحلالُ[٤]. . . وكان أبو قابوس النعمانُ بنُ المنذر (٥٨٣ ـ ٦٠٤ م) وفَدَ

---

(١) المفصَّل: ٥/ ٤١٠، والعقد الفريد: ٥/ ٢٣٤، ولسان العرب: ٤/ ٢٨٥ (دسر).
(٢) فجر الإسلام: ١٤، والمفصَّل: ٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧.
(٣) العرب في التاريخ: ٤١، وفجر الإسلام: ١٧.
(٤) موسوعة تاريخ العالم: ١/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩، وتاريخ سورية ولبنان وفلسطين: ٢/ ٣.

عليه، وعنده وفودُ الروم والهند والصين، يذكر كلٌّ منهم ما يحبُّ عن بلاده وأُمَّتِه، فافتخر النعمانُ بالعرب، وفضَّلهم على جميع الأمم، لم يَستَثْنِ أحداً، فكَرِهَ كسرى منه ذلك، وحَمَلَهُ عليه في نفسه[1]. فلما رجع النعمانُ جمع إليه زعماءَ تميمٍ وبكرٍ وشيبانَ وهوازِنَ وسُلَيْمٍ وزَبِيدٍ وبني مُرَّة، وقال لهم: إنما أنا رجلٌ منكم، وإنما مَلَكْتُ وعَزَزْتُ بمكانكم... وقد سمعتُ من أبرويزَ مقالاتٍ تخوَّفتُ أن يكون لها غَوْرٌ، أو أن يكون أظهرها، لأمرٍ أراد أن يتَّخذَ به العربَ خَوَلاً[2]، كبعض رَعيَّته في تأدِيَتهم الخَراجَ إليه، وكما يفعلُ بملوك الأمم الّذين حوله! ثم أشار عليهم النعمانُ بالوُفودِ على أبرويز، والحديث إليه، لِيعلمَ أن العرب على غير ما ظنَّ، أو حدَّثتْهُ به نفسُه[3]. فعمد كِبَارُ زعماء العرب إلى الوفادة على أبرويز، وحدَّثوه بما تحرصُ العربُ عليه، وتفخرُ به من الحرية والكرامة والإباء[4]. واتفق ذلك مع تعمُّدِ النعمان، ومَن كان قِبَلَهُ، التَّهْوِينَ في ضَبْط الحدودِ مع الأعراب، والتغافُلَ عن حماية قوافل أبرويز بين العراق واليمن، ثم قَتْلَهُ عَدِيَّ بنَ زَيْد العِبَادِيَّ[5]، في السجن، مُتَجاهِلاً طلباً لأبرويز بإطلاقه، وكان عَدِيٌّ يقول للناس إن النعمان صَنِيعَتُه، ولولاهُ ما صار ملكاً[6]... وكان النعمانُ من أشْهَر ملوك العرب، داهيةً، شجاعاً، مَلَك العراق إرْثاً عن أبيه المنذر الرابع في عهد هرمز بن أنو شروان

---

(١) العقد الفريد: ٢/ ٤.

(٢) الخَوَلُ: ج خَوْليّ، وهم العبيدُ والإماء.

(٣) العقد الفريد: ٢/ ٩ ـ ١٠.

(٤) المرجع نفسه: ٢/ ١١ ـ ١٩.

(٥) عديُّ بنُ زيد: من نصارى الحيرة، من بني تميم. أرسله المنذر الرابع (٥٧٩ ـ ٥٨٣ م)، مع أَخَويْه ليعملوا في ديوان هرمز يترجمون له، ويكتبون بالعربية. قتل في سجن النعمان نحو سنة (٦٠٠ م).

(٦) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢١٣ ـ ٢١٤، والمعارف: ٦٤٩، والأعلام: ٤/ ٢٢٠.

سنة (٥٨٣ م)، وظل على الحِلف مع دولة فارس[١]، وبلغت الحيرةُ في زمنه مُنتهىٰ التَّرَفِ والرَّخاء والازدهار. ويبدو أن أبرويز أراد مُقَاربةَ النعمان، بعدما لمسَ أنه مُصِرٌّ على الاستقلال والتفرُّد، فكتب يخطبُ إليه أختَهُ أو ابنتَهُ، وكانت العربُ تأنَفُ من تزويج بناتها إلى الأعاجم، فرفض النعمانُ مُصَاهرتَه[٢].

وكان كلُّ ذلك ممّا أَوْغَرَ صدرَ أبرويز على النعمان، فأرسل من يدعوه إلى لقائه في المدائن، وكأن النعمان أوْجَسَ شرّاً من هذه الدعوة، فاستودع سِلاحَهُ وأموالَه ونساءَهُ بني شيبان، وسارَ إلى لقاء أبرويز، فلما وصل إلى المدائن، غَدَرَ به، وقَتَلهُ بعد أن أمَّنَهُ، وأرسل يطلبُ من بني شيبانَ ما استودعهم، فأَبَتْ عليهم النخوةُ العربيةُ أن يُذْعِنُوا له بما أراد، فبعث يُخَيِّرُهم بين ثلاثٍ: أن يُسَلِّموا ما بأيديهم ويحكمَ فيهم بما شاء، أو يرتحلوا عن ديارِهم، أو يَأْذَنُوا بحربٍ، فاختاروا الحربَ، وكانت بعد ذلك موقعةُ «ذي قار»، في عِدَّة أيام من القتال الشديد بين جُموع العرب وجيش الفُرس، وانتهت بيوم ذي قار[٣]، نحو سنة (٦٠٥ ـ ٦٠٦ م)، وقد مزَّق العربُ الأعاجمَ شرَّ مُمزَّقٍ، وقتلوا كِبَارَهم، وكسَرُوهم كسْرَةً هائلةً ذهبت بِهَيْبتهم[٤]،

---

(١) العرب قبل الإسلام: ٢٧٩، والأعلام: ٨/ ٤٣.

(٢) المعارف: ٦٥٠.

(٣) ذوقار: منازِلُ بني بكر بن وائل قربَ الكوفة. وقُراقِرُ، وحِنْوُ قُراقر، وحِنْوُ ذي قار، وذاتُ العُجْرُم، والبطحاء، والجُبَابَاتُ... كلُّها مواضِعُ حول ذي قار جرى فيها القتالُ بين العرب والفرس.

(٤) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٠٧ ـ ٢١٠، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢١٥، ٢٢٥، ومعجم البلدان: ١/ ٤٤٦، ٤/ ٣٦، ٢٩٣ ـ ٢٩٤، ٣١٧ ـ ٣١٨، والمفصّل ٣/ ٢٦٧، ٢٩٣ ـ ٢٩٧، والمحبر: ٣٦٠.

ويكل ما كانوا يدَّعُونَه من خُضوع العرب لهم، ثم كان لها الأَثَرُ الأكبرُ في فتح العرب بلادَ فارسَ كلِّها بالإسلام، والقضاءِ على إمبراطوريتهم بعد معركة القادسية نحو سنة (٦٣٤ م)[١]. . . وبعد مقتل النعمان، اختلَّت الأمورُ في مملكة الحيرة، مثلما اختلَّت في المناطق المتصلة بها، أو التابعة لها، وعادت العرب إلى الاجْتراء على بلاد الفرس، والتوغُّل في مناطقهم، ولا سيما بعد مقتل أبرويز على يَدَيْ إبنه شيرويه سنة (٦٢٨ م)، واختلال الأمور في فارس[٢].



الخلاصـة:

خلاصةُ الكلام، على ما يبدو لنا من العَرض التاريخي السريع للأحوال التي كان العربُ عليها قبل الإسلام، أن مناطق جزيرةِ العرب والباديةِ المتصلة بها بين الشام والعراق، ظلَّت بمنْأىً عن سلطان الأجانب عليها، وبينما «اقتصر حكمُ الحبشة في اليمن على مُدُنٍ رئيسَةٍ، كوَّنتْ منطقةً مُتَّصِلةً، كان الحكمُ خارجَها بيد الأقْيَال[٣]، الَّذين ركزوا حكمهم بتآزُرهم وتعاوُنهم»[٤]، فإن الفُرس لم يبلغوا فيها أكثرَ من مركز تجاريّ، أو سياسيّ، لم يُجاوِزْ حُدودَ صنعاءَ إلا قليلاً. والأخبارُ القليلةُ التي أشارت إلى وجود حُكمٍ فارسي في البحرين وعُمَان أيام ظهور الإسلام، أخبارٌ ضعيفةٌ، لا يمكن الركونُ إليها لأنها لم تَرِدْ إلا في المراجع الفارسية، ولو أنَّا فَرضْنا صِحَّتَها، فإنها لا تَصلُحُ

---

(١) موسوعة تاريخ العالم: ١/٣٤٩.
(٢) المرجع نفسه: ١/٣٥٠، والمفصَّل: ٤/١٦٤.
(٣) الأَقْيَالُ: ج قَيْلٍ، وهو الملكُ من ملوك بني حِمْيَرَ.
(٤) المفصَّل: ٥/٢٤٥.

أن تُتَّخذَ مِعْياراً لما كانت عليه الأمورُ قبل ذلك الزمن، إذ لم يَثْبت خضوعُ العرب للفُرس كما رأينا آنفاً. أما بلادُ الشام، فإذا كانت سيطرةُ الرومان عليها مُحْكَمةً غالباً، فإن سيطرة الفُرس على العراق كانت ضعيفةً، وأَقَلَّ إحْكاماً، ولعلَّها في الجزيرة بين دجلة والفُرات كانت أكثرَ ظُهوراً وقوَّةً منها في العراقِ والباديةِ المتَّصِلةِ به.

وعلى ذلك يَصِحُّ القولُ بأن أسواق الشام كانت تنعقِدُ مواسمُها في حمايةٍ من الإدارة الرومانية، وإن كان أهلُ البلاد يَتَولَّوْنَ أمورَها، ولا يَصِحُّ القولُ بأن أسواق الحيرة وهَجَر وعُمَان وصنعاء وعَدَن كانتِ تقومُ بإدارة ثابتةٍ من الفرس، ولا في حمايتهم، لأن قوافلَ ملوك الفُرس أنفسِهم، ما كان لِيَتَسنَّىٰ لها أن تجتازَ بلادَ العرب، إلا بحماية أشرافها وزعمائها، وبعد أن تُؤدِّي جُعالةَ المرور لأصحاب الأرض، مَثَلُهم في ذلك كمَثَلِ الرومان وسائرِ أصحاب القوافل.

* * *

المطلب الثاني ـ تَفْنِيدُ مذهب القائلين بالحماية الفارسية:

لكنَّ العجيبَ أن معظم الباحثين في أسواق العرب يذهبون إلى أن الفُرس كانوا يُوفِّرون الأمنَ والنظامَ لعددٍ من الأسواق الموسمية في جزيرة العرب، وأن بعضَ ملوكهم كان يتحكَّمُ بإقامتها أو تَعْطيلها كما يشاء، وحُجَّتُهم في هذا المذهب بضعةُ أخبارٍ ضعيفةٍ عن الأحوال التي غَلَبتْ على نواحٍ من بلادالعرب، بعد مَقتل مَلِكِ الحيرة، وقُبَيل ظهور الإسلام... ويُعَدُّ الأستاذُ سعيد الأفغانيُّ أوضَحَ مثَالٍ على هؤلاء الباحثين، لما أضافه إلى ملوك فارسَ من نُفُوذٍ في بلادِ العرب، وأسواقِهم، وتحكُّمِهم بها، حيث قال:

«إن بعض الأسواق كانت تقعُ إلى سلطان دولةٍ أجنبية، كسُوقِ المشقَّر، الذي تحكَّمَ كسرى بأهله، وتجارته...»[1]، ثم أضاف إلى ذلك قولَه بأن أسواق العرب كانت ثلاثةَ أقسام:

الأولُ: أسواقٌ خاضعةٌ لنُفوذٍ أجنبيٍّ، تُدارُ بنُظُمٍ خاصَّةٍ، وتتضاءَلُ فيها الصبغةُ العربية، كما في أسواق الحيرة، وهَجَر البحرين، وعُمَان، وغيرها من المَواطِن التي تَرِين عليها السيطرةُ الفارسية. وكما في أسواق بُصْرى وأذْرِعَات وغَزَّة وأيلة وغيرِها ممّا يُدار بالإدارة الرومانية. والذي ينظرُ في هذه الأسواق عُمَّالٌ عربٌ، يُعيِّنُهم ولاةُ الفُرس، وولاةُ الرومان، وهؤلاء العُمَّالُ الذين يَتولَّونَ الأسواق، هم الذين إليهم أعْشَارُ أهلها[2]...

الثاني: أسواقٌ لا أَثَر للنفوذ الأجنبي عليها، ولا عاشِرَ فيها، لأنها منطقةٌ حُرَّةٌ، مثلُ سوق عكاظ...

الثالث: أسواقٌ ذاتُ صبغةٍ مختلطة بسبب موقعها، كتلك التي كانت على البحر، مثل أسواق عَدَن وصُحَار ودَبَا، فكان يكون فيها تجَّارٌ من العرب والحبشة والهند والصين وفارس، ويتضاءل فيها الطابعُ القوميُّ بمقدار ما يَقْوىٰ شأنُها التجاريُّ[3]...



ربما كان فيما قاله عن أسواق الشام كثير من الحقيقة، فآثارُ الرومان ما تزالُ ماثِلةً في كثير منها، أمّا ما قاله عن أسواق الحيرة وهَجَر البحرين وعُمان

---

(١) أسواق العرب: ١٩٥.

(٢) المرجع نفسه: ٢١٢.

(٣) المرجع نفسه: ٢١٣.

وعَدَن فينقصُه كثير من الحقيقة، لأن فيه غُلُوّاً كبيراً، فضلاً عن افتقاره إلى الحُجَّة والسَّنَد الصحيح، وهو أقربُ إلى الكتابة الإنشائية منه إلى التحقيق التاريخي! وبينما صنَّفَ عُمَانَ في الأسواق الخاضعةِ للنفوذ الأجنبي، والسيطرةِ الفارسية، عاد فصنَّفَ صُحَارَ ودَبَا، وهما في عُمان، في الأسواق ذاتِ الصبغة المختلطة!... ثم إني لست أرى في الأسواق التي جعلها ذاتَ صبغةٍ مُختلَطةٍ، أيّةَ علاقةٍ سَبَبيَّةٍ بين كثرة التجار الأجانب فيها، على تَعدُّدِ أجناسهم ومَوَاطِنهم، والنُّفُوذِ الأجنبي الذي اتَّخَذَهُ مِعْياراً في قِسْمةِ الأسواق، ما دامتِ السوقُ عربيَّةً، وتقومُ في أرض مملكةٍ، مَلِكُها عربيٌّ، وأمْرُها مُحْكَمٌ، وتدبيرُها مُنظَّم، كالبحرين واليمن وعُمَان... إن كثرةَ الأجانب في مَوْسم من مواسم العرب، لا يمكن أن تُتَّخَذَ دليلاً على تضاؤل الطابع القومي، وبالتالي على تَعَاظُم النفوذ الأجنبي، وإنما هي في الحقيقة دليلٌ على تمكُّنِ حُكَّام الأسواق وأصحابها العرب، من إحْكام سيطرتهم على الأسواق، وعلى الطرُق المُؤَدِّيَة إليها، وهو ما أغْرَىٰ الأجانبَ بقَصْدِها من مختلف البلدان، فوق ما كان يتوافَرُ فيها عادةً من السِّلَع والعروض والصناعات الثمينة. أمّا إذا كان المؤلِّفُ الكريمُ إنما أراد بكلامه الفترةَ القصيرةَ الغامِضَةَ، التي سبقت ظهورَ الإسلام، فربما كان له بعضُ العُذْر، فهي فترةٌ يستعصي تأريخُها على الباحث إن لم يكن مُحققاً مُتَأنِّياً، يتوسَّلُ الرَّوِيَّةَ، والنزاهةَ، واسْتِقْراءَ حوادث التاريخ بمنطق العقل والعلم، ولا سيما أن غُلاةَ الشعوبيين انتهزُوا شُغْلَ العرب بالفتوح، وبُعْدَ ما بينهم وبين أخبار سَلَفِهم، فنشطوا إلى اخْتراع الأخبار، وتلفيق الوقائع المُزْرِيَة بالعرب في الجاهلية، وتزوير الأسْنَادِ المُثْبِتَة لها.. ولكنْ ما لا عُذْرَ له فيه قطعاً، أن يَجعل من خبرٍ ضعيفٍ، غيرِ مُسْنَدٍ إسناداً صحيحاً، أو من حكاية أُجْرِيَت روايتُها مجرى الأساطير، قاعدةً، أو مِعْياراً لما كانت عليه أحوالُ العرب في كل تاريخهم قبل الإسلام!

فقد ذَهب، بعد حديثه عن النفوذ الأجنبي في بعض الأسواق، مذهباً غريباً جعل للفُرس فيه نحوَ نصف جزيرة العرب، يُوَلُّون عليه ويَعْزِلُون، ويتحكمون بأهله وأسواقه كيفما يشاؤون. . . ففي كلامه على سوق المشقَّر قال:

«. . . وفيه كانت وقعةٌ من الوقائع المشهورة في أيام العرب، إذ حاصر كسرى بني تميمٍ فيه، وأغلق عليهم بابَهُ، ثم قتل المُقَاتِلَةَ، وسبَى الذَّرارِيَ، بعد أن امتنعوا فيه مدةً»[1]، وأضاف إلى ذلك أن صاحبَ الأغاني ذَكَر ما يُستَدَلُّ منه على أن كسرى كان له النفوذُ على هذه السوق، شأنُه في سوق هَجَر وعُمان، يُقيمها متى شاء، ويُعطِّلُها متى شاء. . . ثم خَتَمَ بقوله: «ولا ريب أن ملوك هذه السوق تَرْضَخُ[2] إلى حكومة فارسَ، ممَّا يَحْصلون عليه، بالنصيب الأَوْفَىٰ»[3]. ثم تحدَّث عن سوقٍ سمَّاها سوق هَجَر، فكرَّر الحكايةَ نفسها، وقال: «أغارت بنو تميم على لطيمةٍ لكسرى، فيها مسكٌ وعنبرٌ وجوهرٌ كثير، فأرسل جيشاً أَوْقَع بهم، فأَخَذَ الأموالَ، وسَبَى الذَّرارِيَ بمدينة هجر، وسُمِّيت تلك الوقعةُ يومَ الصفقة. . . ولعلّ نفوذَ كسرى في هذه السوق كان غير ضئيل»[4]. . . ثم انتقل إلى الكلام بعد ذلك على ما سَمَّاهُ سوقَ عُمَان فقال: «. . . وقد ظلت تحت نفوذ الفرس الفعليّ، وكان ملوكُ فارس هم الذين يُوَلُّون عليها الأمراء، على رواية المرزوقي، وقد تقدَّم أن لهم نفوذاً على هَجَر، وعلى المشقَّر كما سبق، فتكون فارسُ قد بَسَطتْ سلطانَها على سواحل الخليج الفارسي كلّه، وعلى سواحل بحر اليمن، حين

(١) أسواق العرب: ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢) الرَّضْخُ: في الأصل كسرُ الرأس، ومن معانيه العطاء، ورضخ له من ماله أي أعطاه، ولعلَّه عطاءُ الخاضِع المُجبَر لا عطاءَ الحرّ المختار.

(٣) أسواق العرب: ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٤) المرجع نفسه: ٢٥١.

أرسلوا الأحرار فطردوا الحبشةَ منها، وبذلك يكون لهم نصفُ سواحل جزيرة العرب. . . »[1].

فانْظُرْ إلى الرجُل كيف جعل خليجَ العرب كلَّه فارسياً، وأعطى الفُرسَ نصفَ سواحل جزيرة العرب، وغفل، أو تغافَل عن وقائع التاريخ، التي أكَّدَتْ، كما رأينا، تمدُّدَ العرب إلى السواحل الشرقية من خليج العرب، وتَوَطُّنَهم هنالك ما بين مَيْسانَ (المحمَّرة) ومُكْرانَ، ونفوذَهم فيها الذي طالما أزْعَجَ ملوك الفُرس! ولو صحَّ أنهم كانوا يملكون سواحلَ خليج العرب كلَّها، وسواحِلَ بحر اليمن، كما زعم الأفغاني، لكان معنى ذلك أنهم كانوا يسيطرون على طريق القوافل الشرقي كلِّه في جزيرة العرب، ولمَا كان بِوُسْعِ أحدٍ أن يتصدَّىٰ لقوافلهم، وينتهبَ أموالَ ملوكهم. . . وإذا كانوا أعْجَزَ من أن يُوَفِّروا الحمايةَ لقافلةِ مَلِكهم، في أرض جماعةٍ صغيرة من قبيلة تميم، فكيف كانوا يُوَفِّرون الحمايةَ لبعض أسواق العرب؟

وقد ذهب الأفغاني أولاً إلى أن العُشُورَ في الأسواق التي زعم أنها خاضعةٌ للفُرس، تظلُّ لملوكها ووُلاتِها من العرب، ولكنه في ختام حديثه عن سوق المشقَّر، بَدا لَهُ، فغيَّر رأيه، وجعل أولئك الملوكَ أو الوُلاةَ يَرْضَخُون بنصيبٍ كبير منها إلى حكومة فارس، ونَقَض بذلك ما ذهب إليه آنفاً.

وبالرغم من أن حديث الأسواق عند أهل الأخبار خلا من شيءٍ إسمُهُ سوقُ عُمَان، فإن الأفغاني أوْجَدَها من غير دليل، وصنَّفها في الأسواق التي خضعت للنفوذ الفارسيّ، والإدارة الفارسيّة، ولمَّا تحدَّث عن الأسواق ذات الصبغة المختلطة، ذكر فيها سوقيْ صُحَار ودَبَا، مع أن دَبَا كانت عاصمةَ عُمَان، وصُحَارُ أكبرَ مُدُنِها! فكيف يستوي أن تكون البلادُ كلُّها تحت الإدارة

---

(١) أسواق العرب: ٢٥٤.

الفارسية، وأن تكون عاصمتُها وأكبر مُدُنها تحت نفوذ مشترك؟ وذلك مثلما توهَّم أن في البحرين سوقين: المشقَّر وهَجَر، وإنما هما إسمانِ لسوق واحدة، هي سوقُ المشقَّر التي كانت تنعقد في مدينة هَجَر عاصمة البحرين[1]. وقد دفعه هذا التوهُّم إلى تكرار حكاية يوم الصفقة، مرةً في كلامه على المشقَّر، ومرةً أخرى في كلامه على هَجَر، وهو غلطٌ منه لأن الوقعة التي عُرِفت بيوم الصفقة، هي نفسُها التي سُمِّيتْ بيوم المشقَّر[2]... وهذا كلُّه يدفع إلى الريبة فيما ذهب إليه من أمر الحماية الفارسية، ونفوذِ كسرى فيها، على ما قال، من غير أن يذكر أيَّ كسرى أرادَ بكلامه.



وإذا فتَّشنا عن دليل استند إليه الأفغاني، ومَنْ ذَهَبَ مذهبَه، في أمر الحماية الأجنبية، لم نجد أكثر من عبارة غيرِ مُحقَّقةٍ وردت في حديث الأسواق عند ابن حبيب والمرزوقي، وحكايةٍ عن يوم المشقَّر جاءت عند أهل الأخبار مضطربةً متناقضة، مع أن مَرْجِعَ أولئك جميعاً يكاد يكون واحداً...

١ ـ حديث الأسواق:

كلُّ ما جاء في حديث الأسواق عند أهل الأخبار عِبَارةٌ عَرَضتْ في الكلام على سوق المُشَقَّر، اتفقوا فيها جميعاً على أن ملوكها كانوا من بني تميم، وهم ملوكُ البحرين[3]، وكانوا يسيرون فيها بِسيرة الملوك في غيرها، يَسْتَوْفُونَ العُشُورَ، أي الضرائبَ، من التجار، ويبيعون متاجِرَهم قبل الناس جميعاً، وانفرد ابنُ حبيب بالقول: «وكانت ملوكُ فارس تَسْتعملُهم عليها كما

(١) الإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٤.
(٢) العقد الفريد: ٥/ ٢٢٤، ومعجم البلدان: ٣/ ٤١٣.
(٣) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٧٠، ونهاية الأرب: ٤٦٤، والإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٤.

تستعملُ بني نَصْرٍ على الحيرة، وبني المُسْتكبِرِ على عُمَان...»[1]، وقد تابعه المرزوقيُّ على هذا القول، فكلاهما نَهَلَ من مورد واحد هو ابنُ الكلبي، غير أنهما أكَّدا أن قبائل عبدِ القيس وتميمٍ كانوا جيرانَها[2]، أي أن موسمَها كان ينعقدُ بحمايتهم وجِوَارِهم، كما أشارا إلى أن جميعَ من كان يأتيها لا يقدِرُ على الوصول إليها إلا بخفارةٍ من بني مُضَر، لأنها لا تُؤْتَى إلا من بلادهم، بينما كان تجّارُ فارس يقطعون البحرَ إليها بِبِيَاعاتهم[3].

وهكذا يبدو واضحاً أن سوق المشقَّر بهَجَر لم تكن في حمايةٍ، أو بإدارةٍ فارسية، وأن ملوكها كانوا يستوفُونَ الضرائبَ لأنفُسهم من المتاجرين فيها، ولا يرضَخُون إلى حكومة فارسَ بشيءٍ منها. والمعلوم أن جُلَّ سكان البحرين كانوا من بني عبد القيس وتميم وبكر بن وائل، وأن مَلِكَها لمّا ظهر الإسلامُ كان المنذرَ بنَ ساوَىٰ بن الأخْنَسِ التميمـيّ، وإذا فَرضْنا صِحَّة ما جاء في خبر ابن حبيب والمرزوقي عن تَباعَةِ ملوك البحرين إلى حكومة فارس، فلعلَّ ذلك كان في فترة الضعف التي أعْقَبت انحلالَ دولة العرب بالعراق، ولا يمكن اتخاذُه دليلاً على ما كان قبلَها، فالإجماعُ مُنعقِدٌ عند الأخبـاريّيـن علـى أن ملـوك البحـريـن كـانـوا مـن بنـي عبـد الله بـن دارم التميميّ[4]، أي منذ مَطَالِع القـرن الخامس الميـلادي، في الوقت نفسِـه الذي جُعِلت لبني رِيَاحِ بنِ يربوع التميمي رِدَافَةُ ملوك الحيرة، والرديفُ هو نائبُ الملك[5]. والردافة كالوزارة، وأرْداف الملوك في الجاهلية بمنزلة

---

(١) المحبَّر: ٢٦٥.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣، وانظرْ معجم البلدان: ١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٣) المحبَّر: ٢٦٥.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ٢٣٢، والمفصَّل: ٤/ ٢٠٣، ٢١٠، ونهاية الأرب: ٤٦٤، والإمتاع والمؤانسة: ١/ ٨٤، والطبقات الكبرى: ١/ ٢٦٣...

(٥) المعارف: ٦٥١، وأيام العرب: ٩٤.

الوزراء[1]. وهذا يعني أن ملوكَ البحرين كانوا يتبعون ملوكَ العرب بالعراق، لا ملوكَ فارسَ، فلما قُتِل النعمانُ، ادَّعَىٰ هؤلاء الأمرَ لأنفسهم[2].

٢ ـ حكاية يوم المشقَّر:

وهو يومُ الصَّفْقَةِ، زعم الأخباريون أنه سُمِّيَ بذلك لأن عامل كسرى في هَجَر، وقد جَهلوا إسمَهُ فلقَّبوهُ بالمُكَعْبِر، دعا قوماً من بني تميم، كانوا أغاروا على قافلةٍ لكسرَىٰ، فيها مِسْكٌ وعنبرٌ وفضةٌ وجَوْهَرٌ كثير، وانتهبوها، فأَدْخَلَهُم حِصْنَ المشقَّر، وأَصْفَقَ البابَ عليهم، أي غَلَّقَهُ، وقتَلهم، وأَخذَ الأموالَ، وسَبَىٰ الذَّرَارِيَ[3]... وقد ذكر هذه الحكاية كثير من المؤرخين وأهل الأخبار[4]، ورجَع فيها بعضُهم إلى روايةٍ وجدها ابنُ الكلبي عند حمَّاد الراوِيَة[5]، والآخَرُون إلى روايةٍ عن أبي

---

(١) فقه اللغة: ١١.

(٢) ومن قبلُ زَعَمتِ المراجعُ الفارِسية أن «بختَ نصَّر: ٦٠٥ ـ ٥٦١ ق. م»، وهو أعظمُ ملوك الإمبراطورية البابلية الحديثة، كان مُرْزُباناً، أي والِياً أو قائدَ عسكرٍ، من قِبَلِ ملوكهم على العراق وما بين النهرين، مع أن الفُرس لم يَحْتَلُّوا بابلَ إلا في عهد قورش سنة (٥٣٨ ق. م). بعد وفاة بخت نصَّر بنحو ثلاثة وعشرين عاما! فليس عجيباً أن يجعلوا ملوك الحيرة، وعُمَان والبحرين عُمَّالاً لملوكهم... أنْظُرْ: مروج الذهب: ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، والمعارف: ٦٥٢، وموسوعة تاريخ العالم: ١/ ٥٧، ٩٣.

(٣) الكامل: ١/ ٦٢١، والعقد الفريد: ٥/ ٢٢٤، ومعجم الأمثال: ٢/ ٥٢١، والمفصَّل: ٣/ ٥٢٧...

(٤) تاريخ الطبري: ٢/ ١٦٩ ـ ١٧١، والأغاني: ١٧/ ٢٣٧ ـ ٢٤٠، ومعجم البلدان: ٣/ ٤١٣، و ٥/ ٢٩١، والكامل: ١/ ٤٦٨، و ١/ ٦٢١، وآثار البلاد وأخبار العباد: ٧٣، ولسان العرب: ٩/ ٣٣٦ (نطف)...

(٥) حمَّادُ بنُ سابور: أصله من الدَّيْلم، ومولده بالكوفة (٩٥ هـ) من أبٍ كان سَبِيّاً. يُعدُّ حمادٌ من أعْلَمِ الناس بأيام العرب وأشعارهم وأخبارهم وأنسابهم ولغاتهم، لكنه متَّهمٌ بالتزيدُّ والنَّحْل. توفي سنة (١٥٥ هـ).

عبيدة[1]، وأُخرى عن المفضَّل[2]. . . لكنها جميعاً جاءت مُتَبايِنةً، ليس فيها روايةٌ تُطابِق الأُخرى، يُحدِّثُ اضطرابُها وتَناقُضُ أخبارها بما دَخَلها من الوَضْع والتزيُّد، ولا سيما إذا عرفنا أن ابن الكلبي مُتَّهمٌ بالوَضْع والكذب واعتمادِ المراجع الفارسية دون غيرها[3]، وأن أبا عبيدة اشتُهر بكراهته للعرب[4].

ويتَّضِحُ الوضْعُ والتزيُّدُ في هذه الحكاية من التبايُنِ الشديدِ بين وقائعها عند أهل الأخبار كافةً، حتى ليَصْعُبَ على المحقِّق، مهما كان مُتأنِّياً، أن يجزمَ برأي واحدٍ فيها، لكثرة ما أصابها من الاضطراب والتناقض والغُلُوّ، ولا سيما فيمن بعثَ القافلةَ، ومتى بُعِثَتْ، وما كانت تحملُه، ومَن أغار عليها من بني تميم، ومَنْ هو ذلك العاملُ الفارسيُّ على هَجَر، الذي لم يَرِدْ ذِكْرُهُ إلا في هذه الحكاية، من غير اتفاقٍ على إسمه، ومَن هو كسرى صاحبُ القافلة، أنو شروانَ أم حفيده أبرويز. . .

وعلى الرغم من كل ذلك، يمكنُ أن نَسْتخِلصَ من مختلف الروايات، أن قوافل ملوك فارس كانت تُرسَلُ من المدائن، لِتُباعَ في مواسم العرب،

---

(1) أبو عبيدة مُعمَّر بنُ المثنى: من أئمة العلم بالأدب واللغة. مَوْلدُه ووفاتُه بالبصرة (110 ـ 209 هـ). كان مَوْلىً لبني تَيم، وأبَواهُ من يهود فارس، فكان شعوبياً يُبغض العربَ، وصنَّفَ في مَثَالبهم كُتُباً، فكرِهَهُ الناسُ، ولما مات لم يحضر جنازتَه أحد (بروكلمان ـ تاريخ الأدب العربي: 2/142 ـ 143).

(2) المفضَّل بنُ محمد الضبيُّ: راويةٌ مُوَثَّق في روايته، علاَّمةٌ بالشعر والأدب وأيام العرب، من أهل الكوفة. توفي نحو سنة (178 هـ).

(3) المفضَّل: 1/77، 88 ـ 89، و 3/304، 306، والأغاني: 10/40، وتاريخ آداب العرب: 1/93.

(4) تاريخ الأدب العربي: 2/142 ـ 143.

ويُشتَرىٰ لهم بها كلُّ غالٍ ونفيسٍ، ممّا اشتُهِرت به بلادُ العرب من الغَلّات والمعادن والسِّلَع. . . وأن ملوك الحيرة كانوا يكِلُونَ أمرَ خُفَارتها إلى خُفَراءَ من قبائل ربيعة ومُضَر[1]، وكانت ربيعةُ بين العراق والبحرين واليمامة[2]، ومُضَرُ أهلَ الكثرة والغَلَبةِ في نَجْدٍ والحجاز وتهامة[3]. وكانت تلك القوافلُ تَتَّخِذُ طريقَ التجارة الشرقيَّ تارةً، وهو يمرُّ باليمامة والبحرين، أو الطريقَ الغربيَّ تارةً أخرى، وهو يمرُّ بالحجاز[4]، وتحتاجُ لسلامتها، كغيرها من القوافل، إلى خُفَارةِ زعماءِ القبائل وجِوارِهم، وتخضعُ كذلك إلى أداءِ ضريبة المرور بمناطقهم. فكانت إذا خرجت من صنعاءَ، يخفرها بنو مُراد بن مَذْحِج[5]، ومنازلُهم بين صنعاء ونجران[6]، حتى يدفعوها إلى أرض اليمامة، فيخفرها بنو حنيفة حتى يدفعوها إلى بني تميم[7]، وكانت منازلُهم ممتدةً بين اليمامة والبحرين والعُذَيْب والحيرة[8]، فيخفرونها على طريق البحرين حتى تُدفَعَ إلى الحيرة، وتُجعل لهم على ذلك جُعَالةٌ كغيرهم. . .

وقيل في هذه الواقعة: إن «باذان» بعث من صنعاء إلى «كسرى أبرويز» قافلةً تحملُ مِسْكاً، وعَنْبراً، وجوهراً كثيراً، وسبائكَ فضَّةٍ، وثياباً وطُرَفاً من

(١) الأغاني: ١٧/ ٢٣٨.
(٢) الأعلام: ٣/ ١٧.
(٣) معجم قبائل العرب: ١١٠٧.
(٤) المفصَّل: ٣/ ٥٢٧.
(٥) الأغاني: ١٧/ ٢٣٧.
(٦) معجم قبائل العرب: ١٠٦٦.
(٧) الكامل: ١/ ٦٢١، ومعجم البلدان: ٥/ ٢٩٠، والأغاني: ١٧/ ٢٣٨.
(٨) نهاية الأرب: ١٨٨، ٢٨٥، ومعجم قبائل العرب: ١٢٦، ٥١٤ ـ ٥١٥، (غير أن صاحب المعجم أخطأ إذ حَسِبَ أن لتميمٍ ولداً اسمه: سعد، وإنما هو ابنُ زيد مناة بن تميم، ولعله نقل ذلك عن معجم البلدان: ٥/ ٢٩١).

صُنْع اليمن[1]، يَصْحَبُها أَسَاوِرَةُ الفُرس[2]، ويَخْفُرها بنو مراد... فلما بَلَغتْ أرضَ بني حنيفة باليمامة، قال هَوْذَةُ بنُ عليّ للأساورة، وهو إذ ذاك صاحبُ اليمامة: انْظُروا الذي تجعلونه لبني تميم، فأَعْطُونيه، فأنا أكفيكم أمرَهم، وأسيرُ فيها معكم حتى تبلغوا مَأْمَنَكم. ثم خرج هوذةُ مع الأساورة بالقافلة من «حَجْرٍ»[3]، حتى إذا صاروا إلى «نَطَاع» بين البحرين والأُبُلَّة[4]، خرج إليهم بعضُ بني تميم، وقد علموا بما فَعلَ هوذةُ، فقاتلوهم حتى هزموهم، وقيل إنهم قتلوا عامَّةَ الأساورة، وسلبوهم، وانتهبوا ما كان في القافلة، واقْتَسَمُوهُ، وأَسَرُوا هوذةَ، فاشترى نفسَهُ منهم بثلاث مئة بعير، فساروا معه إلى حَجْرِ اليمامة، وأخذوا منه فداءَهُ، ثم أطلقوه. وكان فيمن أغار على القافلة طائفةٌ من فرسان تميم، منهم صَعْصَعَةُ بنُ ناجِيَة المُجَاشِعيُّ، وكان نَصيبُه يومئذٍ وعاءً مملوءً بسبائك الفضة، ومنهم النَّطِفُ بنُ خَيْبَرِيّ اليربوعيُّ، وكان نصيبُهُ خُرْجاً كبيراً فيه جوهرٌ كثيرٌ، ظلَّ يُعطي منه يوماً حتى غابتِ الشمسُ ولم يَنْفَدْ، فضُرِب به المَثَلُ، فصاروا يقولون فيمن اغْتَنَى: أصاب كنزَ النَّطِف[5]... ويزعم الأخباريون أنَّ أبرويز لمّا علم بما أصابَ

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/١٦٩، والأغاني: ١٧/٢٣٧، والعقد الفريد: ٥/٢٢٤، والكامل: ١/٤٦٨...

(٢) الأَسَاوِرةُ: ج أُسْوار، وهو القائدُ، الجيِّدُ الرَّمْي بالسهام، الثابتُ على ظهر الفَرَس.

(٣) حَجْر: قاعدةُ اليمامة، وأمُّ قُراها، وهي لبني حنيفة، وقد صُحِّفَتْ في الأغاني (١٧/٢٣٨ - ٢٣٩) إلى «هَجَر»، فأثْبَتَها الأفغاني في أسواق العرب (٢٤٣) كما وجدها، وهو غلطٌ، إذ ليس لبني حنيفة وهَوْذَةَ شيءٌ في هَجَر، وإنما هي قاعدةُ البحرين، وأهلُها من عبد القيس وتميم وبكر بن وائل.

(٤) معجم البلدان: ٥/٢٩١.

(٥) تاريخ الطبري: ٢/١٦٩، ولسان العرب: ٩/٣٣٦ (نطف)، ومجمع الأمثال: ٢/١٧٧، والمعارف: ٦١٢، والأعلام: ٨/٣٤.

قافلتَه، غضب غضباً شديداً، وأرسل إلى عامله بِهَجَر البحرين يأمُرُهُ بالانتقام من بني تميم، وزعَمُوا أن عاملَ كسْرىٰ على البحرين إنما سُمِّيَ المُكَعْبِرَ، لأنه كان يقطعُ الأيدي والأرْجُلَ! واتفق أن قَدِمَتْ طائفةٌ من بني تميم بعد ذلك إلى هَجَر للامْتِيَارِ، وكانت السنةُ شديدةً، فاحتال المكَعْبِرُ حتى أدْخَلَهم حِصْنَ المشقَّر، وأمرَ بغَلْق الباب، ثم قتلهم جميعاً، وأخذ الأموالَ، وسَبَى الذَّرارِيَ! ولكنْ، أضاف أهلُ الأخبار، صادف يومئذٍ عيدُ الفصح عند النصارى، وكان هوذةُ نصرانياً، فاسْتَوْهَبَ المكعْبِرَ مئةً منهم، فأطلقهم بعدما كسَاهم وأحْسَنَ إليهم[1]!

* * *

لا شك في أن الوَضْعَ واضحٌ من سِيَاق الكلام، وأن القصدَ منه إظهارُ الفُرس، بعد ذُلِّهم في يوم ذي قار، بمظهر القويّ البطَّاشِ المُسَيْطر، وإظهارُ بني تميم، وكانوا قاعدةً من أكبر قواعد العرب[2]، غُفْلاً، بُلْهاً، لا يَدْرُون ما يُبَيَّتُ لهم في أرضِهم، وإظهارُ هَوْذَةَ الحَنفيِّ، رَحيماً عَفُوّاً غَفُوراً لأنه على النصرانية!. وبعدما جعلوا المكعبرَ يقتلُ كلَّ مَن كان بالحِصْن، جعلوه يَهَبُ لِهَوْذةَ مِئةً ليُطلِقَهم في عيد الفصح! ومن العجيب أن يُنْسَى اسمُ رجُلٍ حكمَ إقليمَ البحرين (الأحْسَاء) على سَعَتِه، وقطعَ الرؤوسَ والأيْديَ والأرْجُلَ، وسبَى الذَّرَارِيَ، في زمنٍ وعَتْ ذاكرةُ الناس كلَّ الحوادث لقُرْبِ عهدها بظهور الإسلام، ويُذكرَ في الوقت نفسِهِ إسمُ باذانَ الذي لم يكن له حَوْلٌ ولا طَوْلٌ باليمن! والأكثر غرابةً أنهم جعلوا ما وقع إذ ذاك يوماً من أيام العرب، كان للفُرس على العرب، مع أنه لم يكن فيه قتالٌ بينهم، وإنما كان فيه غَدْرٌ

(١) الكامل: ١/٤٦٨، ٦٢١، وتاريخ الطبري: ٢/١٧١، ومعجم قبائل العرب: ١٢٧.
(٢) جمهرة أنساب العرب: ٢٠٧، والمفصَّل: ٤/٥٢٦.

وقتلٌ، والعربُ لا تُسمِّي الغَدْرَ حرباً أو يوماً، ومن هنا يبدو أن الأمر كلَّه تكلُّفٌ وتَزَيُّدٌ لا أكثر، ولا سيما إذا عرفنا أن المكَعْبِرَ لقبٌ للمُعلَّىٰ بن حَنَش العَبْديّ، وأنه كان عاملاً على البحرين للملك عمرو بن هند اللخميّ[1]، وليس لملوك فارس، وكان ملْكُه بين (٥٥٤ ـ ٥٦٩ م)، أي قبل أبرويز. .

ولو فرضنا أن ذلك كلَّه كان صحيحاً، فما يهمُّنا منه أن قوافلَ ملوك فارسَ، كانت تخضعُ إلى ما كانت تلتزمُ به سائرُ القوافلِ، من أداءِ ضريبة المرور في بلاد العرب، وما كان هذا ليكون لو أن نفوذَ الفرس كان حقيقةً واقعةً في جزيرة العرب، ولا عبرةَ لما يُكثِرُ أهلُ الأخبار ذِكرَهُ، كما رأينا، عن مُصَاحَبة الأساوِرَة قوافلَ التجارة الفارسية، فهؤلاء القومُ ما كانوا يُخِيفُون أحداً في بوادي العرب وحَواضِرهم، وإنما العبرةُ في ذلك لما كانوا يلتزمون به من العهود، ويُؤَدُّونه من الأتاوات والهدايا والألطاف.

وصَفْوةُ الكلام أن قافلةَ أبرويز بنِ هرمز اتَّخَذَتْ في هذه الرحلةِ، طريق التجارة الشرقيَّ[2]، وجرى انتهابُها في «نَطاع» بين البحرين والأُبُلَّة، أي في المنطقة التي جعلها الأفغاني تحت حُكم فارسَ، حينما زعم أنها «بَسَطتْ سلطانَها على سواحل الخليج الفارسي كله، وعلى سواحل بحر اليمن. . .»[3]، فأين هو ذلك السلطانُ ما دام أصحابُه عاجزينَ عن حماية قافلةٍ يكتنفُها قادتُهم، ويُجِيرُها بعضُ العرب على كُرْهٍ من الآخرين؟ وإذا كان الفُرسُ أضْعَفَ من أن يحموا قافلةَ ملكهم، إلا إذا كفَلَها لهم سادةُ العرب وأشرافُهم، كلٌّ ضمنَ أرضه، ووفاقاً للنظام المعْهودِ في الخفارة والجِوار، فكيف يُصَدَّقُ أنهم كانوا يُوفِّرون الحماية لبعض أسواق العرب في الحيرة

(١) المفصَّل: ٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، وشرح القصائد السبع: ١١٦.
(٢) المفصَّل: ٣/ ٥٢٧.
(٣) أسواق العرب: ٢٥٤.

والبحرين وعُمان واليمن؟ مع أن التحقيق التاريخي لم يتوصَّل إلى أكثرَ من إشارة ضعيفةٍ غير موثَّقة، عن وجود قوةٍ للفُرس في عُمَان حين ظهور الإسلام[1]، ولعلَّها من اختراع الغُلاة الشعوبيين، كإشارةٍ أخرى مثلِها إلى أن البحرين كانت تخضعُ لحكم الفُرس، بينما كان حاكمها في الحقيقة رجلاً من العرب، على دين النصرانية[2]، هو المنذر بن سَاوَىٰ بن الأَخْنَس التميمي[3]، الذي زعموا أنه كان يحكمُها باسْمِ ملوك فارس، من غير دليل يؤكدُ ذلك[4]. وفي اعتقادي أن حماية دولة فارس لبعض أسواق العرب دعوى باطلة، وهي أقرب إلى الأساطير منها إلى الحقائق.

* * *

(١) المفصَّل: ٢/ ٦٤٧.
(٢) المرجع نفسه: ٢/ ٦٤٨.
(٣) السيرة النبوية لابن هشام: ٢/ ٦٠٧.
(٤) المفصَّل: ٤/ ٤٨٦، و ٢/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩.

الفصل الخامس

طائفة الصعاليك

وهي التي كانت تعتمدُ الإغارةَ على الأغنياء وسيلةً إلى كسْبِ الرزق، وتُشَكِّلُ نَقْضاً لضوابط الأمن في مجتمعات العرب، ولا سيما في الطرُق المُؤدِّيَة إلى الأسواق الموسميّة، والمناطقِ التي اشتُهِرتْ بالخصب والثراءِ في البادية... ولم يكن في بلادٍ، كجزيرة العربِ، بُدٌّ من أن يكون بها فقراءُ يُغِيرون في زمن الجَدْبِ والشُّحِّ على الأغنياء، لما كان فيها من اختلافٍ في طبيعة الأرض، وتَفَاوُتٍ في الرزق، وتبايُنٍ بين طبقات المجتمع، ومن هنا نشأت طائفةُ الصعاليك.

المطلب الأول ـ الصَّعَاليكُ والتَّصَعْلُك:

الصُّعْلوكُ في اللغة هو الفقير، الذي لا مال له، ولا مَوْردَ رِزقٍ...، وقد تَصَعْلَكَ الرجلُ إذا كان كذلك... قال حاتمُ طَيِّيء:

غَنِينا زَماناً بالتَّصَعْلُكِ والغِنَى فَكُلاً سَقَاناهُ بكأسَيْهِما الدهرُ
فما زادنا بَغْياً على ذي قَرابةٍ غِنَانا، ولا أَزْرَىٰ بأَحْسَابنا الفقرُ

أي: عِشْنا زماناً بالفقر والغِنَى. وكان عُرْوَةُ بن الوَرْد العَبْسيّ يُسمَّى عُروةَ الصعاليك. لأنه كان يجمعُ الفقراءَ في حَظِيرةٍ، فيرزقُهم مما يَغْنَم(1)... وكان

(1) لسان العرب: ١٠/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦ (صعلك).

الناس إذا اجدبوا في سنه شديدة، ارتحلوا يَسْعَوْن إلى الرزق، وتركوا في ديارهم المريضَ والكبير والضعيف، فكان عروةُ بنُ الورد يجمعُ أشْبَاهَ هؤلاءِ من الفقراء في أيام الشدَّة، ويتَّخِذُ لهم مواضِعَ يُؤْويهم إليها، ويقوم على أمورهم، ويُوفِّر لهم أسبابَ مَعِيشَتهم، فمن قَوِيَ منهم، أو بَرِىءَ من مرضه، خَرَج به معه فأغار وغنم، وجعل في الغنيمة نصيباً للباقين، حتى إذا أخْصَبَ الناسُ، وذهبت الشِدَّةُ، ألْحَقَ كلَّ رجُلٍ بأهله، وقَسَم له نصيبَهُ من الغنائم، إن كانت، بالعدل والمساواة، وربما عاد أحدُهم إلى أهله وقد اسْتَغْنى، ولذلك سُمِّيَ عروةَ الصعاليك[1]. . . ويُحكىٰ أن ناساً من بني عَبْس أجْدَبُوا في سنةٍ أصابتْهم، فأهلكتْ أموالهم، وأنْزَلَتْ بهم بُؤساً، وجوعاً شديداً، فأتَوْا عروةَ بنَ الورد، فجلسوا أمام بيته، فلمّا بصروا به، صَرَخُوا وقالوا: يا أبا الصعاليك أَغِثْنا! فَرَقَّ لهم وخرج بهم غازياً[2]. . . والمعنى في ذلك أنه كان أبا الفقراء، ومنه قولُهم في الأمثال: كلُّ صُعْلوكٍ جَوادٌ[3]، أي كلُّ فقيرٍ كريمٌ في طبعه، والأصلُ أن يكون الصعلوكُ من ذوي المروءة والنجدة والشهامة، يسعى في الأرض يطلبُ رِزْقَه ورِزْقَ غيره من الفقراء، يُغِيرُ على الأشِحَّاءِ البخلاءِ من الأغنياء، ويعفُّ عن الكرام منهم، بل يحافظُ عليهم وعلى أموالهم، ما داموا قد أَدَّوْا ما عليهم إلى الفقراء، فذلك ما تقتضيه المروءة[4]. . . والإغارةُ عنده ليست لِكَنْزِ المال، وإنما هي وسيلتُه إلى البذلِ والعَطاءِ واكتسابِ الحمْدِ. وقد كانت الإغارةُ يومئذٍ كالصيد، ومثلما كان صيدُ الطير والسَّمكِ حلالاً مُبَاحاً، كانت الإغارةُ من أجل توفير الرزق مُبَرَّرةً

(١) الأغاني: ٣/ ٧٥.

(٢) المرجع نفسه: ٣/ ٧٨.

(٣) مجمع الأمثال: ٢/ ١٣٨.

(٤) سيد حنفي ـ الفروسية العربية في العصر الجاهلي: ص ٨٣، (دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م.

ما كانت ناجحة[1]، فإذا أخفقتْ فالويلُ للمُغِير. وقد بلغ من شهرة عروة بن الورد بالكرم والمروءة والإيثار، أن عبد الملك بن مروان قال يوماً: من زعم أن حاتماً أسْمَحُ الناس، فقد ظَلم عروةَ بنَ الورد! وقال: ما يَسرُّني أن أحداً من العرب وَلَدَني، ممَّن لم يَلِدْني، إلا عروةَ بنَ الورد لقوله:

إني امْـرؤٌ عـافي إنـائي شِـرْكـةٌ   وأنتَ امْرُؤٌ عافي إنَائِكَ واحِدُ
أُقَسِّمُ جسمي في جُسُومٍ كثيرةٍ   وأَحْسُو قراحَ الماءِ والماءُ باردُ[2]

وذُكر أيضاً أن معاوية بن أبي سفيان قال يوماً: لو كان لعروة ولدٌ لأَحْببتُ أن أُصْهِرَ إليهم[3]...

كلُّ هذا من شأنه أن يدلَّ على أن التصَعْلُكَ في أصل معناهُ لم يكن يعني شيئاً غيرَ الفقر، مع الكرم والمروءةِ والنجدَةِ، والمساواة في الرزق والمعاش. أما الإغارة فليست من لوازم التصعلك، وإذا كان كلُّ صعلوكٍ فقيراً، فذلك لا يعني أن يكون بالضرورة لصّاً، أو قاطعَ طريق، أو مُغِيراً، وإن اسْتَعَانَ يوماً على الرزق بالغزو، ثم اسْتَغنَى، لم يَعُدْ إليه مرةً أخرى. كالذي كان من أمْرِ عبد الله بن جُدعان، سَيِّدِ بني تَيْم بنِ مُرَّةَ في عصْره، فقد بدأ حياتَه على مذهب الصعاليك، وكان مُغِيراً فاتكاً، ما زال يجني الجناياتِ تُؤخَذُ بها عشيرتُه، وتحتملُها عنه حتى ضجرت منه، فنَفاهُ أبوهُ، فخرج هائماً في شِعَابِ مكة، حتى أتى جبلاً رأى فيه شقّاً، فدخل منه، فإذا هو في غارٍ

---

(١) الصعلكة والفتوة: ٢٥، ١٠٤، ١١٢.

(٢) أراد أنه كريمٌ يُشاركه في طعامه كثير من الناس، بينما البخيلُ يأكلُ وحدَهُ من إنائه، وأراد أنه يُقَسِّمُ قُوتَ جِسْمِهِ في أجسام الفقراء، ويكتفي بالماء البارد، مُؤْثِراً لهم على نفسه بما عنده من الزاد.

(٣) الأغاني: ٣/ ٧٠ - ٧١.

كبيرٍ، وجَدَ فيه مقبرةً من مَقَابر ملوك بني جُرْهمٍ، دُفِنَت معهم كنوزُهم من الذهب والفضة واللؤلؤ والياقوت، فأخذ منها قَدْرَ طاقته وحاجته، ثم خرج وعَلَّم الشقَّ بعلامةٍ حتى يرجِعَ إليه كلما كان في حاجةٍ، وأرسل إلى أبيه من المال ما أرضاهُ به، وعاد إلى مكة، فأكرم أهلَهُ وعشيرتَه، وأطعم الناسَ على موائده، وواسَى الفقراءَ والمحرومين، وأجار الخائفين، وأعْتَق العبيد، وحَمل الديونَ والمَغارم عن أصحابها، حتى ساد قومَه[1]... ولمّا تنادَى أشرافُ مكة إلى حلف الفُضول لإنصاف المظلومين، عُقِدَ في داره، وعلى مائدته، وكان فيما يبدو صاحبَ الرأي في دَعوة الحلفِ الناسَ إلى «التَّأَسِّي في المعاش»، أي إلى المساواة بين الأغنياء والفقراء[2]، وإنعاشِ حياة المحتاجين بفُضُول أموال القادرين، وذلك من فِعْل كِرام الصعاليك.



وإذا كان الفقرُ هو الأصل في الصعاليك، لكن الفقرَ جعل منهم غُزَاةً ولصوصاً وقُطَّاعَ طرُقٍ، اتخذوا الغَزْوَ والإغارةَ والسرقةَ نمطاً من أنماط الحياة، عَبَّروا به عن سُخْطِهم على المجتمع، وكراهَتِهم للشُحّ والأشِحَّاءِ، وتمرُّدِهم على النظام القَبَليّ. ولذلك نلاحظ أنه كان في هذه الطائفة فئاتٌ كثيرةٌ مختلفة، لكل فئةٍ منها إسمٌ خاصٌّ بها، ولكن الفقر يجمعها كافةً في طائفة الصعاليك.

١ ـ فالبَعَابِعَة:

إسمٌ للصعاليك الّذين لا مالَ لهم، ولا ضَيْعَة[3]. والضَّيْعَةُ الأرضُ

---

(١) عجائب المخلوقات: ٣٢، والمفصَّل: ٤/ ٩٤ ـ ٩٦.

(٢) الصعلكة والفتوة: ٤٨.

(٣) لسان العرب: ٨/ ١٧ (بَعَعَ).

المُغلَّةُ، والحِرْفَةُ أو الصناعةُ. وإني أرى هذا تخريجاً، فالأصلُ في البَعْبَعَةِ التَّتابُعُ في عَجَلةٍ، والفرارُ من الزَّحْفِ[1]، وهو حالُ الصعاليك في غاراتهم.

٢ ـ بنو الغَبْراء:

إسمٌ للصعاليك الّذين يَفْتَرِشُونَ ترابَ الأرض[2]، ليس لهم وِطَاءٌ ولا غِطَاء، وقيل إنه اسمٌ للفقراء المجتمعين بلا تعارُفٍ، ومن لم يكن لهم قبائلُ يُعرفون بها[3].

٣ ـ الهُـلاَّك:

إسمٌ للصعاليك الّذين يَنْتَابُون الناسَ ابتغاءَ المعروف، من سوء حالهم[4]، وفي أخبار عروة أنه خرج مع قوم من «هُلاَّكِ» عشيرته، في شتاء شديد، فوجد ناقتين، فنَحَر لهم إحداهما، وحَمَل متاعَهم وضُعَفاءهم على الأخرى، وجعل ينتقلُ بهم من مكان إلى آخَر[5].

٤ ـ الجُمَّـاعُ:

فريق من الصعاليك، كما يُفهم من خبرٍ ساقهُ ابنُ سعد، ذكر فيه أنه كان بجبل تهامة «جُمَّاعٌ» من قبائل كنانة، ومُزَيْنة، والحَكَم، والقارَةِ، ومَن اتَّبَعهم من العبيد، وكانوا قد غَصَبوا المارَّة، فلما ظهر الإسلام، وفَدَ على النبيّ وفدٌ منهم، فكتب لهم كتاباً، إن آمنوا فعَبْدُهم حُرٌّ... وما كان فيهم من دمٍ

(١) محيط المحيط: ٤٥ (بعع).
(٢) لسان العرب: ٥/٥ (غبر).
(٣) محيط المحيط: ٦٥٠.
(٤) لسان العرب: ١٠/٥٠٦ (هلك).
(٥) الأغاني: ٣/٧٦.

أصابوه، أو مالٍ اغتَصَبوه فهو لهم، وما كان لهم من دَيْنٍ في الناس رُدَّ إليهم[1]. فالجُمَّاعُ أفرادٌ من قبائلَ شَتَّى متفرِّقة[2]، وعبيدٌ آبِقُونَ، تجمَّعُوا، وانضمَّ بعضُهم إلى بعضٍ، وأنْشَؤوا عصاباتٍ تحصَّنتْ في جبل تهامة، وجعلوا يُغِيرون على الناس، ليُصِيبُوا منهم مغنماً[3]...

وعلى ذلك يُعَدُّون من الصعاليك، إذ لم يكن لأحدهم ولاءٌ إلى قبيلةٍ يحميه، أو يعتمدُ عليه، ولا مالٌ يعيشُ منه، ولا أرضٌ مُغِلَّةٌ، ولا حِرْفةٌ يستعين بها على الحياة. مثلهم في ذلك مثل «القُطَّاعِ»، وهم اللصوصُ يقطعون الطريق، ريُعارضون أبناءَ السبيل[4]، ويَغْصبونَهم ما قد يكون معهم من مال أو طعام.

* * *

وكان من الطبيعي أن يُوصَفَ الصعاليكُ عموماً بالقوة الجسديَّة الفائقة، إذ كان فيهم فُتَّاكٌ وفرسانٌ اشتُهِروا بالشجاعة والجرأة والإقدام على المكَارِهِ والصِّعَابِ، غير أنه كانت لبعضهم أوصافٌ خاصَّةٌ عُرِفوا بها، أشْهَرُها: الذُّؤْبانُ، والعَدَّاؤون.

١ ـ الذُّؤْبانُ:

لأنهم كالذئاب[5]، كانوا يُغِيرون على الناس بخُبْثٍ، وخَتْلٍ شديد،

---

(١) الطبقات الكبرى: ١/ ٢٧٨.
(٢) لسان العرب: ٨/ ٥٦ (جمع).
(٣) المفضَّل: ٧/ ٤٦٧.
(٤) لسان العرب: ٨/ ٢٨٢ (قطع).
(٥) المرجع السابق: ١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨ (ذأب).

وقلّما أخطؤوا قصدهم في غاراتهم. والذّأبُ أيضاً: كثرةُ الحركة بالصُّعُودِ والنزول، والشدَّةُ، والسرعةُ في المسير[1]... وهذه في الحقيقة حالُ أصحابِ الغارات عادةً. ولمّا نَصح سيِّدُ بني شيبانَ الملكَ النعمانَ بن المنذر بالذهاب إلى المدائن للقاء كسرى أبرويز، قال له: «... فالموتُ خيرٌ من أن يَتَلعَّبَ بك صعاليكُ العرب، ويتَخطَّفَك ذِئابها»[2]، وهي إشارةٌ إلى مَقْدرتهم وقُوَّتهم ونفوذهم. ولمّا قَدِمَ مَعْبدُ بنُ زُرَارة التميميّ على عامر بن مالك، ليَفُكَّ أَسْرَ أخيه لَقِيط، طلب منه فِدْيةً ألفَ بعير، قال معبد: إن أبانا أوْصَانا ألاَّ نَزيدَ في الفداء على المِئتَين، لِئلاّ تطمعَ فينا «ذُؤْبانُ العرب»[3].

٢ ـ العَـدَّاؤون:

لأنهم كانوا أشدَّ الناس عَدْوَاً، يَعْدُون على أَرْجُلِهم، فلا تُدركهم الخيلُ. وقد حفظت لنا كتبُ الأخبار وقائعَ بعضهم، منهم: تَأَبَّطَ شَرّاً، ثابتُ بنُ جابرِ الفَهميُّ المُضَرِيُّ، وكان صعلوكاً شاعراً فاتكاً جريئاً، قُتِل نحو سنة (٥٤٠ م)، ويُحكى أنه كان إذا جاع لم تَقمْ له قائمة، فكان ينظرُ إلى الظِبَاءِ فيَنْتَقي على نَظَرِه أسْمَنَها، ثم يجري خَلْفَهُ، فلا يَفُوتُه حتى يقعَ عليه، فيأخذه ويذبحه بسيفه، ثم يَشْوِيه فيأكله[4]... وقد بلغ من شِدَّة الصعاليك العَدَّائين في سرعة العَدْوِ أن ضَرَبت العربُ المثَلَ بجماعة منم، فقالوا: أعْدَىٰ من الشَّنْفَرَىٰ[5]، وهو عمرو بنُ مالك الأزديُّ، شاعرٌ صُعلوكٌ، من فُتَّاك

---

(١) محيط المحيط: ٣٠٤ (ذأب).

(٢) الأغاني: ٢/١٠٥.

(٣) المرجع نفسه: ١١/١٢١ ـ ١٢٢.

(٤) الأعلام: ٢/٩٧، والأغاني: ٢١/١٤٦.

(٥) مجمع الأمثال: ١/٦٧٨.

العرب وعَدَّائيهم المشهورين، قيست قفزاتُه ليلة مقتله، نحو سنة (٥٢٥ م)، فكانت الواحدةُ منها قريباً من عشرين خطوة[1]. وقالوا أيضاً: أعْدَى من السُّلَيْكِ[2]، وهو ابنُ عُمَير من بني زيد مناة بن تميم، أُمُّهُ أَمَةٌ سوداءُ، اسمُها سُلَكَة، فنُسِبَ إليها، وهو أحَدُ صعاليك العرب من الهُجَنَاءِ الأَغْرِبَة، وكان أدلَّ الناس بالأرض، وأَعْلَمَهم بمسالكها، وأشَدَّهم عَدْواً على رِجْليه، لا تَعْلَقُ به الخيلُ. وكان من أصحاب البأس والنجدة والشهامة، وكان لا يُغِير على قبائل مُضَر، لأنه مُضَرِيّ، وإنما يُغِير على اليمن، فإذا لم يُمْكنه ذلك أغار على بني ربيعة، قُتل نحو سنة (٦٠٥) م، وهو مَعْدودٌ من شعراء الجاهلية[3].

ويُوصَفُ الصعاليكُ، على العموم، بأنهم كانوا أقوياءَ البُنْيَة، شجعاناً أَشِدَّاءَ، ذوي عَزائمَ ماضِيَةٍ، وقدرةٍ على الاحتمال كبيرةٍ، فكأن أحَدَهم أُعِدَّ إعْداداً طبيعياً للنهوض بأثقال الحياة التي خُلِق لها، أو وجد نفسَهُ فيها، فكانت سرعتُهم في الإغارة والغزو، وشِدَّتهم في الحركة والخَتْل والعَدْوِ على الأرْجُل، مظهراً من مظاهر القوة والمقدرة عندهم[4].

* * *

المطلب الثاني ـ مادَّةُ الصعاليك:

إذا فَتَّشْنا في مجتمعات الجاهلية عن الفئات، التي أَمَدَّتْ عناصِرُها

---

(١) الأعلام: ٥/ ٨٥.

(٢) مجمع الأمثال: ١/ ٦٧٩.

(٣) الأغاني: ٢٠/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧، والأعلام: ٣/ ١١٥.

(٤) الشعراء الصعاليك: ٣٨ ـ ٤٠.

طائفةَ الصعاليك بمُعْظم مادَّتها، وجدنا أنها لا تزيدُ على ثلاثٍ هي: **خُلَعَاءُ القبائل، والشُّذَّاذُ**: المُتَمرِّدونَ على قبائلهم، **والهُجَناءُ أو الأَغْرِبةُ والعبيدُ** الهاربون من أسْيَادهم. . . والجامعُ المشتركُ بين هؤلاء كافةً: الفقرُ، والكفرُ بالنظام الاجتماعي والاقتصادي، والتمرُّدُ عليه، والفَرارُ من الظلم والعُبوديّة.

١ ـ خُلَعاءُ القبائل:

وهم الّذين تَبرَّأتْ منهم قبائلُهم، ونَفَتْهم عنها، لئلاّ تُؤْخَذَ بِجَرائِرهم. وكانت القبيلةُ في الجاهلية وحدةً اجتماعيةً متماسكةً، يتضامَنُ أبناؤها، ويتعاهدون على النصْرة والإعانة، وأن يُؤخَذوا جميعاً بجناية واحدٍ منهم، أو حليفٍ لهم. وكان يقعُ أحياناً أن يظلَّ الرجلُ منهم يجني الجنايات، ويُؤخَذَ بها قومُه أو أولياؤه، حتى يُكلِّفَهم ما لا طاقةَ لهم به، ويُعرِّضَ مصالح القبيلة للأذى، فيَعْمدُون حينئذٍ إلى خَلْعِهِ من القبيلة، والبراءة منه ومن تَبِعَةِ أعماله، فلا يُؤخَذون بعدها بجناية يجنيها على أحد، ولا يُؤْخَذُ بجنايتهم، فكأنهم خَلَعُوا العَهْدَ أو الحِلْفَ الذي كانوا لَبِسُوهُ معه[1].

ويُشْتَرطُ في تَبْرِئَةِ القبيلة من تَبِعَةِ أعمال الخليع، أن تُجْري الخَلْعَ عَلانِيَةً، وتُشْهِدَ الآخرين عليه. ولم يكن هنالك مَوْضعٌ للإعلان والإشْهاد، خيراً من مواسم الأسواق الكبرى، كسوق عكاظ، ومواسم الحجّ[2]. . . فكان أولياءُ الخليع يذهبون به غالباً إلى سوق عكاظ في موسمه، ويُشْهِدُون الناسَ على أنفُسِهم بخَلْعِهم إيَّاهُ، فلا يُؤخَذُون بعدُ بجريرته، ولا يُطالِبُون بجريرةٍ يجرُّها أحدٌ عليه[3]. وقد يبعثون بذلك مُنادِياً يطوفُ بمجامع الناس

---

(١) لسان العرب: ٨/ ٧٧ (خلع)، والشعراء الصعاليك: ٩٣.
(٢) المفصَّل: ٤/ ٤١١.
(٣) الأغاني: ١٤/ ١٣٧.

في المواسم، أو يكتبون به كتاباً توكيداً له[١]، فكأنّ الكتابَ إذ ذاك وثيقةٌ رسميةٌ لإثباتِ أمرِ الخَلْع، أو نَزْعِ «جِنْسَيَّة القبيلة»[٢] عن المخلوع... ويمضي الخليعُ بعدئذٍ هائماً في البوادي والقِفَار، ليس له سَنَدٌ، ولا اعتماد، غير كِنَانَتِه أو سيفه، ويعيش حياةً قاسيةً، لا يجدُ فيها مَن يُؤْويه أو يُعِينُه، فلا يلبث حتى ينضمَّ إلى طائفة الصعاليك مع أمثاله من خُلَعاء القبائل الأخرى، أو يُنْشِىءَ عصابةً تجعل همَّها الإغارةَ على الأغنيَاءِ، وانتهابَ أموالهم، كما كان من أمر قيس بن الحُدَادِيَّة الخُزاعيّ[٣]، فقد خَلَعَتْه خزاعةُ بسوق عكاظ، بعدما جرَّ عليها ما لا طاقةَ لها بحمله، فألَّفَ عصابةً من الخلعاء والشذَّاذِ[٥]، وجعل يُغِير بهم على الناس، وظلَّ كذلك حتى قُتل[٤]... ولكن الخليعَ قد يجدُ أحياناً قبيلةً أخرى تَقْبلُ ولاءَهُ إليها، فتُحالِفُه وتُجِيرُه وتحميه، كالذي كان من أمر البَرَّاضِ بن قيس، وكان فاتكاً مشهوراً، تحدَّثنا عنه في كلامنا على حرب الفجار، فقد خلعه قومُه بنو ضمرة، فحالَفَ بني الدُّئل، فما لبثوا أن خلعوه، فالْتَحق بقريشٍ فحالفتْه وأحْسَنَتْ جِوارَه، ثم هاجت بسببه حربُ الفِجَار[٥].

على أن الخَلْعَ قد يكون أحياناً تدبيراً احْترازِيّاً، ولا يُسْهِم بذلك في طائفة الصعاليك، وإنما ينتهي بانقضاء الحاجة إليه، ويعودُ المخلوعُ إلى حِمَى قبيلته وجِوَارها. ومِثَالُ ذلك الاتفاقُ بين بني سَهْمٍ وبني مخزوم، في الجاهلِية، على خَلْعِ كلٍّ من عمرو بن العاص السَّهْمي، وعمارة بن الوليد

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/٢٩٩.
(٢) الشعراء الصعاليك: ٩٣.
(٣) الأغاني: ١٤/١٣٨.
(٤) الشعراء الصعاليك: ٩٦ ـ ٩٨.
(٥) الأغاني: ٢٢/٦٣ ـ ٦٤.

المخزوميّ، وكانا قد ذهبا في تجارةٍ إلى الحبشة، فاختصما في الطريق، فخافوا أن يَعْتديَ أحدُهما على الآخَر، فتُؤخَذ عشيرتُه بعُدْوانِهِ، ويهيجُ القتال بين العَشِيرتين، فتَبَرَّأتْ كلُّ عشيرةٍ من صاحبها، ومما قد يجنيه من الجنايات في سفره، وبعثوا مُنادِياً طاف بأسواق مكة، مُعْلِناً قرار الخَلْع[1].

٢ ـ الشُّـذَّاذ:

وهم أخْلاطٌ من قبائلَ شتَّى، أعْجَزَهم الفقرُ وأَضْجَرهم، فخرجوا عن قبائلهم، وتمرَّدُوا على نظامها، فدخل فريق منهم في طائفة الصعاليك، يُغيرون معهم لِيُوفِّروا موارد رزقٍ يعيشون منها، وكان فيهم ناسٌ من بني خثعم، وأسد بن خزيمة، وطيّيء[2]، وهذيل[3]. وفريق كانوا يلتحقون بالملوك، صَنَائِعَ لهم[4]، يَصْحَبُونَهم، ويُقاتِلون دُونهم، وفي أخبار امرىء القيس بن حجر الكندي أنه كان «يَسيرُ في أحياء العرب، ومعه جماعةٌ من شُذَّاذِ العرب، أو شُذَّانِهم، وهم أخلاطٌ من قبائل طيّيء، وكلب، وبكر بن وائل»[5]، خرجوا من قبائلهم، ودخلوا في خدمة الملوك.

٣ ـ الأَغْرِبةُ والعبيدُ:

أغْرِبَةُ العربِ سُودَانُهم وهُجَناؤُهم الذين وَلَدتْهم إمَاءٌ غيرُ عربيات، وكان العربيُّ يكرهُ أن يكون له أولادٌ من أَمَتِهِ، ولا يَهْتمُّ لأمورهم، فلا يلبثُ

---

(١) الأغاني: ٩/٥٦.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٦.

(٣) الشعراء الصعاليك: ٥٦.

(٤) تاج العروس: ٩/٤٢٤، ولسان العرب: ٣/٤٩٤ (شذذ)، والأغاني: ٩/٨١، وشرح القصائد السبع: ٥.

(٥) الأغاني: ٩/٨٦، ٩١.

بعضُهم حتى ينضمَّ إلى الصعاليك، وقد اشتُهر منهم: السُّلَيْكُ بن سُلكة، والشَّنْفَرى، وتأبَّط شرّاً[1]... وقد شُبِّهَ هؤلاء بالأغرِبَة في لونها الأسود. أمّا العبيد، فكان بعضُهم يفرُّ من أصحابه، فلا يجدُ لنفسه مَنْجاةً في الصحراء إلا بالإنضمام إلى طائفة الصعاليك.

* * *

المطلب الثالث ـ خَطَرُ الصعاليك:

سبق أن أشَرْتُ إلى خطر الصعاليك على الأمن، في غير موضع من كلامي على مجتمعات العرب، ثم في بعض أبحاث هذا الفصل، وذكرتُ أن غاراتهم كانت غالباً على حظائر الأنعام ومخازن الطعام عند الأحياء الموسِرَة من القبائل في بوادي العرب، أو على قوافل التجار في الممرّات الجبلية والصحراوية، وذلك كلما لَمَسُوا من هؤلاء وأولئك غفلةً عن حماية أموالهم، أو عَجْزاً في خفَارتها. وكانوا يخرجون إلى الغارة فُرادَى أحياناً، وعصاباتٍ أحياناً أخرى، وكان أكثَرُهم يُغير على رِجْليه، وبعضُهم يُغِير على الخيْل[2]... وكان خطَرُهم مُنْصَبّاً على مناطق الخِصْب في البوادي، والمناطق المُحْدِقَةِ بطُرُق التجارة، والأسواقِ الموسميَّةِ الكبرى، كسوق عكاظ. فكانوا يرصدون التجارَ في مَقْدَمِهم إليها، وفي مُنْصَرَفهم عنها، لعلَّهم يقدِرُون منهم على شيءٍ يغنمونه إن كانوا مُقَصِّرين في أسباب الاحْتِراز، وهو نادرُ الوقوع. أما أهلُ القُرىٰ فكانت لهم حصونٌ تحميهم، وتحفظُ مخازِنَ مِيرَتهم، وحظائرَ أموالهم من غارات الصعاليك[3]. وذكرتُ

---

(١) لسان العرب: ١/ ٦٤٦ (غرب)، والشعر والشعراء: ٢٥١، والشعراء الصعاليك: ٥٦.
(٢) الشعراء الصعاليك: ٥٠، ١٣٠.
(٣) المفصَّل: ٧/٤٥٨.

أيضاً أن تلك الغارات لا تُعَدُّ من الغزو إلا في مَعْناهُ اللغويّ، وهو الخروجُ إلى طلب المعاش، ولكنها في المُصْطَلَح الاجتماعي كانت غَدْراً، وسرقةً، وقطعاً للطرُق، يُقْتَلُ فاعِلُها، أو يُصْلَبُ، أو تُقْطَعُ يَدُه وفاقاً للجناية التي ارتكبها، لأنها ليست قتالاً شريفاً، ولا هي من معارك الثأر، وإنما من أعمال اللصوصية.

ولعلَّ منطقةَ جبالِ السَّرَاة، بين مكة والطائف وأولِ الطريق الصاعد إلى اليمن، شهدتْ أكبر عدد من صعاليك العرب[1]، فهي منطقة جبليةٌ مَنِيعةٌ، تقعُ بالقُرب من الطريق التجاري الذي يصلُ اليمنَ بالشام، وتُشْرِفُ على موقع مكةَ، حيث تقومُ ثلاثٌ من كُبْرَيَاتِ أسواق العرب الموسمية، وهي عكاظ ومجنة وذو المجاز، وتتوسَّطُ مناطقَ شديدةَ الخِصْب كالطائف وجنوبِ مكةَ، وهذا كلُّه مما يُغْري صعاليك العرب بالتجمُّع فيها، لأنها تُساعدهم على المباغتة، والإغارة على الهدف، فالانتهابِ، والفَرارِ بالغنيمة، والاختفاءِ في شِعَابِ الجبال وكُهوفها[2]... والباحثُ في أخبار الصعاليك يجدُ أنهم استهدفوا بغاراتهم مختلفَ مناطقِ الخصب في الجزيرة، فكانت لهم غارات على أرياف اليمن، ونجد، ويثرب، وبعض مناطق السراة بالحجاز، وتهامة[3]. وكان من الصعب تَتَبُّع آثارهم غالباً، أو اللحاقُ بهم، لما يعمدون إليه من أساليب الاحتيال، وما اشتُهروا به من سُرْعة العَدْوِ، ومتانة التركيب، والقدرة على المصاعب، والعلم بمسالك الصحارى والجبال.

ولكن العجيب أن المنطقة التي شَهِدتْ أكبر عددٍ من صعاليك العرب

(١) الشعراء الصعاليك: ٧٨.

(٢) المرجع نفسه: ٨٠.

(٣) المرجع نفسه: ٧٦.

في الحجاز، كانت في الوقت نفسه تشهدُ ازدهارَ التجارة بمكة والطائف، وازدهارَ أسواق عكاظ ومجنَّة وذي المجاز، بشكل لم تعهدْ له مثيلاً في تاريخها القديم. وهو دليلٌ على أن المُبالغةَ في أَعْدادِ الصعاليك ودائرةِ نشاطهم كانت كبيرةً، وأن أسبابَ التَحوُّطِ والاحترازِ والخفارةِ كانت مُحْكَمةً وكثيرةً، مما فَوَّتَ على الصعاليك فُرَصَ تَقْويضِ ضَوابط الأمن كافةً عند العرب، ولا سيما في حَرَم الأسواق ومواسم الحجّ. وإذا حاولنا أن نَسْتقْرِىءَ الأخبار لِنعرفَ مقدارَهم في وقت من الأوقات، وجدنا أنهم في نحو القرن السادس الميلادي، وهو ذروةُ الإزدهار الاقتصاري، كانوا يُعَدُّون بالعشرات، ومُعْظمهم من العَدَّائين! وقد أحصى الأصمعيُّ ممن كان بالحجاز والسراة نحو ثلاثين صعلوكاً من العدَّائين، أكثَرُهم من بني فَهْم، ونحو أربعين من قبيلة هُذَيْل[1]. وفي أخبار عُروةِ أبي الصعاليك، وتأبّط شرّاً، والشَّنْفَرَى، والسُّلَيْك، وهم من أشْهَرِ زعماء الصعاليك، أنهم كثيراً ما كانوا يُغِيرون فُرادَى، وقليلاً ما كان يَصْحَبُهم في غاراتهم رَجُلان أو ثلاثةٌ، وهو دليلٌ على قِلَّةِ أعدادهم في بلادٍ مترامية الأطراف كجزيرة العرب، ودليلٌ في الوقت نفسه على أن اتِّساعَ دائرة شُهْرتهم إنما كان بأسبابٍ أخرى، منها شجاعتُهم، وضُروبُ دَهائهم، وشِعرُهم الذي يحكي قصص بطولاتهم، وفلسفتُهم التي تميَّزُوا بها في العمل على العدل والمساواة. وقد كان فيهم شعراءُ فُصَحاءُ مُقَدَّمون، يدلُّ شعرهم على أنهم استبدلوا بالعصبية القَبليَّة عقيدةً أساسُها غزوُ البخلاء من المَيْسُورين، وتوزيعُ الغنائم بالعدل والمساواة على الفقراء المُعْسِرين، وكفُّ الأذى عن الأغنياء المُحْسِنين، وحمايةُ أرواحهم وأموالهم، وإذا لم يكن الصعلوك كذلك، كان صعلوكاً رديئاً

---

(١) الشعراء الصعاليك: ٧٨، ٨٠، ٨٤.

مَذْموماً من أصحابه، ومَرْفوضاً في مجتمعهم[1]. وكانوا ينطلقون في غاراتهم من فلسفةٍ ترى أن المجتمع الّذي وُجِدوا فيه ظالمٌ لهم، وأن توزيعَ الثروة غيرُ عادل، وأن الأنعام من إبلٍ وبقر وأغنام، إنما هي من خَلْقِ الله للناس جميعاً، وليس من حقّ أحدٍ أن يختصَّ بها دون غيره، ولا سيما أن كثيراً ممن يملكون منها فوق حاجتهم، بُخَلاءُ، أشحَّاءُ، لا يستفيدون منها، ولا ينفعون بها أحداً، فلا بُدَّ من اعتمادِ القوة إذن وسيلةً إلى انتهاب هذه الأنعام، واغتنامها، وتوزيعها على الصعاليك الفقراء، لتوفير أسباب الحياة لهم جميعاً[2]. ولئن كان ذلك يُسمَّى لُصُوصيَّةً، لقد كان له في فلسفتهم ما يُبرِّرُهُ، فالخَلَّةُ تدعو إلى السَّلَّةِ، أي أن الفقر يبعثُ على السرقة[3].

وهنالك سببٌ آخَرُ وسَّع دائرةَ خطرهم، هو المبالغةُ التي يعمدُ إليها الدارسون، في الحديث عنهم! من ذلك على سبيل المثال أن مؤلِّف كتاب الشعراء الصعاليك، كان يتحدث عن الخفراء الذين يصحبون قوافل التجارة فقال: «ويدفعون عنها ذُؤْبانَ العرب، وصعاليكَ الأحياء، وأصحاب الغارات...»[4]، مع أنها جميعاً تدخل في اسم الصعاليك. وفي موضع آخر قال: «ويحدثنا الرواةُ أن لطائم النعمان، التي كان يبعثُ بها، كلَّ عامٍ، للتجارة في عكاظ، كان يعترضُها بعضُ بني كنانة فينتهبها»، وعَزَا قوله إلى ابن حبيب في المحبَّر، ثم علَّق عليه بقوله: «وليس من شك في أن لطائم النعمان كانت ضخمةً، كثيرةَ العدد والرجال»[5]، وذلك تعظيماً منه للجناية

---

(١) الشعراء الصعاليك: ٨٠، والصعلكة والفتوة: ٢٢، ٢٨.

(٢) الشعراء الصعاليك: ٤٤ ـ ٤٥، ٨٠.

(٣) مجمع الأمثال: ١/ ٣٣٥، ولسان العرب: ١١/ ٢١٥ (خلل).

(٤) الشعراء الصعاليك: ١٣٨.

(٥) المرجع نفسه: ١٤٣

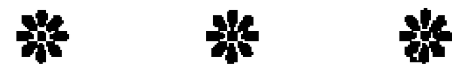
التي حَسِبَ أن الصعاليك كانوا يقومون بها، وردَّ سببَهَا إلى خَلَلٍ في التوازن الاقتصادي! . . . مع أن كلَّ ما قاله ابنُ حبيب هو: «وكان للنعمان لطيمةٌ يبعث بها كلَّ عام للتجارة إلى موسم عكاظ، فخرج النعمانُ فجلس للناس بالحيرة، وكانت عِيراتُ النعمان ولطائِمهُ، التي تُوافي سوقَ الموسم، إذا دخلتْ تهامة لم تُهَجْ، حتى قتل النعمانُ أخاً لِبَلْعَاءَ بن قيس الكناني، فجعل بلعاءُ يعترضُ لطائمه، فينتهِبُها، ففعل ذلك مرتين، فخاف النعمانُ على لطيمته، فقال يومئذٍ: مَن يُجِيرُ هذه العِير؟»[1] . . . فالانتهابُ إذن وقع مَرَّتين لا أكثر، وكان انتقاماً لقتل النعمان رجُلاً من بني كنانة، وبلعاءُ لم يكن من الصعاليك، وإنما كان، كما ذكرتُ في حديثي عن الجوار والخفارة، سيِّدَ قومه، وفارِسَهم، وشاعِرَهم! ولو أن الباحثَ الكريم كان أكثرَ دِقَّةً في اختيار تعابيره، مُتأنّياً في إطلاق أحكامه، لما توهَّم أن الانتهاب كان من فعل الصعاليك، كانوا يقومون به كلَّ عامٍ بسبب الخَلَل الاقتصادي، وما في قافلة النعمان من المُغْرِيَات.

والواقع أن خطر الصعاليك على الأمن في مجتمعات العرب لم يكن يتجاوزُ الباديةَ، وبعضَ الطرُق الجبلية أو الصحراوية. أما في مواسم الأسواق فلم يُعرفْ لهم خطرٌ قطُّ، لأن شؤون الأمن فيها كانت مُحْكَمةً بعدَدٍ كافٍ من الضوابط التي تحدَّثتُ عنها في هذا الفصل، كوقوع السوق في أرض مملكة، أو بجوار إحدى القبائل، أو قيامها في حمى الحرمات الدينية وغيرها، وقيامِ الذادة المحرِّمين بحماية الناس فيها. . . على أن خطر الصعاليك لم يكن مطلقاً من كل قيد، وقد لاحظنا في أخبارهم ما يؤكد أنهم كانوا يُعظمون الشهورَ المحرَّمةَ، ويَطمئِنُّون إلى ما كانت تُشِيعهُ من السلام، ويَكفُّون، أو

---

(١) المحبَّر: ١٩٥ ـ ١٩٦.

يكفُّ معظمُهم عن الفتك والغارة فيها، ويتجهزونها للتنقُّل بحرية من غير أن يَعْرِضَ لهم أحدٌ، ولو كان مَوْتُوراً منهم. وكانوا يُعظِّمون كذلك الأماكنَ المحرَّمة، ويُراعُون ما اتَّصل بها من التقاليد الدينية، ويحجُّون إلى الكعبة، ويحترمون زُوَّارها، ويكفُّون أذاهم عنهم، حتى في أشهُر الحِلّ، إذا كان مع أحدهم ما يُثبت أنه كان في الكعبة. وهذا لا يمنع أن يكون فريقٌ منهم ربما أَحَلَّ الشهور المحرَّمة، لكنه لم يثبتْ أن أحدهم حاول أن يُحِلَّ حُرْمةَ الأماكن المقدَّسة. . . ولعلَّ ذلك كان تديُّناً منهم، وإعلاناً في الوقت ذاته أن كُفْرهم إنما هو بالنظام الاجتماعي والاقتصادي لا أكثر. . .



وفي ختام الفصل، يمكن أن نُقرِّرَ باطمئنان أن القواعد الضرورية المطلوبة لتوفير الأمن في حواضر بلاد العرب، وفي مواسم الأسواق والعبادة، وطُرُق التجارة، كانت مُتَوافرةً بأشكالٍ وضوابطَ مختلفة، أَهمُّها: الحرماتُ الدينيةُ، والأحلافُ والمواثيقُ، وأحكامُ الجِوارِ والخفارة، وكثيرٌ من التقاليد المرْعِيَّة. . ولو لم يكن الناسُ الَّذين كانوا يقصدونها يومئذٍ للتجارة أو العبادة، آمِنينَ فيها على أنفُسِهم وأموالهم، مُطْمئنّينَ إلى سلامتهم في السَّفَر والإقامة، لما انعقدت مواسِمُ، ولا ازدهرتْ تجارةٌ، ولا رحلَ إنسانٌ من أهله إلى أيّ مكان. أما نواقضُ الأمن الدائمةُ والموقَّتةُ، من غزوٍ أو إغارةٍ، فلم تكن غير شذوذٍ عن القواعد، في حوادثَ محدودةٍ، يقعُ مثلُها، أو أكثر منها في كل زمانٍ ومكان، حتى في الدول المتقدِّمة، فلا يجوز القياسُ عليها، أو اتخاذُها معياراً لما كانت عليه حالُ الأمن في بلاد العرب منذ أكثرَ من خمسة عشَرَ قرناً، والتغافُل عن القواعد الثابتة.

الباب السادس

المواسم وحساب الشهور والسنين عند العرب

مقدمة: المواسم والأزمنة الطبيعية

الفصل الأول: الأصلُ في حساب الزمان عند العرب

المطلب الأول: علم الفلك والنجوم عند العرب ـ منازل القمر

المطلب الثاني: مذهب العرب في تقسيم الزمان

الساعة ـ اليوم ـ الشهر ـ السنة

الفصل الثاني: شهور العرب ومواقعُها من الفصول الطبيعية

المطلب الأول: شهور العرب، أسماؤها ومعانيها ودلالاتُها على طبائع الأزمنة.

المطلب الثاني: مَذاهبُ العرب في قسمة الفصول الطبيعية

المطلب الثالث: وجوهُ التوافُق بين التقويميْن العربيّ والشمسيّ

الفصل الثالث: النّسِيءُ والنَّسَأَةُ

مقدمة: معنى النسيء في اللغة والمُصْطَلَح

المطلب الأول: النّسَأَةُ أو القلامِسَةُ فقهاءُ العرب ومُفْتوهم

المطلب الثاني: النسيء عند أهل الأخبار والمفسّرين

المذهب الأول ـ النسيء تأخيرٌ لشهرِ المحرَّم وحُرْمتِهِ

المذهب الثاني ـ النسيء تأخيرٌ لموسم الحجّ

المذهب الثالث ـ النسيء كبسٌ صحيح لإلحاق السنة القمريّة بالسنة الشمسيّة

خلاصةٌ وملاحَظاتٌ وتَعْقيب

مقدمة

المواسم والأزمنة الطبيعية

اتَّخذْتُ المواسمَ أساساً في هذا البحث، لأن تَبْسِيط الأمور يقتضي رَدَّها إلى أُصولها، وأصلُ الحاجةِ إلى العلم بالأزمنةِ والأوقاتِ ناشِئٌ من الحاجة إلى معرفة مواسم الأمطار والرياح والبرد والعِبَادات ونحوها... والموسِمُ من الوسْم أي العَلامَة، فالموسمُ بذلك مَعْلَمٌ، والمَعْلَمُ هو ما يُسْتَدَلُّ به، فكأنَّ وقتاً مُعيَّناً من السنة حُدَّ بوَسْمٍ، أو أُعْلِمَ بعلامةٍ، فصار مَوْسِماً، أو مَعْلَماً، كلما رآهُ الناسُ، أو أدْرَكَهم أوَانُهُ، اجتمعوا إليه، وأَقْبَلُوا عليه، كالعِيد، ومواسم العِبَادةِ والحجّ، والأسواق الموسميَّة العامَّة.

وعلى ذلك، فالمَعْلَمُ يجبُ أن يكونَ معلوماً، مُعيَّناً وثابتاً، سواءٌ أكان زماناً أو مكاناً، إذ لا يُمكن أن يُستَدلَّ بمجهولٍ على معلومٍ، وإذا كان ما أُسْنِدَتِ الدَّلاَلَةُ إليه مجهولاً، أو مُتَقلِّباً غيرَ ثابت، فهو ليس مَعْلَماً، ولا يمكن أن يكون موسماً، لأنه فَقَدَ الأساسَ الذي جَعَلَ منه ذلك المَعْلَمَ، أو الموسمَ، وهو العلامةُ الثابتةُ المحدَّدَةُ، والوَسْمُ المميِّزُ، وصار كالأعمى الذي يَقُودُ البصِيرَ في قول بشَّار[1]:

أعمى يَقُودُ بصيراً، لا أَبا لكُمُ   قد ضَلَّ من كانت العُميانُ تَهْدِيهِ

(١) بشَّارُ بن بُرْد: (٩٥ ـ ١٦٧ هـ = ٧١٤ ـ ٧٨٤ م). أبو مُعَاذ، شاعر ضَرِيرٌ، نَشَأَ في البصرة، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية. يُعَدُّ شعره من الطبقة الأولى، وهو كثير متفرِّق، جُمع بعضُه في ديوان. إتُّهِم بالزندقة، فضُرِب بالسِّياط حتى مات.

فكيف يُستدَلُّ بمَعْلَمٍ زمنيٍّ، إذا كان مُتَقلِّباً غيرَ ثابتٍ، على مَوْعِدِ اجتماعِ قومٍ، الأصلُ فيه أن يكون مُحدَّداً وثابتاً، يعرِفُه الناسُ إذا أَزِفَ، على تَباعُدِ أقطارهم، واختلاف بلادهم وطوائفهم وتَبايُنِ طرائِقهم في تقسيم الأزمنة وحسابها، فيَسْعَون إلى التَّلاقي فيه، والاحتفال بِمَوْسِمهِ؟... فالأساسُ في المواسم إذن أن تكون مواقيتُها معروفةً، ولكي تكون معروفةً لا بُدَّ أن تُحَدَّ مواقيتُها في أزمانٍ ثابتةٍ، غيرِ مُتَقلِّبةٍ، إلا بالقَدْرِ الذي يتمكَّنُ معه كلُّ امرىءٍ من حسابِها، ومعرفةِ حُدودها، إن كان يُريدُ قَصْدها لِشُهُودِها، قادماً إليها من مَطارِحَ بعيدةٍ...

والمعنَى في ذلك أن مواسم العرب، إذا كانت على النحو الذي بَيَّنَّا معالمه، وجهاً من وُجوهِ الحضارة في عصر الجاهلية، لا يكفي أن تكون مواعيدُها معروفةً، وأيامُ قيامها وانقضائها معلومةً، بل يجب أن تكون لها مَوَاقِيتُ ثابِتَةٌ، لا تدورُ في الأزمنة، دَوَرانَ الشهور في السنة القَمَريَّة، تكونُ مرةً في الشتاء، وأُخرى في الصيف، تارةً في الربيع، وأُخرى في الخريف، بينما تظلُّ الشهورُ في السنة الشمسيَّة ثابتةً في مَوَاقِعها من الأَزْمَنَة الطبيعية... والمعروفُ أن السنة القمريَّة، ومقدارُها ثلاثُ مئةٍ وأربعةٌ وخمسون يوماً وثُلُثُ يومٍ، تنقصُ أَحَدَ عَشَر يوماً عن السنة الشمسية، وعِدَّتُها ثلاثُ مئةٍ وخمسةٌ وستون يوماً ورُبْعُ يومٍ، فإن لم يَجْرِ التوفيقُ بين السنتين بكَبْسِ هذا الفَرْق[1]، صارتِ الشهورُ القمريَّة دائرةً في الأزمنة، دورةً تمتدُّ ثلاثاً وثلاثين سنةً قمريةً تقريباً، حتى تعودَ إلى مَوَاقِعها التي كانت عليها في ابتداءِ الدورة، وصارتِ المواسِمُ في الشهور القمرية، مناسَباتٍ غيرَ مُنْتظمةٍ، يُكلِّفُ الناسَ

---

(١) الكَبْسُ: تأخيرُ كُسُورِ اليوم حتى تصير يوماً، أو الأيام حتى تصير شهراً، ثم زيادتُهُ على السنة. يقال: كَبَسَ السنةَ أي زاد فيها يوماً أو أياماً أو شهراً.

شُهودُها نَصَباً، لعلَّهُ لا يلبثُ حتى يُؤدِّيَ بهم إلى إغفالها، ونسيانِ أمرها، أو إهْمالها. . . ولذلك كان العربُ في الجاهلية يقومون بفِعْل «الكَبْسِ»، تثبيتاً لمواسمهم في الأزمنة، ويُسَمُّونهُ: «النَّسِيءَ» بمعنى التأخير، ولكنّ أهلَ الأخبار وبعضَ المستشرقين أنكروا عليهم معرفةَ هذا الأمر، لأن في الإقرار به إقْراراً لهم بالعلم، وهو ما لا يُريدونه! مع أنِ نزول القرآن بإبطالِ النَّسِيء دليلٌ على أنه ظلَّ قائماً حتى حَرَّمَه الإسلام، وهو دليلٌ تُؤكِّدهُ المعاني التي تُشِيرُ إليها أسماءُ الشهور العربية، وقد اشتُقَّت جميعُها من طبائع الأزمنة التي كانت تقعُ فيها، قبل أن أَخذتْ تدورُ في الفُصول بعدما أُبْطل النَّسِيءُ. ولذلك أيضاً كانوا في صدر الإسلام، يُسْقِطون سنةً عند رأس كل ثلاثٍ وثلاثين سنةً هجريةً، ويُسَمُّونَها سنةَ الازْدِلافِ، أي التقريب، «وإنما حَمَلهم على ذلك، الفَرارُ من اسم النسيء، الذي أخْبَر اللَّهُ تعالى أنه زيادةٌ في الكِفر»[1]. . . ولا يمكن القبولُ بمذهبٍ من قال إن العرب، لمّا أطلقوا الأسماءَ المناسِبةَ على شهورهم وفاقاً لمواقعها من الأزمنة، لم يكن في حُسْبانهم أنها ستدُور في الأزمنة، وتقعُ شهورُ الشتاء في الصيف، وشهورُ الصيف في الشتاء، فالقبولُ بمذهبٍ كهذا يعني إضافة الجهلِ والغَباءِ والغَفْلة إلى العربِ، وهو أمرٌ غيرُ صحيح، لأن فيه ظُلماً، وافْتِئاتاً على العقل والحقّ معاً.

وعلى ذلك كان لا بُدَّ لنا في هذا الباب من البحث في مَوضُوعَيْن، أولاً في تقسيم الأزمنة عند عرب الجاهلية، ثم في أمور النَّسِيء والنَّسَأَة، حتى نقفَ على الحقيقة في هذا الشأنِ الذي كانت تتعلَّقُ به مواسمُ أسواقهم وحَجِّهم وزراعتهم وأسفارهم، وهو مَطْلبٌ دقيقٌ جدّاً، وعَسِيرٌ، أعْيَا بحثُهُ كثيرين قَبْلي، وسيَظلُّ يُعْيِي الباحثين بعدي، لكثرة ما قيل فيه من روايات

(١) صبح الأعشى: ٢/٤٢٦.

وأخبار، ينقضُ بعضُه بعضاً، إلا إذا ظهر يوماً دليلٌ من التُّراثِ، يَقطعُ الشكَّ باليقين، ويضعُ الأمور في نِصَابها. وإلى أن يظهر مثلُ هذا الدليل، ليس لنا إلا أن نُقلِّبَ تلك الروايات والأخبار، ونبحث فيها على طريقة الاسْتِقراء والاسْتِدْلال، كي نخلُصَ إلى ما يمكن أن يكون أقربَ الأمور إلى الحق والعقل، وأكثَرها اتفاقاً مع منطق التاريخ، ووقائعِهِ التي كُتِب لها أن تُدَوَّنَ عند العرب. . . ولا أرى، في غياب النصوص، ما يمنع أن يكون استقراءُ الوقائع المأثورة، دليلاً على ما كان يجري في التاريخ القديم، ولا سيما إذا خلا ذلك التاريخُ من رواياتٍ وأخبارٍ يقينيَّةٍ أو ظَنِّيَّةٍ! . على أن تاريخنا لم يخلُ كلَّ الخُلُوِّ من تلك الروايات والأخبار، بل جاءت فيه نصوصٌ كثيرةٌ، منثورةٌ خلال موضوعاتٍ أخرى، ومُصَنَّفاتٍ مختلفة، يمكن بالرجوع إليها تحقيقُ الكثير.

* * *

الفصل الأول

الأصل في حساب الزمان عند العرب

المطلب الأول ـ علم الفلك والنجوم عند العرب:

إن مما لا خلاف فيه، أن شعوب العرب كانت، في جُمْلتِها، من أكثر الأمم تأمُّلاً في السماء، ورَصْداً للكواكب والنجوم، اهْتِداءً بها في ظلمات البرِّ والبحر، وتَوصُّلاً إلى معرفة الأجواءِ والأنواء، والعلمِ بطبائع الأزمنة، ومواعيد الأمطار، لما لذلك كله من علائق وثيقةٍ بحياتهم، ومواسِمِهم الدينيَّة والزراعيَّة والتجاريَّة، وتَقَلُّبِهم في الأرض بأنعامهم وغَلاَّتهم ومَتَاجِرهم، وهو ما حَملهم على مُتابعةِ حركة الأفلاك، وتعيين منازل الشمس والقمر، ومراقبة مطالع النجوم ومَغَاربها، ومَوَاقيتِ كلِّ أولئك، ومَوَاقِعهِ من تَقلُّبِ الأزمنة، واختلاف ظواهر الطبيعة، من حَرٍّ وبَرْدٍ، ورِيَاحٍ، وأمطارٍ، وثلوجٍ، وغير ذلك[1] . . .

ويُعَدُّ الكلدانيون، أو البابليون، «أساتذةَ العالم في علم النجوم، هم وضعوا أُسُسَهُ، ورفعوا عُمُدَهُ، ساعدهم على ذلك صفاءُ سمائهم، وجفافُ هوائهم، واستواءُ آفاقهم، فرصدوا الكواكب، وعيَّنُوا أَماكِنَها، ورسموا الأبراجَ، ومنازلَ الشمس والقمر، وحَسَبُوا الخُسوفَ والكُسوف بآلاتٍ فلكية

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥، والحوليّات الأثريّة السورية لعام ١٩٨١ ـ معاني النجوم: المجلَّد ٣١/ ١٨.

منذ بضعةٍ وأربعين قرناً، وعنهم أخذ اليونانُ والهنودُ والمصريون وغيرُهم من أهل التمدُّن القديم...»[1]. ولمَّا فتح الفرسُ بِلادَ بابل (٥٣٨ ق. م)، وقضوا على الإمبراطورية البابلية الحديثة «الكلدانية»[2]، هاجر كثير من الكلدانيين إلى بلاد العرب، وكانت وقتئذٍ ملاذَ المهاجِرين من العراق ومصر والشام، لامتناعها على الغُزَاةِ بما كان فيها من البوادي والفَلَواتِ الشاسعة، ولِسُهولة السُّكْنَى بها على أهلِ بابلَ، لما كان يجمع بينهم وبين أهلها من قَرابةٍ في اللغة والأُصُول. وكان في جُملة المهاجرين طائفةٌ من الكُهَّان[3]، وأصحابِ النجوم، اكتسب العربُ منهم علماً كثيراً بمواقع الأبراج، ومنازل الشمس والقمر، وعقائد النجوم والتنجيم، وأضافوه إلى ما سبق لهم كشْفُه، والعلمُ به، في هذا الموضوع[4]. وكان من أشدِّ مزايا الديانة البابلية ظهوراً، فضلاً عن الأساطير الدينية، تفسيرُ الظواهرِ الطبيعيةِ «العِرَافَةُ»، والعِلمُ بالأجرام السماوية، والتنجيمُ، والتعاويذُ السِحْرِيَّة[5]. وقد ذكر «پرستيد» أن الكلدانيين حقَّقوا في علم الفلك نجاحاً كبيراً، وأنهم كانوا قبل ذلك مُولَعين بعلم التنجيم لكشف أسرار الغيب، فوضعوا خريطةً للأجرام السماوية، وقسموا الكواكب إلى إثنتيْ عشرة مجموعةً، كلُّ مجموعة منها تُسمَّى بُرْجاً، وكان من عقائدهم أن للسيَّارات الخمسِ: عُطارِدَ والزُّهرة والمرِّيخ والمُشْتري وزُحَل، سلطاناً على الناس وأحوالهم[6]، وأن لها ارتباطاً بالمَعيشة اليومية،

(١) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ١٢.
(٢) موسوعة تاريخ العالم: ١/ ٥٦ ـ ٥٧.
(٣) الكاهِنُ: هو في الأصل من يدَّعي العلم بالأسرار وأحوال الغيب، ويستوي معه في هذا المعنى العرَّافُ والمُنَجِّمُ.
(٤) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ١٣ و ١٩.
(٥) موسوعة تاريخ العالم: ١/ ٥٦.
(٦) العصور القديمة: ١٨٤.

وطوالع الأوقات، وحوادث الأيام[١]. . . وكانوا يُقدِّسون هذه الكواكبَ، ومعها الشمسُ والقمرُ[٢]، ولذلك صار رقمُ السبعة مُقدَّساً[٣]، وأصبح عندهم عقدةً حسابيةً، يَشْهدُ لها جعلُهم أيّامَ الشهر أربعَ مجموعاتٍ، كلُّ مجموعةٍ سبعةُ أيام[٤]. وكان حسابُ الزمن عند أهل بابل، من الأكّادِيين والعمُّوريين والكلدانيين، يقوم على دورة القمر، وكانت سنَتُهم (٣٥٤) يوماً وبعضَ اليوم، فكانوا يستعملون الكَبْسَ، لِيَضْمنوا التوافُقَ بين دَوْرَتَيْ القمر والشمس، وهو ما أخذه عنهم العربُ والعبرانيون واليونان، وكذلك الرومانُ في بداية أمرهم[٥].

وقد جاءت الكلماتُ: «يرخ» في الآرامية والفينيقيَّة، و «ورخ» في العربية الجنوبية، و «أرخ»، و«ورخ» في العربية الفصحى، لتُؤدّيَ جميعاً المعنى نفسَهُ، أي الشهرَ، أو القمرَ، أو التأريخ بمعنى تعيين الزمن[٦]، مما يعني أنهم كانوا يومئذٍ على شاكلةٍ واحدةٍ في قياس الزمن. ومن المحقَّق أن

---

(١) أثر العرب في الحضارة الأوروبية: ١٦.

(٢) كانت دياناتُ الوثنيين تقوم في الأصل على الاعتقاد بأن القمر سيِّدُ الآلهة، وزعيمُها، فقدَّمُوهُ عليها جميعاً، بما في ذلك الشمسُ. ويُسمَّى القمرُ الإلّه «سين»، ويُرمَز إليه بالصنم «وَدٌّ» عند عرب اليمن والحجاز، كما يُرمَزُ إلى الشمس بالصنم «اللات»، وقد جعلوها زوجةً للقمر، أوْلَدَهَا الزُّهرة. ومن هنا نُدرك علَّةَ الابتداءِ بالتقويم القمريّ عند مختلف الأمم القديمة، ثم انتقالها أُمّةً بعد أُخرى إلى التقويم الشمسيّ في تطوُّرٍ لاحقٍ.

(٣) قد اكتُشف بعدها كوكبُ أورانوس (١٧٨١ م)، ونبتون (١٨٤٦ م)، وبلوتون (١٩٣٠)، فصارت عشرةَ كواكب.

(٤) الحوليات الأثرية السورية: ١٨/٣١، والمفصَّل: ٨/٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(٥) تاريخ الجنس العربي: ٣/٢٠٣.

(٦) لغات الشرق الأدنى القديم ـ مجلة عالم الفكر ـ المجلد الثاني: ٨٤٩، ١١٠٧، والمفصَّل: ٨/٤٤٦.

تقسيم الشهور والأيام، كما عُرِفَ في بلاد الرافدين والشام وجزيرة العرب، قد كان عليه طابعُ اللغات العربية القديمة[1]، وهو ما يُشِير إلى أصل واحدٍ له، قديمٍ، نجِدُ مِصْداقَهُ أيضاً في أسماء الكواكب، والنجوم، ومنازل الشمس والقمر، والبروج، فإنها عند العرب كما كانت عند الكلدانيين تماماً[2]، مع بعض الفروق في النطق، والاختلاف في بعض الحروف. ويبدو من قِدَمِ أسماءِ تلك النجوم في العربية، قِدَمُ معرفةِ العرب بها، وبمواقعها، وما يتَّصلُ بها من العلوم، والمعارف، والعقَائدِ، وتقسيم الزمن. وهكذا يمكن القولُ بأن العرب كانوا مَدِينين في كثيرٍ من عِلْمهم بالنجوم والأنواء والأزمنة للبابليِّينَ، أو الكلدانيِّين، وكانوا يُسَمُّون مَن قَدِمَ إليهم منهم الصابئة[3]. . . ولعلَّ الصابئة طائفةٌ من بقايا الأقوام العربية القديمة في بلاد الرافدين وشمال سورية[4]، انتشرت في بلاد العرب بعدما قضى الفرسُ على إمبراطورية بابل، تحملُ معها عقائدَها وديانتَها وعلومَها وأساطيرها.



ولا نريد التوسُّعَ فيما كان يُحيط به عربُ الجاهلية من علم النجوم والأفلاك، وإنما حَسْبُنا الاجْتِزَاءُ بخُلاصةِ ما كانوا يعرفونه عن الشمس والقمر، وبعض النجوم الثابتة، التي تنتقلُ فيها الشمسُ في فصول السنة، وينتقلُ فيها القمرُ من أول الشهر إلى الثامن والعشرين منه[5]، والتي اتخذوها

(١) أثر العرب في الحضارة الأوربية: ١٤.
(٢) تاريخ التمدن الإسلامي: ٢/ ١٤ ـ ١٥.
(٣) المرجع نفسه: ٢/ ١٣.
(٤) الصابئة: قوم يُقال إنهم على دين نوح، ويزعم بعضُ الباحثين أنهم طائفة من النصارى، وهو غير صحيح، لأن القرآن الكريم جعلهم طائفةً مُستقلَّةً عنهم.
(٥) صبح الأعشى: ٢/ ١٦٨، ١٧٣.

أعلاماً على تعاقُبِ الأزمنة، وتَقلُّبِ الأنواء، واختلافِ الفُصول، مما يتعلق به انتظامُ مواعيد المواسم الزراعية والدينية والتجارية.

والفَلَـكُ عنـد العـرب مـدارُ النجـوم[١]، سُمِّـي فَلَكـاً لاسْتـدارتـه[٢]، وسُمِّيَتِ الدائرةُ التي ترسمها الشمسُ، بحركتها الخاصَّة في دورةٍ لها، تامَّةٍ، فلَكَ البُروج[٣]، وهي إثنا عَشَر بُرْجاً من النجوم الثابتة[٤]، تقطعُها الشمسُ في دورةٍ تامَّةٍ، مُدَّتُها ثلاثُ مئةٍ وخمسةٌ وسِتُّونَ يوماً ورُبْعُ يومٍ، سُمِّيَتْ سنةَ الشمس. ولمَّا كان القمرُ، كما قال المرزوقي[٥]: «يجتمعُ مع الشمس في مُدَّة هذه الأيام، اثنتَيْ عشرةَ مرَّةً، فقد جُعِلت سنةُ الشمس اثنَيْ عشَرَ شهراً، وسُمِّيت الشهورَ القمريَّةَ، كما جُعل الفلكُ اثنَيْ عَشَرَ بُرْجاً، لكلِّ شهرٍ برجٌ»[٦].

فكأنَّ المرزوقيَّ أراد بهذا القول، أنهم كانوا يَعْتدُّون في الفُصول الطبيعية، وعَدَدِ السنين بدورة الشمس، ويَعْتدُّون في حساب الشهور والآجال والمواعيد بدورة القمر. ذلك أن الفصول الطبيعية تنفصِلُ بمسير الشمس، لا

---

(١) لسان العرب: ١٠/٤٧٨ (فلك).

(٢) صبح الأعشى: ٢/١٦٣.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٠.

(٤) النجوم الثابتة: هي الكواكب التي تظلُّ ثابتةً في مكانها من الفلك، لا تتحرَّكُ من المغرب إلى المشرق، كما تتحرَّك الكواكبُ السيَّارة، وإنما تتحرَّكُ بحركة الفَلَك كلِّه من المشرق إلى المغرب، في اليوم والليلة. وأشْهَرُها الكواكب التي تُعرف بها الأزمنةُ والأنواء، وهي نجومُ البروج التي تنتقلُ فيها الشمس، ونجومُ المنازل التي ينتقل فيها القمرُ كل ليلة في منزل، ونجومٌ أخرى مثلُها، كانوا يستدلُّون بها على شؤونٍ مختلفةٍ من شؤون حياتهم، منها: سُهَيْلٌ، والسُّهَا، والفَرْقَدان، والشِّعْرَيَان: الشِّعْرَىَ العَبُور والشِعْرىَ الغُمَيْصَاء.

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧١، و ١/ ٢٠٥.

بمسير القمر[١]، والشهورُ إنما تُشْهَرُ وتَظْهَرُ بظهور القمر[٢]، لا بمسير الشمس وظهورها. وعلى هذا المذهب كان اعتمادُ العرب واليونانيين والعبرانيين، وهو مذهب البابليين في الأصل، كما ذكر بعضُ المؤرخين[٣]. ولعلَّهم كانوا يتَّخِذُون في تقويمهم السنة الشمسيَّة في الفصول الطبيعية وتَقَلُّبِها، والشُهورَ القمريَّةَ في المواعيد والآجال... ويبدو واضحاً في الإنكليزية أن كلمتَيْ: قمر «MOON»، وشهر «MONTH» من أصل واحد، وهو دليل على أن شهورهم قديماً كانت قمريَّةً، مع أن سنتهم شمسيَّة، وهو شأن الناس جميعاً...

ومن ذلك أن العرب، كما ذكر ابنُ منظور، كانت إذا نظرتْ إلى الهلال، قالت: لا مَرْحباً بمُحِلِّ الدَّيْن، مُقَرِّبِ الأَجَل[٤]... ومنه أيضاً، أن مواعيدهم كانت تُبنَى على رؤية الأَهِلَّة، كقول الأزرقي، مثلاً، في خروج العرب إلى مواسمهم: «فيُصْبِحُونَ بعُكاظ يومَ هلال ذي القعدة، فيقيمون به عشرين ليلةً، تقومُ فيها أسواقُهم بعُكاظ... فإذا مضَتِ العشرون، انصرفوا إلى مَجَنَّةٍ، فأقاموا بها عَشْراً، أسواقُهم قائمةٌ، فإذا رأوا هلالَ ذي الحجَّة، انصرفوا إلى ذي المجاز، فأقاموا به ثمانَ ليالٍ، أسواقُهم قائمةٌ...»[٥].

ومنه كذلك، أن اليونان كانوا يجعلون موسمَ الألعابِ الأُلِمْبِيَّةِ الدينيةِ عندهم، «عقب ظهور البَدْرِ التالي للانقلاب الصيفيّ»[٦]، أي في أوَّلِ يومٍ

(١) الأزمنة والأمكنة: ١/١٦٧.
(٢) لسان العرب: ٤/٤٣١ (شهر)، وأسماء الأشهر: ١٠.
(٣) الأزمنة والأنواء: ٢٩، وتاريخ الجنس العربي: ٣/٢٠٣.
(٤) لسان العرب: ١١/١٦٧ (حلل).
(٥) أخبار مكة: ١/١٨٧ ـ ١٨٨.
(٦) قصة الألعاب الأُلِمْبِيَّة ـ مجلة العربي (تموز ـ يوليه ١٩٨٠): ٢٨.

يأتي مباشرةً، بعد اكتمال أوَّلِ بَدْرٍ في فصل الصيف، الذي يبدأُ في الثاني والعشرين من شهر حزيران، حينما تَحلُّ الشمسُ في برج السَّرَطان[1]. وبذلك يكون موعدُ قيام موسم أُلِمْپُسْ مَبْنِيّاً على تقويم شمسيٍّ قمريٍّ في آنٍ معاً، غيرَ ثابتٍ في يومٍ مُعيَّن، بل في فصلٍ مُعيَّن.

ومثلُهُ أيضاً موسمُ الصوم الكبير عند النصارى، فقد كان وما يزال يقومُ على ميقاتٍ شمسيٍّ قمريٍّ معاً، غيرَ ثابتٍ في يومٍ مُعيَّن، بل في زمنٍ أو فصلٍ مُعيَّنٍ من السنة. فأوَّله عند نصارى الشرق يُلْتَمسُ ابتداءً من ثاني شباط ـ فبراير حتى الثاني من آذار ـ مارس، ويجب أن يقع أبداً في يومِ الإثنين، الأقْربِ إلى اجتماعِ الشمسِ والقمر في آخر الشهرِ القمريّ، إمَّا قبلَ الاجتماع، وإمَّا بَعْدَهُ. وفِطْرُهم أبداً يكون يومَ الأحد، وهو التاسعُ والأربعون من ابتداء الصَّوْم[2]... كما أن مَجْمَعَ كنيسة نِيقْيَةَ بالأناضول، قرَّر سنة (٣٢٥ م)، أن الاحتفال بعيد الفِصْح[3]، وهو ما يأخُذُ به الغربيُّون، يكون في اليوم السابع والأربعين من ابتداءِ الصوم، ويجب أن يكون في أوَّل يوم أَحَدٍ، يأتي بعد البَدْرِ الأول في فصل الربيع[4]... وهو ما يجعلُ موعدَ قيامه مُعيَّناً في شهر قمريّ وفَصْلٍ شمسيّ، فيكون موسمُ الفصح بذلك مُتنقِّلاً بين

(١) الأزمنة والأنواء: ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢) مختصر تاريخ البشر: ١/ ٩١. واقتضاء الصراط المستقيم: ٢١٠.

(٣) عيد الفصح: يحتفل فيه اليهودُ بذكرى خَلاصِهم من فرعون، وخُروجهم من مصر بقيادة موسى، واتفق لهم ذلك ليلة الخامس عشر من نيسان (القمري)، والقمرُ تامُّ الضوء، والزمانُ زمانُ ربيع، فظلُّوا يحفظون ذلك اليوم. ثم صار عند نصارى الشرق عيدَ قيامةِ المسيح من القبر، بعد الصَّلَبُوت والموت، ويُسَمُّونَهُ أَحَدَ القيامة، وهو بالتقويم الشمسيّ غير ثابت في يوم مُعيَّن، بل يدور من ثاني عشر آذار إلى خامس عشر نيسان.

(٤) موسوعة كومپتون: ٤/ ٢٤٣ ـ Compton's Ency. D, E, 4/243، والمنجد في الأدب والعلوم: ٣٩٠.

(٢٢) آذار ـ مارس، و (٢٥) نيسان ـ أبريل، وموسمُ الصوم الكبير مُتَنقِّلاً أيضاً بين (٢) شباط ـ فبراير ومطلع آذار ـ مارس من كل عام. . . ويُلاحظ كذلك أن «عيدَ النصارى ليس يوماً محدوداً من السنة الشمسيَّة، وإنما هو يتقدَّمُ فيها، ويتأخَّر في نحو ثلاثة وثلاثين يوماً»[١].

ومن شأن ذلك كله، أن يؤكد لنا اعتمادَ مُعْظم الأُمم وقتئذٍ تقويماً شمسيّاً قمريّاً لِمَواسمها، وأن العرب لا يمكن أن يَشذُّوا وحدهم عن هذا التدبير، لأنهم لم يكونوا في عُزْلةٍ عن الناس، وكيف يكونون كذلك وهم زعماءُ التجارة، وأصحابُ المواسم الكبرى؟. . . على أن هنالك نصّاً في حديث الأسواق الموسمية، يؤكد أن مواعيد مواسمهم كانت ثابتةً، باعتمادها حركةَ منازل القمر، فقد نقل المرزوقيُّ أن أهل الشام كانوا، كلما أَفَلَتِ الثريَّا، أي غابت في العَشِيَّةِ مع غروب الشمس، اعْتَدُّوا خمسةً وعشرين يوماً، ثم أقاموا في اليوم التالي موسمَ سوق «دير أيوب»[٢]، وهذا الموعدُ مُقدَّرٌ عندهم نحو الثالث والعشرين من نيسان ـ أبريل[٣]، لكنه يعني أن العرب في الجزيرة كانوا إذا أرادوا شهودَ ذلك الموسم في موعده، كان عليهم أن يَلْحَظُوا موعدَ أُفُولِ الثريَّا، أو أن يُقدِّرُوهُ على حساب أهل الشام، ليعلموا ميقاتَ قيامه، الذي يكون ثابتاً غالباً، ضمن حدود الفرق في حساب النجوم بين أهل الحجاز مثلاً وأهل الشام.

* * *

(١) اقتضاء الصراط المستقيم: ٢١٥.
(٢) الأزمنة والأمكنة: ٢/١٦٩.
(٣) عجائب المخلوقات: ١١٨.

وتَقْتضِينا النزاهةُ أن نشير إلى أن ابن تيميَّة[1]، عَدَّ مُراعاةَ التوقيتِ الشمسيّ الهلاليّ بِدْعةً، «أحْدَثها اليهودُ والنصارىٰ، باتّفاقٍ منهم، خالَفُوا بها الشريعةَ التي جاءتْ بها الأنبياءُ، فإن الأنبياء ما وَقَّتُوا العبادات إلا بالهلال»[2]. . . فكيف ذلك والصلواتُ الخمسُ مَنُوطةٌ بالشمس؟ والزكاةُ لا يستقيمُ أمرُها إلا بالتوقيت الشمسيّ، عَنَيْتُ الفصولَ الطبيعيةَ لسَنَة الشمس؟ والوقوفُ بعَرَفَة والنَّفْرُ والإفاضةُ كلُّها مَنُوطةٌ بالشمس؟ والصيامُ إنما هو، في الشرع، إمْسَاكٌ عن شَهْوَتيْ البطن والفَرْج من الفجر إلى غروب الشمس مع تَبْييتِ النيَّة. أمَّا شُهودُ هلالِ رمضان، وإن كان مُوجِباً للدخول في شهر الصوم، فإن عدمَ شُهوده لا يرفعُ عن المسلم فريضةَ الصوم، فهو مُجْبَرٌ على الصوم إن رأى الهلالَ أو غُمَّتْ عليه رؤيتُه.

*** حسابُ منازل القمر:**

ويبدو أن العرب في الشمال والجنوب، لم يعتمدوا صُوَرَ البروج فقط كما رصدها القدماءُ، بل رَصَدوا نجوماً أخرى ثابتةً، يدخلُ في صُوَرِها معظمُ كواكب البُروج[3]، فكانوا يَسْتعينون بها على العلم بفصول السنة وأزْمنتِها، بطريقةٍ أشدَّ وضوحاً، وأكثر سهولةً. فقد وجدوا أن ما تَقْطعهُ الشمسُ في جميع السنة من الفَلَك، يقطعه القمرُ في ثمانيةٍ وعشرين يوماً، فقسموا نجومَ هذا الفَلَك على مِقْدار الأيام التي يقطعها القمرُ فيها، وطلبوا في كلِّ قسم

(١) ابنُ تَيميَّة: أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الحرَّانيُّ، الدمشقيُّ، الحنبليّ، شيخ الإسلام. كان آيةً في العلم والتفسير والأصول، فصيح اللسان، أفتى ودرَّس وناظَر العلماء، وهو دون العشرين. مات مُعْتَقَلاً بقلعة دمشق سنة (٧٢٨ هـ = ١٣٢٨ م).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم: ٢١٠.

(٣) صبح الأعشى: ٢/١٦٨، ١٧٣، ١٨١ ـ ١٨٢، والأزمنة والأنواء: ٦٣.

علامةً تكون أبْعادُ ما بينها وبين العلامة التي تليها مِقْدارَ مَسِير القمر في يوم، وسَمَّوْا ما بين كلِّ علامَتَيْن منزلةً، فتَحقَّق لهم بذلك ثمانٍ وعشرون منزلةً، سَمَّوْها منازلَ القمر[1]. وجعلوها قسمين: أحدهما شماليٌّ، والآخَرُ جنوبيٌّ، في كلٍّ منهما أربع عشرةَ منزلةً، فالشماليُّ ما كان طلوعه من ناحية الشام، والجنوبيُّ ما كان طلوعه من ناحية اليمن. وهي جميعاً مَقْسومةٌ كذلك على البروج الإثْنَيْ عَشَر، ، مُوزَّعةٌ عليها بمقدار منزلتين وثُلُث منزلةٍ لكل بُرْجٍ منها[2]. والمنازِلُ للقمر كالبُروج للشمس، ومثلما جعل الله «في مسير الشمس وانتقالها في البُروج عَلَماً على انتقال الزمان، واختلاف أحواله في الطُّول والقِصَر، والحَرِّ والبَرْدِ»[3]، فإنه جعل في حركة منازل القمر أيضاً أعلاماً أُخرى ثابِتَةً، دقيقةً، استدلَّ العربُ بها على توالي فصول السنة، ومواسم المطر والرياح والحَرِّ والبرد، ومواعيد الأعياد والأسْفَارِ والدُّيون وغيرها. فقد وجدوا أن منزلاً من تلك المنازل يسقطُ في أُفق المغرب مع الفجر، كلَّ ثلاثة عشر يوماً، ويطلعُ آخَرُ يُقابِلهُ في أُفُق المشرق، من ساعته، سوى واحدٍ، فإنَّ له أربعةَ عشَر يوماً، وهو منزلُ «الجبهة»، فتنقضي جميعُها بانقضاء ثلاثِ مئةٍ وخمسةٍ وستين يوماً تقريباً، وهي عِدَّةُ أيام سنة الشمس[4]. . . وعَرَفُوا أن لكل منزلةٍ في السنة طُلوعاً وسُقوطاً، بينهما مئةٌ واثنانِ وثمانون يوماً تقريباً، وكلاهما معلومٌ مُسَمًّى، وعليه مُعَوَّلُ العرب في حساب الأزمنة والأنواء[5]. . . ومن ذلك مثلاً: **تَنْجِيمُ الدَّيْن**، وهو أن يُقَدَّرَ

---

(١) صبح الأعشى: ٢/٣٩٨.

(٢) المرجع نفسه: ٢/٣٩٩، ولسان العرب: ١/١٧٦ (نوأ).

(٣) الأزمنة والأنواء: ٨٢.

(٤) لسان العرب: ١/١٧٦ (نوأ)، والأزمنة والأمكنة: ١/١٨٦، وصبح الأعشى: ٢/٣٧٧، ٣٨٢.

(٥) الأزمنة والأنواء: ١٠٧ ـ ١٠٨، ولسان العرب: ١/١٧٦.

عَطاؤُه، في أوقاتٍ معلومةٍ مُتتابعةٍ، تعتمدُ مطالعَ النجوم ومسَاقِطها، والأصلُ في ذلك كما قال ابنُ منظور: «أن العرب كانت تجعلُ مَطالعَ منازلِ القمر، ومسَاقِطَها، مَواقيتَ حُلولِ دُيُونها وغيرها»[١]، وكانوا، كما يُفهم مما نقله المرزوقي، يعلمون أن «بين طُلوع الثريَّا مع الفجر، وعَوْدِهِ إلى طُلوع مِثْلِهِ» سنةً شمسيةً تامّةً، وقد كانوا يُسَمُّونها حَوْلَ الثُّرَيَّا[٢]... ومنه أيضاً، أن النجوم التي تنسب العربُ إليها الأنْواءَ هي منازلُ القمر، ذلك أنهم نظروا فوجدوا للأمطار والرياح زماناً تكثُر فيه، وزماناً تَقِلُّ فيه، فرتَّبُوا معرفتهم بها على أنواءِ تلك الكواكب[٣]. ومذهبُهم في ذلك «أن تُجعل الأنْواءُ أعلاماً للأمطار، وأوقاتاً لها...»[٤]، ومعنى النَّوْء في الأصل النهوضُ، ولكنه هنا سقوطُ نجمٍ في المَغرب وطلوعُ آخَرَ في المشرق[٥]، فإذا ناءَ النجمُ من هذه المنازل، وكان في مُدَّة نَوْئهِ مطرٌ أو ريحٌ أو بردٌ، فهو منسوبٌ إليه عند سقوطه، أمَّا ما كان من حَرٍّ وسَمُومٍ فإنما هو عند طلوعه[٦].

صفوة القول في معرفة عربِ الجاهلية شؤونَ الأفلاك والنجوم، أنهم كانوا على علمٍ غير قليل بها، لحاجتهم إلى الاهتداء بها في ظلمات البرِّ والبحر، وفي تقلُّبِ الطبيعة وفُصولها، وفي أقسام الوقت وتَتابُعِها.

* * *

(١) لسان العرب: ١٢/ ٥٧٠ (نجم).

(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٠٢.

(٣) صبح الأعشى: ٢/ ١٨٨.

(٤) الأزمنة والأنواء: ١٣٦.

(٥) لسان العرب: ١/ ١٧٧ (نوأ).

(٦) الأزمنة والأنواء: ١٣٥، ولسان العرب: ١/ ١٧٧، وعجائب المخلوقات وغرائب الموجودات: ٧٦ ـ ٧٧.

مَنازلُ القمر الثمانيةُ والعشرونَ وأيامُ مَطالِعها ومَسَاقِطها ابتداء من أول السنة

الرقم	اسم المنزل	يوم الطلوع وابتداءُ نَوْئه	يوم السقوط وابتداءُ نَوْئه	ملاحظات
١	الفَرْغ الثاني أو المؤخر	٢١آذار	٢٠ أيلول	وهو فَرْغُ الربيع، ويقع في برج الدَّلو مع الفَرْغ الأول. يُؤذِنُ طلوعُه بابتداء الربيع، وسقوطُه بابتداء الخريف، وهو أول الأزمنة عند العرب.
٢	بطن الحوت أو الرشاء	٣ نيسان	٣ تشرين الأول	
٣	الشَّرَطان	١٦ نيسان	١٦ تشرين الأول	
٤	البُطَيْن	٢٩ نيسان	٢٩ تشرين الأول	
٥	الثُّرَيَّا	١٢ أيَّار	١١ تشرين الثاني	طلوعُ الثريَّا مؤذِنٌ بإقبال الحرِّ وشِدَّته، وسقوطُها مُؤذِنٌ بانتهاءِ الوَسْميِّ.
٦	الدَّبَران	٢٥ أيار	٢٤ تشرين الثاني	
٧	الهَقْعَةُ	٧ حزيران	٧ كانون الأول	إذا طلعت الهَقْعَةُ رجع الناسُ عن النُّجعَة، وعند طلوعها تطلع الجوزاء، وحينئذ يكون التهابُ الحرِّ.
٨	الهَنْعَة	٢٠ حزيران	٢٠ كانون الأول	
٩	الذِّراع	٣ تموز	٢ كانون الثاني	
١٠	النثرة	١٦ تموز	١٥ كانون الثاني	
١١	الطَّرْفُ أو الطرْفَةُ	٢٩ تموز	٢٨ كانون الثاني	
١٢	الجَبْهَة	١١ آب	١٠ شباط	
١٣	الزُّبْرَة أو الخُرْتان	٢٥ آب	٢٤ شباط	إذا طلع الخُرْتان جُنِيَ البُسْرُ بكل مكان، وطاب الزمان.
١٤	الصَّرفَةُ	٧ أيلول	٩ آذار	وفي ١٩ أيلول ينتهي نَوْءُ طلوعها إيذاناً بانصراف الحرِّ، وفي ٢١ آذار ينتهي نوءُ

الرقم	اسم المنزل	يوم الطلوع وابتداءُ نَوْئه	يوم السقوط وابتداءُ نَوْئه	ملاحظات
				سُقوطها مُؤْذِناً بانصراف البرد، وفي كليهما علامةٌ على انصرام نصف السنة.
١٥	العَوّاء	٢٠ أيلول	٢٢ آذار	إذا طلع العَوّاء طاب الهواء
١٦	السِّماك	٣ تشرين الأول	٤ نيسان	
١٧	الغَفْرُ	١٦ تشرين الأول	١٧ نيسان	إذا طلع الغَفْرُ ذهبت النضارةُ عن الأرض والشجر
١٨	الزُّبانَى	٢٩ تشرين الأول	٣٠ نيسان	إذا طلعت الزُّبانَى فاجمعْ للشتاء ولا تَتَوانَ
١٩	الإكليل	١١ تشرين الثاني	١٣ أيّار	
٢٠	القلب	٢٤ تشرين الثاني	٢٦ أيّار	
٢١	الشَّوْلَة	٧ كانون الأول	٨ حزيران	
٢٢	النعائم	٢٠ كانون الأول	٢١ حزيران	
٢٣	البلدة	٢ كانون الثاني	٤ تموز	يشتدُّ في نَوْءِ طلوعها بردُ الشتاء، ويجمد الماء.
٢٤	سعد الذابح	١٥ كانون الثاني	١٧ تموز	يشتدُّ في طلوعه الصقيع
٢٥	سعد بلع	٢٨ كانون الثاني	٣٠ تموز	تأخذ الأرضُ في طلوعه بالاخضرار
٢٦	سعد السعود	١٠ شباط	١٢ آب	في طلوعه ينكسر الشتاء
٢٧	سعد الأَخْبِيَة	٢٣ شباط	٢٥ آب	يُؤْذن طلوعُه باقتراب موسم الربيع، والانتقال من الأبنية في المحاضِر إلى الأَخْوِيَة في المبادي
٢٨	الفَرْغُ الأول	٨ آذار	٧ أيلول	طلوعُه إرْهاصٌ بموسم الربيع، وسقوطُه إرهاصٌ بموسم الخريف

المطلب الثاني ـ مذهب العرب في قسمة الزمان:

من المتفق عليه أن الزمان ينقسم عند جميع الأمم بأربعة أقسام: القسمُ الأول منها يُسمَّى ساعةً، والثاني يُسمَّى يوماً، والثالث يُسمَّى شهراً، والرابعُ يُسمَّى سنةً[١]. وقد ذهب العربُ في تقسيم الزمان مذهبَ سائر الأمم، مع بعض الاختلاف في التفاصيل.

١ ـ الساعـة:

جزءٌ من أجزاء الليل والنهار، والليلُ والنهارُ معاً أربعٌ وعشرون ساعةً[٢]، زمانُ كلٍّ منهما اثنتا عشرة ساعةً طالَ أو قَصُر[٣]، ولكل ساعةٍ من ساعات الليل والنهار عند العرب إسمٌ يُميِّزُها[٤]، فأولُ ساعاتِ الليل الشَّفَقُ وآخرها الفجرُ، وأولُ ساعات النهار الشُّروقُ وآخِرُها الغروبُ[٥].



٢ ـ اليـوم:

اسم للزَّمانَيْنِ معاً، الليلِ والنهارِ، وابتداؤه عند العرب بالليل[٦]، من

---

(١) الأزمنة والأنواء: ٢٨.

(٢) لسان العرب: ٨/ ١٦٩ (سوع).

(٣) لا يتساوىٰ الليلُ والنهارُ في الحقيقة إلا مرتين في السنة، في الاعتدال الربيعي والاعتدال الخريفي، ويكون النهار أطولَ في الانقلاب الصيفي، وأَقْصَرَ في الانقلاب الشتوي.

(٤) صبح الأعشى: ٢/ ٣٨٤.

(٥) فقه اللغة: ٣٢٨ ـ ٣٢٩، ولسان العرب: ٥/ ٤٥ (فجر).

(٦) وابتداؤه عند أهل الكتاب كذلك، ولكن اليونان والفرس يفتتحونه بطلوع الشمس ويختمونه بطلوعها في اليوم التالي، أما الرومان فيَعُدُّون منتصف الليل مبدأ اليوم، ومنتهاهُ عند منتصف الليل التالي.

غروب الشمس، وانقضاؤه حين غُروبها من اليوم القابل[١]، ولذلك صار التأريخُ عندهم بالليل من دون النهار[٢]، لأن شهورهم مُقدَّرةٌ بمسير القمر، وأوائلَها مقدَّرةٌ برؤية الأهِلَّة[٣]، والهِلالُ أوَّلُ ما يُرَىٰ عند مغيب الشمس[٤]. ومُدَّةُ الليل من لَدُنْ غروب الشمس إلى طلوعها وظُهورِها من الأُفُق[٥]، ومدَّةُ النهار أوَّلُها طلوعُ الشمس، وآخرها غُروبُها[٦]. وقد جاء ذِكرُ «اليوم، والليل، والصبح» في نصوص المُسْنَدِ، دليلاً على أن عرب الجنوب عرفوا هذا التقسيم، على نحوِ ما عرفه عربُ الشمال، إنما لم يردْ فيها أسماءٌ خاصَّةٌ للأيام[٧]، كما جاءت كلمةُ «اليوم» باللفظ نفسه في جميع اللغات السامية القديمة[٨].



وكانت العربُ، في الجاهلية الأخيرة، تستعملُ لأيام الأسبوع أسماءً، قيل إن معانيها تُشير إلى أنها مَبْنِيَّةٌ على قصة الخَلْقِ، كما ذُكرت في التوراة[٩]. . . فالأحَدُ بمعنى الأول، والإثنين بمعنى الثاني، والثلاثاء بمعنى الثالث، والأربعاء بمعنى الرابع، والخميس بمعنى الخامس[١٠]، والجُمُعَةُ

---

(١) الأزمنة والأنواء: ٢٨، وصبح الأعشى: ٢/ ٣٦٦، والمفصَّل: ٨/ ٤٦٥.
(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٥.
(٣) صبح الأعشى: ٢/ ٣٦٦، والمفصَّل: ٨/ ٤٤٥.
(٤) المرجع نفسه: ٢/ ٣٩٤.
(٥) المرجع نفسه: ٢/ ٣٦٧.
(٦) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٥، وصبح الأعشى: ٢/ ٣٧٦.
(٧) المفصَّل: ٧/ ٤٦٥، ٤٦٨.
(٨) لغات الشرق الأدنى القديم ـ مجلة عالم الفكر ـ المجلد الثاني: ١١٦١.
(٩) مروج الذهب: ٢/ ١٩١، والمفصَّل: ٨/ ٤٦٧.
(١٠) صبح الأعشى: ٢/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩، وشجر الدرّ: ١٨٦ ـ ١٨٧.

بمعنى الجمع، وكان اسْمُهُ من قبلُ: عَرُوبَة، وأوَّلُ من سمَّاهُ الجمعةَ: كعبُ بن لُؤَيّ[1]، زعيمُ قريش في مطلع القرن الرابع الميلادي، وكلمةُ عَرُوبَةَ تعريبُ «أَرُبَا» النبطيَّة، أو «عَرُوبْتَا» السريانية[2]، أو «عريب» العبرانية، ومعناها جميعاً: «الغُروبُ»[3]، أو العَشِيَّةُ. وقد انتبه علماءُ العربية إلى هذا الإسم، فقالوا هو إسْمٌ قديمٌ ليوم الجمعة، وكأنه ليس بعربيّ[4]. . . أما اليوم السابع فهو السبت، وإنما سُمِّيَ بذلك لأن الخَلْق انقطع فيه[5].

ولم يكن العبرانيون يُسَمُّونَ أيام الأسبوع بأسماءٍ خاصَّةٍ، وإنما كانوا يعدُّونها حسب ترتيبها، فيقولون اليوم الأول، فالثاني، فالثالث. . . كما هي معانيها عند العرب، إلا يومَيْ الجمعة والسبت، فكانوا يسمُّون الجمعة: عريب شَبات، أي عَشِيَّة السبت، ويُسَمُّون السبت: يوم ـ ها ـ شبات، ومعناه يومُ الراحة، لاعتقادهم أن الله خلق العالم في ستة أيام، واستراح في السابع[6].

وإذا لاحظنا أن السُّبَاتَ في العربية معناهُ: الراحةُ، والنومُ، والانقطاعُ عن الحركة[7]، وأن اللغات العربية، والسريانية، والنبطية الإرَميّة، والعبرية تنتمي كلُّها إلى أسرة اللغات السامِيَّة، ذات الأصول المشتركة، رَجحَ لدينا أن أسماء الأيام عند العرب بُنِيَتْ معانيها على عقيدةٍ دينيةٍ، لعلها أصلُ قصة

---

(١) الأعلام: ٥/٢٢٨، وصبح الأعشى: ٢/٣٨٩.
(٢) محيط المحيط: ٥٨٦ (عرب)، والمنجد في اللغة: ٤٩٥.
(٣) المفصَّل: ٨/ ٤٦٩.
(٤) لسان العرب: ١/ ٥٩٣ (عرب).
(٥) مروج الذهب: ٢/ ١٩١.
(٦) المفصَّل: ٨/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨.
(٧) لسان العرب: ٢/ ٣٧ (سبت).

الخَلق، وربما كانت تعود إلى زمن إبراهيمَ عليه السلام، أو إلى مَن كان قبله[1]، ثم تَلقَّتْ عنها تلك الشعوبُ جميعاً عقائدها، ولا محلَّ للزَّعم إذن بأن العرب في الجاهليَّةِ نقلوا عِلْمهم بتقسيم الأيام، وتسمية كلٍّ منها، عن العبرانيين، لأن هؤلاء كالعرب، أخذوا جُلَّ عِلْمِهم عن البابليين والسريانيين[2].

* * *

٣ ـ الشهرُ:

الشَهْرُ في الأصل من الشُّهْرة، وهي وضوحُ الأمر، سُمِّيَ بذلك لأنه يُشْهَرُ بالقمر، وفيه علامةُ ابتدائه، وعلامةُ انتهائه، وكانت العربُ إذا أَهَلَّ القمرُ قالت: رأيتُ الشهرَ، أي رأيتُ هِلالَه[3]. وتعني كلمة «سَهْرا» بالسريانية: القمر، والشهرَ القمريَّ[4].

وعددُ أيام الشهر العربي، كما رسمه أهلُ الحساب، تسعةٌ وعشرون يوماً ونصفُ يومٍ على التقريب. ولمّا كان إثباتُ هذا الكسْرِ غيرَ مُمكنٍ، جعلوا ستة أشهُرٍ من السنة تامَّةً، أي ثلاثين يوماً، وستةً ناقصةً، أي تسعةً وعشرين، وكلَّ شهرٍ تامٌّ يتلوه ناقص، وابتدؤوا بالمحرَّم فجعلوه

---

(١) تشهد الكتاباتُ المحفورة على الألواح المكتشَفة في مملكة إيبلا بسورية، والتي يعود زمنها إلى (٢٤٠٠ ـ ٢٢٥٠ ق. م)، أن الكنعانيين إخوانَ العرب، دوَّنُوا قصة الخلق والطوفان مفصَّلةً في تلك الألواح، أي قبل نحوِ ألف سنة من ورودها في التوراة، وقبل أكثر من ثلاثة قرون على ظهور إبراهيم في القرن التاسع عشر قبل الميلاد.
«إيبلا منعطف التاريخ: ٣٨، ٧٢، ٧٧».

(٢) أسماء الأشهُر في العربية: ٣، ١٣، والمفصَّل: ٨/ ٤٣١، ٤٦٧.

(٣) لسان العرب: ٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢ (شهر).

(٤) لغات الشرق الأدنى ـ مجلة عالم الفكر ـ المجلد الثاني: ١١٠٣، ١١١٦، ١١٥٤.

تامّاً[1]، وفي كل ثالثةٍ من سِني العرب يومٌ زائدٌ يُكبَسُ على ذي الحجَّة، فيصير ثلاثين يوماً[2] وتُسمَّى تلك السنةُ كبيسةً. . . «فهذا الذي رسمه أهلُ الحساب في الشهور العربية، وهو مبنيٌّ على حساب المُفَارقة[3]، ولم تكن العربُ تعملُ به، وإنما كان اعتمادُهم على الأَهِلَّةِ، فكانوا يفتحون الشهر إذا رأوا الهلالَ. . . ثم لا ينقضي الشهرُ عندهم حتى يروا الهلالَ كَرَّةً أُخرى، فيبتدئون حينئذٍ شهراً ثانياً. . . ثم جاء الإسلامُ، فثبَّتَ ذلك، وأَلْزَمَ به في الصَّوْم والفِطْر والحجِّ»[4]. . . وحسابُ المفارقة ربما وافق الرؤيةَ، وربما خالفَها، وخِلافُه لها هو الأكثر[5].

فمُدَّةُ الشهر عند العرب في الجاهلية كانت إذن «من رؤية الهلال إلى رؤية الهلال، وذلك أسهلُ الطرُقِ وأقربُها»[6]، والقمرُ يقطعُ الفلكَ في هذه المدَّة مرَّةً، فيأخذ كلَّ ليلةٍ في منزلٍ من منازله، ويقطعُها جميعاً في ثمانيةٍ وعشرين يوماً، فإن كان الشهرُ تسعةً وعشرين يوماً، اسْتَسَرَّ ليلةً، تُسمَّى ليلةَ السِّرَار، أي يختفي فيها عن الأبصار فلا يُرَى، فإن كان الشهرُ ثلاثين اسْتَسَرَّ ليلتين، قبل أن يَظهر هلالاً كرَّةً أخرى. وهو يُسمَّى هِلالاً إلى ثلاث ليالٍ، ثم هو قمرٌ إلى آخر الشهر، ويُسمَّى بَدْراً في ليلة أربع عشرة لتمامه[7].

---

(١) الأزمنة والأنواء: ٢٩، وصبح الأعشى: ٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥، وعجائب المخلوقات: ١٠٩.
(٢) الأزمنة والأنواء: ٣٤.
(٣) أي مُفَارقة كلّ شهر ما قبلَهُ بزيادة يوم أو نقصانه.
(٤) الأزمنة والأنواء: ٣٥ ـ ٣٦.
(٥) المرجع نفسه: ٣٨.
(٦) صبح الأعشى: ٢/ ٣٩٤.
(٧) الأزمنة والأنواء: ٨٤ ـ ٨٥، ٨٩، والأزمنة والأمكنة: ٦/ ٢٠٢، وصبح الأعشى: ٢/ ١٦٦، وعجائب المخلوقات وغرائب الموجودات: ٧٦.

وكانوا يُميِّزون ليالِيَ الشهرِ، بالأسماء التي أطلقوها عليها، فكلُّ ثلاثِ ليالٍ منها لها اسمٌ خاصٌّ بها، على حسب حالة القمر فيها... **فالثلاثُ الأولى**: **غُرَرٌ**، لأن بياضَها قليلٌ كالغُرَّة. **والثانيةُ**: **نُفَلٌ**، لأن الغُرَرَ كانت أصلاً وهذه زيادةٌ عليها، **والثالثة**: **بُهْرٌ**، يغلبُ فيها ضوءُ القمر ضوءَ النجومِ، **والرابعةُ**: **زُهْرٌ**، لبياضِها، **والخامسةُ**: **بِيضٌ**، لأن القمر يطلعُ فيها من أولها إلى آخرها، **والسادسةُ**: **دُرَعٌ**، لسواد أوائلها وبياضِ سائرها، **والسابعةُ**: **ظُلَمٌ**، لغَلبةِ السَّوادِ عليها، **والثامنةُ**: **حَنَادِسُ**، لشِدَّة سَوادِهِنَّ، **والتاسعة**: **مِحَاقٌ**، يَمَّحِقُ فيها الهلالُ، **والعاشرةُ**: **الدَّآدِءُ**، والدَّأْدَأَةُ شِدَّةُ الظلمة، وفيها يَسْتَسِرُّ القمرُ ليلةً أو ليلتين، فلا يُرَى غدوةً ولا عشيةً، وتُسمَّى ليلةُ الثامن والعشرين **الدَّعْجاءَ**، والتاسعِ والعشرينِ **الدَّهْماءَ**، والثلاثينَ **الليلاءَ**، وهي الثلاثُ الدَّآدِءُ[1].

وعِدَّةُ الشهور عند العرب إثنا عشر شهراً، أوَّلُها: المحرَّمُ[2]، وكان أهلُ الجاهلية يُسَمُّونَ المحرَّمَ صَفَراً، فيقولون: صَفَرٌ الأولُ، وصَفَرٌ الآخِرُ، وربيعٌ الأولُ، وربيعٌ الآخِرُ، وجُمادَىٰ الأُولى، وجُمَادَى الآخِرةُ، ورَجَبٌ، وشَعْبانُ، ورَمَضانُ، وشَوَّالٌ، وذو القَعْدَةِ، وذو الحجة[3].

---

(١) الأزمنة والأنواء: ٨٥، ٨٧، وصبح الأعشى: ٢/٣٩٦، ولسان العرب: ١/٧٠ (دأدأ)، و ٤/٨١ (بهـر)، و ٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣ (زهـر)، و ٦/٥٨ (حنـدس)، و ٧/١٢٤ (بيـض)، و ٨/ ٨٣ (درع)، و ١٠/٣٣٩ (محـق)، و ١١/ ٦٧٣ (نفـل)، و ١٢/ ٢١٠ (دهـم)، و ١٢/٣٧٨ (ظلم)، ومروج الذهب: ٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) مروج الذهب: ٢/١٨٨، وصبح الأعشى: ٢/٤٠١.

(٣) أخبار مكة: ١/١٨٣، والأزمنة والأنواء: ٣٤ ـ ٣٥، والسيرة لابن هشام: ١/٤٤، وتاج العروس: ١٢/ ٣٣٠ (صفر).

٤ ـ السَّنَــةُ:

كلمةٌ من المُفْرَداتِ العربية القديمة، جاءت بلَفْظها ومَعْناها في كل لهجات العرب، وجاءت كذلك في اللغات السامِيَّةِ كافةً[١]، مثلما جاءت كلمةُ الشَّهْرِ أيضاً واحدةً فيها جميعاً. وهو ما يَقْطعُ بأنَ دلالَتها في الأصل كانت واحدةً، في جزيرة العرب كما في بلاد الشام والعراق. أي أن السنة عندهم مُدَّةٌ معلومةٌ ثابتةٌ من الزمن، وهي مِقْدارُ دورةٍ تامَّةٍ للشمس، عند مَن يتَّخِذون الشمسَ وبُروجَها مِعْياراً لقياسِ الزمن، ومعرفةِ الفصول واختلافِها. وهي كذلكَ المِقْدارُ نَفْسُه لِدَوْرةٍ تامَّةٍ يَقْطعُها منزلٌ من منازلِ القمر الثمانيةِ والعشرين، عند مَنْ يتَّخِذُونَ القمرَ ومنَازِلَه أعلاماً على انتقال الزمان، وتَقَلُّب الفُصول، ومن هؤلاءِ كان العربُ، وهذا ما أكَّدهُ قولُه تعالى: ﴿ هُوَ الَّذي جَعَـلَ الشَّمْـسَ ضِيَـاءً وَالْقَمَـرَ نُـوراً وقَـدَّرَهُ مَنَـازِلَ لِتَعْلَمُـوا عَـدَدَ السِّنِيـنَ وَالحِسَابَ ﴾[٢]، فالعلمُ بعدَدِ السنين يقومُ على دورة منازل القمر، وليس على دوْرة القمر نفسِه، ومَسِيرُ القمر إنما هو للعلم بعَددِ الشهورِ، لا للعِلْم بعَددِ السنين، أو بالمقدار الصحيح الثابت لأيام السنة.

ويأتي في العربية بمعنى السنةِ: العامُ والحَوْلُ. وربما وقع استعمالُ السنةِ على زَمن الجَدْبِ، والعامِ على زمن الخِصْب، والحَوْلِ على الخِصْب والجَدْبِ جميعاً[٣]. وحال عليه الحَوْلُ، أي أتَتْ عليه سنةٌ تامَّةٌ[٤]، فالحَوْلُ سنةٌ بأَسْرِها، يأتي على شَتْوةٍ وصَيْفَةٍ[٥]، وكانت العربُ تجعلُ السنةَ نصفين:

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٣٧.
(٢) سورة يونس، الآية: ٥.
(٣) صبح الأعشى: ٢/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤.
(٤) لسان العرب: ١١/ ١٨٤ (حول).
(٥) المرجع نفسه: ١٣/ ٥٠١ (سنه)، و ١٢/ ٤٣١ (عوم).

شتاءً وصيفاً[1]، فسُقوطُ منزلة «الصَّرْفة» في أُفُق المغْرِبِ علامةٌ على انصرام نصفِ السنة الشَّتوي، وطلوعُها علامةٌ على انصرام نصف السنة الصيفي[2]، وقد سُمِّيتْ صَرْفَةً لانْصرافِ البرد عند سُقوطها، وانصرافِ الحَرِّ عند طلوعها[3]. . . وهذا يُثبتُ أن تقدير العرب للسنة التامَّة، قائمٌ على النظر في طلوعِ منازل القمر وسُقُوطِها، وحسابُ هذه النجوم كحساب سنة الشمس تماماً، في الفُصول، وفي عَددِ الأيام.

وتأتي كلمة الخريف أيضاً بمعنى السنة، أو العام والحَوْلِ، في لغات العرب الشمالية والجنوبية على السواء[4]. ولعلَّ العِلَّةَ في هذه التسْمية أن فصل الخريف كان أوَّلَ الأزمنة عند العرب، وأوَّل السنة، كما عند كثيرٍ من الأمم، وهو الفصلُ الذي تُخْتَرفُ فيه الثِّمارُ، أي تُصْرَمُ وتُجْتَنَى[5]، وهو إلى ذلك من أكثر الأوقات وضوحاً في جزيرة العرب، ولا سيما في جنوبها. . .

والسنةُ عُموماً هي المدَّةُ الجامعةُ للفُصول الأربعة، ومقْدارُها عند السريانيين والروم إثنا عشر شهراً شمسيةً، فيكون عَدَدُ أيامها ثلاثَ مئة وخمسةً وستين يوماً ورُبْع اليوم، ومقدارُها عند العرب واليونانيين والعبرانيين إثنا عشَرَ شهراً قمريَّةً، فيكون عَددُ أيامها ثلاثَ مئةٍ وأربعةً وخمسين يوماً وثلث اليوم، أي أنْقَصَ من عِدَّة السنة الطبيعية بأحَدَ عشَر يوماً تقريباً، فكان هؤلاء يزيدون شهراً كلَّ ثلاثِ سنين، وربما كلَّ سنتين، فتكون الثالثةُ، أو

(١) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٣، والأزمنة والأنواء: ٩٧.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٠.

(٣) عجائب المخلوقات: ٨٠، والأزمنة والأنواء: ١٥٠، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٩١، ولسان العرب: ٩/ ١٨٩ (صرف).

(٤) المفصَّل: ٨/ ٤٣٨.

(٥) لسان العرب: ٩/ ٦٤ (خرف).

الثانيَةُ من سِنِيهم ثلاثَةَ عشر شَهْراً قمرياً، وكانوا يُسَمُّونَها الكبيسَة، يفعلون ذلك في كلِّ تسع عشرة سنةً، سبعَ مرّاتٍ، فيستوي لهم بذلك حسابُ شهور القمر مع حساب الشمسِ ومنازلِ القمر على السنواء، فتكون شهورُهم ثابتةً في الأزمنة، غيرَ منتقلةٍ عن أوقاتها التي حُدِّثَتْ فيها من الفصول الأربعة، فإن لم يفعلوا ذلك، صارت شهورُهم دائرةً في الأزمنة، غيرَ مُسْتَقِرَّةٍ فيها، يكونُ الشهرُ منها في زَمَنِ شِدَّةِ البرد، فلا يلبث حتى يُرَى بعد ذلك في زَمَنِ شدَّة الحرِّ[1]. وهو ما سنبحثه مُفصَّلاً في الفصل الذي عَقَدْناهُ للكلام على النَّسِيء والنَّسَأة.



وقد كانت العربُ في الجاهلية تكْبسُ سِنِيها على هذا النَّحْوِ، وتُسَمِّيهِ النَّسِيءَ، أي التأخير، لأن كلَّ سنةٍ كبيسةٍ، إذا زيد عليها شهرٌ، تقتضي تأخيرَ مطلعِ السنة التي تليها شهراً، فكانت شهورُهم بذلك ثابتةً في الفصول، ومواسمُهم مُستقرَّةً في الأزمنة، لكلٍّ منها زمنٌ معلومٌ لا يَعْدوهُ، لما يتعلَّق به من الحقوق والواجبات... ومن مُصْطَلحاتِهم في الجاهلية كَلِمتا: «الأَوْزُ والأَرَزُ، وكانت دَلالتُهما على حسابٍ من مجاري القمر، وهو فُضُولُ ما يدخلُ بين الشهور والسنين»[2]... أي الشهور القمرية والسنة الشمسية. ولكنَّ المستشرق «نِلِّينو»[3]، نَفَى أن يكون العربُ في الجاهلية عرفوا

---

(١) الأزمنة والأنواء: ٣٠ ـ ٣٢، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٨، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٤.

(٢) لسان العرب: ٥/ ٣٠٨ (أزز)، و ٥/ ٣٠٩ (أوز).

(٣) كارلو ألفونسو نِلِّينو: (١٨٧٢ ـ ١٩٣٨ م)، مستشرق إيطالي، عالم بالجغرافية والفلك عند العرب، عارف بالإسلام ومذاهبه، مُطَّلع على تاريخ اليمن القديم وخطوطه ولهجاته. درس العربية والسريانية والعبرية، وألقى محاضراتٍ في مصر بالعربية، جُمعت خلاصتُها في كتاب سُمِّي «علم الفلك ـ تاريخه عند العرب في القرون الوسطى».

النَّسيءَ، أو وَقَفُوا عليه[1]، وعَدَّ أخبارَه في كُتُب العربِ، من قبيل الظنِّ والتخمين[2]. ولعلَّ خير ما يَدْحَضُ ما ذهب إليه هذا الرجُل، أن القرآن الكريم نزل بإبطال النَّسيء، وذَمَّ فِعْلَه، ولولا وجودُه لم يَنْهَ عنه، ولا أكَّد أن عِدَّةَ الشهور عند اللَّهِ إثنا عشر شهراً لا غير. . .

ولا أَسْتبعِدُ، في غياب النصوص الواضحة، ومع التشَابُهِ في أسماء بعض الشهور والفصول، أن يكون عربُ الجنوب قد اتَّخَذُوا، على شاكلة عرب الحجاز، تقويماً شمسيّاً في حسابِ السنين ومعرفةِ الفُصول، وقمريّاً في حسابِ الشهور ومعرفةِ الآجَال المتعلِّقَة بأعمالهم اليوميَّة، وأن يكونوا اعتمدوا الكَبْسَ، على نحوٍ ما، لإلْحَاق حساب القمر بحساب الشمس.

ويقال إن المصريين كانوا أَقْدمَ مَنِ اعْتَمَدَ حسابَ السنة الشمسيَّة في تقويمهم، وكان ابتداءُ السنة عندهم في اليوم الذي يطلع فيه كوكبُ الشِّعْرىٰ اليمانيَّة أو العَبُور، وقتَ شروق الشمس أو قبله بقليل. وكانت عِدَّةُ السنةِ هذه ثلاثَ مئةٍ وخمسةً وستين يوماً ورُبْعَ اليوم. وكانت الشِّعْرىٰ تطلع في التاسع عشر من شهر تموز، ثم لاحَظَ الفلكيون بعد ذلك أن طلوع الشِّعْرى لم يعد مُتَّفِقاً وشروق الشمس في الوقت نفسه، فكان لا بُدَّ من استعمال الكبْس أو النسيء لإلْحاق سنة الشِّعْرى بسنة الشمس[3]. وقد ذكر القلقشندي فيما بعد أن المصريين اصطلحوا على أن جعلوا شَهْرَهم ثلاثين يوما، فإذا انقضَتِ الإثنا عشر شهراً، أضافوا إليها خمسة أيام يُسَمُّونها أيام النسيء، يفعلون ذلك ثلاثَ سنين متوالية، وفي الرابعة يضيفون ستة أيام، أي بزيادة

---

(١) المفصَّل: ٨/٤٢٧.

(٢) الأزمنة والأنواء: ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) أسماء الأشهُر في العربية: ٨ ـ ٩.

يومٍ تكوَّن من رُبْع اليوم في السنين الأربع. وكانوا من قبلُ يتركون هذا الرُّبْعَ إلى أن تجتمعِ منه أيامُ سنةٍ كاملة، في مُدَّةَ ألفٍ وأربع مئةٍ وإحدىٰ وستّينَ سنةً[1]... ذكرتُ هذا لأؤَكِّدَ أن العرب كانوا قطعاً مُطَّلِعين كذلك على تقويم المصريين، ولا سيما أن طائفةً منهم كانت تعبُدُ الشِّعْرَى، وأن التجارة كانت قائمةً بين الأُمَّتَيْن، يتردَّدُ فيها العربُ إلى مصر، والمصريُّون إلى بلاد العرب.

* * *

(١) صبح الأعشى: ٢/٤٢٦.

الفصل الثاني

شهور العرب ومواقعها من الفصول

المطلب الأول ـ شهور العرب، أسماؤها ومعانيها ودلالتها:

إن الشهور التي نبتغي الحديثَ عنها في هذا الموضع، هي شهورُ العرب في مناطق نَجْدٍ والحجازِ وتهامة والعَروض وما اتصل بها، وهي التي أجمع أهلُ الأخبار على أنها كانت مُتَّبَعَةً عند العرب في الجاهلية الأخيرة، ثم ثَبَّتَها الإسلامُ على ما كانت عليه، من حيثُ الترتيبُ والتعاقُبُ، ولكنه أبْطَلَ النسيءَ، فصارتْ دائرةً في الفُصول، وخَلَتْ أسماؤها من معانيها، وباتَتْ لا تعني شيئاً مما وُضِعَتْ في الأصل للدلالة عليه... ولا بُدَّ لنا من الإشارة إلى صعوبة الحديث عن الشهور التي كانت مُتَّبَعَةً عند عرب الجنوب، لأن أسماءها وُجِدت، في النصوص السَّبَئِيَّةِ والحِمْيَريَّة، مُتفرِّقةً، مُنْفَلِتةً من المواقع الزمنيَّةِ التي حُدِّثَتْ فيها، وما يزالُ عَسِيراً حتى الآن، تثبيتُ هذه المواقع في ترتيبٍ زَمَنيّ يُعِيدُها إلى مثل ما كانت عليه. غير أن البحث في معاني بعض أسمائها، دَلَّ على أن منها ما كان له علاقةٌ بالمواسم الدينية، ومنها ما له علاقةٌ بالمواسم الطبيعية، فإنَّ «وَرْخُنْ ذو الألت»[1] مثلاً، معناهُ

---

(١) ورخن: إضافةُ النون أو الميم إلى آخِر الأسماءِ، في اللغات السبئيّة والحِمْيَريّة والبابليّة، كالتنوين في العربية، والواو في آخر الكلمات البابلية كالضمَّة في العربية. فقولهم: وَرْخن، قَيْظن مثلاً، كقولنا: وَرْخٌ، قَيْظٌ... وربما كان شهر ذو الألت يقابل شهر رجب أو المحرَّم. ـ

شهرُ الإلّه، و «ذو حجتن» معناه شهرُ الحجّ، وهو يُقابِلُ شهرَ ذي الحجة عند عرب الحجاز، و «ذو عَثْـتَر» معناهُ شهرُ عشتار، أو عشتروت، وهي كوكبُ الزُّهرة، وربما كان يُقابل شهرَ أيلول عند البابليين والسِّريان. . . ومن الواضح أن هذه الشهور تُشِير إلى بعض المواسم الدينية، وهنالك شهورٌ أخرى تُشِير معانيها إلى المواسم الطبيعية، مثل «وَرْخُنْ ذو دَثَأ» وهو من شهور الربيع، و «ذو خَرفن» وهو من شهور المطر والشتاء، و «ذو قَيْظُنْ» وهو من شهور الحرِّ، ولعله يُقابل شهرَ «رمضانَ» عند عربِ الحجاز، وشهرَ «حَزيران» عند أهل الشام والعراق. ويُلاحَظُ أنهم كانوا يُضِيفُون لفظتَيْ: «قدمنْ وأخرُنْ» إلى بعض الشهور، وهما بمعنى: المُقَدَّم أو الأول، والآخِر أو الثاني، مثل: «وَرْخُنْ ذو نسور قدمُنْ، ووَرْخُنْ ذو سسور أخرُنْ»، وذلك على غِرَارِ شُهورِ العرب الأُخرى، مثل: ربيع الأول وربيع الآخِر، وشُهورِ السريان، مثل: تشري قِدْمُ وتشري أحري[1]، أي تشرين المقدَّم أو الأول، وتشرين الآخِر أو الثاني[2]. وهذا كلُّه دليلٌ على وحدة الأُصول في التقسيم الزَّمَنيِّ عند شعوب العرب جميعاً.

أمّا الشهورُ السريانيّةُ، فمنذ عَمَدَ السريانيُّون حتى لا يلحقَهم النسيءُ إلى جَعْل سنتهم إثنيْ عشَرَ شهراً اسْتَوفوا فيها أيامَ السنةِ الشمسيَّةِ كلِّها، فكانت وما تزالُ مُتَّبعةً عند أهل الشام والعراق، وهي ثابتةٌ في الأزمنة التي حُدَّتْ فيها لم تتحوّلْ عنها، لأن حسابها قائمٌ على مسير الشمس، بمقدار

---

(١) إن الحروف: «ث خ ذ ض ظ غ» غير موجودة في السريانيّة والعبريّة والكلدانيّة، فالحاءُ في كلمة «أَحْرَيْ» هي خاء، فيكون معناها: الآخر. وقد جاءت كلمة «قِدْمُو» في البابلية بمعنى المقدَّم.

(٢) أسماء الأشهر في العربية: ٢٦ ـ ٣٠، والمفصَّل: ٨/ ٤٤٨ ـ ٤٥١.

بُرْجٍ من بروج الفلك، وهو ثلاثون يوماً ونصفُ يوم على التقريب، وقد أُكمل الكَسْرُ في بعضها فصار واحداً وثلاثين يوماً، وأُسْقِطَ من بعضها فصار ثلاثين يوماً لا غير[1]، وجُعل شهر شباط ثمانيةً وعشرين يوماً، وفي كل رابعة من سنيهم يكبسون به يوماً فيصير تسعةً وعشرين يوماً ويُسَمُّون تلك السنةَ كبيسةً، لأن في كل سنة فضْلَ رُبْعِ يومٍ يَصيرُ يوماً كل أربع سنين[2]. . . بينما حسابُ شهور العرب قائمٌ على مَسير القمر، من حينِ يُفارقُ الشمسَ، إلى أن يُفارقَها المرةَ التاليةَ، فيكونُ بين الحِسَابَيْن فرقُ أحَدَ عَشَرَ يوماً[3]، إنْ لم يَجْرِ كبْسُها صارت شهورُ العرب دائرةً في الفُصول الأربعة.

وقد لاحظ أهلُ الأخبار أن شُهورَ العرب، لم تَعُدْ معانيها، كما في الجاهلية وصَدْر الإسلام، تَصِحُّ للدَّلالة على الزمن الذي حُدِّتْ فيه أصلاً، فرمَضَانُ مثلاً إنما هو من الرَّمَضِ، أي شدَّة الحرِّ، وهذا يعني أنه من شهور الصيف، بينما هو اليوم مُتَنقِّلٌ في كل المواسم الطبيعية، فعَمَدُوا إلى تَكلُّفِ التفاسير، والتَّزَيُّد في المعاني، من أجل تبرير ذلك الدَّوَران، كعادتهم عندما يُواجِهون أسماءً لا يعرفون عن أصلها شيئاً[4]، أو لا يُريدون أن يعرفَ الناسُ عنها شيئاً. ومن الممكن رَدُّ أقوالهم في هذا الأمر إلى وَجْهين، أحَدُهما: أن العربَ، حينما سمَّوْا شهورَهم، كانوا من الغَفْلةِ بحيث لم يلحظوا أنها ستدور في المواسم والفصول. . . والآخَرُ: اصطناعُ مَعَانٍ غريبةٍ لأسماء الشهور، تَخرجُ بها عمَّا وُضِعتْ للدلالة عليه من أقسام الزمن.

(١) الأزمنة والأنواء: ٢٩ ـ ٣٠، ٤٩، ٥١.
(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٢، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٢٧.
(٣) صبح الأعشى: ٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥.
(٤) المفصَّل: ٨/ ٤٥٩.

والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد أكَّدَ الشيخُ السَّخَاويُّ[1]: «أن جُمَادَىٰ سُمِّيَ بذلك لجمود الماء فيه، وكانت الشهورُ في حسابهم لا تَدُورُ»، أي أن الشهور في الجاهلية كانت ثابتةً لا تَدورُ في الفصول، فعلَّق عليه ابنُ كثير بقوله: «إن شهورهم كانت مَنُوطةً بالأَهِلَّة، فلا بُدَّ من دَوَرانها، فلعلَّهم سمَّوْهُ بذلك أوَّلَ ما سُمِّي، عند جُمود الماء في البرد...»[2]. ومثلهُ قولُ المسعوديّ، في شَهْرَيْ جُمَادَى إنهما سُمِّيا بذلك «لجمود الماء فيهما، في الزمان الذي سُمِّيت به هذه الشهور، لأنهم لم يعلموا أن الحرَّ والبردَ يدوران، فتنتقلُ أوقاتُ ذلك...»[3]، والمعلوم أن الحرَّ والبَرْدَ مَوْسمانِ ثابتان في زَمَنَيْهما لا يدوران، وهذا دليلٌ على جهله هو لا جهلَ العرب! ومِثلُه قولُه في شَهريْ ربيع إنهما إنما سُمِّيا بذلك لارْتباع الناس فيهما، في وقتِ تَسْمِيَتِهما بذلك، وقد لَزِمَهُما الإسمُ مع انتقال الزمان واختلافه[4]... مع أنه ذكر في مطلع كلامه أن العرب في الجاهلية كانت تكبسُ، في كل ثلاث سنين، شهراً[5]... ومن المؤكد أنها كانت تفعلُ ذلك لتثبيت شهورها في الأزمنة، ولكنه لم يَفْطُنْ للأمر، لأنه رأى الشهور العربية كما صارت إليه في أيامه، ولم يعلم بأن إبْطَالَ النَّسِيء، أو الكبسِ، هو الذي أَطْلَقَها من حُدود الأزمنة التي رُسِمتْ لها، ورُتِّبَتْ فيها[6]، فقال: إن «شهور الروم

---

(١) السَّخاوي: (٥٥٨ ـ ٦٤٣ هـ = ١١٦٣ ـ ١٢٤٥ م)، عليُّ بنُ محمد الهمدانيُّ المصريُّ، أبو الحسن، علمُ الدين. عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير. أصله من سَخَا بمصر، وسكن بدمشق، وتوفي فيها، ودُفن بقاسيون. له مُصنَّفاتٌ فقهيةٌ ودينيةٌ.

(٢) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥.

(٣) مروج الذهب: ٢/ ١٨٩.

(٤) المرجع نفسه: ٢/ ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٥) المرجع نفسه: ٢/ ١٨٨.

(٦) المفصَّل: ٨/ ٤٦٢.

مرسومةٌ على فصول السنة، دون شُهورِ العرب، وشهورُ العرب ليست مُرَتَّبةً على فصولِ السنة، ولا حسابِ سنةِ الشمس، بل المحرَّمُ، وغيرُه من الشهور العربية، قد يقع تارةً في الربيع، وتارةً في غيره من فصول السنة»[1]. وهذا نفسُه ما ذهب إليه القلقشندي، بقوله في شهريْ جُمادَى: إنهما سُمِّيا بذلك لجمود الماء فيهما، ثم تذكَّر أنهما في زَمَنَهِ لا يَثْبُتانِ على هذه الحال، فاستدرك قائلاً: «. . . لأن الوقت الذي سُمِّيا فيه بذلك، كان الماءُ فيه جامداً لشِدَّة البرد»[2].

وهكذا، إذا استثنينا السَّخَاويَّ، الذي أدرك أن شهورَ العرب كان يجري تثبيتُها لئَلاّ تدورَ في الفصول، فإن الآخَرينَ جميعاً أضافوا الغَفْلَةَ إلى العرب، وزعموا أنهم لم يَفْطُنوا لِدَورانِ الشهور القمرية، فما لبثت حتى فقدت أسماؤها معانيها. وأشدُّ غرابةً من هذا المذهب، أن بعضهم جَعل القتالَ، والكَفَّ عنه، عِلَّةً في تسمية بعض الشهور بأسمائها! من ذلك زَعْمُهم أن شهر شعبانَ سُمِّيَ بذلك لتَشَعُّبِ القبائل فيه من أجل الغارات والقتال، أو لكثرة غاراتهم فيه، بعد امتناعهم عنها في شهر رجب المحرَّم، وأن شهر صفَرِ سُمِّيَ بذلك لخُلُوِّ ديارهم منهم حين يخرجون إلى القتال، أو لأنهم كانوا يُغِيرون فيه على بلادٍ يُقال لها الصَّفَرِيَّةُ، وأن شهر ذي القعدة سُمِّي بذلك لِقُعودهم فيه عن القتال[3]. . . وكأن القتالَ أمرٌ محتومٌ، أو قَدَرٌ مَقْدورٌ على هذه الأُمَّة، فكان لا بُدَّ لها من تنظيم أوقاته، فجعلتْ له مواسمَ ثابتةً في

(١) مروج الذهب: ٢/١٩٢.

(٢) صبح الأعشى: ٢/٤٠١.

(٣) تفسير ابن كثير: ٣/٣٩٥، وصبح الأعشى: ٢/٤٠١ ـ ٤٠٢، ومروج الذهب: ٢/١٨٨، والأزمنة والأمكنة: ١/١٦٨، ٢٧٧.

شهورٍ مُعيَّنةٍ، تخرجُ فيها من ديارها، ليُغِيرَ بعضُها على بعض، فما يزالون على قتالهم وغاراتهم، حتى يَرَوْا هلالَ الشهر الجديد، فيمتنعون من القتال، ويعودون إلى ديارهم!... ثم إننا نفهمُ الصَّفَرِيَّة أنها مَنْسُوبةٌ إلى الصَّفَر، والنِّسْبَةُ، كما نَعلمُ، إلحاقُ آخرِ الإسم ياءً مُشَدَّدَةً للدلالة على نِسْبَةِ شيءٍ إليه، فإن كان صدقاً زَعْمُ أهل الأخبار، فالصَّفَرِيَّةُ مَنْسُوبةٌ إلى الصَّفَر، مُسَمَّاةٌ به، وليس العكس، ويكون كلامُهم في ذلك باطلاً إذن، وتكون الصَّفَرِيَّةُ إسماً لزمنٍ مُعيَّن، أو فصلٍ ثابتٍ من فصول السنة، يقع في شهرَيْ صَفَر، وليست قطعاً إسماً للتفاهات التي زعموها.

لا شك في أن كلَّ هذه المذاهبِ لَغْوٌ، وتَزَيُّدٌ في التأويل، وتكلُّفٌ للمعاني، ولا أساس لها من الصِحَّة أو الحقيقة، وسَنتبيَّنُ ذلك بوضوحٍ وجلاءٍ في استقرائنا أسماءَ شهور العرب، ومُتَابَعتِنا أصولَ معانيها في مختلف المراجع، ولا سيما اللغويَّةِ منها، لأن اللغة مستودَعُ تُراثِ الأمة، وتقاليدِها، وثقافتها. وإنَّ لفي تسمية الشهور وترتيبها، وتثبيت مواعيدها في الفصول، وجهاً جَليّاً واضحاً من وجوه الارتقاءِ والتقدُّم.

* * *

١ـ شَهْرا صَفَر:

الصَّفَرانِ شهرانِ من السنة عند العرب في الجاهلية، سُمِّيَ أوَّلُهما في الإسلام المحرَّم[١]. وكان أهلُ الجاهلية يقولون: صَفَرٌ الأوَّلُ، وصَفَرٌ الآخِرُ[٢]. وكان صَفَرٌ الأولُ مُحرَّماً عندهم، ويبدو أن اسمه كان وقتئذٍ صَفَراً

(١) لسان العرب: ٤/٤٦٣، وتاج العروس: ١٢/٣٣١ (صفر).
(٢) أخبار مكة: ١/٢٨٣، وصحيح البخاري: ٥/٥١.

الأولَ المحرَّم، بدليل أن فقيه العرب كان، إذا أراد رَفْعَ الحُرْمَةِ عنه وجَعْلَها في شهرٍ آخَرَ، يقول: اللهم إني قد أَحْلَلْتُ أَحَدَ الصَّفَريْن، الصَّفَرَ الأَوَّلَ[1]... وقيل إنه كان يُعْرفُ أيضاً بشَهْرِ الله[2]، وذكَر ابنُ منظورٍ أن النبيَّ عليه السلامُ سُئِل: «أيُّ الصَّوْم أفضلُ بعد شهر رمضان؟ فقال: شهرُ اللّهِ، المحرَّمُ»[3]، أضافَهُ إلى الله تأكِيداً لحُرْمته. فالمحرَّمُ نَعْتٌ لهذا الشهر، لا إسْماً له، وإنما صار في الإسلام له إسماً، لا يُعرَفُ بغيره[4]، لئلاَّ يستمرَّ التقلُّبُ به تحليلاً وتحريماً[5]. وهو الشهرُ الأوَّلُ من السنة العربية، هكذا كان في الجاهلية، وعلى ذلك أبقاهُ الإسلامُ[6].

والعِلَّةُ في تسمية هذين الشهرين بإضافتهما إلى الصَّفَرِ، لا تخرج عند أهل الأخبار عن أمريْن، الأولُ: زَعْمُهم أن العربَ كانت في الجاهلية تغزو مواضِعَ تمتارُ منها الطعامَ، تُسمَّىٰ الصَّفَرِيَّة. والثاني: أن ديار العرب كانت تخلو في هذا الوقت من أهلها بخُروجهم إلى الغَزْوِ أو الحرب[7]. وعَرَضَ ابنُ منظور لهذه الأقوال، وقد فَطِنَ إلى بعض ما فيها من الخَلَل، فحاول سَدَّهُ، فذكر أن بعضهم قال في عِلَّة التسمية: لأنهم كانوا يمتارون الطعامَ فيه من المواضع! ولم يُعيِّن الصفَرِيَّة، وبعضهم قال: لإصْفار مكةَ من أهلها إذا

---

(١) السيرة لابن هشام: ١/ ٤٤.

(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٣٩٠، ولسان العرب: ١٢/ ١٢١ (حرم)، وأسماء الأشهر في العربية: ٥٦.

(٣) لسان العرب: ٤/ ٤٣٢ (صفر).

(٤) المفصَّل: ٨/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩،

(٥) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥.

(٦) المفصَّل: ٨/ ٤٦٠، ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٧) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٧، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٠١، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٨، وعجائب المخلوقات: ١١١...

سافروا! وبعضهم قال: لأنهم كانوا يغزون في هذا الزمن القبائلَ، فيتركون مَن لَقوا صِفْراً من المتاع، ويقولون صَفِرَ الناسُ منا صَفَراً[(١)]. . . وقد ذَهبَ الزبيديُّ المذهبَ نفسَه[(٢)]، ولم نخرج من كلامه بطائل. . . فما علاقةُ الصَّفَر بامْتِيارِهم الطعامَ من المواضع؟ وماذا لو لم يُسافِرْ أهلُ مكة؟ وإذا سافروا، وظلَّ أهلُ نجْدٍ في ديارهم، فهل يكون اسمُ الشهر عند هولاء عِمَارَةً، وعند أولئك صَفَراً؟ وإذا تركوا مَنْ غَزَوْهُم مرةً صِفْراً من المتاع، وقالوا صَفِرَ الناسُ منا صَفَراً، فصار الصَّفَرُ إسماً للشهر، فماذا لو انهزموا ووَلُّوا مُدْبِرينَ من غير متاع، فماذا يُسَمُّون الشهرَ حينئذٍ؟ وماذا لو قَدَّمُوا موعدَ الغَزْوِ في السنين التالية، أو أَخَّرُوهُ، أو لم يخرجوا إلى الغزو، هل يُغَيَّرُ اسمُ الشهر، أم يَظلُّ على حاله؟ وأمّا الصفَرِيَّةُ، فليس في معاجم البلدان موضعٌ بهذا الإسم، ولقد كان ياقوتُ الحمويُّ[(٣)]، بحَّاثـةً مُـدَقِّقاً، فنصَّ في أول هذه المادة، أن الصَّفَر هو الخُلُوُّ أو الخَلاءُ، ولم يَزِدْ على أن هنالك جبلاً بنجْدٍ إسمه صَفَر[(٤)]. . .

ومن الواضح أن هذا الكلام كلَّه هَذَرٌ لا يُعْبَـأُ به، إلاَّ إشارةً للمرزوقي، في موضعٍ آخَر، إلى أن شهرَيْ صَفَرٍ نُسِبَا إلى الزمان الذي يُسمَّى الصَّفَرِيَّ[(٥)]، وهي إشارةٌ جيِّدةٌ، لكنها مقلوبةٌ، فالزمنُ الصفَريُّ نُسِبَ إلى شهريْ صَفَر، وليس العكس، وهو دليل على ثبات هذين الشهرين وقتئذٍ في مَوْقعهما من

---

(١) لسان العرب: ٤/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣ (صفر).

(٢) تاج العروس: ١٢/ ٣٣٠ (صفر).

(٣) **ياقوت الحموي**: أبو عبد الله، شهابُ الدين ياقوتُ بن عبد الله. مؤرِّخٌ ثِقةٌ، من أئمة الجغرافيين والمؤرِّخين، عالم بالأدب واللغة. أشهر كتبه: معجم البلدان. توفي سنة (٦٢٦ هـ).

(٤) معجم البلدان: ٣/ ٤١٣.

(٥) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٨.

الزمن. . . وإلا فكرةً أُخرى هي خُلُوُّ الديارِ من ساكنيها، ولكنْ لغَرضٍ آخَر غير القتال والغزو. ويجب علينا إذا أردنا الْتِماسَ العِلَّةِ الصحيحة وراءَ تلك التسْمِيَة، أن نعودَ أولاً إلى فقه اللغة، ثم إلى ما جرت به عادةُ العرب في مواسمهم. فإذا رجعنا إلى معاجم اللغة وجدنا فيها ثلاثةَ معَانٍ رئيسةٍ تدلُّ عليها كلمةُ «صَفَر»: **الأولُ** ـ الصُّفْرَةُ، وهي لونُ الأصفر، **الثاني** ـ الصُّفُورَةُ، وهي الخُلُوُّ والفَراغُ، **والثالث** ـ الصَّفِيرُ(١)، وهو حِدَّةُ الصَّوْتِ، كالصوتِ الخارج عن ضَغْطِ ثُقْب(٢). وإذا رجعنا إلى ما جرت به عادةُ العرب في مواسمهم، وجدنا أن لهم مَوْسِمَيْن للظَّعْن، والظَّعْنُ هو الارتحالُ عن الديار، طلَباً للكلأ، وتَتَبُّعاً لمساقط الغيث، واجتناءً للثمار، ويُسمَّىٰ أيضاً موسمَ التَبدِّي أو التربُّع، لأنه مُراجَعةٌ للبَداوَةِ، وانتجاعٌ للمَرَابِع في البوادي والأرياف. فأمّا **الموسم الأولُ**: فيقعُ في الخريف، بين إِدْبارِ القَيْظِ وإقْبالِ الشتاء، وقد سمَّتْهُ العربُ تَبَدِّياً، لأنه خروجٌ إلى البادية. كما سَمَّتْهُ تَربّعاً، لأن الخريفَ عندهم هو الربيعُ الأوّلُ، بما يكون فيه من هواءٍ طيِّبٍ، ووُقوعِ لأوّلِ الغَيْث، وإدْراكٍ للثمار، واجتناءٍ للنخل. وأما **الموسِمُ الثاني**: فيكونُ بين إدْبار البَرْدِ وإقْبالِ الصيف، وهو ربيعُ الزَّهْر والأنوار والكمأة(٣)، يرتحلون فيه عن منازلهم إلى الأرياف، والبوادي، ويكونُ فيه إيراقُ الشجر ولِقَاطُ الكمأة، ورَعيُ الكلأ، وحَصَادُ الحِنطة والشعير، وكانوا يُسمُّونه: الربيعَ الثاني وهو يقعُ غالباً بين سُقوط منزل «الصَّرْفَة» في التاسع من آذار ـ مارسٍ، موعدِ انصراف البرد، وطُلوعِ منزل «الهَقْعَةِ» مَوْعدِ التهاب الحرِّ في

---

(١) لسان العرب: ٤/٤٦٢، ٤٦٤، وتاج العروس: ١٢/ ٣٣٢ (صفر)، وفقه اللغة: ٥٨.

(٢) ابن الطحّان ـ مخارج الحروف وصفاتُها: ٩٠، ٩٤.

(٣) الأنـواء: ٩٦ ـ ٩٨، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٢٥ ـ ١٢٩، و ١/ ١٧٤، ولسـان العـرب: ٨/ ١٠٣، وتاج العروس: ٢١/ ٣٤ ـ ٣٥ (ربع).

السابع من حزيران ـ يونيو، وانتهاءِ موسم التبدِّي الثاني[١].

وما يَعْنينا هنا هو موسمُ الظَّعْنِ الأول. . . ذلك أن العربَ جَعَلتِ الخريفَ أوَّلَ الأزمنة، وافتَتَحتْ سنتَها به[٢]، مثلما جعلت شَهْرَيْ صفرٍ أوَّلَ الشهور، وابتدأت سنَتَها بهما، وبذلك يكون الزمنُ الذي يقعُ فيه شهرا صَفَر هو فصلَ الخريفِ، ويكون شهرا صَفرِ الزمنَ الذي يقعُ فيهِ موسمُ التربُّعِ الأوَّل، وارتحالِ الناس من ديارهم في المحاضر إلى مَرَابِعهم في البوادي. ومن ذلك قولُ النابغة الذبياني[٣]:

لقـد نَهيْـتُ بنـي ذُبْيـانَ عـن أُقُـرٍ   وعن تَرَبُّعِهم في كلِّ أَصْفَارِ[٤]

أراد أنه نَهىٰ قومَهُ عن تربُّعِ وادي أُقُرٍ[٥]، في كلِّ شهور صَفَر، وهو دليلٌ على أن موسمَ التربُّعِ في الخَريف مَوعدُهُ ثابتٌ في شَهرَيْ صَفَرٍ من كلِّ سنة، وأن زمنَ شهريْ صَفَر ثابتٌ في فصل الخريف. . ومنه أيضاً قولُهم في صَفَرٍ: صَفَرُ الخير[٦]، لما يكونُ فيه من الطلِّ والنَّدىٰ والكلأ والغَيْث. ولو لم يكن الخيرُ ثابتاً عُمومُه في هذا الشهر، لَـمَا أُضيف صفرٌ إلى الخير. .

وعلى هذا، فإني أرى أن وجه التسمية في شَهْرَيْ صَفَرٍ قائمٌ على

---

(١) الأزمنة والأنواء: ١٥١، ١٥٧ ـ ١٥٨، ١٦٥، ١٧٧، (والصَّرْفَةُ والهَقْعَةُ من منازل القمر).

(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٤.

(٣) النابغة الذبياني: أبو أمامة، زياد بن معاوية، من بني ذبيان، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز. كان قاضي الشعر في سوق عكاظ. توفي نحو (٦٠٥ م).

(٤) تاج العروس: ١٢/ ٣٣١ (صفر)، ومحمد زكي العشماوي ـ النابغة الذبياني: ٣٩.

(٥) وادي أُقُر: من ديار غطفان، قريب من وادي الشَّرَبَّة، مملوءٌ حمضاً ومياهاً، حَماهُ الملكُ النعمانُ بن الحارث الغساني، فتربَّعَهُ بنو ذبيان من غير إذنه، فنهاهم النابغةُ عن ذلك خوفَ بطش الملك بهم.

(٦) أسماء الأشهر في العربية: ٥٩.

المعاني الثلاثة جميعاً، فديارُ العرب كانت تَصْفِرُ منهم فيهما حقّاً، ولكنْ بارْتحالهم عنها إلى المرابع والمناجع في البوادي، وليس للغزو أو القتال. والصُّفْرَةُ هي اللونُ الذي يغلبُ على أوراق الشَجر في الخريف، ثم ما تَلْبثُ حتى تَصْفِر فيها ريحُ الشتاء، وتَذْرُوها. ويُقال إن الشعوب السلافيةَ كانت تُسمِّي تشرينَ الأولَ (أكتوبر): الشهر الأصْفَرَ، والأنكلوسكسون يُسَمُّون تشرينَ الثاني (نوفمبر): شهرَ الريح[1]... وأخيراً، إذا كان ابتداءُ فصل الخريف في نحو الواحد والعشرين من أيلول (سپتمبر)، فقد كان شهرا صفَرٍ يقعان إذن بين شهري أيلول وتشرين الثاني (سپتمبر ونوفمبر)، ثم صارا فيما بعدُ يُوافقان في ظَرْفَيْهما شهريْ تشرين الأوَل وتشرين الثاني (أكتوبر ونوفمبر).

وهناك دليلٌ آخرُ على أن الصَّفَريَّةَ زمنٌ يكون في الخريف وأوائل البرد، ويؤكد أن موقعَ شَهريْ صَفَرِ الأوَّلِ والآخِرِ هو موقعُ شَهْريْ تشرين الأول والثاني (أكتوبر ونوفمبر)... فقد جاء في الحديث: أن قادماً قَدِم عليه من مكة، فقال: كيف تركت الحَزْوَرَةَ؟ قال: جادَها المطرُ، فأَغْفَرتْ بطحاؤها[2]... أي أن المطر نزل عليها حتى أَغْفَرَ رِمْثُها.

والحَزْوَرَةُ: الرابيةُ الصغيرة، وكانت بمكة موضعَ سوقِها ثم دخلتْ في المسجد[3]... **والرِّمْثُ**: من شجر الحَمْضِ، كانَ في بطحاء مكة. **وأَغْفَرَ رِمْثُها**: أي أخرج مَغَافيرَهُ. **والمغَافيرُ**: سائلٌ صَمْغيٌّ شبيهٌ بالناطِفِ يسيلُ من شَجَرِ الرِمْث، من أطرافِ عِيدانِها، مثل الدبس في لونه، وهو حلوٌ يُؤكل،

---

(١) أسماء الأشهر في العربية: ١٤.

(٢) اللسان: ٥/ ٢٨ (غفر).

(٣) معجم البلدان: ٢/ ٢٥٥.

واحِدُها مُغْفُور. ويقال: خرج الناسُ يتَغفَّرُون أي يَجْتَنُون المغافيرَ مِن شجره. . .

والمهمُّ في هذا الخبر قولُهم من بَعْدُ: وإنما يُغْفِرُ الرِّمْثُ في «الصَّفَرِيَّة» إذا أوْرَسَ. . . وقولُهم: كلُّ شَجر الحمض يُورِسُ عند «البَرْدِ»، والرِّمْثُ والعُرْفُطُ والطَّلْحُ من الحمض[1]. . . وأوْرَسَ الرِمْث: أي اصْفَرَّ ورقُه بعد النُضْج والإدراك، والوَرْسُ أيضاً شيءٌ أصفرُ يخرجُ على الرِمْثِ بين آخِرِ الصيف وأوّلِ الشتاء[2].

فانظر إلى هذه النصوص كيف حَدَّدتْ، بدقَّةٍ ووضوح، زمنَ الصَّفَرِيَّة عند العرب، بين آخِرِ الصيف وأوَّلِ الشتاء، أي كما قلنا في زمن الخريف، حينما يبدءُ البردُ، فيَصْفَرُّ الورَقُ، وينضجُ الثمر. . . ومن طرائف العرب أنهم سَمَّوْا منزلَ القمر الذي يطلعُ نحو منتصفِ شهر تشرين الأول (أكتوبر)، منزلَ «الغَفْرِ»[3]، ولعلَّ ذلك لأن أشجار الحمضِ تُغْفِرُ فيه. وهو ثلاثة أنجُم صِغار تقعُ في بُرْج الميزان، والمعروف أن برج الميزان في النظام الشمسيّ أوَّلُ بروج الخريف، وابتداؤهُ نحوُ الثالث والعشرين من أيلول (سبتمبر)، وأعتقد أن في هذا كفاية. . .

* * *

② ـ شَهْرا رَبيع:

وهما الشهرانِ الثالثُ والرابعُ في سنة العرب. والشهورُ كلُّها تُذْكر

---

(١) تاج العروس: ١٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، واللسان: ٥/ ٢٨ ـ ٢٩ (غفر).

(٢) اللسان: ٦/ ٢٥٤ (ورس).

(٣) اللسان: ٥/ ٢٩ (غفر).

مُجرَّدةً، إلا شهرَيْ ربيع، يجب حين ذِكْرِهما إضافةُ كلمةِ شهرٍ إليهما، فلا يُقال فيهما إلا شهرُ ربيعِ الأوَّلُ، وشهرُ ربيعِ الآخِرُ. فإذا قيل: ربيعٌ الأوَّلُ، أو ربيعٌ الثاني مُجرَّداً، انصرف القولُ إلى معنى آخَر[1]. . . فالربيعُ عند العرب لفظةٌ لها دلالةٌ عامَّةٌ على مَعَانٍ، لا يَحدُّها زمنٌ واحدٌ مُعَيَّنٌ من أزمنة السنة، على نحو ما هو معروفٌ من دلالة فصل الربيع، الذي يأتي بعد الشتاء، وقبل الصيف. فالطَلُّ، والنَّدىٰ، والمطرُ، والسَّحَابُ، والنَّوْرُ، والعُشْبُ، والكَمْأَةُ، والثمارُ، كلُّها ربيعٌ[2]. . . وعلى ذلك فالخريفُ ربيعٌ، والشتاءُ كلُّه ربيعٌ، ومُقَدَّمُ الصيفِ ربيعٌ[3]. . . فما العِلَّةُ إذن في اخْتِصَاصِ هذين الشهرين باسْم الربيع، مع أنَّ معانيه أوْسعُ من أن تُحَدَّ فيهما دون سائر الشهور؟

لا نريدُ أن نَتوقَّف كثيراً عند مَن قال، إنهما حُدَّا في زمن الربيع حين تَسْميتهما، فلمَّا دارا في الفصول، لَزِمَهُما الإسمُ، وضاعَتْ دلالتُه[4]. . . فهو كلام يحملُ بُطْلانَه في أحشائه، فإن كانا حُدَّا في فصل الربيع، وهو بعد شهرَيْ جُمَادَىٰ، فكيف قَفَزا من بين الشهور، ووقَعَا بعد شهري صَفَرٍ؟ ذلك أن شهورَ السنة القمرية، وإن كانت تَدُورُ في الفُصول الأربعة جميعاً، لكنّ الشهرَ منها يظلُّ ثابتاً في مَوْضِعه من الترتيب الذي يَنتظِمُ شُهورَ السنة، ولا يمكن أن يتحوَّلَ عن موضعه إلى مَوْضعٍ آخَر، على غير ما رُسِمَ له في تَتَابُع تلك الشهور!. ونقل القلقشنديُّ قولاً آخَرَ، غريباً عجيباً، ذكر فيه أن شهريْ

---

(١) لسان العرب: ٨/ ١٠٣، وتاج العروس: ٢١/ ٣٤ (ربع).

(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٤، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٠١، ولسان العرب: ٨/ ١٠٣ ـ ١٠٤ (ربع)، و ٩/ ٩٣ (خرف)، و ١٤/ ٤٢١ (شتا).

(٣) تاج العروس: ٢١/ ٣٤ ـ ٣٥.

(٤) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٧، وتاج العروس: ٢١/ ٣٤، ولسان العرب: ٨/ ١٠٣ (ربع).

ربيعٍ سُمِّيَا بذلك لأن العرب كانت تُحصِّلُ فيهما ما أصابته في صَفَر[1]، وهو مُتَابَعَةٌ لقول من جَعلَ شهرَ صفَرٍ للغارات والغَزْوِ، وحُجَّتُه في ذلك أن الخِصْبَ من معاني الربيع. . . أما القولُ بأنهما سُمِّيَا ربيعاً باسْم المطر الواقع فيهما[2]، فليس فيه غَنَاءٌ، لأن المطر عند الغرب ربيعٌ متى جاء[3]. ويبقى هنالك قولٌ أخير، جديرٌ بالتوقُّفِ عنده، فيه إجماعٌ على أن هذين الشهرين سُمِّيَا ربيعاً: «لارْتِبَاعِ الناسِ فيهما، أي إقامتِهم»[4]، فما الارْتِبَاعُ؟ وما الإقامَةُ؟ وكنا، في كلامنا على شهريْ صَفَرٍ، عَرفنا الارْتباعَ ارتحالاً لا إقامةً! أتَرىٰ سِرَّ العِلَّة يكمُنُ هنا؟ رُبَّما!. . .

وعلى ذلك يجبُ، من أجل المُضِيِّ في الْتِماس الجواب، أن نُقلِّبَ معاني الربيع عند العرب مرَّةً أخرى، لعلَّنا نجدُ ما يُعِينُنا على التفريق بين عُموميَّتِها، وخُصُوصِيَّة دلالتها في المُصْطَلَح، ولا نكادُ نَعْثُر في المصطَلح إلا على قولهم: الربيعُ عند العرب ربيعان: ربيعُ الشهور، وربيعُ الأَزْمنة. فربيعُ الشهور شهرانِ بعد صَفَرٍ، سُمِّيَا بذلك لأنهما حُدَّا في هذا الزمن. وربيعُ الأزمنة ربيعانِ: الربيعُ الأوَّلُ، وهو فصلُ الخريف، وفيه تُدْرِكُ الثمارُ، وتبدءُ السماءُ تَقْطُرُ الطَلَّ، والأَرْضُ تَنْدَىٰ. والربيع الثاني، وهو الفصلُ الذي يتلو الشتاءَ، وتُسمِّيه العربُ صيفاً، ويأتي فيه النَّوْرُ والنباتُ والكمْأَةُ. وكلُّهم مُجْمِعُون على أن الخريفَ هو الربيع[5]. . . فإذا قيل: الربيعُ الأوَّلُ، مُجرَّداً،

---

(١) صبح الأعشى: ٢/ ٤٠١.

(٢) تاج العروس: ٢١/٣٨ ـ ٣٩ (ربع).

(٣) لسان العرب: ٨/ ١٠٣ (ربع).

(٤) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٧، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٠١، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٨، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، وعجائب المخلوقات: ١١١.

(٥) تاج العروس: ٢١/ ٣٣ ـ ٣٤.

فمعناهُ فصلُ الخريف، وإن قيل: الربيعُ الثاني، فمعناهُ الفصلُ الذي يأتي بانقضاءِ الشتاء. ولا يُمكن أن ينصرفَ معنى كلٍّ منهما إلى الشهر، إلا إذا أُضِيفَت إليه كلمةُ شهرٍ، فينصرف معناهُ إذ ذاك إلى شهر ربيعِ الأوَّل، أو شهر ربيعِ الآخِر. وهذا هو مِعْيارُ التفريق بين تلك الأَرْبعَة، وهو مِعْيَارٌ لَفْظيٌّ لا أكثر، ليس فيه حقيقةُ الفرقِ بينها. فشهرا صَفَرٍ يقَعانِ في الخريف، وهو الربيع الأولُ عند العرب، فهُما إذن من شهور الربيع، وشهرا ربيعٍ يقَعانِ بعدَهما، فهما استمرارٌ لهما في الزمن، وفي طبيعةِ الفَصْل، فما العِلَّةُ في تَمْييز شهريْ ربيع بهذا الإسم، دون شهريْ صَفَر، ودون شهور الصيف كذلك، وهي الربيعُ الثاني؟ وما الفرقُ بين هذا الربيع وذاك الربيع؟

ونعودُ إلى عُموميَّة معاني كلمة: رَبَعَ، وننظرُ فيها، فنَجِدُ أن بالإمكان رَدَّها إلى أربعة أُصولٍ رئيسة:

الأول: الغَيْثُ، بمعنى النَّدى والمَطَرِ والسَّحَابِ.

الثاني: الخِصْبُ، بمعنى كثرة العُشْب والنبات، والثمار، ونِتَاجِ الأنعام.

الثالث: الإقامةُ، بمعنى السَّكَنِ أو التوطّنِ والاطمئنانُ فيه.

الرابع: العَدَدُ أربعةٌ أو أَرْبَعُونَ وما في حُكمه كالأربعاء، والمُربَّع، والرُّبَاع، والرُّبْع[1]...

ثم نعودُ إلى ما ذكرناه، في كلامنا على شهريْ صَفَر، عن وُجُودِ مَوسِمَيْن كبيرين عند العرب، يرتحلون فيهما عن ديارهم، للتربُّعِ والانتجاع في البوادي، وقد عَلمنا أن الموسمَ الأولَ منهما يقعُ في فصل الخريف، أي فيما يُسَمُّونَه الربيعَ الأولَ، ثم لا يزالون في النُّجْعَةِ حتى طُلوعِ منزل «الشَّوْلَةِ»

---

(١) لسان العرب: ٨/ ٩٩ ـ ١٠٨، وتاج العروس: ٢١/ ٢٢ ـ ٥٩ (ربع).

نحو التاسع من كانون الأول[١]، فيَدخلُ الشتاءُ، وأوَّلُهُ أربعون ليلةً يشتدُّ فيها البردُ بكل مكان[٢]، وحينئذٍ ينتهي الموسمُ، ويتتابعُ الناسُ في العودة إلى بيوتهم، للإقامة فيها، إتِّقاءً للبرد، وطلباً للدِّفْءِ[٣]. ثم لا يكون ارتحالٌ للنُجْعَة والتربُّع إلا بانقضاءِ الشتاء، وابتداءِ فصل الربيع الثاني. ذلك أن العرب كانت تُسمِّي المُجَاعَةَ شتاءً، فالمُجَاعاتُ أكثرَ ما تُصِيبُهم في الشتاءِ البارد، ويُسَمُّون الشتاءَ جَدْباً، لأن الناس يلتزمون فيه البيوتَ، ولا يخرجون للانتجاع[٤]. وما كان من غَيْثٍ يَرجُونه إذ ذاك، فهو «غَيْثٌ مُرْبِـعٌ، يحمِلُ الناسَ على أن يَرْبَعُوا في ديارهم، ولا يَرتادُونَ»[٥] مواقعَ المطر في البادية، لأن الغَيْثَ المُرْبِـعَ، يكون عامّاً، مُغْنِياً لهم عن الارْتيادِ والنُجْعَةِ[٦]، لِعُمومِهِ البلادَ إن صَدَق نَوْءُهُ، فيُقيمون في مَرابِعهم حيث كانوا وكانت[٧]، ولا يلزمُ من الارتباعِ، أو التربُّع، أن يكون دائماً في البادية، ولا سيما في أيام البرد والشتاء.

وبذلك نفهمُ قولَهم: إن شهريْ ربيعٍ سُمِّيا بالربيع «لارْتباع الناس فيهما، أي إقامتهم»، فالارْتِبَاعُ فيهما يكون بالإقامة، حيث تكونُ ديارُهم أو محاضِرُهم أو مَرَابِعُهم، وليس بالارْتحال إلى البادية، كما في موسِمَيْ الربيع

---

(١) عجائب المخلوقات: ٨٢.

(٢) وتُسمَّىٰ هذه الليالي في بلاد الشام: مُرْبِعَانِيَّةَ الشتاء! لاحظْ كلمةَ مُرْبِـع كيف صارت في المُصْطَلَح الشاميّ.

(٣) الأزمنة والأنواء: ١٧٧، ١٤٢، وصبح الأعشى: ٢/ ٤١٢.

(٤) لسان العرب: ١٤/ ٤٢٢ (شتا).

(٥) تاج العروس: ٢١/ ٥٥.

(٦) لسان العرب: ٨/ ١٠٤.

(٧) تاج العروس: ٢١/ ٥٠.

الأول والربيع الثاني. . . ويَغلبُ في اعتقادي أن يكون المُتَربَّعُ، أو المُرْتَبَعُ في البادية عامّاً، ينزله الناسُ في مواسم الربيع، ويشتركون فيه، ويَتَجاوَرُون. أمّا الرَّبْعُ، أو المَرْبَعُ فيغلبُ أن يكون خاصّاً بأهله، ملكاً لهم، لا يُنازِعُهم فيه أحدٌ، وهو المنزلُ عادةً، ودارُ الإقامة، والمحلَّةُ، ومنه قولُهم: يَرْبعُونَ، أي يُقيمون في رَبْعِهم، أو مَرابعهم، عن الارْتيادِ والنُجْعَة، لعُموم الغَيْثِ[1]. أي لعِلَّةِ عُموم الغيث كلَّ الرِبَاع.

وهكذا بات واضحاً، أن الربيع في فَصْلَيْ الربيع الأول والربيع الثاني عند العرب، إنما هو موسمُ ارْتحالٍ عن المحاضِر إلى المناجِع، وجْهُ التسمية فيه قائمٌ على معاني الغيث والنَّدى والخِصْب. وأن الربيع في شهرَيْ: ربيع الأول وربيع الآخِر، إنما هو زمنُ إقامةٍ في المنازل، واطمئنانٍ بها، وَجْهُ التسمية فيه قائمٌ على معاني: الغَيْثِ، والإقامةِ، وأرْبَعينيَّات الشتاءِ القاسية، جميعاً.

وأرى أن شهريْ ربيعٍ عند العرب كان يُقابِلُهما شهرا كانون عند إخوانهم أهل الشام (ديسمبر ويناير)، وجَذْرُ «كَنّ» ساميٌّ مُشْتَرَكٌ، من معانيه: الاستقرارُ والإقامةُ والثباتُ[2]، والكِنُّ في العربية هو البيتُ، والكانونُ: المَوْقِدُ والمُصْطَلى[3]، وهذا يعني أنَّ هذين الشهرين سُمِّيا بذلك، لأنهم كانوا يرجعون فيهما إلى أَكْنَانِهم، يستترون بها من المطر والبرد، ويَصْطَلُون بنار الكانُون طلباً للدفء. وهكذا يكون الارتباعُ في شهري ربيع بمعنى الإقامة في البيوت، كالْكَنِّ في شهريْ كانون.

* * *

---

(١) لسان العرب: ٨/١٠٢، ١٠٤، وتاج العروس: ٢١/٢٣، ٢٤، ٥٠ (ربع).

(٢) أسماء الأشهر: ٣٣.

(٣) لسان العرب: ١٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢ (كنَّ).

③ ـ شَهْرا جُمَادَى:

وهما الشهرانِ الخامسُ والسادسُ من شهور العرب، وكانوا في الجاهليَّة يقولون: جُمَادَى خمسةٍ، وجُمَادَى سِتَّةٍ. فأمّا جُمَادَىٰ خمسةٍ فهي شهرُ جُمادَى الأُولى، وهو الخامسُ من شهور السنة، وأمّا جُمَادَىٰ ستَّةٍ فهي شهرُ جُمادَى الآخِرة، وهو تَمامُ ستَّةِ أشهُرٍ من أوَّلِ السنة[1]... ومنه قولُ الشاعر لَبِيد[2]:

حتى إذا سَلَخا جُمادَىٰ ستةٍ ... جَزْءً فطال صِيَامُهُ وصيامها[3]

أضاف جُمادَى إلى ستةٍ، وأراد جُمَادَى الآخِرة، لأنها تَمامُ ستةِ أَشْهُرٍ[4]، ابتداءً من شهر صَفَر الأوّل المحرَّم. ويُعَدُّ الجُمَادَيانِ من شُهور البَرْدِ والنَّدى والشتاءِ عند العرب، ومن ذلك قولُ شاعرهم يصفُ شِدَّةَ البرد، وكثرة الأنْداءِ في إحدى ليالي جُمادَى:

وليلةٍ من جُمَادَىٰ ذاتِ أَنْدِيَةٍ ... لا يُبْصِرُ العبدُ في ظَلْمائها الطُّنُبا[5]
لا يَنبَحُ الكلبُ فيها غيرَ واحدةٍ ... حتى يَلُفَّ على خرطومه الذَّنَبا[6]

---

(١) لسان العرب: ٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠ (جمد).

(٢) لبيد بن ربيعة: أبو عقيل العامريُّ، شاعر جاهلي من الفُرسان الأشراف. من أصحاب المُعلَّقات، كان كريماً، نَذَر أن لا تَهُبَّ الصَّبا، إلا نَحَرَ وأطعم الناسَ. أدرك الإسلام، وأسلم، وهذا البيت من مُعلَّقته المعروفة. توفي نحو (٦٦١ م).

(٣) سَلَخَ: الشهرَ، أي خرج منه بعدما أمضاهُ جَزْءً، أي مُجَزَّءً، يَسْلَخُ كل ليلةٍ جُزءً من الشهر حتى تكاملت لياليه.

(٤) شرح القصائد السبع: ٥٤٦، ولسان العرب: ٣/ ٢٥ ـ ٢٦ (سلخ)، وتاج العروس: ٧/ ٥١٩ (جمد).

(٥) الطُّنُبُ: حبلُ الخِبَاء، وما يُشَدُّ به البيتُ من الحِبَال.

(٦) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٨.

ولكنَّ الأخباريين، كما أشرنا من قبل، لمّا وجدوا أن شهريْ جُمادى صارا يأتيان في شِدَّةِ الحرِّ، كما في البرد، عَزَوْا ذلك كعادتهم إلى جهل العرب بدَوَران الشهور القمريّة، مع إطْبَاقِهم جميعاً على أنهما سُمِّيا بذلك: «لجُمود الماء فيهما من البرد والشتاء...»[1]، بل إن بعضهم ذهب إلى أن «جُمادَى شِدَّةُ القُرِّ... وفيها كان يكونُ أوَّلُ المطرِ»، وحُجَّتُهُ أن الشتاءَ هكذا كان في ذلك الزمان[2]. وبعضهم نَظَر فوجد كثرةَ ذِكْر العرب شهريْ جُمادَى، إمّا ببرد الزمان، أو بوَفْرة الأَنْدِيَةِ والجَمَدِ، ولم يتفق أن وُصِفَا بالحَرِّ قَطُّ، فأراد أن يُبرِّرَ وقُوعَهما في زمانِ الحرِّ، بعد إبطالِ الكبْس ودَوَرَانِهما في الأزمنة، فزعم أن «جُمادَى عند العرب الشتاءُ كلُّه، في شَهريْ جُمَادى كان الشتاءُ، أو في غيرهما...»[3]، ولكن هذا الزَّعْم لا يُوقفُ انتقالَ الشهور القمريّة في الفصول، فإن كانت جُمادى إسماً للشتاءِ، أو كانت إسماً لِشَهْرٍ منه، فستكونُ بالدَّوَران إسماً، يحملُ معنَى البرد الشديد، على زمَنٍ يقعُ في الحرِّ الشديد. وأمّا القولُ بأن «الشتاءَ عند العرب جُمَادَى، لجُمودِ الماء فيه»[4]، فمعناهُ أن فصلَ الشتاءِ كلَّه كشهريْ جُمادَى في «الجَمَد»، وأن الماء يجمدُ في الشتاء جُمودَهُ فيهما، أو أنه جعل الجَمَدَ علامةً للشتاء، فما لم يكن جَمَدٌ فلا شتاء. ويبدو أن كلمةَ الجَمَدِ، وما وُصِفَ به شهرا جُمادَى من البرد الشديد، حَملتِ البعضَ على تقديم مَوْقعهما في زَمنِ الشتاء، وجَعْلِهِ من منتصف كانون الأول إلى منتصف

---

(١) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٨، ٢٧٧، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٠١، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٩، وعجائب المخلوقات: ١١١، وتاج العروس: ٧/ ٥١٩.

(٢) شرح القصائد السبع: ٥٤٤.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٨.

(٤) تاج العروس: ٧/ ٥٢٠، ولسان العرب: ٣/ ١٣٠ (جمد).

شباط ـ فبراير[1]، مُسْتَنداً إلى أن الجَمَد هو الثلجُ وما جَمَد من الماء،وأن العربَ أرادوا هذا المعنى دون غيره، من التَّسْمِيَة!

* * *

والواقع أنني لا أتفق مع من ذَهبَ إلى أن الجَمَدَ بمعنى الثلج وجُمودِ الماءِ، هو وحدَهُ وراءَ تسْميةِ العرب هذين الشهرين بجُمَادَى، فقد رأينا أنهم ذهبوا في تسمية الشتاء مُجَاعةً، وقَحْطاً، لأنه يُلْزِمُهم الإقامةَ في بيوتهم، لا يبرحونها من شدَّة البرد، ويَحْرمُهم من النُّجْعَة والارْتِيَاد. وغيرُ بعيدٍ أنهم سَمَّوا الشتاءَ، على المجاز أيضاً، جُمَادَى لما يقعُ فيه من جَمَدٍ، ولِعِلَّةٍ أُخْرى، فوق الجَمَدِ، يُمكن أن نَتبيَّنَها من مُراجعة معاني الجَمد... ومن أقوال العرب: أَجْمَدَ القومُ، إذا قَلَّ خَيرُهم، وبَخِلُوا... وسنةٌ جامدةٌ: لا كَلأَ فيها، ولا خِصْبٌ، ولا مَطَر... وأرضٌ جَمَادٌ: لم يُصِبْها مَطَرٌ... وشاةٌ جَمَادٌ: لا لبنَ فيها... ورَجُلٌ جَمَادٌ ومُجْمِدٌ: بخيلٌ. كما قالوا في المُجْمِد: الرَّجُلُ البخيلُ المُتَشَدِّدُ، أي أنه أمينٌ مع شُحٍّ، لا يخدع... وقالوا: عَيْنٌ جُمادَى، أي جامدةٌ لا تدمع[2]... ومنه قولُهم: شَتْوةٌ جُمَادى، أي شتاءٌ فيه جَمَدٌ وبَرْدٌ، ولكنه بخيلٌ لا يُمْطر. لكن هذا يجب أن لا يصرفَنا عن الإشارة إلى أن موسم التربُّع الثاني عند العرب يبدأ في جُمادى، ولعلَّها الآخرةُ، وحينئذٍ يكون اجتناءُ الكمأة، وإيراقُ الشجر.

ويبدو من أشعار العرب أن جُمَادَى وُصِفَتْ بكثرة الأَنْدِيَةِ وشِدَّةِ البرد[3]، على قِلَّةٍ في المطر غالباً. وليس هذا غريباً في جزيرة العرب،

---

(١) أسماء الأشهُر في العربية: ٦٥.

(٢) لسان العرب: ٣/ ١٢٩ ـ ١٣١ (جمد).

(٣) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٨.

فبادِيَتُها تكون في ليالي الشتاء شديدةَ البرد، تهبطُ فيها درجةُ الحرارة أحياناً إلى الصِفْر، ولا سيما في أجزائها الشمالية. وتزدادُ الرطوبةُ فيها ليلاً، وتَتَقَطَّرُ نَدىً يكادُ يُغطي معظمَ الأرضِ، وما بها من النبات، ويجمدُ من شدة البرد. وتختلفُ الحرارةُ في فصل الربيع بين الليل والنهار، ويصلُ الفرقُ أحياناً ثلاثينَ درجةً، فيكون النهارُ شديدَ الحرارة، والليلُ شديدَ البرودة[١].

وكانوا إذا قالوا: ليلةٌ جُمَادِيَّةٌ، أرادوا أنها شديدةُ البرد، في جُمادَى كانت أو في غيرها. وهي إشارةٌ إلى ما كان من شدَّة البرد في شهري جُمَادى، ومنه قولُ الشاعر: ليلةٌ إذا هاجَتْ جُمادِيَّة... أي ليلةٌ باردةٌ من ليالي الشتاء[٢]. وكانوا كذلك يَصِفُون جُمادَى بالقَحْطِ، واحتباسِ المطر. ومن ذلك قولُ الشاعر: همُ الأيْسَارُ إن قَحَطَتْ جُمادَى[٣]... أراد أنهم يَظلُّون أغنياءَ كُرَماءَ، وإن احْتَبَست جُمادَى مطرَها. ومنه أيضاً قولُ أُحَيْحَة بن الجُلاح[٤]:

إذا جُمـادَىٰ مَنَعـتْ قَطْـرَهـا   زان جَنَابي عَطَنٌ مُغْضِفُ[٥]

أراد أن محلَّتَهُ، وإن بَخُلتْ جُمادَى بمطرها، تَزِينُها أشجارُ نخيله، الراسخةُ في الماء، الكثيرةُ الحَمْل، المُتَدلِّيَةُ الثمار[٦]... ومن المفيدِ هنا،

---

(١) د. جبرائيل جبور ـ البدو والبادية: ٤٦، ٤٨.

(٢) تاج العروس: ٧/ ٥٢٠ (جمد).

(٣) لسان العرب: ٢/ ٤٠٦ (بحح).

(٤) أُحَيْحَةُ بن الجُلاح: أبو عمرو، شاعر جاهلي، من دهاة العرب، وشجعانهم، كان سيدَ الأوس، وسيدَ يثرب في الجاهلية، وكانت سلمى بنت عمرو الخَزْرَجيَّة زوجَهُ قبل أن يخلف عليها هاشم بن عبد مناف.

(٥) لسان العرب: ٩/ ٢٦٨ (غضف).

(٦) تاج العروس: ٢٤/ ٢١٦ (غضف)، والأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٧.

الإشارةُ إلى أن الشاعرِ جمعَ في كلامه، بين ذِكْرِ جُمَادَىٰ، ولعلَّها الآخِرةُ، لِشُحِّها بالمطر وقُربها من آخِرِ الشتاء، وذِكْرِ النخيل التي أوقِرَتْ بكثرةِ الحَمْل، فَتَدلَّىٰ ثَمرُها مُسْتَرخياً. . . وهذا يجعلُ موقع جُمادى الآخرة في شهر آذار (مارس)، وليس بين كانون الأول وشباط (ديسمبر وفبراير)، كما قَدَّر «أنيس فريحة»[1]، ويجعل تقديرَهُ وقوعَ شهر رجب في مُقابل شهر نيسانَ صحيحاً، وهو ما سنعود إلى الحديث عنه في مَوْضِعه من هذا البحث إن شاء الله.

صَفْوةُ الكلام في الجُمَادَيَيْن أن الزمن فيهما كان، كما يبدو من البحث، كريماً بالبرد القاسي، وجَمَدِ النَّدىَ في الليل خاصَّةً، ولكنه شَحِيحٌ غالباً بالغَيْثِ، إذهو آخر الشتاء، إلا ما كانوا يَرْجُونَه من نَوْءِ منزل «الجبهة» في نحو الثاني عشر من شباط (فبراير)، فهو أشرفُ الأنواءِ عند العرب، وإن صَدَقَ كانوا يقولون: ما امْتَلأَ وادٍ من نَوْءِ الجبهة ماءً، إلا امْتَلأَ عُشباً. . . وإذا أخْلَفَ، ولم يكن فيه مطرٌ، كان ربيعُ العرب ناقصاً[2].

وعلى ذلك أرى أن وجه التسمية في جُمَادَى قائمٌ على اثنين من معاني الجَمَدِ:

١ ـ الجَمدُ بمعنى جمود الماء من شِدَّة البردِ، ولا سيما في الليل، وليس بمعنى هطول الثلج، وإنِ اتَّفَق وقوعُ ذلك يوماً في بعض السنين، أو في هامات الجبال، لا في الصحراء.

٢ ـ الجَمدُ بمعنى البُخْل، أي البخل بالغيث والقَطْر.

---

(١) أسماء الأشهر: ٦٥.

(٢) الأزمنة والأنواء: ١٤٧، وعجائب المخلوقات: ٧٩ ـ ٨٠.

ولا أرى هذا المعنى بعيداً من معنى «آذار ـ مارس» عند البابليين والسِّرْيَانيين والعبرانيين، وهي كلمةٌ من أصلٍ بابليّ معناها «الهَدرُ والصَّخبُ»، سُمِّي بها هذا الشهرُ لكثرة بُروقِهِ ورُعودِهِ، ولها صِيغَتا تعريب أُخْريان: أذار وأدار، وكان آذار الثاني الشهر الثالث عشر من السنة الكبيسة عند اليهود، لأن سنتهم قمريّة[1]. . . وذلك يؤكد أن الظرف الطبيعي لشهر جُمادى الآخرة عند العرب كان يتفق وموقع شهر آذار (مارس) من السنة، ويكون شهرُ شباط (فبراير) الظرفَ الطبيعيَّ لشهر جُمادَىٰ الأولى.

* * *

④ ـ شَهرُ رَجَب:

وهو الشهر السابع من شهور السنة العربية، هكذا كان في الجاهلية المتأخِّرة، وعلى ذلك أَقَرَّهُ الإسلام. ولكنه كان في الجاهلية المتقدِّمة الشهر الأوَّلَ في السنة، حينما كانت الأُمَمُ تفتتحُ سِنِيها مع قُدوم فصل الربيع، في نحو الواحد والعشرين من شهر آذار (مارس)، بالتقويم العربي السريانيّ، وقد نُقِل بعدئذٍ إلى الأول من شهر نيسان (أبريل). وكان شهراً مُحرَّماً عندهم جميعاً، جَرْياً على عادة الشعوب وقتئذٍ في تحريم الشهر الأول من السنة، وتكريسه لعبادة الآلهة، وشُكرها على ما أنعمتْ به عليهم من تجدُّد الحياة بعودة الربيع.

وكانت العربُ تُسمِّيه رَجَباً الفَرْدَ، لأن الشهور المحرَّمة الثلاثة الأخرى، وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، وصَفَرٌ الأوَّلُ المحرَّمُ، جاءت سَرْداً متعاقبةً وانفرد رجبٌ لوحده في وسط السنة، كما نقل جواد علي[2]. . . بينما هو في

---

(١) عبد الله العلايلي ـ المعجم: ١٢٤ (آذار)، القسم الثاني من المجلد الأول.

(٢) المفصَّل: ٨/٤٧٧.

الحقيقة منفردٌ بنفسه سواء أكان في وسط السنة أم في أَوَّلها. ويقال إنهم كانوا يُسَمُّونَه أيضاً: رَجَباً المحرَّمَ[1]، ويبدو لي أن ذلك كان في الجاهلية الأولى، فلما انتقل رأسُ السنة إلى صَفَرِ الأوَّل غلب على هذا نَعْتُ المحرَّمِ دون سائر الأشهُر المحرَّمة، تأكيداً لحُرْمَتهِ.

ويعتقد علماءُ المسلمين، كابن كثير، أن شهر رجَبٍ حُرِّم في وسطِ السنة، لأجل زيارة البيت، والاعْتمار به، لمن يَقْدَمُ إليه من أقصى جزيرة العرب، فيزوره، ثم يعود فيه إلى وطنه آمِناً[2]. . . وهذا قولٌ فيه نظر، فهو غيرُ دقيق، لأن زائر مكة من أقصى بلاد العرب، كان يحتاج يومئذٍ إلى أكثر من شهرٍ في قُدومه إليها، ومُقَامِهِ بها، وعودتِهِ منها، ولأن أَمَانَهُ في العُمرة لا يقومُ على حُرْمةِ الشهر وحَسْبُ، بل على قَصْدِهِ بيتَ الله، وعلى ما يسوقُه إليه من الهَدْي والنُّذُور. وما يتحرَّزُ به من الأحلاف والجِوار وما إلى ذلك.

وقيل كذلك إنه سُمِّيَ رَجَباً من الترجيب، أي التعظيم، لخوفهم إيَّاه[3]، فكانوا يُعظِّمون فيه آلهتَهم، ويذبحون لها القرابين، ويُعظِّمون الشهر نفسَه، ويقولون: شهرُ الله الأَصَمُّ، لأنهم لا يسمعون فيه قَعْقَعةَ سلاح، ولا صوتَ مُسْتغيثٍ[4]. . . فيقعدون فيه عن القتال، ولا يغزو بعضُهم بعضاً. . . كما كانوا يَنْعتُونَه بمُنْصِلِ الألِّ، والألُّ: الأَسِنَّةُ. ويُقال إن قبائل مُضَر هي التي نَعتَتْهُ بهذا النعت، لأنهم «كانوا إذا دخَل رجبٌ، أَنْصَلُوا الأَسِنَّةَ من الرِمَاح حتى يخرجَ الشهرُ»[5]، أي حتى ينقضي. . .

---

(١) شرح القصائد السبع: ٥٤٥، والمفصَّل: ٨/ ٤٨٤، وسورة البقرة: ٢١٧.
(٢) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٦.
(٣) مروج الذهب: ٢/ ١٨٩.
(٤) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٨، ٢٨١ ـ ٢٨٢، ولسان العرب: ١٢/ ٣٤٤ (صمم).
(٥) الأغاني: ١١/ ١٢١ ـ ١٢٢.

وذكر ابنُ منظور أن الرَّجَبَ هو التعظيمُ، والمَهَابَةُ، والاسْتِحْيَاءُ، وأن شهر رجَبٍ سُمِّيَ بذلك في الجاهلية، لتعظيمهم إيَّاهُ عن القتال فيه، وأنه، كما جاء في الحديث، رَجَبُ مُضَر الذي بين جُمَادَى وشعبان، وإنما قيل رجبُ مُضَر، إضافةً إليهم، لأنهم كانوا أشدَّ تعظيماً له من غيرهم، فكأنهم اختصُّوا به[1]. وكانت قبائل مُضَر أهل الكثرة والغَلَبةِ في الحجاز ونجد وتهامة.

ويبدو لي أن القول بأنه الشهرُ الذي بين شَهْرَيْ جُمادَى الآخِرة وشعبان، إنما هو تثبيتٌ له في موقعه بينهما، من غير تقديم أو تأخير، ذلك أن العرب لمّا كانت تفتتحُ سنتَها قديماً بشهر رجب، كانت تؤخِّر ابتداءَها به أحياناً، مُدَّة شهرٍ، يُضاف إلى السنة المُنْقَضِية، وراءَ جُمادى الآخرة، فتصير ثلاثَةَ عشَر شهراً، أي سنةً كبيسةً، فيأتي الشهرُ المُضَافُ ليفصِلَ بين جُمادَى ورجب. وكانوا يُحرِّمون الشهر المُضَافَ، أو المكبوسَ، ويرفعون الحُرمةَ عن رجَبٍ، فجاءتِ السُّنَّةُ بتحريم ذلك، وتثبيت رَجَبٍ في موقعه وحُرْمته. ومن شأن هذه الملاحظة أن تؤكد أنَّ شهور العرب كان يجري تثبيتُها بالكبس والنسيء لئلا تدورَ في الفصول الأربعة.

وفي اعتقادي أن تحريم رجب كان كتحريم صَفَر الأوَّل، فكلاهما شهرُ ربيع، ورَجَبٌ استمرارٌ لموسم التربُّع الثاني عند العرب، وهو موسمُ نعمةٍ وخيرٍ وبركة، لا بُدَّ لهم فيه من شكرِ الآلهة، والتعبُّدِ لها، على ما أنعمتْ به عليهم من الغَيْثِ والنباتِ والثمارِ والأنعام. ولذلك كانوا في الجاهلية يَذْبَحُونَ العَتَائِرَ في شهر رجَبٍ، يتقرَّبُونَ بها إلى الآلهة. والعَتِيرَةُ شاةٌ، هي

---

(١) لسان العرب: ١/ ٤١١ (رجب).

أوَّلُ ما يُنتَجُ في الربيع، وتُسمَّى الرجَبِيَّة[1]. ومن هنا نفهمُ أن شهر رجب كان مُنْصَرَفَ الشتاءِ وأوَّلَ فصلِ الربيع عند العرب، وما يزالُ بعدُ في البادية بردٌ وجَمَدٌ. . . آيةُ ذلك قولُ بِشْرِ بن أبي خازم، وهو شاعرٌ جاهليٌّ من بني أسد بن خُزَيمة، كانت ديارُ قومه ببادية نَجْدٍ[2]، يصفُ ثوراً وحشياً، صار إلى القَفْرِ:

فبـاتَـتْ عليـه ليلـةٌ رَجَبِيَّـةٌ تُكَفِّئُـهُ ريـحٌ خَـرِيـقٌ، وتُمطِـرُ
فأضحى وصِئْبَانُ الصقيعِ كأنها جُمَـانٌ بِضَـاحـي مَتْنِـهِ يَتَحـدَّرُ[3]

يقول: إن ذلك الـثَّورَ بات ليلةً من ليالي رَجب، تَضْربُه فيها فتُمِيلُه، ريـحٌ بـاردةٌ، شـديـدةٌ تخـرقُ الأجسـادَ، وتُمطِـرُ، فـأصبـح وحَبَّـاتُ النَّـدىٰ المتجمِّدِ، تَتَحدَّرُ على جلد ظَهْرِهِ كأنها حبَّاتُ اللؤلؤ. والصِئْبَانُ ما يَتَحبَّبُ من الجليد كاللؤلؤ الصِغَار[4]. وهذا وصفٌ صريحٌ لزمن يأتي عند انصراف الشتاء وإقبال الربيع، ولا أعتقد أن هنالك أكثر منه وضوحاً.

وأشار جواد علي إلى أن بعض الموارد اليونانية القديمة، ذكرت أن العـرب كانوا يُحـرِّمُونَ شهراً واحداً منفرداً، من شهور الربيع، وشهرين آخَرين مُتَّصِلَيْنِ يقعان في القيظ، أما الشهرُ الثالثُ الذي أُلْحِقَ بهذين الشهرين، فصارتْ به ثلاثةً سَرْداً، فيبدو أنه حُرِّم في وقتٍ مُتأخِّرٍ[5]. . . ومن الواضح أن الشهرَ المنفردَ هو شهرُ رجَبٍ، والشهرين الآخَرَيْن هما ذو القعدة

(١) لسان العرب: ٤/ ٥٣٧ (عتر).
(٢) الأعلام: ٢/ ٥٤.
(٣) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ـ تحقيق د. عزة حسن: ٨٢ ـ ٨٣ (البيتان: ٨ و ١١).
(٤) لسان العرب: ١/ ١٤٠ ـ ١٤١ (كفأ)، و ١/ ٥١٤(صأب)، وفقه اللغة: ٢٧٨.
(٥) المفصل: ٨/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥.

وذو الحجة، والشهرَ الثالثَ هو المحرَّمُ أي صَفَر الأول، وقد حُرِّم بعدما نُقِل رأسُ السنةِ من رجَبٍ إليه. ومن شأن هذا التأكيدُ على أن شهرَ رجَبٍ شهرُ ربيع، وهو ما ذكره مؤرِّخٌ يونانيٌّ آخَرُ بقوله: إن العرب يحجُّون إلى معبدهم مرتين في السنة، مرةً في وسط الربيع، عند اقتران الشمس ببُرجِ الثور، أي في نيسان (أبريل)، وذلك لمدة شهر واحد، ومرةً أُخرى في الصيف لمدَّة شهرين[1]. وهذا يعني أن شهر رجب كان يقعُ في فصل الربيع الذي يأتي بعد الشتاء، أي بين آذار ونَيْسَان (مارس وأبريل)، ذلك أن أول نَيْسان كان يقع قديماً في الواحد والعشرين من آذار، قبل تأخيره عن ذلك...

يُؤَيِّدُ هذا المذهبَ أن مادَّةَ «رَجَب»، لم تكن في الأصل تعني التعظيم، أو التقديس أو المَهَابَةَ، وإنما صارت تعنيها لأن «الشهر كان مُقدَّساً في الجاهلية، يَذْبَحُونَ فيه العَتَائِرَ، ويُقيمونَ بعضَ مناسك الحجّ الجاهلي القديم...»[2]، والأصلُ في الترجيب: أن تُدْعَمَ النخلةُ الكريمةُ بالرّجْبَةِ، إذا خِيفَ عليها أن تقعَ وتتكسَّرَ أغصانُها حين يكثر حَمْلُها[3]... ومنه قولُ بعضهم مُفْتَخِراً بقبيلته: أنا عُذَيْقُها المُرَجَّبُ[4]... أي أنَّ لي عشيرةً تَعْضُدُني، وتَمنعُني، وتُرْفِدُني. والعُذَيْقُ: تصغيرُ العَذْقِ، وهو النخلةُ بحَمْلِها عند أهل الحجاز. والترجيبُ هنا معناهُ: إرْفادُ النخلةِ لِئَلَّا تَسقُطَ، أو يقعَ حملُها، ويقالُ: إنه ضَمُّ أعْذاقِ النخلةِ إلى سَعَفَاتِها، وشَدُّها بالخُوصِ[5]، لِئَلَّا تَنْفُضَها الريحُ، فَتُسقِطَ ثَمرَها. وهو أيضاً: تَسْوِيَةُ سُرُوغِ

---

(١) المرجع نفسه: ٨/٤٨٦.

(٢) أسماء الأشهر في العربية: ٦٦.

(٣) دراسات في فقه اللغة: ١٩٧.

(٤) هو الحُبَابُ بن المنذر الأنصاريُّ، قاله عند بيعة أبي بكر، رضي الله عنه، يومَ السقيفة.

(٥) الأعذاق: مُفْرَدُها عَذْقٌ، وهو من النخل كالعنقود من العنب. والسَّعَفُ: مُفْردُهُ سَعَفَةٌ وهي أغصان النخلة. والخُوصُ: ورق النخل. ويقال أيضاً: العَذْقُ كلُّ غصنٍ له شُعَبٌ.

الكَرْمِ، أي قُضْبانِه الرطبةِ[1]. . . ذلكم هو الترجيبُ في أصل معناهُ: أعمالُ دَعْمٍ وشَدٍّ وإصْلاحٍ على النَخْلِ والزَّرْع، تُجْرَىٰ في مطلع الربيع. وقد جاء في دائرة معارف القرن العشرين، أن العادة استقرَّتْ منذ أقدم العصور، على رَبْطِ عَراجينِ النخيل في شهر نيسان (أبريل) من كل عام، منعاً للريح أن تُسْقِط ثمارَها[2]. . . ومن شأنِ ذلك كلِّه إثْباتُ أن شهرَ رجَبٍ هو ابتداءُ الربيع عند العرب، وأن وَجْه التسميةِ فيه قائمٌ على العناية بالثمار، والأغصان التي تحملُها وقتئذٍ، للحفاظِ عليها، وأنه يُقابِلُ شهرَ نَيْسَانَ عند أهل الشام والعراق، وإبريل عند أهل مصر وشمال أفريقية، في وقوع أوَّلِ زَمَنِهِ في بداية فصل الربيع.



⑤ ـ شَهْر شَعْبَان:

وهو الشهرُ الثامنُ من أوَّل السنة عند العرب. قيل إنه سُمِّيَ بذلك لِتَشَعُّبِهم فيه، أي تفرُّقِهم في طلب المياه، وقيل في الغارات[3]. . . وقيل لِتَشَعُّبِ العُودِ، أي لتفرُّع الأغصان عن الأشجار، فالشهر من شهور

---

(١) لسان العرب: ١/ ٤١١ ـ ٤١٣، وتاج العروس: ٢/ ٤٨٥ (رجب).

(٢) محمد فريد وجدي ـ دائرة معارف القرن العشرين ـ دار المعرفة ـ بيروت (١٩٧١ م): ١٠/ ١١١ (نخل). «وقد جرت العادةُ منذ عهد بعيد جدّاً، بالاستعانة على إخْصَابِ النخل، بأن يُؤخَذَ عُرجونٌ صغير من زهر الذَّكَر، المعروف بالطَّلْع، قبل تمام نُضْجه مباشرةً، ويُوضَع بين ثَمَرِ الأنثى لمنع الأخطار والخسائر التي تنشأ من طريقة الإخصاب بالريح، ويجب ربط عراجين الذكر لمنع الريح من إسقاط محصولها، وتجري هذه العملية في شهر نَيسان ـ أبريل».

(٣) لسان العرب: ١/ ٥٠٢، وتاج العروس: ٣/ ١٤٢ (شعب)، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، وعجائب المخلوقات: ١١١، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٠٢، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٩.

الربيع[1]. وزاد المرزوقيُّ على ذلك قولَهُ: لاشْتِعَابِ الظَّعْنِ إيَّاهم عن المرابعِ إلى المحاضر[2]، أي لأن الارْتحالَ إلى ديارهم في المحاضِر، يُفرِّقُهم بعدما كانوا مجتمعين في موسم التربُّع بالبادِيَة. ويكونُ وجهُ التَسْميةِ إذ ذاك مأخوذاً من التَشَعُّبِ، بمعنى التفرُّقِ والتَصَدُّعِ، ومن ذلك سُمِّيَ العَددُ من القبائل شَعْباً[3]، وفيه قال الشاعر:

لا أَحْسِبُ الدهرَ يُبلي جِدَّةً أبداً ولا تَقَسَّمُ شَعْباً واحداً شُعَبُ

- أراد أن يصفَ أحياءً مجتمعين في موسم الربيع، فلما قصدوا العودةَ إلى المحاضر، تَقَسَّمَتْهُم مِيَاهُهم، فقال: ما كنتُ أظنُّ أن شُعَباً مُتَفرِّقةً مختلفةً، تُفَرِّقُ شَعْباً واحداً مُجتَمِعاً، وذلك أنهم كانوا في مَنَاجِعهم ومَرابِعهم مُجتمعين على نيَّةٍ واحدةٍ، فلمَّا يَبِسَ العُشْبُ، ونَشَّتِ الغُدْران، توزَّعَتْهُم أعْدادُ المياه في ديارهم بالمحاضِر، فصاروا شُعَباً، على نِيَّاتٍ كثيرةٍ[4]، أي فِرَقاً وقبائلَ منتشرةً في أوطانٍ مُتَباعدةٍ. . .

وكان التشعُّبُ يبدأُ مع دُخول الزمن الذي حُدَّ فيه هذا الشهرُ، فاشْتُقَّ له إسمُ شَعْبانَ، في دلاَلةٍ دقيقةٍ على التفرُّق بعد الاجتماع، فالشَّعْبُ: التفريقُ والتصْدِيعُ، والتَشَعُّبُ: التفرُّقُ والتصدُّع، والشَّعْبُ: الجمعُ والإصلاح. . . ومن الواضح أن الأمر لا علاقةَ له بالغارات، وما ذاك أكثرَ من اختراعِ زَوَّرَهُ أهلُ الأخبار.

ومن عادة العرب، أنهم لا يزالون في موسم التربُّع، يَنْتجعُونَ البوادي،

---

(١) صبح الأعشى: ٢/ ٤٠٢.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/١٦٨، ٢٧٨.

(٣) لسان العرب: ١/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨ (شعب)، و ٣/ ١٣٠ (جمد).

(٤) الأزمنة والأنواء: ١٥٧، ولسان العرب: ١/ ٥٠٠، وتاج العروس: ٣/ ١٤٠ (شعب).

حتى يطلُعَ منزلُ «الشَرَطَيْنِ»، وطلوعُهُ في السادس عشر من نيسان (أبريل)، فذلك أوَّلُ تَفَرُّقِهم عن البوادي، ورُجُوعِهم إلى مَواطِنِهم، ومِيَاهِهم في مَحاضِرهم، ثم يَتْبَعُ بعضُهم بعضاً في الرجوع، حتى يَطْلُعَ منزلُ «الهَقْعَةُ» في السابع من حزيران (يونيه)، فلا يبقى أحدٌ منهم في البادية، لأن الغُدْرانَ بالبوادي قَلَّتْ وخاسَتْ[1]. وفي ذلك يقول ساجِعُ العرب: إذا طَلَعَ الشَرَطانِ، استوى الزمان، وحُضِرتِ الأوْطانُ، وتهادَتِ الجيرانُ[2]. . . وهو كنايةٌ عن اعتدال الزمان، وانتهاءِ موسم التبدِّي، وشُروعِ البادِينَ في هذا الوقت بالعودة إلى مَحَاضِرهم ومِيَاهِهم، التي يُقِيمونَ عليها عادةً، ثم يأخذُ الجيرانُ منهم بالتَّهادِي، لكثرة النعَم والخير في موسم الربيع. وجاء في قولٍ آخَر: وحُضِرَتِ الأعْطانُ[3]. . . وهي مَبَارِكُ الإبِلِ حول الحِيَاضِ التي تُسْقَى منها في غير أوقات التبدِّي والنجعة، وإنما تُعْطِنُ العربُ الإبِلَ على الماء، حين تطلعُ «الثريَّا»، ويرجعُ الناسُ من المناجع إلى المحاضِر[4]، وطلوعُ «الثريَّا» يكون في نحو الثاني عشَرَ من أيَّار (مايو)، وهو مُؤْذِنٌ بإقْبال الحرِّ وشِدَّته[5]. وإذا أخذنا بما ذكره ابنُ منظور عن طلوع الثريَّا بالحجاز، في العَشْرِ الأوْسَطِ من أَيَّار[6]، فمن شأن ذلك التأكيدُ على أن شهر شَعْبانَ حُدَّ في الزمن الواقع بين طُلوع الشَّرَطَيْن وطُلوعِ الثريَّا، وأنه كان يُقَابِلُ شهرَ أيَّار، وقد كان ثابتاً في موقعه، لارتباطه بالزمن الذي ينتهي فيه موسمُ الربيع،

---

(١) الأزمنة والأنواء: ١٥٨.

(٢) المفصَّل: ٨/ ٤٢٩.

(٣) الأزمنة والأنواء: ١٥٧.

(٤) لسان العرب: ١٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧ (عطن).

(٥) عجائب المخلوقات: ٧٧ ـ ٧٨.

(٦) لسان العرب: ١٢/ ٥٧٠ (نجم).

ويأخذُ الناس فيه بالعودة عن النُجْعَةِ في البادية إلى الإقامة في المحاضِر، ولم يكن قطعاً شهراً للغزو والغارات.

* * *

⑥ - شَهْرُ رَمَضَان:

وهو الشهرُ التاسعُ من أوَّل السنة عند العرب، وهنالك إجْماع على أن وجه التسْمِيَة فيه قائمٌ على الرَّمَضِ والرَّمْضَاءِ، أي شِدَّة الحَرّ، عندما سُمِّيَ بذلك[1]. وأضاف المسعودي وجهاً آخَرَ للتسمية، فزعم أنه إسْمٌ من أسماء الله، ولا يجوز أن يُقالَ فيه إلا شهر رمضان[2]. ولكن ابنَ كثير خَطَّأَ من قال إنه اسمٌ من أسماءِ الله، وطلب أن لا يُلْتَفَتَ إليه، ولا يُعَرَّجَ عليه[3]، وكذلك فَعل الزبيديُّ[4]. وقولُهم: عندما سُمِّيَ بذلك، هَذَرٌ قُصِدَ به تَبريرُ فُقْدانِه معناهُ، بعدما صار دائراً في جميع الفصول! والأصلُ فيه أنه كان ثابتاً في موقعه من الأزمنة، لأنه كان موسماً للتحنُّثِ والعبادة في عصر الجاهلية... وقد ذكر البلاذريُّ[5]، أن قُرَيشاً كانت «إذا دخل رمضانُ، خرج من يُريدُ التَحنُّثَ منها إلى حِرَاءٍ، فيُقيمُ فيه شهراً، ويُطعِمُ من يأتيه من المساكين، حتى إذا رَأَوْا هلالَ شَوَّال، لم يَدْخُلِ الرجلُ على أهله، حتى

---

(١) صبح الأعشى: ٢/ ٤٠٢، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٩، وعجائب المخلوقات: ١١١، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٨، ٢٧٨.

(٢) مروج الذهب: ٢/ ١٨٩.

(٣) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥.

(٤) تاج العروس: ١٨/ ٣٦٣ (رمض).

(٥) البلاذري: أحمد بن يحيى. مؤرّخٌ، جغرافيٌّ، نسَّابة. كان يُجيد الفارسية، ونقل عنها كثيراً. بقي من مصنَّفاته التاريخية: كتابُ فتوح البلدان، وكتاب أنساب الأشراف. توفي سنة (٢٧٩ هـ = ٨٩٢ م).

يطوفَ بالبيتِ أسبوعاً»[1]، أي سبعَ مراتٍ، والتحنُّثُ: التعبُّدُ واعتزالُ الأصنامِ وعبادتِها، وهو موسمٌ لا بُدَّ أن يكون ثابتاً وقتئذٍ. يؤكدُ ذلك أن من معاني الرَّمَضِ، فضلاً عن الحَرِّ، الرُّجُوعَ من البادية إلى الحاضرة[2]، وشاهِدُهُ قولُ الشاعر:

إذا الجَـوْزاءُ أَرْدَفَـتِ الثـريَّـا ظَنَنْـتُ بـآلِ فـاطمـةَ الظُّنُـونـا

ومعناه أن «الجوزاء» تَرْدُفُ «الثريَّا» في اشتداد الحرِّ، أي تأتي بعدَها، وعند ذلك تجِفُّ المياهُ، فتَتَفَرَّقُ الناسُ في العودة إلى محاضِرهم، فتَغيبُ عنه محبوبتُه، فلا يَدري أين مضَى بها أهلُها، وهو كان الْتَقاها في موسم التربُّع، أيامَ تخرجُ القبائلُ من منازلها، وتجتمع في مَنَاجِع البادية[3].

والواقعُ أن «الجوزاء» تطلعُ في التاسع من حزيران (يونيه)، بُعَيْدَ طُلوع «الهَقْعَة»، وحينئذٍ تبدأُ حَمارَّةُ القَيْظِ، والتهابُ الحَرِّ. وفي ذلك يقول ساجعُ العـرب: «إذا طَلَعـتِ الهَقْعَـةُ، تَقَـوَّضَ النـاس للقُلْعَـةِ، ورَجَعُـوا عـن النُجعَة...»، أي أنهم يُقَوِّضُونَ خِيَامَهم في البادية، ليَرجعوا عن النُجْعَةِ إلى أوطانهم، فذلك الميقاتُ آخِرُ عهدهم بالبادية في تلك السنة[4]. وهذا مِصْداقُ قولهم: إن الرَّمَضَ هو الرجوعُ عن المبادي إلى المحاضِر، وهو في شهر رمضانَ قطعاً، ومعناهُ أن رمضان زمنُ قَيْظٍ، وأنه كان يُقَابِلُ شهرَ حَزيرانَ، وأن إسمه مأخوذٌ من المَعْنَيَيْنِ: شدَّةِ الحرِّ، وآخِرِ العهدِ بموسم التبدِّي لذلك العام.

* * *

---

(١) أنساب الأشراف: ١/ ١٠٥.

(٢) لسان العرب: ٧/ ١٦٠، وتاج العروس: ١٨/ ٣٦١، ٣٦٧ (رمض).

(٣) لسان العرب: ٩/ ١١٥ (ردف).

(٤) الأزمنة والأنواء: ١٦٥ ـ ١٦٦.

⑦ ـ شهرُ شَوَّال:

وهو الشهرُ العاشرُ من شهور العرب، وأوَّلُ أَشْهُرِ الحجِّ. وقولُه تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ... ﴾[1]، معناهُ: شَوَّالٌ، وذو القعدة، وعَشْرٌ من ذي الحجَّة، وذلك بإطلاق الجمع على شهريْن وبعضِ الثالث للتغليب، وهذا ما أَطْبَقَ عليه معظمُ الأئمَّة، بينما ذهب بعضُهم إلى أن معناهُ: شوَّالٌ، وذو القعدة، وذو الحجَّة بكماله[2]. وهنالك ثلاثةُ أقوالٍ في تسمية شوَّال.

الأول: يجعلُها من الشَوْلِ، أوالشَوَلان، وهو الرَّفعُ أو الارتفاعُ... يَعْني أن الإبِلَ كانت تَشُولُ فيه أذنابَها، أي ترفعُها علامةً على رغبتها في اللقاح. ولذلك كانت العربُ تكرهُ عقدَ الزواج في هذا الشهر، وتَتَشَاءَمُ به، حتى أَبْطَلَ النبيُّ عليه السلامُ تَشَاؤُمَهم. وهذا دليلٌ على أن الشهر كان ما يزالُ ثابتاً في زمنه، لم ينتقلْ في الفصول، حين صَنَعَ النبيُّ ذلك.

والثاني: يجعلُها من التَشْويل، وهو النقصُ والجفاف. وذلك أن ألْبَانَ الإبِلِ كانت تُشوِّلُ فيه، أي تَقِلُّ، وتَجِفُّ[3]، «وكذلك حالُ الإبل عند اشتدادِ الحرِّ، وانقطاع الرُّطْبِ»[4]، أيَ انقطاعِ العُشْبِ والكلأ لشِدَّةِ الحرِّ. وهو دليلٌ آخَرُ على ثبات الشهر في موقعه أيامَ الجاهلية.

والثالثُ: يجعلُ التسميةَ من الشَوْلِ أيضاً، بمعنى الرفع، ولكنْ ذهاباً

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٢) تفسير ابن كثير: ١/ ٤١٨، ولسان العرب: ٢/ ٢٢٧ (حجج).

(٣) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٨، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٩، وعجائب المخلوقات: ١١٢، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥.

(٤) لسان العرب: ١١/ ٣٧٧ (شول).

منه إلى أن الإِبِلَ كانت تَشُولُ بأذنابها، إذا حُمِّلتْ في هذا الشهر للرحيل إلى الحجِّ[1]. . . وهو قولٌ غيرُ دقيقٍ، لأنه، إذا صحَّ، أمْكَنَ وقوعُه متى حُمِّلَتِ الإبلُ في كل الشهور. . .

وإذا صرفنا النظَرَ عن اهتمامِ أهل الأخبار والمؤرِّخين بالإِبِلِ، وكأنها مَن سَمَّىٰ الشهرَ باسْمِهِ، وتَغَافُلِهم عن أصحابِها العربِ وفِكْرِهم، أمْكن أن نستخلِصَ من تلك الأقوال، ومن الرجوع إلى معاني مادَّة «شَوَلَ» في العربية، أن الزمن الذي كان يقعُ فيه شهرُ شوَّالٍ، زمنٌ تشتدُّ فيه الحرارةُ عادةً، وينقطع العشبُ والكلأُ، وتكونُ حالُ الإبل على تلك الصورة من حُبِّ اللقاح، وجفَافِ الألبان في الضُروع. . . ونحن نعلمُ أن هذا الزمنَ هو ابتداءُ ارتحال العرب إلى الحجاز، لِشُهُودِ مواسم الحجِّ الأكبر في مكة، وأسواقِ عكاظ ومجنَّةٍ وذي المجَاز، فهو زَمنٌ له آيَتانِ إذن، إحداهما: الارتفاعُ، أي ارتفاعُ الحرارة واشتدادُها، وهذا هو المعنى الرئيسُ الأوَّلُ لمادَّة «شول»، وأمّا ارتفاعُ الأشياءِ الأُخرى، كأذنابِ الإبل وغيرها، فهو مَعْنىً فَرْعيٌّ تَبَعيٌّ. والآيَةُ الأُخْرى: الارْتحالُ، وهو المعنى الرئيسُ الآخَرُ للكلمة. وكانت العربُ تقول في القوم إذا خَفُّوا ومَضَوْا: شالَتْ نَعَامَتُهم، أي ارتحلتْ جماعتُهم، وخَفُّوا مُسْرِعينَ[2]، والشَوْلُ هنا معناه الارتحالُ إلى مواسم الحجِّ، وشوَّال أوَّلُ أشْهُرِ الحجِّ. وإذا فتَّشْنا في أقوال العرب عن دليلٍ آخر، وجَدنا ساجِعَهم يقول: «إذا طلعَ الذِراعُ، حَسَرتِ الشمسُ القِنَاع، وأشْعَلَتْ في الأُفُقِ الشُعَاع، وتَرقْرق السَّرَابُ بكل قَاع»، والمعنى أن شِدَّةَ الحرِّ لم تَدَعْ غايةً في التَوَقُّدِ والذَكاءِ[3]. . . ويكون طلوعُ منزل «الذِراع» نحو الثالث من

---

(١) صبح الأعشى: ٢/ ٤٠٢.

(٢) لسان العرب: ١١/ ٣٧٦ (شول).

(٣) الأزمنة والأنواء: ١٦٨.

تمُّوز (يوليو)[1]، ويَتْبعُهُ طلوعُ «الشِعْرى العَبُور» في التاسع عَشَر منه، وعند ذلك يبلغُ الحرُّ مُنْتَهاهُ، وتأخذُ شِدَّتُه بالتراجُع[2]. . . ولعلَّ أطرفَ ما يُصوِّرُ شدَّةَ الحرِّ في شوَّال، قولُ الشاعر:

أأبا دُلَيْجَةَ، مَنْ لحَيٍّ مُفْرَدٍ صَقِعٍ من الأَعْداءِ في شوَّال؟

أي مَن لإنسانٍ يكادُ يموتُ برداً، خوفاً من الأعداءِ، رغم كونه في شَّوالِ شهرِ الحرِّ! والصَّقعُ مَنْ أصابه الصقيعُ، أي الجليد[3].

وعلى ذلك يكون وجهُ التسمية في شوَّال قائماً على مَعْنَيَيْنِ من معاني الكلمة: هما: الشَوْلُ بمعنى الارتفاع أي اشتداد الحرّ، والشَوْلُ بمعنى الارتحال في سرعة. ويكون موقعُ هذا الشهر في تقديرنا موقعَ شهر تموز (يوليو) من السنة الشمسيَّة.

* * *

(٨) ـ شهرُ ذي القَعْدَة:

وهو الشهرُ الحادي عشر من أول السنة، والثاني من أشهُرِ الحجِّ. وأكثَرُ المفسِّرين والأخباريين على أنه سُمِّي بذلك لقُعودِ العرب فيه عن القتال، لأنه شهرٌ محرَّم[4]. . . وفي قولٍ آخَر: لِقُعودِهم فيه عن الأسْفارِ والغَزْوِ وطلبِ الكلأِ والميرة[5].

---

(١) عجائب المخلوقات: ٧٩.
(٢) الأزمنة والأنواء: ١٦٩ ـ ١٧٠.
(٣) لسان العرب: ٨/ ٢٠١ (صقع).
(٤) صبح الأعشى: ٢/ ٤٠٢، وعجائب المخلوقات: ١١٢، وتفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٩.
(٥) لسان العرب: ٣/ ٣٥٧، وتاج العروس: ٩/ ٤٦ (قعد)، والأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٩.

ولا يبدو لي هذا التعليلُ في القَوْلَيْن كافياً أو مُقْنِعاً، فقعودُهم عن القتال، إن كان قتالٌ، كقُعودهم في سائر الأشهُرِ المحرَّمةِ على السواء، فما بالُ هذا الشهرِ سُمِّي بذلك دون غيره منها؟ . . . وقُعودُهم عن الأسْفارِ وطلبِ الكلأ والميرةِ قولٌ غيرُ صحيح، ففي هذا الشهر يقومُ موسمُ سوقِ عكاظ، أكبرِ أسواقِ العرب، وأعظم منتدياتهم الاجتماعية، فكانوا يرتحلون إليه جماعاتٍ، من مختلف بلاد العرب، للمتاجرة والامتيار، ولقضاءِ حاجاتٍ شتَّى، أو ليكون لهم منه محطةٌ في طريقهم إلى كعبةِ مكَّة للقيام بمناسِك الحجِّ . . . وإذا كان المرادُ بقُعودهم عن الأسفار وطلبِ الكلأ، قُعودَهم عن الارتحال إلى البوادي لانتجاع مَواضِع الكلأ، فهو غير صحيح أيضاً، لأن التبدِّي في موسم الخريف الآتي يبدءُ أواسطَ هذا الشهر!

ويُقال إن مادَّة «قَعَد» لم تَرِدْ في كلِّ اللغات الساميَّة، ولكنها جاءت في السريانيَّة بمعنى «الرُّكُوع وثَنْي الرُّكَب»[1]، وهو معنىً يجعلُ لها صبغةً دينيَّةً . . . أما في العربية فمعناها القُعودُ من قيام، والقعْدَةُ: المَرَّةُ من القُعودِ، والقِعْدَةُ: مقدارُ ما يأخذُهُ القاعِدُ من المكان لقُعودِهِ، ويُقال: رجلٌ قاعِدٌ عن الغزوِ، إذا كان لا يمضي إلى القتال، ويقال لمَواضِع قُعودِ الناسِ في الأسواق: المقَاعِدُ[2] . . . وبالجمع ما بينَ العربية والسريانية يتبيَّنُ لنا أن شهر ذي القعدة إنما سُمِّي بذلك لأنه شهرٌ للنُسْكِ والعبادة، يقعدون فيه عن القتال، وتقعدُ طوائفُ كثيرةٌ منهم في الأسواق، تأخذُ مقاعِدها منها أثناء انعقاد مواسمها في هذا الشهر، كسوق عكاظ، وسوق مجنَّة، وسوق الرابية بحضرموت.

---

(١) أسماء الأشهُر في العربية: ٧٦.

(٢) لسان العرب: ٣/ ٣٥٧، وتاج العروس: ٩/ ٤٤ ـ ٤٦، ٦٠ (قعد).

ويغلبُ أن يكون شهرُ آبٍ (أغسطس) الظرفَ الطبيعيَّ لموقع شهر ذي القعدة في الأصل، ولكنه في تطوُّرٍ لاحقٍ، وبعدما جرى تثبيتُ شهور السريانيين في سنة الشمس وأزمنتها، صار يتقدَّمُ أحياناً على شهر آب، ويأتي غالباً بين شهري تمُّوز (يوليو)، وآب (أغسطس). . . ويُلاحظ هنا أمران:

الأول: ما كان لشهر آب من الصبغة الدينية عند الأقوام القديمة، وهو ما سنتحدث عنه في كلامنا على شهر ذي الحجَّة.

والثاني: أن نجم «سُهَيْلٍ» المشهور يَطْلُعُ نحو الرابع عشر من شهر آب[1]، أي في العَشْر الأخير من ذي القعدة، وحينئذٍ يبدءُ عند العرب موسمُ التربُّعِ في المناجِع والخروجِ إلى البادية، أو قصد كعبة مكةَ لأداءِ فريضَةِ الحجِّ في شهر ذي الحجة.

* * *

⑨ ـ شهر ذي الحجَّة:

وهو الشهرُ الثاني عشر والأخير من شهور العرب، سُمِّيَ بذلك لإيقاعِهِمُ الحجَّ الأكبرَ إلى مكة فيه، وعلى هذا كلُّ المؤرِّخينَ والأخباريين[2]. وكان مرَّ بنا أن عرب الجنوب كانوا يُسَمُّونَه: ذو حجتن، أي ذو الحجَّة، وذلك لقيامهم بأداءِ فريضة الحجِّ فيه إلى مكة. أمَّا قولُ جواد علي بأن مكة لم تكن مَحجَّةَ أهلِ اليمن[3]، فقولٌ فيه نظرٌ! ويمكنُ تَفْنيدُه من جانبَيْن،

---

(١) الأنواء: ٩٦.

(٢) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٥، ومروج الذهب: ٢/ ١٨٩، والأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٨، وصبحُ الأعشى: ٢/ ٤٠٢، وعجائب المخلوقات: ١١٢، والمفصَّل: ٨/ ٤٦١، وأسماء الأشهر: ٧٦ ـ ٧٧.

(٣) المفصَّل: ٨/ ٤٧٨، ٤٧٩.

أوّلُهما: إذا لم يكن عربُ الجنوب يحجُّون إلى كعبة مكة، فما الذي بدا لأبْرَهَةَ حتى بنَىٰ معبدَ القُلَّيْسِ بصَنعاءَ، وفي نيَّتِهِ أن يصرفَ جميعَ العرب للتعبُّد فيه، والحجِّ إليه، لا إلى مكة، فلمَّا أخْفَق في ذلك، قام بحملته المعروفة يريدُ هدمَ الكعبة؟ **وثانيهما**: ما معنى تواتُرِ الأخبار عن كسوة مُلوك اليمن بناءَ الكعبة في كثير من السنين؟ هذا، مع علمنا بأن كعبة نجرانَ كانت محجَّةً لأهل اليمن، ومثلها بيتُ رِئَام بصنعاء، ولكن كعبة مكة كانت محجَّةً لكل العرب، وشهر ذي الحجة، أو ذو حجتن، إنما كان لأداء فريضة الحجِّ إليها.

وفي تقديرنا أن هذا الشهر كان يُوافق شهرَ أيلول (سپتمبر) في التقويم السرياني والرومي، ثم صار في تطوُّرٍ لاحقٍ يقع بعضُه في شهر آب (أغسطس)، وبقيَّتُه في شهر أيلول. ويُؤيِّدُ هذا التقديرَ أن «شهر آب كان في نطاق بعض الديانات ظرفاً لإيقاع طائفةٍ من الشعائر. ولليهود فيه، حسب محلِّهِ من سنتهم، ممارسةُ صيامٍ إحياءً لتذكارات، وللمسيحيين فيه، حسب محلِّه من السنة الشمسيَّة، ثلاثةُ أعياد: عيدُ التجلِّي، وعيدُ العذراء، وعيدُ شهادة يوحنا المعمدان»[1]. . . وللعرب في ذي الحجة الحجُّ إلى بيت الله الحرام بمكة، ويبدو أنهم كانوا يحرصون على أن يظلَّ موعدُ حجِّهم موافقاً موعدَ نُضْج غلاَّتِهم، والمعروفُ أن «آب» جَذْرٌ بابليٌّ معناهُ الغَلَّةُ والثمرُ الناضج، ولذلك كانوا، كلما تقدَّمتْ سنةُ القمر على سنة الشمس، يطلبون من فقهائهم تأخيرها ليظلَّ موقعُ ذي الحجَّة ثابتاً بين شهريْ آب وأيلول، وليظلَّ موعدُ الحجِّ موافقاً موسمَ نضج الغَلاَّت. . .

وهنالك نصٌّ آخَرُ يؤيِّدُ هذا المذهبَ أيضاً في التقدير، وقد نُقِل عن

---

(١) معجم العلايلي: ١٧ (القسم الأول من المجلد الأول).

مُؤرِّخ روماني[١]، عاش في القرن السادس الميلادي، ذكر فيه أن عَربَ العراق كانوا يجعلون في السنة شَهريْن حَرَماً لآلهتِهم، لا يَغْزون فيهما، ولا يُقاتِلُ بعضُهم بعضاً، يقعان في تَمُّوز وآب (يوليو وأغسطس)... وعَدَّ جواد علي هذا النصَّ إشارةً قيِّمةً إلى وجود الأشهر الحرُم عند عرب الشمال، ودليلاً واضحاً على أنها كانت ثابتةً لا تدور، فلا يقعُ حَجُّهم مرَّةً في الشتاء، ومرَّةً في الصيف، تارةً في الربيع، وتارةً في الخريف، فحجُّهم ثابتٌ، وأشهُرهم ثابتة[٢].

وإذا نظرنا في هذا النصّ كرَّةً أُخرى وجدنا أن شَهْريْ تمُّوزٍ وآبَ ربما كانا يوافقان وقتئذٍ شهري ذي القعدة وذي الحجَّة المحرَّمَيْن أيضاً عند عرب الحجاز، وذلك حينما «كان شهرُ آب الشهرَ الثاني عشر عند السريانيين»[٣]، قبل أن يُنقل رأسُ السنة الشمسيَّة إلى تشرين الأول (أكتوبر)، وكان الشهرَ السادسَ في السنة لمّا كان آذارُ (مارس) رأسَ السنة[٤]. وبينما صارت شهور العرب في العراق والشام ثابتةً في سنة الشمس، ظلَّت شهورُ العرب في

---

(١) پروكوپيوس ـ PROCOPIUS: أمين سرِّ القائد بليزاريوس أعظمِ قادة جستنيانوس. له كتابٌ في أخبار العرب، وآخَرُ في تاريخ عصره.

(٢) المفصَّل: ٨/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦.

(٣) معجم العلايلي: ١٧ (حرف الألف).

(٤) كان شهرُ رجَبٍ في زمانٍ مُتقدّم يُقابل شهرَ آذار في التقويم السرياني، وكان كلاهما رأسَ السنة: الأولُ عند العرب، والثاني عند أهل الشام والعراق وكثيرٍ من الأمم الأخرى. ثم صار شهرُ رجَبٍ بعدئذٍ يُقابل شهر نَيْسانَ لمَّا نُقل أولُ السنة إلى هذا الشهر. وكذلك كان شهرا ذي القعدة وذي الحجة يُقابلان شهريْ تموز وآب، وبانتقال أول السنة إلى نيسان، صارا بعدئذٍ يُقابلان شهريْ آب وأيلول. ومن هنا كانت ملاحظةُ المؤرِّخ الروماني عن تحريم عرب الشمال شهريْ تموز وآب، في مُقابلة ذي القعدة وذي الحجَّة عند عرب الوسط...

الحجاز قمريَّةً، يجري تأخِيرُها بالكبس كلَّما تقدَّمتْ، ليظلَّ موسمُ الحجِّ ثابتاً في موعده من أزمنة الشمس.

وإذا كان القيامُ بشعائر الحجِّ والتقرُّب إلى الله وجْهَ التسمية لهذا الشهر بذي الحجة، فلا شك في أنها تسميةٌ قديمة، لأن الحجَّ في العرب قديم، يعودُ العهدُ به إلى أيّام النبيّ إبراهيم عليه السلام. والحجُّ في الأصل كلمةٌ سامِيَّةٌ مُشتَركة، كانت تفيدُ في الأصل معنى الرقص، ثم معنَى الطَّواف، ثم معنَى العيد... أمَّا الحجُّ بمعنى القَصْد، وزيارةِ الأماكن المقدَّسة، فتَطوُّرٌ ثانويٌّ في الدلالة. ومن المعلوم أن الرقص كان طَقْساً، تُمارسه الشعوبُ القديمةُ، في المواسم والأعياد الدينية، ولم يَشِذَّ العربُ عن سائر الشعوب، بل إن الأخبار القليلة التي وردت عن الجاهلية تشيرُ إلى أنهم كانوا يرقصون في أعيادهم[١].



وأخيراً، وبعد عَرْضِ أسماء شهور العرب، وتقليبِ معانيها، والاستعانةِ بالمأثُورات لبيانِ حقيقةِ العِلَّةِ والدلاَلةِ في تسْميةِ كلِّ شهر منها، بات من الجَلِيِّ أن أهل الحجاز كانوا يتبعون تقويماً شمسيّاً قمرياً، وأن شهورهم كانت في الأصل ثابتةً، لا تدور في الأزمنة، أي في الفصول، وإلا فلم يكن هنالك معنىً لتَسْمِيتها بأسماءٍ لها كلُّ تلك الدِقَّةِ في الدلالة على حالات الطبيعة والاجتماع، والحرِّ والبردِ، والمواسم... ولا يُمكنُ لعاقلٍ أن يقبلَ بما زعمه أهلُ الأخبار عن ورود تلك الأسماءِ اتفاقاً ومُصَادفةً، من غير رَوِيَّةٍ أو علمٍ أو تحقيق. صحيحٌ أن العرب كانوا، كسائر الأمم،

---

(١) أسماء الأشهر في العربية: ٧٧.

يعتمدون الأَهِلَّةَ لافتتاح شهورهم، ومُتَابعة شؤونهم اليوميَّة، ولكنهم كانوا أيضاً مِثْلَهم يعملون على تثبيت شُهورهم في الأزمنة، كي تظلَّ معانيها مُتَوافقةً مع مواسم زراعتهم، وتجارتهم، وعباداتهم، وحَجِّهم، وأسفارهم. وسنجدُ في القسم التالي بحثاً عن قسمة الفصول الطبيعية عند العرب، يؤيدُ ما توصلنا إليه في موضوع الشهور.

* * *

جدول أسماء الشهور
كما كانت عليه عند الأقوام القديمة
حينما نُقل رأسُ السنة من نيسانَ (أبريل) أو رجَبٍ إلى تشرين (أكتوبر) أو صَفَر

البابليّة	السريانيّة	الآرَاميّة ـ التدمريّة	العبريّة	العربية الشمالية	شهور العرب
تشرينو، تشرينُم	تشري قدم	تشري	تشري، تسري	تشرين الأول	صَفَر الأول المحرَّم
شمانو[1]	تشري أَحْرَيْ	كَـنُون	مرحشوان[2]	تشرين الثاني	صفَر الثاني
كسْلُو	كنون قدم	كسلول	كسلو	كانون الأول	ربيع الأول
طِبْتُ، تُمْطِرو	كنون أَحْرَيْ	طِبتُ	تبتُ	كانون الثاني	ربيع الآخِر
شَبَطُ، شباطُو	سباط، شباط	شبط	شباط، شبات	شباط[3]	جمادى الأولى
أدارو	أدر	أدر	أدر	آذار	جمادى الآخرة
نيسانو	نيسان	نيسن	نيسَن، أبيب	نَيْسَان	رجب
إيَارُو[4]	إِيِّر	إيَر	إيَارا	أيَّار	شعبان
سِيوانُو	حزيرن	سِيوَن	سِيوَن	حزيران	رمضان
تَمُّوزو	تمُّوزُ	قنين	تموز	تموز	شوَّال
آبُو	آب	أبّ	أبّ	آب	ذو القعدة
أَلُولو	أيلول	أَلُول	أَلُول	أيلول	ذو الحجَّة

(١) شَمَانُو: أي ثَمانٍ، وكان الشهرَ الثامنَ ابتداءً من نيسان.

(٢) مرحشوان: أصل الكلمة «وَرْح شَمن» أي شهر ثمان، ثم انقلبت في النطق إلى مرحشوان.

(٣) شباط: معناها في الأكادية «وَبَاءٌ»، وكذلك في الآشورية، وسَبَاط في العربية تعني الحمى والوباء، وبذلك سُمِّي الشهر. وقد أثبتت الكشوفُ الأثرية أن اسمَ هذا الشهر كان معروفاً في القرن التاسع ق. م.

(٤) الإيرُ والإيَارُ: الريحُ الحارَّةُ، من الأُوَار، وهي كذلك في اللغات السامية، وفي شعبان الذي يُقابل أيَّار، تطلُعُ الثريَّا ويشتدُّ الحرُّ. وأيَّارُ الشهرُ الثامنُ في السنة السريانية، وكذلك شعبانُ في العربية.

جدول بمواقع شهور العرب من شهور السريانيين والروم، بعدما جرى تثبيتُها في الفصول الأربعة لِسَنةِ الشمس، وذلك على أساس أن الأوَّلَ من المحرَّم والأوَّلَ من تشرين الأول كليهما يقع في أول فصل الخريف، وعلى فرض أن هذا ما كانت عليه هَيْأَةُ الزمان سنة (١٠ هـ = ٦٣٢ م).

الشهر العربي	موقعه من شهور الشمس مُقدَّراً على التقريب	عدد أيامه
صفر الأول (المحرَّم)	من ١ تشرين الأول إلى ٣٠ تشرين الأول	٣٠
صفر الآخِر	من ٣١ تشرين الأول إلى ٢٨ تشرين الثاني	٢٩
ربيع الأول	من ٢٩ تشرين الثاني إلى ٢٨ كانون الأول	٣٠
ربيع الآخِر	من ٢٩ كانون الأول إلى ٢٦ كانون الثاني	٢٩
جُمادَى الأولى	من ٢٧ كانون الثاني إلى ٢٥ شباط	٣٠
جُمادَى الآخِرة	من ٢٦ شباط إلى ٢٦ آذار	٢٩
رجب	من ٢٧ آذار إلى ٢٥ نيسَان	٣٠
شَعْبان	من ٢٦ نيسان إلى ٢٤ أيَّار	٢٩
رمضَان	من ٢٥ أيَّار إلى ٢٣ حزيران	٣٠
شوَّال	من ٢٤ حزيران إلى ٢٢ تموز	٢٩
ذو القعدة	من ٢٣ تموز إلى ٢١ آب	٣٠
ذو الحجَّة	من ٢٢ آب إلى ١٩ أيلول	٢٩
الأيام التي تتقدَّم بها سنةُ القمر على سنة الشمس، وهي ما يسمى بأيام النسيء.	من ٢٠ أيلول إلى ٣٠ أيلول	١١ يوماً

المطلب الثاني ـ مذاهب العرب في قِسْمةِ الفُصول والأزمنة:

لعلَّهُ من الواضح، أن العربَ أقامتْ عِلْمها بطبائع الأَزْمِنَة، وانفصال الفُصول، على ما كان يَصْحَبُ، أو يُعْقِبُ مَطالِعَ النجوم، ومسَاقِطها، من التقلُّبات الجَوِّيَّة، كالأمطار، والرياح، والحَرِّ والبرد. وجعلتْ بين ذلك كله علائقَ زَمَنيَّةً، تعرفُ بها الأوقات وتَتابُعَها، والفُصولَ وتَواليها. . .

أمَّا تَعْيينُ يومٍ مَخْصوصٍ لدُخولِ كلِّ فصلٍ، فأمرٌ ربما كان من صُنْع أهلِ الرصْد والحساب، لأن العرب كانوا يعرفون مواقيتَ انفصالِ الفصول، بمراقبتهم حركةَ النجوم، ولا سيما منها منازل القمر، فكلما طلع نجمٌ، سقَطَ نجمٌ، وأعْقَبَ ذلك نَوْءٌ مُدَّتُه معلومةٌ منهم، وصِفَتُه معروفةٌ عندهم، وكان فيهم خُبَراءُ بالنجوم والأنواء وتَقلُّباتِ الطبيعة، ذكر ابنُ كناسة منهم: بني مارية من قبيلة كلب، وبني مرَّة بن همام من شيْبان[1]، وغيرهم، يَتوارثُون العلمَ بينهم. وعلى ذلك، يجبُ أن نُقرِّر ابتداءً أنَّ العرب، لمَّا قَسَمَتْ سنَتَها إلى فُصولٍ، وأزْمنةٍ طبيعيَّةٍ، جعلت ذلك بناءً على ما عرفتْه أوطانُها من هُطول الأمطار، وهُبوب الرياح، و «إقبالِ الحَرِّ والبرْدِ، وإدْبارِهما، وطلوع النبات واكْتِهاله[2]، وهَيْجِ الكلأ[3]، ويُبْسِهِ»[4]. كما جعلت أوقاتَهُ محدودةً بمَطَالعِ النجوم ومسَاقِطِها[5]، على ما بين البُلدان من تَفاوتٍ يَسيرٍ في أيام رؤيتها، فربما طلع النجمُ ببلدٍ في وقتٍ، وطلع ببلدٍ آخَر في وقتٍ آخَر، إما

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٩٩، والمفصَّل: ٨/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٢) اكْتَهَل: النباتُ، تمَّ طولُه ونماؤه.

(٣) الهَيْجُ: معناه هنا الاصفرارُ والجفاف.

(٤) الأنواء: ١٠٤، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٤.

(٥) الأزمنة والأنواء: ٩٨.

قبله، وإما بعده بأيام[1].

وذهبوا كذلك في عَدد الفُصول، وترتيبها، وتحديد أوقاتها، وفي تَسْميتها، مذهباً مختلفاً عن مذاهب أهل الحساب والرَّصْدِ... فمِنْهم مَن جعل السنة سِتةَ أزمنة، ومنهم من جعلها أربعةَ أزمنةٍ، ولعلها في حقيقة الأمر زَمَنانِ بارِزَانِ لا أكثر: شتاءٌ وصيف، مع قِصَر الأول وطُولِ الثاني...

١ ـ فأما من جعلها سِتةً، فإنه قسَم السنةَ نصفين: شتاءَ وصَيْفاً، وبدأ بالشتاء فجعله أوَّلَ السنة، لأن الله قدَّمهُ في الذِكْر على الصيف، ولأنه زَمَنُ الأمطار التي يخرجُ بها النباتُ، وتحملُ الأشجارُ. ثم قسَمَ الشتاء على ثلاثةٍ، والصيفَ على ثلاثةٍ، فصارت السنةُ كلُّها ستةَ أزمنةٍ، سُمِّي كلُّ زمنٍ منها باسْمٍ يتَّفقُ وطبيعةَ ما يكونُ فيه، وقُدِّرَ له من السنة شهرانِ، ومن منازل القمر أربعةٌ وثُلُثانِ[2]، فأمَّا أزمنة الشتاء الثلاثةِ فهي: الوَسْميُّ، ثم الشتاءُ، ثم الربيع، وكلُّها شتاءٌ، وأمَّا أزمنة الصيف الثلاثةِ فهي: الصَّيِّفُ، ثم الحميمُ، ثم الخريفُ، وكلُّها صَيْفٌ، إلا أن بعضهم يقول في أزمنة الشتاء: الوَسْميُّ، ثم الشَّتويُّ، ثم الدَّفَئيُّ، ولا يذكر الربيع[3]... وأظنه لم يذكرْهُ، لأن الدَّفَئيَّ نُسِبَ إلى الدَّفَأ، وهو سُخونةُ الجوِّ، تأتي بعد انصراف البرد، في إقْبال الربيع، وهو بهذا المعنى زمنٌ يَقْدمُ بين يَدَيْ الربيع، وكأنه جزءٌ منه، ويأتي بمعناه أيضاً الدَّثَئيُّ[4]. ويؤكِدُ ما ذهبنا إليه أن كلمة «دثأ» في السَّبَئِيَّةِ

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٠١.

(٢) صبح الأعشى: ٢/ ٤٤٣، والأزمنة والأنواء: ٩٨ ـ ٩٩، ولسان العرب: ٨/ ١٠٣ (ربع)، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٥.

(٣) الأزمنة والأنواء: ٩٦ ـ ١٠٠، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٣ ـ ١٦٥، و ١/ ١٩٨ ـ ١٩٩، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٤٣، ولسان العرب: ١٤/ ٤٢١ (شتا)، و ٩/ ٦٣ (خرف).

(٤) تاج العروس: ١/ ٢٢٧، ولسان العرب: ١/ ٧٦، ٧٧ (دفأ)، و ١/ ٧١ (دثأ).

والحِمْيرية، معناها الربيع، أو مَطَرُ الربيع، وشهرُ «ذو دَثَا» هو شهرُ الربيع[1]. أمَّا الوسْمِيُّ فسُمِّيَ بذلك لأنه أولُ المطرِ، ينزل في أول السنة، فيَسِمُ الأرضَ بالنبات[2]. والشتويُّ نُسِب إلى الشتاء[3]، والصيِّفُ نُسبَ إلى الصيف، ويأتي عادةً بعد انصراف الربيع[4]. والحميمُ: القَيْظُ، وهو في الأصل ماءٌ شديدُ الحرارة[5]، سُمِّي به المطرُ يأتي في القيظ بعد اشتداد الحرِّ[6]..

وإذا أردنا أن نقول شيئاً في هذه القسمة، فلا بُدَّ أن نُشير أولاً إلى أن تقديم العربِ الشتاءَ على الصيف، لا يعني تقديمَ البردِ على الحرِّ، وإنما تقديمَ المطَرِ والماءِ على الجفَافِ والقَحْطِ. وعلى ذلك كان أَحَقَّ أن يُبْتَدَءَ فيها بالخريف، لأنه، كما أكَّدَ الأصمعيُّ، أولُ ماءِ المطر في إقبال الشتاء[7]، ولأن نَوْءَ الوسميِّ، كما ذكر ابنُ كُنَاسة، أولُ أنواءِ الخريف[8]، والعربُ تُسمِّي الخريفَ ربيعاً لوقوع أوَّلِ المطر فيه[9]. وهكذا يكون أوَّلَ أزمنة الشتاء الثلاثة: الخريفُ، أو الوسميُّ وهو ربيع الماء والعُشْبِ، وأوّلَ أزمنة الصيف الثلاثة: الربيعُ، وهو ربيعُ الكمأة والكلأ والنبات، ويُفهم مما ذكره الزَّبيديُّ أنَّ الصيفَ إن لم يكنِ القيظَ نفسَهُ، فهو زمنٌ يأتي بعد الربيع

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٤٤، ٤٤٩.

(٢) الأزمنة والأنواء: ١٧٩، وصبح الأعشى: ٢/ ١٩٢.

(٣) لسان العرب: ١٤/ ٤٢١ (شتا).

(٤) تاج العروس: ٢٤/ ٤٣ (صيف).

(٥) فقه اللغة: ٢٨٦.

(٦) لسان العرب: ١٢/ ١٥٥ (حمم) ومحيط المحيط: ١٩٧.

(٧) فقه اللغة: ٢٨٣، وصبح الأعشى: ٢/ ١٩٢، ولسان العرب: ٩/ ٦٣ (خرف).

(٨) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٠٠.

(٩) لسان العرب: ٨/ ١٠٣ (ربع)، و ١٢/ ٦٣٦ (وسم).

وقبلالقيظ(١)، أي قبل الحميم، وهذا يتفق مع كَوْنِ أوَّلِ أزمنة الشتاء، وأوَّلِ أزمنة الصيفِ، كلَيْهما ربيعاً، كان للعرب فيه موسمٌ كبيرٌ للتبدِّي، والتَّربُّع، وانْتِجَاعِ مَسَاقِطِ الغَيْث، ومَواضِع الكلأ والكمأة والنبات... على أن هذا المذهبَ في قِسْمة السنة إلى ستة فصول، لم يكن، فيما ذكر المرزوقيُّ، مذهباً عامّاً في العرب جميعاً، وإنما كان مذهبَ أهلِ الحجَاز فقط(٢). وربما لم يكن كلُّ أهل الحجاز كذلك، فقد كان من أقوالهم: أَغْبَطُ الناسِ عَيْشاً مَن كان يَتَربَّعُ جُدَّة، ويَتَقَيَّظُ الطائفَ، ويَشْتُو بمكة(٣)... ذكرَ التربُّعَ، والتقيُّظَ، والشَّتْوَ، وكأنه أراد أزمنةً ثلاثةً، وإنما أراد في الحقيقة أربعةً، فالتربُّعُ كما أوضحنا موسمٌ يقعُ في زَمَنَيْنِ: الخريف، وفيه الربيعُ الأوَّلُ، والصيف، وفيه الربيعُ الثاني، ويبدو أنهم كانوا ينتجعون فيهما جُدَّة، وكانت يومئذٍ باديةً، تمتدُّ من البحر الأحمر غرباً، إلى ذات عِرْقٍ ووادي نخْلة شرقاً، تسكنها أحياءٌ من قُضَاعَة، وترعى فيها أنعامها(٤).



٢ ـ وأما مَن جعلَ السنةَ من العرب أربعةَ أزمنةٍ، فإنه بدأ فقسَمها أيضاً نصفين: شتاءً وصَيْفاً، وقَدَّم الشتاءَ على الصيف، وجَعل الفاصِلَ بينهما نجْمَ «الصَّرْفَة»، وهو من منازل القمر، فإذا طلَعَ مع الفجر فذلك فصلُ الخريفِ وأوَّلُ الشتاء، وإذا غاب مع الفجر فذلك فصلُ الربيع وأوَّلُ الصيف، ويكون

---

(١) تاج العروس: ٢٤/ ٤٢ (صيف).
(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٥.
(٣) معجم البلدان: ٤/ ١٢. و (تَقَيَّظَ الطائفَ: أي أقام بها زَمنَ القيظ، والقيظُ: شدة الحرارة).
(٤) المرجع نفسه: ٢/ ١١٥.

بين طُلوعِهِ نحو السابع من شهر أيلول (سبتمبر)، وغُروبِهِ نحو السابع من شهر آذار (مارس) ستةُ أشهُرٍ كاملة، هي نصفُ السنة. وكانت العربُ تقولُ: الصَّرْفَةُ نابُ الدَّهر[1]، لأنها تفترُّ عن فَصْلِ الزَّمانيْن: البردِ والحَرِّ، وإنما سُمِّيَ هذا النجمُ بالصَّرْفَةِ لانْصرافِ الحرِّ عند طُلوعهِ، وانْصرافِ البَرْدِ عند سُقوطه.

ثم قسَمُوا الشتاءَ نِصفَيْنِ، والصيفَ نصفَيْنِ، فصارت السنةُ كلُّها عندهم أربعةَ أزْمِنَةٍ، حِصَّةُ كلِّ زمنٍ منها ثلاثةُ شهور، وذلك عَددُ الفُصول الطبيعيَّة عند مُعْظَم الأُمَم. ولكنَّ العربَ فارقَتْهم في أسمائها، وتحديد أيامِ دُخولها، وذهبت في ترتيبها، كما ذهب السِرْيانِيُّونَ، إلى الابتداءِ بفصل الخريف، وسَمَّتْهُ الربيعَ الأوَّلَ، لأنه موسمُ النَدىٰ والمطر، وجعلت دُخولَه لثلاثة أيام تمضي من أيلول (سبتمبر). ويجب أن لا نَتوقَّفَ كثيراً عند تسميتهم الخريفَ ربيعاً، لأنهم يُسَمُّون المطرَ والطلَّ والنَدىٰ والزهر والعشبَ والكلأَ والكمأةَ كلَّها ربيعاً، وفي الخريف أيضاً يَخْتَرِفُون ما نَضَج وأدرك من الثمار.

ثم يأتي بعد الخريف فصلُ الشتاء، وجعلوا دخولَهُ لثلاثة أيام تمضي من كانون الأول (ديسمبر)، ثم فصلُ الصيف، وهو الذي يُسمِّيه الناسُ فصلَ الربيع، ويُسمِّيه العربُ الربيع الثاني، وفيه يبلُغُ النباتُ مُنْتَهاهُ، وتأتي فيه الكمأةُ والكلأُ والنَوْرُ، ودخولُه لخمسةِ أيام تخلو من شهر آذار (مارس). ثم فصلُ القَيْظِ، وهو صميمُ الصيف، ودخولُه لأربعة أيام تمضي من شهر

---

(١) لسان العرب: ٩/١٨٩ (صرف)، وصبح الأعشى: ٢/١٧٧، والأزمنة والأمكنة: ١/١٦٧، ١٧٠، ١٩١، ٢٠٢ ـ ٢٠٣، والأزمنة والأنواء: ١٥٠، ١٧٧، وعجائب المخلوقات: ٨٠، والأنواء: ملحق منازل القمر. ..

حزيران (يونيو)[١].

ويبدو أن هذا التقسيم كان مذهبَ العربِ في الشمال، وقد حقَّق ابنُ الأجدابيّ في هذا الأمر، وأكّدَ على أن الأشْبه بمذهب العرب في وسط الجزيرة هو الابتداءُ في القِسْمة من لَدُن سقوط منزل «الفَرْغ الثاني أو المؤخَّر» في أفق المغرب نحو العشرين من شهر أيلول، وذلك يكون أوَّلَ السنةِ، ودُخُولَ فَصْلِ الخريف[٢].

وكان العربُ في جنوب شبه الجزيرة، كالعرب في وَسَطها وشمالها، يَقسِمُون السنةَ أيضاً إلى أربعة أزْمنةٍ، بدليل ما جاء في تُراثهم من أسماء الفُصول. وكانوا يبتدئون بفصل الخريف، وهو عندهم: «خَرفُن»، أي الخريف، ثم فَصل الشتاء، ويُسَمُّونه «ضَرْبُن»، ومن معاني الضرب والضريب في العربية: المطرُ والصقيعُ والبردُ الشديدُ والريحُ[٣]... ثم فصل الربيع، ويُسمُّونه «دَثَأ»، ثم فصلُ القَيْظ، ويُسمَّى «قَيْظُن»[٤].

غير أن الفصولَ الأربعةَ هناك تَتَقدَّمُ أزْمانُها الأزمانَ المعهودةَ للفصول في التوقيت الشمسي، فالخريفُ هو الشتاءُ في الجنوب، والشتاءُ هو الربيع. والربيع هو الصيفُ، والصيف هو الخريف[٥].

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٤، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٤ ـ ١٧٥، ٢٠٢ ـ ٢٠٣، ومروج الذهب: ٢/ ١٩٢، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣، والأزمنة والأنواء: ٩٦ ـ ٩٧، ولسان العرب: ٨/ ١٠٣ (ربع)، و ٩/ ٢٠٢ (صيف)، و ٧/ ٤٥٦ (قيظ)، و ١٤/ ٤٢١ (شتا)، و ٩/ ٦٣ (خرف).

(٢) الأزمنة والأنواء: ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) لسان العرب: ١/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧، وتاج العروس: ٣/ ٢٤٧، ٢٥٠ (ضرب).

(٤) المفصَّل: ٨/ ٤٤٣.

(٥) محمد بن أحمد الشاطري ـ أدوار التاريخ الحضرمي، عالم المعرفة بجدَّة (١٩٨٣): ١٩.

ونقل جواد علي عن بعض المستشرقين، أن في عرب الجنوب مَن كانوا يقسمون السنةَ أيضاً ثمانيةً وعشرين قسماً، كلُّ قسمٍ منها مُدَّتُه ثلاثةَ عَشَر يوماً، وكانوا يعتمدون هذه القسمةَ في زراعتهم ومعاملاتهم، ويبتدئون هذه السنةَ من زمن «ذُو فَرْعم»[1].

ومن الواضح أن هذا التقسيم إنما هو مَنازِلُ القمر عند عرب الوسَطِ والشمال، وأن «ذو فَرْعم» هو نفسُه منزلةُ «الفَرْغ» المقدَّمِ أو المؤخَّرِ، فإن كان المؤخَّرَ، فهو ما كان يُسمَّى عندهم فَرْغَ الربيع، وبه كان ابتداءُ سنتِهم، وهو ما أكَّدهُ ابنُ الأجدابي كما أشرنا قبل قليل، وهذا يُثْبت أن العربَ في الشمال والوسَط والجنوب كانوا يأخذون في حساب السنة بدورة منازل القمر، وهو مطابقٌ لحساب السنة الشمسيَّة. ويبدو أن أهل حضرموت ما يزالون يعتمدون منازلَ القمر في التأريخ، فقد وجدتُ نصّاً يصفُ الطقسَ هنالك جاء فيه «. . . وأشدُّ أيام السنةِ حرارةَ الأربعينيَّةُ، وهي أربعون يوماً، تبدأُ من (٧) الغَفْر، أي (٤) أيار ـ مايو، وأشَدُّ من هذه الأربعينيَّة حرارةَ المُثَمَّنَاتُ، وهي ثمانيةُ أيام: الأربعةُ الأيامِ الأوَاخِرُ من منزلةِ الشَّوْلة، والأربعةُ الأيام الأوائلُ من منزلة النعائم»[2]. . . وهو نصٌّ واضحٌ يُثبتُ أن القومَ ما يزالون يعتمدون منازلَ القمر إلى العصر الحاضر.

ووِفاقاً لما ذكرناه آنفاً عن مواعيدِ أنواءِ المنازل، واتخاذِها أعلاماً على انتقال الزمن، يتبيَّنُ لنا أن ابتداءَ نَوْءِ الغَفْرِ، وهو من المنازل الجنوبية، يكون في حضرموت يومَ الثامن والعشرين من نَيْسانَ (أبريل)، أي بعد رؤيته في

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٤٥.

(٢) أدوار التاريخ الحضرمي: ١٨.

الشمال ساقطاً في أُفُق المغرب بأَحَدَ عَشَرَ يوماً، حيث يُرَىٰ هنالك يوم السابع عشر من نيسان.



٣ - والواقعُ أن تقسيم السنَةِ، ستَّةَ أزْمنةٍ، أو أربعةً، ليس أكثرَ من تقسيمٍ نظريّ في جزيرة العرب، وهو لا يعني قطعاً أن الطبيعة هنالك تختلفُ اختلافاً بَيِّناً، كلما انقضَى زَمنٌ وأقْبلَ زَمن، أو أن يومَ دُخولِ الزَّمَنِ إنما هو حَدٌّ قاطِعٌ بينه وبين الزمن الذي بعدهُ، أو أن عِدَّةَ أيام الفَصْل مُسَاوِيةٌ لعِدَّةِ أيام الفصل الآخر، مُتَميِّزَةٌ منها[1]... كلُّ هذا مَذهبٌ في القول بَعيدٌ من الدِقَّة والحقيقة، لأنَّ زَمَنَيْ الشتاءِ والصيفِ هما أكثَرُ الأزمنة ظهوراً في جزيرة العرب، والصيفُ أطْوَلُها مُدَّةً، وأشَدُّها وضوحاً، والشتاءُ أقْصَرُها وقتاً، ويكاد الخريفُ يسْتَغرِقُ معظمَ أيامه، ويَسْلَخُها بمواسمه وأمطاره. وبينما مناطق الغَوْرِ، وسهلُ رُكْبَة، والحجازُ، والطائفُ تُمْطَر في الخريف، فإن أهلَ اليمن يُمْطَرون في القَيْظِ، ويخْصِبُون في الخريف، وتِهَامَةُ في فصول السنة كلها طيِّبةٌ غداةً، ولياليها أطيبُ الليالي، لا تُؤذي بَحرٍّ مُفْرط، ولا قُرٍّ مُؤْذٍ، وفي الحديث: تِهامَةُ كبديع العسل، حُلْوٌ أَوَّلُه، حُلْوٌ آخِره. شبَّهها بزقِّ العسل، لأن هواءهَا لا يتغيَّر، فأَوَّلُه طيِّب وآخِره طيِّب، وكذلك العسل[2].

ولعل هذا ما جعلهم يقسمون السنة نصفين: شتاءً وصيفاً، ويُقدِّمون الشتاءَ على الصيف[3]، ثم يجعلون أواخِرَ القَيْظِ داخلةً في أوائل الخريف،

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٤٢ - ٤٤٣.

(٢) لسان العرب: ٨/ ١٠٣ (ربع)، و٩/ ٦٣ (خرف)، و٨/ ٧ (بدع)، ومهد العرب: ٢٨، والمفصَّل: ٨/ ٤٤٣.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٧.

قُبَيْل دُخُولِ أوَّلِ السنة، وهي «أربعون ليلةً، يختلفُ حَرُّها وبَردُها، تُسمَّىٰ المُعْتَدِلات»[(١)]، أوّلُها طُلوعُ «سهيل»[(٢)]، وهو يطلعُ في الحجاز نحو الرابع عشر من آب (أغسطس)[(٣)]، وطلوعُه مُؤْذِن بانتهاء الحَرِّ، وشُروعِ الناس في الخروج من ديارهم في المحاضِر، إلى النُّجْعَةِ في المبادي[(٤)]، وكانت العربُ تقولُ: «إذا طلع سهيلٌ بَرَدَ الليلُ، وخِيفَ السَّيْلُ...»[(٥)]. ثم يتبعُ بعضُهم بعضاً في الخروج إلى المرابع في البادية، حتى إذا سقط «الفَرْغُ الثاني» في أُفُقِ المغرب نحو العشرين من أيلول (سبتمبر)، أي بانقضاء الليالي الأربعين المعتدلات تقريباً، أصبحوا جميعاً وقد تَوزَّعَتْهُم المَراتِع[(٦)]، واقْتَسَمتْهمُ المَنَاجع[(٧)]، وشَرَعُوا في موسم التبدِّي الأوَّلِ مع أوَّلِ السنة وابتداءِ الخريف...

وإذا كان الخريفُ، في الأصل، إسماً للمطر يأتي في آخِر القَيْظ[(٨)]، أو إسماً لأوَّلِ ما يقعُ منه في إقْبال الشتاء، أو كان إسماً للوقت الذي تُدْرِكُ فيه الثمارُ، فتُخْرَفُ، أي تُجْتَنَى[(٩)]، لكنه في جميع الأحوال صار اسماً لِزَمنٍ تُفْتَتَحُ به السنةُ عند العرب، بل وتُسَمَّىٰ به أحياناً، ويأتي عند إقْبالِ الشتاء،

---

(١) المرجع نفسه: ١/ ١٩٩، وتاج العروس: ١٢/ ٣٣٤ (صفر).

(٢) سُهَيْلٌ: نجمٌ بَهِيٌّ طُلوعُه على بلاد العرب أواخِرَ فصل القيظ.

(٣) الأنواء: ٩٦، وعجائب المخلوقات: ٨٠.

(٤) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٩٩، و ٢/ ١٢٥، ولسان العرب: ٤/ ٤٦٣ (صفر)، وعجائب المخلوقات: ٨٠.

(٥) الأزمنة والأنواء: ١٧٣.

(٦) الرَّتْعُ: الأكلُ والشربُ رَغَداً في الريف، والرَّعيُ في الخصب.

(٧) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٢٥.

(٨) الأزمنة والأنواء: ٩٦، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٠.

(٩) لسان العرب: ٩/ ٦٢ ـ ٦٣ (خرف).

بعد إدْبَارِ الحَرِّ. وإذا كانت قسمةُ السنة عند العرب قامت في الأصل على ستَّةِ أزْمنةٍ، أو أربعةٍ، أو اثنين فقط، فإن الخريف هو أوَّلُ ما يأتي فيها جميعاً، زَمَناً، أو فصْلاً، أو مَطراً وربيعاً، أو اخْتِرافاً للثمار... وأمَّا الليالي الأربعون المُعْتَدِلاتُ، فإنها تأتي والحَرُّ يمضي مُدْبِراً، والخريفُ يَقْدَمُ مُقْبِلاً، والزمانُ زمنُ نَدىً ورَوْحٍ وطَلٍّ وغَيْث، وحينئذٍ يكونُ إدْراكُ الثمارِ، وصِرامُ النخل، واجْتِناؤُهُ بُسراً كان أو رُطَباً، وشِيَارُ العسَلِ من خَلايَاهُ، ونِتَاجُ الإبِلِ والغَنَم[1]... وفيه يكون الوسْميُّ وانتجاعُ الكلأِ الذي تُنْبتُه أمطارُ الخريفِ، وتَسِمُ به الأرضَ[2]، وَسْمَ الخُضْرةِ بعد الجَفاف، وهو ما جعل العربَ تَتَقلَّبُ في تسمية هذا الزمن، فتُسَمِّيه وَسْمِيّاً تارةً، وخريفاً أو ربيعاً تارةً أخرى، بينما سائرُ الناس تُسمِّيه خريفاً[3].

فالوسْميُّ إذن هو المطَرُ الواقعُ في زمن الخريف[4]، وابتداؤهُ أوَّلُ غُروبِ كوكبِ «الفَرْغ المؤخَّرِ» حواليْ العشرين من أيلول (سبتمبر)، وانتهاؤه آخِرُ غُروبِ «الثريَّا» نحو الثالث والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)، ومُدَّتُه خمسةٌ وستون يوماً على التقريب، وكانت العربُ تقول: ليس قبل «الفَرْغ المؤخَّر» وَسْميٌّ، ولا بعد «الثريَّا» وَسْميٌّ[5]، وأن الوَسْميَّ هو الخريفُ[6]، وكانت تُسمِّي أيامَه، ما بين تَوَلّي القَيْظ إلى إقْبالِ البرد والشتاءِ: الصَّفَرِيَّة،

---

(١) الأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٢٧. والشِيَارُ: اجْتناءُ العسل، وأخْذُهُ من مواضعه، والشَّوْرُ: العَسَلُ المَشُورُ.

(٢) عجائب المخلوقات: ٨٤، ولسان العرب: ٩/ ٦٣ ـ ٦٥ (خرف).

(٣) الأزمنة والأنواء: ٩٦، ومروج الذهب: ٢/ ١٩٢.

(٤) الأزمنة والأنواء: ١٧٩.

(٥) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٨٣، ٢٠٠، وعجائب المخلوقات: ٧٧.

(٦) مروج الذهب: ٢/ ١٩٢.

وهي أوَّلُ الأزمنةِ عندهم[1]، والصَّفَرِيَّةُ: النباتُ ينبتُ في أول الخريف، والصَّفرِيُّ: أوَّلُ السنة، وأوَّلُ الشتاءِ، والمطرُ يأتي في ذلك الوقت، ونِتَاجُ الإبِلِ والغَنَم[2]. . . كلُّ أولئك نُسِبَ إلى الصَّفَر، وهو نَفْسُه ما سُمِّيَ به شَهْرا أوَّلِ السنة عند العرب: صَفَرٌ الأوَّلُ وصَفَرٌ الآخِرُ، وهو ما سبق لنا الحديثُ عنه والبحثُ فيه، لمّا تكلمنا على الشهور عند العرب، فهل هنالك موضعٌ خيرٌ من هذا الزَّمنِ، يُمكن أن يقع فيه هذان الشهران؟ وإنما الصَّفَرُ، كما رأينا، من الصُّفْرةِ والصُّفُورَةِ، فأمّا الصُّفْرَةُ فلوْنٌ يعتري الأوراق في الخريف، قُبيلِ سقوطها في هجمة الشتاء، وأما الصُّفُورَةُ فهي الخُلُوُّ، وكانت ديارُهُم في المحاضِر تَخْلو منهم حينما يُغادِرونها في هذا الزمن إلى المرابع والمناجع في البادية، وهو موسمُ التربُّع الأوَّلِ عندهم، وموعدُ الخُروجِ إلى البَادية، وهو الربيع الأوّلُ، أي ربيعُ الطلِّ والنَّدى، وإدْراكِ الثمار. وجاء في معاجم اللغة أن شجر الغَضَا يُنْبتُ ثمرةً تُسمَّى «الحَتَرة»، تخرجُ فيه «أيامَ الصَّفَرِيَّة». تَسْمَنُ عليها الإبلُ وتُلْبِنُ، أي يكثر لَبَنُها. وهذا دليلٌ على أن الصفريَّةَ زمنٌ ثابتٌ من فصول السنة، يقع في شهريْ صَفَر، أيام خروج الناس إلى البوادي لانتجاع الكلأ. ومن أقوالهم: ما بالدار صافِرٌ، أي ما بها أَحَدٌ[3]. . .

وعلى ذلك، فالخريفُ، والوَسْميُّ، والصَّفَريُّ، وموسمُ الربيعِ الأول أو التربُّعِ، كلُّها أسماءٌ لزمنٍ واحدٍ، هو أوَّلُ الأزمنة في سنة العرب، وابتداؤه

---

(١) لسان العرب: ٤/ ٤٦٤ (صفر).

(٢) تاج العروس: ١٢/ ٣٣٤، ولسان العرب: ٤/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤ (صفر)، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٤٢، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٩٨، وعجائب المخلوقات: ٨٠، والأزمنة والأنواء: ١٧٩.

(٣) تاج العروس: ١٢/ ٣٣٢، (صفر)، و ١٠/ ٥٢٩ (حتر)، ولسان العرب: ٤/ ٤٦٢، ٤٦٤ (صفر)، وفقه اللغة: ٥٨.

غالباً في العشرين من أيلول (سبتمبر)، عند سقوطِ «الفَرْغ المؤخر» في أُفُق المغرب، وطُلوعِ رَقيبهِ «العَوَّاء» في الساعة نفسِها من أفق المشرق، فكانوا يقولـون: «إذا طَـلَعَ العَوَّاءُ، طاب الهواءُ، وكُرِه العَراءُ، وضُرِبَ الخِبَاءُ»(١)، وذلك كنايةٌ عن اعتدالِ الزمان، وابتداءِ الخريف، وذهابِ الحرِّ، حتى صار النومُ في العَراءِ مكروهاً، والبَيَاتُ في الأَخْبِيَةِ مطلوباً، اتِّقاءَ لبرد الليل في البادية... وحينئذٍ يَستوي الليلُ والنهار، ويكون في كلٍّ واحدٍ منهما إثنتا عشرة ساعة(٢)... وقد حُدَّ شهرا صَفَرٍ أصْلاً في هذا الزمن، أي مع ابتداء فصل الخريف، وهو في الوقت نفسه ابتداءُ سنة العرب...

ويُؤَيِّدُ هذا المذهبَ في القول، فوق ما قدَّمناه، أن الأيام بعد انقضاءِ نَوْءِ الثريّا، وانتهاءِ زمن الوَسْميِّ، تكون قاسيةً غالباً على الناس، يشتدُّ فيها البردُ، وتعصفُ الرياحُ، ويَقِلُّ الغذاءُ والمَرْعَىٰ، وتهزلُ الإبلُ والأنعام. وسلطانُ البرد إنما يكون أواخرَ الخريفِ وأوائلَ فصل الشتاء. وهذا يكون حين يطلع منزلُ «القلب» نحو الرابع والعشرين من تشرين الثاني (نوڤمبر)، فكانوا يتشاءَمُون به، ويقولون: إذا طلعَ القلبُ، جاء الشتاءُ كالكلب، وصار أهلُ البوادي في كَرْب... ذلك أن الخريف يكون قد امتزج وقتئذٍ بالشتاء، فصار النهارُ عشرَ ساعات، والليلُ أربعَ عشرةَ ساعةً... ثم تطلعُ «الشَّوْلَةُ»، فيقولون: إذا طلعتِ الشَّوْلَةُ، أعْجَلَتِ الشيخَ البَوْلَةُ، واشتدَّتْ على العِيَال العَوْلَةُ... وهو كنايةٌ عن شِدَّة البرد، وشِدَّةِ الحاجة إلى الطعام، وفي آخر نَوْءِ الشَّوْلَة، نحو التاسع عَشَرَ من كانون الأول (ديسمبر)، دخولُ فصل الشتاء، وغايةُ قِصَرِ النهار وطُولِ الليل، حيث يأخذُ النهارُ بعد ذلك بالزيادة،

(١) عجائب المخلوقات: ٨٠ ـ ٨١، والأزمنة والأنواء: ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٢) الأزمنة والأنواء: ١٧٨.

والليلُ بالنقصان[١]. . . وكانت العربُ تُسمِّي هذه الأيامَ، تأتي بعد انقضاءِ نَوءِ الثريَّا: «شهرَ المُلَيْسَاءِ»، وذكروا أنه وقتٌ تنقطعُ فيه الميرةُ عنهم، ويشتَدُّ البردُ، ويقعُ بين الصَّفَرِيَّةِ والشتاء[٢]، وقالوا إن رجُلاً من العرب قال لآخَر: أكرهُ أن تزورَني في المُلَيْسَاءِ، فقال: لمَ؟ قال: لأنه يَفُوتُ الغَداءُ، ولم يُهَيَّأ العَشَاءُ[٣]. . . كنايةً عن قِصَرِ النهارِ وطُولِ الليل. . . فإذا كانت غايةُ قِصَرِ النهار وطُولِ الليل تقعُ، كما عَرَضْنا قبل قليل، بين أواخر تشرين الثاني وأواخر كانون الأول، وإذا كانت المُلَيْسَاءُ تقعُ بعد شَهْرَيْ صَفَرٍ، وقبل شَهْرَيْ جُمَادَى، وهما الشتاءُ عند العرب[٤]، فإن شهر المُلَيْسَاءِ هو شهرُ ربيعِ الأولُ نفسُه، وهو أواخِرُ الخريفِ وأوائلُ الشتاء، وهو إذن دَليلُنا على صحة ما ذهبنا إليه في موافقة الأوَّلِ من فصلِ الخريف أو موسمِ الربيعِ الأوَّلِ أو الوسْميِّ للعشرين من أيلول، يومِ سُقوطِ منزل «الفَرْغ الثاني» في أُفُق المغرب.

وإذا لاحظنا أن العرب ابتدؤوا السنةَ بسقوط الفَرْغ الثاني، فإنهم خَتَموا نصفَ السنة بمنزل «الصَّرْفَة»، وجعلوا آخر نَوْئها الفاصِلَ بين نِصْفَيْ السنة: الشتويِّ والصَّيْفيِّ، وزَمَنَيْ البرْدِ والحَرِّ، فسقوطُها علامةٌ على انصرام نصف السنة الشتوي، وطلوعُها علامةٌ على انصرام نصف السنة الصيفيّ[٥]. . . وهذا يُذَكِّرُنا بما جُعلت عليه أسماء شهور العرب، فجاء نصفُها أزواجاً

---

(١) الأزمنة والأنواء: ١٤٠ ـ ١٤٢، وعجائب المخلوقات: ٨٢، وصبح الأعشى: ٢/ ١٩٤، والأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٠٤.

(٢) لسان العرب: ٤/ ٤٣٢ (شهر).

(٣) المرجع نفسه: ٦/ ٢٢٢ (ملس).

(٤) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٨.

(٥) الأزمنة والأنواء: ٩٩ ـ ١٠٠، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٠، وصبح الأعشى: ٢/ ١٧٧.

ثلاثةً، والنصفُ الآخَرُ ستَّةً أفراداً، فأمّا الأزْواجُ فهي: الصَّفَرانِ، وشهرا ربيعٍ، والجُمَادَيانِ، وأمّا الأفرادُ فهي: رجَبٌ، وشعبانُ، ورمضانُ، وشوّالٌ، وذو القعدة، وذو الحجة[1]. . . وهذا يعني أن الأزواج الثلاثة كلَّها تقعُ في نصف السنة الشتويِّ، وأن الأفراد الستة كلَّها تقعُ في نصف السنة الصيفيِّ، ولا أعتقد أن ذلك التقسيم الدقيق جاء عَفْواً واتفاقاً، بل هو حاصِلُ فِكْرٍ وتَدَبُّر، يتَّفِقُ كثيراً وواقعَ المُنَاخ في جزيرة العرب، ولا سيما في مناطق الحجاز ونجْدٍ وتهامة وما اتَّصل بها.

ومثلما جعلوا سقوطَ «الفَرْغ الثاني» مَبْدَءً لنصف السنة الشتوي، جعلوا طلوعَه في الواحد والعشرين من آذار مَبْدَءً لنصف السنة الصيفيِّ، وأوَّلُه الربيعُ، وقالوا في ذلك: إذا طَلَعَ الدَّلْوُ، فالربيعُ والبَدْوُ، والصَّيْفُ بعد الشَّتْو[2]، وكانوا يُسَمُّون منزلَيْ الفرغ الأول والثاني باسْم الدَّلْو. وكان شهرُ رجَبٍ من شهور الربيع وقتئذٍ، فكان أوَّلُه يقعُ في الواحد والعشرين من آذار (مارس)، وكان موسماً دينيّاً حُرِّمت أيامُه، وموسماً للتبدِّي والتربُّعِ، يخرجون فيه إلى البوادي، لاجتناء الكمأة ومُبَكِّر الثمار.

وفي الوقت نفسه عَدُّوا سقوط «الفرغ الأول» في نحو السابع من أيلول (سبتمبر) إرْهاصاً للوَسْميّ[3]، أي مُقَدمةً للخريف، وإيذاناً به، وبموسم التبدِّي الأول. ويُعَدُّ طلوعُ «الصَّرْفَة» في نحو السابع من شهر أيلول أيضاً،

---

(١) أخبار مكة: ١/ ١٨٣، والمفصَّل: ٨/ ٤٥٩.

(٢) عجائب المخلوقات: ٨٤، والأزمنة والأنواء: ١٥١ ـ ١٥٢، وانظرْ قولَ بشر بن أبي خازم:

جادَتْ له الدَّلْوُ والشِّعْرَىٰ ونَوْؤُهما ... بكلِّ أسْحَمَ داني الوَدْقِ مُرْتَجِفِ

والأسْحَم: الأسود، والوَدْقُ: المطر، والمرتجِف: المتحرِّك والمضطرب (الديوان: ١٥٧).

(٣) لسان العرب: ٧/ ٤٤ (رهص).

إرهاصاً للموسم نفسِه، بدليل قولهم: إذا طلَعتِ الصرفَة، احْتال كلُّ ذي حِرْفَة، وامْتِيزَ عن المياه زُلْفَة[1]... ومعناهُ أن الشتاء أَزِفَ وقتُه، فطفِقَ كلُّ صاحب حرفةٍ يحتالُ فيما يُعِدُّهُ للشتاء، وابتدأ الناسُ بالابتعاد عن مياههم الثابتة، للشروع في موسم التربُّع أو التبدي، وهو ما يسمونه الربيعَ الأول.



صفوةُ القولِ، فيما قدَّمتُه عن دلالةِ شهور العرب على حقيقة مواقِعها من الأزمنة الطبيعية، وما حَقَّقْتُه بعدئذٍ في مذهبهم إلى قسمة الفصول الطبيعية مع ما يتفقُ وترتيبَ شهورهم، أنَّ سنتهم كانت شمسيةً[2]، تعتمدُ حركةَ منازل القمر في حسابها، وإن كانت شهورُهم مَنُوطةً بالأهلَّة في افتتاحها، لأن القمر أكثرُ وضوحاً في الرؤية، وهو ما جعلها محكُومةً بالدوران من أجل ذلك، ولكنهم كانوا يُثبِّتُونها بالكبْسِ، أو النَّسِيءِ، كلَّ سنتين، أو ثلاثٍ، مرةً، فتظلُّ ضمن حدود الأزمنة التي حُدَّتْ فيها، والشهورِ التي تُقَابِلُها من سنة الشمس. وإذا فَرَضْنا أن أوَّلَ شهر المحرَّم (صفر الأول)، كان يقعُ عند ابتداءِ الخريف من سنة العرب، في نحو العشرين من أيلول، فهو مُطابِقٌ لما كان عليه عند السريانيين، فالأول من تشرين الأول كان يقع يومَ الاعتدال الخريفي[3]، في الزمَنِ نَفْسِه أيضاً، ومن شأن ذلك أن يجعل الأوَّلَ من المُحرَّم يُقَابِلُ الأوَّلَ من تشرين الأول، وإذا افترقا سنةً، عاد الكبْسُ بهما بعدها إلى المقابلة من جديد، وفقاً لما يقتضيه التقديمُ والتأخيرُ، وإحكامُ

---

(١) الأزمنة والأنواء: ١٧٧.

(٢) أسماء الأشهر في العربية: ١١، ٥٥ ـ ٥٦، والمفصَّل: ٨/٥٠٦.

(٣) أسماء الأشهر: ٣٩.

افتتاح الشهور بظهور الأهِلَّة. ومع اعترافي بأن الضَبْطَ في هذا الشأنِ اليومَ مستحيلٌ، لكنني سأقدِّم في القسم التالي من البحث مزيداً من الأدِلَّة.

* * *

المطلب الثالث ـ وجُوهُ التوافُق بين التقويميْن العربيّ والشمسيّ:

هنالك إشاراتٌ وقعتُ عليها خلال البحث، فحفظتُها، لِعَرضها ودَرْسِها في هذا الموضع، مُتَوخِّياً أن تكون أدِلَّةً إضافية، على مُوافقة شُهورِ العرب شهورَ السريان، في ترتيبها، ومَوَاقعِها من الأزمنة، ودَلاَلاتها على تَقلُّب الطبيعة، فضلاً عن المواسم الثابتة في العبادة والزراعة والتجارة.

١ ـ التوافق في تحريم نيسان ورجب، ثم في تشرين الأول وصفر الأول:

لاحظتُ مثلاً أن نصفَ السنة الصيفيَّ عند العرب، يبدأُ بشهر رجَبٍ، وهو شهرٌ مُحرَّمٌ، يأتي في أول الربيع، وقد بلغ من حُرْمَتِهِ أنه كان يُسمَّى شهرَ الله الأَصَمَّ. وأن نصفَ السنة الشتويَّ، يبدأُ بشهر صَفَرِ الأول، وهو مُحرَّمٌ أيضاً، ويأتي في أول السنة، وبلَغَ من حُرْمَته كذلك أنه كان يُسَمَّى شهرَ الله المحرَّمَ، حتى غلب عليه اسمُ المحرَّم مُجرَّداً.

ثم نظرتُ فوجدتُ أن العرب لم ينفردوا في تحريم هذين الشهرين وتَقْدِيسهما، فالسوْمَرِيُّون والبابليُّونَ والسريانيُّون والعِبْريُّون والآرامِيُّون كان لسَنَتِهم رَأسَان، الأوَّلُ دينيٌّ يقعُ في شهر نَيْسَان (أبريل)، والثاني دُنْيَويٌّ يقعُ في شهر تشرين الأول (أكتوبر) وكلاهما كان مُقدَّساً، ومُكرَّساً على نَحْوٍ ما للنُسك والتعبُّد، كما في شهريْ رجب والمحرَّم (صفر الأول).

فأمَّا نَيسَانُ (أبريلُ)، فيبدو أن معظم الأمم القديمة كانت تبتدىءُ به

سنَتَها[١]، لأن الحياةَ بخُضْرَتها وأنْوارها وزَهرِها تعودُ فيه إلى الأرض من جديد. وكان السومَريُّون يُسَمُّونَه الشهرَ الأوَّل، وكان عندهم مُقدَّساً، فغلب عليه اسمُ شهرِ المَعْبَدِ أو المَزارِ المُقَدَّس، فلما أخذه البابليون عنهم، جعلوا إسمه: وَرْخ رَبُّوتي، أي شهرِ الربِّ العظيم، أو كبيرِ الآلهةِ، ثم سَمَّوْهُ بعد ذلك: نَيْسَانَ، أي البدءَ والتحرُّك، ونقله عنهم السريانيُّون والعِبْريُّون والآراميُّون بالإسم نفسه، وظلَّ مقدَّساً عندهم جميعاً، وكان أوَّلُه وقتئذٍ يومَ الاعتدال الربيعي، في الواحد والعشرين من آذار (مارس). غير أن اليهود لمَّا رجعوا من مَنْفَاهُم في بابل، جعلوا إسمه: أَبِيب، ويُقابله في العربية أَبٌّ، بمعنى الربيع والزهر أو السنابل[٢].

وأعتقدُ أن العرب في الجاهلية الأولى كانوا على المذهب نفسه، يبتدئُون سنتَهم بشهر رجب المحرَّم، وربما كان قولُه عليه السلام في تعيين موضع رجب: بين جُمادَى وشعبان، بياناً لهذا الأمر، لأنهم كانوا إذ ذاك، لِعِلَّةِ الكَبْس، يُؤَخِّرونه، فيتحوَّلُ عن مَوْضعِهِ الذي يختصُّ به[٣]، وذلك قبل أن يُنْقَلَ رأسُ السنة عند تلك الأُمَم إلى فصل الخريف، ويَغْدُوَ شهرُ المحرَّم (صفر الأول) رأسَ السنة العربية، مثلما صار تشرين الأوَّلُ رأسَ السنة أيضاً عند البابليين والسريانيين والعِبْرِيّين والآراميّين، وغيرهم من الأُمم... ولعلَّ

---

(١) صار نَيْسَانُ (أبريل) الشهرَ الرابعَ في السنة الغربية، منذ أمر شارل التاسع ملكُ فرنسا، سنة (١٥٦٤ م). بجَعْل كانون الثاني أول السنة، ولكن نيسان قبل ذلك كان أول السنة، وكان عند بعض الرومان الشهر الثاني، وآذارُ أول السنة.

(٢) أسماء الأشهر: ٢٦، ٣٧ ـ ٣٩، ٦٦، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٦٤.

(٣) لسان العرب: ١/ ٤١١ (رجب).

في تعليق أبي بكر الأنباريّ[1]، وهو عالم مُدَقِّقٌ، على مُعلَّقَةِ لبيد بن ربيعة، في شَرحهِ أَحَدَ أبياتها، تأكيداً على ما ذهبتُ إليه في شأن رجب، إذ قال: الشهورُ الحرُم أربعةٌ «أوَّلُها رجَبٌ، ثم ذو القعدة، ثم ذو الحجة، ثم المحرَّمُ آخِرُها»[2]، وهي إشارةٌ واضحةٌ إلى أن سنة العرب كانت تَبتدِىءُ أولاً برجَبٍ، وأن الكبْسَ كان يجري وراءَ جُمَادَى. وكان العِبْريُّون يكبسون، كلما اقْتَضَتِ الحاجةُ، شهراً وراءَ آذار، يُسَمُّونَه آذار الثاني[3]. ومن هنا نشأ تَوَهُّمُ من زعموا أن العرب أخذوا الكَبْسَ عن العبريين، وإنما الحقيقة أن الجميع أخذوا علمهم في ذلك عن السريانيّين أو الآراميِّين[4]، وربما اليونانيّين.

وأما شهر تشرين فيبدو أنه صار في تطوُّر لاحقٍ أوَّلَ شُهور السنة عند البابليين، أو سائر من أخذ عنهم كالسريانيين والعِبْريين والآراميِّين[5]، وهو شهرُ الشُرُوع بما يهمُّ الناسَ في حياتهم الدنيا، من الزراعة والتجارة والامْتِيارِ والإعداد لفصل الشتاء. وكان عند البابليين شهراً مُقَدَّساً، يكرِّسُونَه لعبادة الإلّه شمش، أي الشمس، وكان عندهم نورَ السماء والأرض، وربَّ الأربابِ جميعاً[6]. ويُعَيِّدُ العبريُّون عيد رأس السنة في أول تشرين، ويصومون

---

(١) ابن الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم، ولد في بغداد (٢٧١ هـ)، وتلقَّى العلم عن أبيه وعدد من العلماء، وصار إماماً في اللغة والنحو والأدب، ثقةً ثبتاً صدوقاً، وكان سريع الحفظ، جيِّدَ القريحة. توفي سنة (٣٢٨ هـ).

(٢) شرح القصائد السبع: ٥٢١.

(٣) صبح الأعشى: ٢/٤٢٨، والمفصَّل: ٨/ ٤٥٣.

(٤) أسماء الأشهر: ٥٣.

(٥) مروج الذهب: ٢/ ١٩٢، وصبح الأعشى: ٢/٤١٩، ١/ ٢٤٤، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٧٢، ولسان العرب: ١٣/٢٣٦ (شرن)، والأزمنة والأنواء: ٥٣.

(٦) أسماء الأشهر: ٢٩ ـ ٤١، (وجاء في رواية أخرى ذكرها العقاد في كتابه «الله»، أن البابليين كانوا يظنون أن الأرباب تجتمعُ كلَّ سنة، في يوم الاعتدال الخريفي، لِتنظرَ في السماء مقادير السنة كلها، وتسجِّلها في لوحٍ محفوظٍ لا يُمحَىٰ قبل نهاية السنة. . .): ٩١.

صومَ الكبور في العاشر منه، ثم يُعيِّدون في الخامس عشر منه سبعةَ أيام عيدَ المِظَلَّة، وآخِرُ يومٍ منها يُعَدُّ حجّاً لهم[1].

ومثلما سُمِّي شهرا تشرين بذلك عند السريانيين، بمعنى الشروع والابتداء، فإن شهري صَفَر كانا يُسمَّيان في الجاهلية المتقدّمة شهريْ ناجر[2]، من النَجْرِ أو النِّجَار بمعنى الأصل والابتداء، وليس من النَّجْر بمعنى الحَرِّ كما ذهب البعضُ، فهُما الشهران اللذان يبتدءُ بهما العام، أي أنهما أصلُه[3]. . . ومثلما كان الأوَّلُ من شهر نَيسان (أبريل) يقع في يوم الاعتدال الربيعي، كان الأول من تشرين الأول (أكتوبر) يقع في يوم الاعتدال الخريفي، ولا بُدَّ أن الأول من رجَبٍ والأوَّلَ من صَفَرالمحرَّم كانا كذلك. . .

كلُّ هذا التماثُلِ، من شأنه أن يقودَنا إلى الاعتراف بموافقة شهور العرب في الحجاز ونَجْدٍ وتهامة، شهورَ الشمس عند الشعوب الأخرى، في ترتيبها، ومواقعها من الأزمنة، فلا يُعقَلُ أن يَشِذَّ العربُ وحدَهم عن نظامٍ اعتمدتْه شعوبُ المنطقة جميعاً، بمن فيهم الرومُ قبل أن تبدأَ سنتُهم بشهر (يناير) كانون الثاني.

* * *

(١) صبح الأعشى: ٢/ ٤٦٤، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٦٦.

(٢) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٨٠، ولسان العرب: ٥/ ١٩٤(نجر).

(٣) يُلاحظ أن معنى كلمة أكتوبر (تشرين الأول) هو الثامنُ، إذ كان الشهْرَ الثامنَ في التقويم الروماني القديم ابتداءً من شهر مارس (آذار)، ومعنى سبتمبر (أيلول): السابع، ونوفمبر (تشرين الثاني): التاسع، وديسمبر (كانون الأول): العاشر. ولكن التقويم الغريغوري قدَّم رأس السنة إلى الشتاء، ففقدت هذه الشهورُ معانيها الأصلية، وذلك حينما جعل (يناير) كانون الثاني أول السنة.

٢ ـ توافُق وقوع أيام العجوز بين شباط (فبراير) وآذار (مارس)، وكذلك في جُمادى:

حقَّقْتُ فيما قَدَّمتُه أن شهرَ جُمادَى الآخِرَة كان يُقَابِلُ شهرَ آذار، وربما كان يقعُ بين السادس والعشرين من شباط والسادس والعشرين من آذار... وبين يَدَيَّ نصٌّ أعتقدُ أن فيه بياناً لما قدَّمتُه، وتأكيداً على ما حقَّقتُهُ.

يقولُ علماءُ الأنواء إن «يوم الخامس والعشرين من شباط يكون أوَّلَ الأَعْجَازِ...»[١]، والأعجازُ أيامُ العجوزِ المشهورةُ بشِدَّة بردها ورِيَاحِها، ويُقال إنها سبعةٌ، منها أربعةٌ في شباط، وثلاثةٌ في آذار، ولها عند العرب أَسَامٍ، تُشير معانيها جميعاً إلى ما يكون فيها عادةً من بَرْدٍ قاسٍ، وريحٍ شديدةٍ[٢]، ولا يَعْنينا هنا سوى اليوم الثاني منها، ويُسَمُّونَه: صِنَّبْراً، والصِّنَّبْرُ شِدَّةُ الريح في بَرْدٍ قاسٍ وغَيْم[٣]. فتأَمَّلْ هذا الشِعْرَ للشاعرِ الطِرِمَّاحِ[٤]، كيف رَبطَ فيه صِنَّبْراً بشهر جُمادَى، في صورةٍ واحدةٍ وصَفَ بها ليلةً شديدةَ البردِ والريح، فقال:

ليلــةٌ هــاجَــتْ جُمَــادِيَّــةٌ ... ذاتُ صِــرٍّ، جِــرْبِيَــاءُ النِسَــامْ
وردةٌ أَدْلَـــجَ صِنَّبْـــرُهــــا ... تحت شَفَّانٍ شَباً ذي سِجَامْ[٥]

---

(١) الأزمنة والأنواء: ١٤٧، وصبح الأعشى: ٢/ ٤١٣، والأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٦.
(٢) الأزمنة والأنواء: ١٤٨ (ح).
(٣) لسان العرب: ٥/ ٣٧١ (عجز)، و ٤/ ٤٧٠ ـ ٤٧١ (صنبر)، وتاج العروس: ١٢/ ٣٥٦.
(٤) الطِرِمَّاحُ حَكَمُ بنُ حكيم الطائي: شاعر إسلامي فحل، وُلد ونشأ في الشام، وسكن الكوفة، وكان فيها مُعلِّماً. توفي نحو (١٢٥ هـ = ٧٤٣ م).
(٥) الصِرُّ: البردُ الشديد، الجِرْبِيَاءُ: ريح الشمال الباردة، ليلةٌ وردةٌ: شديدةٌ احْمرَّ أُفُقها، أدلج: سار أو هَبَّ ليلاً، الشفَّانُ: ريح باردة بَلِيلَةٌ كأنها تَنْضَحُ بالمَاء، الشَّبَا: البَرْدُ، السِجَامُ: الانصبابُ والسَّيَلان.

أي أنها ليلةٌ جُمَادِيَّةٌ، شديدةٌ، غائمةٌ، ريحُها شماليةٌ باردةٌ، أَدْلَجَ بَرْدُها تحت ريحٍ باردةٍ بِلَيلةٍ، تسيلُ بَرَدَاً من شدَّة صَقِيعها[1].

ولولا أن صِنَّبْراً كان من أيام شهر جُمَادَى، لما جعله الشاعِرُ من لوازمه في الوصف والتشبيه. . .

وفي حديث وفاة أبي بكر الصدِّيق أنه اغتسل لسبع ليالٍ خَلَوْن من شهر جُمادى الآخِرة، وكان يوماً بارداً، فحُمَّ خمسة عشر يوماً ثم تُوفي[2]، رضي الله عنه، لثمانٍ بَقِينَ من جمادى الآخرة سنة (١٣ هـ)، وهذا يؤكدُ صحَّةَ تقديرنا لموقع مُعْظم جُمادَى الآخِرة في آذار، وأوَّلهِ في أواخر شباط. . . على أن ما ينبغي ذكرهُ هنا، هو أن مِن العرب مَن يعدُّ أيامَ العجوز خمسةً، ومنهم مَن يَعُدُّها ثلاثةً، ولكن بَرْدَها ربما استمرَّ أكثر من عشرة أيام أحياناً، وقد نُقِل عن أعرابي قولُه: «يقولون أيامُ العجوز ثلاثةٌ، وقد كانت أيامُ العجوز لنا شهراً»[3].



٣ ـ توافق قيام موسم المشقَّر في جمادى الآخرة وعيد الفصح عند النصارى:

في حديث يوم المُشَقَّر بهَجَرٍ، أن بعض بني تميم، أغاروا على قافلةٍ لكسرى، رفضتْ أن تُؤَدِّيَ إليهم أَتَاوةَ المرور، فانْتَهبوها، وكانت بخفارة ملك اليمامة هَوْذَة بن علي الحنفيّ، فبيَّتَ مع حُلَفاءِ الفُرس أن ينتقموا من

---

(١) ديوان الطِرِمّاح ـ تحقيق د. عزة حسن: ٤١١ ـ ٤١٢، ولسان العرب: ١٤/ ٤٢٠ (شبا)، و ٤/ ٤٥٠ (صرر)، وتاج العروس: ٢/ ١٥٢ (جرب).

(٢) تاريخ الطبري: ٣/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، ومختصر تاريخ البشر: ١/ ١٥٩.

(٣) الأزمنة والأمكنة: ١/ ٢٧٦.

بني تميم، حين تقوم السوقُ بالمشقَّر[1]. وكان بنو تميم يصيرون في ذلك الوقت إلى هجر، للميرة، ولُقَاطِ الكمأة، ويأتونَ حصنَ المشقَّر لِشُهودِ السوق. . . ويُقال إنهم لمّا دخلوا الحِصْنَ، غُدِرَ بهم، فقُتِل بعضُهم، وأُسِرَ الباقون. ثم تكلَّم هَوْذَةُ بنُ عليّ في مئةٍ من الأسرى، فأُطْلِقُوا يومَ الفصح[2]. وفي ذلك قال الأعشى، يمدحُ هوذة:

سائِلْ تميماً به أيامَ صَفْقَتِهم ... لمّا أتَوْهُ أُسَارَىٰ كُلُّهم ضَرَعا

فَفَكَّ عن مئةٍ منهم إسَارَهُمُ ... فأصبحوا كلُّهم من غُلِّهِ خُلِعَا

بهم تَقَرَّبَ يوم الفِصْح ضاحِيَةً ... يرجو الإلّه بما أسْدَىٰ وما صَنَعا[3]

وتكادُ رواياتُ أهل الأخبار تُطْبِقُ على أن موسمَ سوق المشقَّر كان يقومُ أولَ يومٍ من جُمادَى الآخرة، إلى آخر الشهر[4]، وقد أشرنا في مطلع هذا الباب إلى أن يومَ الفِصْح مُتَنَقِّلٌ بين أواخر آذار وأواخِرِ نيسان، فإذا أضفنا إلى ذلك أن موسم لُقَاطِ الكمأة يقعُ غالباً بعدما يطلعُ منزل «سعد السعود»، في الثاني عشر من شباط[5]، ويستمرُّ حتى أواخر نيسان[6]، وأن إطلاقَ الأسرى، كان غالباً بُعَيْد انقضاء موسم السوق، تبيَّن لنا صوابُ ما ذهبنا إليه من وقوع جُمادى الآخرة، أو مُعْظمه في شهر آذار.

* * *

---

(١) الأغاني: ١٧/٢٣٩.

(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ١٧١، والكامل: ١/ ٦٢١.

(٣) ديوان الأعشى: ١١١ ـ ١١٢.

(٤) المحبَّر: ٢٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٦٢.

(٥) الأزمنة والأنواء: ١٤٦ ـ ١٤٧، وعجائب المخلوقات: ٨٣، وصبح الأعشى: ٢/ ٣٨٠.

(٦) البدو والبادية: ٦٩.

٤ ـ توافُق وقوع عاشوراء في العاشر من المحرَّم والعاشر من تشرين الأول:

ثمَّة دليلٌ آخَرُ، لعلَّه القولُ الفصلُ في بُطلان كل الأقوال، التي زعمت بأن شهورَ العرب، لمّا سُمِّيَتْ ورُتِّبَتْ، لم يكن العربُ يَدْرُونَ أنها ستدورُ في الفصول، وتَفقِدُ بالتالي معانيها، ودَلاَلاتِها على الأزمنة التي وُضِعْت لها. . . فقد حقَّق ابنُ تَيميَّة من طرُق كثيرةٍ مختلفةٍ، أن أهل الجاهلية كانوا يصومون يومَ عاشُوراء، وأن النبيَّ عليه السلامُ كان يصومُه، ولمّا قَدِم المدينةَ صامَهُ، وأمَرَ بصَوْمهِ، فلما فُرِضَ صومُ شهر رمضان، قال: إن عاشوراءَ يومٌ من أيام الله، فمن شاء صامَهُ، ومن شاء تَركه[١]. وهذا نفسُه ما جاء في مختلف مَوَارد الفقه والتاريخ[٢]. . . وأضاف الأزرقيُّ أن النبيَّ عليه السلامُ خطب الناسَ يومَ عاشوراء فقال: هذا يومُ عاشوراء، يومٌ تنقضي فيه السنةُ، وتُسْتَرُ الكعبةُ، وتُرْفَع الأعمال، ولم يُكتَبْ عليكم صيامُه، وأنا صائمٌ، فمن أحبَّ منكم أن يصومَ فلْيَفْعَلْ[٣]. وكانت الكعبةُ فيما مضى قبل الإسلام تُكْسَى يومَ عاشوراء، وقد ذهب آخِرُ الحاجّ، فكانوا يُعلِّقُون عليها حينئذٍ الأُزُرَ من الأنسجة الفاخرة[٤]. ويومُ عاشوراءَ هو يومُ العاشر من شهر المحرَّم (صَفَر الأول)[٥]، ذكر القزويني أنه يومٌ مُعظَّمٌ في جميع المِلَل[٦]. ولمّا قَدِم المسلمون المدينة وجدوا اليهودَ يصومون اليومَ عَيْنَه، في العاشر من شهر

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم: ١٧٣.

(٢) صحيح البخاري: ٣/ ٣١، و ٥/ ٥١، والأمُّ للشافعي: ٢/ ٢٦، والكامل: ٢/ ١١٥، وفقه السنة: ١/ ٤٥١. . .

(٣) أخبار مكة: ١/ ٢٥٢.

(٤) المرجع نفسه: ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، وتاريخ الطبري: ٢/ ٣٩٠.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم: ١٧٥.

(٦) عجائب المخلوقات: ١٠٩.

تشري (تشرين الأول)[١]، اعتقاداً بأن الله نَجَّىٰ فيه موسى وقومَهُ، وأَغْرق فيه فرعونَ وقومَه، فصامه موسى شكراً لله[٢]. وكانوا يسمُّونَه يومَ عَشُور، أو العَاشُور، ويقولون: إن الله فَرض عليهم صومَهُ، ومُدَّتُه خمسٌ وعشرون ساعةً، تبدأُ من اليوم التاسع، قبل غروب الشمس بنصف ساعة، وتنتهي بعد غُروبها من اليوم العاشر بنصف ساعة[٣]، وكانوا يتخذونه عيداً، ويُعظِّمونَهُ كثيراً[٤]، وقيل إنه يُدْعَى يومَ الكفَّارة أيضاً[٥]. وكان أهلُ خَيْبَر يصومون أيضاً «يومَ عاشوراء، ويتخذونه عيداً، ويُلبِسُونَ نساءَهم فيه حُلِيَّهم وشاراتهم»[٦]، ويُقيمون فيه موسماً تجارياً واجتماعياً عامّاً، بحِصْنِ «نطاةٍ»، يظلُّ منعقداً إلى آخر الشهر. وكان لأهل اليمامة في نَجْد موسمٌ كبير ينعقدُ كلَّ سنة بمدينة «حَجْرٍ»، في العاشر من المحرَّم إلى آخر الشهر[٧]، وهو الميقاتُ نفسُه المُقَدَّر لموسم نطاة.

على أن هذا التوافُقَ في صيام اليوم نَفْسِه، بين اليهود والعرب في الجاهلية، ثم في الإسلام، يجب أن لا يُفهم أنه تأثّرٌ من العرب والمسلمين باليهود، فدعوى اليهود في صيامه شيءٌ من عقيدتهم، أما عند العرب فهو كما قال رسُول الله ﷺ: «يومٌ من أيام الله»[٨]، وربما كان من سُنَنِ الحنيفيَّة

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٨٢.
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم: ١٧١ ـ ١٧٢.
(٣) المختصر في أخبار البشر: ١/ ٨٩، وصبح الأعشى: ٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤.
(٤) إقتضاء الصراط المستقيم: ١٧٢.
(٥) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٤٧.
(٦) اقتضاء الصراط المستقيم: ١٧٢.
(٧) المحبَّر: ٢٦٨.
(٨) اقتضاء الصراط المستقيم: ١٧٣ ـ ١٧٤.

الباقية فيهم، أو من تقاليدهم الدينية القديمة[1]. . . وليس من هَمِّي أن أُحَقِّق المزيدَ في هذا الجانب من الموضوع، وإنما يَعْنيني منه أن العاشر من شهر المحرَّم (صفر الأول) كان يُوافِقُ العاشرَ من شهر تشري (تشرين الأول). وكانت شهورُ اليهود مكبُوسَةً[2]، أي كان يجري تَثْبيتُها بالكبس، لئلا تدورَ في الأزمنة، وهذا يعني أن شهور العرب كانت أيضاً مكبوسةً، وكانت ثابتةً لا تدور[3]، وإلا ما كان ذلك التوافُقُ في يوم عاشوراء. . . كما يعني أن شهر المحرَّم (صفر الأول) كان يُقابلُ، على حساب الشمس، شهرَ تشرين الأول عند السريانيين والآراميِّين والروم. . . وهنالك دليلٌ آخَرُ على التوافُق قولُ الرسول عليه السلام: لئن بقيتُ إلى قابلٍ لأَصُومَنَّ التاسعَ، يعني مع يوم عاشوراء[4]، وإنما قال ذلك كراهةً لموافقة اليهود[5]، بعدما أَمَرهُ اللَّهُ بمخالفة أهل الكتاب[6]، وكان يقولُ للمسلمين: صُومُوا يومَ عاشُوراءَ، وخالِفُوا فيه اليهودَ، صُومُوا يوماً قبله، أو يوماً بعدَهُ[7]. . . وقد أكَّد القَلْقَشنديُّ أن شهور اليهود تُوافق شهورَ العرب في التقدير، ولا تُخالِفُ أوائِلَها إلا بيومٍ واحد في بعض الأحيان، لأسبابٍ في مِلَّتِهم[8].

* * *

---

(١) المفصَّل: ٦/ ٤٤٣.
(٢) صبح الأعشى: ٢/ ٤٠٨.
(٣) الأزمنة والأنواء: ٣٢.
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم: ١٧٥، والتاج الجامع للأصول: ٢/ ٨٩.
(٥) لسان العرب: ٨/ ٣٤ (تسع).
(٦) سورة البقرة، الآيتان: ١٢٠، ١٤٥.
(٧) اقتضاء الصراط المستقيم: ١٧٥.
(٨) صبح الأعشى: ٢/ ٤٠٨.

٥ ـ موسم الحج إلى مكة كان ثابتاً أبداً في ذي الحجة:

حقَّق ابنُ كثير في تفسيره آياتِ الحجّ والعُمْرة، وبعدما عَرَضَ لأقوال مختلف الرواة والأئمة، أن موسمَ العُمرة والحج كان ثابتاً، «لأنه قد ثَبت أن رسول الله ﷺ اعْتَمَر أربعَ عُمَرٍ في ذي القَعدة: عُمْرة الحُدَيْبيَّة في ذي القعدة سنة ستٍّ للهجرة، وعُمْرة القضاء في ذي القعدة سنة سبعٍ، وعمرة الجعرَّانة في ذي القعدة سنة ثمانٍ، وعُمْرته التي مع حِجَّتهِ، أَحْرَمَ بهما معاً في ذي القعدة سنة عَشْرٍ. . .»[1].

وذكر ابنُ إسحاق، أيضاً، أن رسول الله خرج في ذي القعدة سنةَ ستٍّ، مُعْتمراً لا يريد حرباً، فصدَّته قريشٌ، ويومئذ كان صلحُ الحُدَيْبيَّة[2]. ثم خرج في ذي القعدة، سنة سبع، مُعْتمراً عمرةَ القضاء، مكانَ عمرته التي صَدُّوهُ عنها[3]. ثم كانت عمرة الجعرانة في ذي القعدة سنة ثمانٍ، بعد فتح مكة في رمضان[4]. ثم بعث الرسولُ أبا بكر، رضي الله عنه أميراً على الحجّ، من سنة تسعٍ، ليُقيم للمسلمين حجَّهم، في شهر ذي الحجة[5]. ثم لمّا دخل ذو القعدة، تَجهَّزَ عليه السلامُ للحجِّ، فخرج لخمس ليالٍ بَقِينَ من ذي القعدة، من سنة عشر للهجرة[6]. . .

وهذا ما أكَّدهُ الطبريُّ كذلك عندما أشار إلى أن عُمَرَ النبيّ عليه السلام

---

(١) تفسير ابن كثير: ١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨.
(٢) السيرة لابن هشام: ٢/ ٣٠٨.
(٣) المرجع نفسه: ٢/ ٣٧٠.
(٤) المرجع نفسه: ٢/ ٥٠٠.
(٥) السيرة لابن هشام: ٢/ ٥٤٥.
(٦) المرجع نفسه: ٢/ ٦٠١.

كانت كلُّها في ذي القعدة[1].

ولا أعتقد أن هنالك بياناً، أشدُّ من هذا البيانِ وضوحاً، يؤكدُ ثَباتَ موسم الحج في شهر ذي الحجَّة. ومع ذلك زعم أهلُ الأخبار أن العرب كانت تحجُّ في كل شهرٍ من شهور السنة، حِجَّتَيْن في عامَيْن، حتى يستديرَ الحجُّ في كل أربعٍ وعشرين سنةً، إلى الشهر الذي ابْتَدؤوا منه[2]!. وهذه صفةٌ عجيبةٌ في دَوَران الشهور والحجّ معاً، عدَّها الأزرقي، وابنُ سعد، من مَسَاوِىء الكبْسِ أو النَّسِيء[3]، وهو غلطٌ منهما، لأن الكَبْسَ يُثَبِّتُ الشهور، ولا ينقلها عن مَوَاضِعها. وأكثَرُ غَرابةً منها أن الأزرقيَّ عاد في موضعٍ آخَر، فقال: «فاعْتَمر رسولُ الله عُمَرَهُ كلَّها في ذي القعدة»[4]. واعترف بأنَّ الحج سنة تسعٍ وقع في ذي الحجّة[5]. ومن شأن ذلك كله أن يقطع بأن موسم الحجّ كان ثابتاً في شهر ذي الحجَّة، وميقاتُه مَنُوطٌ أبداً بانقضاء ثمانية أيامٍ على رؤية هِلاله، وفي اليوم التاسع يصبح الحجَّاجُ على عَرَفَة. ولكن تقدُّمَ السنة القمرية على سنة الشمس بأحَدَ عَشَر يوماً، يجعلُ الشهورَ نفسَها، بما فيها من المواسم، مُتَحوِّلَةً عن مَوَاضِعها من الأزمنة التي حُدَّتْ فيها، ما لم يَجْرِ تَثْبِيتُها بالكبْس. وإلى أن يجري الكبسُ فإن موسم الحجّ لا يتحرَّكُ في شهر ذي الحجة، بل في الزمن الشمسيّ المقابل له، مُتَقدِّماً عليه ما بين (١١) إلى (٢٢) يوماً، وربما إلى (٣٣) يوماً أحياناً.

* * *

---

(١) تاريخ الطبري: ٢/ ٦٢٠، ٦٣٦، و ٣/ ٢٣، ٩٤ ـ ٩٥، ١٤٨.

(٢) أخبار مكة: ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) الطبقات: ٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧، وأخبار مكة: ١/ ١٨٣.

(٤) أخبار مكة: ١/ ١٩٢.

(٥) المرجع نفسه: ١/ ١٨٦.

وخلاصةُ هذا الحديث، أن التماثُلَ في تقسيم السنة وافتتاحها، وترتيب الشهور، ومواقِعها، كان تامّاً، وواضحاً، بين العرب وسائر شعوب المنطقة. وقد تأيَّدَ ذلك بالبراهين القاطعة. وكان منها بعد ذلك ما أثْبَتَ أن جُمادَى الآخرة شهرُ بردٍ حقاً، يُقابل شهرَ آذار، وكان ميقاتُه قريباً من موسم الصوم عند النصارى وفِصْحِهم، ومنها ما أثبت أن العاشر من شهر المحرَّم كان يُقابل العاشر من تشرين الأول، وربما تَقدَّمَهُ، أو تأخَّر عنه يوماً أو يومين، ومنها ما أثبت أن الكَبْسَ عند العرب في الجاهلية لم يكن ينتقلُ بالشهور والمواسم، بل كان يعملُ على تثبيتها في مواقعها، ومن ذلك موسمُ الحج، الذي كان ثابتاً في موعده لا يتحوَّلُ عنه من شهر ذي الحجة. وإذا أضَفْنا إلى هذا ما انتهينا إليه في حديثنا عن شهور العرب، ومعانيها، وحقائق دَلاَلاتها على المواسم والحرِّ والبرد والأمطار وما إلى ذلك، وما حقَّقْناهُ في الحديث عن قسمة السنة إلى فصول أو أزمنةٍ، تعتمدُ مطالعَ النجوم ومَسَاقِطها، تبيَّن لنا من ذلك كله أن العرب، في الحجاز ونجد وتهامة، كانوا يتَّبِعُون تقويماً شمسيّاً قمريّاً، وأن أشْهُرَهم كانت ثابتةً في الأزمنة، ومَوَاسِمَهم كانت معروفةً مُعَيَّنةً، لما كان لذلك من علائق وثيقةٍ بحياتهم، ومواسمهم الزراعيَّة والدينيَّة، وتقلُّبِهم في الأرض بأنعامهم، وغلاَّتهم ومحاصيلهم، وإلا لم تكن لمواسم أسواقهم الكبرى قيمةٌ عند عرب الأقاليم الأخرى كالعراق والشام واليمن، وكذلك عند تجار الأُمم التي كانت تحرصُ على شُهودِ تلك المواسم. وفي حديثه عن هذا الموضوع، انتهى جواد علي إلى أن شأن أهل الحجاز في تقويمهم كان كشأن سائر العرب في الشام والعراق واليمن، الّذين كانوا يحجُّون في وقتٍ ثابتٍ واحدٍ هو شهرُ ذي الحجة، ولا يُعقَلُ خروجُهم على هذا الإجماع، وتفرُّدُهم باتخاذِ تقويمٍ قمريّ مَحْض[1].

(١) المفصَّل: ٨/٥٠٦.

وقد تبيَّن لنا من مُتابعة أخبارهم، أنهم كانوا يعتدُّون في الفصول الطبيعية بدَوْرَةِ منازل القمر، ومَطالع النجوم ومَساقِطِها، وفي حساب الشهور بدورة القمر، أي أنهم كانوا يتَّبِعُون تقويماً شمسيّاً قمريّاً.

كما تبيَّن لنا من البحث العميق في أسماء شهورهم، ومعانيها، ومواقِعِها من طبائع فصولهم، أنها كانت شهوراً ثابتةً في أزمنةٍ معيَّنةٍ، وإن تحرَّكت قليلاً أحياناً بقِصَرِ دورة القمر، ذلك أن فقهاءهم، كما سنرى في كلامنا على النسيء، كانوا يعملون على إعادتها إلى مواقعها وتثبيتها بالكبْس، وهو ما أكَّدَهُ لنا ما وجدناهُ من التماثُل بين عرب الحجاز وجيرانهم في موعد افتتاح السنة، وترتيب الشهور، وتحريم بعضِها. . . وإن من شأن ذلك كله أن يحملنا على القول بأن مواسم العرب الدينيَّة والتجاريَّة، والاجتماعيَّة، كانت في الجاهلية تقومُ في أوقاتٍ ثابتةٍ من الأزمنة الطبيعية.

* * *

الفصل الثالث

النسيء والنساة

مقـدّمــة:

يكاد يكون من المحقَّق أن النَسيءَ، وهو حسابُ الشهور والسنين، كان شأناً دينيّاً من شؤون العرب في عصر الجاهلية، مركزُه مكَّةُ، العاصمةُ الدينيَّةُ والقوميَّةُ للعرب. ولمَّا غَلَبت قبيلة خُزَاعَة على زعامة مكة، جعلت النسيء إلى مالك بن كنانة بن خُزَيْمة، وبَنِيهِ من بَعدِه يتَوارثُونَه بينهم. وكان صاحبُ النَسيء منهم يُسمَّىَ الناسِيءَ، والقَلَمَّسَ، وكان يتولَّى إفتاءَ العرب في شؤون دينهم[1]، ويَحسُبُ لهم حسابَ الفَلَك، لإلْحَاقِ السنة القمرية بالسنة الشمسية، وتثبيتِ مواسمهم في مواقعها من الفصول الطبيعية. فالنسيءُ بهذا المعنى رُتْبةُ شرفٍ، دينيَّةٌ، وعِلْميةٌ، واجتماعيةٌ، وهي من الوظائف الرئيسَة الكبرى في مكة، كالحِجَابَة والقيادة والقضاءِ وغيرها[2]، وكان رجالُ الدين يومئذٍ يحتكرون العلمَ دون العامَّة، وتَتَوارَثُه الأُسْرةُ الواحدةُ في بَنِيها وحَفَدتِها، ليظلَّ شَرفُه فيها، لا يخرجُ عنها إلى غيرها.

والنَّسِيءُ في الأَصْلِ التأخِيرُ، ومثلُه النُّسْأَةُ، والنَّسَاءُ، والنَّسِيئَةُ، ويكونُ

---

(١) المحبَّر: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٦.

في العُمر والدَّيْن، وفي أمورٍ أُخرى. والعربُ تقول: نَسَأَ اللّهُ في أَجَلك، وأنْسَأَهُ، أي أَخَّرَهُ. وفي الحديث: من سَرَّهُ النَّسَاءُ في الأَجَلِ، والسعَةُ في الرزق، فَلْيصِلْ رَحِمَهُ. ويُقال: بعتُه بنَسَاءٍ ونَسِيئةٍ، أي بتأخير. وأَنْسَأْتُهُ الدَّيْن، أي جعلتُه مُؤخَّراً، واسْمُ ذلك الدَّيْن: النسيئة[1]... وإنما سُمِّيَ الفقيهُ، أو المُفْتي عند العرب ناسِئاً، لأنه كان يُؤَخِّرُ أولَ السنة شهراً، مرةً كلَّ سنتين أو ثلاثٍ، على حسب ما يستحقُّه تَقدُّمُ السنة القمرية على سنة الشمس، ويكبسُ بهذا الشهر السنةَ المُنْقَضِيَةَ، فتكون ثلاثةَ عَشَر شهراً، وذلك كيلا تدورَ الشهورُ في الأزمنة، وليكون حجُّهم ومواسمُهم في وقت واحد من السنة[2]. ويبدو من تَتبُّع أسماءِ النَسَأة، أن النسيءَ ظلَّ قائماً في العرب أكثرَ من أربع مئةٍ وخمسين عاماً قبل أن يُبْطِلَهُ الإسلامُ سنة (٦٣١ هـ)، ولو لم يكن النسيءُ موجوداً إذ ذاك، لم يكن هنالك نَسَأةٌ تُذْكر أسماؤهم... وعلى ذلك نرى الحديثَ عن النَّسَأَةِ أولاً، أكثرَ فائدةً لنا في فَهْم حقيقة النسيء.



المطلب الأول ـ النَّسَأَةُ أو القَلامِسَةُ:

النسَأَةُ عند ابن إسْحاق هم الذين كانوا يَنْسَؤُون الشهورَ على العرب في الجاهلية، فيُحِلُّون الشهرَ من الأشهُر الحُرُم، ويُحرِّمون مكانَه الشهر من أَشْهُر الحِلّ، ويُؤَخِّرون ذلك الشهر[3]، أي الشهر الذي أَحَلُّوهُ، وهم عند ابن

---

(١) تاج العروس: ١/ ٤٥٥ ـ ٤٥٧، ولسان العرب: ١/ ١٦٦(نسأ)، والأمالي؛ ١/ ٤.

(٢) الأزمنة والأنواء: ٣٢ ـ ٣٣.

(٣) السيرة لابن هشام: ١/ ٤٣.

حبيب: القَلامِسَةُ، واحِدُهم القَلَمَّسُ، وكانوا فقهاءَ العرب، والمُفْتِينَ لهم في دينهم، فكان القَلَمَّسُ من هؤلاء القَلامِسَةِ، يقومُ أيامَ التشريق(١)، في حِجْرِ الكعبة(٢)، فيُفْتيهم، ولا يُسْأَلُ أحدٌ عن شيءٍ غيرُه(٣). وإذا عرفنا معنى «القَلَمَّسِ» أدركنا ما كان للناسِيءِ، أو الفقيه من قدرٍ كبير عند العرب. . . فالقَلَمَّسُ هو السيِّدُ العظيمُ، والداهيةُ من الرجال، البعيدُ الغَوْرِ، الواسعُ الخُلُقِ والعلمِ والمعرفةِ، والرئيسُ المُعَظَّم(٤). وقد ذكر ابنُ حزم أن كلَّ من صارت إليه هذه المرتبةُ، من بني مالك بن كنانة، كان يُسمَّى القَلَمَّس(٥)، ولكنَّ ما كان بينهم من تفاوُتٍ في العِلم والقَدْر والشُهرة، أَوْهَم بعضَ أهل الأخبار، بأن واحداً منهم دون غيره كان القَلَمَّس. وعلى ذلك عُدَّ النَسِيءُ مَكْرُمةً من المكارم، التي كانت قبائلُ مُضَرٍ تفخرُ بها على العرب، وقد اجتمع لها منها ثلاثُ خِلالٍ: إجازةُ الناس بالحجِّ من عَرَفَة، وكانت إلى الغَوْثِ بنِ مُرٍّ(٦)، والإفَاضَةُ بالناس إلى مِنَىً، وكانت إلى عَدْوان(٧)، والنسيءُ، وكان إلى القَلَمَّسِ من بني كنانة(٨)، أي إلى العالم الفَقيهِ النَّابِهِ منهم، لأن مركزَ الفقهِ والفَتْوىٰ والعلمِ بحسابِ الفلك، كان يجعلُ منه مَلِكاً

---

(١) أيام التشريق: ثلاثةٌ بعد أيام النَحْر، سُمِّيت بذلك لأن لحم الأضاحي يُشَرَّقُ فيها للشمس.

(٢) حِجْر الكعبة: ما تركتْه قريشٌ في بناء الكعبة من أساس إبراهيم، وحجرتْ عليه، لِيُعْلَم أنه من الكعبة.

(٣) المحبَّر: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٤) لسان العرب: ٦/ ١٨٢ (قلمس)، وتاج العروس: ١/ ٤٥٧ (نسأ).

(٥) جمهرة أنساب العرب: ١٨٩.

(٦) هو الغوثُ بن مُرِّ بن أَدِّ بنِ طابخة بن الياس بن مُضَر، وكان يُسمَّى صُوفَةَ.

(٧) هو عَدْوَانُ بن عمرو بن قيس بن عيلان بن مُضَر.

(٨) تاريخ الطبري: ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦، ومروج الذهب: ١/ ٣٠ ـ ٣١، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٣٨.

في قومه، يحترمونَه، وتُجلُّه جميعُ القبائل التي كانت تحجُّ إلى مكة[1]. ويبدو أنه كان لأولئك الفقهاء كلامٌ جيِّدٌ، مأثورٌ، حَفِظَتْه العربُ عنهم، كقول أحدهم: من سَرَّهُ النَّسَاءُ، ولا نَسَاء، فلْيُخفِّفِ الرداء، ولْيُبَاكِرِ الغَداء، ولْيُقِلَّ غِشْيانَ النِسَاء[2]... أي مَن سَرَّهُ طُولُ العُمُرِ، والبَقاءُ[3]، فَلْيَفْعَلْ ذلك، مع أنه لا بقاءَ لأحَدٍ.

ويبدو أن «مالِكَ بنَ كنانة»[4] أخذ علمَ النسيء عن بعض ملوك كندة، وهو ما يُفهم من قولٍ للأزرقي ذكر فيه أن «النُسْأَةَ كانت قبل ذلك في كندة، لأنهم كانوا ملوكَ العربِ من ربيعةٍ ومُضَرٍ»[5]، وعلَّل انتقالها إلى بني كنانة، بأن مالكَ بنَ كنانة كان قد تزوَّج بامرأةٍ من بني معاوية بن ثور الكنديّ، وهو يومئذٍ في كندة[6]. ولم أجدْ سنداً لهذا القول سوى ما ذكره ابنُ منظور في روايةٍ عن ابن عباس قال فيها: «كانت النُسْأَةُ في كندة»، والنُسْأَةُ بالضمِّ وسكون السين: النسيءُ الذي ذكرهُ الله في كتابه من تأخير الشهور[7]... وكيفما كان الأمرُ، فإني أعتقدُ أن رئيسَ خُزَاعَة، لمّا شرعَ في تنظيم شؤون العرب بمكة، عَهِدَ بالإفتاء والنسيءِ إلى مالك بن كنانة، فكان هذا أوَّلَ

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٥٠١.
(٢) لسان العرب: ١/ ١٦٦ ـ ١٦٧ (نسأ).
(٣) تاج العروس: ١/ ٤٦٠ ـ ٤٦١ (نسأ).
(٤) مالك بن كنانة: ذكر ابن حزم في جمهرة الأنساب (ص: ١١) أن اسمه «مَلْكُ بنُ كنانة» بإسكان اللام، وأنه ليس في العرب مَلْكٌ غيرُه، ولكن مُصحِّح الكتاب جعله، «مالك بن كنانة» في الصفحات (١٨٨، ١٨٩، ٤٦٥، ٤٩٤)، وحذا حذوه سائرُ الموارد، فأثبتناه كما اشتُهر.
(٥) أخبار مكة: ١/ ١٨٣.
(٦) المرجع نفسه: ١/ ١٨٢.
(٧) لسان العرب: ١/ ١٦٧.

جدولٌ بأسماءِ النَّسَأَة من بني مالك بن كنانة بن خزيمة مُقارَنٌ، لتقدير أزمانهم، بأسماءِ ملوك بني كنده[1]، وأسماءِ بني النضر بن كنانة

القرن		بنو مالك بن كنانة (النسأة)	بنو النضر بن كنانة		ملوك كندة
١٠٠					
القرن الثاني	١	كنانة بن خزيمة		١	معاوية بن ثور (كندة)
	٢	مالك (أول النسأة)	النضر (قريش)	٢	مُرَتِّع (قيل إنه أول ملوكهم).
	٣	الحارث	مالك	٣	ثور (كندة)
٢٠٠					
القرن الثالث	٤	ثعلبة	فهر	٤	معاوية
	٥	سُرَيْر / عامر	غالب	٥	الحارث الأكبر
	٦	عدي	لؤيّ	٦	معاوية
٣٠٠					
القرن الرابع	٧	فُقَيم	كعب	٧	الحارث الأصغر
	٨	عبد	مُرّة	٨	معاوية
	٩	حذيفة	كلاب	٩	عمرو
٤٠٠					
القرن الخامس	١٠	قَلَع	قُصيّ (ت ٤٨٠)	١٠	حجر آكل المرار (ت ٤٤٥)
	١١	عبّاد	عبد مناف (ت ٤٩٠)	١١	عمرو (ت ٤٨٥)
	١٢	قَلَع	هاشم (ت ٤٩٥)	١٢	الحارث المقصور (ت ٥٣١)
٥٠٠					
القرن السادس	١٣	أُميّة	عبد المطلب (ت ٥٧٨)	١٣	حجر بن الحارث (ت ٥٥٠)
	١٤	عوف (ت ٥٩٢)	عبد الله (ت ٥٧١)	١٤	امرؤ القيس (٤٩٧ ـ ٥٦٠)
	١٥	جُنادة (٥٥٠ ـ ٦٣٥) (آخر النسأة)		١٥	
٦٠٠					

(١) المراجع: المفصَّل: ٣/٣١٩ ـ ٣٢٠، والعرب قبل الإسلام: ٢٩١، وموسوعة الأعلام: ٢/١١، وجمهرة أنساب العرب، وغيرها. . .

القَلامِسَة أو النَّسَأة في ذلك العصر، ثم انتقل الأمرُ بعدَهُ في بَنِيهِ. وهو ما يُفهم من قول القلقشَنْدي: أوَّلُ من نَسَأَ النَّسيءَ... عمرو بنُ لُحَيّ، أبو خزاعة[1].

ويختلفُ أهلُ الأخبار في عدد القَلامِسَة من بني مالك بن كنانة، وفيمن كان أوَّلَهم، وهو اختلافٌ نشَأ من طول العهد بين إبطال النسيء سنة (٦٣١ م)، والعودةِ إلى ذِكْرِ أخباره بعد قرنٍ ونصفٍ على الأقل. غير أن الأزرقي أكّد أن «أوَّلَ من نَسَأَ الشهورَ من مُضَرٍ هو مالكُ بن كنانة... ثم نَسَأَ ثعلبةُ بنُ مالك، وبعدهُ الحارثُ بن مالك»، وسمَّاهُ القَلَمَّسَ، ثم عَدَّد النَسَأةَ في اضطراب واضح، ليس هنا موضع تفصيله[2]. وذكر الزُبيريُّ أن سُرَيْر بن ثعلبة بن مالك هو أولُ من نسأ الشهور، لكنه لم يُعْقِبْ ولداً، فانتقل من بعده إلى ابن أخيهِ، وهو عَدِيُّ بن عامر بن ثعلبة، ثم صارت في ولده من بعده[3]. وهو ما ذهب إليه ابنُ حزم أيضاً[4]، ولكنه ذكر في موضع آخر من كتابه، أن أولَ النَسَأة هو القَلَمَّسُ حُذَيْفة بن عبد بن فُقَيْم[5]. أما اليعقوبي فقال: «وكان سُرَيرٌ أولَ من نسأ الشهور...»[6]، ولكنه ذكر في موضعٍ آخَر أن أولَ النسَأة: حذيفة بن عبد بن فُقَيْم بن عدي بن عامر، وهو الذي يُسمَّى القَلَمَّس[7]، ثم قرّر في موضعٍ لاحقٍ أن بني القَلَمَّس بن كنانة كانوا ينسؤون

---

(١) صبح الأعشى: ١/ ٤٩٦.
(٢) أخبار مكة: ١/ ١٨٢، ١٨٣.
(٣) المفصَّل: ٨/ ٤٩٩.
(٤) جمهورة أنساب العرب: ١٨٩.
(٥) المرجع نفسه: ٤٩٤.
(٦) تاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٣٧.
(٧) المرجع نفسه: ١/ ٢٣٢.

الشهور، ويُحِلُّونَ، ويُحرِّمون[1]، مُعْترفاً بأن مالك بن كنانة كان القَلَمَّسَ الأول، وأن النسيءَ صار بعدهُ في بنيه. وفي إحدى الروايات التي نقلها الزَبيديُّ ذكر أن أوَّلَ النسَأة هو قَلَعُ بنُ حُذيفة بن عبد، وأن القَلَمَّسَ هو جُنَادَة بن أُميَّة، من بني فُقَيْم[2]. ونقل في روايةٍ أخرى أن نَسَأَةَ الشهور يُقال لهم القَلامِسُ، واحدُهم قَلَمَّسٌ، وهو الرئيسُ المُعَظَّم، وكان أوَّلَهم حُذَيْفةُ بنُ عَبْد بن فُقَيم[3]... وعلى هذا المذهب عددٌ آخَرُ من المراجع المختلفة[4]. وقد أَطْبَق الجميعُ على أن آخر النَسَأَة هو القَلَمَّسُ أبو ثُمامة، جُنَادَةُ بنُ عوف بن أمية، وهو الذي أبطل الإسلامُ النسيءَ على زمنه، وقيل إنه نسأ أربعين سنةً (٥٩٢ ـ ٦٣١ م)، وعاش حتى أدرك زمنَ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب[5].

فإذا قابلنا هذه الأقوالَ والرواياتِ، بعضَها ببعضٍ، لِنرىٰ وُجوه التماثُل والتخالف بينها، وجعلنا أَحدَها مُكَمِّلاً للآخَر، وصحَّحنا الأغلاطَ الواقعةَ علىٰ عددٍ من الأسماء، وقَوَّمْنا العِوَجَ الذي أصاب عمودَ النسَب في بعضها، استوى لدينا ثَبتٌ بأسماءِ أربعةَ عشَرَ ناسِئاً، أو قَلَمَّساً، تعاقَبُوا على النسيء في مكة، وكان أوَّلَهم مالكُ بن كنانة، ثم خَلَفَهُ ولدُه الحارثُ بن مالك، ثم ثعلبة بن الحارث، ثم سرير بنُ ثعلبة، ثم عديُّ بن عامر بن ثعلبة، ثم فُقَيْم بنُ عديّ، ثم عبدُ بنُ فُقَيْم، ثم حُذَيْفَة بن عبد، ثم قَلَعُ بنُ حُذَيفة، ثم

---

(١) تاريخ اليعقوبي: ١/٢٣٨.

(٢) تاج العروس: ١/٤٥٦.

(٣) المرجع نفسه: ١/٤٥٧.

(٤) المحبَّر: ١٥٧، وتاريخ الطبري: ٢/٢٨٦، والكامل: ٢/٤٣، والسيرة لابن هشام: ١/٤٤، وشرح القصائدالسبع: ٢٥٧، ومروج الذهب: ٢/٣٠...

(٥) تاج العروس: ١/٤٥٦، وأخبار مكة: ١/١٨٣.

عبّادُ بنُ قَلَع، ثم قَلَعُ بنُ عبّاد، ثم أميّة بن قَلَع، ثم عوفُ بنُ أمية، ثم جُنَادة بن عوف، وهو آخِرُهم[1].

وإذا كان تقديرُ المؤرخين لزمن الشاعر امرىء القيس بن حجر الكندي نحو (٤٩٧ ـ ٥٦٠ م)، فإن زمن جَدِّه الأكبر معاوية بن كندة كان أواسطَ القرن الثاني، أي في الزمن الذي قدَّرناهُ لعصر كنانة بن خزيمة، وذلك يعني أن تقديرنا لزمن مالك بن كنانة نحو سنة (١٧٥ م) صحيحٌ، وأن زواجَهُ إلى معاوية بن كندة دليلٌ على صواب التقدير. ومن شأن هذا كله التأكيدُ على أن النسيءَ ظلَّ قائماً في العرب أكثر من أربع مئةٍ وخمسين عاماً، وأن شُهورَ العرب كانت تُثَبَّتُ في مَواضِعها من الفصول الطبيعية، تَثْبيتاً لمواسم الحجِّ، والتجارة، والزراعة في مواعيدها. وكان فقهاءُ العرب ومُفْتُوهم يَتَوفَّرون على هذا الأمر، شأنُهم شأنُ أمثالهم في الأمم الأُخرى، حيث كان ضبطُ المواقيت يومئذٍ شأناً دينيّاً، يُعَدُّ من واجبات رجال الدين[2]، وكان الذي يَتَولَّى تقديمَ الشهور، وتأخيرَها، وتعيينَ مواعيد الصيام والأعياد عند اليهود هو الرئيس الدينيّ، وكان بمنزلة رئيس القبيلة[3]، وذلك على نحو ما عرفناهُ عندِ عرب

---

(١) انظُرْ جمهرة أنساب العرب: ١١، ١٨٨، ١٨٩، ٤٦٥، ٤٩٤، وأخبار مكة: ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، والمفصَّل: ٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، و٨/ ٤٨٨ ـ ٥٠٢، والمحبَّر: ١٥٧، وتاج العروس: ١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧، و ١٦/ ٣٩٧، والأمالي: ١/ ٤، وتاريخ اليعقوبي: ١/ ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٨، والسيرة لابن هشام: ١/ ٤٤، والعرب قبل الإسلام: ٢٩١، والأعلام: ٢/ ١١... ولاحظ ما وقع فيها على الأسماء مثلاً من التصحيف، كقولهم في فُقَيْم بن عَديّ: نُهم، ونُعيم بن ثعلبة، وقولهم في حذيفة: جذيمة، وغير ذلك، فضلاً عما أصاب سلسلة النسب من الاضطراب.

(٢) المفصَّل: ٦/ ٢١٥، و ٨/ ٤٣٥.

(٣) المرجع نفسه: ٨/ ٥٠٥.

الحجاز. وإذا كانت آثارُ اليمن لم تَتكَشَّفْ بعدُ عن وجود مثل هذه الظاهرة عند عرب الجنوب، فذلك لا يعني عدمَ وجودها[1].

* * *

المطلب الثاني ـ النَّسِيءُ عند المُفَسِّرين وأهل الأخبار:

قِيلَتْ في النسيء أقوالٌ كثيرةٌ مختلفةٌ، جاءت كلُّها تفسيراً لقوله تعالى: **﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُ عَاماً لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللهُ . . . ﴾**[2]، وقولِ النبيِّ عليه السلامُ في حجَّة الوداع: «. . . وإن الزمان قد اسْتَدارَ كهَيْأَتِهِ يومَ خَلَقَ اللَّهُ السمواتِ والأرضَ، وإن عِدَّةَ الشهور عند الله إثْنَا عَشَرَ شهراً، منها أربعةٌ حُرُمٌ، ثلاثةٌ مُتَوالِيَةٌ، وواحدٌ فَرْدٌ: ذو القعدة وذو الحجَّة والمحرَّمُ، ورَجَبٌ الذي بين جُمَادَى وشعبان»[3]. وتلك الأقوالُ أوْسَعُ من أن تُبْسَطَ في هذا المقام الضيِّق، ولكنْ يمكنُ رَدُّها جميعاً إلى ثلاثة مذاهب، أوَّلُها جَعَلَ النسيءَ تأخيراً لحُرْمَةِ شهر المحرَّم (صَفَر الأول)، والثاني عَدَّهُ تأخيراً لموسم الحجِّ عن وقته من شهر ذي الحجَّة طلباً لتَثْبيته، والثالثُ أكَّد أنه كَبْسٌ صحيحٌ بالسنة القمريّة لإلْحاقها بالسنة الشمسية.

(١) ـ المذهب الأول:

وهو مذهبُ القائلين بأن النسيءَ تأخيرُ حُرْمَةِ المحرَّم (صفر الأول) إلى

---

(١) المفصَّل: ٨/ ٤٣٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٣٧.

(٣) السيرة لابن هشام: ٢/ ٦٠٤، والسيرة النبوية: ٣٩٢، والبداية والنهاية: ٥/ ١٧٩.

شهر صَفَرِ الآخِرِ في سنة، ثم إعادتها إلى المحرَّم في السنة التالية، وقد اتفقوا جميعاً على هذا، ولكنهم اختلفوا في العِلَّة، أو أَمْسكَ بعضُهم عن ذِكْرِها. . . ويبدو أن ابن إسحاق كان أقْدَمَ من تحدَّث عن النسيءِ في الجاهلية، فقال:

١ ـ «وكانت العربُ إذا فَرَغَتْ من حجِّها، اجتمعت إلى الناسِىءِ، فحرَّمَ الأشهُرَ الأربعةَ: رجَباً وذا القعدة وذا الحجة والمحرَّمَ، فإذا أراد أن يُحِلَّ منها شيئاً، أَحَلَّ المحرَّمَ فأَحَلُّوهُ، وحَرَّم مكانَه صَفَراً فحرَّمُوهُ، لِيُواطِئُوا عِدَّةَ الأربعة الأشهُرِ الحُرُم.

٢ ـ «فإذا أرادوا الصَّدَرَ، أي الرجوعَ من مكة، قام فيهم الناسىءُ فقال: اللهم إني قد أَحْلَلْتُ لك أَحَدَ الصَّفَرَيْن، الصَّفَرَ الأوَّلَ، ونَسَأْتُ الآخرَ للعام المُقْبل. . .»[1].

ويُلاحَظُ أن ابن إسحاق لم يذكر شيئاً عن عِلَّة قيامِهم بالنسيء، وأنه أوضح، في الجزء الأول من كلامه، أن التحليل إذا وقع إنما كان يقعُ على شهر المحرَّم (صفر الأول)، فيُحَرَّمُ صَفَرٌ الآخِرُ مكانَه، ولكنه في الجزء الثاني من كلامه رَوَىٰ للناسىء قولاً لعلَّه لم يُحْسِنْ نَقْلَهُ! فإذا كان قد أَحَلَّ حُرْمَةَ صفر الأول، فما معنى قوله: ونَسَأْتُ الآخر للعام المقبل، وهو بطبعه كائنٌ في العام المقبل؟ لا شك في أن النصَّ قد أصابه نقصٌ أو تحريفٌ، فأَفْقَدَهُ معناه. والغريبُ أنه جاء بالشكل عيْنِهِ عند المسعودي[2]، وبالعبارة نفسها[3]، وكذلك

---

(١) السيرة لابن هشام: ١/ ٤٤ ـ ٤٥.

(٢) المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، من ذرية عبد الله بن مسعود، مؤرخ، رحَّالة، بحَّاثة من أهل بغداد. أقام بمصر وتوفي فيها سنة (٣٤٦ هـ).

(٣) مروج الذهب: ٢/ ٣٠ ـ ٣١.

عند ابن الأنباري[1]، وإن كان هذا أكثرَ تفصيلاً وأمانةً[2]. . . ذلك أن أبا علي القالي[3]، أراد الحديث عن النسيء فقال: «والمعنى فيه، على ما حدَّثني أبو بكر بنُ الأنباري، أنهم كانوا إذا صَدَرُوا عن مِنىً، قام رجلٌ من كنانة، فقال: أنا الذي لا أُعاب، ولا يُرَدُّ لي قضاء! فيقولون: أنسِئْنا شهراً، أي أَخِّرْ عنا حُرْمةَ المحرَّم، واجعلْها في صَفَر، وذلك أنهم كانوا يكرهون أن تتوالى عليهم ثلاثةُ أشهُرٍ، لا تمكنهم الإغارةُ فيها، لأن مَعَاشَهم كان من الإغارة، فيُحِلُّ لهم المحرَّمَ، ويُحرِّمُ عليهم صفَراً، فإذا كان في السنة المقبلة، حرَّم عليهم المحرَّمَ، وأحَلَّ لهم صَفَراً. . .»[4]، وقد أثبتَ ابنُ منظور هذا النصَّ كما ذكره القالي، وقال: فذلك هو الإنساءُ[5]. . .

والواقع أن ابن الأنباريّ لم يقُلْ في عِلَّة النسيء شيئاً عن حُبِّ العرب للإغارة والغزو، وكراهيتِهم لتوالي الشهور المحرَّمة، وإنما تحدَّث عن النسَأة فقال: «. . . فكانوا يُحِلُّون من الحُرُم ما شاؤوا، ويُحرِّمون من الحلال ما شاؤوا، ثم إذا أراد الناسُ الصَّدَرَ، قام الذي يلي ذلك منهم، أي الناسِيء أو القَلَمَّس من بني كنانة، فقال: اللهم إني لا أُحَابُ[6]، ولا أُعَاب، ولا مَرَدَّ لما قَضَيْتُ، اللهم إني قد أَحْلَلْتُ دماءَ المُحِلِّين من طَيِّيءٍ وخَثْعَم إحْلالَ دَمِ

---

(١) سَبقتْ ترجمتُه.

(٢) شرح القصائد السبع: ٢٥٧.

(٣) أبو علي القالي: إسماعيل بن القاسم البغدادي. ولد في ديار بكر (٢٨٨ هـ)، وهو من ذرية مولىً لعبد الملك بن مروان. رحل إلى العراق لطلب العلم والتحصيل، فنُسِب إلى بغداد لطول مُقامه بها. زار الأندلس، فأكرمه خلفاؤها، وأقبل عليه علماؤها للاستفادة من علمه. برع في اللغة وعلوم الأدب. توفي بقرطبة (٣٥٦ هـ).

(٤) الأمالي: ١/٤.

(٥) لسان العرب: ١/١٦٧ (نسأ).

(٦) الحَوْبُ: الإثم، أراد أنه لا يأثم أو لا يُتَّهم بالإثم.

ظبْيٍ، فاقتلوهم حيث ثَقِفْتُموهم. اللهم إني أحْلَلْتُ أحَدَ الصَّفَرَيْن، الصَّفَرَ الأول، ونَسَأْتُ الآخر للعام المقبل»[1]. ثم ذكر ابنُ الأنباري أن الناسىءَ إنما أحلَّ دماءَ المُحِلِّين من قبائل طيِّىءٍ وخثعم، لأنهم كانوا لا يُحرِّمون الأشهُرَ الحُرُمَ، وأنه إنما قال أحد الصَّفَرَيْن لأنهم جعلوا المحرَّمَ الصَّفَرَ الأوَّلَ ليقولوا إنه حَلالٌ إذا أَحَلُّوه، فلما قال اللَّهُ عزَّ وجلَّ في النسيء تلك الآيات، كانت الحُرُم عادتْ إلى أَصْلها[2]. ومن النظر في كلام ابن الأنباري يتبيَّنُ أن ما ذكرهُ القالي في عِلَّةِ النسيء غيرُ صحيح، فكيف يأمرُ الناسِىءُ الناسَ بقتل مَن يُحِلُّون حُرْمَةَ الشهور المحرَّمة، ثم يُحِلُّ لهم الشهرَ الحرامَ للإغارة والغزو؟

ثم وجدتُ بالبحث أن ابنَ حبيب ربما كان وراء هذه الفِكْرةِ المُزْرِيَة بالعرب، فقد أراد الحديثَ عن النسيء، فذكر أن «العرب كانوا يعيشون أحياناً من الغزو والغارة، فيَشقُّ عليهم مُوَالاةُ الأشهر الحرُم الثلاثة، فإذا أرادوا الغارة في شهر المحرَّم، جاؤوا الناسىءَ عند باب الكعبة، فسألوه أن يُؤَخِّر المحرَّم، فيَحسُبُ لهم، ثم يقول: هذا العام صفر الأول... وهو بالحساب الذي لا تدور عليه السنة.. وكانت العربُ لا تأخذُ بالأهِلَّةِ، ولا تدري ما ذاك! ثم يُؤَخِّرُ لهم المحرَّمَ، ويُقدِّمُ صفَراً، فيُحِلّ بذلك المحرَّمَ عاماً، ويُحرِّمُه عاماً»[3] انتهى كلامُ ابن حبيب...

فما هو هذا الحساب الذي لا تدور عليه السنة؟ وإذا كانت العربُ لا تأخذُ بالأهِلَّة، فذلك يعني أنها تأخذُ بمسير الشمس، وليست بحاجةٍ إلى النسيء، أمّا أن تكون لا تدري ما الأهِلَّةُ فتلك هي المصيبة، لأن ابن حبيب نزل بها إلى الجهل المُطْبِق، والتخلُّفِ المُحْدِق، بعدما عجز عن فهم حقيقة النسيء!

(١) شرح القصائد السبع: ٢٥٧.
(٢) المرجع نفسه: ٢٥٧ ـ ٢٥٨.
(٣) المحبَّر: ١٥٧.

وعَرَض الزَّبِيديُّ لموضوع النسيء، ولم يذكر في أسبابه شيئاً عن رغبة العرب في الغارة والغزو، وكراهيتهم مُوالاةَ الأشهُرِ الحُرم، وإنما ذكر أن النسيءَ الذي نهى الله تعالى عنه، شهرٌ كانت العربُ تُؤخِّرُه في الجاهلية، وأن هذا الشهر هو المحرَّم[1]، وأضاف في كلامه على الناسىء، أنه كان يقفُ عند جَمرةِ العَقَبة، أي في آخر مِنَى، ويقول: اللهم إني ناسِيءُ الشهور، وواضِعُها مَوَاضِعَها، لا أُعابُ ولا أُحاب، اللهم إني قد أحْلَلْتُ أحَدَ الصَّفَريْن، الصَّفَرَ الأوّلَ، وحَرَّمتُ الصَّفَرَ الآخِرَ[2]. وقريبٌ من هذا قولُ ابنِ كثير: «كانوا يُحِلُّونَ صَفَراً عاماً، ويُحرِّمُون المحرَّمَ عاماً، ويُحرِّمون صفراً عاماً، ويُحِلُّون المحرَّمُ عاماً، فذلك النسيء[3]. وذكر في تفسيره أنهم كانوا يُحلُّون المحرَّمَ ويؤخرونه إلى صَفَر، ليقضوا أوْطارَهم من قتال أعدائهم، إذ كانوا يَسْتَطيلون مُدَّةَ الأشهُرِ الثلاثة المتوالية في التحريم[4].



خلاصةُ القولِ أن تفسيرَ النَّسِيء بأنه تحليلُ شهرٍ حرام، وتحريمُ شهرٍ حلال، لإباحة الغزو والقتال، تفسيرٌ يبدو فيه التكلُّفُ ظاهراً[5]، لأنه إن جاز وقوعُه مرَّةً، فمن غير المعقول تكرَارُهُ بانتظامِ مئاتِ السنين! ذلك أن شِرْعة التحريم كانت عامّةً في العرب، وعُموميَّتُها تقتضي نظاماً ثابتاً في التحريم، يلتزمُ به المقيمُ والظاعِنُ، والحاضِرُ والبادي، على السواء. فلو صحَّ أن

(١) تاج العروس: ١/٤٥٦ (نسأ).
(٢) المرجع نفسه: ١٦/٣٩٧ (قلمس).
(٣) البداية والنهاية: ٥/١٧٩.
(٤) تفسير ابن كثير؛ ٣/٣٩٨.
(٥) المفصَّل: ٨/ ٤٩٥.

الناسىءَ أَفْتَى بتأخير حُرْمَةِ المحرَّم، ليبيحَ فيه الغزوَ لبعض الناس، فمن أين لأولئك الذين لم يشهدوا فتوى الناسىء، أن يعلموا بها، لِيَحْتَرِسُوا، ويأمَنُوا المُباغَتَةَ والغدرَ، في شهرٍ يعلمون أنه زمنُ أمنٍ وسلام، فصار شهرَ قتالٍ وغَزْوٍ؟ بل من أين لمن شهدوا الموسمَ والفتوى، أن يمضوا بأمانٍ إلى بلادهم؟ ولا سيما أن الكعبة، كما ذكر الأزرقي، كانت تُكسَى في الجاهلية يومَ عاشوراء، وقد ذَهَبَ آخِرُ الحاجّ، فكانوا يُعلِّقُون عليها حينئذٍ الأُزُرَ من الأنسجة الفاخرة[1]. . . وهو يعني أن فريقاً من الحاجّ كانوا يَظَلُّون بمكة حتى مَطْلع المحرَّم، وهم مُطمئنُّون إلى سلامتهم في حِمَى الحرمات المقدَّسة، فإذا بهم بعد الفتوى باتُوا مُهدَّدِينَ في أنفسُهم وأموالهم، فهل كان من مصلحة قريشٍ وكنانة وثقيف وهَوَازِن، وسائرِ قبائل الحجاز ونجد وتهامة، وهم أكثرُ العربِ فائدةً من مواسم الأسواق والحجّ والعُمْرة، أن يَهِيجُوا الآمنين، ويُنَفِّرُوهم من شُهود مواسمهم، وهي سُبُلُ أرزاقهم، وعُمُدُ حياتهم؟ وفوق ذلك، كان هنالك موسمان ينعقدان في العاشر من شهر المحرَّم، الأوَّلُ موسمُ سوق اليمامة، وهو من المواسم الكبرى في نَجْدٍ، وكانوا يَعُدُّونَهُ كسوق عكاظ في تعدُّدِ أغراضه، والثاني موسمُ سوق نطاةٍ في خيبر، فهل كان من مصلحة التجار في الحجاز ونجد وتهامة والعَروض أن تُرْفَع الحُرْمَةُ عن شهر المحرَّم، عَبثاً ولَعِباً، وقد كان لهم فيها طمأنينةٌ وأَمَانٌ؟

ويُعَدُّ قولُ الزَّبِيدِيّ بأن الناسِىءَ كان يُحِلُّ صفَرَ الأوَّلَ، ويُحرِّم مكانَهُ صفَرَ الآخِرَ، كقول من زَعَم بأن النسيءَ هو تأخيرُ صفَر الأول بحُرْمته إلى مكان صفر الآخِر، وتقديمُ هذا إلى موضعِ ذاك، وكأنه كان إجازةً للناس بالغزو والقتال، وهو غيرُ صحيح قطعاً، لأنَ شِرْعَةَ التحريم نظامٌ دينيٌّ عامٌّ،

---

(1) أخبار مكة: ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

تتعلَّقُ به مصالحُ جميع القبائل في بلاد العرب، ولا يملِكُ فردٌ، أو جماعةٌ من ذوي الأهْواءِ، أن يَعْبَثُوا به! وإنِ اتَّفَق لأحَدٍ أن يَعْبَثَ به في سنةٍ، فمن غير المعقول أن يستمرَّ العَبَثُ حتى يصِيرَ قاعدةً، وإلا فإن مواسم الحجِّ والعبادة، وكذلك مواسم الأسواق الكبرى، تُمْسِي كلُّها بلا معنى، وتفقدُ عاملاً كبيراً، ربما كان له الأثَرُ الفعَّالُ في استمرارها مئات السنين، وإقْبَالِ الناس عليها من مختلف البِقَاع والأصْقَاعِ...

وإذا نظرنا في تعريف ابن كثير للنسيء، لم نجدْ فيه غَنَاءً! فما معنى أنهم يُحِلُّون صَفَراً عامَاً، وهو في الأصل حلالٌ، ويُحرِّمون المحرَّمَ عاماً، وهو في الأصل حرام؟ فكأنه قال إنهم لم يفعلوا شيئاً... وكذلك قولُه يُحرِّمون صَفَراً عاماً، ويُحِلُّون المحرَّمَ عاماً، لأنهم إذا حَرَّموا صَفَراً، أَحَلُّوا المحرَّمَ في العام نفسِهِ، وليس في عامَيْن! وذلك يعني أنه لم يُقَدِّمْ شيئاً في تعريف النَّسِيءِ، أو أن النصَّ أصابه تصحيفٌ، فالرجلُ عالمٌ مُحقِّق، ولا أظنُّه يُقولُ مثل هذا القول! ولكنه في كتابه «تفسير القرآن» ذكر صراحةً أن إحْلال المحرَّم وتأخيرَه إلى صَفَر إنما كان لإباحة القتال، وأنهم لمَّا كانوا يُحِلُّون شهرَ المحرَّم عاماً، كانوا يُحرِّمون عِوَضَهُ صَفَراً(١).

* * *

* تَعْقِيبٌ:

الرأيُ عندي في هذا المذهب، أن القائلين به كانوا يملكون شيئاً من حقيقة النسيء، ولكنهم لمّا أرادوا نقلَهُ إلينا، هَمُّوا بشرحه، فاصْطنَعُوا له مَعَانيَ وتَفاسِيرَ، حتى أَخرجُوهُ عن حقيقته، فأتْعَبُوا أنفُسَهم، وأتعَبُونا معهم،

---

(١) تفسير ابن كثير: ٣/٣٩٩ ـ ٤٠٠.

ولا شك أن في أقوال بعضِهم، بعضَ عناصر الحقيقة، كقولهم: إن النَّسِيءَ شهرٌ كانت العربُ تؤخِّرُهُ في الجاهلية، فنهى اللَّهُ عنه، وإطْباقِهم على أن هذا الشهر هو المحرَّمُ (صفَر الأوَّلُ). وإنما نَهىٰ اللَّهُ عزَّ وجلَّ عنه، لأنهم كانوا إذا أخَّروهُ وَضَعُوا الحُرمةَ عنه، وقالوا: هو صَفَرٌ الأوَّلُ، فإذا كانت السنة التالية، عاد إلى مَوضعه من الحُرمة والزمن، وقالوا: هو شهرُ المحرَّم.

أمَّا قولُهم بأن الناسيءَ كان يُعلنُ في الناس أنه أحَلَّ صَفَراً الأوَّل، وأنْسَأَ الآخِرَ للعام المقبل، فلا يَصحُّ منه، كما قلتُ سابقاً، غيرُ العِبَارة الأولى، وهي إحْلالُه شهرَ صفرِ الأول، وهو في الأصل مُحرَّمٌ، وأمَّا إنْسَاؤهُ صَفَراً الآخِرَ للعام المُقْبل فغيرُ صحيح، لأنه كائنٌ أصلاً في العام المقبل، والعبارةُ بذلك لا تعني شيئاً، وربما أصابها تحريفٌ نَقَصَ عنصراً من عناصر الحقيقة! فمضَيْتُ أبحثُ عنه لعلِّي أقعُ عليه، فوجدتُ الأزرقيَّ نقل عِبَارةً عن النَّسَأة، هي أقربُ إلى العقل والصواب، وإن كان تكلَّفَ في تفسيرها فوق ما في وُسْعِهِ، فأبْعَدَها عن غَرَضِها. فقد ذكر أن أهل الجاهلية كانوا يُسَمُّون المحرَّمَ صَفَراً الأوَّل، وصَفَراً صَفَراً الآخِر، وكان الناسِيءُ يفعلُ النسيءَ سنةً، ويتركُهُ سنةً، فإذا كانت السنة التي يريدُ الإنْسَاءَ فيها، قام في الناس، يومَ الصَّدَرِ بفنَاءِ الكعبة، فقال: «أيها الناسُ إني قد أنْسَأتُ العامَ صَفَراً الأوَّلَ» يعني المحرَّمَ. وفي السنة الثانية، يخطبُهم فيَحُضُّهم على تعظيم حُرُماتهم وشعائرهم، ويأمرُهم بقتال الذين يُحِلُّون الحرمات، ويُعلنُ عودةَ الحُرمَةِ إلى صفرِ الأوَّلِ في ذلك العام. ثم حاول الأزرقيُّ شرحَ هذا، وكانت الحقيقةُ بين يديه يراها ولكنه لا يفهمُها، فذهب إلى أن العرب كانوا، حينما يُعلنُ الناسيءُ تأخيرَ صَفَرِ الأول، يَطْرحونَهُ من الشهور، ولا يعتدُّون به، ويبتدئون العِدَّةَ من صَفَر الآخِر على أنه صَفَرٌ الأولُ، وربيع الأوَّل على أنه صَفَرٌ الآخِر، وهكذا[1]... ولو

(١) أخبار مكة: ١/ ١٨٣ ـ ١٨٤.

أنه تفكَّر في الأمر لوَجَدَ المعنى الصحيح قريباً جدّاً، ليس فيه طَرْحٌ، ولا نقصٌ، ولا تغييرُ أسماءٍ، وكلُّ ما هنالك أن الناسىءَ، بإعلانهِ تأخيرَ صفرِ الأول، أخَّر ابتداءَ العام المُقبل، بكل شهوره على ترتيبها وأسمائها، شهراً، كَبَسَهُ بالسنة المنقَضِيَة، فكأنها ابتدأت من الشهر الثاني في السنة: صَفَر الآخِر.

وهكذا يكون واضحاً، أن الناسىءَ، كان حينما يريدُ الإنْسَاءَ، يُعلنُ في الناس تأخيرَ شهرِ صَفَرِ الأول المحرَّم، وإحْلالَهُ، وليس، كما نُقِل عن ابن إسحاق وغيرِهِ، إحْلالَهُ وتأخيرَ صَفَرِ الآخِر... فالنسيءُ، كما هو مُقْتَضَى الآية الكريمة، وكما ثبت لدينا، شهرٌ كانت العربُ تُؤَخِّرهُ في الجاهلية، وهو شهرُ صَفَرِ الأوَّلُ المحرَّمُ، فكانت إذا أخَّرَتْه سنةً أَحَلَّتْهُ، ثم عادت في السنة التالية فحرَّمَتْهُ. ولم يكن هذا يجري عَبَثاً ولهواً، بل من أجل تثبيت موسم الحجِّ، والمواسم الأُخرى في أوقاتها، بالموافقة بين السنتين القمرية والشمسية. ذلك أن تأخير صَفَر الأول، وهو رأسُ السنة عند العرب، لا يعني تأخيرَ حُرْمته إلى صفر الآخِر، أو جَعْلَه في مكانِهِ، بل يعني تأخيرَ ابتداءِ العام المُقْبِل كله شهراً، وهو جُملةُ الأيام التي تقدَّمَتْ بها السنةُ القمريةُ على السنة الشمسية، في السنتين أو الثلاث المُنْقَضِيَة. على أن الشهور في العام المقبل تظلُّ، كما هو مرسومٌ لها، من حيث الأسماءُ والترتيب والتوالي، لا يتغيَّرُ فيها شيءٌ، إلا اسمَ صفَرِ الأول المحرَّم، فإنه إذ ذاك يصيرُ صفراً الأوَّلَ، من غير تحريم. ويُحرَّمُ مكانَه شهرُ التأخير، الذي تُكبَسُ به السنةُ المُنْقَضِيةُ، فيأتي وراء ذي الحجَّة وقبل صفَر الأول، وتصيرُ به تلك السنةُ ثلاثةَ عَشَرَ شهراً، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ﴾[1]، أي لا يجوز أن تكون أكثر من ذلك،

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٦.

ولا أقلَّ. ويبدو لي أنهم كانوا يُسَمُّون الشهرَ الثالثَ عَشَر في السنة الكبيسة إسمَ شهر المحرَّم، وهو ما جعل البعض يتوهَّمُ أنهم كانوا يُقَدِّمون المحرَّم تارةً، ويؤخِّرونه تارةً، أو يُبدِّلون مكانَ صفر الأول، ولذلك جعل الله تعالى النسيءَ زيادةً في الكفر، لأن النَسَأة كانوا يحلُّون ما حرَّم الله، وهو شهر صفر الأول المحرَّم، ويُحرِّمونَ مكانَه الشهرَ المكبوسَ وهو في الأصل حلال، ليُواطِئوا عِدَّةَ الشهور التي حرَّمها الله، ويجعلون السنةَ ثلاثةَ عَشَرَ شهراً وقتَ النسيء، وإنما هي إثنا عشر شهراً في كتاب الله. ولعلَّ فيما قدَّمتُه الجلاءَ الوافي بكل ذلك المذهب...

* * *

(٢) - المذهب الثاني:

وهو مذهبُ من قالوا بأن النسيءَ تأخيرٌ لموسم الحج، والعِلَّةُ فيه، كما ذكرها الزبيدي في روايةٍ عن ابن كَنَاسَة، أن العرب كانوا يُحبُّون أن يكون يومُ صَدَرِهم عن الحج، أي رُجوعهم منه، في وقتٍ واحدٍ من السنة، أي سنة الشمس، فكانوا يطلبون من النسَأةِ تأخيرَهُ، فيؤَخِّرونه في كل سنة أَحَدَ عَشَرَ يوماً، وهو مقدارُ الفرق بين سنة القمر وسنة الشمس، ويفعلون كذلك في أيام السنة كلِّها، وكانوا يُحرِّمون الشهرين اللذَيْنِ يقعُ فيهما الحجُّ والشهرَ الذي بعدَهما، ليُواطِئوا في النسيء عِدَّةَ ما حرَّم الله، وكانوا يُحرِّمون رجَباً كيف وقع الأمرُ فيكون في السنة أربعةُ أشهُرٍ حُرُم[1].

ويُلاحَظُ في هذه الرواية أن الصوابَ فيها عبارةٌ واحدةٌ، هي رغبةُ الناس أن يكون موسمُ حجّهم ثابتاً، لا يدور في الأزمنة، أما الكلامُ الآخَرُ

---

(١) تاج العروس: ١/٤٥٦ ـ ٤٥٧.

فغيرُ صحيح، لأن التأخير الذي نهَىٰ اللَّهُ تعالى عنه شهرٌ واحدٌ مُحرَّمٌ، كانوا يُحِلُّونَه عاماً، ويُحَرِّمُونَه عاماً، ولا يفعلونه كلَّ عام، وفي كل الشهور.

ومثلُ هذا، ما ذكرهُ القلقشنديُّ من أن العرب كانوا يُؤَخِّرون الحجَّ في كلِّ عام أحَدَ عَشَرَ يوماً، حتى يَدُورَ الدَّوْرُ إلى ثلاثٍ وثلاثين سنة، فيعود إلى وقته. فلما كانت سنةُ عَشْرٍ من الهجرة، عاد الحجُّ إلى وقته اتفاقاً في ذي الحجَّة، فأقام الرسولُ عليه السلامُ فيه الحجَّ، وكانت حجَّتُه تلك حجَّةَ الوداع، التي قال فيها: «إن الزمان قد استدار كَهيْأته يوم خلق اللَّهُ السموات والأرضَ»، بمعنى أن الحجَّ عاد في ذي الحجة[1]. لكنَّ ابن كثير ردَّ هذا التفسير، وقال: إن المعنى «أنَّ الأمر في عِدَّة الشهور، وتحريم ما هو مُحرَّمٌ منها، هو على ما سبق في كتاب الله من العَدَد والتوالي، لا على ما يقومُ به بعضُ جَهَلةِ العرب، من فَصْلهم تحريمَ بعضِها بالنسيء عن بعض»[2]، وكان ابنُ كثير، كما ذكرت من قبلُ، من القائلين بأن النسيءَ تأخيرٌ لحُرمة المحرَّم (صفر الأول) إلى صَفَر الآخِر، قضاءً للأَوْطارِ من قتال الأعداء. وقد فَنَّدْتُ هذا المذهبَ في تعليل النسيء، وأظهرتُ تَهافُتَهُ في كلامي على أقوال أصحابه. ومع ذلك، فإن ابن كثير عَرَضَ للقائلين بأن حجَّة الوداع وقعت اتفاقاً في ذي الحجَّة، وأن العرب كانوا يحجُّون في أكثر السنين في غير ذي الحجَّة، وأن حجَّة الصِدِّيق سنة تسْعٍ كانت في ذي القعدة[3]، كما عَرَضَ أيضاً للقائلين بأن العرب كانوا يحجُّونَ في كل شهرٍ عامَيْن، وأن حجَّة أبي بكر وافقت الآخِرَ من العامَيْن في ذي القعدة[4]، فقال: «وكيف تصحُّ حجَّةُ

(١) صبح الأعشى: ٢/ ٤٢٥.

(٢) تفسير ابن كثير: ٣/ ٤٠٠.

(٣) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٤) المرجع نفسه: ٣/ ٣٩٩.

أبي بكر وقد وقعتْ في ذي القعدة؟ وأنَّىٰ هٰذا وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[1]، وإنما نُودِيَ به في حجَّة أبي بكر؟ فلو لم تكن في ذي الحجَّة، لما قال تعالى: يومَ الحجّ الأكبر»، ثم أضاف أنه لا يَلْزمُ من فِعْلِهم النسيءَ ما ذكره أولئك من دَوَرانِ السنة عليهم، وحَجِّهم في كل شهرٍ عامَيْن، فإن النسيءَ حاصلٌ بدون هذا، لأنهم لمّا كانوا يُحِلُّون شهر المحرَّم عاماً يُحرِّمون عِوَضَه صفَراً، وتبقى الشهور بحالها، على نظامها، وعِدَّتِها، وأسمائها، لا يَتَغيَّرُ منها شيءٌ[2]. ويُفهم من جُملة ما قاله ابنُ كثير في هذا الأمر، أن النسيءَ الذي نَهىٰ اللَّهُ عنه، هو التلاعُبُ بحُرْمَةِ شهر المحرَّم (صفر الأول)، تأخيراً، أو تقديماً لا غير.

وكان الأزرقيُّ كذلك من القائلين بأن العرب كانوا يحجُّون في كل شهرٍ عامَيْن، حتى يَسْتَديرَ الحجُّ في كل أربع وعشرين سنةً إلى الشهر الذي بدأ فيه الإنساءُ[3]. . . وقوله هذا نشأ عن غلطه في فهم النسيء، إذ حسبه نَقْصاً من السنة، لا تأخيراً لها! والعربُ كانوا يشتكون قِصَرَ السنة القمرية، فجعلهم يطرحون منها فوق ما بها من القِصَر شهراً، ويتقلَّبُون في أسماء الشهور، وترتيبها، وتواليها، ظنّاً منه أن ذلك هو تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شهراً ﴾.

* * *

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣.

(٢) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٣) أخبار مكة: ١/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) ـ المذهبُ الثالث:

وهو مذهبُ من قالوا بأن النسيءَ كان كَبْساً، غايتُه الموافقةُ بين السنتين القمريّة والشمسية، لتثبيت المواسم في مواعيدها من الأزمنة الطبيعية.

والواقع أن المسعوديَّ أشار إلى الكبْسِ، فقال: «وقد كانت العربُ في الجاهلية تكبسُ في كل ثلاثِ سنينٍ شهراً، وتُسَمِّيه النسيءَ، وهو التأخير. . »[١]، وقال أبو الفداء: إنهم «كانوا يكبسون في كل ثلاثة أعوام شهراً»[٢]، وذكر القلقشنديُّ أن العرب أرادت أن يكون حجُّها في أخْصَبِ وقتٍ من السنة، وأَسْهَلِ زمانٍ للتردُّد بالتجارة، فتعلَّموا الكبْسَ من اليهود[٣] . . . وكان «أبو الريحان البيروني»[٤]، عَرَض لموضوع النسيء بالتفصيل، فذكر أن موسم الحجِّ كان يدور في الجاهلية، فأحبَّ العربُ وقتئذٍ أن يحجُّوا في وقت إدراك سِلَعِهم من الأَدَم والجُلود والثمار وغير ذلك، وأن يَثْبُتَ ذلك على حالةٍ واحدةٍ، وفي أطيبِ الأزمنة، وأخْصَبِها، فتعلَّمُوا الكبْسَ من اليهود المجاورين لهم في يثرب، وذلك قبل تاريخ الهجرة بنحو مِئَتَيْ سنة، فأخذوا يعملون بها ما يُشَاكِلُ فِعْلَ اليهود، من إلْحاقِ فَضْلِ ما بين سَنَتِهم وسنةِ الشمس، شهراً بشهورها إذا تمَّ، ويُسَمُّون هذا من فِعْلهم: النسيءَ، لأنهم كانوا يَنْسَؤُون أوَّلَ السنة في كل سنتين أو ثلاثِ شهراً، على حسب ما يستحِقُّهُ التقدُّم[٥].

---

(١) مروج الذهب: ٢/ ١٨٨.

(٢) المختصر في تاريخ البشر: ١/ ٩٩.

(٣) صبح الأعشى: ٢/ ٤٢٥.

(٤) **أبو الريحان البيروني**: محمد بن أحمد (٣٦٢ ـ ٤٤٠ هـ = ٩٧٣ ـ ١٠٤٨ م)، عالم ومُصَنِّفٌ عربيٌّ من خوارزم. درس الرياضيات، والفلك، والطب، والتقاويم، وعلوم الهند واليونان وبرع فيها، من مُؤلَّفاته: الآثار الباقية عن القرون الخالية، نشَرهُ المستشرقُ الألماني: كارل إدْوَرْد سَخَاوْ (١٨٤٥ ـ ١٩٣٠ م).

(٥) الآثار الباقية: ١١، ١٢، ٦٢، ٣٢٥.

وكنا حقَّقْنا أن وجود النسَأة عند العرب يعودُ إلى أَواسط القرن الثاني للميلاد، وهو دليلٌ على عودة النسيء إلى أَبْعدَ ممَّا قَدَّرَهُ البيرونيُّ. والمعروف أن يهودَ يثربَ، قَدِمُوا جزيرةَ العرب، بعد تَشْتِيتهم في القرن الأول أو الثاني للميلاد، فعاشوا ما عاشوا مع العرب، من غير أن يُؤْثَرَ عنهم أيُّ أثَرٍ مكتوبٍ، لا بلُغتهم العِبريّة، ولا بالعربية التي تعلموها من العرب، وكانوا خُلَقَاءَ بذلك، لو صحَّ ما نَسَبهُ إليهم المستشرقون وبعضُ الباحثين، من العلم والمعرفة والارتقاء[1]. ثم إن العِبْريين لم يخترعوا الكَبْسَ أو النسيء، بل نقلوهُ عن البابليين، ويذكر المؤرخون أن البابليين اعتمدوا التقويم السَّوْمريَّ الذي يجعل السنة (١٢) شهراً قمرياً، ولمّا أدركوا أنها شهور متحركة، كانوا يكبسون بعد أيلول شهراً يسمُّونه أيلول الثاني، يفعلون ذلك كلما لزِمَ التأخيرُ، وقيل إن الذي شرَّع ذلك الملك حمُّورابي. ثم اكتشف الفلكيُّ الكلداني «نابو رمّانو» أن عدّة أيام السنة (٣٦٥) يوماً و (٦) ساعات و (١٥) دقيقة و (٤١) ثانية، وتبين بعدئذ أن هذا التقدير يزيد على عدة السنة الحقيقية (٢٦ د، و ٥٥ ث)[2]. ولم يكن العربُ في عزلةٍ، كما يحلو للبعض أن يتوهَّم، بل كانت قوافلُهم تتردَّدُ إلى العراق والشام، وكان عربُ العراق والشام يشهدون مواسمهم، ولعلهم نقلوا العلمَ بالكبس أو النسيء عن أهل الشام أو العراق. وقد رجَّح «فُرَيْحة» أن يكونوا أخذوه عن الآراميِّين[3].

وعَرَضَ «ابنُ الأجدابي»[4] أيضاً لموضوع الكبس عند العبرانيين

---

(١) مطلع النور: ٦٠ ـ ٦٢.

(٢) حضارات العالم في العصور القديمة والوسطى: ٧٤، ٨٢، ١٠٢.

(٣) أسماء الأشهُر: ٥٣.

(٤) ابنُ الأجدابي: أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل، المتوفَّىٰ نحو (٦٥٠ هـ). نُسِبَ إلى أَجْدابِيَة وهي ناحية قرب طرابلس الغرب. فقيه، لغويٌّ، مُصنِّفٌ ومُحقِّق جيِّد. اشتُهر بالعلم والأدب. وله مصنَّفات عِدَّةٌ، امتازت بالاختصار والدِقَّة في الجمع والتحقيق. من كتبه: الأزمنة والأنواء، حقَّقه د. عزة حسن.

واليونانيين، فقال: «وقد كانت العربُ في الجاهلية تفعلُ مثلَ هذا، وتزيدُ في كل ثالثةٍ من سِنِيها شهراً، على نحو ما ذكرناه عن العبرانيين واليونانيين، وكانوا يُسَمُّون ذلك النسيءَ. وكانت سنةُ النسيء ثلاثةَ عَشَر شهراً قمريَّةً. وكانت شهورُهم حينئذٍ غيرَ دائرةٍ في الأزمنة، كان لكلِّ شهرٍ منها زمنٌ معلومٌ لا يَعْدُوهُ. فهذا كان فِعْلَ الجاهلية حينَ أَحْدَثُوا النسيءَ، وعملوا به...»، فلما حَرُمَ العملُ به صارت شهورُ العربِ دائرةً في الأزمنة الأربعة[1].

ومن الواضح أن النسيءَ الذي ذكرهُ البيرونيُّ وابنُ الأجدابي، وأشار إليه الآخَرون، هو كبْسٌ صحيح، أَخَذَ به العربُ ليسْتَوِيَ لهم حسابُ القمر مع حساب الشمس، وليس مجرَّدَ تأخير حُرمةٍ أو شهرٍ على نحو ما رأينا[2]. وكانوا يفعلونه كلَّ سنتين، أو ثلاثٍ، على حسب ما يستحِقُّهُ التقدُّم، فيكبِسُون شهراً بآخر السنة سبعَ مراتٍ، في دَوْرٍ مُدَّتُه تسعةَ عَشَر عاماً، وذلك في السنة الثالثة منه، ثم السادسة، ثم الثامنة، ثم الحادية عشرة، ثم الرابعة عشرة، ثم السابعة عشرة، ثم التاسعة عشرة وهي آخِرُ الدَّوْر، ثم يتبدئون دَوْراً جديداً[3]...

ويقال إن مُكْتشفَ هذا النظام في النسيء، هو العالم الفلكيُّ اليونانيُّ «METON» الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد. وقد وجد أن كلَّ (٢٣٥) شهراً قمريّاً تُساوي عِدَّةُ أيامها عِدَّةَ أيام (١٩) سنة شمسية[4]... وأن

(١) الأزمنة والأنواء: ٣٢ ـ ٣٣.
(٢) المفصَّل: ٨/ ٤٩١.
(٣) الأزمنة والأنواء: ٣١.
(٤) موريس بوكاي ـ التوراة والإنجيل والقرآن والعلم: ١٤٦، (منشورات دار الكندي ـ بيروت ١٩٧٨ م).

القمر يظهرُ مُجدَّداً، عند ابتداءِ دَوْرٍ جديدٍ من (١٩) سنةٍ أخرى، في الوقت نفسه الذي ظهر فيه عند ابتداءِ الدَّوْرَة المُنْقَضِيَة[١]، أي أن أوَّلَ يومٍ في السنة الأولى من الدَّوْر الجديد، هو أوَّلُ يومٍ في شهرٍ قمريّ جديد، يُرَىٰ فيه الهلالُ حيث رُئِيَ عند ابتداءِ السنةِ الأولى من الدَّوْرِ السابق[٢]... وهذا هو في اعتقادي معنى قَوْل رسول الله: «إن الزمان قد اسْتَدار كهَيْأتِهِ يوم خلق الله السماواتِ والأرضَ...»، فكأنه أراد إلغاءَ حسابِ القمر، وما يُلازِمُه من النسيء، وزيادةٍ في عِدَّةِ شُهورِ السنة، وتلاعُبٍ بالحُرمات، والاسْتِعَاضةَ عنه بالدَّوْرةِ الزمنيَّةِ الثابتة في الكَوْن، المقسَّمةِ إلى إثْـنَيْ عَشَرَ شهراً، لا تزيدُ ولا تنقص، لأنها قائمةٌ في أصل الخِلْقَة على قانونٍ ثابتٍ في كتاب الله! فالاستدارةُ هنا الاسْتِواءُ، اسْتِواءُ حسابَيْ الشمس والقمر تلك السنة، في مُطابقةٍ تامَّةٍ، وليست دَوَرانَ القمرِ في كل الفصول، حتى عاد في اعتقاد البعض إلى موضعه، بعد ثلاثٍ وثلاثين سنةً قمريَّةً، زعموا أنها تُساوي اثنتين وثلاثين سنةً شمسيّةً، وإنما هي في الحقيقة تزيدُ عليها بضعةَ أيام[٣]، ولا تُحقِّق بالتالي معنى المطابقة التامَّة بين إهلالِ الشهر القمري وابتداء السنة الشمسية في اليوم نفسه، كما تفعلُ دورةُ النسيء التي تقعُ في تسعةَ عشَر عاماً

---

(١) موسوعة كومپتونز: ٩/ ٦٢٧ (M).

(٢) العصور القديمة: ٣٦٦، (وذكر پرسْتِد أن كَبْسَ اليونان، قبل ميتون، كان يعتمد دوراً من ثماني سنين، يكبسون فيها شهراً ثلاث مرات، في السنة الثالثة، ثم الخامسة، ثم الثامنة...)، ذلك أن عِدَّة ثماني سنين شمسية تساوي (٢٩٢٢) يوماً، وعِدَّةَ أيام ثماني سنين قمرية (٢٨٣٤,٩٥) يوماً، يضاف إليها عددُ أيام شهور الكبس الثلاثة وهي (٨٧) يوماً، فيكون المجموع (٢٩٢٢) يوماً، وهكذا يعود إلى الموافقة الأولُ من سنتيْ الشمس والقمر في أول السنة التاسعة، على التقريب.

(٣) إن (٣٣) سنة قمرية تُساوي (١١٦٩٤) يوماً، و (٣٢) سنة شمسية تساوي (١١٦٨٧,٧٥) يوماً، أي بفارق ستة أيام بين الحسابين.

شمسيّاً[1]. وإذا لاحظنا أن المرَّة السابعةَ في هذه الدَّوْرة هي الأخيرةُ، وأن النسيءَ يكون فيها بانْصِرام سنتين على المرَّة السادسة، وليس ثلاثاً كما في أكثر المرَّات، وجدنا أن ذلك يتَّفِقُ مع ما ذَكَرتْهُ آيةُ النسيء في القرآن الكريم، من أنهم كانوا يُحِلُّونَه عامَاً ويُحرِّمونه عامَاً، كما يتَّفق مع ما قاله الرسولُ عليه السلام عن استدارة الزمان كهَيْأته الأُولى، يوم خلق اللّهُ السماوات والأرض، وذلك يوم خطبَ الناسَ في حجَّة الوداع سنة عَشْرٍ للهجرة. وهو ما يميلُ بنا إلى الاعتقاد بأن حجَّةَ الوداع كانت في السنة الأُولى من دَوْرٍ جديدٍ آخَر من أدْوار النسيء، وقد أَهَلَّ فيها قمرُ المحرَّم (صفر الأول) في الأول من تشرين الأول، وكانت سنةُ تِسْع السنةَ الأخيرة في دَوْرِ النسيء السابق، وفي تلك السنة أُبْلِغَ إلى الناس نزولُ القرآنِ بتحريم النسيء وإبْطالِ العملِ به، وكانت آخِرَ سنةٍ حجَّ فيها المشركون إلى الكعبة[2].

ومن شأن ذلك كله أن يحمِلَنا على القول بأن النسيءَ كان في جوهره كَبْساً صحيحاً، الغَرَضُ منه إعادةُ تثبيت الشهور القمريَّة، والمواسم العامَّة، في الأزمنة الطبيعيَّة، لئلا تنتقلَ عن أوقاتها التي حُدِّدَتْ فيها من الفُصول الأربعة ولم تكن غايتُه قطعاً إباحةُ الغَزْوِ وأعمالِ الثأر، فهذا التفسير تكلَّفَهُ

---

(١) إن عِدَّة أيام (٢٣٥) شهراً قمريّاً + (٧) أيام تُكبس أثناءها بذي الحجة تُسَاوي (٦٩٣٩) يوماً وكَسْرَ يوم. وإن عِدَّة أيام (١٩) سنة شمسية تُساوي أيضاً (٦٩٣٩) يوماً وكَسْر يوم. ويجب أن نلاحظ أن عِدَّة أيام السنة العربية القمرية هي (٣٥٤ يوماً و ١١/ ٣٠ من اليوم)، وعدَّة أيام السنة الشمسية هي (٣٦٥,٢٤٢٢) يوماً. . . وإن عِدَّة (١٩) سنة قمرية تُساوي (٦٧٣٣) يوماً، يُكبَسُ بها سبعة شهورٍ عَدَدُ أيامها (٢٠٦) فيصيرُ المجموعُ (٦٩٣٩) يوماً مُساوياً لعِدَّة (١٩) سنة شمسية.

(٢) يُلاحظ أن القول بمُسَاواة ثلاثِ مئةِ سنة شمسيَّةٍ لثلاثِ مئةٍ وتسع سنينَ قمريَّةٍ غيرُ دقيق، فعِدَّة (٣٠٠) سنة شمسية هي: (١٠٩٥٧٢ يوماً و ١٣ ساعة و ٤٠ دقيقة)، وعدَّةُ (٣٠٩) سنوات قمريّة هي: (١٠٩٤٩٩ يوماً و ٧ ساعات و ١٢ دقيقة).

المتأوِّلُون من المؤرِّخين. وما حَسِبهُ بعضُهم فَصْلاً، بالنسيء، لتوالي الشهور المحرَّمة الثلاثة، إنما كان في الحقيقة إضافةَ شهرٍ على السنة المُنْقَضِيَة، يأتي بعد ذي الحجَّة وقبل المحرَّم (صفر الأول)، وهذا يقتضي تأخيرَ ابتداءِ السنةِ المُقْبلةِ شهراً. ولمَّا كان صَفَرٌ الأوَّلُ المحرَّمُ أوّلَ شهور السنة، فتأخير افتتاح السنة كان من شأنه أن يفصل بينه وبين شهريْ ذي الحجة، وذي القعدة المحرَّمين، فكانوا يُحِلُّونَه، ويُحرِّمون مكانه الشهرَ الذي كَبَسُوا به السنةَ المُنْقَضِيَةَ، فكأنهم جعلوا من صَفَرِ الأول المحرَّم إسْماً لِشَهْرين: شَهْرِ المحرَّم، وهو الشهرُ الثالثُ عَشَرَ في السنة الكبيسة، وشهرِ صَفَرِ الأوَّل، وهو الشهرُ الأوَّلُ في السنة المُقْبِلةِ، الذي كان الناسِىءُ يقولُ للناسِ فيه إذ يَنْزِعُ الحُرْمةَ عنه: هذا العامُ صَفَرٌ الأوَّلُ! فإذا انقضت السنةُ المُقْبَلةُ هذه، وهي إثنا عَشَرَ شهراً، أُعيدت إلى صَفَرِ الأوَّل حُرْمتُه في السنة التي تليها... وبذلك تظلُّ الشهورُ المحرَّمَةُ ثلاثةً مُتَواليَةً في كلا الحالين، لا يفصِلُ النسيءُ بينها، وإنما هو يحافظ على تواليها، وعلى عَدَدِها فقط، دون النظرِ إلى أعْيَانِها حين الكبسِ وتأخيرِ افتتاحِ السنة الجديدة شهراً عند الاقتضاء.

ثم نزلت آيةُ النسيء في سورة التوبة، سنةَ تسعٍ، وهي من أواخر ما نزل على النبيّ عليه السلام، وجاء فيها:

● ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ... ﴾[1].

● ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُ عَاماً لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللهُ... ﴾[2].

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٦.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٣٧.

ثم فَسَّر نبيُّ الله، عليه الصلاة والسلامُ، هذه الآيةَ، سنةَ عَشْرٍ، في حجَّةِ الوداع، فقال:

● «ألا إن الزمان قد استدار كهيأته يومَ خَلَق اللَّهُ السماوات والأرضَ، وإن عدَّةَ الشهور عند الله إثنا عَشَر شهراً، منها أربعةٌ حُرُمٌ، ثلاثةٌ مُتَواليات: ذو القعدة وذو الحجَّة والمحرَّم، ورَجَبٌ الذي بين جُمادَىٰ وشعبان».

ومن الواضح أن الآيَةَ المذكورةَ ذَمَّتْ فِعْلَ النَّسَأَةِ لأنهم كانوا يُحلُّون شهراً حَرَّمَهُ اللَّهُ بعَيْنِهِ، ويُحرِّمون شهراً هو في الأصل حَلالٌ يُضِيفُونَه إلى السنة المُنْقَضِيَة، وذلك ليُوَافِقُوا عِدَّةَ الأشهُرِ التي حَرَّمها اللَّهُ، فجعلوا كلَّ العِبْرَةِ في التحريم وُقُوعَهُ على عَدَدٍ مُعيَّنٍ من الشهور، وليس على أشهُرٍ مُعيَّنةٍ بأسمائها، وأزمنتها. أي أنهم كانوا يُراعون في التحريم عددَ الأشهُر التي حرَّمها الله، دون أن يلتزموا بخُصوصيَّتِها، وزادوا على عِدَّةِ شهور السنة الكبيسة شهراً، فصارت ثلاثةَ عشَرَ، وهي في كتاب الله إثنا عشر شهراً، فهذا هو النسيءُ الذي نَهىٰ الله تعالى عنه، فحَرُمَ العملُ به وقتئذٍ، ثم تُوفي الرسولُ، عليه الصلاة والسلامُ، في السنة التالية، ولم يُعتَمَدْ بعدُ تقويمٌ بديلٌ، فصارت شهورُ العرب بعد ذلك دائرةً في الأزمنة الأربعة.

ويُعلِّق سيِّدُ قطب على هذه الآية بقوله: «. . . إن هذا النصَّ القرآنيَّ يردُّ مِعْيارَ الزمن، وتحديدَ دَوَرانِهِ إلى طبيعة الكون التي فَطَرهُ اللَّهُ عليها، وإلى أصل الخِلْقَة، خِلْقةِ السماوات والأرض، ويُشير إلى أن هناك دورةً زمنيّةً ثابتةً، مُقْسَّمةً إلى اثنيْ عَشَرَ شهراً، يُسْتَدلُّ على ثباتِها بِثَباتِ عَدَدِ الأشهُر فلا تزيدُ في دورةٍ، وتَنقصُ في دَوْرةٍ، وأن ذلك في كتاب الله، أي في نامُوسِه الذي أقام عليه نظامَ هذا الكون، فهي ثابتةٌ على نظامها، لا

تتخلَّفُ ولا تتعرَّضُ للنقص والزيادة، لأنها تَتمُّ وفق قانونٍ ثابت»[(١)].

ومع أن الرجُلَ أشار بوضوح إلى أن هذه الآية تعني وُجوبَ الأَخْذِ بدورة الشمس، لأنها «الدورةُ الزمنيَّةُ الثابتةُ المُقَسَّمة إلى اثنَيْ عَشَرَ شهراً لا تزيدُ ولا تنقص»، لكنه لم يُوَفَّق في فهمه طبيعةَ النسيء! فقد ذكر في كلامه على أسبابِ نُزول الآية، أن الاسْتنفارَ لِغَزْوةِ تَبُوكٍ، سنةَ تِسْعٍ، كان في رَجَبٍ، وهو من الأشهُر الحرُم، ولم يكن في تلك السنة في موعده الحقيقيّ، بل كان في موقع جُمادَى الآخرة بسبب النسيء، وكان ذو الحجة أيضاً في موقع ذي القعدة[(٢)]!

والواقع أن تقدُّمَ رجَبٍ إلى موقع جُمادَى الآخِرة، وتقدُّمَ ذي الحجَّة إلى موقع ذي القعدة، ليس من عَمَلِ النسيء كما وَهِم الأستاذ، بل من دَوَرانِ شهور القمر في الأزمنة وعدم ثباتها، فيأتي النسيءُ بعدئذٍ لِيُؤَخِّرها ويُعيدَها إلى مواقعها، تثبيتاً لها في الأزمنة الطبيعيَّة التي حُدِّثَتْ بها أصلاً، وإلْحاقاً لحساب القمر بحساب الشمس... وها هو اليومَ رجَبٌ وغيرُه من شهور القمر، ما يزال، منذ أُبْطِلَ النسيءُ وحَرُم العملُ به، يدورُ في كل فصول السنة، ويتقدَّم عن موقعه الحقيقي كلَّ سنةٍ أَحَدَ عَشَر يوماً، وذلك لأن علَّة دورانه ليست في النسيء، بل بإبطال النسيء... فالنسيء في أصل معناهُ: التأخيرُ، ولكنه في المعنى الإصْطلاحيِّ: تأخيرُ افتتاح سنةِ القمر شهراً، كلَّ سنتينِ أو ثلاثٍ، حَسْبما يقتضيه تقدُّمَ الشهورِ القمريّة على شُهور الشمس. والعِلَّةُ في إبطال النسيء وذَمِّ فِعْلِه إنما هي أمْرانِ:

---

(١) في ظلال القرآن: ١٦٥١ ـ ١٦٥٢.

(٢) في ظلال القرآن: ١٦٥٠ ـ ١٦٥١.

الأول: أن عِدَّة شهور السنة، كما هي في كتاب الله، إثنا عَشَرَ شهراً، والنسيءُ يجعلها كلَّ سنتين أو ثلاثٍ ثلاثةَ عَشَرَ شهراً لمساواة سنة القمر بسنة الشمس... وهذه إشارةٌ واضحةٌ إلى وُجوب الأَخْذِ بدورة الشمس أو بدورة منازل القمر، فكِلْتاهُما ثابتةٌ لا تزيد ولا تنقص.

الثاني: أن الشهورَ المحرَّمةَ يجبُ أن تظلَّ مُحرَّمةً ثابتةً على عِدَّتِها وتواليها ومَواقِعِها وأعيانها، كما شَرَعها اللَّهُ، ولا يحقُّ لأحَدٍ أن يضَعَ عن أَحَدِها حُرْمَتَهُ، ويُحرِّمَ شهراً آخَرَ غيرَهُ لمُوَاطَأَةِ عِدَّةِ ما حرَّم اللَّهُ، فيُحلُّ بذلك ما حرَّم اللَّهُ، ويُحرِّمُ ما هو في الأصل حلالٌ... وهذه إشارةٌ أُخرى إلى وُجوبِ تَثْبيتِ الشهورِ المحرَّمةِ في الأزمنة التي حُدِّدَتْ بها يومَ جرى أمرُ الله بتحريمها، ولا يمكن هذا إلا بالأخذ بدورة الشمس أو بدورة منازل القمر... ذلك أن العرب ومَن كان يذهبُ مذهبَهم كانوا يعتدُّون بمنازل القمر في معرفة الفصول وحساب السنين، بينما كانت الأُمَمُ الأخرى تعتدُّ ببُروج الشمس، وهما سواءٌ في بيانِ مواعيد الفصول الطبيعية، وعِدَّةِ أيام السنة.



وهكذا يتبيَّنُ لنا أن مَذْهبَ من قال بأن النَسِيءَ كان كَبْساً صحيحاً، غايتُه إلْحَاقُ حساب السنة القمرية بالسنة الشمسية، لتثبيت المواسم في مواعيدها من الفصول الطبيعية، إنما هو أقربُ المذاهب إلى الحق والواقع والصواب...

وما دام النسيءُ ثابتاً إبْطَالُه وتحريمُهُ سنة (٩ هـ = ٦٣١ م)، فدليلُنا على أن هذه السنةَ كانت الأخيرةَ في آخِر دَوْرٍ للنسيء، وعلى أن العرب

كانت تأخذُ في النسيء بدوْرٍ مُدَّتُه تسعةَ عشَر عاماً، يَظْهرُ إذا رجعنا بالأمر إلى حيث كانت ولايةُ قبيلة خُزَاعة شؤونَ مكة نحو سنة (١٧٥ م)، وجَعْلِهَا شأنَ النسيء وقتئذٍ إلى مالك بن كنانة... فإذا فرضنا أن الإنْسَاءَ بدأ سنة (١٧٦ م)، أي في السنة التالية لولاية خزاعة، وجدنا بين ابتدائه وانتهاءِ العمل به مُدَّة (٤٥٦) سنةً، وهي تَعْدِل أربعةً وعشرين دوراً من أدوار النسيء، مدَّةُ كلٍّ منها (١٩) سنة... وهذا دليلٌ على صِحَّة ابتداءِ ولاية خُزَاعَة أمورَ مكة سنة (١٧٥ م)، وعلى وقوع إبطال العمل بالنسيء في السنة الأخيرة من آخِر دَوْرٍ له عند العرب سنة (٦٣١ م).

وإذا أخذنا بقولِ مَن زَعَم من المؤرخين أن النسيء إنما ابتدأ في ولاية قُصيّ بن كلاب، المقَدَّرة نحو سنة (٤٤١ م)، فإن ذلك يعني ابتداءَهُ سنة (٤٤٢ م)، وربما كانت هذه هي السنةَ التي ابتدأت بها ولايةُ قُصيّ، وإن ذلك يعني أيضاً انقضاءَ (١٩٠) سنةً على العمل بالنسيء حين أبطله الإسلامُ سنة (٦٣١ م)، وهي مُدَّةٌ تُساوي عشرةً من أدوار النسيء.

ومن شأن ذلك كله أن يؤكّدَ صوابَ ما رَجَّحناهُ من أخذ العرب بالنسيء لتثبيت المواسم والشهور في الأزمنة والفصول، وكذلك ما قَدَّرْناهُ من عُمُر النسيء، وابتدائه نحو سنة (١٧٦ م)، ثم انتهائه سنة تسع للهجرة (٦٣١ م).



خُلاصةٌ وملاحظاتٌ وتعقيب:

نَخلُصُ ممَّا قدَّمناهُ إلى أن النسيء كان قائماً في عصر الجاهلية، لتثبيت شهور العرب ومواسمهم الدينية والزراعية والتجارية، في مواقيتها من الأزمنة الطبيعية التي حُدِّثَتْ فيها أصلاً. وقد استمرَّ العملُ به حتى أبطله الإسلام،

سنةَ تِسْع للهجرة، فتَوقَّفَ العملُ به ابتداءً من السنة العاشرة، وهي التي حجَّ فيها الرسولُ عليه الصلاةُ والسلامُ حجَّة الوداع. ومعنى ذلك أن موسم الحجِّ سنةَ تسع للهجرة، أُقيم في التاسع من ذي الحجة، الموافق للأول من شهر آب سنة (٦٣١ م)، مُتقدّماً موقعه من تقويم الشمس نحو شهرٍ، فكُبِسَ بتلك السنةِ شهرٌ وراءَ ذي الحجة، فصارت به ثلاثةَ عَشَرَ شهراً، وكانت السنةَ التاسعةَ عشرةَ والأخيرةَ في آخِر دَوْرٍ للنسيء عند العرب، ابتدأ بعدَها حسابُ القمر يسْتَوي مع حساب الشمس، ولمّا كانت سنةُ عَشْرٍ للهجرة، كان الأوّلُ من المحرَّم (صفر الأول) قد عاد إلى مَوْقعِه في الأوَّلِ من تشرينِ الأول وهو ما كانت تُفْتَتَحُ به سنةُ الشمس عند أهل الشام والعراق وغيرهم[1]. وأُقيم موسمُ الحجّ وقتئذٍ في التاسع من ذي الحجة، الموافق للثلاثين من شهر آب سنة (٦٣٢ م). ثم تُوفي الرسولُ عليه الصلاةُ والسلام سنة إحدى عشرة للهجرة، يوم الإثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول، الموافق للثلاثين من شهر تشرين الثاني سنة (٦٣٣ م)، وقد تقدَّمْت سنةُ القمر على سنة الشمس أَحَدَ عشر يوماً.

أمّا موسمُ سوق عكاظ، وكان يُقام عادةً في الأول من ذي القعدة، فأعتقد أنه أُقيم سنة عَشْر للهجرة في موعده الطبيعي من سنة الشمس، نحو الثالث والعشرين من شهر تموز (يوليو). وكان تنقُّلُه، باعتماده على الهلال، ربما قَدَّم مَوْقعَهُ من سنة الشمس حتى الثالث والعشرين من شهر حزيران، لكنَّ النسيء ما يلبث حتى يُعيدَهُ إلى موقعه الأصلي. فلما بَطُل النسيء، صار موعدُه دائراً في كل الأزمنة الطبيعية، فلا يعود إلى قريبٍ ممّا كان عليه في الأصل إلا بعد نحو ثلاثٍ وثلاثِين سنةً... ولعلّ هذا كان سبباً رئيساً في انحطاط السوق وخُمولِ ذِكْرِه...

---

(١) انظر جدول مواقع شهور العرب من شهور السريانيين والروم.

وأمَّا الأوَّلُ من شهر رمضانَ سنة عَشْرٍ، فقد وقع في الخامس والعشرين من شهر أيَّار (مايو)، أي بعد طُلوعِ كوكب الثريَّا أواسطَ هذا الشهر، وإيذانِهِ بابتداءِ زَمَنِ الرَّمَضِ واشتدادِ الحرِّ في بلاد العرب. . . وإذا تبيَّن صوابُ هذا القولِ، فذلك يعني أنَ الزمنَ الذي فُرِض على المسلمين صِيامُه، يقع موسمُه قطعاً في فصل الصيف، ويجب عليهم إذن الْتماسُ هلالِ رمضان كلَّ سنةٍ ما بين أوَّل شهر أيار (مايو)، وأول شهر حزيران (يونيو)، فالهلالُ الذي يُرَىٰ في أثناء ذلك هو هلالُ رمضان، فموسمُ الصوم في اعتقادي أيَّامٌ مَعْدوداتٌ في زَمَنٍ طبيعيّ ثابتٍ، واعتمادُه على حساب الأهِلَّة لا يسمحُ بأكثرَ من انتقالٍ يسيرٍ يُلازِمُ تقدُّمَ شُهورِ القمر، ضمن هذا الزمن، لا في كل الأزمنة الطبيعيَّة! . . . والقولُ نفسُه أقوله في موعد موسم الحجِّ، فإذا صحَّ أنه كان سنةَ عَشْرٍ في الثلاثين من شهر آب (أغسطس)، فيجب الْتِمَاسُ هلالِ ذي الحجّة ابتداءً من مطلع شهر آب، وإن كنتُ أعترفُ بأن تحريم النسيء لم يَضُرَّ الحجَّ شيئاً بدوَرَانِ موسمه في الفصول الأربعة، لأنه صار فريضةً على المسلمين، ورُكناً من أركان الإسلام.



وأخيراً أُحبُّ أن أُعَقِّبَ على ما سَبق بقَوْلٍ، لعلَّهُ يؤيِّدُ ما ذهبتُ إليه فيما رأيتُه في تحريم النسيء، وإلْزَامِ الناس بسَنَةٍ تامَّةٍ، مقدارُها إثنا عشر شهراً ثابتةٌ في مواقعها من الأزمنة الطبيعية، لا تنتقلُ عنها، ولا تزيدُ، ولا تنقص. . . وهذا ما لا يمكن تحقيقُه إلا إذا أخذنا بإحدى الدورتَيْن الطبيعيَّتَيْن: **دورة الشمس**، أو **دورةِ منازل القمر**، مع الاستمرار في اعتماد الأهِلَّة مواقيتَ للحجِّ والصومِ والفِطْرِ وعِدَدِ النساء وغيرها، على أن يجري تعيينُ مواقع الحجِّ والصوم من الأزمنة التي حُدِّدَتْ بها في الأصل، قبل أن يُبدِّلَ الدورانُ مواقعَها.

وقد نظرتُ فوجدتُ أنه ليس في القرآن نصٌّ يُلزِمُ الناسَ باتِّبَاعِ دَوْرةِ القمر في حساب السنين، وإنما باتِّباع دورة منازل القمر، وهي، كما قلنا، دورةٌ صحيحةٌ تامَّةٌ ثابتةٌ، وذلك في قوله تعالى:

* ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالحِسَابَ ﴾[1].

أي أنه، جلَّ شأنُه، قَدَّرَ للقمر مَنَازِلَ، ليعلَمَ الناسُ بدورة هذه المنازل عَدَدَ السنين، وحسابَ الشهور... فالمنازلُ للقمر كالبروج للشمس، كلاهما يقطعُ الفَلَكَ في دورةٍ ثابتةٍ، مقدارُها ثلاثُ مئةٍ وخمسةٌ وستون يوماً ورُبْعُ اليوم. ومن مأثورات العرب أنهم كانوا يحسُبُون السنين بدورة كوكب الثريَّا، وهو من منازل القمر، ويُسَمُّون دوْرتَه سَنَةَ الثريَّا، وحَوْلَ الثريَّا. ذلك أن القَمَر يُقَارِنُ الثريَّا في كلِّ سنةٍ مَرَّةً، ينْزل بها في الخامس من آذار (مارس)، أو نحو ذلك، ويُقَارِنُها ثلاثَ ليالٍ، فإذا كانت الليلةُ الثالثةُ من قِرَانِهما، كان ذلك علامةً على انقضاء الشتاء وأوَّلِ الربيع... وعليه قولُ الشاعر[2]:

إذا ما قارَنَ القمرُ الثريَّا   لثالثةٍ فقد ذهب الشتاءُ

ومن أقوالهم: ما أَلْقَىٰ فلاناً إلا عِدَّةَ الثريَّا من القمر!... أي، إلا مرَّةً في السنة[3].

ومعنى ذلك أن الثامن من آذار (مارس) كان أوَّلَ فصلِ الربيع عند العرب، وهو يُوافق في تقديرنا يومَ الثاني عشر من جُمادَىٰ الآخرةَ. والثامنُ

(١) سورة يونس، الآية: ٩.

(٢) أسيِّد بن الحُلاجِل.

(٣) تاج العروس: ٨/ ٣٦٦ (عدد).

من آذار هو موعدُ طلوع منزل «الفَرْغ الأول» من أُفُق المشرق، ومرَّ بنا أن طلوعَهُ إرْهاصٌ لموسم الربيع[1].

وكانوا ينظرون أيضاً إلى طلوع الثريَّا من أُفُق المشرق، في نحو الثاني عشر من أيَّار (مايو)، فيعلمون أن سنةً تامَّةً قد انقضت، وينظرون من بعدُ إلى سقوط الثريَّا في أُفُق المغرب، في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، فيعلمون أن نصف السنة قد انقضى... وكانوا يعتمدون حركةَ منازل القمر، إضافةً إلى معرفة الفصول والمواسم الطبيعية، في تعيين آجَالِ دُيُونهم، ومواعيد تجاراتهم، لأن تَتَبُّعَ المنازلِ أكثَرُ سهولةً من مُتابعة حركة الشمس في بُروجها، إلى أن معظم هذه البروج يقع في تلك المنازل، ويُعَدُّ جُزْءاً منها...

وهنالك آياتٌ كثيرةٌ في القرآن تأمُرُ باعتمادِ مواقيتِ الشمس، ولا سيما في أوقات الصلاة:

* ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ ... ﴾[2].
* ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ... ﴾[3].
* ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ... ﴾[4].
* ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ ﴾[5]، أي عند جُنُوحِها ..

---

(١) انظر جدول منازل القمر.
(٢) سورة هود، الآية: ١١٤.
(٣) سورة الإسراء، الآية: ٧٨.
(٤) سورة طه، الآية: ١٣٠.
(٥) سورة الطور، الآية: ٤٩.

للغيبوبة[1]. كما تُعْتَمدُ مواقيتُ الشمس أيضاً في مناسِكِ الحجِّ، والإمْسَاكِ عن الطعامِ في الصيام والإفْطار... وإلى ذلك قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الْلَيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً ﴾[2]، أي أَحْسِبَةً[3]، تدلُّ على عدد الشهور والسنين وجميع الأوقات[4]... ومن الواضح أنه قَرَنَ ما بين الشمس والقمر في حساب الأزمنة، فالشمسُ لحساب السنين وعددِ أيَّامها، والقمرُ لحساب الشهور ومعرفةِ أَهِلَّتها.

ويُلاحَظ أنَّ في القرآن ذِكْراً للشمس، مَقْروناً بها القمرُ، عشرين مرّةً، قُدِّم فيها ذِكْرُ الشمس على القمر تَسْعَ عشرة مرَّةً، وقُدِّم فيها ذِكْرُ القمرِ مرَّةً واحدةً فقط، في سُورة نوح[5]... وقديماً جعل المسلمون تقديمَ ذِكْرِ الليل على النهارِ، والشتاءِ على الصيف، في القرآن الكريم، دليلاً على صِحَّة الابتداءِ بهما في حساب الأزمنة[6]، فلِمَ لا نجعلُ ذلك دليلاً على صِحَّةِ الحسابِ بدورة الشمس، وتثبيتِ شُهور العربِ في مواقعها الطبيعيَّة من الأزمنة الأربعة؟ على أن تظلَّ مواسمُ الحجِّ والصوم والفِطرِ مَنُوطةً بالأَهِلَّةِ، ضمن الظروف الزمنيَّة التي نُرجِّح أنها حُدِّثْ بها في الأصل.

* * *

---

(١) تفسير ابن كثير: ٦/ ٤٤٠.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.
(٣) **الأَحْسِبَةُ**: جمعُ الحِسَابِ.
(٤) لسان العرب: ١/ ٣١٤ (حسب).
(٥) سورة نوح، الآية: ١٦.
(٦) الأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٣ ـ ١٦٥.

ARAB'S ANCIENT SEASONS AND FESTIVALS



BY

IRFAN M. HAMMOUR

Al-Rihab Modern Establishment
Telephone: 03-359788
P.O. Box: 11/3847
Beirut - Lebanon

الفهرس التفصيلي لمحتويات الكتاب

والمغرب. جُلُّ اعتماد اليونان والروم وإيران ومصر والحبشة والشام والعراق فيما كانوا يحتاجون إليه من المَتاجرِ، على العرب. كان البخُور الذي اشتُهرت به بلادُ العرب على رأس المتاجر الثمينة التي يسعى إليها الملوك ورجالُ الدين والأثرياء في العالم القديم.

- كانت إيران تُصدِّر عُطور العرب إلى الصين تحت إسم «بضائع پرسي» أي فارس.
- أربَعة أشياء مَلأت الدنيا ولا تكون إلا في بلاد العرب: الوَرْسُ واللُّبَان والخِطْر والعَقيق.
- كلُّ إقليم من بلاد العرب الجنوبية وساحل تهامة وخليج العرب اشتُهر ببعض أنواع العُروض والسلع والصناعات والغَلّات.
- كانت الخمر من أشهر ما اتّجر به العرب.
- يعود بعضُ العلَّة في اعتماد أُمم العالم على العرب في توفير ما تحتاج إليه من المتاجر، إلى توسُّط جزيرة العرب بُلدانَ العالم القديم.

- كانت جزيرة العرب الممرَّ البرّيَّ الوحيد قديماً لتبادل المتاجر.
- وكان بها طريقان رئيسَان للقوافل شرقيٌّ وغربيٌّ، ينطلقان من مدينة «ظفَار المَهَرة» في جنوب الجزيرة.
- وكانت بها طُرق داخليّةٌ كثيرة تصلُ بين القُرى والمدُن والأسواق.
- أحاط العربُ طرُق البرِّ وقوافلَ التجارة بكثير من الرعاية والأمن، وأقاموا عليها محطَّاتٍ ما لبثت حتى صار معظمُها قُرى ومُدُناً.
- كانت القافلةُ من قوافلهم كالجيش، وقد بلغ بعضُها ألفَيْن وخمسَ مئة بعير. وكانت قيادةُ القافلة تُناط بالشجعانِ

الباب الرابع

الحالة الاجتماعيّة

الجزء الثاني

مواسم الأسواق والحجّ والأعياد في بلاد العرب

الباب الأول

مواسم الأسواق بين القدماء والمُحْدَثين